منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية

١٧

التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري

تأليف

إدمون ربّاط

الجزء الثاني

ترجمة : حسن قبيسي

أعدّه للنشر : جورج كتورة



التوزيع :

دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ٢٠٠٢

منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية

١٧

التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري

تأليف

إدمون ربّاط

الجزء الثاني

ترجمة: حسن قبيسي

أعدّه للنشر: جورج كتورة



التوزيع:

دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ٢٠٠٢

يُنشر هذا الكتاب بالتعاون مع المجلس النيابي

ISBN 9953 - 0 - 0057 - 3

الفهرس

الفصل الثاني
الدولة تحت الانتداب

الفصل الثالث
التكوين الدستوري للاستقلال

الفصل الثاني

الدولة تحت الانتداب

«ليس بي حاجة إلى القول.. إن لنا مصالح تقليدية. لا سيما في لبنان وسوريا، وأننا نعتزم فرض احترام هذه المصالح على الآخرين. ويسعدني أن أضيف أن هناك من يتخيّل دونما داعٍ على الاطلاق وجود اختلاف بيننا وبين الحكومة الإنكليزيّة حول هذه النقطة. لقد أبلغتنا الحكومة الإنكليزية بكل مودّة أنها لم تعد تعتزم القيام بأي نشاط في هذه المنطقة، ولم يعد لها فيها أية مآرب ولا أية تطلعات سياسية مهما كان نوعها...»

ريمون بوانكاريه، في مجلس الشيوخ، عام ١٩١٢.

آه! أخبرنا بشكل خاص عن تلك العصور العظيمة، يوم كانت ضلوعنا تنطوي دائماً على الإيمان بالدين. وكيف أن فلاحينا ظلوا زهاء ألفي عام، يحملون صلبانهم وسط عماماتهم، من بحور الصين حتى بحور المتوسط، في لبناننا وحده.

* * *

يا أخي المسلم، تَفَهَّم صراحتي:

أنا لبنان الحقيقي، مخلصاً متمّماً واجباته الدينية».

شارل قرم، الجبل الملهَم.

كان الاحتلال الفرنسي لدمشق بداية حقبة ما بعد الحرب من تاريخ سوريا ولبنان. فقد استكمل هذا الاحتلال، غداة معركة ميسلون، إطلاق يد فرنسا في كلا هذين البلدين. وافتتح في الوقت نفسه صيغة جديدة من صيغ السيطرة خارج أوروبا أطلق عليها اسم الانتداب. وقد تضافرت الأعمال التي قامت بها الدولة المنتدبة على نشأة الدولتين اللبنانية والسورية اللتين أصبحتا فيما بعد الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية. يمكننا أن نعاين هذا التطور الذي تمّ بين عام ١٩٢٠ و١٩٤١ من الزوايا التالية:

I ـ الانتداب وتنظيمه.

I ـ الولادة العامة للدول.

III ـ تكوُّن لبنان الكبير.

IV ـ دستور ١٩٢٦ وتطبيقه.

V ـ المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية.

I ـ الانتداب وتنظيمه

كان الانتداب على رأس النظام السياسي الذي ساد سوريا ولبنان. فقد كانت فرنسا تمارس السيادة الفعلية على هذين البلدين اللذين كانت تتدبر مصائرهما وفقاً لمقتضيات سياستها الخاصة. وكانت تضطلع فيهما بدور الهيئة الخلاّقة والمنظّمة لحياتهما السياسية من مختلف جوانبها. فوجود الدول وعددها كان يعود لمشيئة فرنسا الحاسمة. كما كانت الترتيبات القانونية التي طبقت في كل دولة من هذه الدول تستمدّ مبادئها وقواعدها من السلطة التشريعية المنوطة بالدولة المنتدَبة. وكان ذلك يتجلّى على شاكلة أحكام وقرارات يتّخذها المندوب السامي للجمهورية الفرنسية. وكان الانتداب يملك حرية التصرّف في إنشاء مختلف أنواع المؤسسات، وفي اتخاذ مختلف التدابير الإدارية. بكلمة، كانت الدولة من صنيع الانتداب. كما أن أداء هذه الدولة وقيامها بوظيفتها ظلاّ تحت إشراف عمّال الانتداب الذين كانوا موزّعين على جميع المراتب والمناصب

وموجودين في صلب مراكز القرار كما كانوا حاضرين في الدوائر المحلية حيث كانت تسري مشيئة الدولة المنتدبة وإرادتها.

هذا يعني أن تشكيل الدول ووضعها في مسار حركتها لا يُفهمان بدون الانتداب الذي كان يطبع حياتها اليومية بطابعه. كذلك فإن دراسة الانتداب هي التي تمكّننا من تحسين فهمنا للعملية التي اتّبعتها الدولة المنتدَبة في سبيل إنشاء الدول بشكل عام ومن بينها دولة لبنان الكبير التي تكوّنت في النهائية في سياق العملية المذكورة ثم اتخذت لها تكويناً خاصاً بها. وبالتالي، فإن الدراسة لا بدّ لها من أن تتناول مبدأ الانتداب الذي نصّت عليه المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وأن تبحث في الوضع الذي حكم هذا المبدأ، وهو ما انطوى عليه صكّ الانتداب، لكي تصل في النهاية إلى ذلك الجهاز الثقيل الوطأة الذي كان يجسّد أينما كان، في لبنان وسوريا معاً، حضور الدولة المنتدَبة وسلطتها.

أ ـ المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم

يكمن المرجع الشكلي للانتداب في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم التي تنص على ما يلي: «تُطبَّق المبادىء الآتية على المستعمرات والأراضي التي لم تعد بعد الحرب تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها سابقاً والتي تعيش فيها شعوب لم تتوصّل بعد إلى المقدرة على تدبُّر شؤونها بنفسها في ظل الظروف الصعبة التي يمرّ بها العالم الحديث. إن راحة هذه الشعوب ونموّها يشكّلان مهمّة حضارية مقدسة، وينبغي أن يتضمّن هذا الصكّ ضمانات تكفل إنجاز هذه المهمّة. وأفضل طريقة لتحقيق هذا المبدأ عملياً هو أن يُعهد بالوصاية على هذه الشعوب للأمم النامية التي تمكّنها مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسؤولية على خير وجه ومن الموافقة على تحمّلها: فتقوم عندئذٍ بهذه الوصاية بوصفها منتدَبة وباسم العصبة...». وتنقسم الانتدابات بموجب المادة ٢٢ إلى ثلاث فئات. أ وب وج. فيطبَّق الانتدابان ب و ج على الشعوب التي لم تعرف من التطور إلا القليل، كشعوب أفريقيا السوداء وأوقيانيا التي تعيش في مستعمرات ألمانية سابقة، بينما يُطبَّق على الشعوب العربية التي

انفصلت عن السلطنة العثمانية الانتداب أ الذي تنصّ المادة ٢٢ بصدده على القواعد الآتية:

«. . . إن بعض الطوائف التي كانت تابعة فيما مضى للسلطنة العثمانية (سوريا، فلسطين، بلاد الرافدين) قد بلغت من النموّ درجة تمكّننا من الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلّة، شرط أن تتولّى نصائحُ الدولة المنتدَبة ومساعدتُها توجيه إدارتها إلى أن تصبح قادرة على توجيه نفسها بنفسها. وينبغي أن تؤخذ أماني هذه الطوائف وتطلعاتها بالحسبان عند اختيار الدولة المنتدَبة عليها. . . وعلى الدولة المنتدَبة في جميع الأحوال أن ترسل إلى المجلس تقريراً سنوياً يتعلّق بالأراضي التي أخذتها على عاتقها. فإذا لم تكن درجة السيطرة أو الإشراف أو الإدارة التي ينبغي أن تمارسها الدولة المنتدَبة موضع اتفاق مسبق بين أعضاء العصبة، فلا بدّ من وضع الأحكام المناسبة بهذا الصدد من قبل المجلس. لذا تُكلَّف لجنة دائمة بتلقّي التقارير السنوية من الدول المنتدبة وبالنظر في هذه التقارير وإبداء رأيها أمام المجلس بكل المسائل المتعلقة بتنفيذ الانتدابات».

يُستخلص من هذا النصّ تعريفٌ متّفق مع الغاية المثلى من الانتداب على نحو ما تصوّرها واضعوه. فالانتداب رسالة تبتغي تقديم «المساعدة» و«النصح»، وتمارسها دولة معيّنة لدى «بعض الطوائف التي كانت تابعة فيما مضى للسلطنة العثمانية»، وذلك باسم عصبة الأمم. من هنا ينشأ الطابع الدولي المخصوص الذي يتّخذه الانتداب. وتعترف المادة ٢٢ لهذه الفئة من «الطوائف»، علاوة على ذلك، باستقلالها ولكن بصورة مؤقتة ومشروطة، بفعل كونها قد «بلغت من النموّ درجة تمكّن من الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلّة. شرط أن تتولّى نصائحُ الدولة المنتدَبة ومساعدتُها توجيه إدارتها إلى أن تصبح قادرة على توجيه نفسها بنفسها».

فإذا نحن أخذنا معنى هذا الحكم بحد ذاته فإنه لا يحتمل التأويل أو الشك. فاستقلال هذه «الأمم» أمر معترف به حكماً. غير أن هذا الاعتراف يظلّ

متوقّفاً على بعض الشروط ذات الطابع الدولي التي يشكّل مجموعها الانتداب نفسه. لكن هذه الشروط تقتصر، بموجب العبارات المستعملة بالذات، على نصائح وخدمات قوامها تقديم العون والمساعدة. وهي أمور لا ينبغي أن تمسّ مبدأ الاستقلال. صحيح أن النصّ يحتوي في أواخره على عبارات أخرى من شأنها أن تلتفّ على هذا التصوّر وتتحايل على تفسيره. فالواقع أن النصّ يشير إلى «أن أفضل طريقة لتحقيق هذا المبدأ عملياً هي أن يُعهد **بالوصاية** على هذه الشعوب للأمم النامية». ومفهوم الوصاية هذا، كان يبدو، في نظر واضعي النصّ في ذلك الحين، أنه ينطوي على المضمون الفعلي للانتداب وأنه يتيح للدولة المنتدَبة، بالتالي، أن تمارس سيطرتها على البلد الذي يقع تحت الانتداب. وقد جوبه واضعو النصّ عبثاً بالرأي القائل إن الوصاية المعنيّة بالمادة ٢٢ وصاية ذات طابع دولي، وأنه لا يجوز اعتبارها وصاية من نوع وصاية الحق المدني. وأنها ينبغي أن تفسّر، فوق ذلك، على ضوء الاعتراف بمبدأ الاستقلال الذي منح لهذه «الأمم»، وبواجب العون والمساعدة الذي لا يُفترض بهما التقيّد إلا به. فقد أدى التباس الألفاظ إلى التحكُّم بتنفيذ الانتداب طيلة المدة التي استمرّها. وعندما صدر «بيان» ١٩٢٢ المتعلّق بوضع المادة ٢٢ موضع التطبيق بغية تحديد «درجة السيطرة أو الإشراف أو الإدارة التي ينبغي أن تمارسها الدولة المنتدبة» أدّى ذلك إلى وضع سوريا ولبنان تحت سلطة الدولة المنتدَبة.

ب ـ بيان الانتداب عام ١٩٢٢

تكفّلت ببلورة صيغة الانتدابات من الفئة أ لجنةٌ انعقدت في لندن بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩١٩ برئاسة اللورد ميلنر. وقد تقدمت هذه اللجنة بعدة صيغ أولية، لكن هذه الصيغ لم تنل موافقة فرنسا وانكلترا. وفي النهاية رُفع مشروع اللجنة المتعلّق بسوريا ولبنان إلى مجلس عصبة الأمم، في ٤ كانون الأول ١٩٢٠. فأرجأ المجلس أمر النظر به إلى الدورة اللاحقة التي كان يفترض أن تُعقد في باريس، في شباط ١٩٢١.

في هذه الأثناء، كانت الجمعية العامة لعصبة الأمم التي اجتمعت في جنيف

للمرة الأولى، قد رفعت للمجلس عدداً من الاقتراحات المتعلّقة بطبيعة تصوّرها لتدبُّر أمر الانتداب. وقد شدّدت هذه الاقتراحات بشكل خاص على ضرورة تأمين المساواة الاقتصادية في البلدان الواقعة تحت الانتداب لجميع الدول الأعضاء في عصبة الأمم. وإنشاء «نظام أساسي» لصالحها. فضلاً عن منع الدولة المنتدَبة من تجنيد أبناء البلدان الواقعة تحت الانتداب في جيوشها.

في ٢١ شباط ١٩٢١، وعلى أثر تأجيل جديد، بناء على طلب من اللورد بلفور، أدّى تدخُّل الولايات المتحدة في المفاوضات الجارية إلى تأخير اتّخاذ قرار المجلس مرة أخرى. فتقدّمت اقتراحات جديدة أخذت توصيات الجمعية بمزيد من الاعتبار. ثم أفضت هذه المفاوضات المختلفة في النهاية إلى نصوص الانتدابات المتعلّقة بالبلدان المنفصلة عن السلطنة العثمانية. وصير إلى تبنّي «بيان الانتداب» ـ كما سمّي رسمياً ـ على سوريا ولبنان بناء على اقتراح أهم الدول الحليفة والمتشاركة، من قِبَل مجلس عصبة الأمم، خلال دورته المنعقدة في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢»،[(١)].

غير أن تنفيذه تأخر بفعل طارىء جديد. إذ تقدّمت الحكومة الإيطالية بمذكرة (مذكرة شانزر) تطرح فيها مطالبها في سوريا، وتبرّر هذه المطالب بالانجازات التي حققتها إرسالياتها الدينية وسياستها التقليدية في تلك البلاد. ولم

(١) من المعلوم أن مجلس الشيوخ في واشنطن كان قد رفض الموافقة، عام ١٩٢١، على معاهدة فرساي، وأن الولايات المتحدة لم تنضمّ، بناءً عليه، إلى ميثاق عصبة الأمم. لذلك، وحرصاً على تدارك العواقب التي قد تنشأ عن الرفض المذكور بالنسبة لسوريا ولبنان، حصل اتفاق فرنسي ـ أمريكي في باريس، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤. فأعلنت الولايات المتحدة، بموجب هذا الاتفاق، عن اعترافها بانتداب فرنسا على هذين البلدين بما يتّفق مع بيان الانتداب الذي صدر عام ١٩٢٢. غير أنها اشترطت إلزام فرنسا بشروط إضافية، خاصة في القطاع الثقافي، كانت في الواقع لصالح جامعة الأمريكية في بيروت. يجد الباحث نصّ هذا الاتفاق في الملحق H من كتاب ستيفن بانروز، **قصة الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٨٦٦ ـ ١٩٤١**، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣١٣ وما يلي.

- Stephen B.L. Penrose, That they way have live. The story of the American University of Beirut, 1866-1941, 1970, p. 313 et s.

تَزُل هذه العقبة إلا بعد أن عقدت إيطاليا اتفاقاً خاصاً مع فرنسا. عندئذٍ أصدر مجلس عصبة الأمم قراراً بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٢٣ ينصّ على أن يوضع انتداب فرنسا على سوريا ولبنان موضع التنفيذ.

إن نصّ الانتداب الذي أسفرت عنه هذه المساومات العويصة كان بعيداً كل البعد عن الروحية الولسونية التي انطوت عليها المادة ٢٢ من الميثاق. إذ تضمّن هذا النص أحكاماً مختلفة جاءت لصالح الدولة المنتدَبة أو لصالح غيرها من الدول، على حساب سوريا ولبنان في معظم الأحيان. مما شوّه صورة «صك الانتداب» ـ وهذه تسمية أخرى كانت قد درجت بدورها ـ الذي يُفترض به أن يكون بمثابة البرنامج الذي يضبط أعمال فرنسا في هذين البلدين. يتألّف نصّ الانتداب المذكور من مقدّمة وعشرين مادة موزّعة على خانتين: تتضمّن الأولى البنود المتعلّقة بالتنظيم الداخلي لسوريا ولبنان. وتتضمّن الأخرى الأحكام ذات الطابع الدولي الذي ترمي إلى رعاية مصالح فرنسا المادية والمعنوية، فضلاً عن مصالح الدول الكبرى الأخرى، إلى جانب تأمين حقّ الرقابة المخوّل لعصبة الأمم.

تنصّ مواد الفئة الأولى على حقوق الدولة المنتدَبة وواجباتها:

- أن تُصدِر خلال مدة ثلاث سنوات، بدءاً من تاريخ وضع صكّ الانتداب موضع التنفيذ، «نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان» (المادة الأولى).
- أن تُبقي على جيوشها داخل أراضي هذين البلدين «للدفاع عنها» (المادة الثانية).
- أن تتولّى، دون غيرها، مهامّ «العلاقات الخارجية لسوريا ولبنان، فضلاً عن إصدار أوراق الاعتماد لقناصل الدول الكبرى الأجنبية...». على أن تتمتّع الجاليات السورية واللبنانية في الخارج بالحماية الدبلوماسية والقنصلية من جانب الدولة المنتدَبة (المادة ٣).
- أن تضمن حماية «سوريا ولبنان من كل ما يتهدّدهما بفقدان أراضيهما أو جزء من هذه الأراضي أو باقتطاع قسم منها على سبيل الإيجار، ومن كل ما قد تقوم به أية دولة كبرى أجنبية من أشكال الرقابة» (المادة ٤).

- أن تضمن «لكل شخص أكبر قسط ممكن من حرية المعتقَد. فضلاً عن حرية ممارسة جميع أنواع العبادات التي لا تتعارض مع النظام العام والأعمال السليمة». ذلك أنه لن يكون هناك، بالطبع، «أي تفاوت في التعامل مع سكان سوريا ولبنان من جراء اختلاف أعراقهم أو أديانهم أو لغاتهم» (المادة ٨، الفقرة ١).

- أن تعمل على تنمية «التعليم العام عن طريق اللغات المحلية المعمول بها في أراضي سوريا ولبنان» (المادة ٨، الفقرة ٢).

- أن «لا تمسّ على الاطلاق بحقوق الطوائف، وأن تتعهّد الحفاظ على مدارسها التي تقوم فيها بتعليم أبنائها وتربيتهم بلغتها الخاصة...» (المادة ٨، الفقرة ٣).

- أن تمتنع عن «كل تدخّل في شؤون الحياة الداخلية والأعراف الدينية المتّبعة لدى الطوائف» (المادة ٩).

- أن «تُعرب عن أن الفرنسية والعربية ستكونان اللغتين الرسميتين لسوريا ولبنان» (المادة ١٦).

- وأخيراً أن تتفاهم «منذ وضع النظام الأساسي المشار إليه في المادة الأولى موضع التنفيذ... مع الحكومات المحلية بشأن تسديد هذه الحكومات لكل الأموال التي تنفقها الدولة المنتدَبة على تنظيم الإدارة وتنمية الموارد المحلية وتنفيذ المشاريع العامة ذات الطابع الدائم والتي تعود بالخير على البلاد...» (المادة ١٥).

أما أحكام الفئة الثانية من المواد، وهي التي تتّصل بمصالح الدول الكبرى الأخرى وبحقّ رقابة عصبة الأمم، فهي تنصّ على حقوق وواجبات لا تقل غرابة عن الأولى:

- إيجاد تنظيم قضائي جديد (المادة ٦) يحلّ محلّ نظام الامتيازات الذي صار لاغياً (المادة ٥). منذ أن أبطلت تركيا العمل به بتاريخ ٩ أيلول ١٩١٤ ـ مع توسيع نطاق «معاهدات تسليم المجرمين المعمول بها بين الدول الأجنبية الكبرى والدولة المنتدَبة» تشمل سوريا ولبنان (المادة ٧).

- اتّباع مبدأ الباب المفتوح لصالح رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم، مع ما ينجم من هذا المبدأ من مساواة تامة، في الأمور الاقتصادية وخاصة منها الحصول على الامتيازات، بينهم وبين المواطنين الفرنسيين الذين لا يتمتّعون، في مسائل النظام الضرائبي والجمركي، بأي امتياز عنهم أو أفضلية عليهم.

- الحدّ من الرقابة على النشاطات التي تمارسها الإرساليات الدينية الأجنبية وقصرها على «الحفاظ على الأمن والأعراف السليمة» (المادة ١٠).

- استفادة سوريا ولبنان من «الاتفاقات الدولية العامة المعقودة أو التي يمكن أن تُعقد، بموافقة عصبة الأمم»، حول المسائل المتعلقة بالقضايا الإنسانية والاقتصادية، وتهريب الأسلحة وشؤون المواصلات والنقل على اختلاف أنواعها وتجارة الرقيق، إلخ. (المادتان ١٢ و١٣).

- إصدار قانون حول الأشياء القديمة [الأنتيكا] بغية تشجيع الحفريات الأثرية وصيانة ما يسفر عنها من موجودات (المادة ١٤).

- الإلتزام بإرسال تقرير سنوي لمجلس عصبة الأمم يتناول إدارة الانتداب (المادة ١٧).

- رفع «كل خلاف مهما كان نوعه قد ينشأ بين [الدولة المنتدَبة] وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم بشأن تفسير أو تطبي أحكام الانتداب» إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، وذلك طبقاً لما تنصّ عليه المادة ١٤ من ميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٠).

- عدم المسّ ببيان الانتداب، فلا يجوز إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم (المادة ١٨).

ولكن يُفترض بالانتداب أن يدوم إلى أجل معلوم. لكن المادة ٢٢ لم تشِر إلى تاريخ انتهاء مهام الدولة المنتدَبة ولا بيان الانتداب أشار إلى ذلك. لذا ظلّ الاعتراف بالاستقلال الذي ورد ضمنياً في المادة ٢٢ أمراً وهمياً في غياب تحديد أجل معيّن لنهاية الانتداب. وكان هذا النقص هو الثغرة التي تسرّبت منها

المتاعب التي عانتها فرنسا في سوريا عندما أخذ الوطنيون يطعنون بشرعية وجودها. وحتى في لبنان، حيث كان الانتداب مقبولاً من الأهالي المسيحيين وكان موضع اعتراف متكرر من قبلهم. جاء يوم أخذ هؤلاء الأهالي يطالبون فيه بالاستقلال. وهكذا أدّى امتناع فرنسا عن تهيئة إنهاء الانتداب بصورة تدريجية إلى إنهائه بالقوة والعنف.

ج – تنظيم الانتداب

عرف الانتداب منذ بدايته صيغة تنظيمية موسّعة نمت على ثلاثة أصعدة متراتبة. وتشكّلت من جهاز مركزي يقبض على زمام القيادة. ومن أجهزة إقليمية ومحلية موزّعة على مختلف الدوائر الإدارية، ومن سلطة رقابة ممثّلة في لجنة الانتدابات الدائمة الكائنة في جنيف.

١ – الجهاز المركزي

تمثّلت الجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، من أجل تنفيذ انتدات عصبة الأمم، بمفوّض سامٍ أُنيطت به هذه المهمّة. وهو يُعيَّن من قبل حكومته ويمارس، باسم فرنسا، جميع الصلاحيات والسلطات التي تتمتّع بها بموجب بيان الانتداب.

والمفوّض السامي شخص تنتدبه الحكومة الفرنسية. ولا تتعيّن كفاآته وتتحدّد إلا بموجب النصوص التنظيميّة المرعيّة، في فرنسا، عند تعيينه. فليس بينه وبين عصبة الأمم أي رابط أو علاقة من نوع الوظيفة أو التبعيّة، بحيث أنه لا يُسأل إلا أمام حكومته التي يتلقّى التعليمات منها. بالمقابل، تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية أفعاله أمام عصبة الأمم في جنيف. وليس هناك من شروط مسبقة يُفترض أن تتوفّر فيه. فقد كانت الحكومة الفرنسية تختار مفوضيها السامين إما من الجيش وإما من أعضاء السلك الدبلوماسي، باستثناء السناتور هنري دو جوفنيل الذي عُيّن بصفة موقّتة.

يتولّى المفوّض السامي شخصياً جميع صلاحيات الانتداب. والنصّ

الأساسي الذي يحدّد هذه الصلاحيات هو المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠. فهو يحدّد صلاحيات المفوض السامي فضلاً عن صلاحيات الأمين العام للمفوضية العليا.

ويُعتبر المفوض السامي، مبدئياً وعملياً، صاحب السلطة الحقيقي في جميع الأراضي الواقعة تحت الانتداب. وإذا كانت وصاية الدولة المنتدَبة على سيادة سوريا ولبنان أمراً مشكوكاً به، فإن ذلك لم يكن يحول دون ممارستها لهذه الوصاية، عبر المفوض السامي، داخل البلدين وتجاه الدول الأجنبية معاً. هكذا عمد المفوض السامي، ضمن الحدود المطاطة التي فرضها عليه بيان الانتداب، إلى تنظيم البلاد الواقعة تحت الانتداب. وجعل لها حكومة وإدارة بناء على توجيهات حكومته. فأصدر ما لا يحصى من القرارات التي أدّت إلى خلق دول وصياغة قوانين وإيجاد مؤسسات عامة وإنشاء محاكم وهيئات قضائية، مما كان له أن يسيّر مختلف جوانب الحياة العامة في سوريا ولبنان.

ويعاون المفوض السامي على أداء مهامّه فريق من الموظفين، معظمهم من الفرنسيين، وأمين عام وعدد من المستشارين والمفتشين ورؤساء المصالح والمكاتب من جميع المراتب ممن يتولّون إدارات من مختلف الأنواع كانت تقوم إلى جانب وزارات وهيئات كل دولة من الدول وتشرف عموماً على أعمالها.

ويثبت الجيش الفرنسي وجوده الدائم أينما كان، سواء في التجمعات المدنية على اختلاف أحجامها، أو في أقاصي المناطق الجبلية والحدودية والفيافي الصحراوية. وهو يشكل إطاراً يضمّ «قوات المشرق الخاصة» المؤلفة من لبنانيين وسوريين. ويرتبط سلك الدرك والشرطة بهذا الجيش بروابط مباشرة إلى هذا الحد أو ذاك. كما تتولى القوات المسلّحة صيانة أمن الانتداب تحت قيادة المفوّض السامي العليا.

لم يقتصر فعل الدولة المنتدَبة على مهمّة الرقابة والإشراف. فقد حرصت هذه الدولة على تجريد الدول من عدد كبير من الصلاحيات التي تُعتبر عادة من اختصاصها، وعلى رأسها الجمارك والشركات ذات الامتيازات والملكية الصناعية

والأدبية والفنية. فأناطت بنفسها تولّي هذه النشاطات مباشرة وأطلقت عليها اسم **مكتب المصالح المشتركة**[1]، وهي تعني أنها مشتركة بين الدول، وهي مصالح ذات مردود مرتفع كان ما يفيض عن ايراداتها، بعد اقتطاع النفقات المخصّصة لدفع رواتب موظفيها وتعهُّد القوات الخاصة، يظلّ متراكماً في صناديق المفوضية العليا دون أن يكون لأيّ من الدول المعنيّة بها حقّ مراقبته أو الإطّلاع عليه.

وقد جُعل مقرّ المفوضية العليا في بيروت منذ البداية، في السرايا الكبيرة. وظل فيها حتى نهاية الانتداب.

٢ ـ الهيئات الإقليمية والمحلية

لم يكتفِ الانتداب بالإشراف على التنظيم السياسي والإداري لسوريا ولبنان من فوق. بل تغلغلت تشعباته في الدولتين وفي المحافظات للإشراف، بل للاضطلاع مباشرة في بعض الأحيان بالمهام التشريعية والتنفيذية والقضائية المختصة بالسلطات المحلية، وذلك بواسطة عمّال إقليميين ومحليّين يعملون لصالح الانتداب.

ولم يكن موظفو الانتداب يتمتّعون جميعاً، خارج نطاق المفوضيّة العليا، بنفس الوضع القانوني. بل كانوا ينقسمون، حسب صيغة تعيينهم ووضعهم، إلى فئتين مختلفتين، رغم خضوعهم جميعاً لسلطة المفوض السامي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

فقد انتُدبت لدى الدول أو لدى الأراضي التي جُعلت بمثابة الألوية القائمة بذاتها، بعثات هي عبارة عن هيئات منبثقة عن الانتداب وممثّلة للمفوضية العليا وتابعة لها. وكان ممثّل الانتداب يعيّن أعضاء هذه البعثات ويحدّد رواتبهم ومزايا وظائفهم، كما يعيّن لهم واجباتهم ومهمّاتهم. إلى جانب هؤلاء كانت هناك فئة ثانية ـ فئة عمّال الانتداب ـ تتألف من موظفين فرنسيّين، إما باعتبارهم

(١) Service des Intérêts communs

«مستشارين فنّيين» أو «مستشارين إداريّين»، وإما بوصفهم مفتشين لدى الموظفين المحليّين، أو حتى موظفين بالنيابة عنهم، رغم أنهم يُعتبرون من الناحية القانونية جزءاً من إدارة الدولة. فالدولة هي التي تعيّنهم وتدفع رواتبهم، بناءً على تعليمات وتوصيات من المفوضية العليا أو من البعثات، وتُحتَسب رواتب هذه الفئة من ضمن الموازنات المحليّة.

والبعثة تتواجد جنباً إلى جنب مع الدولة. وتقوم مهمّتها على الاضطلاع محلياً بسلطات الدولة المنتدَبة. ولما كانت البعثة مُنتدبة لدى الدولة، فإنها تبسط سلطتها وتوزّع أصحاب هذه السلطة من أعلى هرم أجهزة الدولة إلى أسفله. ولم يكن وضع البعثات متماثلاً من الناحية التنظيمية في جميع الدول. لكن هناك مبادىء مشتركة كانت تحكم تشكيلها وتنظّم أمور تدخّلها في القضايا المحليّة. ويُعرَف رئيس البعثة بلقبه الرسمي وهو مبعوث المفوض السامي لدي الدولة التي يُناط به أمرها. كما يتّخذ المبعوث المذكور مبعوثين مساعدين له ينوبون عنه في المدن الرئيسية.

إلى جانب هؤلاء المبعوثين والمبعوثين المساعدين تشتمل البعثات أيضاً على موظفين آخرين ومستشارين ومحررين ومترجمين إلخ، يختلف عددهم باختلاف الدول وباختلاف التغيرات والتشكيلات التي تطرأ على تركيب البعثات وتنظيمها. ويتمتّع المبعوثون بصلاحيات عامة. فتشتمل نشاطاتهم، من الناحية الإدارية، على تعيين كبار الموظفين والولاة والمحافظين والقائمقامين ورؤساء المصالح الكبرى، فضلاً عن الإشراف على أعمال هؤلاء جميعاً.

لا يتوقّف نشاط الانتداب وفعله على سطح الحياة السياسية والإدارية في الدول أو في المحافظات. بل يتوغّل نزولاً حتى يصل إلى أدنى درجات السلم التراتبي، أي لدى المحافظ أو المتصرّف، بل حتى لدى القائمقام والبلديات المهمّة. وذلك بفضل وجود عمال مباشرين للمبعوث أو للمبعوث المساعد. ويسمّى هؤلاء العمال مستشارين إداريّين. وهم يمارسون حق الرقابة على جميع

الأصعدة، وكثيراً ما يضطلون، عندما يكونون عسكريّين، بمهام الضباط في جهاز الاستخبارات.

لقد كان عمّال الانتداب يؤمّنون سير الآلة الإدارية طبقاً للتعليمات التي تأتيهم من فوق. فكانوا يتدبّرون سياسة البلاد ومصيرها تبعاً لمصالح الدولة المنتدَبة. ولم تكن تفوتهم شاردة أو واردة مهما كانت طبيعتها ومهما كان موقعها من الإدارة. ولم يكن بوسع الموظفين الوطنيين، ابتداءً من رئيس الدولة وانتهاءً بآخر مأمور، أن يتخذوا قراراً بدون الرجعة بصدده إلى مراقبيهم المنتدَبين. فإذا أضفنا إلى هذه التركيبة المعقّدة ذلك التنظيم القضائي المؤلّف من المحاكم الوطنية القديمة التي أُخضعت لرقابة عدد من المفتشين الفرنسيين بعد أن أنشأت الدولة المنتدَبة إلى جانبها محاكم وهيئات قضائية مختلطة مؤلفة بأكثريتها من قضاة فرنسيين ومُعدّة للحلول محلّ الصلاحيات القضائية التي كان يتولاّها القناصل في ظلّ نظام الامتيازات، فإن جسد الانتداب الممتلىء يبدو لنا عندئذٍ جسداً سلطانياً عظيماً مُعدّاً للإحاطة بجميع البشر والأدوات التي تتكوّن منها الدولة وإدارتها.

٣ ـ رقابة عصبة الأمم

الانتداب أمر لا انفصال له عن فكرة الرقابة من جانب المنتدِب. «ويُفترض بكل منتدَب أن يقدّم بياناً توضيحياً بتدابيره..» على ما جاء في المادة ١٩٩٣ من القانون المدني الفرنسي. ونصوص الانتداب الأساسية تحتوي على أحكام تؤسس لهذه الرقابة.

كانت السلطة الدولية التي أناطت بها المادة ٢٢ من الميثاق أمر الإشراف على تطبيق الانتداب هي مجلس عصبة الأمم. والواقع أن المادة المذكورة تنصّ على إنشاء «لجنة دائمة تُكلّف بتلقّي التقارير السنويّة من الدولة المنتدَبة وبالنظر في هذه التقارير وإبداء رأيها أمام المجلس بكل ما يتعلّق بتنفيذ الانتدابات من مسائل».

من جهة أخرى، نصّت المادة ١٨ من بيان الانتداب على «أن ترفع الدولة المنتدَبة إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنوياً يتضمّن تقييمها للإجراءات التي اتُّخذت خلال العام في سبيل تطبيق الانتداب، على أن تُربط بالتقرير جميع القوانين والتنظيمات التي صدرت خلال ذلك العام».

وهكذا أُنيطت الرقابة الدولية بهيأتين اثنتين: «اللجنة التي تنظر في التقرير السنوي وتسجّل ملاحظاتها عليه وترفعها إلى المجلس، ثم المجلس نفسه الذي يحكم بدوره على ملاحظات اللجنة.

وقد وُضعت **للجنة الانتدابات الدائمة** صيغة تنظيمية وجرى تبنّي هذه الصيغة، بعد طرح عدد من المشاريع بشأنها، بقرار من المجلس بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٠. وفي شهر شباط من العام التالي، تمّ تعيين أعضائها التسعة الذين كان من بينهم أربعة من رعايا الدول المنتدَبة، أي الأمبراطورية البريطانية وفرنسا وبلجيكا واليابان، بينما كان الخمسة الآخرون من رعايا ايطاليا والبلاد الواطئة وإسبانيا والبرتغال والسويد. وتولّى المجلس تعيين هؤلاء الأعضاء جميعاً. وحُظّر عليهم ممارسة أية وظيفة رسمية في بلادهم حتى لا يكونوا في وضع يجعلهم تابعين لحكوماتهم ومتأثّرين بها.

غير أن لجنة الانتدابات الدائمة لم تكن إلا هيئة استشارية وحسب. فلم تكن تملك بالتالي أيّة سلطة تخوّلها اتّخاذ القرارات أو توجيه التعليمات للدول المنتدَبة. «إن لجنة الانتدابات، على حدّ قول رئيسها الإيطالي، المركيز تيودولي الذي كان له أن يطبعها بطابعه طيلة قيامها بدورها، لم تكن تتمتّع بأية سلطة أو بأية صلاحية باستثناء الإشراف على تنفيذ بنود الانتداب على نحو ما صاغها مجلس عصبة الأمم...»[1]. لكن هذا الاشراف، كانت تمارسه بحرّية. فكانت أعمال الدولة المنتدَبة بأسرها تخضع والحالة هذه لتفحّصها الدقيق وتتعرّض

(١) محاضر جلسة لجنة الانتدابات الدائمة، في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٤.

لانتقاداتها. وكانت اللجنة تنظر بكل تقرير يرد إليها، وتناقشه بحضور مفوّض خاص يمثل الدولة المنتدَبة، وتَستكمل هذا التقرير بواسطة المعلومات الشفهية التي يزوّدها بها الممثل المذكور. كما كان بوسع اللجنة أن تلجأ إلى مصادر أخرى، لا سيما الانتقادات التي كانت توجّهها برلمانات الدول المنتدَبة أو تلك التي كان يرفعها سكان البلاد الواقعة تحت الانتداب الذين كانوا يتمتّعون في الواقع بحقّ رفع العرائض والاعتراضات. وفي ختام النقاشات التي تدور حول تقرير الدولة المنتدَبة تضع اللجنة تقريرها الذي يُرفع إلى مجلس عصبة الأمم.

والواقع أن المجلس هو الذي كان يتولى اتخاذ القرارات بشأن التوصيات والاقتراحات التي يتضمنها تقرير اللجنة. لكن هذه القرارات لم يكن لها إلا بُعد سياسي وحسب. فهي على حد قول بول فوشيل «ليست في الواقع أوامر يوجّهها المجلس للجنة، فهو لا يسعه إلا إبداء الملاحظات والاقتراحات والتمنّيات»[١].

كانت لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم تشكّلان الهيئتين النظاميّتين اللتين تتولّيان الرقابة الدولية على أعمال الدولة المنتدَبة. ورغم أن اقتراحاتهما نادراً ما كانت تلاقي آذاناً صاغية، فقد ظلّ دورهما بالنسبة لسوريا ولبنان دوراً مفيداً. إذ أن النقاشات التي كانت تدور أمام لجنة الانتدابات كانت تُحدِث نوعاً من الارتياح لدى المعارضين السوريين الذين كانوا مؤهّلين أكثر من اللبنانيين لتلقّف أصداءها. والأعمال التي كانت تجري في جنيف تشكّل اليوم مصدراً لا غنى عنه لمعرفة تاريخ الانتداب الفرنسي. إذ أن التقارير السنوية التي كانت ترفعها الدولة المنتدَبة، ومحاضر اللجنة وتقاريرها، ومحاضر المجلس، تشكّل معيناً يستمدّ منه الباحث أفضل المعلومات عمّا قامت به فرنسا في بلدان المشرق التي عُهد بها في ذلك الحين إليها.

(١) بول فوشيل، مصنف في الحقوق الدُولية العامة، ط. ٨، إعداد هنري بونفيس، ٤ مجلدات، باريس، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦، المجلد الأول، الجزء ٢، ص ٨٧٩.
Paul Fanchille, Traité du droit international public, 8^0 éd, par Henry Bonfils....

II ـ إنشاء الدول

كان نشاط فرنسا السياسي في سوريا ولبنان قد بدأ غداة معركة ميسلون، بعد أن كانت دولة الملك فيصل قد كفّت عن الوجود. وكانت المنطقة الغربية التي تحتلّها القوات الفرنسية تخضع للإدارة العسكرية. في البداية، لم يكن من الجنرال غورو، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في المشرق، إلا أن بسط نظام هذه الإدارة على الداخل. وهكذا استتبّ الأمر لفرنسا ضمن حدود البلاد السورية، باستثناء فلسطين حيث كان الإنكليز، وباستثناء جبل بركات في الشمال بعد توقيع اتفاقية فرانكلين ـ بويون عام ١٩٢١.

وكان الاتفاق الفرنسي ـ الإنكليزي المعروف باتفاقية سايكس ـ بيكو قد حدّد عام ١٩١٦، على الخارطة، حدود المناطق الخمسة، أ و ب والزرقاء والحمراء والسمراء، حيث كان يُفترض بفرنسا وبريطانيا العظمى أن تمارسا سيطرتهما أو نفوذهما. ولم يرد في الاتفاق المذكور ذكرٌ مخصوص لا لسوريا ولا للبنان ولا للعراق. كما كان اتفاق سان ريمو قد كلّف فرنسا بالانتداب على سوريا دون أن يأتي على ذكر لبنان. فلم يرد ذكر لبنان إلا في بيان الانتداب عام ١٩٢٢، وذلك للمرة الأولى بعد الحرب، وفي وثيقة دبلوماسية أُشير فيها إليه بوصفه كياناً سياسياً متميّزاً عن سوريا.

وهكذا وجد الجنرال غورو نفسه مطلق الصلاحية في اختلاق نوىً لدول في هذين البلدين، وذلك قبل أن تكلّف فرنسا بالانتداب من قِبَل عصبة الأمم. فكانت تلك النوى في أصل الدولتين اللبنانية والسورية كما نعهدهما اليوم. لقد كان الاختلاق المذكور صنيعاً حافلاً بالتعرجات والتقلّبات التي نستطيع تتبّع خطوطها العامة، سواء بالنسبة للحدود التي رسمت للمستطيل السوري، من جهة، أو بالنسبة للدول التي أنشئت فيه، من جهة أخرى.

أ ـ الحدود

كان يُفترض تعيين الحدود شمالاً مع تركيا، وشرقاً وجنوباً مع انكلترا التي كانت تعمل بالنيابة عن العراق وفلسطين.

منذ معاهدة مودروس، في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، ظلت الحدود الشمالية للأراضي السورية تهبط تدريجياً من سلسلة جبال طوروس التي كانت تحاذيها عام ١٩١٩، حتى وصلت إلى تخوم حلب والاسكندرون. ولم تتعيّن الحدود التركية ـ السورية في النهاية إلا بموجب اتفاقية فرانكلين ـ بويّون، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١[1]. في ذلك التاريخ، كانت فرنسا ما زالت صامدة في كيليكية كلها بفعل المعارك الشرسة التي خاضتها ضدّ «العصابات» الكمالية. كما أنها كانت لا تزال تحتفظ بعنتاب ومرعش وأُرفة (الرها) وماردين، أي بتلك المجموعة من المدن التي تحيط بحلب. فجاءت الاتفاقية المذكورة لترسم الحدود ابتداءً من نقطة قريبة من الاسكندرون، جنوب باياس، وصولاً إلى ميدان ـ إكبس حيث يدخل خط سكة الحديد الذي يصل أضنة بحلب إلى الأراضي السورية. ثم تنحرف الحدود باتجاه الجنوب الشرقي تاركة كيليس لتركيا، ابتداء من تشوبان بيك وصولاً إلى نصيبين حيث تندمج مع خط سكة الحديد الذي اعتُبرت الأرض الذي يمرّ بها أرضاً تركية. ثم تتابع الحدود مسيرتها من نصيبين إلى جزيرة ابن عمر على دجلة، فتجعل هاتين النقطتين ضمن الأراضي التركية وتتّبع بعدهما «الطريق الرومانية القديمة». غير أن تنفيذ هذه الاتفاقية على الأرض اصطدم بصعوبات ومتاعب لم تُذلَّل إلا بعد سنوات.

والواقع أن لجنة أولى تشكّلت عام ١٩٢٢ وتوصّلت إلى ترسيم الحدود من البحر حتى تشوبان بيك. لكن الاختلاف ما لبث أن نشأ حول تحديد «الطريق الرومانية القديمة» التي ورد ذكرها في اتفاقية ١٩٢١. وحُلّت اللجنة بعد أن عجزت عن حلّ الخلاف. عندئذٍ أخذت عصابات «التشيتي»[2] التي تكوّنت في تركيا تشنّ هجماتها على أرياف الشمال السوري.

وبقيت المسألة معلّقة إلى أن عُيّن هنري دو جوفنيل مفوضاً سامياً في سوريا

(١) انظر ما جاء في الفصل السابق حول ظروف عقد هذه الاتفاقية.

(٢) Les «tchétés» كلمة تركية تعني عصابات الثوار التي كانت تتكوّن بصورة تلقائية ضمن الأراضي التركية لتشن هجماتها على القوات الفرنسية.

ولبنان عام ١٩٢٥. فعمد في ٣٠ أيار من العام التالي إلى توقيع اتفاقية أنقرة الثانية التي استتبعت اقتطاعاً جديداً للأراضي السورية في منطقة عزاز، إلى الشمال الغربي من حلب، مقابل اعتراف الأتراك اعترافاً نهائياً بالسيادة الفرنسية ـ السورية على صعيد الجزيرة الذي أصبح منذ ذلك الحين سهلاً خصباً لزراعة القمح والقطن في سوريا اليوم. ثم أمكن ترسيم الحدود حتى نصيبين بناءً على الجهود التي قامت بها لجنة برئاسة الجنرال الدانمركي أرنست. ولكن عندما وصل الدور إلى ترسيم قطعة الأرض الممتدة بين نصيبين وجزيرة ابن عمر، عاد الخلاف من جديد حول «الطريق القديمة». وكان الجنرال أرنست يتمتّع بموجب اتفاقية أنقرة الثانية بصلاحيّة بتّ مثل هذا الخلاف. فأصدر حكمه في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٧ لصالح الطرح الفرنسي. لكن الأتراك لم يقبلوا بهذا الحكم إلا عام ١٩٣٠ واشترطوا أن تُزاح الحدود بعض الشيء باتجاه جنوب «الطريق القديمة». وعلى أثر هذا الاتفاق قام طابور فرنسي باحتلال صعيد الجزيرة في ٣ حزيران. وفي اليوم التالي اقتحمت خيّالة الجيش الفرنسي مياه دجلة حيث تلتقي منذ ذلك الحين حدود سوريا والعراق وتركيا.

لكن اتفاقية ١٩٢١ التي بادرت إلى رسم الحدود السورية ـ التركية كانت تنطوي في الوقت نفسه على شيء من التخلّي ما لبثت أن دفعت سوريا ثمنه جزءاً كبيراً من أراضيها. والواقع أن المادة ٧ من الاتفاقية المذكورة تنصّ على «إنشاء نظام إداري خاص في لواء الاسكندرون». كما تنصّ على أن لا يتمتّع أهالي هذا اللواء التركيّو الأصل بكل التسهيلات اللازمة لتنمية ثقافتهم، وأن يكون للّغة التركية فيه طابع رسمي»[1].

أما بالنسبة للحدود مع العراق وفلسطين، فإن فرنسا كانت قد شرعت، منذ عام ١٩٢٠، بمفاوضات أدّت إلى الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني بتاريخ ٢٣ كانون

(١) كانت تلك بداية التراجعات التي أفضت إلى التخلّي عن لواء الاسكندرون وانطاكية بموجب الاتفاقية الفرنسية ـ التركية التي عُقدت في ٢٣ حزيران ١٩٣٩ والتي أشرنا إليها في الفصل السابق.

الأول ١٩٢٠. وتحدّ هذه الحدود التي ما زالت سارية منذ ذلك الحين حتى اليوم العراق من الغرب، والأردن ودولة إسرائيل من الجنوب. وهي تبدأ من جزيرة ابن عمر على دجلة، ثم تنعطف على شكل «فقار البطّ» حتى روملان ـ كيو، ثم تتجه بخط نظري مباشر فتمرّ وسط جبل سنجار الذي كانت إمكانيات اكتشاف النفط فيه تثير المطامع الإنكليزية.

ثم ينطلق الخط النظري من جديد ابتداءً من أبو كمال ويتّجه جنوب غرب السهوب السورية، ويصل إلى المناطق المأهولة في إمتان جنوب حوران. ومن هناك تتّبع الحدود خطاً مستقيماً يشكل مع الخط السابق زاوية مقدارها حوالى ٣٥ درجة حتى يصل إلى جنوبي نصيب على خط سكة حديد الحجاز. ومن هناك تأخذ الحدود بالتكيّف مع طبيعة الأرض الجبلية الوعرة، فتتعرّج بصورة مدروسة تاركة لسوريا وادي اليرموك ودرعا، بوابة دمشق. ومتخلّية عن «جيب الحولة» للصهيونية إلى أن تصل إلى البحر في النقطة المسمّاة رأس الناقورة.

لقد تعرّضت هذه الحدود لبعض التعديلات بموجب اتفاق حصل في ٣١ تشرين الأول ١٩٣١ بين المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان والمفوض السامي الإنكليزي في فلسطين. وأسفر هذا الاتفاق عن إعادة بعض قرى حوران الدرزية إلى سوريا، حيث كان جبل الدروز يشكّل في ذلك الحين «حكومة قائمة بذاتها». وعن مزيد من إجلاء القطاع الذي تنبع منه مياه اليرموك على الجانب الأردني.

أما لجهة الشرق، فقد ظلت الحدود مع العراق حدوداً إسمية. وفي أواخر عام ١٩٣١، عهد الفرنسيون والبريطانيون بأمر ترسيمها ترسيماً فعلياً لعصبة الأمم التي عيّن مجلسها لهذه الغاية لجنة دولية برئاسة الكولونيل السويسري ايزلان. وقد سعى التقرير الذي رفعه الكولونيل المذكور في تشرين الأول ١٩٣٢ إلى تثبيت الوضع الذي كان قائماً منذ عام ١٩٢٠. فأوصى بإبقاء جبل سنجار في الأراضي العراقية. بالمقابل، أوصى بأن ينعطف الخط النظري الذي يصل بين روملان ـ كيو في الشمال وأبو كمال، والذي تم الاتفاق بشأنه عام ١٩٢٠،

بحيث يتخلّى انعطافه لسوريا عن نقطتين: فوصلت منطقة «فقار البط» حتى كراتشوك ـ داغ التي تُعتبر نقطة استراتيجية، وأُلحقت بسوريا كل منطقة الملاّحات التي يحدّها الفرات من بعد خط أبو كمال.

ولما لم يواجه تقرير إيزلان أي اعتراض، فقد صَدّق عليه مجلس عصبة الأمم بعد رفعه إليه بفترة قصيرة، عشية الموافقة على انضمام العراق إلى جمعية جنيف في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢.

ب ـ الدّول

في هذا المحيط السوري الذي تعيّنت حدوده على هذا النحو أخذت تنشأ الدول مباشرة بعد موقعة ميسلون، وذلك بفعل القرارات التي كان يصدرها الجنرال هنري، جوزيف، أوجين غورو، المفوض السامي للجمورية الفرنسية في المشرق، يعاونه الأمين العام للمفوضية العليا، روبير دوكي، الڤيكونت دو سانتيمور الذي ظلت إنجازاته الانتدابية تزداد اضطراداً حتى حرب ١٩٣٩[1].

لم تكن معاهدة الصلح مع تركيا قد أُبرمت بعد عندما أصدر مجلس عصبة الأمم قراراً بتاريخ أول أيار ١٩٢١ ينصّ على أن التأخّر الحاصل في توزع الانتدابات وصياغتها لا ينبغي أن يحول دون إعادة تنظيم البلاد التي يفترض أن تقع تحت الانتداب. لكن الجنرال غورو لم ينتظر ذلك الترخيص حتى يبدأ بالعمل. إذ لم يكن بوسع الاحتلال الفرنسي الذي شمل جميع الأراضي السورية أن يظل مستمراً على شكل نظام الإدارة المباشرة التي كانت مطبّقة حتى ذلك الحين على المنطقة الغربية. فطباع الأهالي والنصوص الدولية والظروف السياسية كانت تتضافر جميعاً على تسريع تطور وضع كان قد غدا مستَهلَكاً. فكان ينبغي الاستعاضة عن النظام المذكور بتنظيم قادر على التوفيق بين ليبرالية ذلك العصر التي تجلّت بنجاح صيغة الانتداب، وبين أطماع السياسة الفرنسية.

(١) واستمر بعد ذلك، عند مغادرته مقرّ عمله في بيروت، بتمثيل فرنسا لدى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف.

أما البنية التي كان من المهم أن تُضفى على البلاد، فلم يكن من الممكن بناؤها إلا بما يتناسب مع روحية الانتداب الذي كان نظامه في ذلك الحين آخذاً بالتبلور في أروقة الدواوين الدبلوماسية الغربية. كان من الواجب إيجاد دولة وطنية. وكان من المفترض تنظيم ممارسة هذه الدولة لصلاحياتها التي تعبّر من خلالها عن شخصيتها ـ حتى لا نقول عن سيادتها. فأُنيط بالدولة المنتدَبة حق الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين في البلد الواقع تحت الوصاية. وعلى غرار كل تشكيلة سياسية يُفترَض بها أن تتدبّر أمر التراتب بين سياستين متضاربتين وأمر التنسيق بين اتجاهين متضادّين، صير إلى إنشاء تنظيم محلّي دون سلطة الدولة المنتدَبة وأُتبع بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

من جهة أخرى، كانت المسألة التي طُرحت على الأذهان وتحمّس لها الرأي العام منذ بداية السيطرة الفرنسية عام ١٩١٨، تتلخّص في معرفة ما إذا كان من الواجب جعل سوريا دولة واحدة أو تجزئتها إلى عدة دول. وهذه مشكلة كبيرة لم تكن المادة ٢٢ من الميثاق قد تطرقت لها ولا كان اتفاق سان ريمو قد أتى على ذكرها. فكان من المفترض تحديد شكل الدولة الذي ينبغي إسباغه على الادارات المحلية، وتعيين الروابط والأواصر التي يجب أن تنشأ بينها، وتنظيم سلطتها الخاصة، واحدة كانت أم متعدّدة، والبتّ في المؤسسات المشتركة أو الخاصة التي ينبغي تزويدها بها.

لم يكن لهذه الصعوبة وجود من قبل. كان هناك منطقة واحدة تمتعت فيما مضى بحكم قانوني ذاتي وهي منطقة لبنان التي تعتبر عادة بمثابة المنطقة السورية. وكان جبل الدروز يتأرجح عملياً بين الاستقلال وبين الخضوع للنير التركي، حسب السنوات وحسب الانتفاضات. وكانت فرنسا قد مالت منذ البداية نحو التجاوب مع التعددية المذهبية التي كانت البلاد تتّصف بها. كتب الكولونيل كاترو (الذي أصبح جنرالاً بعد ذلك) يقول لقد تبيّن من دراسة الأوساط البشرية أن هناك تجمعات بشرية قد ارتسمت معالمها مع الزمن بفعل بعض الولاءات المشتركة. لقد حصل ذلك حول دمشق وحلب، وفي لبنان،

وفي جبال العلويين. وقد خطر للجنرال غورو أن يعزّز هذه التجمعات بأن يجعل لها هيكلية سياسية من شأنها أن تبلور عدداً من العناصر التي كانت تتّجه بصورة طبيعية باتجاه التضافر والإلتقاء. فحوّلها إلى دول قائمة بذاتها، قابلة للحياة إدارياً واقتصادياً بوسائلها الخاصة، على أن يتدبّر شؤونها طبقاً لنظرية الانتداب ملاّك محليّ من الموظفين. وأنشأ بين هذه الدول صلات وروابط لازمة عن طريق مكتب مفوضيته العليا، بانتظار أن يصار إلى دفع التربية السياسية التي بدأت في هذه الدول الناشئة خطوات إلى الأمام بحيث يصبح من الممكن إنشاء نظام مشترك بينها يكون بمثابة المرحلة الثانية من تنظيم البلاد الواقعة تحت الانتداب»[١].

يصعب أن نجد تعريفاً أوضح من هذا التعريف للسياسة التي اتّبعها الانتداب والتي تمخّضت عن ولادة الدول. فقد كانت الركيزة الطائفية تشرئبّ بكل ألقها الممكن لتخترق غلاف الجهاز الاجتماعي (السوسيولوجي) الذي تتغلّف به[٢]. فقد شاءت فرنسا أن تخرج عن التزام الحياد بين قوة التيار العربي وبين العوامل الكامنة تحته، وهي عوامل خصوصية ودينية، علماً بأن التيار المذكور والعوامل المذكورة كانت تعتمل جميعاً في الأذهان، فتدخّلت لترجّح الكفّة لصالح الاتجاهات الانفصالية، ولتزوّدها بالوسائل التي تمكّنها من البروز. وهذه تجربة

(١) الكولونيل كاترو، **الانتداب الفرنسي في سوريا**، مقتطف من **المجلة السياسية والبرلمانية**، باريس، ١٩٢٢، ص ٧.

- Colonel Catroux, le Mandat français en syrie, extrait de la Revue Politique et parlementaire, Paris, 1922, p. 7.

(٢) وهي سياسة لم تتعرض للإدانة من جانب الوطنيين في سوريا ولبنان وحسب، بل أدانتها لجنة جنيڤ كذلك: «إن رئيس لجنة الانتدابات يلاحظ من خلال النقاش أن الدولة المنتدبة بدلاً من تخفيف حدة الانقسامات والخلافات بين هذه البلاد، وبدلاً من أن تؤلّف بلداً واحداً متكاتفاً من مختلف أجزاء هذه الأرض التي ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية، وأن تعمل بذلك على تحقيق الهدف الأساسي من الانتداب أي الاستقلال والوحدة، نجد أنها قد اتّبعت سياسة مضادة تماماً لذلك. إن مقولة الحكم الإداري الذاتي التي وافقت عليها عصبة الأمم لا يمكن أن تتفق مع مقولة الانفصال.. المضرّة بمستقبل سوريا» (محضر الدورة الخامسة والعشرين، ص ٦٤).

أفضت بها إلى اعتماد ذلك المخزون القديم الذي لم يكن بوسع ركيزته إلا أن تتآكل مع تقدّم الفكرة القومية، لتبني عليه دولاً عدّة انتهى بها الأمر إلى أن تقتصر على الدولتين القائمتين حالياً.

وهكذا افتتح الجنرال غورو عملياته الدستورية بأن أنشأ، عام ١٩٢٠، وبُعيد معركة ميسلون، أربعة كيانات دوْلية.

فصدر قرار بتاريخ ١٨ آب يجعل من دمشق والألوية القريبة منها **دولة دمشق المستقلّة** التي تتبع لها حمص وحماه شمالاً وحوران جنوباً.

ونالت حلب الشرف نفسه بناءً على القرار الصادر بتاريخ أول أيلول. فاشتملت **حكومة حلب** على ما تبقّى من الولاية القديمة التي كانت تُسمّى بنفس الاسم، أي التي تتكوّن من ألوية حلب والاسكندرون ودير الزور. لكن أمارات الانفصال كانت قد بدأت تظهر منذ ذلك الحين في لواء الاسكندرون وانطاكية.

كذلك جعل الجنرال غورو من منطقة العلويين المعروفة باسمها القديم **جبل الأنصارية** كياناً مستقلاً، على ما في ذلك من مصلحة واضحة للطائفة المهيمنة هناك، وهي طائفة النصيريّين الذين أطلق عليهم بعد ذلك الحين اسم العلويّين. وبعد أن كانت هذه الدولة الجديدة تشكّل أثناء الاحتلال جزءاً من المنطقة الغربية، استهلّت حياتها السياسية، على نحو ما جاء في قرار صادر في ٣١ آب، باسم متواضع هو **بلاد العلويين المستقلة** التي يتولى إدارتها المباشرة حاكم فرنسي.

في معمعة «الاستقلالات» هذه كان لا بدّ للبنان أن يكون فارساً مغواراً. هكذا توالت القرارات بين ٢٧ آب وأول أيلول لتشكّل دولة لبنان الكبير، بأن أضيفت إلى جبل لبنان المبجّل، كما كان عام ١٨٦١، كلٌّ من ولاية بيروت القديمة التي تضمّ طرابلس وصيدا وصور، غرباً، والبقاع، بما في ذلك بعلبك وحاصبيا وراشيا، شرقاً.

هذا، وأضاف الجنرال غورو إلى هذه التشكيلات السياسية الأربع واحدة

خامسة في العام التالي. فنشأت إلى الجنوب من دمشق دولة أخرى في منطقة جبلية على تخوم حوران التي تشكل جزءاً منها، لكن نشأتها تمّت هذه المر بناءً على معاهدة وُقّعت في دمشق بتاريخ ٤ آذار ١٩٢١، من جانب روبير دوكي، باسم المفوض السامي، وعدد من زعماء الدروز عن الجبل. فكانت تلك حالة فريدة من نوعها في تاريخ الانتدابات كان لها أن تنظّم العلاقات الفرنسية ـ الدرزية عن طريق التعاقد، وإنما بصورة مختصرة كل الاختصار. فقد كان من واجب الدولة الجديدة، على وجه الخصوص، أن لا تنضمّ إلى الوحدة السورية ولا أن تطالب بها. وبعد أن تولّى حكم هذه الدولة في البداية شخص درزي، عادت الدولة المنتدَبة فأوكلت إدارتها بعد انتفاضة ١٩٢٥ إلى جنرال فرنسي.

وهكذا نشأت على أنقاض الولايات العثمانية القديمة الثلاث، أي بيروت ودمشق وحلب، فضلاً عن متصرفية جبل لبنان ذات الحكم الذاتي، خمس دول وُصفت بأنها مستقلّة، وكان لها أن تتبع سبلاً متميزة، بل متعاكسة في أحيان كثيرة.

في العام ١٩٢٣، أدخل الجنرال غورو بعض اللمسات التصحيحية على هذا السستام بأن ضمّ دول دمشق وحلب والعلويين وأنشأ منها نوعاً من الفدرالية. وظل لبنان الكبير وجبل الدروز خارجها.

ولكن سرعان ما تبيّن أن هذه التركيبة مصطنعة ولا مقوّمات لها. فما أن جاء الجنرال مكسيم ويغان خلفاً للجنرال غورو عام ١٩٢٣ حتى سارع إلى إلغائها واستعاض عنها ببناء جديد. فأصدر قراراً بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤ جمع بموجبه دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة اتّخذت اسم دولة سوريا. أما الدول الأخرى، أي لبنان الكبير والعلويين وجبل الدروز، فقد تابعت وجودها كلٌّ على حدة.

وغني عن القول أن تجمّع الدول هذا لم يكن له أن يستمرّ في الوجود لولا قوة الانتداب. فمشيئته هي التي مكّنتها من أن تشكّل فيما بينها وحدة اقتصادية وجمركية لا تشكو من نقص ولا من قيود. وكانت المفوضية العليا تؤمّن

التواصل بين الدول المذكورة وتضطلع تجاهها بدور المركز المقرّر. كما كانت المؤسسات المشتركة التي يديرها موظفون فرنسيون تلبّي حاجات مصالحها المشتركة. من هنا أُنشئ **مكتب المصالح المشتركة** الذي يقع مركزه في المفوضيّة العليا في بيروت والذي كان يحتفظ لنفسه بالتصرف بعائداتها الأساسية. ويبدو أن مثل هذا التنظيم، إذا نظرنا إليه من وجهة الحقوق الدستورية، كان عبارة عن ضرب من الفدرالية التي كانت المفوضيّة العليا تشكل مفصله الرئيسي كما كان المفوض السامي رئيسه الأعلى. وكان لا بدّ أن يؤدي زوال الانتداب إلى انحلال هذه الوحدة العامة التي استطاع الحفاظ عليها، رغم الاستقلالات الشكلية التي أُغدقت على الدول.

لقد كان للاستقلال الفعلي أن يستتبع عام ١٩٤٣ التحاق دولتي العلويين وجبل الدروز بجسم الجمهورية السورية الذي التأم شمله. أما خبيص الدول التي أنشأها الانتداب فلم يتمخّض إلا عن لبنان فقط.

III ـ تشكيل لبنان الكبير

لا يتفسّر بقاء لبنان واستمراره بعد زوال الانتداب إلا بماضيه الذي أمّده بكيان خاص، وآل في النهاية بصورة طبيعية إلى تشكّله في دولة. وخلافاً للحالات السورية الأخرى، لم يكن لبنان صنيعاً أوجدته السياسة الفرنسية من عدم. بل كان يستند إلى واقع تاريخي وقانوني يوضح تشكيله الوطني ويميّزه على الخارطة عن سوريا ويجعل له موقعاً مخصوصاً في العالم العربي. لذا لم يكن تأسيس الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ إلا استجابة لمقتضيات تاريخ مديد[١]. وكان جورج كليمنصو قد تعهّد تعهّداً قاطعاً بإنشاء هذه الدولة في رسالته إلى البطريرك حويك في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩[٢].

(١) حول العوامل التاريخية التي تضافرت على تشكيل الكيان اللبناني، انظر الفصل الثاني من القسم الأول حيث عملنا على التأليف بين تطوراتها.

(٢) حول هذه الرسالة التي بعث بها كليمنصو انظر الفصل السابق.

القرارات الأساسية

لم تجرِ عملية إنشاء الدولة وفقاً للصيغ الديموقراطية، كصيغة الاستفتاء الشعبي العام التي اعتُمدت في ذلك الحين من أجل إعادة تنظيم أوروبا، بل جرت بناءً على سلسلة من القرارات اتخذها الجنرال غورو من دون الوقوف على رأي أحد.

فأصدر قراراً أول، رقمه ٢٩٩، بتاريخ ٣ آب ١٩٢٠، فصل بموجبه الأقضية الأربعة: حاصبيا وراشيا والمعلّقة (البقاع) وبعلبك عن ولاية دمشق، وألحقها «من حيث نظامها الإداري بالأراضي اللبنانية ذات الحكم الذاتي» (المادة الأولى). أما السبب الذي أورده لتحليل ذلك فكان «أن هناك ما يستوجب تلبية أماني الأهالي التي عبروا عنها بملء حريتهم. وذلك بإلحاق أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلقة بأراضي لبنان ذات الحكم الذاتي لتتدبّر تنظيمها الإداري باتجاه التكوين المقبل للبنان الكبير».

أما الأماني التي جرى «التعبير عنها بملء الحرية» فهي تلك التي تتّفق مع رغبة الأهالي المسيحيين ـ وهي أمانٍ لم تُصغ على كل حال بشكل دقيق ـ لكنها لا تتفق بالمرّة مع أماني المسلمين بشكل عام، من سُنّة ودروز وشيعة، الذين كانوا قد أعربوا بأكثر من مناسبة عن اعتراضهم على عملية استلحاقهم بلبنان.

في ٣١ آب، صدرت تباعاً ثلاثة قرارات أخرى. أولها رقمه ٣٢٠، وهو ينصّ على حلّ «المحافظة الإدارية لمدينة بيروت، بما في ذلك هيئاتها ومصالحها الإدارية المحلية» (المادة الأولى). كما ينصّ بالتالي على حلّ «المجلس العام والمجلس الإداري للولاية، فضلاً عن المجالس الإدارية للألوية والأقضية التابعة لمدينة بيروت» (المادة ٢).

أما القرار الثاني، ورقمه ٣٢١، فيتعلّق بـ«حلّ المحافظة الإدارية لأراضي لبنان ذات الحكم الذاتي، بما في ذلك هيئاتها ومصالحها الإدارية العامة

والمحلية» (المادة الأولى) ومن بينها المجلس الإداري لمتصرفية جبل لبنان ودوره»[1].

لكن القرار الثالث ورقمه ٣١٨، هو الذي كان الأساس الذي عُيّنت بموجبه أراضي الدولة اللبنانية. فهو يحدّد دولة لبنان الكبير استناداً إلى الاعتبارات الآتية:

«بما أن فرنسا لم تكن تبتغي منذ مجيئها إلى سوريا إلا تحقيق هدف واحد هو إتاحة المجال أمام سكان سوريا ولبنان من أجل تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى الحرية والحكم الذاتي.

«ولما كان من المهمّ، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تُعاد إلى لبنان حدوده الطبيعية على نحو ما جرى تحديدها من قبل ممثّليه وطولب بها من قبل أهاليه بإجماع آرائهم؛ ونظراً لأن لبنان الكبير يستطيع إذا تعيّنت حدوده الطبيعية على هذا النحو أن يمضي كدولة مستقلة، وبمساعدة فرنسا، في تحقيق برنامجه الذي اختطّه لنفسه لما فيه خدمة مصالحه السياسية والاقتصادية...».

و«لهذه الأسباب» على حدّ تعبير المادة الأولى من القرار: تتشكّل تحت اسم دولة لبنان الكبير الأراضي التي تشتمل على:

«١ ـ الدائرة الإدارية للبنان الحالي.

«٢ ـ أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا، على نحو ما تقرّر بموجب القرار رقم ٢٩٩ تاريخ ٣ آب ١٩٢٠.

---

(١) كان المجلس الإداري لجبل لبنان قد حُلّ بموجب قرار صدر بتاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠ بحجّة التآمر مع الملك فيصل من أجل جرّ لبنان إلى الوحدة السورية. وكان اثنتا عشر عضواً من أعضائه الأربعة عشر قد وقّعوا، بالاتفاق مع حكومة دمشق، عريضةً يطالبون فيها باستقلال جبل لبنان استقلالاً مبرماً بدون الانتداب الفرنسي. وقد أُحيل موقّعو العريضة على القضاء، ومن بينهم سعدالله حويّك شقيق البطريرك الماروني، ثم نُفوا إلى كورسيكة. حول هذه الحادثة التي تفاقم على أثرها التوتّر الفرنسي ـ الشريفي قبل ميلسون بأيام معدودة، أنظر أمين سعيد، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ١٥٥ وما يليها.

«٣ ـ الأجزاء المشار إليها أدناه من أراضي ولاية بيروت:

«أ) لواء صيدا ما عدا ما أُلحق منه بفلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية.

«ب) لواء بيروت.

«ج) الجزء الثاني يتضمّن قضاء عكار، بقسمه الواقع إلى جنوب نهر الكلب، من لواء طرابلس.

قضاء طرابلس (مع مديريّتيْ الضنّية والمنية)، والجزء الواقع جنوبي الحدود الشمالية للبنان الكبير، على نحو ما هو محدّد في المادة الثانية من هذا القرار، من قضاء حصن الأكراد».

كما تُعيّن المادة ٢ من القرار نفسه حدود الدولة الجديدة التي عُينت أراضيها في المادة الأولى:

«تتعيّن حدود دولة لبنان الكبير كما يلي دون استباق التعديلات التفصيلية للحدود التي يفترض أن تُحدَّد في ما بعد.

« من الشمال، خط يمتدّ من مصب نهر الكلب فيحاذي مجرى هذا النهر حتى نقطة التقائه مع رافد وادي خالد على مستوى جسر القمر.

«من الشرق، خط المرتفعات التي تفصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي، ويمرّ هذا الخط بقرى مزرعة هربعنا ـ حيط عابج على مستوى قُرى بريفا ومطربة ويتّبع هذا الخط الحدود الشمالية لقضاء بعلبك باتجاه الشمال الغربي ـ الجنوب الشرقي، ثم الحدود الشرقية لقضاء بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا.

«من الجنوب الحدود الفلسطينية على نحو ما يجري تحديدها في الاتفاقات الدولية.

«من الغرب، البحر المتوسط...»[1].

---

(١) لم تتغيّر هذه الحدود التي رسمها قرار الجنرال غورو منذ ذلك الحين، وقد استعاد الدستور وصفها في ماده الأولى المتعلقة بحدود الجمهورية اللبنانية مستعملاً نفس الصيغ والتعابير.

ويُفترض بهذه الأحكام التي أنشأت الدولة بشكلها العام، أن تصبح سارية المفعول، كما نصت المادة ٣ من القرار نفسه، عشية الأول من أيلول ١٩٢٠، وهو التاريخ الذي اعتُبر منذ ذلك الحين تاريخ ولادة دولة لبنان الكبير.

تنظيم الدولة

أما القرار رقم ٣٣٦ تاريخ أول أيلول ١٩٢٠، وهو خامس القرارات وآخرها، فهو الذي زوّد لبنان الكبير بهيكليّته كدولة.

يتألف هذا النص الأساسي من أربعين مادة. وينصّ على جعل بيروت عاصمةً للبنان الكبير (المادة ٤). ويعيّن دوائر الدولة الإدارية التي تشتمل بموجبه على «أربعة ألوية وبلديتين قائمتين بذاتيهما. فتتألف الألوية من اثنتي عشر قضاء تنقسم بدورها إلى مديريات» (المادة ٢). لقد تبنّى هذا التنظيم، على وجه الإجمال، نفس التنظيم الإقليمي القديم الذي وضعته السلطنة العثمانية. غير أنه ألغى نظام الولاية التي كانت أرفع درجات التنظيم المذكور.

أما الألوية الأربعة فتشتمل تباعاً على لبنان الشمالي ومركزه زغرتا، ولبنان الجنوبي ومركزه صيدا، وجبل لبنان ومركزه بعبدا، والبقاع ومركزه زحلة. ويتألف كل لواء منها من عدّة أقضية تنقسم بدورها إلى مديريات يسميها النص بأسمائها. أما بيروت وطرابلس فاعتُبرتا بلديّتين «تشكّلان أرضاً قائمة بذاتها، على أن يتحدد وضعهما التنظيمي في ما بعد» (المادتان ٥ و٦).

ضمن حدود هذا الأرض، يتحدث القرار عن طبيعة «السلطة المركزية» و«المصالح العامة»، فيعتمد نظام الإدارة المباشرة. والواقع أن المادة ٦ تنصّ على:

«أن السلطة التنفيذية تُمارَس، بناءً على تكليف من المفوّض السامي للجمهورية الفرنسية، من قِبَل موظف فرنسي كبير يحمل لقب «حاكم لبنان الكبير».

كما تنصّ المادة ٧ على:

«أن الحاكم يتحمل المسؤولية، تجاه المفوض السامي، عن النظام والأمن العام في البلاد وعن الإدارة العامة للدولة».

تحقيقاً لهذه الغاية، يُخوَّل الحاكم صلاحيات هامة، كاستدعاء القوة المسلّحة تأميناً لسلامة الدولة وأمنها بموافقة المفوض السامي، ووضع ميزانية الدولة ومراقبة الميزانيات المحلية، وفرض الضرائب وتحصيلها فضلاً عن الرسوم والامتيازات التجارية العائدة للدولة وللألوية وللبلديتين. وتعيين الموظفين على مختلف أنواعهم ومراتبهم «ما عدا أولئك الذين يتوقّف اختيارهم على موافقة المفوض السامي...» (المادة ٩).

وتُناط بالحاكم مصالح الدولة العامة: مصلحة الداخلية والدرك والشرطة. مصلحة القضاء والشؤون العقارية والأوقاف، مصلحة الأشغال العامة والبريد والبرق، مصلحة الصحة والرعاية الطبية (المادة ١٤). هذه المصالح «يرئسها موظفون كبار يُعيَّنون بعد موافقة المندوب السامي. ويتبع هؤلاء الموظفون مباشرة للحاكم» (المادة ١٠).

لا يتمتّع رؤساء المصالح بصلاحيات قائمة بذاتها. بل «يُعاونهم مستشارون فنيّون فرنسيّون، يُعيّنهم المفوض السامي بعد استشارة الحاكم وموافقته» (المادة ١١). أما دور هؤلاء المستشارين فهو «مساعدة رؤساء المصالح بآرائهم وخبراتهم الإدارية. ويجوز لهم مراقبة الإدارة على مختلف أصعدتها بناء على أمر من الحاكم» (المادة ١٢). لذا، كان لا بدّ من «إطلاع المستشارين الفنيّين الفرنسيين» على كل القرارات الإدارية التي يتّخذها رؤساء المصالح «ليوقّعوا عليها ويرفقوها بملاحظاتهم إذا لزم الأمر. ولا تصبح هذه القرارات نافذة إلا بعد موافقة الحاكم...» (المادة ١٣).

إلى جانب السلطة التنفيذية التي يتولاّها الحاكم، أُنشئت نواة للتمثيل الوطني، لكنّها لا تتمتّع بأية سلطة تقريرية. فكانت هذه النواة عبارة عن مجلس

من خمسة عشر عضواً أُطلق عليها اسم «اللجنة الإدارية». أما صلاحيات هذه اللجنة فكانت نفس الصلاحيات التي خوّلها النظام الأساسي (القديم) للمجلس الإداري السابق. فيُسمع رأيها على سبيل الاستشارة. ويُفترض بها أن «تُدعى لإبداء رأيها في التدابير ذات الطابع التشريعي وفي الأنظمة وفي وضع ميزانية الدولة، وفرض ضرائب جديدة ورسوم وامتيازات تجارية» (المادة ١٦).

كان تركيب اللجنة المذكورة تركيباً طائفياً بالدرجة الأولى، على نحو ما كان عليه المجلس الإداري السابق لجبل لبنان. فضمّت بين أعضائها الخمسة عشر ممثّلين عن الطوائف الرئيسية الستّ: ستة موارنة، ثلاثة روم أرثوذكس، روم كاثوليك واحد، سنيّان، شيعيان، درزي واحد، يمثلون مدينتَيْ بيروت وطرابلس والألوية الأربعة. لكن أعضاء اللجنة كانوا يُعيَّنون جميعاً، خلافاً لأعضاء المجلس الإداري السابق. ثم ما لبث عددهم أن ارتفع إلى سبعة عشر، بناء على القرار رقم ٣٦٩ الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٢٠ والذي أضاف إليهم عضواً سنّياً واحداً وممثّلاً عن «الأقليّات»، أي عن الطوائف الأخرى التي تقلّ عدداً عن الطوائف الرئيسية الستّ.

وينظّم القرار أيضاً شؤون الإدارة الإقليمية والمحلية المؤلفة من ألوية وأقضية ومديريات، يتولاّها تباعاً متصرّفون وقائمقامون ومدراء (المواد من ٢٥ إلى ٣٦)، فضلاً عن البلديات القائمة والتي حوفظ عليها (المادتان ٣٧ و٣٨).

وهكذا تألفت الدولة الجديدة من حيث عناصرها التكوينية من سلطة مركزية، سُمّيت تنفيذية، تتجسّد بالحاكم الفرنسي الذي يتبع مباشرة للمفوض السامي، ومن موظفين لبنانيّين يخضعون لرقابة المستشارين الفرنسيين الوثيقة والدائمة. ومن لجنة إدارية مؤلَّفة من ممثلين يتمّ اختيارهم على أساس طائفي مضبوط، وتتحكّم بهذه العناصر سلطة المفوض السامي الذي يقبض على زمام السلطات جميعاً، بحيث ظلّت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تتجلّى عبر سلسلة لا نهاية لها من القرارات.

الاحتفال الرسمي بإعلان دولة لبنان الكبير

بعد إصدار هذه القرارات الأساسية الخمسة، عمد الجنرال غورو في أول أيلول ١٩٢٠ إلى الاعلان عن ولادة دولة لبنان الكبير. وكان للاحتفال بهذه الولادة دويّ خاص. فقد زفّ بشرى هذا الحدث التاريخي في بهو مقرّه[١] الكائن في قصر الصنوبر بحضور البطريرك الماروني والمفتي اللذين جلسا وحدهما إلى جانبيه، ومشاركة سائر الزعماء الروحيين الآخرين، وسط حشد من كبار الموظفين والأعيان. وألقى كلمة حماسيّة اختلطت فيها ذكريات العهود الفرنسية القديمة بالدعوة إلى استمرار الصداقة الفرنسية الراهنة ـ دون أية إشارة إلى القرون الثلاث عشرة من تاريخ العرب التي خمدت أصواتها في ميسلون ـ قال فيها:

«أيها اللبنانيون:

«لقد قلت لكم منذ بضع أسابيع وفي إحدى الساعات الحالكة: إن اليوم الذي حلم به آباؤكم عبثاً، والذي سترون ألقه وبريقه نظراً لأن حظكم أفضل من حظهم، قد صار يوماً وشيكاً. وها نحن الآن نشهد هذا اليوم الموعود.

«أمام الشعب بأسره، أمام الشعب الذي يجمع سائر الأديان التي يظلّلها جبل لبنان، هذه الأديان التي كانت بالأمس متجاورة، وصارت اليوم متّحدة ضمن وطن قوي بماضيه، عظيم بمستقبله.

«وعلى أقدام هذه الجبال الشامخة التي صنعت عزّة بلدكم إذ كانت ولا تزال قلعة الإيمان والحريات التي لا تتزعزع.

«ومن على شاطئ هذا البحر الأسطوري الذي شهد مراكب فينيقية واليونان وروما المثلثة المقاذيف والذي مخره آباؤكم من ذوي الأذهان الثاقبة والمهارة

(١) جرى تمثيل هذا الاحتفال التاريخي برسم يدوي دقيق ما زال معلّقاً حتى اليوم على مدخل السفارة الفرنسية في قصر الصنوبر، ويتعرّف المشاهد في هذا الرسم دون عناء يذكر على عدد من الشخصيات.

التجارية والفصاحة، والذي حمل إليكم من جديد بشرى هذه الصداقة القديمة والعظيمة، صداقة فرنسا وخيرات سلمها.

«وأمام هذا الحفل الكريم الذي يشهد أفراده جميعاً على آمالكم ونضالاتكم ونصركم، أعلن على رؤوس الملأ، وأنا أشارككم بهجتكم واعتزازكم، عن ولادة لبنان الكبير الذي أُحيّيه باسم الجمهورية الفرنسية وأُحيّي فيه عظمته وقوّته، من النهر الكبير حتى أبواب فلسطين وأعالي جباله الشرقية. . .».

ثم أتى الجنرال على وصف لبنان والإشادة بجماله. وشدّد على أنه إنما جمع شمل أجزائه استجابة للتطلعات التي سعى أليها أهلوه بإجماع آرائهم:

«وقبل أن أحدّد حدوده عمدت إلى استشارة الأهالي، ويمكنني أن أقول، وأنا أمين لالتزامات فرنسا وللمبادئ التي تستوحيها عصبة الأمم، أنني لم أقم بما قمت به إلا تلبيةً لما عبّر عنه الأهالي بكل حرية من تطلعات، وخدمةً لما لهم من مصالح مشروعة. . .».

وكانت الوعود خلاّبة:

«الحياة التي ستخلقها روح الوطن العظيم. تلك النفحة الملهمة التي تصنع الأمم القوية وتمنحها أبناءً جديرين بخدمتها وبالدفاع عنها. . .».

«النظام ضمن نطاق الأمن الذي تؤمّنه القوات المنظّمة والتي سبق لأبنائكم الميامين أن طلبوا الانخراط في صفوفها والتي ستتّسع لكل المتطوّعين من ذوي الروح الوطنية.

«النظام الذي يتيح وحده إنشاء إدارة حكيمة منصفة وجيدة.

«وأخيراً الازدهار. . .».

ويشدّد على مساهمة فرنسا في صنع هذا المستقبل الموعود:

«ثم إن فرنسا الدولة الوصيّة التي ربما كان لها أن تتلقّى دروساً من تجّاركم، ستقدم لكم مساعدة صناعاتها ورؤوس أموالها ووسائل نقلها وعدّتها الاقتصادية القوية ومستشاريها. . .».

أما رهان هذا المستقبل فمعقود على الاتّحاد:

«. . فإذا شئتم أن تكونوا شعباً عظيماً فإن عليكم الالتزام بعدد من الواجبات. وعلى رأس هذه الواجبات، بل أشدّها قدسية: الاتحاد الذي سيصنع عظمتكم، تماماً مثلما أن ضغائن الأعراق والأديان هي التي صنعت ضعفكم. . .».

وحرص على تطمين المسلمين المعارضين:

«فلبنان وجد لصالح الجميع. إنه لم يوجد ضدّ أيّ كان. إنه عبارة عن وحدة سياسية وإدارية. ولا ينطوي على أية تفرقة دينية سوى تلك التي توجّه ضمير كل فرد باتّجاه معتقدات وممارسات يعتبرها من واجباته المقدّسة والتي تحتفظ بهذا المعنى باحترام الجميع. وأودّ أن أستشهد، كدليل وعربون على هذا الاتحاد، بذلك الاندفاع الذي حمل رؤساء جميع الأديان وممثليها على اختلاف طوائفهم على الحضور إلى هنا وعلى مقربة منّي في مشاركة وطنية رائعة. . .».

لكنه ذكّر اللبنانيين بوجوب الاستعداد للبذل والتضحية ـ لا سيما الاستعداد لدفع الضرائب إذ أن هذه الضرائب «لن يستفيد منها إلا البلد نفسه». وعلى كل حال فالمستشارون الفرنسيون سيكونون «حريصين على أن تتوزّع الأعباء بشكل يتناسب مع إمكانيات الجميع».

ثم أنهى كلمته مذكّراً بأن الفرنسيين هم الذين قضوا على مملكة سوريا العربية التي كان خطرها مسلّطاً على لبنان.

«وبالأمس، منذ خمسة أسابيع، عمد الجنود الفرنسيون الأحداث، إخوة أولئك الذين كانوا موضع إعجابكم، بل ربما موضع حسدكم طيلة أربع سنوات، إلى إحياء كل آمالكم بأن بدّدوا خلال ساعات من القتال تلك القوة الغاشمة التي انتحلت حقّ إخضاعكم. فالجنود الفرنسيون هم عرّابو استقلالكم. وأعتقد أنكم

لن تنسوا أن الدم الفرنسي الزكيّ قد سال من أجل فرنسا ومن أجل آخرين كثيرين..».

وكان تشديده الختامي على اتحاد الشعبين، شعب فرنسا وشعب لبنان، هذا الاتحاد الذي سترتسم صورته على العلم المثلث الألوان وفي وسطه الأرزة ليصبح العلم الوطني للّبنانيّين:

«لذلك اخترتم علَمَها الذي هو علم الحرية كرمز لحريتكم وأضفتم إليه أرزتكم الوطنية.

«وأنا إذا أُحيّي العَلَمَين الشقيقين أهتف معكم قائلاً: عاش لبنان الكبير، عاشت فرنسا. متحّدان إلى الأبد».

كان الجوّ مفعماً بالحماس فعلاً، ملأه الرضى العفوي، في صفوف المسيحيين على الأقلّ، عن الوجود الفرنسي الذي طبع السنوات الأولى من الانتداب.

الحكومة والمجلس التمثيلي

خطا الانتداب خطوة جديدة على طريق «تعقيد» تنظيم الدولة، وذلك بإنشاء **مجلس تمثيلي** منتَخَب حلّ محلّ لجنة ١٩٢٠ الإدارية. ففي ٨ آذار ١٩٢٢، أصدر روبير دي كي، المفوض السامي بالوكالة، قرارين في وقت واحد هما القراران رقم ١٣٠٤ و١٣٠٤ مكرّر، ينصّ الأول بكل بساطة ودون أي تعليل على «تسريح لجنة لبنان الكبير الإدارية»، وينصّ الثاني على «إنشاء المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير وتنظيم طريقة اشتغاله». هذا النص الذي يتألف من خمسين مادة ـ ولا يقلّ أهمية عن القرار رقم ٣٣٦، تاريخ أول أيلول ١٩٢٠ ـ هو الذي كان له أن يتدبّر شؤون السلطة التنفيذية الممثَّلة بالحاكم، فضلاً عن السلطة التشريعية، وذلك نظراً لأن هذه السلطة أُنيطت به، وإن تكون متمثلة بالمجلس التمثيلي، ريثما يتمّ وضع الدستور عام ١٩٢٦.

حاكم الدولة

لا يخصّ القرار هذه الهيئة إلا بمادة وحيدة. غير أن هذه المادة تحتوي على كل ما من شأنه أن ينظّم وظيفتها بوصفها صاحبة «السلطة التنفيذية» على حدّ عنوان الفصل الأول.

«يُعيَّن حاكم دولة لبنان الكبير بقرار من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية»، كما تقول المادة الأولى، دون أن تأتي على ذكر جنسية الحاكم. فهو قد يكون بالتالي لبنانياً. أما في الواقع، فقد ظلّ هذا المنصب، حتى تاريخ وضع الدستور، يُناط بجنرال من الجيش الفرنسي أو بموظف فرنسي كبير. وتقول المادة نفسها إن الحاكم هو «المؤتمن على السلطة التنفيذية في الدولة»، ثمّ تعدّد صلاحياته: الاطّلاع المسبق على الأمور «التي تهمّ الدولة والتي ينبغي أن تُطرَح على المجلس التمثيلي طبقاً لأحكام هذا القرار». المبادرة برفع «كل مشروع تشريعي الطابع» إلى المجلس المذكور، تمثيل الدولة في مجريات الحياة العملية، حق العفو، «لكن العفو العام لا يجوز أن يصدر إلا عن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية». تعيين جميع موظفي الإدارات العامة والدرك، باستثناء تعيين الأمين العام، فضلاً عن المديرين، الذي ينبغي أن يقترن تعيينهم بموافقة المفوض السامي».

تتعلّق المادة الثانية من الفصل الأول «بحقوق الامتياز في مجال الأشغال العامة والمصالح العامة»، وهي حقوق تحرص المادة المذكورة على القول بأن هناك قراراً لاحقاً سيحدّد الأشكال التي تُمنح بموجبها. والواقع أن فتح هذه الحقوق ظل حتى نهاية الانتداب واحداً من الامتيازات المقتصرة على المفوض السامي، خاصة وأن كل ما كان يتعلّق بالشركات ذات الامتياز كان تابعاً لمكتب المصالح المشتركة الذي كان ينفرد المفوض السامي بإدارته.

وقد ظلّ مبدأ تعيين الحاكم من قِبَل المفوض السامي ساري المفعول حتى عام ١٩٢٥، أي إلى أن صدر القرار رقم ٢٠٢٣ تاريخ ٥ كانون الثاني. فصار من حقّ المجلس التمثيلي، بناءً على هذا القرار، أن يقترح ثلاثة أسماء يختار

المفوض السامي واحداً من بينها، على أن لا يتقلّد منصبه إلا عن طريق الانتخاب داخل المجلس. لكن هذا الإجراء المعقّد لم يُطبَّق بعد صدور هذا القرار إلا مرّة واحدة وبلا نتيجة. وكان أن أصدر المفوض السامي الجديد، الجنرال ساري، قراراً بحلّ المجلس التمثيلي وبإقالة الحاكم الجنرال ڤاندربرغ وبتعيين ليون كَيْلا في هذا المنصب.

المجلس التمثيلي

إلى جانب الحاكم أنشأ القرار رقم ١٣٠٤ مكرّر مجلساً سمّاه تمثيليّاً دون أن يعهد إليه بالسلطة التشريعية، على نحو ما سمّى السلطة التنفيذية التي عهد بها إلى الحاكم. وتشير معظم الدلائل إلى أن الغاية المرجوّة من ذلك هي الإصرار على أن يكون شخص المفوض السامي مصدر التشريع كافّةً، وأن يقتصر دور المجلس على الاضطلاع بتمثيل الشعب اللبناني.

وخلافاً للّجنة الإدارية التي كان أعضاؤها يعيّنون تعييناً، كان المجلس هيئة منتَخَبة. إذ نصّت المادة ٣ من القرار رقم ١٣٠٤ مكرّر على أن هذا المجلس «يُعيَّن عن طريق الاقتراع العام» وفي ظل قانون للانتخاب صدر في نفس اليوم الذي صدر فيه القراران رقم ١٣٠٤ و١٣٠٤ مكرّر، واتّخذ صيغة القرار رقم ١٢٠٧ تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢، وظلّ ساري المفعول حتى عام ١٩٤٣. لقد نظّم هذا النص نظام الانتخابات على قاعدة الاقتراع على دورتين، فيكون هناك ناخبون أولون وناخبون ثانيون، ولكن دائماً ضمن إطار توزيع المقاعد على الطوائف. ويُدعى الناخبون في الدورتين إلى التصويت للمرشحين دون تمييز بين طوائفهم. فيشاركون بهذه الطريقة معاً في اختيار جميع أعضاء المجلس دفعة واحدة.

وإعراباً عن التمسك بـ «ثنائية اللغة» التي يُفترض بلبنان أن يرعاها، نصّت المادة ٤ على أن تكون «العربية والفرنسية لغتين رسميتين على حدّ سواء، وأن يكون من الممكن اعتمادهما خلال نقاشات المجلس التمثيلي...». وقد أتاح

هذا التخيير لعدد كبير من أعضاء المجلس، ممن لا يستطيعون التعبير عن آرائهم بلغتهم القومية، أن يقتصروا على الفرنسية في مداخلاتهم. ويضيف النصّ نفسه على اعتماد هذا التدبير إياه في «الأحكام الرسمية والإدارية والقضائية» التي تُصاغ باللغتين، «كلما أتاحت الظروف ذلك». غير أنها كانت تصاغ في معظم الحالات بالفرنسية نظراً لكونها اللغة الشائعة في المجلس، كما في الحكومة، وفي الإدارات العامة، ونظراً لخضوع الأحكام المذكورة حكماً «لتوقيع» المبعوثين والمستشارين المنتدَبين.

نصّت المادة ٥ على «حقّ الحاكم بالدخول إلى المجلس التمثيلي دائماً، وعلى أن يُستمع إليه عندما يطلب الكلام». كما يحقّ له، بنفس الشروط، أن ينتدب عنه من يمثّله خلال مداولات المجلس، فيتمثّل والحالة هذه بموظف كبير يطلق عليه اسم مفوّض الحكومة. وقد اعتُرف بهذه الصلاحية نفسها للمدراء ولرؤساء المصالح العامة. ولمزيد من الحيطة، أشار النصّ نفسه إلى أنّ من حقّ مستشار الحكومة أن يحضر مداولات المجلس التمثيلي وأن يشارك فيها بوصفه «مبعوثاً من إدارة الانتداب». أما الذين قاموا بهذه الوظائف فكانوا دائماً من الفرنسيين.

ونظّم الفصل الثالث من القرار دورات المجلس تنظيماً دقيقاً. فالجلسات يجب أن تكون عامة، ومن حقّ أعضاء المجلس دائماً «أن يطرحوا على الحكومة كل الأسئلة حول الأمور التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس». على ما تقول المادة ٦.

وعدّد القرار هذه الصلاحيات على سبيل الحصر، فكانت تتعلق قبل كل شيء بالشؤون الإدارية والمالية، ولا سيما الموازنة العامة، وبالأشغال العامة والصحة والرعاية المجتمعية، ضمن الحدود المتّبعة، على أن يتمّ كل ذلك تحت رقابة المبعوث الانتدابي وبموافقة المفوض السامي. وبالتالي لا يتمتّع المجلس بأية صلاحية تشريعية، وإنما بصلاحيات موسّعة بعض الشيء قياساً على

صلاحيات اللجنة الإدارية التي أُلغيت. لكنها تظل مقتصرة على صعيد الإدارة والمال وحده، مع وجود الفرق الآتي: وهو أن المجلس التمثيلي يستمدّ وجوده من الاقتراع العام الذي يجري على دورتين، شأنه في ذلك شأن المجلس الإداري لجبل لبنان السابق.

هكذا عرف لبنان أوّل تمثيل ديموقراطي له، في عهد الانتداب، عند تطبيق القرار رقم ١٣٠٤ مكرّر، وذلك بعد إجراء الدورة الثانية من الانتخابات، بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٢٢.

في العام ١٩٢٣، جاء الجنرال ويغان خلفاً للجنرال غورو. وفي شهر كانون الثاني ١٩٢٥ استدعته الحكومة الفرنسية وعيّنت مكانه الجنرال موريس ساراي، وكان يتلقى تعليماته من **تجمّع اليساريين** الذي كان قد فاز في فرنسا في الانتخابات التشريعية في العام السابق. خلال تلك الفترة كانت أمارات المعارضة قد بدأت تظهر في لبنان وتعبّر عن نفسها بشكل خجول إلى حدّ ما في المجلس التمثيلي. وتجاوب المفوض السامي الجديد مع مطالب الوطنيين السوريين التي كانت تتمحور كالعادة حول الوحدة والاستقلال. وقد كان لهذه المطالب ذيول في بعض الأوساط اللبنانية. فعمد الجنرال ساراي، تلبيةً لهذا التيار الجديد، إلى حلّ المجلس التمثيلي، في ١٣ كانون الثاني. ثم جرت الانتخابات في تموز، فحملت إلى المجلس عدداً من الممثلين كانوا يتحسّسون تلك الأصداء التي أحدثتها انتفاضة جبل الدروز في ذلك الحين. إن هذا المجلس الجديد هو الذي وضع - ظاهرياً - دستور ١٩٢٦.

الجنسية اللبنانية

كانت الدولة الناشئة ما تزال تفتقد للعنصر الأساسي الذي يتمثّل بالجنسية، أي تلك الرابطة الجوهرية التي تعيّن فردية الشعب في كل دولة. سواء على الصعيد الدستوري أو في نظر الحقوق الدولية.

وكان من غير المعقول أن توجد الجنسية اللبنانية وتتنظم تنظيماً مشروعاً

قبل إبرام معاهدة الصلح مع تركيا التي وضعت حدّاً للجنسية العثمانية[١] التي كان يتمتّع بها أهالي البلدان العربية، أو حتى قبل صدور بيان الانتداب الذي كان من شأنه أن يضفي على سوريا ولبنان طابع الشخصية القانونية.

لقد صدر بيان الانتداب في ٢٤ تموز ١٩٢٢، وشُرع بتطبيقه في ٢٩ أيلول ١٩٢٣. بين هذين التاريخين وُقّعت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣. وهكذا توفرت الشروط القانونية اللازمة لإنشاء الجنسية اللبنانية. فكان ذلك بناء على قرار رقمه ١٥/س اتّخذه المفوض السامي، في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥، وهو لا يزال حتى اليوم، رغم تعديله وتكملته بعدد من النصوص التشريعية التي حصلت منذ ذلك التاريخ، يشكّل القانون الأساسي الذي ينظّم الجنسية اللبنانية.

الإدارة الإقليمية

كان القرار رقم ٣١٨، تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠، الذي عيّن حدود الأراضي اللبنانية قد نمّ عن الثنائية التي كانت تتحكّم بأجزائه المكوّنة.

فمن بين الألوية الأربعة التي أوجدها كان هناك لواء يتفق اتفاقاً تاماً مع جبل لبنان السابق. ولم يوضع حدّ نهائي لهذه الثنائية التي كانت ترزح على الأذهان وتتجلّى عبر تنافر المؤسسات، إلا مع الاصلاح الإداري الواسع الذي جرى عام ١٩٣٠. فقد صدر في ٣ شباط مرسوم تشريعي رقم ٥، وكانت تلك المرة الأولى التي ظهرت فيها طريقة إصدار المراسيم الاشتراعية المستوردة من الجمهورية (الفرنسية) الثالثة. أحدث هذا المرسوم تغييراً جذرياً في سستام الدوائر الإدارية. فألغى المديريات التي كانت تقع في أدنى سلّم السستام، وربط القرى مباشرة بأقضيتها وأتبعها بسلطة القائمقامين. وهكذا حلّت خمس

(١) فضلاً عن السيادة العثمانية على سوريا ولبنان، إذ أنهما كانا يخضعان لنظام الاحتلال العسكري، وهو نظام لم يكن يسعه أن ينتهي، في نظر الحقوق الدُولية، إلا مع توقيع معاهدة لوزان. وهكذا فإن إنشاء الدول في سوريا ولبنان عام ١٩٢٠ يكون قد سبق تخلّي تركيا عن هذين البلدين.

محافظات محل الألوية الأربعة السابقة وصارت، حسب تسلسل ورودها، محافظة بيروت، ومحافظة لبنان الجنوبي، ومحافظة جبل لبنان، ومحافظة لبنان الشمالي، ومحافظة البقاع، وتوزّعتْ عليها الأقضية الثماني عشرة. وظلّ نظام المحافظات الخمس المقسّمة إلى أقضية ساري المفعول حتى بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ١١٦، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩، الذي يُعمل به اليوم.

الحياة السياسية

لم تستطع الحياة السياسية أن تنفذ من شبكة الضوابط التي حرص الانتداب على إحاطة مختلف نشاطات الدولة اللبنانية بها. إلا من خلال بعض الخروم الدقيقة التي كان الانتداب قد عمل على رتقها باكراً.

فقد فرض حرماً شديداً على خصومه الذين سبق لهم أن تعاونوا مع الملك فيصل، من المسلمين والمسيحيين اللبنانيّي الأصل. فكان هؤلاء يقيمون عادة في القاهرة حيث تابعوا العمل بلا كلل على تحقيق حلمهم العربي التوحيدي الذي ضُرب في ميسلون. ففي القاهرة كان أشخاص مثل الشيخ رشيد رضا والماروني أسعد داغر يتابعون معركتهم اليومية ضد فرنسا بالتعاون مع السوريين المنفيّين إلى هناك. وكان غيرهم، كالأمير شكيب أرسلان، ورياض الصلح، قد شكّلوا، في جنيف، وبالتعاون الوثيق مع إحسان الجابري الحلبي المنشأ، لجنة تنفيذية، أُطلق عليها اسم اللجنة السورية ـ الفلسطينية، انبثقت عن المؤتمر الذي عُقد في تلك المدينة عل أثر ميسلون. فكانت هذه اللجنة تنسّق أعمالها مع مناضلي القاهرة ووطنيّي الكتلة الوطنية في سوريا، ولا تألوا جهداً في الإعراب عن معارضتها للانتداب معارضة دؤوبة تجلّت عبر العديد من العرائض والاحتجاجات العنيفة اللهجة التي كانت تنهال بها على اللجنة الدائمة للانتدابات. ولم تنتهِ نشاطاتها التي كثيراً ما أحرجت فرنسا تجاه هيئة جنيف، إلا عام ١٩٣٦ عندما عاد أعضاؤها إلى سوريا ولبنان على أثر المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي عقدت حينذاك.

كما ظهرت بوادر حركات أخرى في الخارج، في مصر وخاصة في أميركا. في أوساط المهاجرين المناوئين. وبتأثير الجو الإنكلوساكسوني أو اللاتيني الذي كانوا يعيشون فيه. فكانوا يدعون إلى إنشاء وطن لبناني منفصلٍ عن سوريا ولكن مستقلٍّ أيضاً عن فرنسا التي تحكمه.

أما الأصداء التي كانت تُحدثها هذه التيّارات المتضاربة فلم تكن تصل إلى آذان اللبنانيين إلا خافتة، وسرعان ما كانت تتلاشى وسط الخمود العام الذي كان يسيطر على الأجواء. وكانت الكتلة المسلمة قد استقرت وأقامت على موقفها السلبي المطلق من الانتداب. فلم تكن تبدي حراكاً إيجابياً بين الحين والآخر إلا في طرابلس، حيث كانت تغتنم فرصة حدث ما لتتحرك بقيادة زعيميها المحلّيين عبد الحميد كرامي ود. عبداللطيف بيسار. وكان الانتداب قد صار بارعاً في ذلك الفنّ الذي درج على ممارسته بأن ينتزع من الكتلة المسلمة بعض وجوهها البارزين إلى هذا الحد أو ذاك فيعهد إليهم بوظائف حكومية أو بمناصب إدارية.

أما في صفوف المسيحيين، وعلى رأسهم الموارنة، فقد كان التحالف مع فرنسا يرتقي إلى مصاف الولاء الصوفي. ألم تكن «الأم الحنون» كما درج القوم على تسميتها، بعدما سبق لها أن وضعت قوّتها وثقافتها في خدمتهم، في سبيلها اليوم إلى تحقيق آمالهم المزمنة إذ أنشأت لبنان الكبير؟ صحيح أن بعض الأصوات الناشزة كانت ترتفع أحياناً من بين صفوف المثقفين مطالبةً بإضفاء المزيد من الحريات على النظام. لكنها سرعان ما كانت تخمد تحت وطأة رجال الدين الذين كانوا شديدي الولاء لفرنسا، وتحت تأثير الأشخاص المرفّهين الذين كانت حياتهم في ظلّ العَلَم الفرنسي تعود عليهم بالثروة والأمان.

هكذا كانت تنشأ بوادر أحزاب سياسية دون أن تقوى على الاستمرار. وكانت بعض الصحف تعبّر، مختارةً، عن طروحات هذه الأحزاب. كما كان النضال الذي يُخاض في سوريا من أجل الاستقلال يُحدث بعض الاضطرابات في بيروت وطرابلس. ولكن سرعان ما كان كل شيء يعود إلى مواقع الصمت والقبول. فكان من اللازم أن يحصل التغيُّر العميق، بفعل انتفاضة ١٩٢٥

السورية، حتى تستأنف الحياة السياسية حيويتها في لبنان، وخاصة في بيروت التي كانت قد شهدت نشاطاً زاخراً في عهد العثمانيين. وكان من شأن هذه الحيوية المذكورة أن تفضي إلى وضع الدستور.

IV ـ دستور ١٩٢٦ وتطبيقه

إن الأمر الأساسي الذي طبع الحياة في لبنان في عهد الانتداب هو صلة العلاقة الوثيقة المتبادلة مع المشكلة السورية التي ما انفكّت تحكم تطوره والتي كانت فرنسا تصطدم بها باستمرار. إن وطأة الأحداث التي جرت في سوريا هي في أساس العملية التي نشأت في لبنان وأدّت إلى وضع الدستور. وقد مرّت هذه الحقبة، خلال الانتداب، بثلاث مراحل رئيسية:

- مرحلة أولى، تميّزت بتردّد الدولة المنتدَبة حول الطريقة التي يجب اتّباعها من أجل وضع **التنظيم الأساسي** الذي نصّت عليه المادة الأولى من صك الانتداب، وحول النقاشات التي أثارها تفسير النصّ المذكور.
- مرحلة ثانية، كان لانتفاضة ١٩٢٥ السورية أن تؤدي فيها إلى وضع الدستور في العام التالي.
- مرحلة ثالثة، تمتاز بالتعديلين اللذين خضع لهما الدستور عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩.

١ ـ المحاولات الأولى

تضمّن بيان الانتداب الذي أُقرّ نهائياً من قِبَل مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ والذي وضع موضع التنفيذ بتاريخ ٢٩ أيلول من العام التالي، حكماً مبدئياً في مادته الأولى ينصّ على ما يلي:

«على الدولة المنتدَبة أن تضع في غضون ثلاث سنوات، بدءاً من الشروع بتطبيق هذا الانتداب، نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان. ويتمّ تحضير هذا التنظيم الأساسي بالاتفاق مع المرجعيات المحليّة ويأخذ بالاعتبار حقوق سكان الأراضي

المذكورة كافةً فضلاً عن مصالحهم وتطلعاتهم. كما أن عليه أن ينصّ على التدابير الكفيلة بتسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان باعتبارهما دولتين مستقلّتين...».

وبالتالي فقد كان على النظام الأساسي ـ بمعنى كونه دستوراً ـ المتوقَّع وضعه لكلٍّ من الدولتين، أن يرى النور عند انتهاء المهلة المحدّدة، أي قبل ٢٩ أيلول ١٩٢٦.

وكانت المسألة المطروحة بالدرجة الأولى معرفة ما الذي ينبغي أن يُشكّل مضمون هذا النظام. منذ عام ١٩٢٤، طرحت فرنسا على جنيف، في التقرير السنوي الذي بعثت به إلى لجنة الانتدابات الدائمة، المواد التي رأت أن النظام الأساسي ينبغي أن يتضمّنها.

«١ ـ مبادىء الحكم العامة التي يُفترض أن تطبق في مجمل الأراضي التي وقعت تحت الانتداب الفرنسي.

«٢ ـ التقسيم الجغرافي النهائي، عن طريق تحديد المناطق التي يُفترض بها، مع مراعاة شروط الانتداب، إما أن تحتفظ بالطابع النهائي لسيادة الدولة وبالمواصفات التي تتمتع بها هذه السيادة، وإما أن تنال الطابع والمواصفات المذكورة.

«٣ ـ المبادئ التي تتدبّر أمور تنظيم واشتغال السلطات العامة في الدول.

«٤ ـ الإجراءات الآيلة إلى تنظيم المسائل المتعلقة بالمصلحة المشتركة بين عدة دول.

«٥ ـ أحكام انتقالية.

أما مبادئ الحكم العامة فهي على العموم تلك التي نجدها في بيان حقوق الإنسان والتي تُلهم دساتير الدول الحديثة»[1].

هكذا يتبين أن الدولة المنتدَبة لم تكن قد حسمت أمرها بعد من حيث الاعتماد النهائي لهويّة وعدد الدول التي يُفترض أن يُطبَّق عليها النظام الأساسي،

---

(١) تقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٢٤)، ص ٩ و١٠.

ولا بصدد لبنان الذي كان الجنرال غورو قد أعلن تنصيبه دولة قبل ذلك بأربع سنوات. ومن ثمّ، فقد ظل النقاش مفتوحاً حول الشكل الذي يُفترَض بدستوره أن يتّخذه وحول ما إذا كان دستوراً منفصلاً أم مشتركاً مع دول المشرق الأخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسي.

لقد ظلت الأصول الإجرائية التي تعتزم الدولة المنتدَبة اعتمادها في سبيل صياغة النظام الأساسي تشكو من فقدان الوضوح والمنهجيّة طيلة سنوات عديدة. وخلافاً لبريطانيا العظمى التي فضّلت أن تتّبع، في العراق، ذلك السبيل الكلاسيكي الذي يتلخّص باعتماد جمعية تأسيسية منتَخبة، لم تستطع فرنسا منذ البداية انتهاج سياسة محدّدة في هذا الصدد. فقد جعلها إصرارها على القيام بدور «الوصيّة» تأنف، في البداية، من التسليم بمبدأ مشاركة الجمعيات المنتخَبة في عملية إعداد الدستور. واعتقدت أن بوسعها أن تعهد بأمر ذلك إلى لجنة فرنسية محضة مقرّها في الكيدورسيه وتعمل برئاسة جوزف ـ پول بونكور[١] الذي ينطبق عليه القول الشائع إنه «لم يضع رجله في المشرق» [بمعنى أنه لا يعرف عنه شيئاً يُذكر]. غير أن رياح الليبرالية بدأت تهبّ على بيروت ودمشق عام ١٩٢٤ عندما جاء الجنرال ساراي خلفاً للجنرال ويغان.

أعتقد المراقبون أن هناك إمكانيّة لاجتماع جمعية تأسيسية تتشكّل عن طريق الانتخابات الحرّة، بعد أن صار وجود مثل هذه الجمعية واحداً من الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها برنامج الكتلة الوطنية السورية. لكن الجنرال ساراي لجأ إلى إجراء لم يسبق له مثيل، استمدّه من التفسير الذي ظلّ يحكم فهم باريس للمادة الأولى من صك الانتداب، علماً، من جهة أخرى، بأن الأرجح أن يكون الجنرال المذكور قد تلقّى من دولته تعليمات قيّدت تصرفاته.

والواقع أن نص المادة المذكورة كان في ذلك الحين موضع نقاشات واجتهادات لا نهاية لها. فقد نصّت على وضع نظام أساسي من قبل الدولة

(١) إياه، ص ٣٩، وتقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٢٥)، ص ٣٩.

المنتدَبة (البند الأول) التي يُفترَض بها في الوقت نفسه أن تأخذ بالاعتبار «حقوق الأهالي كافة» ومصالحهم وتطلعاتهم» الأمر الذي يَفترض بدوره «إعداد هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية» (البند الثاني).

فكانت وجهات النظر المتضادّة تتصادم حول عبارة «السلطات المحليّة». والواقع أن معنى هذه العبارة يبدو للوهلة ذو دلالة محدّدة. ففي الديموقراطيات الغربية تُستَمدّ السلطة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، من الشعب الذي يعبّر عن إرادته العامة بواسطة الاقتراع العام، ليفوّض ممارسة هذه الإرادة لممثليه المنتَخَبين إذ يجتمعون في برلمان. فالسيادة لا تقوم في البلدان الحرّة إلا على هذا الأساس. أما عندما يتدبّر شؤون الشعب شكلٌ آخر من الحكم فإن السلطة تكون عندئذٍ للهيئة التي يُعيّنها حقّه العام.

من هذه الزاوية، كان الانتداب الدولي قد فرض على سوريا ولبنان نظاماً مختلطاً. إذ كان هذا النظام أوتوقراطياً، بمعنى أن هناك مرجعيات عدة غير وطنية، أي عصبة الأمم والدولة المنتدَبة. تتضافر معاً على ممارسة سلطة حقوقية مطلقة لا يساهم في اعتدالها، عملياً، إلا توازن الاتجاهات المتضاربة أو المتعاكسة التي تعتمل داخلها. لكن هذا النظام كان يشتمل رغم ذلك على جانب ديموقراطي، أو يُفترض به أن يكون ديموقراطياً بنظر الدولة المنتدَبة التي ابتدعته من عندها. فإذا وضعنا جانباً حقّها بالتدخّل الذي حرصت حتى النهاية على جعله حقّاً متفلّتاً من كلّ قيد، فإن المؤسسات التي أوجدتها كانت تقوم بأدوارها بناءً على مجالس وجمعيات نابعة من انتخابات حرّة إلى هذا الحد أو ذاك. و«السلطات المحلية» التي يُفترض بها أن تساهم في إعداد النظام الأساسي كان تستمدّ صلاحياتها من تلك المؤسسات. فكان على الأولى أن تحقق بالتالي آمال الثانية وتطلعاتها. غير أن هذا التفسير لم يجد قبولاً لا لدى فرنسا ولا لدى الوطنيين السوريّين.

ففرنسا كانت ترى أن الانتداب يشكّل كُلاً واحداً، وأن إرادتها في هذا الانتداب كانت وينبغي أن تظل إرادة فعلية وحاسمة. كما ينبغي أن يظلّ نشاطها

مشتملاً على سائر أشكال الحياة العامة. بالمقابل، لم تكفّ الكتلة الوطنية السورية عن منازعة فرنسا حول مبدأ شرعيّتها بالذات، وعن إنكار أي وجود قانوني لها.

لقد فُرِض الانتداب على سوريا، لكنه لم يُقبَل من جانب الشعب السوري ولا لاقى اعترافاً من أيّ ممثل من ممثّليه المنتخَبين ـ خلافاً للبنان حيث جاء فرضه بصورة تلقائية واعتُرف به من قِبَل اللبنانيين، بل كان مطلباً من مطالب الطوائف المسيحية على الأقلّ، إن لم يكن قد اعتُرف به من جانب المسلمين الذين ظلوا معترضين عليه حتى النهاية.

لذا اعترفت الدولة المنتدَبة انسجاماً منها مع منطقها الخاص، أن تنفرد بصياغة النظام الأساسي بمساعدة لجنة باريس. أما السوريون فقد صعّدوا نضالهم بغية الحصول على جمعية تأسيسية منتخَبَة نابعة من الأمة التي اعتبروها أمة راشدة. وأقصى ما وصلت إليه الدولة المنتدَبة على صعيد التخفيف من غلواء تمسكها بمبادئها، هو أنها قَبلت بإجراء بعض «المشاورات» مع عدد من الشخصيات السورية واللبنانية. وعلى رأسهم رجال الدين، بالطبع، ممن حرصت على اختيارهم بعناية. أما أقصى ما تنازلت عنه الكتلة الوطنية، من جهتها، فهو قبولها أحياناً بأن تناقش مع عمّال الانتداب ضمانات الحق العام الدولي التي ينبغي للجمعية التأسيسية العتيدة أن لا تتجاهل وجودها في النصّ الذي ستُدعى إلى التصويت عليه عند تكوّنها.

وظل الصراع يتأرجح بين هذين القطبين المتضادّين. غير أن سوريا ولبنان بقيا في هذه الأثناء بلا دستور، في حين أن العراق، وهو بلد واقع تحت الانتداب، كان قد حصل على دستوره. فقد انتُخبت فيه جمعية تأسيسيَة عام ١٩٢٣، وناقشت بحريّة مشروع دستور رفعته إليها لجنة عمل كانت قد انبثقت من حقوق الجمعية نفسها، فصوّتت عليه بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٤. وفي ٢٣ آب التالي، قدّمت الحكومة البريطانية النصّ الرسمي لهذا الدستور لعصبة الأمم في جنيف.

أما لبنان وسوريا فكان عليهما الانتظار، رغم أنهما كانا أشدّ تطوراً من

العراق، في ذلك الحين على الأقلّ. وفي عام ١٩٢٥، نشبت الانتفاضة السورية وكان من نتائجها تعديل المعطيات السياسية للمشكلة، ما أفضى، بطريقة غير مباشرة، إلى وضع الدستور اللبناني.

٢ ـ صياغة الدستور

اضطرت فرنسا، بمثابة الردّ على المطالب المتشدّدة التي طرحها الوطنيون السوريون إبّان انتفاضة ١٩٢٥، إلى منح لبنان دستوره الذي لا يزال يعمل به حتى اليوم في ملء ممارسته لسيادته.

انتفاضة ١٩٢٥ السورية

كان على فرنسا منذ احتلالها لدمشق والداخل السوري بعد موقعة ميسلون، أن تتغلّب على عدد من حركات العصيان المسلّح، كحركة إبراهيم هنانو في الشمال الغربي من حلب، وحركة صالح العلي في جبال العلويين التي كان طابعها المتقطع يسهّل أمر قمعها[(١)]. لكن عام ١٩٢٥ شهد في شهر تموز نشوب انتفاضة عامة في جبل الدروز.

أما السبب الماشر لهذه الانتفاضة فكان مطالبة الدروز باستبدال حاكم الجبل الكابيتين كاربيّيه بحاكم فرنسي آخر[(٢)]. غير أن الجنرال ساراي رفض تلبية هذا

---

(١) من الممكن وضع جدول زمني لهذه الانتفاضات على النحو التالي: ١٩١٨: انتفاضة الدنادشة في الهرمل وبعلبك (لبنان). ١٩١٩: انتفاضة صبحي بركات وثريا بيك وخالد في أنطاكية. ١٩٢٠: انتفاضة صالح العلي في جبال العلويين وانتفاضة إبراهيم هنانو في إداب، وحام وجبل الزاوية. استسلم صبحي بركات في النهاية للقوات الفرنسية وعيّنه الانتداب رئيساً لدولة سوريا. واعتُقل إبراهيم هنانو وأحيل على المحكمة العسكرية الفرنسية التي حكمت ببراءته. حول هذه الصراعات التي اضطر جيش الاحتلال إلى خوضها وحول ما هو أقلّ أهمية منها، انظر **الكتاب الذهبي لقوات المشرق ١٩١٨ ـ ١٩٣٦**، وهو مرجع مذكور في لائحة مراجع الفصل السابق.

(٢) تحدث الكابيتين ح. كاربيّيه عن المرارة التي كانت سبب انتفاضة ١٩٢٥ في كتاب بعنوان: في جبل الدروز، أمور مرئية ومعيوشة، تقديم ألبير لندن، باريس ١٩٢٩.
G. Carbillet, Au Djebel Druse. Choses vues et vécues, Préface d'Albert Londres, Paris, 1929.

الطلب رغبةً منه في إبداء بعض الحزم، وصرف وفداً جاء خصيصاً من السويداء التماساً لتغيير الحاكم. ثم أنه تمادى في موقفه فأمر باعتقال أبرز زعماء آل الأطرش. لكن العوامل العميقة التي جعلت النزاع يمتدّ إلى معظم أنحاء الأراضي السورية بحيث توصّلت عصابات الثوار في كثير من الأحيان إلى التسلّل جنوب ـ شرق لبنان، عبر المناطق الدرزية التي يعيش فيها أبناء دينهم، كانت تكمن في النزعة الانضماميّة الكامنة لدى الشعب السوري الذي لم يكفّ يوماً عن معارضته للانتداب وللاحتلال الفرنسي.

وقد حرص سلطان باشا الأطرش الذي تزعّم الانتفاضة على عدم حصرها منذ البداية ضمن حدود طائفته وعلى إضفاء الطابع الوطني عليها. ففي بيان أصدره في ١٧ تموز وتوجّه به إلى «الشعب السوري» نادى كغيره من المنادين:

> «إن حربنا هي حرب مقدسة، لقد حملنا السيف ولن نرده إلى غمده إلاّ بعد تحقيق مطالبنا:
>
> ١ ـ الاستقلال الكامل لسوريا العربية واحدة غير منقسمة في حدودها وفي الداخل؛
>
> ٢ ـ إقامة حكم وطني وانتخاب حر لمجلس دستوري بهدف تحقيق هيكلية عضوية؛
>
> ٣ ـ إخلاء البلاد من جيش الاحتلال الأجنبي وإقامة جيش وطني بهدف استتباب النظام والحفظ على الأمن.
>
> إلى السلاح... فاللّه معنا، لتحيا سوريا مستقلة».

سارعت الكتلة الوطنية إلى تأييد الانتفاضة وتبنّت مطالبها التي كانت مطالب جميع الوطنيين منذ بداية الاحتلال. فتحولت الانتفاضة من انتفاضة درزية إلى سورية، ولم تنتهِ إلا عام ١٩٢٧ حين سحقها جيش فرنسي قوامه مئة ألف رجل.

عرفت الانتفاضة أوقاتاً دامية كان أفظعها قصف دمشق في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٥[١].

وتحت وطأة هذه الأحداث عكف هنري دو جفنيل عضو مجلس الشيوخ الفرنسي الذي خلف الجنرال ساراي، على المشكلة السورية التي ظلّت طوال ولايته على سوريا تُطرح عليه بجانبيها المتلازمين والمتكاملين، جانب الوحدة السورية وجانب الاستقلال الوطني. أما السبيل الذي دأبت كتلة دمشق على طرحه كسبيل لحلّ هذه المشكلة، فهو إنشاء جمعية تأسيسية نابعة من انتخابات حرّة، ودعوتها إلى وضع دستور لسوريا يتضمّن الاعتراف بسيادتها. لذا أخذت تتمحور سياسة الانتداب حول فكرة الدستور، وعرفت ملء ازدهارها في لبنان.

خطة بريان

جاء هنري دو جفنيل بتعمليات جديدة كان أرشيد بريان، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي آنذاك، قد تلاها أمام مجلس الشيوخ، بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٢٥.

وكانت تلك خطة سياسية عامة جديدة اضطرت فرنسا تحت ضغط الأحداث إلى إضفاء شيء من الوضوح عليها، وقد جاء فيها:

«تتحدّد حقوق سكان سوريا ولبنان طبقاً للمبادىء التي قامت عليها الحريات في الغرب. وهي مبادىء يُفترَض أن ندخلها ضمن قوانين المشرق السوري وعاداته. ونعني بها: حرية المعتَقَد، الحرية الفردية، المساواة أمام القضاء، حق الملكية، وذلك طبقاً لإعلان حقوق الإنسان... إن المسؤولية التي تقع على كاهل الانتداب تخوّله حق تقديم النصح والمشورة لحكومات سوريا

(١) بشأن هذا القصف، انظر كتاب أليس بولو الذي كان له أثر كبير في ذلك الحين: **في دمشق تحت القنابل. يوميات امرأة فرنسية حيال الثورة السورية، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦**، باريس، ١٩٢٧. انظر أيضاً مقالة المؤلف في **المجلة التاريخية** وقد ورد ذكرها في لائحة مراجع هذا الفصل تحت الرقم ٦.

ولبنان والإشراف عليها وتصويب قراراتها وسدّ ثغراتها ونواقصها، وذلك في المسائل التي تتعلّق بمصالح الدول الأساسية وبالتزاماتها الدولية.

«وانطلاقاً من احترام النظام الأساسي لهذا القرار، فإن عليه أن يحدّد الأصول الإجرائية المتعلقة بتدبير الشؤون المشتركة بين البلدان التي تشكّل وحدة جمركية ونقدية. إن الاتحاد السوري بين الدول التي تألفت منها الفدرالية، من شأنه أن يسّهل تدبير الشؤون المشتركة بينها دون أن يؤثر ذلك على استقلال العلويين والدروز. ولا على الحرية التامة للبنان الذي أعرب عن عدم رغبته بإقامة أي ارتباط بين حكومته وحكومة سوريا، والذي التزم تجاهه جميع المفوضين السامين بتعهّدات واضحة جداً بهذا الشأن.

«ومهما يكن من أمر، فإن استبعاد هذه النقاشات العقيمة المزعجة سوف يتمّ عن طريق التأكيد على بقاء الدول. كما أن الأصول الإجرائية التي سيتمّ اعتمادها من أجل تدبير شؤون المصلحة المشتركة من شأنها أن تترك الباب مفتوحاً أمام إنشاء عدد من المؤسسات المشتركة بموافقة المعنيّين جميعاً...

«وستستمر دولتا سوريا ولبنان بأن يكون لهما حكومتان تمثيليّتان وفقاً للصيغة الجمهورية...

«كما سيُدعى ممثلو السكان في كل دولة إلى صياغة قوانين الدولة الأساسية بأنفسهم...

«وبالتالي فإن النظام الأساسي الذي ستضعه الدولة المنتدَبة لن يكون إلا إطاراً واسعاً جداً من شأنه ضمانة بعض المبادئ التي تحفظ للانتداب سلطاته وصلاحياته، وتحافظ على بقاء الدول المستقلّة إدارياً والتي تستطيع جمعياتها المنتخبَة أن تستفيض بالنقاش وأن تحدّد التنظيم الدستوري للبلاد التي ينبغي لنا أن نتولّى إرشادها حتى بلوغها سنّ الرشد السياسي..».

لقد حصل إذن تغيّر ما في موقف لبنان. لقد حافظت على صلاحياتها الانتدابية وعلى وجود «دويلات» سوريا كلاً على حدة. لكنها لبّت للسوريين، في الوقت نفسه، أحد مطالبهم الرئيسية وهو إنشاء الجمعية التأسيسية.

وهكذا أقبل هنري دو جڤنيل على العمل بهمّة ونشاط. لكنه صرف النظر عن سوريا حيث كانت مشكلة العلاقات الفرنسية ـ السورية تنطرح مع مشكلة الوحدة على رأس الأولويات ويمّم نظره باتجاه لبنان.

البحث في وضع دستور للبنان

في هذه الأثناء، وبينما كانت الانتفاضة في أوج عنفها في سوريا المجاورة، أخذت تتبلور في لبنان معالم ذهنية جديدة مطلبية إلى حدّ ما. فبدأت الصحافة تذكّر الدولة المنتدَبة بالتزاماتها من حيث صياغة النظام الأساسي الذي نصّت على وضعه المادة الأولى من صكّ الانتداب في غضون ثلاث سنوات ابتداءً من ٢٩ أيلول ١٩٢٣. فقد صار للبنان تمثيل وطني سليم إلى حدّ ما. وهو يقوم بدوره على ما يرام تحت رعاية مبعوثي ومستشاري المفوض السامي ووصايتهم.

هذا فضلاً عن أن المجلس التمثيلي كان قد تجدّد منذ فترة وجيزة بناءً على الدورتين الانتخابيّتين اللتين جرتا في ٢٨ حزيران و١٢ تموز ١٩٢٥.

في أول جلسة عقدها المجلس التمثيلي، في ١٦ تموز، ارتفع للمرة الأولى صوت هو صوت الشيخ يوسف الخازن نائب جبل لبنان مطالباً «بالشروع في وضع القانون الأساسي في القريب العاجل». إنه رفع للجمعية سؤالاً خطّياً وصف بأنه «استجواب» ورُبط نصّه بمحضر الجلسة، وكان نصّه كما يلي:

«حيث أن هناك أموراً كثيرة ذات شأن معلّقة على القانون الأساسي فإننا نرجو من فخامة المفوض السامي أن يتفضّل ويصدر أمره الكريم بالشروع في وضع هذا القانون طبقاً لأحكام صكّ الانتداب ومبادئ فرنسا الحرّة معربين لفخامته عما ينال البلاد من السرور والارتياح في تحقيق هذه الأمنية في القريب العاجل»[1].

---

(١) الجريدة الرسمية اللبنانية لعام ١٩٢٥، محضر جلسة ١٦ تموز، والنصوص التي تلي مأخوذة من المصدر إياه حسب الصيغة الفرنسية، علماً أن الصيغة العربية مماثلة لها. وتجدر الإشارة إلى أن النصوص كانت تصدر في الجريدة الرسمية باللغتين معاً.

ولما لم يتلقَّ يوسف الخازن جواباً على سؤاله المذكور أعاد الكرّة خلال جلسة ٤ آب. لكنه حصر موضوع سؤاله، على ما يبدو، بـ «السلطات المحلية» التي استُشيرت حول النظام الأساسي للبلاد.

أما الجواب فقد جاء من السيد سولومياك، المفوض السامي بالوكالة، في رسالته إلى المجلس التمثيلي بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥، وهذا نصّها:

«لقد عُهد بوضع القانون الأساسي إلى لجنة عُيّنت في وزارة الخارجية برئاسة المسيو بول بونكور. ولما كان هذا القانون يجب أن يُعدّ بالاتفاق مع السلطات المحليّة وأن يؤخذ فيه بعين الاعتبار حقوق أبناء لبنان الكبير ورغائبهم وفائدتهم، فقد رأى المفوض السامي بالاتفاق مع وزارة الخارجية أن يستشير الأشخاص الآتية أسماؤهم: رئيس المجلس النيابي، نائب الرئيس، نواباً من كلّ المناطق الانتخابية، مزارعين، أصحاب صنعة، تجاراً، أعياناً من أصحاب الحرف الآتية: صيرفيّين، قضاة، محامين، أطباء، صحافيّين، إلخ.

رؤساء البلديات المهمّة، رؤساء الطوائف الدينية والجمعيات الخيرية، النظّار، رئيس مجلس الشورى، رئيس محكمة التمييز. كلّ الأشخاص الذين يعتبرهم كسلطات محلّية بسبب تربيتهم وعلومهم ومقامهم الاجتماعي ووظيفتهم ومعرفتهم بالبلاد ومطالب أهلها. وأزيد على ذلك أن فخامة المفوض السامي يُسَرُّ في أن يرى نطاق هذه الاستشارة يتّسع، وهو يأخذ على عاتقه أن يُحيل إلى مسيو بول بونكور آراء الذين يرغبون في المساعدة بوضع القانون الأساسي للدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي».

في هذه الأثناء، كان صدى تلك الاستشارات التي قامت بها الدولة المنتدَبة يتردّد في الصحف وفي أوساط الرأي العام. وشرع المجلس التمثيلي بمناقشتها في جلسته المنعقدة بـ ١٧ تشرين الأول ١٩٢٥. فكان النقاش يدور حول معرفة ما إذا كانت «السلطات المحليّة» التي تعينها المادة الأولى من صكّ الانتداب تتمثّل بـ «الحكومة الوطنية» أم بـ «القوة المعنوية في البلاد»، أي بالرؤساء الروحيين ووجهاء الطوائف على اختلافها، حسب الاحتمالين اللذين ذكرهما

عضو آخر من أعضاء الجمعية هو الشيخ إبراهيم المنذر. فكان رأي بول سوشبيه، مبعوث المفوض السامي، أن الاحتمال الثاني هو المقصود مما يبرّر الاستشارات الجارية. لكن أكثرية المجلس أيّدت الاحتمال الأول، رغم الموقف الذي أعرب عنه ممثل الانتداب. وقد عبّر ميشال شيحا، نائب الطوائف الأقلية، خير تعبير عن هذا الرأي حين قال:

«إن القانون الأساسي يقيّد البلاد لسنوات عديدة، فلا يُلام النواب إذا اهتمّوا للأمر هذا الاهتمام. ولذلك نراهم مشغولي البال من هذه الجهة. أما تفسير كلمة السلطة فلا يختلف فيها اثنان، أما المقصود من المادة الأولى من صكّ الانتداب فهو أن تشترك السلطة المحلية بوضع الدستور لا أن يُطلب رأي الأفراد بشأنه».

وأهمية المسألة كانت تنبع من أن المجلس نفسه ـ أو أي مجلس آخر يأتي بعده، في حال دعوة الناخبين إلى صناديق الاقتراع من جديد، تحقيقاً لهذه الغاية ـ هو الذي يفترض به، بموجب هذا التفسير الأخير، أن يتولى مهمّة صياغة الدستور والتصويت عليه. وهكذا أسفر النقاش عن اقتراح تقدم به الشيخ إبراهيم المنذر، نائب الروم الأرثوذكس في جبل لبنان، هذه صيغته:

«لما كان المجلس النيابي يمثّل السلطة المحليّة في البلاد. لذلك نطلب من الدولة المنتدَبة أن تقدّم القانون الأساسي إليه ليتفق وإياها على وضعه عملاً بنصّ المادة الأولى من صكّ الانتداب».

فأيّدت أكثرية المجلس هذا الاقتراح، لكن محضر الجلسة لا يشير إلى عدد هذه الأكثرية.

ليس هناك ما يساعد على الاستنتاج بأن هذا الطلب قد أدّى إلى نتيجة مباشرة. فقد كان هنري دو جفنيل يتّصل في ذلك الحين بالمناضلين السوريين الذين كانوا في الخارج، ولا سيما بالأمير شكيب أرسلان في باريس والدكتور عبدالرحمن شهبندر في القاهرة. ويبدو أن وديع طربيه، أحد أعضاء المجلس التمثيلي، قد استغلّ هذا الوضع لكي يسأل في جلسة ٢٧ تشرين الأول، عما

«إذا كان النظام الأساسي سيطرح على المجلس أم لا». فاكتفى مفوّض الحكومة بالقول «إن مندوب المفوّضية العليا كان قد وعد برفع رغبة المجلس إلى الحكومة الفرنسية». وكان هناك السؤال والجواب اللذين قدّما له يحملان على الاعتقاد بأن القانون الأساسي كان في طريقه إلى الاكتمال في باريس، بعناية لجنة پول ـ بونكور تحت رعاية الكي دورسي واهتمامها[1].

سياسة هنري دو جفنيل

كان المفوض السامي الجديد قد فشل في مفاوضاته مع الوطنيين السوريين المقيمين في مصر وجنيف. فلما عاد إلى بيروت، في ٣ كانون الأول، شرع فوراً باتّباع سياسة كان لها أن تتشعّب باتجاهات ثلاث. فأعرب عن عزمه على منح الجماعتين الساحليتين الناشئتين، أي لبنان والعلويين، دستورين حديثين، وذلك لتعطيل الانتفاضة في أوساطهما والحيلولة دون نقمة المعارضة. كما ضغط في الوقت نفسه على بؤرة الحرب المركزية، في جبل الدروز، بأن وعد «الثوار» بالحريات السياسية نفسها إذا هم وافقوا على إلقاء السلاح. أما الكتلة الوطنية في دمشق وحلب، فقد لمّح لها بإمكانية إنشاء حكومة دستورية تتولّى وضع برنامج وطني. غير أن سياسته تلك لم تنجح إلا في لبنان.

ففي الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس التمثيلي بتاريخ ٤ كانون الأول، ألقى هنري دو جفنيل كلمة عبّر فيها عن آرائه وأتى على ذكر الموضوعات الرئيسية التي يُفترض بالدستور العتيد أن يستوحيها[2].

فبدأ بشكر الجمعية على العريضة التي كانت قد صوّتت عليها بالإجماع قبل ذلك بأيام قليلة:

«في الوقت الذي أقلع فيه إلى بيروت سيقوم الحاكم كيلا بإعطائي

---

(١) وهذا ما يُفهم أيضاً من: تقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٢٦)، ص ٤٣.

(٢) نشر النص الكامل لهذه الكلمة في: التقرير المؤقت لعصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٢٥)، ص ٥٢ وما يليها.

الإشارة التي سيشكر فيها المجلس التمثيلي في لبنان الكبير فرنسا حيث قام الجيش ويسعده أن يكون الدرك اللبناني إلى جانبه بالمحاربة في سبيل الدفاع عن الأرض اللبنانية وحماية المواطنين واستقلال أراضيه».

فكما تلاحظون أيها السادة، فأنا استعمل الكلمات نفسها التي استخدمتم من أجل تحرركم. فأنا أنقل هنا وبشعور من الاعتراف بالجميل ما أردتم من طرفكم إبلاغه رسمياً إلى حكومة السلطة المنتدبة وتأكيد التعلق التقليدي للبنانيين بالأمة الفرنسية النبيلة... إن الذين صوتوا على ذلك هم الذين خدموا بلادهم لأنهم أسهموا مباشرة بالتعاون المشترك بين لبنان وفرنسا».

وأعرب عن رغبته بأن يتسع هذا التعاون ليشمل على جميل الدول الأخرى، لكنه قال:

«أؤكد أن السلام حيث سيكون شاملاً، وأعني في لبنان الكبير وفي بلاد العلويين، فإنه يكون سلاماً يمارس بإخلاص وبثقة».

ثم تطرّق بعد ذلك فوراً إلى مسألة الدستور التي كانت محور اهتمام الحضور. فقال إن حلّ هذه المسألة، في رأيه، لا يتوقّف إلا على استتباب السلم:

«لقد مر زمن المشاورات الفردية. فنحن نعرف الآن ما تفيدنا به هذه المشاورات. فحين تأمن الأمن، يجب علينا أن ندخل مرحلة العمل الدستوري.

«إن الذين احتلوا الأرض اللبنانية ودمروا القرى وأخرجوا العجز والنساء والأطفال من مآمنهم لن يجدوا في لبنان مسامحة، ولن نستخدم الشفقة معهم. لقد قلت ذلك بالأمس وأكرره ليكون مسموعاً في كل الأرض التي هي تحت الانتداب «السلام لكل من

أراد السلام، والحرب لمن يريد الحرب». لقد أعلنت عبر هذه العبارات عن خط سلوك لن يثنيني عنه لا الأحداث ولا الرجال».

وعندئذٍ عهد إلى المجلس التمثيلي «بأمر **التداول** حول الدستور»، مما يحمل على الظن بأن المشروع ـ الذي صيغ على الأرجح من قِبَل لجنة باريس ـ قد جاء جاهزاً:

«بما أن المجلس التمثيلي قد أظهر، شأن كل اللبنانيين الإرادة الحازمة والاهتمام النبيل بإقامة نظام سلم في ظل الانتداب الفرنسي، فعليه أن يعطي الشعب اللبناني مثالاً عن الحسنات التي يمكن لهذا السلم ولهذا الانتداب أن يتضمنه. لقد تم انتخاب مجلسكم في تموز الماضي ولا يمكننا دون أن نضيع وقت البلاد تأجيل هذه الآمال حتى الانتخابات الجديدة. لذلك فأنا أطلب إلى الحاكم كيلا أن يدعو المجلس إلى عقد جلسة استثنائية ليتسنى له النقاش حول الدستور».

غير أنه حرص على رسم الخطوط العامة التي يحسن بالمجلس اتباعها في التداول المذكور:

«من مصلحة المجلس أن يدعو العاملين معه في اللجان المشتركة أعيان لبنان الكبير وبخاصة ممثلي مختلف الطوائف، ليكون محاطاً بآراء كل أصحاب الرأي والكفاءة».

فالنظام الدستوري لا يعني السيادة، وستظل صلاحيات الانتدابات، في الواقع، سارية المفعول:

«من جهتي سأحدد بقرار الالتزامات المتوجبة على فرنسا جراء قبولها بالانتداب على كل من سوريا ولبنان، محدداً الحقوق والواجبات. وحين تحددون المقدمة اللازمة للدستور بإمكاننا الشروع بالعمل وتحديد التطليعات ومسؤولية السلطة وتحديد فصل

السلطات وطريقة انتخاب ممثلين الشعب ورئيس الدولة. وهكذا تحققون الاستقلال الوطني في لبنان الكبير».

فالأمر لا يعدو كونه استقلالاً اسمياً تحت وصاية الانتداب وتحته فقط:

«أما من جانب فرنسا فهي قد أظهرت كيفية فهمها للانتداب وسط أمة آمنة ومطمئنة. وإذا أرادت الدول الأخرى المشاركة في هذه المصالح فهي تعرف دون شك الطريق إلى ذلك. فلا جدوى معي أن يقوم الثوار بفرض شروط أو المطالبة بوعود. فالعمل الذي أقوم به هنا هو الجواب: فقد سحبت كل الأعذار التي تنادي بالحرب، إن الذين أظهروا أعمال العنف فهم لا يظهرون حباً للوطن ولا للحرية وهم ينقادون بأعمال النهب والقتل. وبالتالي فإن مسؤولية الحرب تقع على عاتقهم!

«أؤكد للمجلس التمثيلي ولكل نبلاء الأمة اللبنانية، وأرجو من حضرات السادة نقل تحياتي إليهم، إن الكلمة ستظل هنا إلى فرنسا وإلى كل الحلفاء ولكل الأصدقاء».

كان ذلك يعني الإبقاء على تجزئة سوريا إلى «دويلات». وخضوع هذه «الدويلات» لسلطة الانتداب. فالدستور الذي يُفترض به أن يصاغ و«المؤسسات الحرة» التي يُفترض به حمايتها لا اشتغال لهما إلا بهذين الشرطين. هذه هي الرؤية التي استلهمها الدستور اللبناني.

المجلس التمثيلي ينتقل إلى العمل

كان لتلك الكلمة التي ألقاها دو جفنيل أن تستهل الاشتغال على الدستور. فقد بعث حاكم لبنان الكبير، ليون كيلا، رسالة مؤرخة بـ ٤ كانون الأول بالذات، تدعو المجلس التمثيلي إلى الاجتماع في ١٠ كانون الأول. وكان على جدول هذا الاجتماع «دراسة النظام الأساسي» إلى جانب مسائل أخرى. عند

افتتاح الجلسة، في التاريخ المذكور، يعلن رئيس الجمعية موسى نمّور في إشارة إلى المشاريع المطروحة على جدول الأعمال،

«إن أهم المشاريع المطروحة علينا هو القانون الأساسي للبلاد. فيجب أن نعنى بدرسه درساً جدّياً ولا بدّ من تأليف لجنة خاصة لإعداده وطرحه على المجلس، وقد تمّ الاتفاق أن تكون مؤلفه من ١٢ عضواً. وكما كان المجلس فيما مضى ذا نيّة حسنة وكان أعضاؤه على وفاق دائم لما فيه مصلحة البلاد، أرجو أن يتفق على انتخاب ١٢ عضواً، وأنا على يقين أن اللجنة ستقوم بعملها بكل لياقة وجدارة. والآن نشرع في انتخاب هذه اللجنة»[1].

يصعب على المرء أن يقرّر بناءً على ما قاله رئيس المجلس التمثيلي ما إذا كان الدستور قد أصبح جاهزاً في ذلك الحين لطرحه على الجمعية للتداول بشأنه، أو ما إذا كان يُفترض بهذه الجمعية أن تتولى صياغته. فالواقع أن الباحث لا يجد في محاضر الجلسات التي عقدها المجلس بعد ١٠ كانون الأول ما يساعد على بتّ هذه المسألة. غير أن الأمير فؤاد أرسلان كان قد طرح سؤالاً يرجّح الفرضية القائلة بأن المجلس كان مدعوّاً لوضع مشروع للدستور:

«قبل أن نشرع بانتخاب اللجنة أريد أن أوجّه سؤالاً لحضرة مندوب المفوض السامي وهو هذا: إن المادة الأولى من صكّ الانتداب تقول إن الدولة المنتدَبة تضع الدستور بالاتفاق مع السلطة المحليّة. أما الآن فقد أعطانا فخامة المفوض السامي الحقّ بأن نضع المشروع وحدنا، فنحن نشكره على ذلك شكراً جزيلاً. ولكنني أريد أن ألفت نظر مندوب المفوضيّة العليا إلى أن الحق الذي أعطاه إياه فخامته يفوق الحقّ المعطى لنا بموجب المادة الأولى من صكّ الانتداب. فلكي لا يحصل فيما بعد سوء تفاهم أرجو من

(١) الجريدة الرسمية اللبنانية، محضر جلسة ١٠ كانون الأول ١٩٢٥.

حضرة مندوب المفوضيّة العليا أن يؤكد لنا ما قاله المفوض السامي.».

فأجاب بول سوشييه:

«مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدَبة التي تحدّد بموجب تصريح من فخامة المفوض السامي، فإنني أؤكد للمجلس أن له ملء الصلاحية بإعداد دستور البلاد».

مما يدعو إلى الاعتقاد بأنه لم يكن وضع بتصرّف الجمعية حتى ذلك التاريخ أي مشروع بشأن الدستور.

وهكذا شكّل المجلس على الفور لجنة من اثني عشر عضواً سُمّيت **لجنة التنظيم الأساسي**، تألفت من النواب التالية أسماؤهم حسب ورودها في المحضر: شبل دمّوس، عمر داعوق، الأمير فؤاد أرسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم، جورج زين، بترو طراد، روكز أبي نادر، صبحي حيدر، عبود عبد الرزاق، جورج ثابت ويوسف الزين. وعيّن شبل دمّوس مقرّراً لها. واتُّفق على أن يتولى رئاسة اللجنة رئيس المجلس التمثيلي موسى نمّور ـ مما رفع عدد أعضائها إلى ثلاثة عشر.

من ١٠ كانون الأول ١٩٢٥ حتى نهار ١٩ أيار ١٩٢٦، تاريخ وضع مشروع الدستور بتصرّف المجلس، لم يرشح أي شيء من أعمال اللجنة. ومحاضر جلسات المجلس لا تأتي على ذكر شيء بهذا الصدد. إلا أن شبل دمّوس كان قد أودع لدى عائلته في زحلة ملفّاً كتب عليه بالعربية أنه يتعلق «بكل ما يختص بالدستور». ويتكوّن القسم الرئيسي من هذا الملفّ من الأجوبة التي تقدّم بها الأعيان والوجهاء على الأسئلة التي طرحت عليه بشأن تصوراتهم الدستورية. فكانت هذه الأجوبة تتراوح بين اقتراحات موسّعة وأخرى مقتضبة حسب صدورها عن المسيحيين المجنّدين للبنان الكبير والمقتنعين به، أو عن المسلمين الذين لم ينفكّوا يطرحون مطلبهم الدائم، منذ ١٩٢٠، والرامي إلى انخراط لبنان في الوحدة السورية. كما يضم الملفّ ملاحظات متفرقة مكتوبة

بخطّ اليد تعليقاً على الأسئلة المطروحة. أما تقرير اللجنة أو حتى محاضر اجتماعاتها ـ فيما لو كانت هذه الاجتماعات قد حصلت ـ فالملف لا يأتي على ذكر شيء منها.

وقد عُثر أخيراً على ترجمة فرنسية لا غبار عليها لتقرير يُنسب إلى شبل دمّوس ـ علماً أن الرجل لم يكن يعرف الفرنسية نظراً لثقافته الأمريكية. ويبدو أن الأصل العربي لهذا التقرير قد ضاع. هذا إذا كان له وجود بالأصل. أما التقرير نفسه فهو موجود كملحق لنشرة صدرت عن المفوضيّة العليا في باريس عام ١٩٢٧ حول **الوضع السياسي والعسكري في المشرق بتاريخ أول كانون الثاني ١٩٢٧**. وهو يقدّم تحليلاً موضوعياً للأجوبة التي جُمعت بناء على الاستمارة المذكورة. لكن الغريب في الأمر أنه لا يتضمّن شيئاً عن الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجنة. وهو يبدأ على النحو الآتي:

> «قررت لجنة الدستور في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٢٥، استشارة الشعب اللبناني حول الدستور الذي كُلّفت بوضعه. فوجّهت لمختلف الهيئات النظامية المذكورة أدناه استماره تتضمّن اثني عشرة نقطة أساسية يستند إليها كل دستور».

أما تلك «الهيئات النظامية» فهي حسب تسلسل ورودها «زعماء مختلف الطوائف». يليهم «النواب السابقون الذين لم ينتخَبوا في الانتخابات الأخيرة». ثم الأمين العام للحكومة، ورئيس مجلس شورى الدولة، ومدراء المصالح العامة، والقضاة الكبار، ومجالس البلديات في مراكز الأقضية، والمجالس الإدارية التابعة للحكومة، والغرف الزراعية، ومجلس نقابة المحامين، ونقابة الصحافة، ورؤساء تحرير الصحف «الذين لا ينتمون إلى النقابة»، والمحامون القدامى، وجمعية الملاكين، وغرفة التجارة والبورصة، وجمعية التجار، وجمعية الصيادلة، وجمعية الأطباء، وجمعية أطباء الأسنان، ونقابة الأطباء والصيادلة، وغرفة التجارة في طرابلس ومجلس نقابة المحامين في طرابلس، وأخيراً محامو

لبنان الشمالي. وبذلك يصل «مجموع عدد المندوبين عن هذه الهيئات النظامية» إلى مئة وتسعة وأربعين شخصاً.

ويضيف التقرير إن اللجنة كانت قد تلقّت مئة واثنين وثلاثين جواباً فقط «عبّر من خلالها كل مندوب عن رأيه بكل نقطة من النقاط التي تتألف منها الاستمارة». ثم يردف قائلاً:

«إلا أن بعض المندوبين الآخرين رفضوا الإجابة. إما لأنهم من دعاة الوحدة السورية ولا يريدون الاعتراف باستقلال لبنان الكبير، وعددهم ٣٢ مندوباً، وإما لأن الرأي الذي طلب إليهم إبداؤه لم يكن إلا على سبيل الاستشارة. وهؤلاء يصل عددهم إلى ١٣، وإما لأسباب صحية، وهؤلاء عددهم أربعة. أما باقي الأشخاص الذين استُشيروا، ويبلغ عددهم ٥٩، فإنهم لم يرسلوا أجوبتهم بعد...».

ومن المؤكد أن دعاة الوحدة السورية لم يكن لهم أن ينتموا إلا إلى الطوائف الإسلامية، وخاصة الطائفة السنّية.

ويذكر التقرير أنه «درس الاجابات الـ ١٣٢ التي تلقّاها دراسة دقيقة». ثم يقدّم «تلخيصاً أميناً» لها يدل على أن أصحاب هذه الأجوبة، وهم على الأرجح من المسيحيين الذين تلقّوا إعدادهم في المدارس الفرنسية أو في الجامعة الأمريكية، يتمتّعون بثقافة سياسيّة ونضج فكري وليبرالية متقدّمة جداً، مما يتعارض مع الذهنية الطائفية التي كانت سائدة يومذاك والتي ما فتئت تزداد سوءاً منذ ذلك الحين[1].

واضعو الدستور

كانت الفكرة التي شاعت في السابق أن نص المشروع الدستوري الذي وُضع بتصرّف المجلس التمثيلي، في ١٩ أيار ١٩٢٦، كان من إعداد لجنة پول

(١) انظر عرضنا التحليلي لهذا التقرير في كتابنا الدستور اللبناني، أصولاً نصوصاً وتعليقات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٨ وما يليها. La Constitution - libanaise. Origines, textes et commentaires.

ـ بونكور التي أعلنت فرنسا الانتدابية عن تشكيلها بصورة رسمية في تقريرها الذي بعثت به إلى لجنة جنيف الدائمة عام ١٩٢٤[1].

والواقع أن لجنة پول ـ بونكور لم تتشكّل إلا في ١٥ حزيران ١٩٢٥ بقرار من أرشيد بريان، وزير الشؤون الخارجية. وكانت مهمّتها تقوم على «صياغة مشروع النظام الأساسي الذي نصّت عليه المادة الأولى من الانتداب على سوريا ولبنان والذي صار نافذاً في ٢٩ أيلول ١٩٢٣». وقد تألفت هذه اللجنة من النائب جوزيف پول ـ بونكور رئيساً «والسادة: رينالد، عضو مجلس الشيوخ، وكلينتان، المشرّع في وزارة العدل، وج. جيديل الأستاذ في كلية الحقوق في باريس، وكلوزيل الوزير المطلق الصلاحية، وبارغتون، القنصل العام، وليون نوبل، مقدّم العرائض في مجلس شورى الدولة، وروبير دوكي مبعوث الدولة المنتدَبة لدى لجنة الانتدابات الدائمة».

(١) وهذا خطأ وقعنا فيه وتضمنته الطبعة الأولى من هذا الكتاب (ص ٣٧٢ ـ ٣). لكننا تلقّينا إذناً، عام ١٩٧٢، سمح لنا أن نراجع في محفوظات وزارة العلاقات الخارجية، في باريس، الملفات التسعة التي تحمل تاريخ السنوات من ١٩١٨ إلى ١٩٢٩ وأرقامها ٢٤٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، فتبيّن لنا أن لجنة پول ـ بونكور لم تقم يومذاك بأي جهد على الاطلاق. ومن الطرافة بمكان أن نذكّر بأجواء ذلك العصر الذي حملت على الاعتقاد بأن المشروع الدستوري كان من صنع الكي دورسيه. فقد أتى ألفرد فابر ـ لوس على ذكر تلك الأجواء بعبارات طلقة جزلة، فقال: «كان الجنرال ويغان قد أقرّ، عام ١٩٢٤، بضرورة إجراء استشارة شعبية وأشرف على انتخابات محليّة. أما هنري دو جڤنيل فقد خطا خطوة أخرى إلى الأمام: إذ اعتزم إفادة السوريين واللبنانيين من كل حسنات الديموقراطية الغربية. وفي يوم من أيام ١٩٢٦، دعا أحد معاونيه وقال له: «إنني تارك هذه البلاد في غضون شهر. وعليّ في هذه الأثناء أن أضع دستوراً لها». فأجابه محدّثه ضاحكاً «ستحصل على هذا الدستور في غضون أسبوع، لكنني عندئذٍ أغادر البلاد برفقتك». وكان ذلك الأسبوع أسبوعاً سارّاً. فقد كان سوشيبه رئيس ديوان الحكومة، شخصاً متعَباً. يتنزّه ودستور ١٨٧٥ تحت إبطه. فحاول تكييفه مع الذوق المحليّ بأن زيّنه ونمجقه وألبسه كوفيّة وعقالاً. بل إنه ضمّنه مادة تنصّ على إيجاد مجلس للشيوخ (كان عمره من عمر الورود والرياحين)...» (**حداد في المشرق**، باريس، ١٩٥٠، ص ١٣٣). وقد تبيّن أن ذلك صحيح، لكنه حصل بشكل أكثر جدّية، ونتيجة لدراسات ولتفكير طويل.

- Alfred Fabre-Luce, Devil au Levant, Paris, 1950.

لكن هذه اللجنة لم تجتمع عملياً، كما يتبيّن من المحاضر المتعلقة بجلساتها في ٥ و١٠ و٢١ تموز ١٩٢٥ إلا ثلاث مرّات. واقتصرت أعمالها على تبادل الأفكار التي لم تتطرّق لا لطبيعة السستام الدستوري المرجوّ ولا لحبكته.

من ناحية أخرى، كان البعض قد افترضوا، لأسباب ذات طبيعة عاطفية، إن واضع الدستور هو ميشال شيحا عضو لجنة الثلاثة عشر. وقد فتحت جريدة النهار اليومية عام ١٩٧٥ نقاشاً طويلاً حول هذا الموضوع، تدخّل فيه يوسف سالم، أحد الذين عايشوا أحداث تلك الفترة البعيدة. ليؤكّد أنه شارك الرجل مشاركة شخصية ووثيقة بصياغة المشروع. فإذا كان ميشال شيحا هو الذي صاغ الدستور فكيف نفسّر ـ بناء عليه، أن اسمه لم يرد خلال الأيام الأربعة من ١٩ إلى ليل الأحد ٢٤ أيار ١٩٢٦، مرّة واحدة ولو من قبيل الشكر والتكريم؟ ولا ورد أيّ اسم آخر على كل حال؟ إلى ذلك، نجد في محضر الجلسة الأولى التي عقدها المجلس بتاريخ ١٩ أيار إشارة الإأنه نال إجازة لمدة شهر لأسباب صحية. وبالتالي، فمن الصعب على المرء أن يتصوّر أن الرجل قد رأى أن لا داعي إلى تواجده بين أقرانه في مثل هذه المناسبة العظيمة. وإن على سبيل تبرير العمل الذي قام به أو الدفاع عنه على الأقل[1].

في ٣ شباط ١٩٧٥ اطّلع كاتب هذه الأسطر من السكرتير الخاص السابق لهنري دو جڤنيل، الأستاذ جان ـ لوي أوجول، المحامي في باريس، على بعض المعلومات حول هذه المشكلة التاريخية، ربّما كان لها أن تستثير ردود فعل عنيفة في بعض الأوساط المسيحية. فقد أكّد الأستاذ المذكور أن دو جڤنيل

(١) لمزيد من التفاصيل حول ما قامت به لجنة الثلاثة عشر فعلياً. وحول مشاركة ميشال شيحا ويوسف سالم في صياغة المشروع، وحول وضع هذا المشروع بالفرنسية بالأصل ثم ترجمته إلى العربية ـ ترجمة سيئة ـ وكذلك حول الشهادات والذكريات الغامضة التي أدلى بها عضوان آخران من أعضاء مجلس الـ ١٩٢٦ ممن قابلهم مراسل **النهار** المذكور قبل وفاتهم بمدة قصيرة، انظر **الدستور اللبناني**... [للمؤلف]، المرجع المذكور، ص ٣٢ وما يليها.

الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على تعيينه من قبل الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً في سوريا ولبنان، كان قد آلى على نفسه في الكلمة التي ألقاها بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٢٥، أن يجعل للبنان دستوره الخاص، وأخذ يبحث عن اختصاصي في مجال الحق العام. فأشار عليه مجلس شورى الدولة بپول سوشييه مقدّم العرائض في هذه الهيئة القضائية العليا. فعهد إليه هنري دو جڤنيل بوضع مشروع للدستور. وحرص في الوت نفسه على عقد صلة دائمة بليون دوغوي من أجل هذه الغاية. بناء عليه أطلعه العميد المعروف لكلية الحقوق في بوردو على عدة ملاحظات واعتبارات مفيدة، فأحسن الاستفادة منها. بل إن العميد المذكور أُطلع على المشروع نفسه بعد أن صار في طور الصياغة النهائية. ثم إن الصلة ظلت طوال هذه الفترة التمهيدية ناشطة بين السرايتين، السرايا الكبرى، حيث مقرّ المفوضيّة العليا، والسرايا الصغرى المخصصة للحكومة اللبنانية حيث كانت تنعقد أيضاً جلسات المجلس التمثيلي، وبالتالي جلسات لجنة النظام الأساسي. وبعد أن رُقّي السيد أوجول في شباط ١٩٢٦، فأصبح نائب مدير مكتب هنري دو جڤنيل، كُلّف بالإشراف على تبادل الملاحظات والاقتراحات مع اللجنة بشأن كل حكم من الأحكام التي كان يصيغها پول سوشييه. وكان هنري دو جڤنيل يسجّل بخط يده من حين لآخر تعديلات على هذه الأحكام. وقال السيد أوجول إن الاتصالات كانت تُجرى بشكل خاص مع ليون كيلا، حاكم لبنان الكبير، والكولونيل كاترو، رئيس المكتب الثاني، وأحياناً مع سولومياك، مبعوث المفوض السامي إلى دمشق، للإجابة على بعض المسائل المتعلقة بنقاط محدّدة. أما الأعضاء الذين كانوا يُستشارون أكثر من غيرهم فهم موسى نمّور وميشال شيحا فضلاً عن د. أيوب ثابت، عضو المجلس عن الطائفة البروتستانتية، وكانت آراؤه تؤخذ بعين الاعتبار. وشدّد السيد أوجول على أن بول سوشييه هو الذي وضع مشروع الدستور بالصيغة التي طرحت على المجلس التمثيلي. ونظراً لغياب الوثائق المكتوبة التي من شأنها أن تبث في الأمر، فإن هذه الرواية التي رواها شاهد مباشر لوقائع ما جرى عام ١٩٢٦،

تظل حتى إثبات العكس، الفرضية الأصح حول أصل الدستور. والغريب في الأمر أننا لا نملك حتى الآن نسخة عن صيغة الدستور الأصليّة. فقد عاش لبنان منذ عام ١٩٢٦، ولا يزال، تحت حكم نصّه الثنائي اللغة الذي نشر في الجريدة الرسمية.

تبنّي المشروع الدستوري

يبقى أن المشروع الذي استقرّ عليه الرأي في النهاية، لم يُعرف من قبل الجمهور ولا في داخل المجلس، إلا في شهر أيار ١٩٢٦. والواقع أن الحاكم كيلا وجّه للرئيس نمّور رسالة بتاريخ ١٨ أيار، مرفقة بالمرسوم الذي اتّخذه بهذا الصدد، تدعو إلى عقد دورة استثنائية للمجلس للنظر في جدول أعمال كان على رأسها مشروع الدستور[١].

لم تُفتَتَح هذه الدورة في اليوم الذي عيّنته الدعوة، بل افتُتحت يوم الأربعاء في ١٩ أيار. ونوّه الرئيس في كلمته بالتقرير الذي وضعه شبل دمّوس مقرّر اللجنة الدستورية، حول الموضوع. ثم وزّعه الرئيس على أعضاء المجلس وأعلن عن إرفاق نسخته الأصلية بمحضر الجلسة. لكن هذه النسخة لا أثر لها لا في محضر جلسة ١٩ أيار ولا في محاضر الجلسات التي تلتها[٢].

والجدير بالذكر أن مبعوث المفوض السامي كان قد طلب إلى المجلس في مستهّل هذه الجلسة أن يستعجل بمناقشة المشروع نظراً لاضطرار هنري دو

---

(١) الوقائع التالية التي نرويها في هذا الفصل مأخوذة عن **الجريدة الرسمية اللبنانية** لعام ١٩٢٦ (النسخة الفرنسية)، وكانت هذه النشرة تصدر في عهد الانتداب بالعربي والفرنسية إصدارين منفصلين، كثيراً ما كان تأليفهما ومضمونهما مختلفين.

(٢) لقد ورد في المحضر فعلاً أن تقرير شبل دمّوس يدور حول **المشروع الدستوري** ـ الأمر الذي يجعل من غير المحتمل أن يكون التقرير الذي نسب إليه، والذي أشرنا إليه أعلاه، هو التقرير نفسه، نظراً لأن التقرير الأول كان قد اقتصر على تلخيص الأجوبة التي أُعطيت على أسئلة الاستمارة.

جڤنيل للسفر إلى باريس «واعتزامه التصديق عليه قبل سفره». ثم أضاف، حسب النصّ العربي للمحضر، إذ أن النصّ الفرنسي يشكو من نقص بهذا الصدد:

> «أطلب منكم الاجتماع دون انقطاع لإتمام الدرس كما فعلت لجنتكم التي عهد إليها وضع المشروع والتي لا بدّ من أن نشكر لها اجتهادها في العمل.

وأضاف مبعوث المفوض السامي أيضاً أنه يعتزم، بصفته الرسمية تلك، أن يشارك في النقاشات:

> «أما حضوري بينكم فهو حاصل عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب القائلة بوجوب وضع الدستور من قبل السلطة المحلية بالاتفاق مع الدولة المنتدَبة. فأرجو أن نتفق على النصّ النهائي كما اتفقنا واللجنة عليه»[1]

بناء على هذا الإلحاح من جانب المبعوث المذكور شرع المجلس التمثيلي بنقاش المشروع كما أحالته عليه اللجنة، واستمر التداول بشأنه مدة طويلة بكثير من التتبّع والانتباه خلال الجلسات الثماني التي عُقدت صباحاً ومساءً، بما فيها الجلسة الأخيرة التي انتهت يوم السبت في ٢٢ أيار عند الواحدة والنصف بعد منتصف الليل. في هذا الاجتماع الأخير صوّت المجلس بالإجماع على مشروع الدستور بعد أن أدخل عليه خلال المداولات بعض التعديلات الطفيفة[2].

وفي اليوم التالي ـ أو بالأحرى بعد ساعات قليلة ـ وهو يوم أحد تُعطَّل فيه الدوائر الرسمية، توجّه هنري دو جڤنيل وسط موكب مهيب إلى المجلس التمثيلي حيث أعلن عن بدء العمل بالدستور الذي حمل بناءً عليه تايخ ٢٣ أيار

---

(١) كان يحضر جميع جلسات المجلس التمثيلي مبعوث ـ فرنسي ـ عن المفوض السامي، يشارك في نقاشات الجمعية. وبقي هذا العرف ساري المفعول في ظل الدستور لكن وجود المبعوث صار يقتصر على صفة المراقب وحسب.

(٢) نظراً لأن الجريدة الرسمية للعام ١٩٢٦ صارت نادرة الوجود فقد عمد د. انطوان بارود، الرئيس السابق لمجلس شورى الدولة، إلى نشر النصوص الكاملة لمحاضر هذه الجلسات (بالعربية) في **المجلة القضائية** عدَدَيْ كانون الثاني وشباط ١٩٧٠.

١٩٢٦. هذا ولم يصدر أي قرار بالتصديق عليه حتى عام ١٩٣٠ عندما صدر حكم قانوني بشأنه[1].

الدستور والانتداب

كان الدستور يتألف في صيغته الأولى من مئتَيْ مادة ومادتين، موزّعة على ستة عناوين، تنقسم بدورها إلى فصول. والفصل الخامس منه ملفت للنظر بحكم تأكيده، عبر خمسة أحكام متتالية (المواد من ٩٠ إلى ٩٤) مُحكمة الترابط، على وجود الانتداب وعلى وضوح صلاحياته ـ مما يعني أن تصويت منتَخَبي الشعب اللبناني على الدولة قد أدى، عبر الدستور نفسه، إلى اعتراف لبنان اعترافاً قاطعاً بالانتداب. وتوكيداً على ذلك نصّت المادة ١٠٢ على:

> «يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم. وقد أُلغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور».

مما يعني، بالتالي، أن الدولة سوف تبقى رغم الدستور الذي يُفترض به أن يؤمّن لها الاستقلال ـ بناء على وعد هنري دو جڤنيل في كلمته التي ألقاها في ٤ كانون الأول ١٩٢٥ ـ مقيّدة بروابط الانتداب، وأن صلاحياتها لا يمكن أن تُمارَس إلا ضمن إطار الانتداب وتحت رقابته.

وكما لو أن الأحكام الدستورية لم تبدُ كافية بنظر پول سوشييه، فقد حرص

---

(١) وقد ورد سبب ذلك في التقرير المرسل لعصبة الأمم عن العام ١٩٢٦، مرجع مذكور. جاء في هذا التقرير «لقد شُرع بالعمل بهذا الدستور قبل التصديق النهائي عليه، لأن هذا التصديق، شأنه شأن جميع النصوص الأساسية في البلدان الواقعة تحت الانتداب، لا يسعه أن يحصل إلا ضمن إطار النظام الأساسي الذي سيصار فيه إلى بلورة دساتير مختلف الدول بما يتناسب مع المصالح المشتركة» (ص ١٩٩). هكذا يتبيّن لنا أن الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ لم يكن في نظر الدولة المنتدَبة إلا دستوراً مؤقتاً قابلاً للتعديل بما يتناسب مع دساتير الدول الأخرى الواقعة تحت الانتداب، على أن يشكّل مجموع هذه النصوص الدستورية النظام الأساسي النهائي والمشترك بين جميع هذه الدول، على نحو ما نصّت المادة الأولى من صك الانتداب.

في نهاية الجلسة الأخيرة المنعقدة بتاريخ ٢٢ أيار، وبعد انتهاء التصويت، على الإدلاء بالتصريح التالي:

«سيُتلى عليكم هذا النصّ بالعربية. فأرجو منكم أن تصغوا إليه لأنه ليس فيه ما يدعو إلى المصادقة. أنا لا أطلب التصويت ولا المناقشة على هذه البنود كما صوّتّم على مواد الدستور، بل لكي تأخذوا علماً بها. لقد انتدبني المفوض السامي لأشترك معكم بإعداد القانون الأساسي. ولكي يتمّ وضع هذا القانون بالاتفاق بينكم وبين السلطة المنتدبة. وأما الآن وقد قاربنا أن ننتهي من عملنا، فقد حان الوقت بأن أصرّح بالتحفظات التي احتفظت بها الدولة المنتدَبة فأرغب إليك أن تصرّحوا لي إذا كنا باتفاق على هذه النقاط كما سبق لي أن قلت لكم أننا متفقون على مواد دستوركم». بعد ذلك يذكر المحضر: «فتلي هذا النصّ وأُلحق بالمحضر».

لكن الجريدة الرسمية لا تحتوي على النصّ المذكور لا بالعربية ولا بالفرنسية. إلى جانب هذا التصريح الذي لم يكن يسع المجلس إلا أخذ العلم به، طلب المفوض السامي من المجلس، خلال مداولاته، أن يتبنّى مشروع قانون مؤلّفاً من خمس مواد ينصّ على حقوق الدولة المنتدَبة وصلاحياتها التي ستظل سارية المفعول في ظل النظام الدستوري. هذا القانون هو قانون ٢١ أيار ١٩٢٦ الذي وضع مصالح الأمن العام بتصرّف الدولة المنتدَبة (المادة الأولى) واعترف للحكومة اللبنانية بحقّ تعيين الملحقين اللبنانيّين في مجال التمثيل الخارجي شرط أن يكونوا جزءاً من البعثات الدبلوماسية الفرنسية في البلدان المعتَمدين لديها (المادة ٢)، وجعل سريان مفعول المرسوم المتعلق بحلّ مجلس النواب، حسب نصّ المادة ٥٥ من الدستور، مشروطاً بموافقة المفوض السامي (المادة ٣)، وحصر به حقّ إلغاء كل تشريع يتمّ بموجب الدستور إذا رأى أنه مخالف لنصّ الانتداب وروحه (المادة ٤)، وأعلن في النهاية عن أن كل ما

يتعلّق بأمن لبنان وبوحدة أراضيه شأن من اختصاص الدولة المنتدَبة وحدها (المادة ٥).

شكل الدولة والنظام السياسي

لم يكن شكل الدولة التي ولدت بموجب القرار رقم ٣٣٦ تاريخ أول أيلول ١٩٢٣ يحمل اسماً معيناً. أما الدستور فقد نصّ هذه المرّة بشكل واضح على قيام الجمهورية. والواقع أن المادة ١٠١ تنص على ما يلي:

«ابتداءً من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير «الجمهورية اللبنانية» دون أيّ تبديل أو تعديل آخر».

والنظام السياسي برلماني، رغم أن تعريفه لم يرد بوضوح. لكن جوهره ينشأ عن الموافقة بين عناصره الأساسية التي تبنّاها الدستور أي: التبعة الإفرادية للوزراء (المادتان ٣٧ و٦٦) ـ لكن الغريب في هذا الحكم الذي تمّ تعديله في العام اللاحق أن التبعة لا تتحملها الحكومة إجمالياً أمام البرلمان رغم أنها ملزمة، عن طريق رئيسها أو عن طريق أحد الوزراء، بإعداد «بيان خطة الحكومة» (المادة ٦٦)، ضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على كل المقرّرات التي يتخذها رئيس الجمهورية (المادة ٥٤) ما عدا تلك التي تتعلّق بتعيين الوزراء وإقالتهم (المادة ٥٣)، وبالتالي عدم مسؤولية رئيس الجمهورية الذي «لا تبعة عليه حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور وفي حالة الخيانة العظمى» علماً بأن مسؤوليته تجاه الجنايات العامة تخضع للقوانين العامة (المادة ٦٠)، حقّ رئيس الجمهورية بحلّ مجلس النواب «بناءً على قرار يتخذ في مجلس الوزراء» (المادة ٥٥).

وتبنّى الدستور مذهب ثنائية التمثيل في مجال السلطة التشريعية، إذ تتمثل هذه السلطة بمجلس النواب المنتَخَب عن طريق الاقتراع العام وفقاً للشروط التي نصّ عليها قانون الانتخاب المعمول به، وبمجلس شيوخ من ستة عشر عضواً تمتدّ ولايتهم لست سنوات ويعيّن رئيس الدولة سبعة منهم بينما يُنتخَب التسعة الباقون وفقاً لشروط انتخاب النواب (المادة ٢٢ والتي تليها). وتلافياً لدعوة

الناخبين إلى صناديق الاقتراع ـ الأمر الذي يجعل دعوتهم هذه عبارة عن استفتاء على الدستور ـ حرص الدستور على تحويل المجلس التمثيلي الذي صوّت عليه إلى مجلس نوّاب ونصّ على أن يبقى متابعاً أعماله بوصفه مجلساً نيابياً «إلى انتهاء أجل نيابته» (المادة ٩٧).

أما القاعدة المتّبعة في توزيع المقاعد النيابية على الطوائف فقد اعتُمدت، بالطبع، في كلا المجلسين، أو بالنسبة لمجلس الشيوخ على الأقل (المادة ٩٦) إذ أن انتخاب مجلس النواب، يُفترض أن يتمّ، كما أن يتمّ انتخاب المجلس التمثيلي، وفقاً لشروط قانون الانتخاب المعمول به في ذلك الحين والصادر بموجب القرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ «والذي يبقى نافذاً إلى أن تضع السلطة المشترعة قانوناً جديداً للانتخابات» (المادة ٢٤).

أما السلطة التنفيذية فيعهد بها الدستور إلى رئيس الجمهورية ـ وكأنما هو يشدّد بذلك على سعة صلاحياته ـ «وهو يتولاّها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور» (المادة ١٧). ويُنتَخب رئيس الجمهورية من مجلسَيْ النواب والشيوخ «ملتئمَيْن في مجمع نيابي» (المادة ٤٩).

لكن ما يبدو مستهجناً حتى اليوم، هو أن الدستور لم يُشر في أيّ حكم من أحكامه إلى كونه دستوراً مُعدّاً لتدبُّر دولة تتمحور سيرورتها بالدرجة الأولى على المذهبيّة. والواقع أن الدستور لا يتحدث عن النظام الطائفي إلا في موضعين متجاورين هما المادتان ٩ و١٠ التي تكفل أولاهما للأهالي «على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». كما تتكفّل الثانية بأن يكون التعليم حراً «ولا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية». بل إن هناك نصاً آخر يعبّر عن اهتمام واضعي الدستور بالإلغاء التدريجي لكل مظاهر المذهبيّة السياسية. والواقع أن المادة ٩٥ من الدستور تنصّ على ما يلي:

«بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الأولى من صكّ الانتداب والتماساً

للعدل والوفاق تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

بعد صياغة الدستور على هذا النحو صير إلى العمل به فوراً. في اليوم التالي، أي ٢٤ أيار، اتّخذ هنري دو جفنيل قراراً بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر دفعة واحدة. معتمداً بالطبع، قاعدة التوزيع الطائفي. فقد منحه الدستور حقّ هذا التعيين بصورة مؤقّتة (المادة ٩٨). ثم التأم المجلسان في مجمع نيابي [كونغرس] وانتخاب أول رئيس للجمهورية اللبنانية. فوقع الاختيار بالإجماع ـ باستثناء صوت واحد من الأصوات الخمسة والأربعين التي تألف منها المجتمع النيابي ـ على شارل دبّاس. وهو من الروم الأرثوذكس كان يشغل في ذلك الحين مهام مدير العدلية، ولا شك في أن الإجماع عليه كان بناء على إيحاء من الانتداب. ثم تشكلت بتاريخ ٢٩ أيار وزارة من سبعة أعضاء يمثلون إلى حدّ ما الطوائف الستّ، برئاسة لبناني عائد من مصر هو أوغست باشا أديب.

ردود الفعل الإسلامية

إن الدستور لم «يكرّس الاستقلال الوطني للبنان الكبير» على نحو ما جاء في الكلمة التي ألقاها هنري دو جفنيل في ٤ كانون الأول ١٩٢٥. لكنه ساهم في تثبيت الكيان اللبناني المتميّز عن سوريا بأن زوّده ببنية حقوقية عامة كانت منبثقة هذه المرة عن الإرادة الشعبية عن طريق مجلس مُنتخَب. وإذا كان الدستور قد بدا في نظر الطوائف المسيحية بمثابة ضمانة للمستقبل، فإنه أثار بالمقابل تخوّف أولئك الذين لم يروا في ولادة لبنان الكبير إلا حالة كانت تصفها النصوص الأساسية حتى ذلك الحين بأنها مؤقّتة. والواقع أن الدستور كرّس النزاع بين الكتلتين، المسيحية والمسلمة، المتساويتين تقريباً من حيث العدد، بعد أن جعلهما توسيع رقعة الأرض، منذ العام ١٩٢٠، في وضع متوازن يفتقد إلى الاستقرار. لذا كانت ردود الفعل في الأوساط التي لم تتخلَّ عن آمالها

بدمج لبنان مع سوريا ردوداً عنيفة. وقد حمل التقرير الذي بعثت به فرنسا إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٦ أصداء هذه الردود:

«لقد عُقدت اجتماعات معيّنة، خاصة من قِبَل الأشخاص الذين عُرفوا بمناوأتهم للانتداب في عهد الملك فيصل. وأرسلت برقيات وعرائض (مظبطات) من بيروت ومن طرابلس تطالب بـ «الوحدة السورية». وقام قواد هذه الحركة بحملة دعائية واسعة في أوساط السنّة في لبنان، بل في أوساط الشيعة الذين قابلوها إجمالاً بشيء من الفتور. ومما ساعد على إثارة ردود الفعل المذكورة. أن الإعلان عن تكريس استقلال لبنان الكبير قد جاء في الوقت الذي كانت فيه انتفاضة الجنوب في الداخل قد بلغت أوجها، مما أشاع في بيروت جوّاً من القلق...»[1].

أُقِرّ الدستور وصار نافذاً في وقتٍ وصلت فيه مفاعيل الانتفاضة السورية إلى لبنان وأثارت في الشوف والبقاع والجبال الشرقية وحيثما ساد العنصر المسلم السنّي والشيعي والدرزي دعوات إلى حمل السلاح. وكان آل حيدر في بعلبك وآل حمادة في الهرمل، وهم أقطاب الشيعة في هاتين المنطقتين، قد دفعوا بمقاتليهم إلى المعمعة. فسعى المفوض السامي إلى الخروج من المأزق السوري بأن وجّه نداءً إلى قاضي دمشق الشيخ تاج الدين الحسيني دعاه فيه إلى تأليف حكومة وصفها بالوطنية. وطلب منه الحضور إلى بيروت للاتفاق معه على وضع برنامج وتأليف وزارة. ويقول تقرير ١٩٢٦ المذكور «إن الفندق الذي نزلت فيه الشخصية المذكورة والتي فُهمت دعوتها إلى بيروت من قبل الوطنيّين الوحدويّين على أنها تشجيع لهم، تحوّل إلى مركز لنشاط المعارضين للبنان وللانتداب». والواقع أن اضطراب الخواطر كان قد بلغ في العاصمة اللبنانية وفي المدن الأخرى التي يطغى عليها العنصر المسلم درجة من الحدّة لم يُفلح في تهدئتها لا الدستور ولا خطة التحرير التي أعلنها هنري دو جفنيل في تلك الأثناء من

(١) تقرير... مرجع مذكور، ص ٣٥.

دمشق. ولم يألُ الانتداب جهداً لوقف الحملة الوحدوية التي عصفت بالساحل والبقاع. فكان تعليق صحف المعارضة بالجملة ومن بينها بعض الصحف المسيحية، وفرض الإقامة الجبرية على قادة الحركة الوطنية الموالية لسوريا. هذه هي الأجواء التي خطت في ظلها الحياة الدستورية خطواتها الأولى. وكان من الممكن أن تتعثّر هذه الخطوات وتودي بلبنان إلى الكارثة لولا وجود الجيش الفرنسي إلى جانبه.

٣ ـ التعديلات الدستورية عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩

ما أن أصبح الدستور نافذاً حتى أخذت الدولة المنتدَبة تفكّر، منذ أواخر العام ١٩٢٦، بإدخال تعديلات جذرية عليه، وخاصة بإلغاء مجلس الشيوخ الذي بدا أنه يشكّل في نظرها هيئة لا جدوى منها. وقد عبّرت عن هذه الرغبة في تقرير عام ١٩٢٦ بالذات الذي زفّ إلى جمعية جنيف خبر إنشاء النظام الدستوري في لبنان:

«فإذا كان من السابق جداً لأوانه، كما قلنا، أن يحكم المرء حول كيفية التعاطي مع الدستور الجديد، فإنه يكاد يكون من المستحيل أن لا يشير، في تقرير مخصّص لعرض الأوضاع في البلاد خلال العام ١٩٢٦، إلى أنّ تثاقُل الآلة الدستورية وتباطؤها وعدم اطمئنان الحكومة تجاه مجلس نواب يستطيع الإطاحة بها بسهولة، ولا يمكن حلّه إلا بشروط تكاد تكون مستحيلة التوفّر في الواقع. فضلاً عن تفاقم هذا الوضع بطغيان المسائل الشخصية عليه، وبالتنازع القائم بين المجلسين، أمور كانت كلّها قد بدأت تتّضح منذ نهاية العام الماضي، بحيث باتت إعادة النظر بالدستور مطروحة في أوساط الرأي العام اللبناني»[1].

فإذا كان البرلمان قد أعرب منذ البداية عن نوع من الخشية المشوبة بالتهيُّب

(١) تقرير...، إياه، ص ٤٠.

تجاه الانتداب، فإنه كان في الواقع يعتزم مقابل ذلك توكيد سلطته تجاه الحكومة التي يُفترض بها، مبدئياً، أن تحظى بثقته. وقد جاء الدستور ليساعده على ذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحه إياها. لذا لم يعتمّ أن أعرب عن ميله إلى إحراج السلطة التنفيذية يوماً بعد يوم. وكأنه وجد في ذلك متنفَّساً للعقدة التي كان يشعر بها تجاه الانتداب، بحيث بدا الدستور في غضون أشهر معدودة ثقيل الوطأة وباهظ الكلفة، كما بدا التوازن بين السلطتين قلقاً ومتقلّباً. من جهة أخرى، كان النزاع الخفيّ يعتمل في صفوف المجلسين حول أيّهما أحقّ بالصدارة. هكذا يقرأ المرء في التقرير الذي بعثت به فرنسا إلى جنيف عن العام ١٩٢٧:

«إن المجلسين لم يتوصّلا إلى اتفاق حول البرنامج الإصلاحي العام الذي ينبغي اعتماده في لبنان، وأن نزاعهما قد شلّ عمل الحكومة وعطّله. فالتباطؤ الذي طبع أعمال المجلس النيابي الذي لم يؤهَّل كما يجب للقيام بدوره، أدّى إلى عدم إصدار الموازنة إلا في ٢٧ نيسان ١٩٢٧ . . . كما أُهملت المسائل المتعلّقة بالمصلحة العامة. وأدّى الاهتمام بالمحاسيب والأنصار إلى التصويت على مزيد من النفقات في الوقت الذي تمّ فيه تخفيف الضرائب، بحيث لم تعد أعباء الموازنة تجد ما يغطّيها من العائدات. من جهة أخرى، عمد بعض أعضاء مجلس النواب، حرصاً منهم على عرقلة مشاريع الحكومة، إلى التغيّب أحياناً بصورة مدروسة لتعطيل النصاب الذي ينصّ عليه الدستور»[١].

بالمقابل، كان مجلس الشيوخ الذي يتألف من أعضاء معيّنين، وبالتالي أقلّ عرضة للمقتضيات الانتخابية، يطالب بعصر النفقات العامة، وخاصة بتقليص الوزارة إلى ثلاثة أعضاء فقط. وهكذا وجدت وزارة أديب باشا نفسها محشورة بين هذين التيارين، فاستقالت في ٧ أيار ١٩٢٧ بعد أن نُزعت عنها الثقة في

(١) تقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٢٧)، ص ٢١ ـ ٢٢.

مجلس النواب[١]. وخلفتها وزارة جديدة برئاسة حبيب باشا السعد تألفت، كسابقتها، من سبع حقائب بغية تأمين التوازن المنصف بين الطوائف الرئيسية الستّ.

في هذه الأثناء كانت المعارك لا تزال مستمرة في سوريا. وظل المسلمون أوفياء لفكرة الوحدة السورية. وفي ٢٦ تموز، كان المفوض السامي الجديد هنري بونسو قد أصدر بياناً يحتوي على البرنامج الذي كلّفته الحكومة الفرنسية بتنفيذه:

«وربما كان بعض المسيحيين قد انزعجوا من صيغة هذه الوثيقة المتحفّظة التي لم يجدوا فيها تأكيداً حاسماً لرغبة المجلس المنتدبة من حيث الحفاظ على استقلال لبنان وحدوده. من جهة أخرى، أعرب السنيّون عن شيء من الانزعاج عندما علموا أن المفوض السامي قد صرّح بأن العلاقات بين الدول ستتحدّد بناء على المفاوضات التي ستجري بين ممثلي هذه الدول»[٢].

لكن الوطنيّين لم يتهاونوا في موقفهم. وكانت اللجنة السورية ـ الفلسطينية الناطقة باسمهم في الخارج قد أصدرت بياناً من القاهرة يدين بيان هنري بونسو، الصادر في ٢٦ تموز، ويصفه بأنه لا يفي بالمطلوب إطلاقاً، ويذكّر مرة أخرى بأن الوحدة والاستقلال ما زالا يشكلان الهدفين المتكاملين اللذين تتمحور حولهما المطالب السورية. فما كان من مجلسَيْ النواب والشيوخ في بيروت إلا أن صوّتا في أيلول، وبمثابة الردّ على البيان المذكور، على اقتراحين يجدّدان التأكيد من خلالهما على «تمسُّك لبنان بفرنسا تمسُّكاً ثابتاً وأكيداً».

(١) تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب كثيراً ما كان يمارس حقه في عهد الانتداب بأن ينزع ثقته عن الوزارة التي تضطرّ عندئذ إلى تقديم استقالتها لرئيس الجمهورية فيقبلها الرئيس. لكن منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ أخذ المجلس يمتنع بإصرار عن نزع الثقة، فكانت الحكومات تنسحب تحت وطأة النواب وضغوطهم، وخاصة بناء على طلب من رئيس الجمهورية.

(٢) تقرير عام ١٩٢٧، مرجع مذكور، ص ٢٠ ـ ٢١.

في جوّ هذا النزاع الدائم بين فرنسا المنتدَبة وسوريا المناضلة. وهو جوّ كان يتحول أحياناً إلى وضع دراماتيكي، تابع البرلمان اللبناني حياته اليومية. واستمرّ الخلاف بين المجلسين على أشدّه. فلم يكونا يتفقان إلا على الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله تجاه سوريا، مما أوجب تدخل الانتداب.

وهكذا وُضع مشروع بإعادة النظر بالدستور وطُرح على المجلسين. وقد حرص هذا المشروع بشكل خاص على إعطاء رئيس الجمهورية الذي كان الانتداب يتخفّى وراءه، صلاحيات واسعة. ولم يغفل الرأي العام السياسي عن ذلك، فتقدّم عدد من النواب والشيوخ باقتراحات عدّة ترمي إلى الحفاظ على نظام التمثيل الثنائي، لكنها رُفضت جميعاً بناءً على طلب الحكومة. واعترض عدد كبير من الصحف على إعادة النظر المقترحة بالدستور. وهذا ما نجد أصداءه مُحوَّرة بعض الشيء في التقرير الذي بعثت به فرنسا إلى جنيف عن العام ١٩٢٧:

> «إن السجالات والنقاشات التي تلت ذلك تشهد مرة أخرى على السلبية الشديدة التي تطبع الذهنية السياسية في البلاد: فالصحف التي كانت بالأمس القريب لا تنفكّ تندّد بمساوئ الدستور، أخذت تحتجّ بنفس النبرة العنيفة على المشروع المقترح لإعادة النظر فيه. غير أن مجلسَيْ الشيوخ والنواب كانا قد أيّدا في أوائل أيلول مشروع إعادة النظر. ولا شك في أن هذا المشروع يستمدّ تأييده لا فقط من التجربة القائمة، بل أيضاً من ذلك الشعور العميق الذي يشعر به القسم الأكبر من الرأي العام من جرّاء اقتناعه بأن لبنان قد تزوّد بآلة دستورية لا تتناسب في حجمها مع هذا البلد الصغير ولا يستجيب أداؤها لمتطلبات البلد»[1].

فرض الانتداب إعادة النظر بالدستور فرضاً. فانتهى الأمر بالمجلسين إلى أن اجتمعا بتاريخ ١٦ تشرين الأول في مجمع نيابي، طبقاً لأحكام المادة ٧٧ من

(١) التقرير إياه..، ص ٢٢.

الدستور. افتتح المجمع في ١١ تشرين الأول، وصوّت على المشروع في اليوم التالي بعد نقاش قصير بأكثرية واحد وثلاثين صوتاً ضد سبعة أصوات. وصدّق عليه رئيس الجمهورية في ١٧ تشرين الأول[1].

القانون الدستوري تاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧

كان للتعديلات التي أُدخلت على دستور ١٩٢٦ بموجب هذا القانون أن تبدّل في تركيبه العام وأن تُضفي، من ثمَّ، على توازن السلطتين حركة معيّنة جعلت البرلمان منذ ذلك الحين خاضعاً لرئيس الجمهورية، الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية. هذه التعديلات هي التالية:

١ ـ دمج مجلسي النواب والشيوخ السابقين في مجلس واحد يُسمّى مجلس النواب، مما يعني تعديل المادة ١٥ من الدستور وإلغاء المادتين ٢٢ و٢٣.

٢ ـ تعيين ثلث النواب بمرسوم من رئيس الجمهورية يتّخذه مجلس الوزراء، وانتخاب الثلثين الباقيين طبقاً لقانون الانتخاب المعمول به، مما يعني تعديل المادة ٢٤ من الدستور.

٣ ـ التضامن الوزاري لأعضاء الحكومة، مما يعني تعديل المادة ٦٩ من الدستور.

٤ ـ ضرورة اختيار نصف الوزراء على الأقلّ من بين أعضاء البرلمان، مما يعني تعديل المادة ٢٨ من الدستور.

٥ ـ منع المجلس عند مناقشة الموازنة أو القوانين المالية من أن يزيد الاعتمادات المقترحة، إما عن طريق تعديلها أو عن طريق الاقتراح، مما يعني تعديل المادة ٨٤ من الدستور.

٦ ـ السماح لرئيس الجمهورية بإصدار مرسوم بموافقة مجلس الوزراء يجعل الموازنة نافذة المفعول في حال عدم بتّ مجلس النواب بتّاً نهائياً بأمرها قبل ٣١ كانون الثاني، مما يعني تعديل المادة ٨٦ من الدستور.

(١) والوضع الشاذ واضح هنا: نعني التصديق على تعديل دستور لم يُصدَّق عليه بحد ذاته [تواريخ ١٦ و١١ ثم ١٧ تشرين، هكذا وردت بالأصل (٣)].

٧ ـ السماح لرئيس الجمهورية بإصدار مرسوم بموافقة مجلس الوزراء يفتح بموجبه اعتمادات جديدة لا تتجاوز قيمتها ١٥٠٠ ليرة بالبند الواحد، على أن تُعرَض هذه التدابير على المجلس للموافقة عليها في أول اجتماع يلي هذا التدبير، مما يعني تعديل المادة ٨٥ من الدستور.

٨ ـ إعطاء الحق لرئيس الجمهورية بأن يطلب من المجلس النيابي إعادة النظر بكل قانون يصوّت عليه، قبل التصديق عليه من قبله، مما يعني تعديل المادة ٥٦ من الدستور.

٩ ـ وأخيراً، إعطاء رئيس الجمهورية تلك السلطة الاستثنائية المفرطة التي تجيز له أن يتّخذ قراراً في مجلس الوزراء بتنفيذ كل مشروع قانون كانت الحكومة قد أسبغت عليه طابع الاستعجال في قرار سابق لها وذلك «بعد مضيّ أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبتّ به»، مما يعني تعديل المادة ٥٨ من الدستور»[١].

إن هذا الدستور المعدّل لم يكن يشكّل تعزيزاً واضحاً للسلطة التنفيذية وحسب، بل إنه، بشكل خاص، نصّب رئيس الجمهورية حَكَماً فعلياً في كل نزاع ينشأ بين مجلس النواب والحكومة. ثم إنه منح السلطة التنفيذية بموجب المادة ٥٨ المعدّلة، صلاحية تشريعية فعلية، كما منحها بموجب المادة ٨٦ المعدّلة صلاحية لا تقلّ عن الأولى في مجال وضع الموازنة. لكنه سلط الضوء من الناحية القانونية على الطبيعة البرلمانية الواضحة التي يتّصف بها النظام

(١) يمكن تحليل هذا الحق باعتباره سلطة تشريعية فعلية تمارسها السلطة التنفيذية، أي رئيس الجمهورية بمعاونة وزرائه، وفقاً لصيغ معيّنة. إن هذا الحقّ الذي نادراً ما استُعمل في عهد الانتداب (نظراً لأن مصدر التشريع كله كان مقتصراً على ممثل الدولة المنتدَبة) أصبح شائعاً في عهد الاستقلال، وخاصة في السنوات العشرين الأخيرة. وقد تعذّر علينا حتى الآن أن نجد له أصوله التاريخية، إذ أن الدساتير الحديثة لا تقدّم لنا مثلاً واحداً على مثل هذا التصرّف المفرط بالحق العام. لقد درس المؤلف هذه المسألة في كتابه القانون الدستوري في لبنان، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧٥٨ والتي تليها. كما درسها في كتابه الآخر **الدستور اللبناني**. المشار إليه أعلاه في تحليله للمادة ٥٨، ص ٣٩٦ والتي تليها.

السياسي، وذلك بأن نصّ على المسؤولية الجماعية التي تتحملها الوزارة تجاه البرلمان وعلى ضرورة اختيار نصف وزرائها على الأقل من بين أعضائه.

وكان ذلك التاريخ على وجه الإجمال تاريخ إدخال النظام البرلماني إدخالاً فعليّاً إلى لبنان على النحو الذي كان عليه في ظل الجمهورية [الفرنسية] الثالثة ـ مع ذلك الفرق الكبير، وهو أن دور رئيس الجمهورية قد تضخّم هنا تضخّماً كبيراً جعله السيد الفعلي للبنان ولحكومته. وذلك نظراً لوقوع البلاد تحت الانتداب ونظراً للعقلية السائدة بين أبنائها وللطابع الطائفي الواضح الذي يطبع دولتها.

اللعبة البرلمانية

عادت الحياة السياسية إلى مجراها السابق تتخلّلها المناورات الحذرة التي تقوم بها الأطراف المختلفة في تنافسها على السلطة. وكانت الغاية من إعادة النظر في الدستور تسهيل القيام بالاصلاحات الإدارية التي طُرحت مسألتها منذ أن تطوّر جهاز الدولة واتّخذ أبعاداً تتجاوز بكثير حاجاته الداخلية المحصورة ضمن نطاق الانتداب. يقول تقرير العام ١٩٢٧ «ويرى الجميع أن إدارة الجمهورية اللبنانية بطيئة الحركة قياساً على دولة لا يتجاوز عدد سكانها ٦٠٠٠٠٠ نسمة. وإذا كان القيام بأي عمل إصلاحي يصطدم عملياً بالصعوبات الناجمة عن أنواع التحزّب المحلّي التي تنهض في وجه إلغاء أدواتها المحلّية، فإن عدداً قليلاً من الأشخاص يعتقدون من حيث المبدأ أن من الواجب تقليص حجم الآلة الإدارية إلى حدّ كبير»[١].

في هذه الأثناء، أدى التنافس على رئاسة مجلس النواب إلى ضعضعة وزارة حبيب باشا السعد، واضطرت إلى الاستقالة في أوائل كانون الثاني ١٩٢٨، فاستبدلها رئيس الدولة بموجب صلاحياته بوزارة من ثلاثة أعضاء فقط ـ كخطوة أولى على طريق عصر النفقات ـ وعُهد برئاستها إلى الشيخ بشارة الخوري.

(١) تقرير عام ١٩٢٧، مرجع مذكور، ص ٢٤.

غير أن الحكومة الجديدة لم تنجح في تحقيق برنامجها الاصلاحي. فباستثناء القضاء الذي أدخلت عليه تحسينات هامة[1]، ظلّت الإدارة على نحو ما كانت عليه طيلة سنوات من الإهمال والتهاون. كما ظلّ المجلس الذي لم يكن يوماً معبّراً عن إرادة البلاد الفعليّة منصرفاً إلى الاهتمام بمصالح أعضائه الخاصة أو بالخلافات التي تنشأ في القرى والدساكر بين النافذين من ناخبيهم. أما همّة الأول فكان العمل على ترحيل الوزارة. وقد توصل إلى ذلك عندما عقد، بناءً على طلب من أكثرية أعضائه، دورة استثنائية، فأطاح بالحكومة في ٩ آب. وفي اليوم التالي تشكلت حكومة جديدة من خمسة وزراء، برئاسة حبيب باشا السعد، فحصلت على ثقة متزعزعة. وكان عليه أن يَتصدّى لصعوبات كثيرة، منها انتخاب رئيس الجمهورية خلفاً لشارل دبّاس الذي كانت ولايته، ومدتها ثلاث سنوات، قد قاربت على الانتهاء. ومنها التصويت على تعديل دستوري جديد كانت الدولة المنتدَبة توحي به وتعمل على تحقيقه بغية إضفاء المزيد على صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية.

القانون الدستوري تاريخ ٨ أيار ١٩٢٩

بيّنت التجربة من جديد حسنات المضيّ في تعزيز السلطة التنفيذية في وجه مجلس نيابي كانت معارضة الانتداب فيه تهدّد باتخاذ شكل مستتر تحت ضغط الأوساط المسلمة وطأة بعض الدوائر المتجاوبة مع الحركة السورية والتي أخذت تلتفّ على الأوساط المسيحية بالذات[2].

(١) وهي تحسينات أدخلها بعد ذلك بفترة حين أقر المرسوم الاشتراعي رقم ٦ تاريخ ٣ شباط ١٩٣٠ حول تنظيم القضاء وغيره من النصوص المشابهة.

(٢) كان من بين مظاهر الإنضمامية الإسلامية انعقاد «مؤتمر الوحدة السوري» في دمشق بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٨. بدعوة من رياض الصلح الذي كان يناضل في ذلك الحين لتحقيق هذا الهدف. وقد صيّر في هذا المؤتمر إلى المناداة بوحدة سوريا الكاملة، بدون لبنان الصغير. كما كان يقال في ذلك الوقت، أي بدون جبل لبنان ١٨٦١، وذلك من قِبَل «عدد كبير جداً من الشخصيات (من أبناء الساحل) المخوّلة إلى حد كبير حق الكلام باسم مواطنيها» (مجلة كوزيسبوندانس دوريان، الباريسية، عدد آب ١٩٢٨، ص ٨٢).

أما حقّ حلّ المجلس الذي يشكل سلاح السلطة التنفيذية الأول في وجه النواب المتربّصين بها، فقد أخضعه الدستور، باعتباره أمراً ضرورياً مقابل أرجحية المجلس على الحكومة، لشروط جعلت استعماله أمراً عويصاً إن لم يكن متعذّراً. إذ لم يكن بوسع رئيس الجمهورية أن يلجأ إليه، بناءً على المادة ٥٥ من الدستور، وبموجب مرسوم معلّل يصدر عنه بالاتفاق مع مجلس الوزراء، إلا في إحدى الحالات الثلاث الآتية:

«١ ـ تمرُّد المجلس عن الاجتماع في عقد عادي أو استثنائي على رغم دعوته من قبل رئيس الجمهورية مرتين متتاليتين.

«٢ ـ في حالة ردّه الموازنة برمّتها بقصد شلّ يد الحكومة كلها عن العمل.

«٣ ـ في اتخاذ مقرّرات من شأنها إخراج البلاد على الانتداب»[1].

ثم برزت صعوبة أخرى عزّزت الميل إلى إعادة النظر ثانيةً بالدستور. فولاية رئيس الجمهورية شارل دبّاس ـ ومدّتها ثلاث سنوات، لكن المادة ٤٩ من الدستور كانت قد نصّت على إمكانية تمديدها ثلاث سنوات أخرى ـ كانت ستنتهي في أيار ١٩٢٩. واتفق في ذلك الحين أن كان أحد اللبنانيين الأثرياء ممن يعيشون في مصر، واسمه الأمير جورج لطف الله، يسعى إلى إحياء إمارته التليدة. فيمّم نظره نحو الرئاسة الأولى، على غرار ما فعل شارل ـ لوي ـ نابليون بونابرت في زمانه. إلا أن تصرّفاته والدعاية الصاخبة التي قام بها مؤيدوه أدّت إلى إحداث ردود فعل في صفوف النواب أنفسهم. ويبدو أن هنري بونسو قد التزم الحياد في البداية. ربما بناءً على تعليمات بلاده. لكنه ما لبث أن مال إلى جهة الرئيس دبّاس حين رأى عزمه على تمديد ولايته. ثم تبيّن أن جورج لطف الله كان قد حصل على الجنسية اللبنانية بصورة غير مشروعة مما أدّى إلى

(١) يقول النص العربي حرفياً في معرض ذكره لهذا البند: «إخراج البلاد على البلاد أو على الانتداب»، وهي صيغة أقل ما يقال فيها إنها طريفة، لكنها تنمّ عن الترجمة التبسيطية للنص الفرنسي، وهذه دلالة أخرى على الذهنية البرّانية التي حكمت وضع الدستور. [لم نجد في المرجع الذي اعتمدناه هذه الصيغة الطريفة التي يتحدث عنها المؤلف (٣)].

استبعاد ترشيحه. إن هذه المحاولة الفاشلة أتاحت للانتداب أن يقدّر مزايا الوضع القائم الذي وفّر للبنان، إجمالاً، إدارة لا بأس بسلامتها وحسن سيرها إذا كانت تتمّ تحت إشراف رئيس الدولة ورعايته الساهرة. وهكذا عمد المجلس، وبإيعاز جديد من المفوض السامي، إلى إعادة انتخاب الرئيس دبّاس، بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٢٩، بأكثرية اثنين وأربعين صوتاً مقابل مرشحين، لمدة ثلاث سنوات جديدة.

لكن الحرص على عدم تجدّد الأحداث التي تخلّلت حملة ج. لطف الله الانتخابية وعلى منع التدخلات السورية التي تبيّنت احتمالاتها من خلال الحملة المذكورة، عزّز ميل المفوض السامي باتجاه تركيز المزيد من الصلاحيات بيد السلطة التنفيذية مجسّدة برئيس الجمهورية.

فرُفع إلى المجلس مشروع بتعديل الدستور عن طريق الحكومة التي كان لا يزال يرئسها حبيب باشا السعد. وشرع المجلس بنقاشه، في ٢٧ آذار، على ضوء تقرير اللجنة الخاصة التي تشكلت لدراسته، وارتفعت بعض الأصوات منتقدة المشروع لكن المجلس صوّت عليه في النهاية وفي اليوم ذاته، بأكثرية تسعة وثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة أصوات، بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات الشكلية. وهكذا ولد القانون الدستوري تاريخ ٨ أيار ١٩٢٩ الذي أدخل على دستور ١٩٢٦ التعديلات الآتية:

١ ـ رُفعت مدة ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات إلى ست[1]، مما أدى إلى تعديل المادة ٤٩ من الدستور.

غير أن الرئيس دبّاس طلب شخصياً أن يقترن هذا التعديل بحكم مؤقت هو الآتي:

«فقرة مؤقتة: لا يستفيد رئيس الجمهورية الحالي من أحكام هذه المادة التي

(١) لكن المادة ٤٩ المعدّلة تقول: «ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانقضاء مدة ولايته».

جعلت مدة الرئاسة ست سنوات بدلاً من ثلاث سنوات. بناءً عليه فإن مدة رئاسته تنتهي في ٢٦ أيار سنة ١٩٣٢».

٢ ـ أُجيز لرئيس الجمهورية أن يختار الوزراء من خارج البرلمان، مما أدّى إلى تعديل المادة ٢٨ من الدستور.

٣ ـ أعطي الحق لرئيس الجمهورية باتخاذ قرار معلّل بموافقة مجلس الوزراء[1] بحلّ مجلس النواب، مما أدّى إلى تعديل المادة ٥٥ من الدستور.

٤ ـ أعطي الحق «المطلق» لكل نائب بأن يعرّض بمسؤولية الوزراء سواء في الدورات العادية أو الاستثنائية. ولم يُقَيّد هذا الحق إلا بشرط واحد هو أن لا يطرح مثل هذا التعريض للمناقشة والتصويت إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل على تاريخ «إبداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير أو الوزراء المقصودين بذلك»، مما أدّى إلى تعديل المادة ٣٧ من الدستور.

٥ ـ إن التصويت الذي يرمي إلى نزع الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء لا يمكن أن يتمّ إلا بحضور ثلثَيْ أعضاء المجلس على الأقلّ. ولكن إذا طرحت الوزارة أو أحد وزرائها بالذات مسألة الثقة فإن النصاب العادي كان لهذا الغرض. مما أدّى إلى إلغاء المادة ٦٩ من الدستور.

واحتفظ الدستور منذ ذلك الحين بصيغته تلك حتى عام ١٩٤٣ عندما بدأت تصفية الانتداب عبر إدخال تعديلات جديدة عليه.

الدستور السوري لعام ١٩٢٨

كان من طبيعة الأمور أن تظل الحياة السياسية في لبنان في وضع الحساسية الدائمة تجاه التطورات التي تطرأ على العلاقات الفرنسية ـ السورية. وكان دستور ١٩٢٦ عند ولادته كناية عن تعبير غير مباشر عن حُسن الإرادة الفرنسية تجاه

(١) هكذا ترك النصّ الجديد للسلطنة العثمانية حرية اختيار الداعي الذي يحملها على أصدار قرار الحلّ.

سوريا فيما لو أعربت هذه عن وقف القتال. لذا كان لا مفرّ من أن تستمرّ الحياة المذكورة في التأثر بمضاعفات الصراع الفرنسي ـ السوري.

وكان بدء العمل بالدستور اللبناني، في ٢٣ أيار ١٩٢٦، قد أتاح لفرنسا أن تفي بالتزامها الذي فرضته عليها المادة الأولى من صك الانتداب. أي وضع النظام الأساسي الذي تنصّ عليه المادة في مهلة لا تتعدّى السنوات الثلاث، ابتداء من ٢٩ أيلول ١٩٢٣.

أما الانتفاضة السورية فقد كانت لها بمثابة العذر التبريري الذي يجعل تنفيذ هذه المهمّة في سوريا أمراً متعذّراً. لكن ما تبيّن من جهة أخرى هو أن المشكلة قد ارتدت فيها طابعاً خاصاً يسمح بطرح التساؤل حول مبدأ الانتداب نفسه. وبالتالي لم يكن بوسع الدولة المنتدَبة أن تتصرف بارتياح إلا في لبنان حيث كان وجود فرنسا أمراً مطلوباً وحيث كان الدستور «في عهدة الجمهورية الفرنسوية» كما حرصت مادته الأخيرة ١٠٢ على التنويه والتذكير.

بقيت الكتلة السورية على تشدّدها وظلت محافظة على مواقعها. ولم تُسفر الاتصالات التي قام بها عمّال الانتداب مع بعض قادتها عن أيّة نتيجة. وهكذا ظلت سوريا بدون دستور، رغم الوعد الذي قطعه هنري دو جفنيل، عام ١٩٢٥، بإنشاء جمعية تأسيسية.

وبقي الأمر كذلك إلى أن قُمعت الانتفاضة وأخمدت نهائياً. عندئذٍ توصّل هنري بونسو بعد مفاوضات دقيقة وإنما دائمة السرّية مع الزعماء الوطنيين، إلى إصدار أمره بإجراء انتخابات من أجل إنشاء الجمعية المذكورة. فجرت الانتخابات في نيسان ١٩٢٨، وكرّست فوز الكتلة الوطنية.

افتُتحت الجمعية في دمشق بتاريخ ٩ حزيران، وأصغت بصمت وخشوع لكلمة هنري بونسو الذي طمأنها إلى أنها هي التي «ستصيغ بملء حريتها الدستور الذي يُفترَض به أن يؤمّن للبلاد سيادتها الوطنية». ثم تشكلت لجنة لصياغة هذا الدستور تألّفت من سبعة وعشرون نائباً برئاسة إبراهيم هنانو أحد

زعماء النضال الوطني السوري. وفي أواخر تموز، كانت لجنة الصياغة قد أنجزت مشروع الدستور بخطوطه العريضة وطرحته في ٢ آب على الجمعية. فتبنّته في السابع من الشهر بعد تلاوته الأولى وأرجأت اجتماعها إلى التاسع من أجل التصويت عليه مادةً مادةً. فجأة ودون سابق إنذار، طلب هنري بونسو من الجمعية في ذلك اليوم، وبناءً على أوامر باريس، أن تفصل عن المشروع ستة من مواده بحجّة أن من شأنها أن «تخالف الاتفاقات الدولية وتتنافى مع وضع قائم عملياً ومبدئياً لا يمكن تعديله بقرار من طرف واحد». وكانت فرنسا تعني بذلك محافظتها على جميع حقوقها وواجباتها كدولة منتدَبة، وعلى إنجازاتها التي حققتها منذ العام ١٩٢٠.

رفضت الجمعية على الفور عملية الفصل المطلوبة. فردّ المفوض السامي بقرار أصدره بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٨ يعلّق أعمالها لمدّة ثلاثة أشهر. ثم اتّخذ قراراً آخر بتاريخ «تشرين الثاني يمدّد التعليق ثلاثة أشهر أخرى. ولما لم تسفر المفاوضات التي جرت مع مكتب الجمعية عن أية نتيجة، صدر قرار ثالث، بتاريخ ٥ شباط ١٩٢٩، بتعليق الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمّى.

هكذا فشلت في سوريا عملية وضع دستور سوري بناء على الاتفاق المتبادل ـ كما حصل في لبنان ـ بين الدولة المنتدَبة والبلد الواقع تحت الانتداب، وعادت المواقف إلى سابق عهدها دون أن يطرأ عليها أي تعديل.

إصدار النظام الأساسي عام ١٩٣٠

رغم ذلك، فقد بقي من أعمال جمعية دمشق بعد توقفها المفاجئ مشروع دستور كانت فرنسا تعتبره بمثابة الأساس لانطلاقة جديدة. والواقع أنه كان يكفيها أن تعدّل بعض المواد وأن تضيف إليها بنداً يعبّر عن التحفّظ العام لمصلحة الانتداب حتى تقبل بوضعه موضع التنفيذ. وهذا هو الحل الذي اعتُمد في النهاية. فقد التزم هنري بونسو جانب الترقّب، جرياً على التكتيك الذي عرف عنه، حتى العام التالي. بينما كان لبنان يتابع في هذه الأثناء حياته السياسية في ظل الانتداب.

في ٢٢ أيار ١٩٣٠، أصدر المفوض السامي ستة أحكام دستورية دفعة واحدة مؤرخة بـ ١٤ أيار. فنُشرت في الجرائد الرسمية العائدة للدول الواقعة تحت الانتداب، فضلاً عن النشرة الشهرية للأحكام الإدارية الصادرة عن المفوضية العليا، كما كانت تُسمَّى جريدتها الرسمية. وفي خطاب الإرسال الذي بعث به هنري بونسو أيضاً إلى أرشيد بريان، وزير الشؤون الخارجية في باريس، طلب منه أن يضع بتصرّف أعضاء مجلس عصبة الأمم هذه:

«النصوص الرسمية التي يتألف من مجملها القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسوي وفقاً لأحكام المادة الأولى من صك الانتداب.

«تحدّد هذه النصوص لأسس الحقوقية المتعلّقة بتنظيم البلدان التي يترتّب على فرنسا العمل على تنميتها وإسدائها النصح والمساعدة في سبيل رقيّها. ويمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدَبة لتماشي هذا الرقيّ. وذلك إما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها، إما بمعاهدات تُعقد مع الدولة المنتدَبة، إما باتفاقات تُعقد فيما بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدَبة»[(١)].

هذه النصوص هي، حسب التسلسل الذي جاء في رسالة المفوض السامي:

١ ـ «دستور الجمهورية اللبنانية الصادر بتاريخ ٢٣ أيار ١٩٢٦[(٢)]، والمعدّل بموجب

---

(١) من الشيّق أن يطّلع القارىء في تقرير فرنسا إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (لعام ١٩٣٠)، ص ٣ و٤، على الرسالة الطويلة المرسلة من «الحكومة الفرنسية إلى الأمين العام لصعبة الأمم» بتاريخ ١١ حزيران ١٩٣٠ التي تحدّد فيها الحكومة الفرنسية فحوى هذه النصوص الدستورية.

(٢) تجدر الإشارة إلى ما تقوله رسالة المفوّض السامي من أن الدستوري اللبناني قد «صدر» في ٢٣ أيار ١٩٢٦، في حين أن من الثابت أنه لم يصدر أيّ قرار بهذا الشأن عن المفوّض السامي الذي كان في ذلك الحين هنري دو جفنيل، وهذا ما يشير إليه تقرير فرنسا لعصبة الأمم عن

القانونَيْن الدستوريَّيْن تاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ و٨ أيار ١٩٢٩، علماً بأن هذا الدستور «قد سبق له أن وفّر للجمهورية اللبنانية أربعة أعوام من الحياة الدستورية المنتظمة».

٢ ـ «دستور الدولة السورية الصادر بقرار من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية، رقم ٣١١١، تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠»، مع إشارة خطاب الإرسال إلى أن هذا الدستور «يستعيد بمجمله النصّ الذي كانت قد صاغته لجنة الصياغة المنبثقة عن الجمعية التأسيسيّة. . .». غير أن الخطاب المذكور يضيف «أن التعديلات المبدئية الوحيدة التي أُدخلت على هذا النصّ تناولت التنبيه إلى أن لا يؤدي تطبيق الدستور إلى وضع عقبات في وجه ممارسة الدولة المنتدَبة للحقوق والواجبات التي التزمت بها بموجب الاتفاقات الدولية النافذة». والواقع أن التحفظات المذكورة قد جرى التعبير عنها بأن أضيف إلى الدستور مادة طويلة وأخيرة هي المادة ١١٦ تنص على نفاذ هذه التحفظات «إلى أن تُعقَد مع حكومة تشكّلت بصورة شرعية المعاهدة التي يُفترَض بها أن تحدّد من جديد، وبرضى عصبة الأمم، شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ التي نصّت عليها المادة ٢٢ من ميثاقه، آخذة بالاعتبار ما حصل من تطور وما تحقّق من إنجازات»[(١)].

٣ ـ «النظام الأساسي لسنجق الاسكندرونة» الصادر بموجب القرار رقم ٣١١٢ بالتاريخ نفسه، والذي «يعرّف ويحدّد الوضع الخاص بهذه المقاطعة السورية، من الزاوية الإدارية والمالية».

= العام ١٩٢٦ (انظر أعلاه الهامش ٣٢). والواقع أن هذه ظاهرة ربما كانت فريدة من نوعها: فقد أصبح الدستور اللبناني نافذاً بعد أن أعلن ممثل الانتداب عن نفاذه، دون أن يكون موضع إصدار أو تصديق عليه من قِبَله، طبقاً للأصول المتوجّبة وعلى غرار القوانين الأساسية الخمسة الأخرى، ولا من قِبَل السلطة التنفيذية اللبنانية عام ١٩٢٦ التي لم تكن، قبل انتخاب شارل دباس لرئاسة الجمهورية في ٢٩ أيار، إلا سلطة ليون كيلا، الحاكم الفرنسي للبنان الكبير.

(١) [الترجمة لنا. لم نجد هذا النصّ في المادة ١١٦ من «دستور دولة سوريا». وربما كان ذلك عائداً إلى «أن البلاد لم تعترف بها في يوم من الأيام لأنها كانت عبارة عن تحفُّظ من جانب واحد وهو الجانب الفرنسي» كما جاء في «تعليق السيد جميل مردم وزير الخارجية على المادة ١١٦ من الدستور». انظر: الدساتير في العالم العربي، مرجع مذكور، ص ٢٢٦ (م)].

٤ ـ «القانون الأساسي لحكومة اللاذقية الصادر بموجب القرار رقم ٣١١٣» بالتاريخ إياه، والذي ينطبق على الدائرة التي كانت تسمّى بلاد العلويين المستقلّة إدارياً.

٥ ـ «القانون الأساسي لحكومة جبل الدروز الصادر بموجب القرار ٣١١٣» بالتاريخ نفسه.

٦ ـ وتتويجاً لهذا البناء المصطنع ـ والذي زال مع زوال الانتداب دون أن يخلّف أثراً يذكر ـ تضيف الرسالة «النظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة» الصادر بموجب القرار رقم ٣١١٥ بالتاريخ نفسه والرامي إلى الحفاظ على كيانات الدويلات الخمس ضمن وحدتها الاقتصادية واتجاهها السياسي بالمقدار الذي وجّهها فيه الانتداب نحو الفيديرالية ووضع لها على هذا النحو هيكلية دستورية.

ثم تخلص رسالة هنري بونسو إلى القول: «وإذ تتقارب هذه الحكومات وتقوم بينها صلات مباشرة في ظلّ الدولة المنتدَبة، فإنها ستُحسن التأكيد يوماً بعد يوم على روح التضامن التي من شأنها أن تنسّق بين أفعالها من أجل حماية وتطوير مصالحها العامة».

وهكذا، واستناداً إلى «الحقوق والواجبات التي التزمت بها الدولة المنتدَبة بموجب الاتفاقات الدولية النافذة»، حسمت فرنسا، من جانب واحد، أمر الوحدة والسيادة التي كانت قد حالت حتى ذلك الحين دون تطبيع انتدابها على سوريا. وكرّست أحكام ٢٢ أيار الوضع الذي كان قائماً عام ١٩٢٠ من حيث الأراضي والسياسة. بل أن الانتداب انتحل لنفسه بموجبها تعليلاً قانونياً. فنصّت المادة ١١٦ من الدستور السوري على مبادئ هذا التعليل الأساسية دون أن تذكرها صراحةً، ربما لخشيتها من ردود الفعل التي ربما كان لها أن تحدثها في أوساط الكتلة. أما النصوص الأخرى فقد تضمّنت أحكاماً أوضح وأصرح كرّست السلطات نفسها لصالح الدولة المنتدَبة (المادة ٩٠ من الدستور اللبناني، المادة ٢٧ من القانون الأساسي لحكومة اللاذقية، المادة ٢٢ من القانون الأساسي لحكومة جبل الدروز، والمادة ٣ من القرار الذي أصدر النظام

الأساسي لسنجق الاسكندرونة). وهكذا تحول الانتداب إلى قانون أساسي وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الحق العام في دول المشرق.

لم يصبح الدستور السوري نافذاً على الفور. فقد نصّ قرار إصداره على ربط تطبيقه بإجراء انتخابات لم تحصل إلا بعد سنتين، في نيسان ١٩٣٢. لكن القوانين الأخرى وضعت مباشرة موضع التنفيذ، بينما كان الدستور اللبناني يتّبع مرجاه بهدوء. غير أن هذا الدستور هو الذي تعرّض قبل غير لحركة الردّ التي امتازت بها آخر فذلكات هنري بونسو. وكما كان قد ولد قبل غيره فقد صير إلى تعليقه أيضاً قبل غيره.

تعليق الدستور عام ١٩٣٢

في نفس اليوم الذي صدر به القانون الدستوري تاريخ ٨ أيار ١٩٢٩، استقالت وزارة حبيب باشا السعد الذي كان وراء إصداره. وذلك على أثر تقديم مذكرة احتجاجية موقّعة من ثمانية وعشرين نائباً. وشكل الشيخ بشارة الخوري على الفور وزارة جديدة هبط عدد وزرائها من خمسة إلى ثلاثة ونالت ثقة المجلس بالإجماع.

بقيت مسألة الانتخابات التشريعية، وهي مسألة حساسة يتوقف عليها حسن سير النظام اللبناني. فجرت هذه الانتخابات في ٢ حزيران ضمن أجواء استشرت فيها الرشاوي ومظاهر القوة والحوادث الدامية، خاصة في طرابلس، حيث أدّى التزوير المكشوف إلى ردود فعل عنيفة. وهكذا أسفرت الانتخابات عن مجيء دفعة جديدة من النواب المتعطّشين للسلطة والموالين للانتداب.

وبينما كانت البلاد في هذه الأثناء تخرج من غيبوبتها، أخذت تدرك الآثار المدمّرة التي ترتّبت على هذا النظام. والواقع أنه كان قد استغرق في عمله المربح حتى ذلك الحين بعيداً عن المعمعة، مما جعله لا يأبه لما يجري على المسرح السياسي. فقد كان يقوم في النهاية على جهد شعب أخذت تمتصّه الأزمة العالمية التي نشبت في وول ستريت عام ١٩٢٩. وكانت الصحف قد

بدأت منذ فترة تعبّر عن مشاعر الاستياء المريرة. وأخذت الاحتجاجات تنهمر من كل صوب. خاصة وأن الجمهورية لم تفِ بأي عهد من العهود التي قطعتها على نفسها، بعد أن أرهقت كاهل الشعب بالتكاليف الباهظة. فقد ارتفعت الموازنة، بسبب الجمهورية، من أربعة ملايين إلى تسعة ملايين ليرة سورية. الأمر الذي كان يُعتبر مبلغاً هائلاً في ذلك الوقت. واستشرت المحسوبية واختلاس الأموال العامة وتقصير الحكومات في جميع مستويات الحكم. وبما أن الدكتاتورية كانت دارجة في ذلك الحين فقد أخذ الناس يبحثون عن زعيم. هكذا أخذت الأنظار تتّجه نحو إميل إده. وهو محام بارع ورجل حازم. كان في ذلك الحين يقضي إجازته في باريس. فطالب لبنان بأسره بعودته. فعاد إميل إده إلى بيروت مدعوماً بشعبيته وبمباركة الكي دورسيه. وتولى السلطة في ١٠ تشرين الأول بعد أن تخلّى له عنها بشارة الخوري الذي كان قد استقال منذ أوائل أيلول.

وطولب إميل إده ببرنامج عمل، فقدّم برنامجه في ٢٢ تشرين الثاني وضمّنه عزمه على القيام بإصلاحات واسعة النطاق من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تنظيم شاملة للأطر الإدارية وإلى تبسيط آليّة الدولة وإعادة تركيب القضاء، وخفض الموازنة وإلغاء المصالح العديمة الجدوى التي أنشئت باسم التعليم والمساعدات العامة.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج الواسع منح البرلمان للرئيس إده حق المراسيم الاشتراعية، شرط إقرارها فيما بعد من قبل السلطة التشريعية (١٥ كانون الأول)[1]. وانصرف إميل إده إلى العمل دونما تباطؤ. فسارع بمعاونة فريق اختاره بنفسه إلى القيام بتعديلات جذرية في الإدارة اللبنانية، وخاصة في حقل القضاء حيث استبدل الهيئات القضائية الموروثة عن النظام العثماني بقضاة شبّان

(١) كان ذلك أول مثال على هذه الطريقة الاشتراعية التي أُخذت عن الجمهورية الثالثة في فرنسا، ثم شاعت بعد ذلك.

تلقّوا إعدادهم في المدارس الفرنسية. مما أتاح تحديثاً سريعاً للقوانين والأحكام القضائية[1]. لكن إنجازاته ما لبثت أن تعرّضت للانتقادات عندما عزم على إلغاء عدد كبير من المدارس الابتدائية التي كانت ترعاها الدولة، ولكنها كانت بإدارة معلمين غير مؤهّلين ومشبوهي الولاء. وقد أدّى إلغاء هذه المدارس بالنهاية إلى احتكار التعليم الحرّ احتكاراً فعلياً من قِبَل الطوائف والجمعيات الأجنبية. لقد اصطدم هذا البرنامج بكثير من الطموحات المنافسة. وضحّى بمصالح قوية لم تفتأ أن شنّت في وجه صاحبه حملة شعواء في غضون أشهر معدودة. إذ أضرّ إلغاء المدارس بمصالح العنصر الإسلامي بشكل خاص نظراً لاعتماده إلى حدّ كبير على التعليم الرسمي. أما المسيحيون فقد كانوا يرتادون عادة المدارس التي تشرف عليها البعثات الدينية. بناءً عليه تشكلت معارضة ظرفية بقيادة بعض الوجهاء البرلمانيين. فاعتمدت على هذا القسم من برنامج الحكومة لتؤلّب الرأي العام الإسلامي عليها.

كان المجلس، بالطبع، أول من ناهض بأكثريته هذا القسم من البرنامج. وقد عارضه متكتّماً في بداية الأمر. لكنه، انتقل إلى المعارضة العنيفة وإلى المزايدة بعد أن صير إلى تعبئة الرأي العام تعبئة كافية. وكان هنري بونسو منهمكاً في هذه الأثناء بإنجاز الدستور السوري، فكان لهذا الإجماع الظاهر وقع عليه. فاضطّرت حكومة إده إلى الاستقالة، في ٢٠ آذار ١٩٣٠، بعد نزع الثقة عنها في المجلس. ذلك أنها ركّزت كل جهدها على أوساط الجبل، فتركت بالتالي لخصومها أن يثيروا عليها نقمة العنصر المسلم. وفي بلد كلبنان، حيث تقوم الهيكلية السياسية برمّتها على النظام الطائفي. كان للدين أن يُستخدم كوسيلة لإسقاط الحكومة. وهذه عاقبة حتمية من عواقب طبيعته المذهبية التي أرادها له مُنشؤوه وكرّسها دستوره. أما الوزارة التي خلفت وزارة إده فقد تشكّلت من خمسة وزراء، برئاسة أوغست باشا أديب، وعبّر بيانها الذي أعلن

(١) انظر أعلاه، الهامش رقم (٤٢).

في ٥ نيسان عن عزمه على المضيّ بتنفيذ برنامج إده في خطوطه العريضة. غير أنه حرص على تهدئة المشاعر الإسلامية فأعاد عدداً من المدارس التي أُلغيت. وكان ذلك مدعاةً لكسب رضى الذين وقفوا في وجه الحكومة السابقة. لكن الدولة عادت فوقعت في الورطة السابقة التي ظن إده في وقت من الأوقات أن بوسعه إخراجها منها.

ثم مضت سنتان من التهاون المتمادي والمماطلات والأخطاء والنفقات الباهظة، فأخذت البلاد، مع تفاقم الوضع الاقتصادي، تشعر بوطأة النظام المحبِطة. وكانت قد درجت على الاحتجاج على الأعباء الضريبية المتزايدة وعلى التضخم في الموازنة والإفراط في توسيع الجهاز الإداري واستخفاف أهل الحكم بالمصالح العامة وسعيهم إلى محاباة أقربائهم وأزلامهم. وأخذت بعض أعراض النقمة تظهر في الشارع.

في آذار ١٩٣١، شُنَّت حملة واسعة لم يُعرف لها مثيل من قبل لمقاطعة شركة كهرباء بيروت احتجاجاً على تعرفة الأسعار المعتمدة. ودامت ثلاثة أشهر، تخلّلتها سلسلة من المظاهرات الشعبية التي ضمّت للمرة الأولى في لبنان، أبّان الانتداب، جميع فئات الشعب، وارتدت في بعض الأحيان طابعاً عنيفاً. وعلى أثر أحداث بيروت حصلت أحداث من النوع نفسه في دمشق. وكادت تحصل في حلب، كان رأسمال الأجنبي هو المستهدَف هذه المرة. فلم يصمد إلا بفضل الانتداب.

وفي الشهر التالي (٢٨ نيسان) عبّرت طرابلس عن استنكارها «للفظائع» الايطالية في ليبيا، أمام القنصلية الايطالية. وتدخّلت قوى الدرك المحلي وأطلقت النار على المتظاهرين، فسقط قتيل وعدد من الجرحى.

ودخلت الأممية الثالثة هي الأخرى على الخط، فلاقت رواجاً في الأوساط العمالية، وخاصة الأرمنية منها. ووُزّعت مناشير موقّعة باسم «اللجنة المركزية للشبيبة الشيوعية السورية، فرع الأممية الثالثة» تعلن عن ولادة الهيئة المذكورة

التي انتدبت نفسها لنشر الأفكار الجديدة في سوريا ولبنان. واستمرّت الجهود بهذا الاتجاه رغم أحكام السجن القاسية التي صدرت بحقّ المحرّضين.

إن هذه الدلائل التي كانت تنمّ جميعاً عن اضطراب عميق في المشاعر كانت ترتبط بجمود اقتصادي لا مثيل له، كان ينعكس بشكل خاص على لبنان باعتباره بلداً تجارياً ومَعْبراً للبضائع بالدرجة الأولى. وقد تأثّر الاقتصاد الخاص، ولا سيما ماليّة الدولة، بالوضع المذكور. فكاد العجز في أواخر العام يهدّد توازن الموازنة خاصة بعد انهيار العائدات الجمركية الذي حرم الدولة من حصّتها المعتادة. كما أدّى هذا الوضع إلى تفاقم المساوئ العفوية التي يشكو منها النظام. فالأعباء التي كانت موضع تذمّر واستياء حتى في الأوضاع العادية صارت لا تُحتمَل ولا تطاق في هذه الأوضاع المستجدّة. «من جهة أخرى، كانت لعبة المؤسسات البرلمانية، بخضوعها الدائم لمؤثرات المطامح والتنافسات والمصالح الشخصية، تبدو عاجزة عن التكيّف مع مقتضيات النهوض التي باتت أمراً مفروغاً منه في نظر الجميع. ومما زاد في قلق الرأي العام، ازدياد التنافس على الرئاسة الأولى مع اقتراب موعد انتخاب الرئيس. فقد اعتبر عدد كبير من الشخصيات أنه مؤهّل لنبوّؤ الرئاسة الأولى مما أدّى إلى شنّ حملات عديدة وحادّة كادت تنقل المعركة إلى الحقل المذهبي. لتأمين الأكثرية النيابية لهذا المرشح أو ذاك»[1]. وانقسمت الأوساط المسيحية بين إميل إده الذي دعمه «الشبان»، وبشارة الخوري مرشح الموظفين وعدد من الأساقفة وبعض الهيئات الدينية. ورغم انتماء هذين المرشحين إلى الطائفة المارونية فقد فضّل البطريرك عليهما شخصاً «لبنانياً عريقاً» من الجبل هو حبيب باشا السعد. بالمقابل، كشف الرأي العام الإسلامي عن غايته إذ اصطفّ صفّاً واحداً وراء شخص مسلم سنّي هو الشيخ محمد الجسر رئيس المجلس. ذلك أن المسلمين طالبوا لأنفسهم بالرئاسة الأولى، معتمدين في ذلك على عدد كبير من أصوات المجلس يكاد يعادل عدد أصوات الموارنة، على نحو ما تبيّن من الإحصاء الأخير الذي تمّ في

(١) تقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٣١)، ص ١١.

شهر كانون الثاني[1]. وقد أدى هذا الموقف المباغت إلى إشاعة القلق والاضطراب في صفوف الفريق المسيحي. خاصة وأن الشيخ الجسر نجح في استمالة عدد من النواب المسيحيين لتأييد ترشيحه، مما جعل انتخابه أمراً مطروحاً بالفعل. واضطر الانتداب للتدخل بناءً على إيعاز من البطريرك. لكن الرئيس الجسر ثبت على موقفه ودعمه فيه أبناء دينه. وتعرّض لبنان بحكم ذلك لأخطر أزمة عرفها منذ العام ١٩٢٠. فقد كانت علّة وجوده، باعتباره **بؤرة وطنية للمسيحيين** Foyer chrétien، معرّضة للزوال في حال أدّى الدستور إلى وصول شخص مسلم إلى سدّة الرئاسة بفعل عمليّة اقتراعيّة مؤسفة وغير مسؤولة.

وهكذا أُتيح المجال لهنري بونسو، وهو المعروف بقلّة تعاطفه مع دستور ١٩٢٦، ليغتنم الفرصة السانحة. فعلّق هذا الدستور بقرار رقمه ٥٥/ل.ر. تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢. وعيّن رئيساً للحكومة ليمارس في الوقت نفسه صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية، «بدعم من الدولة المنتدَبة» وبمساعدة من «مجلس مديري» المصالح العامة. ثم أصدر في اليوم نفسه قراراً رقمه ٥٦/ل.ر. كلّف بموجبه شارل دبّاس، رئيس الجمهورية يومذاك، بمهامّ رئيس الحكومة «مع احتفاظه بلقبه الحالي».

حال هذا الانقلاب غير المتوقع دون انفجار المشاعر والمكائد التي تحوّلت بيروت إلى مسرح لها، وادّعى أنه استوحى «رغبة الشعب اللبناني» الذي «أعرب [عنها] بقوة منذ ابتداء الأزمة الاقتصادية... بقصد تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المكلّف اللبناني من جرّاء تنظيم ظهر بعد استعماله أنه ثقيل جداً ومسبّب مصاريف طائلة بالنسبة لمرافق البلاد تَخفيفاً مهمّاً»[2].

(١) في ١٨ كانون الثاني انعقد في بيروت مؤتمر إسلامي عام ضمّ سنّة وشيعة ودروز. وأعلن هذا المؤتمر أن المسلمين على اختلاف مذاهبهم يشكلون الأكثرية في لبنان الموسّع وأنهم يدفعون ثلاثة أرباع الضرائب. وبالتالي فهم يطالبون لأنفسهم برئاسة الجمهورية وبنصف الوظائف في الإدارات العامة.

(٢) الحيثيّة الأولى من قرار ٩ أيار.

هكذا جرى تبرير إلغاء الحريات العامة في لبنان باسم الاقتصاد، وقد برهن هذا الإلغاء من جهة أخرى على قلّة اكتراث الانتداب بالحريات المذكورة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي كلّف الانتداب نفسه فيها أخذ الآراء التي عبّرت عنها الصحافة والندوات السياسية بعين الاعتبار. غير أن السبب الحقيقي لإصدار قرار أيار لم يخفَ على أحد. فقد وضع هذا القرار حداً لصراع طائفي على الرئاسة كان بوسعه أن يهدّد لبنان من حيث وجوده بالذات ويدفعه، بصدمة ارتدادية، إلى الدوران في الفلك السوري. هذه هي الشروط التي حكمت انتهاء الحقبة الأولى من تطور الجمهورية الدستوري. إذ أن السياسة غادرت البرلمان منذ ذلك الحين لتتّخذ مواقع لها في الصحف والشارع والأبرشيات.

لا شك في أن «الرأي العام قد تقبّل هذا الإصلاح بارتياح»[1] في بداية الأمر. فقد تخلّت البلاد، دونما تمييز بين طوائفها، عن هذا الدستور الكاريكاتوري الذي لم يعد عليها، منذ العام ١٩٢٦، إلا بالخيبة والأعباء المرهقة.

أما هنري بونسو فلم يغفل عن تبرير تعليقه للدستور بعد عدة أشهر عندما ذهب إلى جنيف حيث قال:

> «على وجه الإجمال تتجلّى الجهود المبذولة من أجل النهوض بالبلاد من خلال الأرقام التالية: فالوفر الفعلي الذي تحقق خلال العام ١٩٣٢ يتراوح بين ٨ و١٠ ملايين فرنك. ومن المرجح أن تقتصر موازنة لبنان للعام ١٩٣٢ على ٨٤ مليوناً مقابل ١٠٢ مليوناً كانت قد رصدت للعام السابق».

وفي مقابل ضغط الموازنة، استمرت الإنجازات الرامية إلى تنقية أجواء الإدارة وإصلاحها. وقد أصدر الرئيس حتى تاريخه زهاء خمسين مرسوماً اشتراعياً. «فمبررات تعليق الدستور ليست بالتالي مبررات لفظية. بل إنها تكمن

(١) تقرير العام ١٩٣١، ص ١١.

في هذا العدد البسيط من الوقائع وفي هذه النتائج المترتّبة التي لم يكن لها أن تحصل لولا هذا التدبير الرئيسي الذي اتُّخذ في ربيع ١٩٣٢.

«وإذا كان المفوض السامي يعرب عن تحمّله التام، لا فقط لمسؤوليّة تعليق الدستور، بل لمسؤوليته تجاه عمليات النهوض بالبلاد التي كانت نتيجةً وعاقبةً لتلك، فلأن المراسيم ذات الطابع التشريعي التي يصدرها رئيس الدولة بالتضامن مع مجلس مديريه. **إنما تخضع** في ظل النظام الموقّت كما هو محدّد الآن، **لموافقة المفوض السامي. وإذا استُعيض على هذا النحو بموافقة الانتداب، مؤقتاً، عن الموافقة البرلمانية**، فقد تمّ التكافل الوثيق منذ ٩ أيار، بين ممثل الدولة المنتدَبة والسلطة المحلّية. ربما رأى البعض في الأوضاع الراهنة نكوصاً إلى الوراء في ممارسة الانتداب لمهمّته. لكنني من جهتي لا أعتقد ذلك. بل أرى أنه تكيُّفٌ كان من الضروري القيام به في سبيل تمكين لبنان من مواجهة الوضع الاستثنائي الذي يمرّ به»[1].

ردود فعل ومطالب

لم تدم فترة الهدوء والخمول التي أعقبت تعليق الدستور إلا مدة قصيرة. فالتدابير التي اتخذتها الحكومة بهدف تطهير المصالح الإدارية، وسمّتها تدابير «التنقية المعنوية»، وأضرّت بمصالح الكثيرين بحيث لم تجد أصداءً لها لدى بعض الفئات المتضامنة من الأهالي. ولم يتردّد الرئيس دبّاس في كشف النقاب عن عدد من الفضائح التي تستّر عليها العهد السابق. وهكذا صير إلى فضح عدد من الاختلاسات وسوء الائتمان في المصالح العقارية والأشغال العامة تعود إلى سنوات خلت، وتبيّن أن أشخاصاً من جميع المناصب قد تورّطوا فيها. ووقف شارل دبّاس موقفاً شجاعاً حيث أمر بملاحقة المتورّطين بلا تهاون ولا هوادة، ومحاسبتهم عند أدنى اشتباه بهم. وهكذا امتلأت السجون بأعداد من كبار الموظفين ورجال السياسة والمحامين من كل الطوائف. وكانت البلبلة في أوساط

(١) العرض الذي قدّمه هنري بونسو في الدورة الواحدة والعشرين للجنة الانتدابات الدائمة، محضر الجلسة بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٣٢.

الرأي العام عميقة. ففي البداية، قوبل هذا الموقف الحازم الذي اتخذه رئيس الدولة بالترحاب والامتنان. وذلك أن كثيراً من الثروات المستجّدة كانت قد تراكمت منذ بضع سنوات لصالح أولئك الذين كانوا على صلة قريبة أو بعيدة بالإدارة ومنافعها.

لكن الملاحقة طاولت أوساطاً اعتبرت الملاحقة القانونية بمثابة العار والشنار. فاشرأبّت على سطح الحياة السياسية مشاعر التضامن العائلي القديمة والمتأصلة لدى بعض العشائر اللبنانية. فبدأت ترتسم معالم حملات معيّنة في أوساط الرأي العام. ونزلت بعض الصحف إلى المعترك، وانبرت بعض المداخلات الصاخبة إلى هذا الحد أو ذاك تؤيّد بعض الضحايا البارزين. وسعى آخرون إلى استغلال الطريقة الفظّة التي طُبّقت بموجبها تدابير الملاحقة وإلى التنديد بالمخالفات التي لا مفرّ من أن ترافقها. وهكذا أخذ الرأي العام الذي أيّد شارل دبّاس في البداية ينقلب شيئاً فشيئاً عليه، ويتعاطف مع «شهداء» حملته التأديبية. وانتهى الأمر بمحكمة العدل، وهي الهيئة القضائية الاستثنائية التي حكمت في هذه القضايا، أن أمرت بإخلاء سبيل الموقوفين، وذلك بناء على نواقص في شكليّات التحقيق. عندئذٍ استعاد الرأي العام هدوءه، وصدر بعد ذلك بأشهر مرسوم بالعفو عن جميع المتورّطين، فكان له أن يخمد آخر ذيول هذه القضية.

لكن الأثر المطلوب كان قد حصل، إذ قُطعت مرحلة أولى على طريق قلب الرأي العام رأساً على عقب. أما الخطوة الثانية فلم تلبث أن ظهرت هي الأخرى، وإن على نحو أبطأ. وهي لا تُفهم، هذه المرّة، إلا على ضوء النفسية المخصوصة التي تمتاز بها العقلية العامة في لبنان. فقد كانت السياسة في هذا البلد، منذ أبعد عصوره، على رأس الاهتمامات الشريفة. فإذا كان لها أن تتقهقر أحياناً لتنغمس في خلافات العشائر والقرى، فإنها تظل رغم ذلك مصدراً من المصادر التي يستلهمها النشاط العام. واللبنانيون الذين لم يهاجروا بل ظلوا مقيمين في قراهم وبلداتهم المنتشرة بين السفوح الوعرة كانوا يبحثون في أوقات

فراغهم عن مبرّر يضفي معنى عميقاً على حياتهم. من هنا كان ازدهار ظاهرة الشعراء الملهمين والخطباء المفوّهين الذين اضطرمت النهضة العربية بهم وبنتاجهم قبل انتشارها في سوريا. ثم أن إنشاء لبنان الكبير وما تلاه من إقامة النظام البرلماني، فتح الطريق واسعة أمام هؤلاء باتجاه السلطة. لكنّ تغييب الصحراء عن أنظارهم عبر السلسلة الشرقية وإرساء انتداب دائم تحوّل إلى نوع من **التابو** بالنسبة لهم، قد نزع من بين أيديهم ما كان يشكّل حتى ذلك الحين عنصر التجميل في ملحمتهم الوطنية، وأعني به الآفاق العربية وحماس النضال في سبيل الاستقلال. فكأنّ لبنان قد جفّت عروقه بعد وقوعه تحت الانتداب وأصبح خلواً من كل حلم جديد. فكان من الحتمي والحالة هذه أن تقتصر حياته السياسية، بعد انحصارها ضمن حدود لبنان الكبير المعنوية والجغرافية، على صراع عقيم قوامه المطامح لا الطموحات، والمصالح الطائفية لا الأفكار.

وهكذا كان لعملية ٩ أيار، إذ أجهضت الآمال المعلقة على الصراع الانتخابي، أن تؤدي لا محالة إلى نشأة معارضة يقوم بأودها السياسيون الذي ظلوا بلا دور. وكان من الطبيعي أن تتّجه أنظارهم عاجلاً أو آجلاً صوب القضايا السورية والعربية، وأن يستعيدوا ذكريات سابقة وأحلاماً مشتركة ومشاعر أنيسة كانت تتجمّل بالمزيد من الأنس بفعل الهزيمة المستجدّة التي لم تترك في قلوبهم إلا طعم الخيبة والمرارة.

وكان المناوئون يرون أن الحكم الدكتاتوري قد أناخ واستراح. صحيح أن هنري بونسو لمّح في جنيف إلى احتمال استعادة الضوابط الدستورية عمّا قريب. لكن شيئاً من ذلك لم يحصل عند عودته إلى بيروت. واتّهمه البعض بأنه قد استأنس إلى هذا الوضع المؤقت الذي أطلق يده في حكم لبنان بالاتفاق التام مع صديقه شارل دبّاس، واطمأنّ إلى توجيه دفّة الأمور على هذا النحو عبر حصرها ضمن قرارات السرايتين بعيداً عن جلبة البرلمانيين وصخبهم اللفظي، والحق أن البلاد لم تشهد إمارة واحدة تنمّ عن تطلّع فعلي باتجاه الإحياء الدستوري.

غير أن البلاد كانت تشهد احتجاجاً متزايد الحدّة على الضرائب التي لم تتغيّر رغم ركود الأوضاع. فباستثناء بعض الاصلاحات التفصيلية التي لم تُحدث أيّ تخفيف جوهري في الأعباء، ظلت هذه الأعباء ترهق كواهل المكلّفين كعهدها في السابق. وإذا كانت الموازنة قد خضعت لبعض الضغوطات وأدت بذلك إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الموظفين، فإن العائدات قد انخفضت بالمقابل بنسبية أكبر بسبب تقليص القسم الذي كان يموّل حتى ذلك الحين من مكتب المصالح المشتركة. فالاصلاحات التي أُدخلت على الموازنة لم تخدم في محصّلة الأمر إلا مصلحة الجمارك بعد أن أُعفيت من المهمّة التي كانت تفترض بها أن تؤمّن للدول كل عام توزيعاً مكثّفاً للمداخيل.

أما في المجال الاقتصادي والإداري حيث لم تجر أية محاولة إصلاحية. فقد كانت تتعالى الانتقادات الصاخبة متّهمةً الحكومة بالخمول وإرسال الأمور على غواربها. وكان الركود يتفاقم يوماً بعد يوم مهدّداً البلاد بخطر الانهيار العام. ولم تعد السياحة وأموال المغتربين في الأمريكيتين وعائدات الشرانق تدرُّ شيئاً يذكر، بعد أن كانت البلاد تستمد منها القسم الأكبر من عائداتها.

فعمّت النقمة، ولم تتبلور هذه المرة في أوساط المسلمين والوطنيين وحسب، بل تبلورت بشكل خاص في أوساط الطبقات المسيحية التي كان تضرّرها أشدّ وأبقى. ورأى البطريرك الماروني المونسينيور عريضة الذي يُعتبر بطريرك الجميع في ساعات الشدّة أن الأيام القادمة تذكّره، من حيث قسوتها، بأيام الحرب الكبرى. وتوجّهت أصابع الاتهام باتجاه هنري بونسو أكثر مما توجّهت صوب الحكومة التي كان يعلم الجميع أنها تعمل بإمرته. فحمّله البعض مسؤولية الكساد المستمرّ الذي بدا أنه عائد لأسباب محلية أكثر مما هو عائد إلى أسباب عامة، أي أنه عائد إلى الفوضى الإدارية، واعتباطية الرسوم الجمركية، وتوجُّه التبادلات التجارية نحو حيفا، المرفأ الإنكليزي الصهيوني، على حساب بيروت، التي تشرف عليها الإدارة الفرنسية. وتغافل المتّهمون عن الصراع الذي

خاصه في سبيل وضع حدّ لتلك المنافسة الخطرة، وعن الانجاز الذي حقّقه بالنسبة لخط أنابيب الموصل الذي اتّصل قسم منه بميناء طرابلس[1].

في هذا اللبنان الذي هو كناية عن تجمع أديرة ومذاهب، تولّى أحد رجال الكنيسة دور التعبير عن آلام الشعب. ففي أسبوع الآلام عام ١٩٣٣، أطلق المونسنيور مبارك، مطران بيروت، صرخة مدوية من عقر دار كنيسته يندّد فيها بمبادئ نظام ٩ أيار. وعلى أثر ذلك اندلعت سلسلة متوالية من الخطب الحماسية والهتافات الصاخبة والتظاهرات العنيفة التي عصفت بالشارع وضجّت بها بيروت فضلاً عن الجبل، ووصلت إلى أعتاب السرايا الكبيرة. ثم ما لبث أن تشكل رأي عام، بدأ غامضاً متلعثماً ثم أخذ يفقد حياءه وخفره ساعياً نحو إيجاد حلّ لهذا الوضع المأزوم، عن طريق اعتماد سستام دستوري أكثر تلاؤماً مع حاجات لبنان، وإبرام معاهدة تنظّم علاقات البلاد مع الانتداب. وقيام اتحاد سوري ـ لبناني فيديرالي الشكل يحترم تقاليد الجبل وأعرافه. طُرحت هذه الأفكار بصورة مرتجلة في بادئ الأمر، لكنها ما لبثت أن تبلورت خلال «مؤتمر وطني» انعقد في شهر آب ١٩٣٣، دعا إليه الشاعر رشيد نخلة بتشجيع من أوساط المونسنيور مبارك. وصوّت هذا المؤتمر على توصية يبدو أنها كانت

(١) كانت اتفاقية سان ريمو، في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، قد حدّدت حصة فرنسا من نفط الموصل بـ ٢٣,٧٥٪ من مجموع الإنتاج. وأنشيء عام ١٩٢٩ تجمّع احتكاري (تروست) باسم شركة نفط العراق (آي. بي. سي.) ضمّ الشركة الفرنسية للبترول التي حلّت محلج المانيا في إدارة حصة فرنسا من النفط.
وفي العام ١٩٣٠ تقرّر تمديد أنابيب النفط حتى المتوسط عبر خطين موازيين لنهر الفرات، على أن ينفصل هذان الخطان عند محطة الحديثة. أما الفرع الجنوبي من هذين الخطين فقد وصل إلى حيفا (وتوقف الضخّ فيه منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨)، بينما اجتاز الخط الفرنسي، الذي أصبح اليوم الخط السوري ـ اللبناني، الصحراء السورية عبر تدمر، ومرّ عبر العاصي في حمص، وانتهى على بعد ٧ كلم إلى الشمال من طرابلس، وتمّ ذلك في ذلك الوقت على أثر مفاوضات طويلة بذل خلالها هنري بونسو ومساعدوه جهوداً كبيرة من أجل حمل المتفاوضين على تعيين نقطة من الأراضي اللبنانية لتكون مصبّاً للخط المذكور. وقد أنشيء بعد ذلك خطّان آخران، رحل أحدهما إلى الزهراني في لبنان، وأنشأته الأرامكو، ووصل الآخر إلى بانياس في سوريا، وأنشأته شركة نفط العراق الآي. بي. سي.

تعبيراً عن الرأي العام: «أن يُستعاض عن الانتداب بمعاهدة تُعقد بين فرنسا من جهة، وسوريا ولبنان من جهة أخرى، على أساس الاستقلال اللبناني الإداري ضمن الوحدة السورية».

ثم ما لبثت هذه الصيغة أن شقّت طريقها في الأوساط المارونية التي كانت تناوئ حتى ذلك الحين مثل هذه الطروحات. وقد وصفها أصحابها بأن من شأنها أن تؤمن للبنان استعادة توازنه المعنوي والسياسي والاقتصادي والمالي، بحكم تلاؤمها مع القوانين العميقة التي حكمت تاريخه.

التحرير الجزئي للدستور عام ١٩٣٤

كان الكونت داميان دو مارتل قد خلف هنري بونسو في أيلول عام ١٩٣٣. عند وصوله إلى بيروت في ١٢ تشرين الأول ارتفعت أصوات الاتهام لنظام ٩ أيار المؤقت ولرئاسة شارل دبّاس عالية وعمّت جميع الأوساط. واتفقت آراء المثقفين ورجال الدين على المطالبة بإلغاء تعليق الدستور والعودة إلى النظام الطبيعي. لكن هذه الآراء اختلفت حول روحية العملية المرجوّة واتجاهاتها[1]، فكانت بكركي تميل نحو اعتماد شكل جمهوري حازم ومبسّط يتلاءم مع حاجات البلاد وإمكانياتها الاقتصادية. ويبدو أن الذين لم يكونوا يحلمون بقبض الرواتب دون أن يقوموا بأي عمل قد شاطروا بكركي رأيها. أما الأغلبية فلم تعرب عن رأي واضح. فقد كان الأمر الأساسي بالنسبة لها تحصيل قوتها اليومي، باستثناء بعض المثقفين الذين طالبوا باستعادة العمل بدستور ١٩٢٦، سواء أُدخلت عليه تعديلات جذرية أم لم تُدخَل.

احتدمت المشاعر واستشرت السجالات طوال شهر كانون الأول دون أن

(١) يشير تقرير فرنسا إلى عصبة الأمم للعام ١٩٣٣ إلى مروحة الآراء المختلفة التي عصفت بلبنان في ذلك الحين: نظام ليبرالي مبسّط متناسب مع موارد البلاد، وإدارة مباشرة، دعاة الوحدة العربية الناجزة «وكلهم تقريباً سنّيون» ممن اجتمعوا في الأسابيع الأخيرة من العام ١٩٣٣ تحت غطاء «مؤتمر الساحل» وغايتهم «العمل على نشر الحملة المستشرية في دمشق ضد المعاهدة وبثّها في لبنان» (ص ١٣) وهي المعاهدة التي سنتحدث عنها لاحقاً.

تغيّر شيئاً في موقف السرايا الكبيرة. غير أن العمل في هذه السرايا كان جارياً على قدم وساق من أجل حلّ المشكلة بدون تحمّس أو هوى. فقد كان من اللازم وبأيّ ثمن وضع حدّ للنقمة التي أثارتها سياسة شارل دبّاس في بعض الدوائر العليا مثل رحيل هنري بونسو. وقد قطع الكي دورسيه عهداً بذلك لبعض رجال الدين البارزين. وكرّر هذا العهد ممثل فرنسا في جنيف. وأخيراً أصبح العمل جاهزاً في أواخر ١٩٣٣.

لم يبدُ أن الكونت دو مارتل كان يملك آراءً واضحة حول المسألة. أذ أن الحلّ الذي اعتمده، عندما أصدر في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ أربعة قرارات متتالية، نمّ عن حيرته والتباس الأمور عليه[1]. فقد وصفت هذه القرارات المؤسسات الجديدة القائمة، رغم بساطتها، بأنها مؤسسات مؤقتة، مستعيدةً ذلك الوصف الذي اعتمده في ما مضى المفوضون السامون العسكريون عندما كانت الأمور تفتقد للوضوح في أذهانهم. وهكذا نمّت القرارات عن أن البلاد مقبلة على مرحلة أخرى من الاختبارات المتقلّبة، بانتظار اليوم العتيد الذي يستعيد فيه الأهالي وعيهم ويصبحون قادرين على حلّ مشكلاتهم السياسية بأنفسهم.

تألّف النظام الجديد من سلطتين غير متكافئتين على الأطلاق. سلطة الحكومة، وهي سلطة قوية مدعومة من الانتداب الذي تُعتبر صادرة عنه، وتتجسّد بشخص رئيس الجمهورية الذي هو كناية عن موظف مسؤول أمام المفوض السامي الذي يعيّنه، ويساعد الرئيس أمين سر للدولة ومدراء مصالح يختارهم بدوره ويعيّنهم ويصرفهم، ويعمل الجميع بإشراف المفوض السامي

(١) وهي القرارات رقم ١ و٢ و٣ و٤. تولّى الأول، وبصورة مؤقتة، تنظيم السلطات العامة وطريقة اشتغالها، وحدّد الثاني طريقة انتخاب النواب واشتغال الوزارة. وتناول الثالث تسمية حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية، وعهد الرابع وبريڤو ـ أوبوار بمهام رئاسة الحكومة اللبنانية بصورة مؤقتة ريثما تنتهي الانتخابات النيابية، بعد أن كان الرجل مبعوثاً للمفوض السامي لدى الحكومة اللبنانية. مما يعني على وجه الإجمال، من زاوية الحقوق الدستورية، إنشاء نظام رئاسي تحت سلطة الانتداب.

ومبعوثه والمستشارين الفرنسيين الذين يراقبون عن كثب ما يقومون به ويصدّقون عليه.

مقابل ذلك، هناك سلطة المجلس، وقد تقلّص إلى خمسة وعشرين نائباً، من بينهم ثمانية عشر يُنتَخبون بالاقتراع العام المباشر على أساس التوزيع الطائفي. وسبعة يُعيَّنون من قبل المفوض السامي ويختارهم من ذوي المهن الحرّة والتجارة والصناعة والصحافة إلخ، بعد أن تتوفّر فيهم بعض الشروط. ولم يكن هذا المجلس يتمتّع بأية سلطة برلمانية، خاصة وأن حوالى ثلث أعضائه معيّنون. ولم يكن بوسعه أن يؤثّر على تشكيل الوزارات ولا على إقالتها كما كان شأنه في السابق. إذ لم تكن الحكومة مسؤولة تجاهه عن شيء. أما صلاحياته فكانت تقتصر على التشريع ووضع الموازنة. لكنّ ما كان يعزّز وقوعه بصورة ملفتة تحت تأثير السلطة التنفيذية (أي سلطة الانتداب) هو التصميم على عدم تحديد مدة صلاحياته. فالقانون الدستوري الذي نظّم أعماله لم يتضمّن أية إشارة بهذا الخصوص، مما يعني أن مصيره متوقّف على أمضاء من المفوض السامي، وأن حياته العتيدة قد تطول بمقدار ما يكون مطيعاً ووديعاً.

هكذا عاد لبنان فوقع تحت نظام إدارة تكاد تكون مباشرة. تشبه من جميع الأوجه تلك الإدارة التي خلّصه منها دسور ١٩٢٦، وتقرّبه من سساتيم الحكم المرعية الإجراء في منطقتَي العلويّين والدروز.

افتُتح الفصل الأول على يد بريڤا ـ أوبوار، وهو موظف فرنسي كبير كلّف القيام لفترة محدودة بمهام رئيس الحكومة وبصورة خاصة مهمّة الإشراف على انتخابات أعضاء المجلس الجديد التي حدّدت في ٢٠ و٢٢ كانون الثاني ١٩٣٤. فتولّى مقاليد السلطة فوراً. وكان يُفترض بحبيب باشا السعد ـ وهو مرشح البطريرك وماروني عتيق معروف في أوساط الجبل وصديق لفرنسا، عُيّن في نفس الوقت رئيساً للجمهورية ـ أن يخلفه في منصبه بعد انتهاء الانتخابات.

جرت الانتخابات في الموعد المحدّد وبهدوء تام وسط لامبالاة عامة. وكانت هناك لائحة حكومية واحدة حصدت الأصوات في كل الأمكنة، باستثناء

بيروت حيث كان من الضروري أن تعاد الانتخابات لحصول «بالوتاج». وكان عدد المرشحين المسجّلين في بداية الفترة الانتخابية قد بلغ المئات. لكن المداخلات الرسمية تكفّلت بإخلاء الساح أمام اللائحة المحظوظة التي فازت بالتزكية. على كل حال فقد تحلّت الأوساط الرسمية بالحكمة إذ وقع اختيارها على مرشحين من ذوي الصلات المتينة بالأوساط المحلية. فتكفّل ذلك بتقليص الاستياء إلى حدّه الأدنى. فلم يكن بالإمكان اتّخاذ أفضل من هذا التدبير في منطقةٍ تتقاطع فيها الأهواء السياسية عادةً مع العداوات الشخصية.

بعد ذلك بأيام معدودة، انعقد المجلس في دورة استثنائية، وانتخب شارل دبّاس رئيساً له. وباشر حبيب باشا السعد المعين رئيساً للجمهورية تولّي مهامّه. فعهد برئاسة الحكومة إلى عبدالله بيهم، أحد وجهاء بيروت المسلمين. وهكذا اكتملت عدّة الدولة فاستأنفت مسيرتها تحت إدارة الدولة المنتدَبة، التي كانت هذه المرّة أشدّ حزماً في إدارتها.

لكن الأمر العجيب الذي امتازت به هذه المرحلة هو أن الدستور ظلّ معلّقاً بكل أحكامه التي لم يكن لها أدنى علاقة بتشكيل المجلس وطريقة اشتغاله، رغم استئناف البرلمان لنشاطه بعد الانتخابات النيابية. وهكذا تعطّل النظام البرلماني من حيث جوهره بالذات، ناهيك بصيغة انتخاب رئيس الدولة من قبل المجلس، وكلاهما منصوص عليهما في الدستور. فكانت تلك القوة لدى المفوض السامي، مما أتاح له أن يُبقي في السلطة فريق المدراء الذين عيّنهم في السابق. ويجعلهم تحت رئاسة عبدالله بيهم بوصفه رئيساً للحكومة، وذلك رغم الاحتجاجات التي كانت أصداؤها تتردد بانتظام في المجلس. وعلى صفحات الصحف، مطالبةً بإعادة العمل كليّاً بالدستور.

انقضت سنة ١٩٣٤ المقرّرة لرئاسة حبيب باشا ضمن هذه الأجواء. فلم يكن يسع المفوض السامي إلا أن يعمد بكل لياقة إلى تمديد ولايته سنة أخرى، وذلك بقرار رقمه ٣٠٠/ل.ر. تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٤. واستمر التوازن نفسه قائماً بين سلطة معيّنة تتألف من رئيس ومن هيئة مديرين، على رأسها

عبدالله بيهم إياه، والكلّ خاضع للإقالة بقرار، وبين مجلس منتَخَب بنسبة الثلثين ومعادٌ تعيين ما تبقى من أعضائه بأمر من الانتداب.

لكن سنة ١٩٣٥ شهدت أولى الاضطرابات اللبنانية الفعلية، أي التي لم تكن على تعالق متبادل، ظاهرياً على الأقلّ، مع حركات التيار الوطني السوري. كان امتياز شركة التبغ المستقلّة الذي يعود إلى الحقبة العثمانية قد شارف على الانتهاء. وكانت المطالبة بعدم تجديده من قبل الرأي العام الذي تغذيه بعض التجمعات المالية المحلية يؤثر على المصالح الفرنسية تأثيراً كبيراً. ويبدو أن الكونت دو مارتل لم يكن مهتماً بالأمر إلى أن تدخّل به البطريرك الماروني المونسنيور عريضه الذي كان على صلة ببعض أوساط المغتربين ممّن أعربوا عن استعدادهم لتوظيف رؤوس أموال كبيرة في لبنان. فكانت حركة احتجاج واسعة ضدّ استمرار شركة الريجي التي هي شركة فرنسية من حيث رأسمالها وتنظيمها. وارتفعت أصوات عالية وحادّة تطالب بالدفاع عن الاقتصاد اللبناني، داخل عدد من الطوائف المرتبطة عملياً بفرنسا. وحصلت إضرابات في شتّى المجالات، كإضراب اللحامين في زحلة وإضراب المحامين في بيروت وطرابلس. وأُطلقت حملة واسعة تحثّ المدخّنين على مقاطعة التبغ، فأتت هذه الحملة نتائج ملموسة خلافاً لما كان مُتوقّعاً. لكن الكونت دو مارتل لم يتأثّر بكل ذلك وظل على موقفه.

فأصدر قراراً رقمه ١٦/ل.ر.، تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥، منح بموجبه مجموعة فرنسية امتياز شركة الريجي لمدة خمسة وعشرين عاماً.

غير أن الحركة كانت قد مضت في اندفاعها، وتحوّل الاستياء من الانتداب إلى جفاء تجاهه. بالمقابل عهد المفوض السامي إلى المزيد من تحرير النظام السياسي. وكانت سنة ولاية حبيب السعد قد شارفت على الانتهاء. فأصدر المفوض قراراً رقم ١/ل.ر.، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٦، سمح بموجبه للمجلس النيابي بانتخاب رئيس الدولة. فذاب المجلس امتناناً وعرفاناً بالجميل، وصوّت في ١١ على توصية يشكر فيها المفوض السامي.

خلال هذه الفترة القصيرة التي بدأت عام ١٩٣٠ بإعلان الدستور السوري قسراً، في الوقت الذي أُعلن فيه الدستور اللبناني والنصوص الأساسية المتعلّقة بالدول الأخرى الواقعة تحت الانتداب، عمد الكونت دو مارتل، ولما ينقضى على خلافته لهنري بونسو إلا وقت قصير، إلى تحريك مشروع معاهدة مع سوريا كان سلفه قد حرص على طيّه ضمن ملفات المفوضية العليا. والواقع أن هذه المعاهدة كانت ترمي، بالاتفاق مع المجلس المنبثق زعماً، عن الاقتراع العام، إلى تكريس وجود الانتداب وصلاحياته، على نحو ما يُفهم من رسالة هنري بونسو إلى أرستيد بريان التي بعث بها إليه في ١٤ أيار ١٩٣٠. في نيسان ١٩٣٢، جرت انتخابات تدخّل فيها عمّال الانتداب تدخّلاً شديداً. غير أنهم لم يستطيعوا الحيلولة دون فوز الكتلة الوطنية في دمشق. وكانت الكتلة عبارة عن أقليّة متراصّة الصفوف من حوالي اثني عشر نائباً. فتوصّلت بفعل توحيد مواقفها السيطرة على المجلس المؤلّف بأغلبيّة أعضائه من نواب عن الأرياف حيث كان نفوذ المستشارية الفرنسية أمراً لا ينازعه منازع. وقد تمكّنت تلك الحفنة من النواب الوطنيين، بعد مضيّ أكثر من عام، في تشرين الثاني ١٩٣٣، من الضغط على المجلس، وانتزعت منه تصويتاً مكثفاً رفض بموجبه مشروع المعاهدة الذي طُرح عليه، مما دعا الكونت دو مارتل إلى إصدار قرار رقم ١٧٤/ل.ر. بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني، علّق بموجبه أعمال البرلمان وأمر القوات الفرنسية بمحاصرته. ومنح في الوقت نفسه لرئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الحسيني الذي كان قد عيّنه قبل ذلك بأشهر، صلاحيات حكم البلاد بمراسيم اشتراعية، بموافقة مبعوث المفوض السامي في دمشق. وهكذا عادت سوريا فوقعت كما وقع لبنان تحت نظام الإدارة الانتدابية. وكانت المناطق التي سُلخت عنها، أي لواء الاسكندرونة ومنطقة اللاذقية وجبل الدروز التي نُصّبت حكومات ذات استقلال إداري ووُضعت لها قوانين أساسية خاصة بها، تعيش منذ بداية الانتداب منفصلةً عن سوريا الداخلية وخاضعةً بصورة مباشرة لإدارة الموظفين الفرنسيين.

كان يبدو من الضروري أن تحصل هزّة جديدة لتُخرج سوريا من الوضع الذي تردّت إليه، ولتدفع لبنان، بالمقابل، باتجاه مرحلة أخرى من مراحل تطوره السياسي.

V ـ المعاهدة الفرنسية السوري عام ١٩٣٦

إنجاز المعاهدة في العراق والعمل على إنجازها في سوريا

تبلورت فكرة قيام الدولة المنتدَبة بعقد معاهدة مع البلد المنتدَبة عليه أول ما تبلورت في العراق، حيث تقبع آبار ونفط الموصل وتمرّ طريق الهند. وقد نُفّذت هذه الفكرة هناك أيضاً. ولم تكن مثل هذه المعاهدة ترمي إلا إلى الاستعاضة عن الانتداب. تثبيتاً وتكريساً لفحواه، بإعطائه شكلاً يسمح بتمويه دوره الفعلي. وهكذا تفضي المعاهدة إلى إقرار البلد الواقع تحت الانتداب بحقوق الدولة المنتدَبة وصلاحياتها، مقابل تمتّعه بسيادة شكلية تُنعم بها الدولة المذكورة عليه. إن العقلية الديكارتية التي كانت تحكم أذهان الفرنسيين المسيطرين على سوريا كانت تأبى عليهم اللجوء إلى مثل هذه الطريقة، نظراً لاعترافها إجمالاً للدولة التي تكفّل الانتداب بإنشائها بـ fus contrahendi[1]. يفترض وجوده بالضرورة أنها بلغت بالفعل سنّ الرشد الذي يمكّنها من ممارسته. أما البراغماتيّة البريطانية فلم يكن يضيرها أن تُعرّض نفسها للإعتراضات القانونيّة في وقتٍ كان فيه مفهوم الانتداب بالذات يشكو من الغموض والالتباس. هذا وقد امتازت المعاهدة بأنها راعت حساسيّات الشعب العراقي الذي كادت انتفاضته الخطيرة، عام ١٩٢٠، تقضي على المواقع البريطانية في الخليج الفارسي. ولم يكن من المستهجن أن تتأمّن للملك فيصل الذي خرج من سوريا. في حزيران ١٩٢١، ملدوغاً من الانتداب الفرنسي وأسلحته الحربية، شرعية كافية تحت هالة السيادة الوطنية الظاهرة. وهكذا وُقّعت معاهدة في بغداد، بين العراق وبريطانيا العظمى، في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٦، سُمّيت

(١) Jus contrutendi باللاتينية بالأصل (م).

معاهدة تحالف وصداقة. ثم أعقبتها معاهدة أخرى، بنفس الاسم. في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧. وتلتهما معاهدة ثالثة، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠، تخطّتهما من حيث الليبرالية وضمنت لبريطانيا العظمى، حتى ثورة رشيد الكيلاني عام ١٩٤١، سيرورة طبيعية لسستام من النفوذ والإشراف مساوٍ من حيث مضمونه للانتداب المعلن الذي لم تتوصّل فرنسا يوماً إلى فرض احترامه على سوريا. لقد وفّرت المعاهدة للعراق مكسباً ويُقدّر، وهو تمتُّعه بشخصية دولية كان لها أن تنمو على الصعيد الداخلي وعلى صعيد العلاقات الدُّولية دون أن تصطدم بعقبات كأداء.

ضمن هذه السياسة لم يعرف السوريون وقتاً طويلاً ليدركوا ما هي الوسيلة المخصوصة التي تؤدي بهم، في صراعهم مع الانتداب، إلى الاستقلال. فالسعي إلى عقد معاهدة مع فرنسا تمهّد للاستقلال المذكور، تمهيداً تدريجياً وإنما ثابتاً، أصبح المحرّك الدافع لكل مفاوضاتهم مع ممثّليها.

أما المفوضون السامون فقد انتهى الأمر بهم، من جهتهم، إلى تقبّل هذه الفكرة وإلى التسليم بأن من الممكن اعتماد هذه الطريقة بغية تحويل الانتداب، المفروض من الخارج، إلى نظام تعاقديّ تظل المصالح الفرنسية مضمونة في ظلّه. وكان هنري دي جفنيل قد أتى في خطبه عام ١٩٢٥ وعام ١٩٢٦ على ذكر مثل هذا الاحتمال. كما أن هنري بونسو أشار إليه إشارة واضحة في رسالته إلى أرشيد بريان بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠. وحاول الكونت دو مارتل أن ينقله إلى حيّز التنفيذ، عام ١٩٣، عندما وضع مشروعاً لعقد معاهدة مع سوريا وأخفق المشروع.

لكن العقبة التي كانت تصطدم بها كل محاولات الاتفاق، لم تكن مطلب الاستقلال بقدر ما كانت مشكلة الوحدة السورية. فشروط الوطنيين لم تكن تستهدف رفض الانتداب وإقامة السيادة الفعلية وحسب، بل كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى إعادة تكوين سوريا التاريخية، أي إلى استرجاع المناطق التي فُصلت عنها بإرادة الانتداب، كمنطقة العلويين وجبل الدروز، ناهيك بالأقضية الأربعة

والمدن الساحلية التي ضُمّت عام ١٩٢٠ إلى لبنان الكبير، ودمج هذه المناطق بالجسم السوري بعد أن اقتُطِعت منه فلسطين والأراضي الشمالية التي صيّر إلى التخلّي عنها للأتراك، لكن فرنسا بقيت ثابتة على موقفها المستند استناداً نهائياً إلى مبدأ «الاستقلالات الإدارية المحلية» الذي نصّت عليه المادة الأولى من صكّ الانتداب وأناطت بفرنسا أمر تعزيزه وتنميته. وكان لبنان، لبنان المسيحي على الأقل، يبدو متمسّكاً كل التمسّك بانفصاله عن سوريا، إن لم يكن باستقلاله. فكان المأزق عويصاً. ولم يكن ثمة ما يُبيء بوجود حلّ وشيك له. فكان من اللازم أن تحصل أحداث جديدة في دمشق حتى توافق فرنسا على الانخراط في سياسة المعاهدة مع سوريا، وبالتالي، مع لبنان.

المعاهدة الفرنسية ـ السورية

كان في أساس الحركة التي أدّت إلى توقيع المعاهدة الفرنسية السورية في ٩ أيلول ١٩٣٦، ردود فعل شعبية مماثلة لتلك التي حصلت في لبنان في العام السابق. أثارتها الامتيازات المفرطة التي مُنحت لإحدى الشركات ذوات الامتياز. وكان بعض القادة السياسيّين قد حرّضوا الناس في دمشق على اللجوء إلى السلاح، وقد أصبح متداولاً بينهم، وإلى مقاطعة الشركة الفرنسية البلجيكية للكهرباء والترامواي. فأمر داميان دو مارتل، حدّاً لهذه الضربة، بوضع زعيمي الحركة الرئيسيّين، فخري البارودي وسيف الدين المأمون، تحت الإقامة الجبرية في تدمر، وذلك بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦. فهدأت الحركة، لكن الأسواق التي تُعتبر رأس حربة المظاهرات الشعبية أغلقت أبوابها فجأة. وانتقلت الحركة من دمشق لتعمّ سائر البلاد. فانخرطت حلب وحمص وحماه ودير الزور في التحرك العام بلا تردّد، بل انضمّت إليه أصغر الدساكر والتجمعات الريفية، ناهيك باللاذقية مركز الأراضي العلوية المستقلة إدارياً التي تضمّ رغم ذلك قسماً كبيراً من السنّة الموالين، بحكم سنّيتهم، للطروحات الوطنية حول الوحدة والاستقلال، حتى خُيّل للناظر أن كل مظاهر الحياة تعطّلت وأصابها الشلل.

وتشكّلت بصورة تلقائية هيئات إغاثة ومساعدة في الأحياء والقرى، تولّت تقديم العون للمحتاجين والمعوزين.

وظل الوضع على هذه الحال طوال خمسين عاماً، بلا حياة ولا حركة. فأدرك الكونت دو مارتل المغزى العميق لما يحصل. فتحت ستار الاضرابات العامة كان يتخفّى مطلب الكتلة الوطنية الدائم والمزدوج الذي يسعى إلى تحقيق الوحدة والاستقلال. والذي يعود دائماً إلى الظهور دونما كللٍ أو تهاون. فوقّع «مارتل، في أول آذار، اتفاقية مع رئيس الكتلة الوطنية هاشم الأتاسي، تنصّ على ذهاب وفد وطني إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية على معاهدة من شأنها أن تستبدل بالانتداب نظاماً سياسياً مبنياً على اعتراف فرنسا بوحدة سوريا وسيادتها الوطنية. وما أن أُذيع هذا النبأ حتى استعادت البلاد دفعة واحدة حياتها العادية.

في باريس لم يتسنّى البدء الفعلي بالمفاوضات إلا بعد فوز الجبهة الشعبية في انتخابات تموز ١٩٣٦ ووصول الحكومة التي رأسها ليون بلوم إلى السلطة. وأدّت هذه المفاوضات، في ٩ أيلول إلى التوقيع على معاهدة جرى الاحتفال بتوقيعها في قاعة لورلوج في الكي دورسي واستُقبلت في سوريا بالتهليل. وعند عودة الوفد السوري بقطار الشرق السريع، استقبله الكونت دو مارتل شخصياً في حلب. ووصل حماس الجموع التي هرعت تستقبل الوفد عند كل محطة من محطات القطار إلى أوجه. فقد حقّقت المعاهدة للشعب السوري تطلعاته الوطنية. وفي دمشق ألقى فارس الخوري رئيس الوفد كلمة حماسية ردّ فيها على هتافات الجماهير، وردت فيها عبارته الشهيرة التي وصف بها المعاهدة بأنها «معجزة القرن العشرين». وقد جرت بالفعل، ودونما تأخُر انتخابات عامة انبثق عنها مجلس نيابي كان كل أعضائه من الوطنيين، بهيمنته من الكتلة الوطنية. واجتمع هذا المجلس في جلسة تاريخية وافق خلالها بالإجماع، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، على المعاهدة الفرنسية ـ السورية.

تألّفت النصوص التي جرى التوقيع عليها في باريس من «معاهدة صداقة

وتحالف»، أُلحقت بها «اتفاقية عسكرية» وخمسة «بروتوكولات» وأحد عشر «رسالة متبادلة». وعُقدت المعاهدة لمدة خمسة وعشرين عاماً تبدأ انطلاقاً من مرحلة انتقالية وتدريبية مدتها ثلاث سنوات. وكان يُفترض بها حسب فهم الكتلة السورية، أن تفضي عبر مراحل قصيرة إلى الوحدة والاستقلال.

مطالب لبنان المتضاربة

كانت ولاية رئيس الجمهورية حبيب باشا السعد، المعيّن من قبل المفوض السامي والذي مُدّدت ولايته سنة جديدة بموجب القرار رقم ٣٠٠/ل.ر.، تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٤، تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٥. وقد اضطلع الرئيس خلال هذه الفترة بمهام الحكم تحت إشراف عمال الانتداب ومساعدة أمين الدولة عبدالله بيهم.

كما انصرف المجلس إلى أعماله خلال هذه الفترة فعقد دورتين عاديّتين. أما الحركات الشعبية التي حصلت خلال العام ١٩٣٥ فلم تعكّر صفو حياته الطبيعية. لكن الشرط الأساسي الذي وضعه القرار رقم ١، تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤، وقيّد حقّه بنزع الثقة عن الحكومة ـ التي اقتصرت على أمين الدولة ومعاونيه من المدراء العامّين ـ ظلّ يعيق حرية نشاطه. وقد تعالت من مختلف الجهات أحداث تطالب بتحرير الدستور تحريراً تاماً، وبإعادة صلاحية البرلمان كاملة. وانتهى الأمر بالكونت دو مارتل إلى الاستجابة الجزئية لهذا المطلب، بأن أصدر القرار رقم ١/ل.ر.، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٦، الذي يعيد للمجلس حقّه بانتخاب رئيس الجمهورية[١].

بناء على القرار المذكور، اجتمع المجلس بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦، وانتخب إميل إده رئيساً للجمهورية في الدورة الثانية من الاقتراع، بأغلبي خمسة عشر صوتاً ضد عشرة أصوات نالها بشارة الخوري. والرئيس الجديد ينتمي

(١) وهو ما أشرنا إليه أعلاه. انظر بهذا الصدد: تقرير لعصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٣٥)، ص ٧.

كحبيب باشا السعد إلى الطائفة المارونية. وكان المجلس قد انتخب، بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٣٥، الأمير خالد شهاب رئيساً له، وهو مسلم سنّي. عندئذٍ كلّف رئيس الجمهورية الدكتور أيوب ثابت، نائب بيروت عن الأقليات وهو من الطائفة الإنجيلية (البروتستانتية)، ليحلّ محل أمين الدولة المستقيل عبدالله بيهم. وهكذا صير إلى احترام قواعد اللعبة الطائفية.

ولكن في الوقت الذي صارت فيه نزعة الامتثال لمشيئة الانتداب محكومة أكثر فأكثر بالتنافس القائم بين الزعيمين المارونيّين، الرئيس إده والشيخ بشارة الخوري، بحيث أصبح هذا التنافس جزءاً لا يتجزأ من السياسة المحلّية، أخذت بعض التيارات المستترة تشقّ طريقها في لبنان الفعلي منبئة بتحولات وشيكة. فقد تردّدت أصداء المطالب السورية في لبنان. ولم تكن بكركي قلعة المارونية بعيدة عن التأثر بها. وكان البطريرك الماروني قد صرّح منذ شهر أيلول ١٩٣٥، على أثر لقائه لبعض قادة الكتلة السورية: «. . . لقد أعربت عن اهتمامي البالغ بالمسألة السورية. فالواقع أن لبنان وسوريا مرتبطان بوحدة اللغة والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية. لذا يصعب فصل أحدهما عن الآخر فصلاً مطلقاً»[١]. وجاء وفد سوري آخر لتهنئته بعيد ميلاده. ولما أخذ عليه البعض مثل هذه الاتصالات، أجاب المونسنيور عريضة: «يتّهمنا البعض بالتواطؤ مع السوريّين للوقوف في وجه فرنسا. هذه كذبة خسيسة. فعملنا لا يرمي إلا إلى تحقيق هدف واحد هو وضع حدّ لاختلاف وجهات النظر بيننا، إذ لا يُعقل أن نطلب من أهل البيت الواحد والشعب الواحد والبلد الواحد أن يعيشوا في وئام دون أي تحديد لصيغة عيشهم. فاتحادهم شرط أساسي لسعادتهم»[٢]. هل كانت هذه خطوة أولى باتجاه الأفكار الوحدويّة التي كان السوريون يدعمونها بشدة بالتوافق مع مسلمي لبنان؟ إن التصريحات التي أدلى بها البطريرك لدى زيارته في ٣ حزيران ١٩٣٦، لأمين الريحاني في مُعتَكَفه في الفريكة، وهو

(١) جريدة لوجور البيروتية، ١١ أيلول ١٩٣٥.

(٢) جريدة لوريان البيروتية، ١٩ كانون الثاني ١٩٣٦.

المعروف بأنه من أنصار الطروحات العربية والسورية، ترجّح الاعتقاد بأن البطريرك كان قد أخذ يقترب من تبنّي الحلّ الفدرالي الذي كان من الممكن اعتماده لحل مشكلة العلاقات بين سوريا ولبنان. فقد قال في تلك المناسبة: «. . . لقد نادينا وسنظل ننادي بأن لبنان وسوريا لا يسعهما أن يعيشا منفصلين، غريبين واحدهما عن الآخر، ولا يسعهما أن يتّبعا سبيلين مختلفين. فنحن معاً شركاء متضامنون متحدون. مصالحنا متضافرة. . . علينا إذن أن نعيش باتفاق تام»[١]. لكن ذلك لم يكن في الحقيقة إلا إعراباً عن أمنية دائمة طالما عبّر عنها مسيحيو لبنان إذ أعربوا عن رغبتهم بالتفاهم مع السوريين ضمن إطار الكيانين المتميّزين.

والاضطرابات التي كانت تعتمل آنذاك في لبنان كانت تترك أثرها في لبنان حيث أخذت الأذهان، وقد أنضجتها حركات ١٩٣٥ المجتمعية. تفتح على إمكانية الاستقلال والتخلّص من الانتداب. لكن الطروحات المتداولة كان لها أن تصطدم، مرة أخرى، بالمواقف المتشدّدة المعهودة الناجمة، من جهة، عن رغبة المسيحيين العارمة بالحفاظ على لبنان كما هو ضمن حدود ١٩٢٠، ومن جهة أخرى، بالنزعة الانضمامية المتصلّبة لدى المسلمين الذين ظلوا يتطلعون إلى دمج الشريط الساحلي والأقضية الأربعة بسوريا، اعتباراً منهم بأن هذه الأراضي قد أُلحقت بجبل لبنان ١٨٦١ بالقوة ودون استشارة أهلها وحوّلته إلى لبنان الكبير. وبين هذين الموقفين المتطرفين كانت تطفو اتجاهات غامضة ترمي إلى جعل لبنان أكثر تجانساً بأن تُسلخ عنه بعض المدن التي طبعها الإسلام بطابع عميق، كطرابلس وصيدا وصور، حيث كانت الحركات الوحدوية تظهر من حين لآخر.

لم تكن المطالب تجد شخصاً يعبّر عنها أفضل من شخص البطريرك الماروني، باعتباره تجسيداً دائماً للبنان، وهو الذي كانت تطلعاته قد نُقلت إلى

(١) الصحف البيروتية الصادرة بالعربية، ٤ حزيران ١٩٣٦.

مؤتمر الصلح في جنيف عام ١٩١٩، عن طريق سلفه الشهير المونسنيور حويّك، فحصل وقتها من جورج كليمنصو على وعد باستعادة لبنان لـ «حدوده الطبيعية». لذا بادر المونسنيور عريضة فوجّه دعوة للاجتماع في صرحه في بكركي، لم يتوجّه بها إلى ممثّلي الرأي العام بل إلى مطارنة طائفته وأساقفتها. فانعقد هذا «المؤتمر» في ٦ شباط ١٩٣٦، وكان دالولاً حيّاً على الروحية المذهبية التي يقوم الرؤساء الروحيون بموجبها بأداء دورهم كمستأمَنين على التراث المسيحي في الشرق ومعبّرين عن الحياة السياسية في لبنان. وأسفر المؤتمر المذكور عن بيان طويل موجّه للمفوض السامي كان أول صكّ مطلبي من نوعه يصدر في ظلّ الانتداب، ولخّص بخمس نقاط، عدداً من المطالب التي عبّرت تعبيراً لا شك فيه عن وجهة نظر الأغلبية الساحقة من المسيحيين اللبنانيين في ذلك الحين:

١ ـ الإبقاء على الكيان اللبناني ضمن حدوده الحالية دون أيّ تعديل.

٢ ـ الاستقلال الفعلي للبنان والاعتراف بسيادته الوطنية دون أي مسّ بتثمين «علاقاته الأخوية مع الشقيقة سوريا» خاصة على صعيد التعاون الاقتصادي والمجتمعي.

٣ ـ وضع «دستور جديد» على قاعدة الاستقلال الفعلي للبنان، على أن يهدف قبل كل شيء إلى تمتّع اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم بالحريات العامة التي يضمنها النظام البرلماني للفرد وللجماعة، وعلى رأسها حرية الصحافة وحرية عقد الاجتماعات وحرية إنشاء الروابط والجمعيّات وحرية تأسيس الأحزاب السياسية، تحت حماية القانون ـ والكلام عن هذه الحريات جميعاً كان في ذلك الحين ردّة فعل طبيعية جداً على شتّى أنواع المراقبة التي كان يمارسها الانتداب والتي كانت قد غدت أموراً لا تُحتمَل.

٤ ـ عقد معاهدة مع فرنسا «لأن لبنان لا يسعه أن يقنع بوضع أدنى من الوضع التوافقي الذي نجم عن المعاهدة التي تطالب بها سوريا».

٥ ـ انضمام لبنان إلى عصبة الأمم[1].

إن هذه المطالب جميعاً لم تكن، حسب بيان بكركي، إلا التتمّة الضرورية للمطلبين الأساسيّين المتعلقين بإنشاء لبنان الكبير والاعتراف باستقلاله، وهما المطلبان اللذان سبق أن تضمّنتهما مذكرة الوفد اللبناني إلى باريس في ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩. فتلك المذكرة التاريخية التي كان لها صدى كبير في جميع الصحف والأوساط على اختلافها، كانت تحتوي على بذور ما سيُسمّى فيما بعد بـ «الميثاق الوطني» والذي زاوج بين مطلب الاستقلال ضمن إطار لبنان الحالي وبين تخلّي المسلمين عن تمسّكهم بالوحدة السورية.

ولكن بانتظار الاتفاق على الميثاق المذكور كان مطلب المسلمين قد ترسّخ بصورة قاطعة وصاخبة أكثر من أي وقت مضى. فلم يستأثر باهتمامهم من بيان بكركي إلا ما جاء فيه عن الإبقاء على الإطار اللبناني وثبات حدوده، دون أن يعيروا اهتماماً للعناصر المستجدّة التي وردت فيه حول الاستقلال وإنهاء الوجود الفرنسي. وهكذا سلّم مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ توفيق خالد، بياناً للمفوض السامي بتاريخ ١٤ آب ١٩٣٩، صدر عن اجتماع عقدته الأحياء الإسلامية في بيروت وعبّر عن مطالب المسلمين التي تتلخّص بالمبادئ الثلاثة الثابتة «السيادة الوطنية والاستقلال الناجز والوحدة السورية عن طريق الاستفتاء العام»[2].

غير أن بيان المفتي لم يُعتبر حازماً بما فيه الكفاية بنظر الرأي العام الإسلامي. والواقع أن هذا الرئيس الديني الكبير لم يكن سوى موظف لدى الدولة اللبنانية، يتلقّى راتبه ومخصّصاته من الميزانية العامّة. فلم يكن يسعه بالتالي أن يعبّر عن مواقف طائفته بنفس السهولة التي يعبّر بها البطريرك الماروني عن طائفته. خاصة وأن هناك إلى جانب الطائفة السنّية طائفتين أخريين لا تقلاّن

(١) نشر النصّ الكامل لهذه التوصية في الصحف العربية التي كانت تصدر في بيروت آنذاك.

(٢) نشر هذا البيان هو الآخر في الصحف البيروتية الصادرة بالتاريخ نفسه، مع سائر النصوص الملحقة به.

إسلاماً عنها. وهما الشيعة والدروز الذين لم يكونوا يرفعوا صوتهم آنذاك حول المشاكل السياسية الخطيرة الشأن إلا بشيء من الخفر.

والواقع أن المسلمين على اختلاف مذاهبهم كانوا في حراكٍ دائم. فالمعاهدة كانت آنذاك موضع تفاوض مع الحكومة اللبنانية. وكان لها أكثر مما كان لدستور ١٩٢٦، أن تثبّت ديمومة لبنان بصورة نهائية، وأن نقضي، من ثمّ، على كل أمل بفصل الأراضي التي ألحقت به. وهكذا دُعيت «جمعية وطنية إسلامية» (كذا) إلى الانعقاد في النصف الثاني من شهر تشرين الأول. فتوافد إلى اجتماعاتها وجهاء من جميع النقاط الساحلية ـ ومن هنا أطلق عليها اسم «مؤتمر الساحل» وصدر عنها بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٦، بيان حدّد، في المقابل المعاهدة المرتقبة، المواقف السياسية للإسلام اللبناني، وضمّ البنود الآتية:

١ ـ يعلن المسلمون مطالبتهم بالسيادة الوطنية ضمن إطار الوحدة السورية كمرحلة أولى على طريق الوحدة العربية. وهم مستعدّون لتحقيق هذا الهدف بجميع الوسائل المشروعة.

٢ ـ نظراً لصعوبة تحقيق الوحدة مع سوريا في الظروف الراهنة، يقرّر المسلمون تبنّيهم لمبدأ التفاوض مع فرنسا من أجل عقد اتفاقية فرنسية ـ لبنانية تمهّد الطريق أمام تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والمجتمعية مع سوريا. لذلك، فهم يتوجهون بالنداء لجميع المسيحيين في لبنان من مؤيدي الوحدة، طالبين منهم المساهمة في هذا العمل الرئيسي[1].

٣ ـ لقد برهنت التجربة خلال السنوات التي انقضت منذ تأسيس الدولة اللبنانية أن حقوق المسلمين مهضومة ومُهملة. لذلك طالب المؤتمر بأن تتضمّن المعاهدة

---

(١) أعرب عدد من اللبنانيين المسيحيين عن تأييدهم للوحدة العربية عن طريق الوحدة في سوريا. هكذا أقدم أدوار الدحداح، وهو من أسرة مارونية كسروانية عريقة، في تموز ١٩٢٦. وفي عزّ الانتفاضة السورية ومطالبة الثوار بوحدة سوريا واستقلالها. على إصدار كرّاس بعنوان «سياسة لا وجدان» يحتج فيه على شرعية تشكيل لبنان الكبير ويدعو إلى تحقيق فيديرالية لبنانية ـ سورية.

المرتقبة أحكاماً خاصة من شأنها أن تكفل توزيع الوظائف العامة توزيعاً عادلاً بين مختلف الطوائف، فضلاً عن اللامركزية الإقليمية لخدمات الدولة[1].

٤ ـ إن المسلمين، إذ يعربون عن احترامهم لأعضاء الوفد اللبناني المكلّف بالتفاوض مع فرنسا لوضع الاتفاقية، ويجدون أنفسهم مضطرين إلى الاحتجاج على تشكيل الوفد المذكور. وهم يطالبون بأن يتضمّن في الوقت نفسه ممثلين عن اللبنانيين الذين يتطلعون إلى الوحدة السورية.

٥ ـ لقد انبثقت عن المؤتمر لجنة تنفيذية تقوم مهمّتها، في حال عدم تضمُّن المعاهدة للضمانات المطلوبة من جانب المسلمين، على تقديم كل الاعتراضات والاحتجاجات التي تراها مناسبة.

٦ ـ تُبلّغ قرارات المؤتمر للسلطات المختصة في باريس وجنيف، كما تُبلّغ للمفوض السامي وللوفد اللبناني المكلّف بالتفاوض حول المعاهدة.

٧ ـ كلّف المؤتمر لجنته التنفيذية بالقيام بالخطوات والمباحثات اللازمة من أجل الوصول إلى توحيد التطلعات الوطنية في البلاد، على أساس مطالبه بالاتفاق مع الطوائف المسيحية[2].

أما مسلمو طرابلس فقد رفضوا هذه القرارات جملة وتفصيلاً باعتبارها شديدة الاعتدال وطالبوا بتحقيق الوحدة مع سوريا فوراً وبدون تأخير. بينما التزم

---

(١) لُبّي هذا المطلب المزدوج في المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية بموجب الرسالتين ٦ و٦ مكرّر.

(٢) تجرّأ صوت واحد من بين مسلمي المؤتمر على الارتفاع، هو صوت كاظم الصلح. فقد أصدر كراساً نشر في ذلك التاريخ دعا فيه إلى الحفاظ على لبنان بحدوده الحالية، كما دعا إلى انفصاله الواضح عن سوريا باعتباره شرطاً لتحقيق استقلاله الفعلي عن فرنسا وتبلور عروبته العميقة. وهذه هي الفكرة الأساسية التي سيقوم عليها الميثاق الوطني، نشر الكراس المذكور بعنوان «بين الاتصال والانفصال» بعد انعقاد المؤتمر بعدة أسابيع. ـ وتجدر الإشارة إلى أن ابن عمه رياض الصلح الذي كان أول رئيس حكومة في عهد الاستقلال، عام ١٩٤٣، كان قد قال في مؤتمر من نفس النوع سبق أن عُقد في دمشق في أواخر كانون الثاني ١٩٢٨: «إنني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقلّ من أن أعيش مستعمَراً في أمبراطورية عربية» (جريدة العهد الجديد، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٨، عند باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط؟، بيروت، دارا لنهار للنشر، ١٩٣٨، ص ٨١).

الجانب المسيحي، وخاصة في صفوف الرؤساء الروحيين، حالة التأهب العامة مما أدّى إلى مزيد من توثيق علاقاته بفرنسا.

وبينما بدت القرارات المذكورة تخريبيّة في نظر المسيحيين، ومفتقدة للصراحة والحزم في نظر عدد من المسلمين، قام وفد من المؤتمر بعرضها على الكونت دو مارتل. فاقتصر المفوض السامي على الردّ بأن «الحكومة الفرنسية قد التزمت تجاه لبنان باحترام استقلاله ضمن حدوده الحالية، وبعقد معاهدة معه على هذا الأساس. غير أن ذلك لا يحول، بعد إبرام المعاهدة، دون قيام مفاوضات مفتوحة بين حكومتَيْ سوريا ولبنان باتجاه الاتفاق على تطبيع علاقاتهما الاقتصادية»[1]. فكان هذا الردّ بمثابة نعوة التطلعات الإسلامية نحو الوحدة السورية.

في هذه الأجواء الملبّدة بالتناقضات الإسلامية ـ المسيحية انخرط لبنان، على أثر سوريا، في تيار المعاهدة بغية إعادة تنظيم علاقاتها مع فرنسا وتعزيزها.

وعود ومفاوضات

منذ ذهاب الوفد السوري إلى باريس، وقبل أن يوقّع على المعاهدة مع الحكومة الفرنسية، بتاريخ ٩ أيلول، كان الرئيس إدّه قد طلب من الكونت دو مارتل مرات عديدة في لقاءاته معه بدء المفاوضات مع لبنان من أجل عقد معاهدة عسكرية. وقد أرفق هذا الطلب بمراسلات رسمية بهذا الخصوص.

وفي رسالة بعث بها پيير ڤيينو، نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك، إلى رئيس الدولة اللبنانية، بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٦، أكّد بكلام موزون أن:

«... الحكومة الفرنسية المنهمكة الآن بإعداد المعاهدة الفرنسية ـ السورية التي تأمل أن يكون عقدها وشيكاً، لم تغفل عن حقوق لبنان بأن يُعامل معاملة مماثلة لتلك التي ستستفيد منها الدولة المجاورة. فالواقع أن المادة الأولى من صكّ الانتداب تعطي لسوريا وللبنان مثل هذا التطلع إلى الاستقلال. ويُفترض

(١) جريدة الأحرار البيروتية، تاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٦.

بهذا الاستقلال في كلا الحالتين أن يُحاط بالضمانات الدولية نفسها، ومن بينها ضمانة الوضع الراهن لأراضي هذه الدول، علماً أن هذا الوضع قد تحدّد بالنسبة للبنان في ٣١ آب ١٩٢٠.

«والحكومة، إذ تحرص على أخذ تطور الشعب اللبناني بعين الاعتبار، مستعدّة بالتالي كل الاستعداد لتمهيد السبل الآيلة إلى توصُّل رئيس الجمهورية اللبنانية للوضع الدُّولي الذي تتّصف به الدولة المستقلة. وهي تقترح بهذا الخصوص أن تتفاوض مع فخامتكم على عقد معاهدة فرنسية ـ لبنانية. فتستلهم لهذه الغاية مبادئ عصبة الأمم التي تُولي اهتماماً خاصاً لتأمين التعاون والانسجام بين مختلف عناصر السكان المتّحدين ضمن إطار وطني واحد. إن عقد هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ من شأنهما أن يشكّلا خطوة تمهيدية يتمّ على أثرها ترشيح لبنان لعضوية عصبة الأمم».

هكذا يتبيّن أن المبادئ الأساسية التي يُفتَرض أن تقوم المعاهدة عليها تتلخّص بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي والضمانة الدُّوليّة وتعايش الطوائف وتعاونها. غير أن المفاوضات لم تبدأ، عملياً، وفي بيروت بالذات، إلا بعد مضيّ أربعة أشهر، أي بعد توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية بوقت قصير.

أصدر رئيس الجمهورية قراراً، بتاريخ ١٥ تشرين الأول، شكّل بموجبه الوفد اللبناني المفاوض بشأن المعاهدة. وكان هو نفسه من بين الأعضاء الثلاثة الذين تألّف الوفد منهم، إلى جانب رئيس مجلس النواب الأمير خالد شهاب، ووزير الدولة الدكتور أيوب ثابت. وانضمّ إلى الوفد، في اليوم نفسه، لجنة برلمانيّة وسبعة أعضاء، تمّ انتخابها من قِبَل المجلس الذي اجتمع استثنائياً لهذا الغرض. وقد ضمّت اللجنة، وبالطبع، نواباً ينتمون إلى الطوائف الرئيسية الستّ، مع غلبة نسبيّة للموارنة الذين تمثّلوا بنائبين. وانتُخب الشيخ بشارة الخوري، الماروني، رئيساً لها.

في اليوم التالي، استقبل داميان دو مارتل أعضاء الوفد ـ لا أعضاء اللجنة ـ

وكرّر أمامه وعود الحكومة الفرنسية حول عقد معاهدة تُكرِّس استقلال لبنان ووضع أراضيه ضمن نطاق الصداقة مع فرنسا، قائلاً:

«لقد أكّد السيد ڤيينو في الرسالة التي توجّه بها إلى السيد رئيس الجمهورية، باسم الحكومة الفرنسية، على أن لبنان سيبقى ضمن حدوده الحالية وعلى عدم المساس بوحدة أراضيه.

«كما أنه أعرب عن عزم الحكومة الفرنسية الثابت على التعامل معه على أسس مماثلة لتلك التي استُمدَّت منها الاتفاقات المعقودة مع الوفد السوري.

«وبالتالي فقد تأكّد لكم، أيها السادة، أنه لن يحصل أي تمييز ولا أيّ اختلاف في المعاملة، وأن الحكومة الفرنسية تنوي التعامل في بيروت بنفس الذهنية التي تعاملت بموجبها في باريس...».

وحرص إميل إدّه، وهو يشكر المفوض السامي، على الإشارة إلى:

«أن المفاوضات التي بدأت اليوم ستجري بناءً على رغبة الفريقين اللبناني والفرنسي، بالوصول على وجه السرعة إلى النتيجة التي من شأنها خدمة مصالح بلدينا.

«إننا أمام مهمّة يسيرة، ومما يزيد في تيسيرها هو أن جوهر المصالح المذكورة مشترك بيننا، وأنّ تفاهمنا أمر طبيعي.

«هذا ونحن نعتبر، على كل حال أن الصداقة والتحالف الفرنسيّين اللبنانيّين اللذين ستتولّى المعاهدة تكريسهما أيضاً كانا قائمين قبل هذا التكريس بوقت طويل.

«إن هذه الصداقة وهذا التحالف اللذين يرقيان إلى عدة قرون من الماضي، لن يسعهما إلا إن يتعزّزا وأن يستمرّا في المستقبل...».

فالقالب الذي يُفترض بهذه الاستعدادات المتبادلة أن تنصهر فيه كان موجوداً سلفاً. وما المعاهدة الفرنسية ـ السورية إلا نموذجه، على نحو ما أشار

داميان دو مارتل، وهو نموذج سيكون مفروضاً على المتفاوضين، على نحو ما أكد پيير ڤيينو. كل ما في الأمر هو تطعيمه ببعض المنوّعات المستوحاة من وضع لبنان الخاص. والواقع أن هذه التعديلات كان يفترض بها أن تتمّ بناءً على أخذ بنيته الطائفية وموقعه الجغرافي بعين الاعتبار، لما فيه خير التوازن بين الطوائف وضرورة الوجود الفرنسي في شرقي المتوسط.

كانت بعض الاجتماعات المعدودة كافيةً لإنجاز المعاهدة، فتمّ التوقيع عليها في ١٣ تشرين الثاني. أما المجلس فقد استمع إلى تقرير الشيخ بشارة الخوري رئيس اللجنة البرلمانية، الذي كان قد حضر اجتماعات الوفد اللبناني، ثم صوّت على المعاهدة، بتاريخ ٢٤، برفع الأيدي وبالإجماع[1].

فحوى المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية

اشتملت معاهدة ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ بالأساس، شأنها شأن المعاهدة الأخرى[2] السورية، على نص رئيسي سُمّي «معاهدة صداقة وتحالف» مؤلّف من تسع مواد، وأُرفق بهذا النصّ، «اتفاقية عسكرية» من سبع مواد، فضلاً عن خمسة «بروتوكولات» و«رسائل متبادلة» وصل عددها إلى اثني عشر رسالة.

دوام السلم والصداقة بين فرنسا ولبنان»، «تحالف قائم بين الدولتين المستقلّتين السيّدتين» (المادة الأولى)، التزام متبادل «بالتشاور الكلي وبدون تحفّظ»، «حول كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية وما من شأنه أن يؤثّر على مصالحهما المشتركة» و«عدم تبنّي مواقف متنافية مع التحالف تجاه دول أخرى والامتناع عن عقد أي اتفاق يتنافى وهذه المعاهدة مع طرف ثالث»، «وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما» (المادة ٢). ترقُّب «كل التدابير المفيدة» لاتّخاذها «في سبيل تحويل الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الصكوك الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية في ما يخصّ لبنان أو

(١) حول التفاوض وحول إنجاز المعاهدة وتصديق مجلس النواب اللبناني عليها، انظر تقرير إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان (العام ١٩٣٦).

(٢) Alter ego باللاتينية في النص (م).

باسمه، وتأمين انتقالها إلى الحكومة اللبنانية وحدها عند انتهاء الانتداب» (المادة ٣). الالتزام بالتشاور من أجل حلّ كل خلاف ينشأ «بين لبنان ودولة ثالثة» وذلك «طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم أو أية اتفاقيّة دولية أخرى صالحة لمثل هذه الحالة». الالتزام المزدوج بالتشاور «في حال خطر نشوب الحرب» وبتقديم العون المتبادل على نحو ما يتعاون الحليفان، وفي هذه الحال «تقدّم الحكومة اللبنانية للحكومة الفرنسية كل التسهيلات والمساعدات الممكنة على الأراضي اللبنانية، بما في ذلك استعمال السكك الحديدية والأنهر والمرافيء والمطارات ومجاري المياه وطرق المواصلات الأخرى» (المادة ٤). اضطلاع الحكومة اللبنانية «بمسؤولية حفظ الأمن في لبنان وبمسؤولية الدفاع عن أراضيه» مع موافقة الحكومة الفرنسية على «تقديم مساعدتها العسكرية للبنان، جواً وبحراً، طيلة مدة المعاهدة، وطبقاً لأحكام الاتفاقية (العسكرية) المرفقة. واعتراف الحكومة اللبنانية، في الوقت نفسه. «بأن الصيانة الدائمة لطرق مواصلات الحكومة الفرنسية التي تمرّ في الأراضي اللبنانية وحمايتها في كل الظروف والمناسبات، أمران يدخلان ضمن مصلحة التحالف» (المادة ٥). إبرام المعاهدة، فضلاً عن ملحقاتها، لمدة خمسة وعشرين عاماً «قابلة للتجديد لمدة مماثلة بالتراضي الضمني» (المادة ٦). إبلاغ المعاهدة وملحقاتها لعصبة الأمم، على أن تصبح نافذة «يوم قبول عضوية لبنان في عصبة الأمم» (المادة ٧). تحويل المسؤوليات والالتزامات الواقعة على عاتق فرنسا بصورة تلقائية إلى الحكومة اللبنانية «بمقدار ما تكون هذه المسؤوليات والالتزامات سارية المفعول»، «عند بدء العمل بهذه المعاهدة» (المادة ٨). تحرير المعاهدة باللغتين الفرنسية والعربية «على أن يكون المعوّل على النص الفرنسي» مع الالتزام باللجوء «إلى طرائق التسوية والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم»، «وفي حال حصول اختلاف حول تفسير المعاهدة أو تطبيقها» وذلك بالطبع «عندما يتعذّر حلّ الخلاف المذكور حلاً نهائياً عبر المفاوضات المباشرة» (المادة ٩): وهكذا حيك من هذه القماشة المتينة تحالفٌ وثيق بين الدولتين.

ثم جاءت الاتفاقية العسكرية لتعزّز مجاله الستراتيجي أيّما تعزيز. فقد تعهّدت فرنسا بتقديم السلاح والمعدات والعتاد والتدريب «للقوات المسلّحة اللبنانية». لكن الأمر البارز الذي ميّز المعاهدة اللبنانية عن المعاهدة السورية تمييزاً جذرياً كان يكمن في موافقة لبنان على احتلال أراضيه ـ وهو ما سمّي بـ «التمركز» ـ احتلالاً دائماً من قبل القوات الفرنسية دونما تحديد لعديد هذه القوات أو نوعياتها. فقد نصت المادة ٥ من الاتفاقية على هذا الوضع كما يلي:

«عملاً بأحكام البند الثاني من المادة ٥ من المعاهدة، تتعهّد الحكومة الفرنسية بأن تُبقي في الأراضي اللبنانية، وحتى إشعار آخر تتفق بشأنه السلطات العليا في البلدين المتعاقدين، على عناصر من القوات الفرنسية المتمركزة في المشرق والتابعة للسلاح البرّي والجوي والبحري. . .

«هذا ولا يُعتبر تمركز القوات الفرنسية في الأراضي اللبنانية احتلالاً، كما أنه لا يشكّل مسّاً بحقوق لبنان المطلقة». بالمقابل، أو بالأحرى بناءً عليه، تتعهّد الحكومة اللبنانية بتقديم:

«كل التسهيلات الممكنة لصيانة القوات الفرنسية وتدريبها وتنقلها ونقلياتها ومواصلاتها، سواء في نطاق النقاط التي تتمركز فيها، أو عبر تنقّلها بين هذه النقاط، فضلاً عن نقل وتخزين جميع التموينات والأعتدة اللازمة لهذه القوات.

«وتشتمل التسهيلات المذكورة على استعمال الطرقات والسكك الحديدية والمجاري الصالحة للملاحة والمرافئ والأرصفة البحرية والمطارات وسطوح المياه وحق التحليق واستعمال الشبكات البرقية والهاتفية والإذاعية.

«ولا يجوز في أي حال من الأحوال اعتماد تعرفة خاصة تجاه الحكومة الفرنسية.

«كما تُعطى السفن الحربية الفرنسية إذناً عاماً بالدخول إلى المياه اللبنانية والتوقف فيها وزيارة المرافئ اللبنانية، على أن تحاط الحكومة اللبنانية علماً بزيارات المرافئ اللبنانية قبل حصولها.

«وتضع الحكومة اللبنانية بتصرف الحكومة الفرنسية كل المواضع والأماكن اللازمة لحاجات القوات الفرنسية...».

لا يسع المرء أن يتصوّر تحالفاً أوثق من هذا التحالف.

أما البروتوكولات فقد نظّمت أموراً تفصيلية لها أهميتها بالنسبة لعدد من المصالح الخاصة، «تأمين الامتيازات والحصانات» للقوات الفرنسية وللمستخدمين المدنيّين الفرنسيّين ولعائلاتهم (البروتوكول رقم ١). نقل «سلطات التشريع والتسيير الممارَسة حالياً من جانب ممثل فرنسا في المجالات الاقتصادية والمالية وتحويلها لحساب لبنان» (البروتوكول رقم ٢). تعهُّد بالتفاوض حول اتفاقية جامعية (البروتوكول رقم ٣). اتّخاذ القرار بإجراء مفاوضات «من أجل تحديد.. نظام قضائي من شأنه أن يوفّق بين الحرص على حماية المصالح الأجنبية وبين التقدم الذي أحرزته الحكومة اللبنانية في مجال تنظيم القضاء» (البروتوكول رقم ٤). الإعداد لاتفاق حول «تفعيل كل المؤسسات اللبنانية الكفيلة بتأمين استعادة الحكومة اللبنانية للمسؤوليات التي يضطلع بها حالياً ممثّل فرنسا لحساب لبنان...» (البروتوكول رقم ٥).

وأما الرسائل المتبادلة فقد تناولت مجالات متنوعة: حقوق وأوضاع اللبنانيين المنخرطين في «القوات الخاصة». استقدام «المستشارين الفنيّين والقضاة والموظفين الأجانب» من فرنسا، بناءً على رأي الحكومة اللبنانية بـ «فائدة وجودهم في لبنان». حماية المصالح اللبنانية في الخارج «حيث لا تمثيل مباشر للحكومة اللبنانية». إنشاء «مناصب لملحقين لبنانيّين لدى الممثلين الدبلوماسيّين الفرنسيّين». بانتظار نفاذ المعاهدة. استعمال صفة سفير فرنسا في لبنان بدلاً من صفة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في لبنان. تأمين الضمانات «لمؤسسات التعليم والمساعدة والرعاية الأجنبية، فضلاً عن بعثات الأبحاث

الأثرية» حسب النظام الذي كانت تستفيد منه عند عقد المعاهدة، إلخ. بحيث صيّر إلى تدارك كل ما من شأنه أن يعرض إنجازات الانتداب للخطر أو يخفّف من شأنها.

الرسالتان رقم ٦ و٦ مكرّر

لكن النص الأكبر الذي ما زال يقيم بمثابة الهاجس في أذهان اللبنانيين فيحملهم على الاعتقاد بأنه يشكّل بالفعل جزءاً من حقوقهم العامة إلى حدّ يجعلهم يتّخذونه في كثير من الأحيان ذريعة في كل نقاش يتعلّق بتوزيع الوظائف في الإدارة، هو نصّ الرسالتين رقم ٦ ورقم ٦ مكرّر، الذي لا نجد ضيراً من إثباته هنا كاملاً:

تبادل رسائل رقم ٦

«من رئيس الجمهورية اللبنانية

«إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية:

«يشرّفني أن أؤكد لمعاليكم أن الحكومة مستعدّة لتأمين المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين رعاياها، دون أيّ تمييز بينهم.

«كما أنها مستعدة أيضاً لتأمين تمثيل عادل لمختلف عناصر البلاد في مجمل وظائف الدولة.

«وستحرص الحكومة اللبنانية، في مجال توزيع النفقات ذات المنفعة العامة، على توزيع الحصص توزيعاً عادلاً بين مختلف المناطق».

تبادل رسائل رقم ٦ مكرّر.

«من رئيس الجمهورية اللبنانية

«إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية:

«يشرّفني أن أؤكد لمعاليكم، عطفاً على مضمون الرسالة رقم ٦،

أن الحكومة اللبنانية ستعمل في أقرب وقت ممكن، وعلى كل حال قبل نفاذ المعاهدة، على توحيد النظام الضريبي.

«كما تعرب الحكومة اللبنانية عن استعدادها، بالذهنية نفسها، لتطبيق برنامج إصلاحي على كل الأراضي اللبنانية يشتمل على:

١ ـ منح البلديات صلاحيات أوسع.

٢ ـ إيجاد مجالس للأقضية مخوّلة دراسة المسائل المحلّية.

«وبوسع المجال المذكورة أن تبدي رأيها أو أن تتّخذ قرارها النهائي في المسائل المطروحة عليها حسب أهميّتها.

«فإذا اتخذت قراراً نهائياً، فإن هذا القرار يخضع أو لا يخضع لموافقة الحكومة المركزية حسب الحالات التي يفترض بها أن تحدّد لاحقاً.

«وسيصار إلى استشارة هذه المجالس على نحو خاص بقيمة المبالغ التي تعتمدها الخزينة لإنفاقها على أقضيتها»

أما المفوض السامي فقد اكتفى في رسالته الجوابية بأخذ العلم بمضمون هاتين الرسالتين، كلٍّ على حدة.

هذي هي حبكة المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي وضعها الشيخ بشارة الخوري ـ الذي سيكون، عام ١٩٤٣، مهندس الاستقلال، مع رياض الصلح، وسيقف موقف المعارض الشديد من كلّ معاهدة من هذا النوع مع فرنسا ـ في تقريره الذي رفعه لمجلس النواب بأنها «وثيقة سيادتكم واستقلالكم»، و«صكّ الحرية التي طالما نشدها قاصيكم ودانيكم». و«ميثاق التحالف والصداقة مع دولة كريمة الأعراق والأنساب» و«إكليل ماضيكم وضمان مستقبلكم..»[1]. في ٢٤ تشرين الثاني أقرّ المجلس النيابي هذه المعاهدة برفع الأيدي وبالإجماع.

---

(١) وهو تقرير تقريظي يشيد بالمعاهدة، أُرفق نصّه بمحضر جلسة المجلس النيابي، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ (الجريدة الرسمية)، وذكر منه بشارة الخوري مقتطفات في مذكراته (حقائق لبنانية)، مرجع مذكور، الجزء الأول، ص ٣٠٣ وما يليها.

ارتياح مسيحي واحتجاج إسلامي

عاد الانقسام ليظهر من جديد بين المسيحيين والمسلمين في مواقفهم من المعاهدة. فقد رأى المسيحيون فيها ضمانة فرنسية لوضع لبنان وحدوده. كما رأوا في وجود الجيش الفرنسي على أرضه لمدة خمسة وعشرين عاماً ضمانة استقرار وأمان ضدّ كل المحاولات الرامية إلى زعزعة أوضاعه في الداخل أو الاعتداء عليه من جانب سوريا. لقد سبق للانتداب أن شكّل مثل هذه الضمانة منذ أن وُجد. لكن الانتداب كان من حيث طبيعته صنيعاً دولياً طارئاً، في حين أن المعاهدة كانت تفرض على فرنسا التزامات تعاقدية مقابل الموقع المتميز الذي تعترف به المعاهدة لها على جميع الأصعدة.

بالمقابل، كانت المعاهدة بالنسبة للمسلمين بمثابة بطاقة النعوة لآمالهم في التحرر من الهيمنة اللبنانية، يعني المسيحية، وفي العودة إلى سوريا الأم. لذا كان ردّ فعلهم أشدّ حدّة من المعتاد. لقد وُقّعت المعاهدة في ١٣ تشرين الثاني الموافق لأحد أيام رمضان. في يوم الجمعة الواقع في ١٥، أُلقيت في فترة الصلاة خطب ناريّة في جامع بيروت الكبير، خرجت على أثرها طوابير كثيفة من المصلّين وملأت الشوارع المجاورة بهتافاتها الصاخبة احتجاجاً على المعاهدة ومطالبة بالوحدة السورية. وما أن بلغت أصداؤها إلى الأحياء المسيحية حتى تشكّلت هناك مجموعات مسلّحة غاضبة وأخذت تتهيّأ للوثوب على المتظاهرين المتجمّعين حول الجامع. ولم يحل دون اصطدام الفريقين إلا تدخّل القوات الفرنسية التي أقامت بينهما حاجزاً كثيفاً.

أما في طرابلس، حيث المدينة مسلمة برمّتها، فقد تلا المظاهرات إضراب عام. فأغلقت الأسواق شهراً بكامله. غير أن الحركة ما لبثت أن خمدت لعدم وجود مخرج لها. ألم يكن المجلس قد وافق على الاتفاقية، في ٢٤ تشرين الثاني، بإجماع أعضائه، بمن فيهم النواب المسلمون؟ رغم ما في ذلك من دلالة على ضعف تمثيليّة هؤلاء النواب للطوائف الإسلامية التي كانوا يشغلون مقاعد المَجلس باسمها؟

استعادة العمل نهائياً بالدستور

كان التفاوض حول المعاهدة وتوقيعها قد تمّا في ظل دستور لم يحرَّر منه قرار ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ إلا ما يتعلّق باستعادة نشاط المجلس. كما لم يحرّر منه القرار رقم ١/ل.ر.، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٦، إلا ما يتعلّق بانتخاب المجلس لرئيس الجمهورية. أما النظام الرئاسي الذي أُقيم بقرار من السلطة، هو القرار رقم ٥٥/ل.ر.، تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢، والذي علّق العمل بالدستور، فقد ظل ساري المفعول. كما أن الحكومة التي تشكّلت في كانون الثاني ١٩٣٦ بعد انتخاب إميل إدّه كانت لا تزال تتمتّع، بالتالي، باستقلالية تامة تجاه البرلمان الذي لم يكن يسعه منحها الثقة ولا حجبها عنها. فكانت تلك تركيبة هجينة لا تتّفق مع روح المعاهدة التي كان تطبيقها يتطلّب اتّخاذ إجراآت ذات طابع سياسي وتشريعي لا يمكن أن تُستَمَدّ شرعيتها إلا من البرلمان الذي أقرّ المعاهدة. وكان هذا البرلمان قد أعرب، في فورة حماسه على كل حال، عن رغبته بالتعاون، ضمن إطار المعاهدة، مع الدولة المنتدَبة التي ستصبح بموجبها فرنسا الحليفة والصديقة.

رغم ذلك، لم يعمد الكونت دو مارتل إلى الإعلان عن إعادة العمل بأحكام الدستور الأخيرة التي ظلّت مجمّدة، ومن ثمّ إلى إلغاء القرار تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤، إلا في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٧، وذلك عبر رسالة نُشرت في الصحف وبناء على قرار رقمه ١.

أدّى القرار المذكور إلى استقالة وزير الدولة الدكتور أيوب ثابت ثم إلى تشكيل حكومة برئاسة خير الدين الأحدب، من الطائفة السنّية. ومنذ ذلك الحين درجت العادة على إبلاء مهامّ رئاسة الوزارة إلى ممثّل عن الطائفة المذكورة. غير أن الحكومة الجديدة لم تستطع نيل ثقة المجلس، إلا بأكثرية ثلاث عشرة صوتاً مقابل اثنتي عشرة. فاضطرت وزارة الأحدب إلى الاستقالة في ٢٤ آذار، وشُكلت بدلاً منها وزارة سميت وزارة اتحاد وطني برئاسة الأحدب نفسه، واشترك فيها ميشال زكّور ممثلاً لأنصار بشارة الخوري. لكن وفاة م. زكّور

وضع حدّاً لهذه التجربة. ثم جرى تعديل الوزارة ونالت ثقة المجلس بدون أنصار الخوري الذين اتخذوا منذ ذلك الحين وحتى نهاية الانتداب موقف المعارضة.

في تلك الأثناء، كان المفوض السامي قد أصدر قراراً رقمه ١٣٥، تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٣٧، رفع بموجبه عدد النواب إلى ستين، بعد أن كان عددهم خمسة وعشرين. فكان ذلك سبباً لحلّ المجلس بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على المادة ٥٥ من الدستور.

بدأت الحملة الانتخابية في أجواء من التنافس الشديد بين إميل إدّه، رئيس الجمهورية، والشيخ بشارة الخوري منافسه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦. وإنما تعود المنافسة التي غدت تقليدية بين الزعيمين المارونيّين، إلى ذلك الحين، فقد اعتمد كلٌ منهما على عدد مرموق من المؤيّدين ينتمون إلى مختلف الطوائف. وإن كانوا يتمحورون بالدرجة الأولى حول الأوساط المسيحية، وعلى رأسها المارونية. والواقع أن هذا الانقسام إلى المعسكرين المذكورين لا يعود إلا إلى طموحات زعيميهما، لكنه كان يتغذّى من الاختلاف القائم بين فهمين سياسيّين للأمور. فقد عُرِق إميل إدّه بولائه الثابت لفرنسا ولوجودها وثقافتها. بينما كان بشارة الخوري أكثر انفتاحاً على العالم العربي، رغم احترامه للانتداب ولرجاله. وكان برنامجه السياسي يرمي، على ما يشهد اسم حزب، **الدستور**، إلى ممارسة الحريات الدستورية ممارسة فعلية. لكن الرجلين كانا حريصين على الدفاع عن وحدة لبنان السياسية، وعلى عدم المساس بوضع أراضيه تجاه كل أنواع التيارات الوحدوية مع سوريا. وقد أدرك الانتداب حقيقة القوة الانتخابية التي يمثّلها كلٌ منهما، فكان هو بالذات من ألزمهما بالاتفاق مع تقاسم المقاعد في المجلس الجديد. مع زيادة طفيفة لصالح حزب الرئيس إدّه. وعاد خير الدين الأحدب، وهو من جماعة إدّه، إلى السلطة. لكنه شعر بأنه لم يعد يقوى على التفاهم مع رئيس الجمهورية، وبالتالي مع أكثريته البرلمانية، فاضطر إلى الاستقالة في ٢٠ آذار. في اليوم التالي،

تشكّلت وزارة برئاسة الأمير خالد شهاب الذي ينتمي إلى الفرع السنّي من آل شهاب أمراء حاصبيا. وكان خالد شهاب عضواً في الحزب الدستوري، لكن وزارته التي تألّفت من سبعة وزراء ضمّت إلى جانب أصدقاء بشارة الخوري عدداً من الأكثرية الموالية لإميل إدّه. استقالت هذه الوزارة في تشرين الأول ١٩٣٨، وحلّت محلّها وزارة برئاسة عبدالله اليافي، وهو من السنّة بالطبع، كان يتولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى. ودام الوضع على هذه الحال حتى إعلان الحرب في أيلول ١٩٣٩.

الأحزاب السياسية

أسفرت ردود الفعل التي نجمت عن التحرك السياسي الذي أعقب توقيع المعاهدة عن ظهور الأحزاب المذهبية وانتعاش الأحزاب القديمة.

ذلك لا يعني أن ظاهرة الأحزاب السياسية لم تكن قائمة في لبنان قبل ذلك التاريخ[1]. وقد ارتسمت بعد إعلان الدستور حركة بهذا الاتجاه. لكن الأحزاب التي كانت تتشكل في ذلك الحين لم تكن تعبّر بالأحرى إلا عن الوضع السياسي الراهن، كحزب **الاستقلال الجمهوري** الذي حُلّ عام ١٩٣٥ والذي كان يضع في أولويات برنامجه إقامة الوحدة مع سوريا على أساس فيديرالي. بالمقابل، نشأت تجمعات سياسية قدّر لها أن تشكّل قوى دائمة الفعل والتأثير، أوّلها، في حوالي العام ١٩٣٠، الحزب الشيوعي الموالي للاتحاد السوفياتي والمنتمي إلى الأممية الثالثة[2]. وكان مؤسسو هذا الحزب وأعضاؤه ينتمون بالدرجة الأولى،

(١) من المعروف أن الأحزاب العربية واللبنانية كانت قد تكاثرت بشكل خاص في عهد العثمانيين (على نحو ما أشرنا في الفصل السابق) وأن المملكة العربية تكوّنت في سوريا، كما أعلن عن تكوين دولة لبنان الكبير بناء على دفع أو إيحاء منها.

(٢) تمّ التمهيد لإنشاء هذا الحزب بما هو حزب شيوعي عن طريق تشكيل دوائر يسارية ضمّت بشكل خاص بعض المثقفين مثل يوسف إبراهيم يزبك الذي عرف فيما بعد بأبحاثه حول تاريخ لبنان، وأرتين مادويان، إلخ. انظر بهذا الصدد ميخائيل و. سليمان، **الأحزاب السياسية في لبنان**، ايتاكا ـ نيويورك، ١٩٦٧، ص ٥٧ والتي تليها.

- Michael W. Suleiman, Political parties in lebanon, Ithaca- Newy York, 1967, p. 56 et s.

في البداية، إلى أوساط اللاجئين الأرمن الذين جاؤوا من كيليكية في أعقاب القوات الفرنسية. كما كان يشتمل في ذلك الحين على لبنان وسوريا معاً حيث لم تنتشر دعاوته في أوساط العرب إلا بصعوبة ناجمة عن عدم إمكانية التوفيق بين الإسلام والماركسية، الأمر الذي كان يعتبر آنذاك عقبة كبيرة. لكنه سرعان ما كسب عدداً كبيراً من المؤيدين في صفوف الطبقة العاملة الآخذة بالتكوين، دون أن يتمكن من التحول إلى حزب جماهيري، وذلك بالضبط بسبب ولائه المسكوبي المكين. إلا أن ذلك لم يخفّف من دوره النشط، بل المحدِّد، في مختلف الحركات الشعبية والسياسية والاقتصادية التي حفل بها تاريخ الانتداب. وبعد مضيّ أيام على دخول فرنسا الحرب وانعقاد الحلف الجرماني ـ السوفياتي، بتاريخ ٢٣ آب ١٩٣٩، صدر القرار رقم ٢٥٨/ل.ر.، تاريخ ١٩ أيلول، بحلّ الحزب المذكور. غير أن هذا القرار الانتدابي المحض عجز عجزاً واضحاً عن وضع حدّ لنشاطات الحزب السرّية التي تجلّت فعاليتها في مناسبات عديدة. ثم ما لبث تأثيره أن ازداد قوة على أثر العدوان الذي شنته المانيا الهتلرية، في ٢١ حزيران ١٩٤١، وانضمام الاتحاد السوفياتي إلى معسكر الحلفاء الغربيّين.

في عام ١٩٣٢، نشأ الحزب السوري القومي الاجتماعي وكانت نشأته بمثابة التصدّي للحزب الشيوعي، إذ اعتمد في وجهه دفعة واحدة طرحاً إيديولوجياً شديد المناهضة. لقد نادى انطون سعادة بأن لا وجود لأمة عربية، ناهيك بأمة لبنانية، بل هناك أمة سورية تعود عناصرها الإثنيّة إلى أقدم العصور الكنعانية، وتشتمل على سائر المنطقة التي تضمّ حالياً سوريا وفلسطين ولبنان لتصل إلى الخليج الفارسي في الجنوب الشرقي. بل إنها تشتمل أيضاً من حيث لحمتها الاجتماعية على جزيرة قبرص، رغم أكثرية سكانها الهلينيّين. استلهم الحزب القومي تنظيمه من التشكيلات التي استحدثتها الفاشية الايطالية، وظل حزباً سرياً خوفاً من بطش الانتداب. غير أنه لم يعتمّ أن أقام شبكة معقّدة الفروع تجاوزت الإطار اللبناني وانتشرت بشكل خاص في سوريا حيث كان تأثيره على مجرى الأحداث السياسية تأثيراً حاسماً في أكثر من مناسبة. وامتاز أعضاء هذا الحزب الذين تكاثروا يوماً بعد يوم بإيمان راسخ وواضح ومتعصب

في آنٍ واحد، يستند من حيث أسسه إلى تعاليم أنطون سعادة، لكن خيوطه تعود بشكل واضح إلى اجتماعيات إميل دركهايم. وكان هؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جميع المذاهب، ولا سيما لطائفة الروم الأرثوذكس (التي كان ينتمي إليها أنطون سعادة) والطائفة الدرزية. وقد توصلوا إلى استحداث انصهار حقيقي بين الطوائف في صفوفهم حيث بدت الحواجز الدينية في حكم الملغاة. أما الدولة التي كانوا يسعون إلى إنشائها فكان يُفترض بها أن تكون دولة قومية مجتمعية علمانية، وربما كانت عنصرية أيضاً، نظراً لأن جذورها كانت تضرب في ماضيها بأنقى أشكالها. لقد تعرض هذا الحزب للتنكيل به في عهد الانتداب الذي لم يتورّع عن ملاحقة أعضائه قضائياً، ثم مرّ عام ١٩٤٩ بفترة مأساوية على أثر انتفاضة حصلت في ظروف غامضة، فأُعدم زعيمه وستة من أعضائه الشبان رمياً بالرصاص. ثم قام الحزب عام ١٩٦١ بمحاولة انقلاب فاشلة كان لها أن تضعضع أوضاعه وتقلّص نشاطاته لمدة معينة[١].

وكما لو أن القاعدة تكمن في طبيعة الأمور، لم تستطع الحركات الشعبية أن تتنظّم في لبنان إلا على أساس بناها الطائفية. فالحزب لا يسعه أن يقوم وينمو، حسب النظرية الأكثر رواجاً في العلم السياسي، إلا بناءً على طبقة أو مجموعة من المصالح لا بد له من التعبير عن اتجاهاتها الاقتصادية والمجتمعية. لذا كان لا بد للنظام الطائفي أن ينعكس على تركيب الأحزاب اللبنانية. وقد جاءت المعاهدة لتنعش هذا العامل الثابت من جديد ولتسرّع من مفاعيله.

والواقع أن المعاهدة أدّت إلى تجمّع المسيحيين والمسلمين في معسكرين متقابلين. فبرزت غريزة التجمّع الإسلامية أولاً من خلال حركة الكشاف المسلم التي تحولت شيئاً فشيئاً إلى حزب سياسي حمل اسم **النجّادة**. في حين تجمّع المسيحيون تحت اللواء الماروني ضمن حزب **الكتائب اللبنانية**[٢]. فكان هذان

(١) حول الحزب السوري القومي الاجتماعي يجد القارىء عرضاً جيداً في كتاب م. و. سليمان المذكور (ص ٩١ والتي تليها).

(٢) حول النجّادة انظر م. سليمان، المرجع المذكور، ص ٢٠١ والتي تليها، وحول الكتائب، ص ٢٣٢ والتي تليها.

جسمين واضحي التميّز، لا من حيث برنامجيهما السياسيّين، بل من حيث انتماء أعضائهما الطائفي البحث.

لقد كان لمنظمة الكشاف المسلم في بداية أمرها تأثير شديد على الشبيبة المسلمة، طليعة الأوساط السنيّة، التي أثار توقيع المعاهدة في صفوفها ردوداً هوجاء. إذ أن مجرّد التفكير بأن هذا الصك الدولي الطابع يستتبع بالضرورة وبصورة قاطعة تثبيت الكيان اللبناني تثبيتاً نهائياً ضمن حدود ١٩٢٠، ويضع بذلك حدّاً للآمال التي كانت لا تزال تُعوَّل بلا كلل على استعادة الوحدة السورية. كان يكفي لإمعان النظر في مدى خطورة هذا الحدث. غير أن الحركة الكشفية لم تكن تشكّل إلا جمعية رياضية. فهي بالتالي لا تقوى على الاستجابة لما كان يشعر به المسلمون من حاجة إلى التعبير عن إرادتهم عن طريق أداة سياسية مخصوصة من شأنها أن تعزّز وجودهم الجماعي وتنعش حياتهم الطائفية وتحافظ بالدرجة الأولى على عروبتهم المناضلة. أما الدولة التي حُكم عليهم بأن يعيشوا تحت ظلّها، فقد كانت ذات طبيعة مسيحية واضحة، كما كانت تمتاز بهيمنة المسيحيين على الإدارة وعلى النشاطات السياسية والاقتصادية والفكرية. هذا فضلاً عن ارتباطها الحميم، وإن يكن بصورة غير معلنة، بفرنسا.

تأسّس حزب النجّادة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ في ظل هذه الحالة الانفعالية. ولا شك أنه كان في بداية أمره رأس حربة بيد الإسلام اللبناني. هكذا قُيّض له عام ١٩٤٣ أن يساهم بنشاط في النضال من أجل الاستقلال بالتحالف مع حزب الكتائب، رغم اختلاف ايديولوجية الحزبين اختلافاً كلياً. ولكن كان من الواضح منذ ذلك الحين أنه أصيب هو الآخر بالمرض العضوي الذي لا بدّ له آجلاً أو عاجلاً من أن يفتك بأية حركة عربية. فقد عاجلته عاهات الفردية والتشتّت والفتور بحيث حوّلته اليوم إلى تجمّع لم يعد يمثّل العنصر السنّي على الاطلاق[١]، خلافاً لحزب الكتائب، خصمه الطبيعي الذي كان في

(١) نشأت بعد ذلك بمدة قصيرة منظمة سياسية مسلمة عرفت باسم حزب **الهيئة الوطنية**. ضمّ هذا الحزب عدداً من الوجهاء والمثقفين لكنه لم يتحوّل إلى حزب جماهيري وكفّ هو الآخر عن

بعض الأحايين التاريخية رفيق نضاله، والذي ينشط اليوم أكثر من أي وقت مضى.

تأسّس حزب الكتائب اللبنانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٦، برئاسة الشيخ بيير الجميّل الذي ظلّ رئيسه الدائم حتى وفاته بتاريخ ٢٩ آب ١٩٨٤. ولم يلبث الحزب أن ثبّت طابعه المسيحي، والماروني على وجه الخصوص، وعيّن «هدفه الأساسي المتمثّل في الدفاع عن وحدة لبنان واستقلاله المطلق عن سوريا التي لم تكن تخفي من حين لآخر مطالبتها بالمناطق التي ضُمّت إلى جبل لبنان. لذا كان لا بد لتنظيمه أن يحتذي حذو النماذج التي برزت في أوروبا آنذاك. فاتّخذ شكل الجسم العارم الانضباط الذي ينخرط ضمنه المؤيدون في ميليشيات موحّدة اللباس، متراصّة الصفوف، تتقدّمها راياتها وتظل متأهبة للتدخّل لدى أيّ شعور منها بأن خطراً ما يحدق بلبنان باعتباره هدفها الوحيد وشغلها الشاغل. لذا كان الصراع بين الكتائب والنجّادة ينشب كلما طُرحت مشكلة علاقات لبنان بالعالم العربي. وهكذا نزلت النجّادة والكشاف المسلم إلى الشوارع بمناسبة عيد المولد النبويّ في مظاهرة خفقت فيها الأعلام السورية وارتفعت الهتافات المؤيدة للوحدة السورية. وعندما شاءت الكتائب أن تردّ بمظاهرة مقابلة، بمناسبة أول أيلول ١٩٣٧، الذي كان حينذاك عيداً وطنياً للبنان، طلبت منها حكومة خير الدين الأحدب أن تمتنع عن ذلك، فامتنعت على مضض. لكن ستمائة كتائبي، على رأسهم بيير الجميّل، قرروا أن يقوموا باستعراض في ٢١ تشرين الثاني التالي، بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الحزب. فاصطدموا بقوى الأمن بقيادة المدير ـ الفرنسي ـ للأمن العام. فأصيب الرئيس الأعلى بجراح. واعتبرت الكتائب أنها تلقّت بذلك معموديّة الدم التي ما فتئت منذ ذلك الحين تؤجّج مشاعرها اللبنانية، إذ تحوّلت أحداث ذلك اليوم إلى ذكرى يُحتفل بها سنوياً احتفالاً جماهيرياً يشارك فيه رجال السياسة على مختلف أصنافهم. لكن تلك

= الوجود ليتحوّل إلى شراذم لا حصر لعددها يمثّل تكاثرها ثم زوالها السيعان سمة من السمات التي تتصف بها اليوم الحياة السياسية لدى السنّة.

الحادثة كانت بمثابة الفرصة التي اغتنمتها الحكومة اللبنانية، بإيعاز من المفوض السامي على الأرجح، لتأمر بحلّ منظمات الشبيبة على اختلافها. فلم تستعد الكتائب والنجّادة نشاطها إلا عام ١٩٤٣ لتتعاون سويّةً على إنهاء الانتداب وعلى تحقيق الاستقلال تحت راية **الميثاق الوطني**.

سقوط المعاهدتين

أما المعاهدتان اللتان أحيتا كثيراً من الآمال وأثارتا القلق في كثير من الأفئدة، فقد امتنعت الحكومة الفرنسية عن التصديق عليهما امتناعاً تاماً. ناهيك بامتناعها عن طرحهما على البرلمان للموافقة عليهما أصلاً.

وبرزت معارضة صاخبة حيناً وخافتة حيناً آخر ضد المعاهدة التي عقدت مع سوريا على الأخصّ، في الأوساط الكنسية بدعم من بعض عناصر الجيش الفرنسي المتمركز في المشرق. فأخذ عليها منتقدوها أنها كرّست التخلّي عن «حقوق فرنسا التاريخية» وأخلّت من ثمّ بواجبها تجاه حماية مسيحيّي الشرق. ودعموا موقفهم هذا بأن اتّهموا حكومة دمشق بانتهاك «حرية المعتَقَد» التي يُفترَض أن يتمتّع بها رعاياها في بلاد العلويّين حيث كانت بعض الإرساليات الدينيّة تقوم بحركة تبشيرية أقلّ ما يقال فيها أنها ليست في محلّها[1]. وفي دمشق تظاهر العلماء عام ١٩٣٨ احتجاجاً على قرار من المفوض السامي كان قد صدر قبل عامين بصدد تنظيم الأحوال الشخصية للطوائف الإسلامية والمسيحية في سوريا ولبنان[2]. وفي بيروت لم يقنط المسلمون أنفسهم من الاحتجاج على المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية. وجاءت مطالبات تركيا بلواء الاسكندرونة وإنطاكية لتندرج ضمن المشكلة السورية وتضفي مزيداً من التعقيد على مهمّة الحكومة الفرنسية آنذاك في ميونيخ.

(١) وفي طليعتها جريدة **البشير** الناطقة بلسان آباء الرهبانية اليسوعية الذين كانوا يتمتّعون بخطوة كبيرة لدى مسيحيّي الشرق، وقد توقفت هذه الجريدة عن الصدور منذ اعلان الاستقلال.

(٢) انظر بهذا الصدد الفصل الأول من هذا الكتاب.

وعبثاً حاول جميل مردم بيك، رئيس مجلس الوزراء في دمشق ـ فضلاً عن الكتلة الوطنية التي خاطرت برصيدها الشعبي إذ قرّرت اعتماد سياسة الليونة ـ أن يُدخل على المعاهدة تعديلات جوهرية تخدم المصالح الفرنسية ومصالح الإرساليات الدينية، على شكل بيانات مشتركة جرى التوقيع عليها في باريس عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨. فقد التزم المجلسان الفرنسيان الصمت حول الموضوع وتحاشيا، دون نقاش يُذكر، طرح المعاهدة للنظر بأمرها. وهكذا غابت المعاهدتان في غياهب النسيان، دون أن تتقدّم أية حكومة فرنسية بطلب التصديق عليها. على كل حال، فمنذ الأشهر الأولى من عام ١٩٣٩ كانت قد أخذت تتردّد أصداء الخواطر القلقة، بعد أن بدأت تتنبّه للطامة الكبرى التي بات وقوعها وشيكاً. وكما لو أن الحكومة الفرنسية شاءت أن تلفت الأنظار إلى ابتداء حقبة جديدة، فقد أنهت بشكل مفاجيء خدمات الكونت دو مارتل عرّاب المعاهدتين، وعيّنت مكانه غبرييل پويو، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٨، وكلفته بتدبُّر أوضاع الانتداب في سوريا ولبنان بحيث تتلاءم مع مقتضيات مرحلة الحرب. فوصل إلى بيروت في ٧ كانون الثاني من العام التالي وباشر العمل.

تحسّباً للصراع العالمي الذي كانت معالمه قد بدأت تتضح، وحرصاً على إبقاء تركيا على الحياد، وافقت فرنسا بموجب المعاهدة التي عقدت بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٣٩ على التخلّي لتركيا، بدون أي شرط يذكر، عن لواء الاسكندرونة وانطاكية الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، خارقة بذلك نص المادة ٤ من صكّ الانتداب[1]. واندلعت الحرب في أول أيلول. فتعلّل المفوض السامي الجديد بنشوب المعارك ليوقّع في ٢١ أيلول على القرار رقم ٢٤٦/ل.ر.، القاضي بتعليق الدستور اللبناني وحلّ المجلس النيابي وتعيين مجلس مديرين وتكليف عبدالله بيهم بمهام وزير الدولة لدى الحكومة. وظلّ

(١) التي تنصّ على التزام «الدولة المنتدَبة بأن تؤمن لسوريا وللبنان الحماية من كل ما يتهدّد أراضيها، كلها أو جزء منها، بالاقتطاع أو الاستئثار، وضدّ كل رقابة تفرض عليها من دولة أجنبية».

إميل إدّه رئيساً للجمهورية. وكان غبرييل پويو قد اتّخذ إجراءات مماثلة في دمشق، بتاريخ ٨ تموز، عندما عيّن حكومة من الموظفين، برئاسة بهيج الخطيب، لتحلّ محلّ الوزارة المستقيلة التي كانت قد ألّفتها الكتلة الوطنية.

وهكذا عاد غياب الشرعية الدستورية ليحلّ من جديد[1]. وفي أيار ١٩٤٠، انهارت فرنسا أمام الاجتياح، ثم جعلتها هدنة ٢٢ حزيران تحت إشراف المحتلّ. غير أنها ظلت الدولة المنتدَبة على سوريا ولبنان. لذا لم يعد المفوض السامي يمارس الحكم إلا بإصدار القرارات، على مرآى لجنة الهدنة الألمانية ـ الايطالية المتمركزة في السرايا الكبيرة. وبات الاهتمام الوحيد منصبّاً على شؤون التموين والإدارة والأمن العام. عاد كل شيء ليقع في قبضة المندوبين والمستشارين وضباط الاستخبارات المتمركزين في جميع نواحي الأراضي اللبنانية والسورية، على نحو ما كانت عليه الحال في بداية الاحتلال العسكري. وظلت دول المشرق تابعة لنظام ڤيشي الخاضع لسيطرة ألمانيا الهتلرية. وكما لو أن الوطنيين حرصوا على مشاطرة فرنسا المهزومة أيام حدادها الطويلة، فقد امتنعوا عن خوض أيّ صراع ضدّها، فصارت المعاهدتان في حيّز الذكريات. وفي ١٦ كانون الأول ١٩٤٠، حلّ الجنرال دانز محلّ ج. پويو[2].

كان الحصار البريطاني يطوق سوريا ولبنان في ذلك الحين. وأثارت مشكلة التموين، بعد تفاقمها مظاهرات شعبية ازدادت عنفاً على عنف. فأغلقت المتاجر والحوانيت أبوابها في بيروت والمناطق احتجاجاً على شلل الحكومة المعيّنة. وعمّت النقمة سائر أنحاء البلاد، وكادت تثور ثائرة الخواطر. وهكذا تخلّى الرئيس إميل إدّه عن مهامه في أوائل نيسان من العام التالي، بعدما تبيّن له عجزه

(١) روى ج. پويو وقائع مفوضيته العليا في كتابه: **سنتان في المشرق، ذكريات في سوريا ولبنان، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠**، باريس، ١٩٥٢، مرجع مذكور، وأثبت في ملاحق الكتاب نصوص خطبه ورسائله.

(٢) كانت حكومة ڤيشي قد عيّنت مكانه، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠، مدير شرطة باريس المفوّض شياپ. لكن شياپ قضى نحبه في الطائرة التي أقلّته إلى بيروت، فعُيّن مكانه الجنرال دانز بعد أيام قليلة.

عن تحمّل الأعباء في ظل سستام باتت جميع الصلاحيات فيه مركّزة بيد الانتداب. وما لبث عبدالله بيهم أن حذا حذوه. فخلفته حكومة أخرى من الحكومات الموجَّهة. وصدر قرار رقم ٨٠/ل.ر.، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١، يحدّد ـ مرّة أخرى ـ «تنظيم وطريقة اشتغال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في لبنان». فوضعهما، كلاهما، بيد رئيس الحكومة الذي أُنيط به حقّ إصدار المراسيم الاشتراعية بمعاونة مجلس مؤلّف من خمسة وزراء دولة كحدّ أقصى. وصدر في اليوم نفسه قرار آخر، رقمه ٨١/ل.ر.، بتعيين ألفرِد نقّاش، الماروني، رئيس محكمة الاستئناف، رئيساً للحكومة[1]. وفي دمشق أيضاً حلّت حكومة مماثلة برئاسة خالد العظم محلّ حكومة بهيج الخطيب.

غير أن هذه الحال لم تكن أكثر من هدنة ما لبثت أن انتهت بعد شهرين مع دخول الفرنسيين الأحرار، حلفاء الإنكليز.

(١) يروي بشارة الخوري في مذكراته (المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ٢٣٨) أن اسم الفرد نقّاش اقتُرح من قِبَل «الأباء اليسوعيّين». وقد تأكد هذا النبأ في ذلك الحين لمؤلف هذا الكتاب على لسان الأب شانتور، أحد الأعضاء الناقدين آنذاك في سلك الرهبانية اليسوعية. أما وزراء الدولة فألفرد نقاش هو الذي عيّنهم بالمرسوم رقم N/١، تاريخ ١٠ نيسان ١٩٤١، فكان أحمد الداعون السنّي نائباً للرئيس، وجوزف نجار الكاثوليكي وفيليب بولس الأرثوذكس ود. فؤاد عسيران الشيعي وزراء.

مراجع الفصل الثاني من القسم الثاني

I ـ المصادر الرسمية

١ ـ في أساس كل دراسة تتناول هذه الحقبة ينبغي أن تكون هناك **التقارير المقدّمة إلى عصبة الأمم حول الوضع في سوريا ولبنان**، وقد ورد ذكرها مراراً في هذا الفصل، وهي التقارير السنويّة التي كانت ترفعها الحكومة الفرنسية للجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم في جنيف. يتعلّق أول هذه التقارير بحقبة الانتداب الممتدة من تموز ١٩٢٢ إلى تموز ١٩٢٣. ثم تعاقبت التقارير سنوياً ابتداءً من عام ١٩٢٤، وكان آخرها في عام ١٩٣٨.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت ترفع هي الأخرى للجنة الانتدابات تقارير سنوية تتناول إدارتها لفلسطين. وكذلك الأمر بالنسبة للدول المنتدَبة على البلاد الأخرى الواقعة تحت الانتداب بين الفئتين ب وج.

٢ ـ بالإضافة إلى التقارير المذكورة، ينبغي الإطّلاع على محاضر لجنة الانتدابات التي كان يزوّدها ممثّل الدولة المنتدَبة بتوضيحات إضافية ويجيب على مختلف الأسئلة المتعلقة بسوريا ولبنان عند طرحها عليه من قِبَل أعضاء اللجنة، خاصة عندما تتعلّق هذه الأسئلة بما لا يُحصى والعرائض والاحتجاجات التي كانت تصلها من هذين البلدين. وقد كانت **اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني** المؤلفة من الأمير شكيب أرسلان (لبناني) وإحسان الجابري (سوري) ورياض الصلح (لبناني) تقوم بنشاط ملفت للنظر. إذ كانت لا تألو جهداً في إرهاق اللجنة بمذكراتها الحافلة بالانتقادات لفرنسا المنتدَبة.

يضاف إلى محاضر اللجنة تلك التقارير التي كانت ترفعها إلى مجلس عصبة الأمم، فضلاً عن المقترحات والتوصيات التي كان يتّخذها المجلس المذكور بصدد الإدارة الانتدابية في سوريا ولبنان.

٣ - هناك أيضاً الجريدة الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا والتي تحمل عنوان النشرة الرسمية لأحكام المفوضية العليا Bulletin officiel des Actes du Haut-Commissariat. وهو عنوان يدلّ على مضمونها المتعدّد الجوانب. وكانت تصدر بالفرنسية والعربية لأنها كانت تنشر كل ما يصدر عن المفوضية العليا مما ويتعلّق بالبلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وكانت هذه الأحكام إما أحكاماً تشريعية (من أنظمة وقوانين)، وإما أحكاماً إدارية بحتة، من تعيين الموظفين وإقالتهم. وتشكيل اللجان، إلخ. ، كما كانت كل هذه الأحكام تتّخذ دائماً شكل القرارات الصادرة عن المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان. وقد بدأت هذه النشرة التي كانت تصدر كل شهرين، منذ عام ١٩٢٠ وتوقّفت عام ١٩٤٣.

أما القرارات والتعليمات الصادرة عن الإدارة الفرنسية للمنطقة الغربية. وعن المندوب السامي وحاكم لبنان الكبير، قبل عام ١٩٢٠، فقد جُمعت في مجموعة واحدة ونشرتها مطبعة عكا في بيروت دون إشارة إلى تاريخ النشر.

٤ - إلى جانب النشرة المذكورة كانت المفوضية العليا تنشر بصورة غير منتظمة مجموعات من النصوص أو من الدراسات حول سوريا ولبنان. نذكر منها **الأحكام الدبلوماسية المعمول بها في أول نيسان ١٩٣٥ في دول المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي** Les Actes diplomatiques en vigueur au 1er avril 1935 dans les Etats du Levant sous Mandat français, وقد نشرتها المفوضيّة العليا، في بيروت عام ١٩٣٥. تحتوي هذه المجموعة بالدرجة الأولى على صكّ الانتداب، ثم على جميع المعاهدات والاتفاقات والمواثيق التي عقدتها الدولة المنتدَبة مع الدول الأجنبية حتى ذلك الحين. نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة بعنوان **سوريا ولبنان تحت الاحتلال والانتداب الفرنسي، ١٩١٩ ـ ١٩٢٧**، باريس، بدون تاريخ؛ ودراسة أخرى بعنوان **الإنجازات الفرنسية في سوريا ولبنان، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩**، باريس، ١٩٣٩، إلخ. . .

- La Syrie et le Liban sous l'occupation et le Mandat Français,

1919-1927, Paris, s.d.

- L'œuvre française en Syrie et au liban, 1919-1939, Paris, 1991

٥ - من جهة أخرى تشكّل الجريدة الرسمية الصادرة عن الجمهورية اللبنانية مرجّعاً أساسياً لكل بحث، لا فقط لأنها تحتوي على كل الأحكام التشريعية والتنظيمية الصادرة عن الدولة، بل لأنها تنشر بانتظام أيضاً محاضر جلسات مجلس النواب. وقد بدأت هذه الجريدة بالصدور عام ١٩٢٠ تكملة للجريدة الرسمية الصادرة عن جبل لبنان السابق. وظل القسم الذي يتعلّق منها بالنقاشات البرلمانية، حتى عام ١٩٢٦، ينقل أعمال المجلس التمثيلي الذي تحوّل بناء على الدستور إلى مجلس النواب.

وتوجد اليوم مجموعتان جيدتان من القوانين على شكل صفحات متحركة يعمل أصحابها على إغنائها دائماً بما صدر من قوانين جديدة. وهما مجموعة الدكتور انطوان بارود والأستاذ ميشال صالح. ومجموعة القاضي السابق سليم أبي نادر.

II ـ الكتب المطبوعة

قبل أن نذكر هذه الكتب ينبغي التشديد على أهمية الصحافة اليومية، الصادرة بالعربية والفرنسية. فهي مصدر معلومات غزيرة جداً، شرط أن يقاربها المرء، طبعاً، بحذر وذهن نقدي. أشهر الصحف التي كانت تصدر في بيروت في عهد الانتداب كانت **لسان الحال، البيرق، العهد الجديد، الأحرار، النهار**. أما الصادرة بالفرنسية فكانت **La Syrie** (سوريا) **Le Reveil** (اليقظة) **L'Orient** (الشرق) **Le Jour** (النهار). في دمشق: **القبس، الأيام، ألف باء**، إلخ. في حلب: **التقدّم، النذير، الشهاب**، إلخ. أما المجلات الدورية التي كانت تهتمّ بشؤون سوريا ولبنان فنذكر منها في عهد الانتداب مجلة **L'Oriente Moderno** (الشرق الحديث) في روما، و**Correspondance d'Orient** (مراسلات الشرق)، و**L'Asie Française** (آسيا الفرنسية)، في باريس، وقد أتينا على ذكر هذه الدوريات الثلاث في مراجع الفصل السابق.

كما تجدر الإشارة بهذا الصدد، وفي زمن كان عدد كبير من المسيحيين

اللبنانيين قد اعتنق فيه أسطورة الفينيقية بدلاً من العروبة ـ بعد أن صارت في الفترة الأولى من الانتداب كناية عن وصمة ـ إلى المجلة الفينيقية **La Revue phénicienne** التي أصدر منها شارل قرم عدة أعداد احتوت على كتابات مهمّة تنمّ عن الحالة الذهنية التي كانت سائدة في ذلك الحين. وينبغي الاعتراف بأن هذا الاتّجاه ما زال موجوداً حتى اليوم عند أولئك الذين يسعون، خلافاً لمجرى التاريخ، إلى ربط لبنان الحالي بفينيقية القديمة، بل إنهم يذهبون إلى حدّ الجزم بأن تاريخه يعود «إلى ستة آلاف سنة».

٢ ـ نظرية الانتداب القانونية لم يعد لها إلا قيمة أكاديمية. لذا نكتفي بالإحالة في ما يعنيها، على المصنّفات الحقوقية التي تبحث في القانون الدولي العام، بالفرنسية والإنكليزية، وهي مصنّفات تحتوي عادة على كثير من المراجع. إلا أنه تجدر الإشارة إلى كتاب قلما يؤتى على ذكره كانت عصبة الأمم نفسها قد نشرته إبان حلّها: **سستام الانتدابات، أصوله وتطبيقاته**، جنيف، ١٩٤٥.

- Le système des Mandats. Origines et applications, Genève, 1945.

٣ ـ حول السنوات الأولى من الانتداب واستتبابه:

عبدالله صفير باشا، الانتداب الفرنسي والتقاليد الفرنسية في سوريا ولبنان، باريس، ١٩٢٢، **ج. أشقر، دراسات حول سوريا وكيليكية**، باريس، ١٩٢٢. **إحسان الشريف، الوضع الدولي لسوريا**، أطروحة حقوق، باريس، ١٩٢٠. ج. **غويترو، فرنسا في سوريا وكيليكية**، كوربوڤوا، ١٩٢٠. **پيير ليوتي، سوريا ولبنان**، باريس، ١٩٢٢. **الجنرال غورو، فرنسا في سوريا**، كوربيل، ١٩٢٢. **تستان، إنجازات فرنسا في المشرق**، ضمن مجلة العالمين، ١٩٢١.

- Abdallah Sfer Pacha, Le Mandat français et les traditions françaises en syrie et au Liban, Paris, 1922.
- J. Achkar, Etudes sur la Syrie et la Cilicie, Paris, 1922.
- Ihsan Alchérif. Le statut international de la syrie thèse droit, Paris, 1920.

- G. Gautherot. La France en Syrie et en Cicilie, Courbevoie, 1920.
- Pierre Lyautey, La Syrie et le Liban, Paris, 1922.
- Général Gouraud, La France en Syrie, Corbeil, 1922.
- Tetsin, L'œuvre de la France au Levant, dans la Revue des Deux-Mondes, 1921.

٤ ـ ابتداءً من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٩ (بالتسلسل الأبجدي):

بنوا أبو صوان، **المشكلة السياسية السورية**، باريس، ١٩٢٤. ج. أشقر، **فرنسا وانكلترا في الشرق الأدنى. التطور السياسي لسوريا ولبنان وفلسطين والعراق**، ليون، ١٩٣٧. هنري بارود، **في بلاد السراب، سوريا وفلسطين**، باريس، ١٩٢٣. روبير دو بوپلان، **سوريا إلى أين؟ الانتداب في ظلال الأرز**، باريس، ١٩٢٩. پيير بوناردي، **المشكلة السورية**، باريس، ١٩٢٧. ش. بوركهارد، **الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان**، نيم، ١٩٢٥. القومندان كابديجيلي والشيخ عزيز الهاشم، **المسألة السورية**، بيروت، ١٩٢٧. شكري قرداحي، **انتداب فرنسا على سوريا ولبنان، مجموعة محاضرات أكاديمية الحقوق الدولية**، لاهاي، ١٩٢٤. عمر جابري، **سوريا تحت نظام الانتداب**، تولوز، ١٩٣٤. ج. دوريس. **سوريا للسوريين**، باريس، ١٩٢٦. رولان دور جيليس، **قافلة بدون إبل**، باريس، ١٩٢٨. أديب فرحات، **فرنسا كقوة منتدبة في سوريا ولبنان**، ط. ٢، بيروت، ١٩٢٦. برت جورج ـ غولي، **المسألة العربية**، باريس، ١٩٣٠. الكونت ر. دو غونتوبيرون، **على طرق سوريا، بعد ٩ سنوات من الانتداب**، باريس، ١٩٢٨. أ. كروڤل، **دول سوريا**، باريس، ١٩٣١. ل. جالابير، **سوريا ولبنان. نجاح فرنسي؟** باريس، ١٩٣٤. أ. جوفر، **انتداب فرنسا على سوريا ولبنان الكبير**، ليون، ١٩٢٤. جون مورغان جونس، **نهاية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان**، أطروحة حقوق، باريس، ١٩٣٧. جوزف كيسل، **في سوريا**، باريس، ١٩٣٧. نذير كزبري، **مأسلة توقّف الانتداب الفرنسي على سوريا**، باريس، ١٩٣٧. جان لاپيير، **الانتداب الفرنسي في سوريا**، باريس، ١٩٣٧. ر. لوران ـ ڤيبير، **ما شاهدته في الشرق**، باريس،

١٩٢٤ . بيير لامازيير، **في الذهاب إلى سوريا**، باريس، ١٩٢٦ . ج. لوكيه، **سياسة الانتدابات في المشرق**، باريس، ١٩٢٣ . بيير ليوتي، **غورو**، باريس، ١٩٤٩ . غبريال منسّى، **الانتدابات A** وتطبيقها في الشرق. ينبغي دعوة الجمعيات التأسيسية، باريس، ١٩٢٤ . ن.ف. ماستراتشي، **سوريا المعاصرة**، باريس، ١٩٣٠ . ريمون أوزو، **دول المشرق تحت الانتداب الفرنسي**، باريس، ١٩٣١ . پول پيك، **سوريا وفلسطين: الانتداب الفرنسي والإنكليزي في الشرق الأدنى**، باريس، ١٩٢٤ . وله أيضاً: **ملحق**، باريس، ١٩٣١ . أدمون ربّاط، **تطور سوريا السياسي تحت الانتداب**، باريس، ١٩٢٨ . له أيضاً، **الوحدة السورية والمصير العربي**، باريس، ١٩٣٧ . ف. دو سان پوان، **الحقيقة حول سوريا**، باريس، ١٩٢٩ . ج. أ. سوريل، **الانتداب الفرنسي والنمو الاقتصادي لسوريا ولبنان**. ج. وج. تارو، **طريق دمشق**، باريس، ١٩٢٣ . ولهما أيضاً، **استنفار في سوريا**، باريس، ١٩٣٧ . لهما أيضاً، **سوريا عام ١٩٣٨**، في مجلة العالمين، ١٩٣٨ . رينيه ڤانلاند، **المعمعة الشرقية. تركيا ـ لبنان، سوريا ـ فلسطين، شرق الأردن ـ العراق**، باريس، ١٩٣٢ . القسّ أ. وترلي، **في سوريا بصحبة الجنرال غورو**، باريس، ١٩٢٤ . وتنبغي الإشارة على حدة إلى الكراس المتعلّق بخلافات المونسنيور عريضه مع الكونت دو مارتل. **لبنان وفرنسا. وثائق نشرتها البطريركية المارونية**، بيروت، ١٩٣٦، وهي تحتوي على عدد من الوثائق التي لم تكن نشرت من قبل.

Benoît Aboussouan, *Le Problème politoque syrien*, Paris, 1924; J. Achkar, *La France et l'Angleterre dans le Proche-Orient. L'Évolution politique de la Syrie et du Liban, de la Palestine et de l'Irak*, Lyon, 1937; Henri Baraude, *aux Pays du mirage, Syrie et Palestine*, Paris, 1924; Robert de Beauplan, *Où va la Syrie? Le Mandat sous les Cèdres*, Paris, 1929; Pierre Bonardi, *L'Imbroglio syrien*, Paris, 1927; C.Burckhard, *Le Mandat Français en Syrie et au Liban*. Nîmes. 1925:Commandant Capdejelle et Cheikh Aziz El-Hachem, *La Question syrienne*, Beyrouth, 1927; Chukri Cardahi, *Le Nandat de la France sur la Syrie et le Liban. Recueil des Cours de L'Académie de Droit International*, La Haye, 1924; Omar Djabri, *La Syrie sous le régime du Mandat*, Toulouse, 1934; J. Doris *La*

Syrie aux Syriens, Paris, 1926; Roland Dorgelès, *La Caravane sans chameaux*, Paris, 1928; Adib Farhat, *La France, Puissance mandataire en Syrie et au Liban*, Paris, 1926; René de Fériet, *L'Application d'un Mandat. La France, Puissance Mandataire en Syrie et au Liban*, 2e éd., Beyrouth, 1926; Berthe Georges-Gaulis, *La Question arabe*, Paris, 1930; Comte R. de Gontautbiron, *Sur les routes de Surie, après neuf ans de Mandat*, Paris, 1928; A. Cruvel, *Les États de Syrie*, Paris, 1931; L.Jalabert, *Syrie et Liban. Réussite française?* Paris, 1934; A. Joffre, *Le Mandat de la France sur la Syrie et le Grand-Liban*, Lyon, 1924; John Morgan Jones, *La fin du Mandat Français en Syrie et au Liban*, thèse droit, Paris, 1937; Joseph Kessel, *En Syrie*, Paris, 1927; Nadir Kuzbari, *La Question de la cessation du Mandat Français sur la Syrie*, Paris, 1937; Jean Lapierre, *Le Mandat Français en Syrie*, Paris, 1937; R. Laurent-Vibert, *Ce que j'ai vu en Orient*, Paris, 1924; Pierre La Mazière, *Partant pour la Syrie*, Paris, 1926; J. Luquet, *La politique des Mandats dans le Levant*, Paris, 1923; Pierre Lyautey, *Gourand*, Paris, 1949; Gabriel Menassa, *Les Mandats A et leur application en Orient. Il Faut convoquer les Assemblées constituantes*, Paris, 1924; N.F. Maestracci, *La Syrie contemporaine*, Paris, 1930; Raymond O'Zoux, *Les Ètats du Levant sous Mandat Français*, Paris, 1931; Paul Pic, *Syrie et Palestine: Mandats Français et anglais dans le Proche-Orient*, Paris, 1924; du même, *Supplément*, Paris, 1931; Edmond Rabbath, *L'Evolution politique de la Syrie sous Mandat*, Paris 1928; du même, *Unité syrienne et devenir arabe*, Paris, 1937; V. de Saint-Point, *La Vérité sur la Syrie*, Paris, 1929; J.A.Sorel, *Le Mandat Français et L'expansion économique de la Syrie et du Liban*, Paris, 1929; J. et J.Tharaud, *Le Chemin de Damas*, Prais, 1923; des mêmes, *Alerte en Syrie*, Paris, 1937; des mêmes, *Syrie 1938*, dans *Revue des Deux-Mandes*, 1938; René Vanlande, *Le Chambardement oriental. Turquie-Liban, Syrie-Palestine, Transjordanie-Irak*, Paris, 1932; Abbé E. Wetterlé, *En Syrie avec le général Gouraud*, Paris, 1924. Mgr Arida avec le comte de Martel, *Le Liban et la France. Documents publiés par le Patriarche maronite*, Beyrouth. 1936.

مؤخراً صدرت الكتب التالية: لين لوهياك، **داود عمّون وإنشاء الدولة اللبنانية**، أطروحة دكتورا في التاريخ، باريس، ١٩٧٨، مرجع مذكور، وهو كتاب يبحث بالدرجة الأولى في **اللجنة الإدارية** التي أنشئت عام ١٩٢٢ وفي

إنجازاتها بالاعتماد على محفوظات العائلة، نظراً لأن داود عمّون الذي هو جدّ المؤلاف لأمّه كان قد ترأس هذه اللجنة وبذل نشاطاً كبيراً.

- Lyne Lohéac, Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais, Paris, 1978.

تجدر الإشارة إلى دراسة قيّمة وضعها عصام كمال خليفة، أستاذ تاريخ في الجامعة اللبنانية، حول تكوُّن الحدود الجنوبية: **الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نُخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦**، مع وثائق وخرائط ملحقة، بيروت، ١٩٨٥. ويبدو أن المؤلف قد اهتمّ بتقميش محفوظات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية التي تُعتبر منجماً زاخراً بالنسبة لما يتعلق بالانتداب على نحو ما يتضح من مستلاّت مجلة **دراسات**، ١٩٨٤، التي تنشرها الجامعة اللبنانية.

٥ ـ حول هذه الحقبة نفسها، وإلى جانب الكتب الصادرة بالفرنسية: جيب أرمنازي، **محاضرات عن سوريا** [بالعربية]، القاهرة، ١٩٥٤. أ. أرملّيني، **فرنسا في سوريا** [بالايطالية]، لانشينو، ١٩٣٤. هـ. أرمسترونغ، **الولادة الثانية لتركيا وسوريا** [بالإنكليزية]، لندن ١٩٣٠. د. سنزوني، **السياسة الفرنسية في الشرق الأدنى** [بالايطالية]، بولونيا، ١٩٤٨. هيلين غوردون، **سوريا كما هي** [بالإنكليزية]، لندن، ١٩٣٩. س. هـ. لونغريغ، **العراق من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠** [بالإنكليزية]، لندن، ١٩٥٣. له أيضاً، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، لندن، ١٩٥٨. أ. ب. ماكلّوم، **الحملة القومية في سوريا** [بالإنكليزية]، نيويورك، ١٩٢٨. بولس مسعود، **لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده** [بالعربية]، القاهرة، ١٩٢٩. سانتي ناڤا، **الانتداب الفرنسي على سوريا من بدايته حتى ١٩٢٩** [بالايطالية]، پادو، ١٩١٩٣٠ ر. سانديغورد، **سوريا تحت الانتداب الفرنسي** [بالايطالية]، روما، ١٩٢٥. أ. سلوان، **جولة في الشرق الأوسط** [بالإنكليزية]، لندن، ١٩٢٥. فريا ستارك، ر. تريتوني، **الوضع الحالي للمشكلة السورية** [بالايطالية]، روما، ١٩٣٤. له أيضاً، **الوحدة السورية وعدم التجزئة في ظل الانتداب**، روما، ١٩٣٤. أوجين أبو شديد، **ثلاثون عاماً من**

عمر سوريا ولبنان [الإنكليزية]، بيروت، ١٩٤٨. جورج حداد، **خمسون عاماً من عمر سوريا ولبنان الحديثين** [الإنكليزية]، بيروت، ١٩٥٠.

- A. Armanelli, La Francia in Siria, Lanciano, 1934.
- H. Armstrong, Turkey and Syria reborn, London, 1930.
- D. Gensoni, La politica francese nel viccio oriente, Bologna, 1948.
- Helena C. Gordon, Syria as it is, London, 1939.
- S.H. Longrigg, Iraq, 1900 to 1950, London, 1953. Du même, Syria and Lebanon under French Mondate, London, 1958. E.P. Mac Callum.
- Santi Nava, Il Mandato Francese in Syria dalle sue origine al 1929.
- A. Slian, Wanderings in the Middle East, London 1925.
- L.Stein, Syria London 1926.

-R.Tritoni, La Fase attuole del Problema Siriano, Rome 1934.

- Eugénie Abouchdid, Thirty years of Lebanon and Syria Beirouth 1934.
- Georges Haddad, Fifty years of modern Syria ans Libanon, Beirouth 1950.

حول الدور المحدِّد الذي لعبته البطريركية المارونية في ولادة لبنان الكبير: **حكمت حداد، الأوضاع السياسية في لبنان بين ١٩١٨ و١٩٢٠ ودور البطريركية المارونية في إعلان لبنان الكبير**، أطروحة دكتورا، جامعة الروح القدس، الكسليك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٥.

وهناك دراسة موثقة جيداً حول موقف السُّنّة خلال الانتداب: نجلا وديع عطية، **موقف اللبنانيين السنّة من دولة لبنان** [الإنكليزية] أطروحة قدّمت لنيل درجة دكتور في الفلسفة، جامعة لندن، ١٩٧٣.

- Najla Wadih Atiyah, **The Attitude of the lebanese Sunnis toward the state of Lebanon.** University of London, 1973.

٦ ـ حول ثورة جبل الدروز والانتفاضة السورية بين ١٩٢٥ و١٩٢٧:

الجنرال أندريا، **الثورة الدرزية وانتفاضة دمشق، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦**، باريس، ١٩٣٧. ج. كاربتّييه، **في جبل الدروز. مذكّرات ضابط استخبارات**، مرجع مذكور، باريس، ١٩٢٩. حنّة كوليه، **طوق الشركس**، باريس، ١٩٥٢. الجنرال غاملين، **في الخدمة**، ٣ أجزاء، باريس، ١٩٤٦ ـ ٤٧. ل. جالابريه، **انتفاضة جبل الدروز**، في مجلة **دراسات** [إتود]، أيار ١٩٢٦. أليس پولو، **دمشقت تحت القذائف. يوميات امرأة فرنسية إبّان الثورة السورية، ١٩٢٤ - ١٩٢٦**، مرجع مذكور، باريس، د.ت. كينسي رايت، **قصف دمشق**، في **المجلة الأميركية للقانون الدولي**، أبريل ـ نيسان، ١٩٢٦. ج. كوبلنتز، **سكوت ساراي، باريس، ١٩٢٧ أدمون رباط، الانتفاضة السورية بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٢٧، في المجلة التاريخية**، نيسان ـ حزيران ١٩٨٢.

- Général Andréa, La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925-1926, Paris, 1937; G.Carbillet, Au Djebel Druze. Notes d'un officier de renseignements, op. cit., Paris, 1929; Anne Collet, Collet des Tcherkesses, Paris, 1952; Général Gamelin, Servir, 3 vol., Paris, 1946, 1946-47; L. Jalabert, L'Insurrection du Djebel-Druze, dans la Revue Études, mai 1926; Alice Poulleau, Damas sous les bombes. Journal d'une Française pendant la Révolte syrienne, 1924-1926, op. cit., Paris, s.d.; Quincy Wright, The Bombardment of Damascus in the American Journal of International Law, April 1926; G.Coblentz, Le silence de Sarrail, Paris, 1927. Edmond Rabbath, L'Insurrection syrienne de 1925-1927, dans la Revue historique, avril - juin 1982.

شهادة مميّزة حول دور الفرقة الأجنبية، من قبل رجل أمريكي انحرط فيها: بينيت ج. دوثي، **فرقة الملاعين**، باريس، ١٩٣٠.

- Bennet J. Doty. La légion des domnés, Paris, 1930.

تجدر الإشارة كذلك، حول هذا الموضوع، إلى الكتاب الشامل الذي أتينا على ذكره آنفاً: **الكتاب الذهبي لقوات المشرق، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦**.

لكن الكتابات العربية هي، بالطبع، أغزر ما كتب حول هذه الانتفاضة:

عبدالرحمن شهبندر، **الثورة السورية الوطنية**، عمّان، ١٩٣٣. له أيضاً، **الثورة السورية الكبرى، أسرارها وعواملها ونتائجها**، عمّان، د.ت. تنجم أهمية هذين الكتابين عن أن د. شهبندر كان الدماغ المفكر للانتفاضة لدى سلطان باشا الأطرش الذي كان قائدها العسكري. انظر أيضاً حنّا خباز، **فرنسا والسوري**، جزآن، القاهرة، ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، وخاصة د. محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية**، دمشق، ، ١٩٦١، فضلاً عن سلامة عبيد **الثورة السورية الكبرى**، بيروت، ١٩٧١.

كتاب ذو أهمية خاصة: ظافر القاسمي. **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى**، بيروت، ١٩٦٥، حيث يقمش المؤلف محاضر الهيئات القضائية المختلطة في سوريا، وهي الهيئات التي أُحيل عليها عدد من المشتركين بالانتفاضة، بما في ذلك أسئلة رؤساء الهيئات، والأحكام التي صدرت عنها والتي تنمّ عن احترام القضاة الفرنسيين للمشاعر القومية السورية بما يشرّف هؤلاء القضاة.

٧ ـ لم يكن الدستور اللبناني موضع دراسات معمقة في ظل الانتداب، وذلك خلافاً لما جرى بالنسبة للنظام السياسي الراهن الذي سنأتي على ذكر مراجعه في ختام **الملحق**:

فيليب غروسّيه، **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦**. أطروحة حقوق، تولوز، ١٩٢٨. جان لاپيير، **الانتداب الفرنسي في سوريا**، أطروحة حقوق، باريس، ١٩٣٧ (كرّس قسم كبير منها للدستور اللبناني). جوزف دلپيش، **الدستور اللبناني**، ضمن: **مجموعة مقالات في ذكرى پول هاڤلف**، باريس، ١٩٣٨.

- Philippe Grousset, la constitution libanise du 23 mai 1926, thèse droit, toulouse, 1928. Jean Lapierre. Le Mandat français en Syrie, thèse droit, Paris, 1937. Joseph Delpech. La constitution libanaise, dans Mélanges à la mémoire de Paul Havelin, Paris, 1938.

٨ ـ حول مسألة لواء الاسكندرون وانطاكية والتخلّي عنه لتركيا، يُعتبر

الكتاب الأساسي كتاب پول ڤيو، **كارثة الاسكندرون، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨. تقرير أسباب الحكم الصادر في ٢٩ أيار ١٩٣٧ وممهّداته ونتائجه**. باريس، ١٩٣٨. يضاف إليه كتاب سانتي ناڤا، **مسألة هاتاي (الاسكندرون) وحلّها** [بالايطالية]، فلورنسا، ١٩٣٩.

- Paul du Véou, Le désastre d'Alexandrette, 1934 - 1938. Rapport sur les causes, les Préliminaires et les conséquences le l'Acte de 29 mai 1937, Paris, 1938. Santi Nava, La Questione del Hatay (Alessandretta et la sua soluzione). Florence, 1939.

كان رينيه ماسيغلي، سفير فرنسا في تركيا، الفاعل الرئيسي والمصمّم على سلخ اللواء المذكور. وقد روى مراحل المفاوضات التي أدّت إلى معاهدة ٢٣ حزيران ١٩٣٩ في مذكراته: **تركيا أمام الحرب ـ الرسالة في أنقرة، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠**، باريس، ١٩٦٤.

- René Massigli. La Turqui devant la Guerre - Mission à Ankdara, 1939 - 1940, Paris, 1963.

٩ ـ وأخيراً حول المعاهدتين الفرنسية ـ السوري والفرنسية ـ اللبنانية، لا نجد إلا ما ندر من الكتابات. فلا يسعنا أن نذكر إلا مارسيل هومه، **سوريا، بلاد انضمامية، التاريخ السرّي للمعاهدة الفرنسية السورية، الشرق الأدنى إلى أين؟**، باريس، ١٩٣٨. ج. هنري ـ هاي، پ. ڤيينو، **علاقات فرنسا وسوريا**، باريس، ١٩٣٩. پ. ڤيينو، **المعاهدة الفرنسية السورية**، باريس، ١٩٣٩. تعود أهمية هذا الكتاب الأخير إلى أن مؤلفه كان قد ساهم مساهمة نشطة في مفاوضات كلتا المعاهدتين كما يتبيّن من خلال الفصل.

- Marcel Homet, terre irrédente. L'Histoire secrète du Traité franco-Syrien. Où va le Proche-Orient? Paris, 1938. G. Henry - Haye et P. Viénot. Le Relations de la France et de la Syrie, Paris, 1939. P. Viénot. Le Traité franco-Syrien, Paris, 1939.

أما نصّا المعاهدتين فنجدهما، على التوالي، في الجريدتين الرسميتين لكلّ من سوريا (بالعربية فقط) ولبنان (بالعربية والفرنسية) لعام ١٩٣٦، كما نجدهما

في التقرير الذي رفعته فرنسا لعصبة الأمم عام ١٩٣٦. وكانت مجلة **لا ريڤو دو ليبان** [مجلة لبنان] قد نشرت، عام ١٩٣٦، نصّ المعاهدة الفرنسية اللبنانية في عدد خاص من أعدادها: **وثائق ١٩١٩ ـ ١٩٣٦، جمعها وعلّق عليها إبراهيم مخلوف**.

- La revue du Liban: Documents 1919-1936, receuillis et commentés par Ibrahim Makhlouf, 1936.

وأخيراً، لا يسعنا إلا أن نشدّد على ضرورة الاطلاع، بالنسبة لهذه الحقبة كلها، على الجزأين الأولين من مذكرات بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، مرجع مذكور. فهو مرجع يحتوي على ذكر تفصيلي للوقائع رغم ما يشوبه من ذاتية لا مفرّ منها تعود إلى شخصية المؤلف الذي كان هو الآخر في عداد الفاعلين الرئيسيين لمجريات هذا التاريخ. نجد في هذا المرجع لائحة بجميع الوزارات التي تألفت منذ تأسيس الدولة فضلاً عن عدد كبير من الوثائق.

الفصل الثالث

التكوين الدستوري للاستقلال

«إن مقاومتنا هي من باب الحفاظ على سلامة الذهن التي تعتبر أن الحرية أرث لجميع البشر أينما كانوا وأنّى كانوا».

أبراهام لنكولن

أما حرية كل شعب من الشعوب بتقرير مصيره فهي سمة العصر الذي نعيش فيه».

الجنرال ديغول

لا شك في أن ظاهرة تصفية الاستعمار في العالم التي كانت نتيجتها الجوهرية تثوير طبيعة العلاقات التي أقامتها أوروبا التوسعية مع آسيا وأفريقيا طيلة قرنين أو ثلاثة، هي سمة من السمات الأساسية التي انطبع بها العصر الجديد منذ حرب ١٩٣٩. بل إن بوسعنا القول، رغم ما يبدو عليه قولنا من غرابة، أن أول حركة تحرّر وطني ظهرت في العالم الثالث هي بالضبط تلك الأزمة السياسية التي عصفت بلبنان عام ١٩٤٣ ودفعت به إلى السير على طريق الاستقلال. غير أن ما امتاز به هذا النضال هو أنه لم يتّخذ شكل الانتفاضة المسلّحة، بل عبّر عن نفسه بالوسائل الشرعية بواسطة تعديل بسيط أُدخل على الدستور ضد إرادة **فرنسا الحرة**. لقد كانت هذه الطفرة الفجائية تتمّة منطقية وحتمية لانهزام فرنسا عام ١٩٤٠، و«للتعاون» مع المانيا الهتلرية الذي كرّسه نظام ڤيشي، وللمخاطر التي نشأت منذ ذلك الحين عن التسلّل الجرماني ـ الايطالي إلى سوريا ولبنان،

الأمر الذي لم يشأ الجنرال دانز أو لم يُحسن التصدّي له بعد أن عيّنه المارشال پيثان مفوضاً سامياً، ولم يلبث اجتياح البريطانيين للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وتعاونهم على ذلك مع قوات فرنسا الحرّة، أن بدا، على صعيد مسارح الحرب العديدة المرتبطة بالتغيّرات العميقة التي كانت تحصل في أوروبا والبلقان وأفريقيا الشمالية، بمثابة الاستجابة لمقتضيات الدفاع الحيوي الذي اتّخذ طابع «الآمر المطلق» حسب التعبير الكانطي الذي استعمله الجنرال كاترو[1]، المهندس الرئيسي لتلك المبادرة الإنكليزية ـ الفرنسية. فكان لا بدّ للاجتياح المذكور من أن يؤدّي، في خضمّ اندفاعه إلى إلغاء الانتداب وإلى إعلان استقلال سوريا ولبنان.

لقد انطلقت هذه الإواليّة منذ اللحظة التي بدأ فيها اجتياح سوريا ولبنان، في ٨ حزيران ١٩٤١، من قِبَل الجيش البريطاني التاسع وقوات فرنسا الحرّة، وتوقفت في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦، تاريخ جلاء آخر الجنود الفرنسيين. وهكذا يكون تاريخ الانتداب الفرنسي في المشرق قد تمّ فصولاً. في ختام تلك المرحلة توصّل لبنان ـ كما توصلت سوريا في الوقت نفسه ـ إلى إنجاز وضع الدولة المستقلّة. ثم استطاع عبر سلسلة من المواقف المتعاقبة أن يكتسب جميع مواصفات السيادة الدُولية. وحصلت خلال هذه المرحلة أحداث سياسية تمحورت حول نصوص رسمية كانت لها بمثابة الدعامة القانونية، وتطورت عبر حقبات ثلاث متميزة يمكن رسم معالمها كما يلي:

I ـ إعلان استقلال سوريا ولبنان باسم فرنسا الحرّة، على لسان الجنرال كاترو في بيانه بتاريخ ٨ حزيران، ثم في بيانَي ٢٧ أيلول، بالنسبة لسوريا، و٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، بالنسبة للبنان.

II ـ تحقيق الاستقلال عن طريق تعديل الدستور، بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣.

---

(١) الجنرال كاترو، **في معركة المتوسط. مصر ـ المشرق ـ أفريقيا الشمالية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤. شهادات وتعليقات**، باريس، ١٩٤٩، ص ٤١٥.

III ـ إنجاز الاستقلال عن طريق تصفية الانتداب والجلاء عن الأراضي السورية، بتاريخ ١٧ نيسان، ثم عن الأراضي اللبنانية، بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٦.

إعلان الاستقلال عام ١٩٤١

بيان ٨ حزيران.

في فجرالثامن من حزيران، حلّقت في سماوات المشرق طائرات ترفع صليب اللورين خفاقاً عالياً، وألقت، بعشرات الألوف، نِسَخاً من بيان الجنرال كاترو الذي كان الجنرال ديغول قد عيّنه منذ مدة وجيزة مندوباً عاماً لفرنسا الحرّة في سوريا ولبنان. إن هذه الوثيقة تشكّل أول المستنَدات القانونية التي اعتمدت عليها الحكومة اللبنانية في معركتها الدستورية التي خاضتها عام ١٩٤٣. والواقع أن البيان المذكور يحتوي على اعتراف واضح باستقلال سوريا ولبنان، بحيث أننا لا نجد بأساً من إثبات جزء كبير منه هنا:

أيها السوريون واللبنانيون!

«منذ أن دخلت قوات فرنسا الحرّة، برفقة قوات حليفتها بريطانيا العظمى، إلى أراضيكم أُعلن عن اضطلاعي بالسلطات والمسؤوليات والواجبات التي يضطلع بها ممثّل فرنسا في المشرق. وأنا أُعلن ذلك باسم فرنسا الحرّة التي تتماهى بفرنسا التقليدية الحقّة وباسم رئيسها الجنرال ديغول.

إنني، بوصفي ممثلاً لفرنسا، أعلن عن إلغاء الانتداب، واعتبر أنكم أحرار ومستقلّون.

فأنتم منذ هذه اللحظة شعوب ذات سيادة واستقلال، وبوسعكم إما أن تشكّلوا دولتين متميّزتين، وإما أن تجتمعوا في دولة واحدة. ففي كلا الحالتيَن سيصار إلى ضمان استقلالكم وسيادتكم بموجب معاهدة تحدّد، فضلاً عن ذلك، علاقاتنا المتبادلة. إن هذه المعاهدة ستكون في أقرب وقت ممكن موضع تفاوض بين ممثليكم وبيني. وبانتظار عقدها، سيكون وضعنا المشترك وضع

الحليفين اللذين تربطهما أواصر وثيقة باتجاه العمل على تحقيق أهداف مشتركة وآمال مشتركة. . .».

ثم يمضي الاعلان فيعدّد ضماناته حول الموضوع نفسه: ضمان الحرية لا قمعها، «طرد قوات هتلر من سوريا»، دخول البلدين ضمن كتلة الليرة السترلينية، ليصل في النهاية إلى تجديد إعلانه أن سوريا ولبنان قد صارتا دولتين مستقلتين:

أيها السوريون واللبنانيون!

«لقد حانت بالنسبة لكم ساعة عظيمة من ساعات تاريخكم. إن فرنسا التي تناضل من أجل حياتها وفي سبيل حرية العالم تعلن، بصوتي، أنكم مستقلّون!».

إن هذا الاعلان الذي صاغه الجنرال كاترو، بعد أن «ضبط الجنرال ديغول مفرداته في القاهرة بالتشاور مع مجلس الأمبراطورية، كان يشكل صكّاً خطيراً ومدروساً بكلّ التأني»[1]. كانت الحكومة البريطانية قد اطّلعت عليه منذ شهر تشرين الثاني ١٩٤٠، ووافقت على مبدأه، إن لم يكن على نصّه الحرفي. وفي اليوم الذي أذيع فيه هذا الاعلان بصورة رسمية، صدر بلاغ عن السير ميلز لامپسون، سفير بريطانيا في القاهرة، يعرب عن موافقة لندن التامّة على هذا القرار التاريخي الذي اتّخذته فرنسا الحرّة، إلغاء الانتداب **فوراً**، الاعتراف **الفوري** باستقلال الدولتين، مع اطلاق حريتهما في الاتحاد أو في تشكيل دولتين منفصلتين، وإنما «غير مرتبطتين بالضرورة بمعاهدتين مع فرنسا»، على ما كتب الجنرال كاترو بعد ذلك، إذ أن المعاهدتين المذكورتين لم تكونا ترميان، حسب ما ورد في بيان ٨ حزيران بالذات، إلا إلى توفير الضمانة «لوضع الاستقلال والسيادة».

وقد حرص الجنرال ديغول على تجديد فحوى إعلان الجنرال كاترو عبر

(١) كاترو، المرجع إياه، ص ١٣٨.

رسالة شخصية، تحمل تاريخ ٨ حزيران ١٩٤١ نفسه، بعث بها من القاهرة إلى جميل بيك مردم، أحد قادة الكتلة الوطنية السورية البارزين، وهذا نصّها:

القاهرة، ٨ حزيران ١٩٤١.

عزيزي الرئيس،

عندما دخل الجنرال كاترو إلى سوريا مع قوات فرنسا الحرّة وجّه للأهالي إعلاناً.

هذا الاعلان الذي وافقتُ على روحه ونصّه، قد تمّ باسمي وباسم فرنسا الحرّة، أي باسم فرنسا.

إنه يلبّي للوطنيين، وأنتم من بينهم، أحرّ أمانيهم، إذ يعترف لشعوب المشرق بوضع الشعوب ذات السيادة والاستقلال، وهو وضع ستضمنه معاهدة.

وهكذا يتكرّس النجاح لقضية طالما بذلتم في سبيلها جهوداً شاقة وسخيّة.

يسعدني أن أبلغكم ذلك، وأرجو أن تجدوا في هذا الحدث الهام ما يشجّعكُم كل الشجاعة على التعاون مع فرنسا الحرّة ومع ممثلها الجنرال كاترو.

تفضّلوا عزيزي الرئيس بقبول التقدير والاحترام.

تلقّى جميل بيك مردم هذه الرسالة بارتياح كان يعبّر على الأرجح عن ارتياح سائر الوطنيّين في سوريا. وفي ٢ تموز، بعث للجنرال ديغول برسالة عبّر فيها عن مشاعره على النحو التالي:

دمشق، ٢ تموز ١ . .

صاحب السموّ،

تفضّلتم، في رسالتكم المؤرخة بـ ٨ حزيران، بإطلاعي على القرار الحازم الذي اتخذته فرنسا الحرّة بصدد تلبية الآمال الوطنية للشعب السوري.

يشرّفني أن أبلغكم استلامي لهذه الرسالة الكريمة التي لم تصلني إلا في أول تموز. وكان قد أُتيح لي، قبل استلام رسالتكم، أن أقرأ إعلان الجنرال

كاترو الذي صدر باسمكم، وأن أتحدث معه حول هذه الوثيقة التي تأكّدت من قبل سموّكم خلال الاجتماع الذي عقد في المقر العام بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤١.

وكما سبق أن أعربت لسموّكم باسم جميع زملائي الحاضرين، فإن سوريا قد استقبلت بارتياح عميق تصريحاتكم الرسمية المتعلّقة بالاستقلال والسيادة.

وأودّ في رسالتي هذه أن أعرب لكم من جديد عن أحرّ مشاعر الامتنان، آملاً أن يتحقّق هذا الحدث السعيد في أقرب وقت. إنني على اقتناع بأن النظام الجديد الذي سينبثق عنه سيجعل العلاقات بين فرنسا وسوريا أعمق وأوثق مما كانت عليه في أي وقت مضى.

تفضّلوا يا صاحب السموّ بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

لكن الأيام اللاحقة لم تسفر عن أي شيء ينمّ عن أن هذه الترتيبات سوف تنتقل إلى حيّز التطبيق. فقد وضعت اتفاقية الهدنة التي وُقّعت في عكا بتاريخ ١٤ تموز ١٩٤١ حدّاً للمعارك[٢]. وكان من نتائجها أن حلّت قوات الاحتلال

(١) لم تنته تلك الحرب التي دامت ستة وثلاثين يوماً بدون خسائر في الأرواح وأضرار مادية جسيمة. فالاصطدامات التي حصلت في الأراضي السورية، شمالاً في منطقة حلب وجنوباً في جوار دمشق، وفي تدمر ونواحي حمص، وفي جنوب لبنان وصولاً إلى الدامور على بعد فراسخ من بيروت، كانت حافلة بالمعارك الدامية، بسبب المقاومة العنيفة التي أبدتها قوات ڤيشي. فتعرّضت بيروت لغارات الطيران البريطاني كلّ ليلة تقريباً، وأطلق على المدينة عدد كبير من القنابل. ويستطيع المرء أن يفترض أنّ الموقف الحازم الذي اتّخذه الرئيس نقاش وحكومته لم يكن عديم التأثير على القرار الذي اضطرت ڤيشي بموجبه إلى توقيع الهدنة في عكا. والواقع أن الرئيس نقاش وجّه إلى الجنرال دانز رسالة، منذ ١٢ حزيران، يطلب منه فيها أن يتفاوض المتحاربون على اتفاقية «تعتبر بيروت مدينة مفتوحة» وتُعلّق بموجبها المعارك «قبل أن يعمّ الخراب سائر الأراضي اللبنانية»، «واحترام التجمعات المدنية التي لا يُفترض بها أن تكون محظورة». فردّ عليه الجنرال دانز، بتاريخ ١٥ حزيران، قائلاً «إن الترتيبات التي اتُّخذت تستبعد أي احتمال الحصول المعارك في بيروت لكن... العاصمة اللبنانية لا يمكن اعتبارها مدينة مفتوحة نظراً لكونها القاعدة البحرية الوحيدة في المشرق» (يوجد النصّ الكامل لكلّ من هاتين الرسالتين في كتاب پيير زيادة، **تاريخ لبنان الدبلوماسي، مع مجموعة من**

الفرنسية ـ البريطانية محلّ جيش ڤيشي، وحلّ الجنرال كاترو الذي أصبح «مندوباً عاماً لفرنسا الحرّة في سوريا ولبنان» محلّ الجنرال دانز المفوض السامي «للدولة الفرنسية»، كما لو أن في تغيير الصفة إشارة إلى التغيُّر الحاصل في طبيعة الوضع الدُّولي للدولتين.

اتخذ نظام الجنرال ديغول مقرّه في سرايا بيروت الكبيرة[١]. واستولى على جميع مراكز القيادة التي كانت بحوزة الموظفين الڤيشويّين. ولم يطرأ أيُّ تغيير على تركيب مصالح الانتداب ولا على طريقة تعاطيها لنشاطاتها المتعدّدة الأشكال. وحلّت المندوبية العامة محل المفوضية العليا السابقة، واستأنفت نشاطها التشريعي الذي لم يقلّ غزارة عن نشاط سابقتها. وظل العمال الفرنسيون الذين لم يقلوا عدداً عمّا كانوا عليه يزاولون الطرائق نفسها. ويخيّمون بوجودهم على وزارات الدولتين وإداراتهما، ويوجهونها حسب إرادتهم. وكما لو أن الجنرال كاترو شاء أن ينوّه باستمرارية الوضع على ما كان عليه، فقد كان أول ما قام به تثبيت الحكومتين المحلّيتين اللتين نصّبهما الجنرال دانز، وهما حكومة خالد العظم في دمشق وحكومة ألفرد نقّاش في بيروت، بالإضافة إلى حاشيتيهما من الوزراء المعيّنين هم أيضاً.

اتفاقات ديغول ـ ليتلتون في ٢٥ تموز

رغم ذلك، كان يُفتَرض بالالتزامات التي حصلت في القاهرة، بتاريخ ٢٥

= الوثائق. بالفرنسية والعربية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٣٥ ـ ١٣٦).
- Pierre Ziadé, Histoire diplomatique du Liban, avec un recueil de documents, Beyrouth, 1969.

(١) وكما لو أن الجنرال كاترو أراد أن يدلّل على استمرارية الانتداب، فقد وقّع، شخصياً، وبعد انقضاء يومين على عقد اتفاقية عكا، القرار رقم ٨/ف.ل.، تاريخ ١٦ تموز ١٩٤١، المؤلف من مادة وحيدة هذا نصّها:
«تُمارَس السلطات التي كانت حتى اليوم بيد مفوّض فرنسا السامي في المشرق، وابتداء من تاريخه، من قبل الفريق كاترو، والقائد العام، المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسا الحرّة في المشرق».

تموز ١٩٤١، أن تدفع ممثل فرنسا المكافحة إلى استعادة الحياة الدستورية على الأقلّ. والالتزامات المذكورة هي حصيلة اتفاقات ديغول ـ ليتلتون، التي سميت كذلك بناءً على اسمي المتفاوضَيْن، الجنرال ديغول والكابتن أوليڤر ليتلتون، عضو الديوان العسكري الذي أرسلته الحكومة البريطانية إلى مصر بوصفه وزيراً مقيماً، مهمّته التسنيق بين الجهود الحربية التي تبذلها دول الكومنولث على مسرح العمليات في الشرق الأوسط، وكانت مهمّة المتفاوضَيْن تقوم بشكل خاص على تنسيق التعاون الإنكليزي ـ الديغولي في المشرق، للحيلولة، بالتالي دون عودة العداوات التقليدية بين الدولتين الاستعماريّتين الكبيرتين، إلى سابق عهدها. أما اتفاقاتهما فقد أسفرت عن ثلاثة نصوص[1]: «ترتيب يحدّد تفسير السلطات البريطانية والسلطات الفرنسية الحرّة لاتفاقية الهدنة في ١٤ تموز التي وضعت حدّاً للقتال في المشرق»، و«اتفاق يتعلّق بتعاون السلطات البريطانية والفرنسية في الشرط الأوسط»، و«اتفاق إضافي يتعلق بتعاون السلطات البريطانية والفرنسية الحرّة في الشرق الأوسط». وأُرفق بهذه النصوص الثلاثة ملحق تبيَّن أنه دو أهمية كبيرة.

فقد كان عبارة عن رسالة إلى الجنرال ديغول مكتوبة بالإنكليزية وموقّعة من الوزير البريطاني، هذا نصّها:

مكتب وزير الدولة

١٠ شارع تولومات، القاهرة.

٢٥ تموز ١٩٤١

عزيزي الجنرال ديغول

أرسل لكم نصوص الاتفاقية والملحق المتعلقة بالتعاون بين سلطتي بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط التي عقدناها هذا الصباح.

---

(١) نشرها الجنرال كاترو كاملة في كتابه المذكور، ص ١٦٥ والتي تليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوكد لكم أن الجانب البريطاني يعترف ويقرّ بمصالح فرنسا التاريخية في الشرق.

ليس لبريطانيا العظمى أي رغبة أو مصلحة في سوريا كما في لبنان باستثناء ربح الحرب. عدا ذلك لا ترغب بريطانيا أبداً بالتعدّي على امتيازات فرنسا.

إن فرنسا الحرّة وبريطانيا تتعهدان المساعدة لنيل سوريا ولبنان استقلالهما، وبعد إتمام هذه الخطوة المهمة، فنحن نقرّ بحرية وبدون أي اعتبارات مسبقة بأنه لفرنسا من بين كل الدول الأوروبية الامتياز المطلق في الشرق.

وبهذه الروحية تمت مقاربة المشكلة موضوع تباحثنا.

كما لديكم هنا أحدث رأي لرئيس الوزراء بهذا الخصوص وأنا مسرور بإعادة تأكيد ذلك لكم الآن.

وسأكون بغاية السعادة في حال نالت الاتفاقية المرفقة موافقتكم الكاملة ورضاكم.

المخلص لكم

أوليڤر ليتلتون

[النص بالإنكليزية بالأصل]

عزيزي الجنرال ديغول

اعتراف بريطانيا العظمى «بمصالح فرنسا التاريخية في المشرق»، أعرابها عن عدم وجود أية مطامح لها في سوريا ولبنان، «باستثناء كسب الحرب»، تأكيدها على عدم التطاول «بأي شكل من الأشكال» على «المواقع الفرنسية»، وتمحور كل هذه التعهّدات حول التزام الحليفين إلتزاماً مشتركاً بتحقيق استقلال سوريا ولبنان. غير أن هذا الاعتراف بـ «مركز فرنسا الممتاز» من جانت الحكومة البريطانية كان مرتبطاً بشرط مسبق:

«وبعد اجتياز هذه المرحلة الأساسية (أي مرحلة الاستقلال) سلّم تسليماً طوعياً، مع مراعاة عدم المساس بهذه المسألة، بأن يكون لفرنسا عندئذٍ مركز ممتاز في المشرق قياساً على كل الأمم الأوروبية».

هكذا، فإن مسيرة الاستقلال تبدأ في المرحلة الأولى. أما تفسير «غلبة الموقع المتميّز» الذي «سيكون لفرنسا عندئذ» أن تتمتّع به في الدولتين اللتين كانتا تحت انتدابها، فلن يحصل إلا في المرحلة الأخيرة.

وقد تبنّى الجنرال ديغول صيغة الالتزام البريطاني هذه بدون شرط كما يُفهم من رسالته المؤرخة بـ ٢٧ تموز.

عزيزي الكابتن ليتلتون،

استملت رسالتك المؤرخة بـ ٢٥ تموز، يسعدني أن آخذ علماً بتأكيدكم لي على عدم وجود أي مطامح لبريطانيا العظمى في سوريا ولبنان. وعلى اعترافها سلفاً بمركز فرنسا المهيمن والممتاز في المشرق عندما تصبح هاتان الدولتان مستقلّتين.

إن نص هذا الاتفاق، بيما فيه ملحقه الذي وجدته مربوطاً برسالتكم بعد أن وضعناه سوية في القاهرة، في ٢٥ تموز، سوف يوضع فوراً موضع التنفيذ من جانب السلطات العسكرية الفرنسية المعنيّة.

المخلص لكم.

شارل ديغول.

لكن المقابلة بين الرسالتين المتبادلتين تكشف عن أن بينهما فرقاً في المعنى، إن لم يكن في النص، خاصة وأنهما كتبتا بلغتين مختلفتين.

إذ يبدو أن الجنرال ديغول قد اعتبر أن الاستقلال الموعود أمرٌ مؤجّل

للمستقبل. في حين أنه بنظر البريطانيين قابل للتحقيق فوراً ـ خاصة وأنه كان موضع إعلان في غاية الوضوح حصل في صباح الثامن من حزيران. و«المركز المهيمن الممتاز» الذي ستتمتّع به فرنسا، لا «المركز الممتاز والمهيمن»، كما جاء في رسالة الجنرال ديغول، وهذا فرق في الكلام يستتبع اختلافاً في الأهلية ـ ليس من شأنه أن «يمسّ» بهذا الاستقلال أو أن يحدّ من سلطاته الطبيعية أو يختزلها.

في ٩ أيلول التالي أكّد ونستون تشرشل اتفاقات ٢٥ تموز في تصريح له في مجلس العموم أدلى به على الأرجح لتهدئة المخاوف الفرنسية:

«ليس لدينا أية مطامع في سوريا، إننا لا نسعى إلى الحلول محل فرنسا فيها ولا إلى إزاحتها عنها لنأخذ محلّها. كما أننا لا نسعى إلى تثبيت المصالح البريطانية في أي مكان من سوريا عوضاً عن المصالح الفرنسية. لسنا موجودين في سوريا إلا من أجل كسب الحرب... إننا نعترف أن مركز فرنسا في سوريا يمتاز امتيازاً خاصاً عن سائر مراكز الأمم الأوروبية، وأنه إذا كان لبلد أوروبي أن يتمتّع بنفوذ في سوريا فإن نفوذ فرنسا ينبغي أن يكون هو النفوذ الغالب».

غير أن اتفاقات ليتلتون ـ ديغول التي كانت منطلقاً لسلسلة من الحلقات والالتباسات ـ المتتالية، لم تشكل إلا بين الفرنسيين والبريطانيين. فلم تكن بالتالي صالحةً للتعلّل بها في وجه السوريين واللبنانيين الذين لم تكن لهم بها أدنى علاقة. فكان يكفي إذن أن تتحرّر إرادتهم من وطأة الانتداب حتى تبوء كل الجهود المبذولة باتجاه إعادتهم إليه، عن طريق تقييدهم بشرائط معاهدات مجحفة ما، بالفشل والرفض ـ وذلك في عالم كان فيه نجم الاستعمار الأوروبي قد آذن بالأفول. وقد كان لهذا الالتباس الذي رافق فهم الاتفاقيات أن يؤثّر أيّما تأثير على مجرى العلاقات الفرنسية البريطانية بعد ذلك. وساهم بشكل خاص في خلق جوّ من الأسى وعدم الإدراك من جانب فرنسا الحرّة تجاه لبنان الذي أخذ يتنبّه لمقتضيات حياته الوطنية رغم أنه يدين لفرنسا، ولا شك، بتكوينه كدولة.

وأخذت الصعوبات والخلافات والنزاعات تتراكم في ظلّ ازدواجية السلطة التي كان البريطانيون والفرنسيون يتقاسمونها من أجل الحفاظ على النظام العام وتموين البلاد وسلامة قوات الاحتلال[1]. أما الفرنسيون الأحرار فقد ارتفعت أصوات تتّهمهم بالتخلّي، بل بالخيانة، لحرصهم على تكريس مواقع فرنسا في المشرق كحرصهم على مواقعهم في بلادهم الممزقة. بينما كان البريطانيون يركّزون اهتمامهم على كسب دعم الشعوب العربية في وجه أوخام الدعاية الألمانية. وفي هذا الوضع العام، أُنيط بالجنرال سپيرز، رئيس البعثة البريطانية، مهمّة المدافع المنافح عن الحريات السورية ـ اللبنانية، بينما أنيطت بالجنرال كاترو تلك المهمّة العاقّة التي اقتضت منه القيام بأفعالٍ تُكذّب البيان الذي أصدره في ٨ حزيارن. فسعى إلى إقامة الحوار حول مستقبل علاقات فرنسا مع سوريا ولبنان، معتمداً على الأشخاص الذين حرص على إبقائهم أو على وضعهم في مناصبهم، دائماً عن طريق التعيين، رغم عدم تمثيلهم للرأي العام.

إعلان ٢٧ أيلول في دمشق

كان الجنرال كاترو قد طلب، في العاصمة السورية، من الشيخ تاج الدين الحسيني أن يتولّى مهامّ رئاسة الجمهورية. وتشكلت فيها حكومة عُيّن رئيسها وأعضاؤها برئاسة حسن الحكيم. بهذه المناسبة، ألقى المندوب العام، في أول تشرين الأول، من سرايا دمشق، إعلاناً طويلاً مؤرخاً بـ ٢٧ أيلول، أكد فيه من

(١) وكان مجال التموين هو الذي أفقد فرنسا القسم الأكبر من رصيدها. ففي حين كان البريطانيون يسيطرون على مصادر التموين الرئيسية، أُنيطت بالفرنسيين مهمّة ضبط الأوضاع البلدية. لذا ظل العديد من التجار يُحاولون، طيلة أشهر مديدة، على المحاكم العسكرية الفرنسية التي تولّت هذه المهمّة العاقّة فكانت تحكم عليهم بالسجن لمخالفهم التعرفة المحدّدة. وقد حصل ذات مرة أن اعتُقل زهاء الأربعين من كبار رجال الأعمال على سبيل الاحتياط، ثم اقتيدوا جميعاً إلى المملكة العسكرية فاتّخذت بحقّهم أحكاماً قاسية. ولم تكن هذه السياسة الرعناء عاملاً بسيطاً، فهي التي دفعت القيّمين على الاقتصاد اللبناني، عام ١٩٤٣، إلى الوقوف مع سائر الأهالي في عدائهم للفرنسيين الأحرار.

جديد على أن سوريا أصبحت بالفعل دولة حرة مستقلّة، ولكن بشروط لم تكن موجودة في إعلان ٨ حزيران[1]. وهذا نصّه الكامل:

أيها السوريّون

في الثامن من حزيران، الماضي، عندما دخلت الجيوش الحليفة إلى المشرق، توجّهتُ إليكم ببيان باسم فرنسا الحرّة ورئيسها الجنرال ديغول اعترفتُ فيه لسوريا بصفة الدولة السيّدة المستقلّة، بضمانة من معاهدة تحدّد علاقاتنا المتبادلة.

وقد انضمّت الحكومة البريطانية، حليفة فرنسا التي تنسّق معها، إلى هذا الموقف السياسي الهام ووافقت عليه من خلال بيان أصدرته في الوقت نفسه.

وفي السادس عشر من الشهر الجاري شرعت بتنفيذ الاعلان الذي أصدرتُه في ٨ حزيران، فانتقلتُ به من حيّز المبدأ المكتسب إلى حيّز المؤسسات والوقائع.

وإذن فقد ابتدأ العهد الذي صار بوسع سوريا فيه أن تقبض على زمام مصيرها بيدها.

لقد وافق صاحب الفخامة الشيخ تاج الدين الحسيني على أن يتولّى تنظيم

(١) سبق هذا الإعلان رسائل متبادلة نُشر نصّها في كتاب كاترو المذكور، ص ٢٢٥. حول الظروف التي دعت الجنرال كاترو إلى عدم العودة إلى معاهدة ١٩٣٦، بالاتفاق مع الكتلة السورية، انظر المرجع إياه، ص ٢١٩. حول هذا الموضوع، يُجيز المؤلف لنفسه أن يذكر الواقعة التالية. لقد كان المؤلف يحمل في ذلك الحين الجنسية السورية. فجاءه يوماً صديقه القديم أنطوان رزق المستشار الشرقي للمندوبية العامة، لزيارته في عاليه. وعرض عليه باسم الجنرال كاترو أن يتولّى وزارة الشؤون الخارجية في وزارة حسن الحكيم التي كانت قيد التشكيل في دمشق. واتُّفق خلال اجتماع مستعجل مع سعدالله الجابري وجميل بيك مردم، في صوفر، على أن يقبل هذا العرض ولكن بشرط أن يُعرب الجنرال كاترو عن عزمه الأكيد على وضع معاهدة ١٩٣٦ الفرنسية ـ السورية موضع التنفيذ. في اليوم التالي كان الردّ الذي حمله أنطوان رزق سلبياً، ـ بحجّة أن فرنسا الحرّة لا تستطيع منذ الآن أن تُلزم الدولة الفرنسية.

نظام الاستقلال الجديد. فخبرته بالشؤون العامة وتحسّسه العميق لمقتضياتها يؤهّلانه للقيام بهذه المهمّة الكبيرة. وأنا أؤكد له، كما أؤكد للأمة السورية جمعاء، أنني سأقدم له دعمي وتعاوني المخلص.

إنني سأقوم بهذا التعاون مستوحياً الاعتبارات الآتية:

إن سوريا تتمتّع منذ الآن بالحقوق والامتيازات المترتّبة على كونها دولة مستقلّة ذات سيادة. غير أن هذه الحقوق والامتيازات ستخضع لمجرّد القيود التي يفرضها الوضع الراهن وأمن البلاد والجيوش الحليفة.

كما أن وضع سوريا كحليفة لفرنسا الحرّة ولبريطانيا العظمى بحكم الأمر الواقع، يتطلّب منها، من جهة أخرى، أن تنسّق تنسيقاً وثيقاً بين سياستها وسياسة الحلفاء.

وسوريا إذ تنضمّ إلى الحياة الدُولية المستقلّة فإنها ترث بالطبع الحقوق والواجبات المسجلة باسمها حتى الآن.

فهي تستطيع تعيين ممثليها الدبلوماسيين لدى البلدان التي ترى أن مصالحها تستوجب إقامة مثل هذا التمثيل لديهم. على كل حال فسلطات فرنسا الحرّة مستعدّة لأن تقدّم كل الخدمات اللازمة لتأمين الدفاع عن حقوق سوريا ومصالحها العام، فضلاً عن حماية الرعايا السوريين، في أي مكان.

وللدولة السورية أن تنشئ قواتها العسكرية الوطنية، وفرنسا مستعدّة أن تقدّم لها كل مساعدة ممكنة تحقيقاً لهذه الغاية.

وبما أن بريطانيا العظمى قد أعربت عن التزامها مرات عديدة بالاعتراف باستقلال سوريا، فإن فرنسا الحرّة ستتدخّل في أقرب وقت لدى الدول الحليفة أو الصديقة الأخرى لتطلب منها الاعتراف بدورها، باستقلال الدولة السورية.

وتعتبر فرنسا الحرّة أن دولة سوريا تشكّل، من حيث السياسة والأرض، وحدة لا تتجزّأ، ينبغي الدفاع عن وحدتها ضد كل عوامل التجزئة. وبالتالي فإنها ستعمل على توثيق العرى السياسية والثقافية والاقتصادية التي توحّد مختلف

أنحاء سوريا. وبهذا الصدد، سيعمد مندوب فرنسا الحرّة العام والمطلق الصلاحية وإعادة النظر في النصوص التي تحدّد الأنظمة الأساسية الخاصة التي وضعت سبقاً لبعض المناطق، باتجاه أن تصبح هذه المناطق تابعة من الناحية السياسية للسلطة المركزية السورية، رغم احتفاظها باستقلاليتها المالية والإدارية التي يبدو أنها تتمسّك بها تمسُّكاً شديداً. وهكذا يتمّ التوفيق بين مبدأ الوحدة السورية وبين التطلعات الخاصة بهذه المناطق.

ومن المفروغ منه أن ضمانات الحق العام التي نصّت عليها الأنظمة الأساسية لصالح الأفراد والطوائف ستظل قائمة وسارية المفعول تماماً.

وتتعهّد فرنسا الحرّة بالتوسّط بين سوريا ولبنان سعياً لإنشاء أسس للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتذليلاً للعقبات التي تحول الآن دون هذا التعاون.

إن هذا الوفاق الذي ينبغي أن يتمّ بالضرورة بين بلدين شقيقين وجارين، من شأنه أن يضمن الحقوق المشروعة لكلّ من الطرفين، وأن يُرسي علاقاتهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومن أجل صيانة استقلال سوريا وسيادتها، وخدمة لنضالنا المشترك، فإن الحلفاء سيضطلعون خلال فترة الحرب بمهامّ الدفاع عن البلاد. فعلى الحكومة السورية، إسهاماً منها بالدفاع عن أراضيها، أن تضع القوات الوطنية السورية بتصرّف القيادة الحليفة. كما أن هذه القيادة ستتصرّف منذ الآن بالتجهيزات والمصالح العامة السورية، لا سيما طرق المواصلات والمطارات، بمقدار ما تقتضي الضرورات العسكرية ذلك. هذا والدفاع عن الأرض يقتضي كذلك وجود تعاون وثيق ودائم بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام من جهة، وبين مصالح الدرك والشرطة والأمن التابعة للدولة السورية، من جهة أخرى. والواقع أنه ينبغي الدفاع عن سوريا في زمن الحرب، لا ضدّ أعدائها الخارجيّين وحسب، بل ضدّ أعدائها الداخليّين أيضاً.

ونظراً لوقوع سوريا ضمن منطقة الحرب وداخل سستام الحلفاء الاقتصادي والمالي، فإن من الضروري أيضاً أن تقوم أوثق أنواع التعاون بين الحكومة السورية والحلفاء، بما يؤمّن، خلال فترة الحرب وخدمة للمصلحة المشتركة، احترام جميع التدابير التي تمليها شروط الحرب الاقتصادية، والالتزام بهذه التدابير.

لذلك، فإن أقصى التسهيلات سوف تمنح لسوريا، خلال فترة الحرب، تأميناً لأكبر قسط ممكن من حرية التبادل بينها وبين بلدان كتلة الليرة السترلينية. فعل سوريا أن تعتمد، في المجال الاقتصادي والمالي، وخاصة في مجال حرف القطع، التدابير الضرورية لبقائها على انسجام تام مع السياسة العامة التي تنتهجها الكتلة السترلينية.

إن الأحكام الآنفة الذكر توفّق بين احترام الاستقلال والسيادة السوريّين وبين ضرورات الحرب، وهي مستوحاة من فكرة واحدة وحيدة هي فكرة كسب الحرب، وبالتالي تأمين مستقبل لسوريا يضمن لها حريّة شعبها. كما أن الأحكام المذكورة توفّر للمشكلة الفرنسية ـ السورية حلاً نابعاً من رغبة فرنسا الحرّة بأن لا تتوانى، رغم الحرب، عن تحقيق التطلّعات الوطنية السورية، ولا عن تنفيذ التزامات الحلفاء. لكن من الضروري أن يحلّ محلّ هذه الأحكام ترتيب نهائي يتّخذ شكل معاهدة فرنسية ـ سورية تكرّس استقلال البلاد بصورة دائمة ونهائية.

عاشت سوريا المستقلّة.

عاشت فرنسا.

الجنرال كاترو.

هكذا لم تعد المسألة مسألة استقلال فوري على نحو ما أُعلن من قبل، وإنما رسمٌ لمعالم الطريق التي يُفترض أن تفضي إليه، تحت رعاية فرنسا وبموافقتها، وعلى شكل معاهدة تُعقد معها.

إعلان ٢٦ تشرين الثاني في بيروت

تمهّل الجنرال كاترو مدة شهرين ليجدِّد بعدها نفس البادرة في العاصمة اللبنانية. ففي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، عهد إلى الرئيس ألفرد نقّاش بمهمّة متابعة صلاحياته التي كان يضطلع بها منذ أيام الجنرال دانز الذي كان قد عيّنه للقيام بها بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤١[1]. في الرسالة التي وجّهها إليه الجنرال بذلك التاريخ صرّح ما يأتي:

السيد الرئيس،

إن إعلان استقلال لبنان الذي أعتزم القيام به، باسم فرنسا الحرّة، في القريب العاجل، يفترض إنشاء نظام جديد وإصلاح المؤسسات واختيار فريق من الأشخاص القادرين على القبض على زمام الأمور في البلاد بإشراف قائد مؤهل وكفوء.

من جهة أخرى، أجمعت الإرادة الشعبية التي تلمّستها شخصياً عبر ما قمت

(١) إن لقب رئيس الجمهورية لا يتّفق مع لقب «رئيس حكومة دولة لبنان» الذي أسبغته عليه المادة الأولى من القرار رقم ٨١/ل.ر.، تاريخ ٩ نيسان ١٩٤١. فالمادة الأولى من القرار رقم ٨٠/ل.ر.، الصادر بنفس التاريخ حول «تنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في لبنان» كانت قد اقتصرت على القول: «يؤمّن السلطة التنفيذية في دولة لبنان رئيس حكومة يعيّنه المفوّض السامي». ولم يصدر أي قرار يعترف له بهذا اللقب بعد ذلك، سواء في ظل نظام ڤيشي أو من قِبَل الجنرال كاترو. أما الوثائق الوحيدة الموجودة والتي نستطيع أن نستخلص منها نتيجةً ما، فهي تلك التي أثبتناها في النصّ. ولم يتبينّ أن ألفرد نقّاش يحمل لقب رئيس الجمهورية إلا من خلال المراسيم التي أصدرتها السلطة التنفيذية اللبنانية على أثر إعلان ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١. والواقع أن ذلك تمّ بناء على تقدمة وهبه إياها الجنرال كاترو، على نحو ما يتبينّ من قوله في كتابه المذكور: «أما وقد حُلّ الإشكال (مع الجنرال سپيرز، قائد البعثة البريطانية) على هذا النحو، فقد ضربت حديداً حامياً وأرسلت إلى السيد ألفرد نقّاش رسالة عهدت بموجبها إليه بمهامّ رئيس الجمهورية مع تكليف بتشكيل الحكومة..» (المرجع المذكور، ص ٢٣١). هذه الرسالة هي الرسالة المؤرخة بـ ٦ تشرين الثاني والتي أثبتناها في النصّ.

به مؤخراً من صلات مباشرة، على المبادىء التي تعتزم جعلها في أسس المستقبل المباشر للبنان.

بحيث ينبغي للنظام العتيد أن ينبثق عن مفاهيم الاستقلال النظرية وعن آمال الأهالي في آنٍ واحد.

إن هؤلاء الأهالي يطالبون بنظام وطني، ويشدّدون في الوقت نفسه على عدم حرمانهم من صداقة فرنسا الفعّالة.

وقد علّمتهم تجاربهم الماضية أن يبتعدوا عن السياسة العقيمة وأن يدينوا المناكفات بين الأشخاص والأحزاب. وهم يتوقون إلى التوافق بين المواطنين وبين الطوائف.

إنهم يشترطون أن تقوم، ضمن إطار الحياة الجماعية اللبنانية، مساواة في الواجبات والحقوق بين الأشخاص، وتوزيع عادل للأعباء والمكتسبات بين الطوائف واحترام المصالح الإقليمية.

يطالبون بالعدالة النزيهة وباحترام القانون احتراماً دقيقاً، وبوضع حدّ لاستشراء الدسائس والمحاباة.

إنهم يتطلّعون إلى إدارة نزيهة بعيدة النظر، وإلى حكومة مستقيمة وقوية، تهتم بأمنهم، وتعمل على تلبية حاجاتهم، وتكون قادرة على تذليل الصعوبات الناجمة عن حالة الحرب، ولا تبذّر الموجودات العامة، وتفرض سلطتها على كل الأمور.

بكلمة، إن الأمة اللبنانية تطالب بنظام حيّ ومتجدّد.

فينبغي للنظام المنشود أن يستجيب لهذه الأماني المشروعة التي تستبعد اللجوء إلى الأصول الإجرائية البرلمانية، وتستدعي إنشاء حكومة قادرة على التقرير والتنفيذ تجمع بين يديها الصلاحيات التنفيذية والتشريعية.

إن حكومة من هذا النوع من شأنها، إذا هي عبّرت في تشكيلها عن مصالح

الأمة بمختلف عناصرها، وإذا هي ضمّت أشخاصاً يتمتّعون بثقة الناس واعتبارهم، أن تشيع الطمأنينة في البلاد إبّان اجتيازها لعتبة الاستقلال.

إن تشكيل مثل هذه الحكومة ومدّها بالحياة ورسم معالم مهماتها ودفعها على طريق العمل الذي ستكون مسؤولة أمامكم عنه، هي المهمّة الوطنية النبيلة التي أقترح عليكم الاضطلاع بها من خلال تمتّعكم بلقب رئيس الجمهورية اللبنانية وصلاحياته وقيامكم بواجباته، آملاً أن توافقوا على هذا الاقتراح.

وإنني إذ أدعوكم إلى القيام بهذه المهمّة إنما أستوحي مصالح لبنان التي أتمسّك بها تمسّكي بمصالح بلادي المرتبطة ببلادكم برابطة الصداقة المتينة. كما أنني أستوحي ولاءكم الذي عبّرتم عنه تجاه قضية الحلفاء، وأستجيب لنداء الرأي العام الذي عبّر بالإجماع عن تقديره لسموّ مزاياكم ونزاهتكم وجرأتكم الوطنية وكفاءتكم التي برهنتم عليها في تدبُّر أمور البلاد خلال هذه الفترة الحرجة.

تفضلوا سيدي الرئيس بقبول أسمى آيات تقديري، وتأكدوا من أنكم، إذا وافقتم على الاضطلاع بهذه المهمّة النبيلة التي اقترحها عليكم، ستجدون من جانبي كل التعاون الصادق والمخلص.

الجنرال كاترو.

وافق الرئيس نقّاش على الاضطلاع بالمهمّة، والتزم بوضع البرنامج المقترح عليه موضع التنفيذ في رسالة بعث بها إلى الجنرال كاترو في اليوم نفسه:

«.. لقد جاء هذا البرنامج نتيجة لتلك الاستقصاءات الدقيقة والنزيهة. ولتلك الاستشارة المباشرة التي يمكن تعويل أكبر الأهمية عليها، ويجب أخذها بالاعتبار في حكم لبنان.

وبناءً على اطلاعي على آمال مواطنيّ واستناداً إلى المساعدة الصادقة والمخلصة التي لمستها لدى سيادتكم، خلال الأشهر الأخيرة، لدى انصراف الحكومة إلى إنجاز مهمّة في غاية الدقّة، أتشرّف بقبول المهمّة المقترحة عليّ.

وسأبذل قصارى جهدي لتحقيق هذه الآمال معتمداً في ذلك على الرعاية الإلهية.

وإنني إذ أكرّر شكري لكم وأرجو من سيادتكم إلخ...»

طلب ألفرد نقّاش من أحمد الداعوق، السنّي، تشكيل الحكومة، وتوزّعت الحقائب الوزارية على ممثلي الطوائف الأخرى الكبرى[1]. وهكذا عاد هذا الاستقلال الذي كانت فرنسا الحرّة قد أعلنته بصورة رسميّة، ليقع من جديد في شباك العلائق السلطوية المستلهمة من تقاليد الانتداب بأجلى مظاهرها، بعيداً عن أطر الدستور الذي ظلّ معلّقاً.

ورغم ذلك، ففي اليوم نفسه الذي عمد فيه الجنرال كاترو إلى إعادة تنظيم الدولة على هذا النحو، عاد فجدّد إعلانه لاستقلال لبنان، كما فعل في ٢٧ أيلول بالنسبة للسوريين. إن هذا السّعي يتمتّع بأهمية أساسية في سياق التسلسل الزمني للمستندات القانونية التي أسست سيادة الدولة اللبنانية:

بيان الجنرال كاترو إلى الشعب اللبناني

أيها اللبنانيون!

في الثّامن من حزيران المنصرم توجّهتُ إليكم ببيان، باسم الجنرال ديغول رئيس فرنسا الحرّة ـ دعمته حليفتنا بريطانيا العظمى بتصريح خاص جاء في

---

(١) أصدر ألفرد نقاش مرسوماً رقمه N/١ اعتمد فيه للمرة الأولى لقبه كرئيس للجمهورية وعيّن بموجبه أحمد الداعوق «رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية». وأصدر في اليوم نفسه مرسوماً آخر رقمه N/٢ موقّعاً باسمَيْ أ. نقاش وأ. داعوق عيّن بموجبه تسعة وزراء كان من بينهم للمرة الأولى وزيران للشؤون الخارجية وللدفاع الوطني، هما حميد فرنجية، الماروني، وحكمت جنبلاط، الدرزي. فكان استحداث هاتين الوزارتين بمثابة التحية الأفلاطونية لصفحة الدولة ذات السيادة التي بات لبنان متمتعاً بها من حيث المبدأ. ثم صدر مرسوم اشتراعي رقمه NI/١٧٩، بتاريخ ١٦ أيار ١٩٤٢، يحدّد صلاحيات «وزير الشؤون الخارجية»، بينما لم يصدر أيّ نصّ يحدّد صلاحيات وزير الدفاع. وظلت هاتان الوزارتان في وضع جنينيّ حتى العام ١٩٤٣. أما مجلس سرّ الدولة الذي أنشيء في ١٠ نيسان ١٩٤١ فلم يكن يسعه، بالطبع، إلا بتقديم استقالته بوحي من السلطات إن لم يكن بأمر منها.

الوقت نفسه ـ اعترف للبنان بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة، وذلك بضمانة من معاهدة سوف تعقد لتحديد العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية المتبادلة.

إن فرنسا الحرّة، بوصفها مؤتمنةً على التقاليد الليبرالية الفرنسية وحريصةً على الوفاء بالتزاماتها التي تعهّدت بها لكم، أراده أن يكون أول عمل تقوم به عند دخولها إلى المشرق عملاً تحريرياً، رغم حالة الحرب ورغم الأوضاع الاستثنائية التي تفرضها هذه الحالة. فجعلتكم أحراراً مستقلّين ولبّت أمانيكم وتطلعاتكم.

وقد آن الآن أوان تنظيم استقلالكم، الأمر الذي يطرح عليّ، من جهتي، بوصفي قيّماً على هذا التنظيم، واجبين اثنين:

الأول أن أَكِلَ أمر إنشاء وتوجيه النظام الجديد إلى شخصية ذات مؤهلات عالية تمكّنها في الظروف الراهنة من إنجاز هذه المهمّة الوطنية الحسّاسة. فبعد أن قمت باستشارات واسعة النطاق، استمعت خلالها إلى أصحاب الرأي، وتلمّست المشاعر العامة في جميع أنحاء البلاد تبيّن لي أن تطلعات الأمة اللبنانية تتّجه نحو صاحب الفخامة السيد ألفرد نقّاش. فطلبت منه البقاء في الحكم مع التمتّع بلقب وصلاحيات رئيس الجمهورية، وإن يمارس حكمه عن طريق وزارة مسؤولة تجاهه على أن يتأمّن داخلها تمثيل عادل لجميع المناطق والطوائف التي تتكوّن منها الأمة اللبنانية.

وإنني أؤكد للرئيس نقاش الذي قبل ما اقترحته عليه، كما أؤكد للجماعة اللبنانية كامل مساعدتي وكل اهتمامي.

أما الواجب الثاني. فهو يقتضي تحديد التعاون الذي يُفترض إرساؤه بين لبنان وفرنسا الحرّة روحاً وشكلاً، بانتظار عقد معاهدة التحالف والصداقة.

إن فرنسا إذ تعترف باستقلالكم إنما تستوحي ذلك من صداقتها التقليدية للبنان، ومن مهمّتها كقيّمة على هذه البلاد طيلة قرون، ومن الوضع المتميّز الذي اكتسبته بناءً عليه. وستظل مساعدتها ورعايتها للبنان مضمونتين في جميع

المجالات عملاً بروح معاهدة التحالف والصداقة الفرنسية ـ اللبنانية التي عقدت عام ١٩٣٦، وكانت موضع ترحيب الأهالي اللبنانيين أجمعين.

يبقى أن ظروف الحرب واحتلال القوات الحليفة للأراضي اللبنانية قد جعلت للبنان، ولفترة مؤقتة، وضعاً مخصوصاً.

ينجم عن هذا الوضع عدد من الحقوق والواجبات أخصّ منها بالذكر ما يلي:

إن الدولة اللبنانية تتمتّع، منذ الآن، بالحقوق والواجبات المترتّبة على كونها دولة مستقلّة ذات سيادة. إن هذه الحقوق والواجبات تخضع للقيود التي تفرضها حالة الحرب وأمن البلاد والجيوش الحليفة.

كما أن كونها، بحكم الواقع، حليفة لفرنسا الحرّة ولبريطانيا العظمى يتطلّب، من جهة أخرى، تطابقاً وثيقاً بين سياستها وسياسة الحلفاء.

فانتقال لبنان إلى الحياة الدُولية المستقلّة يجعله وريثاً طبيعياً للحقوق والواجبات الناجمة عن كل المعاهدات والاتفاقيات والصكوك الدُولية التي عقدتها فرنسا باسم لبنان حول كل ما يتعلّق به.

فله أن يعيّن ممثليه الدبلوماسيين في البلدان التي يرى أن مصالحه فيها تقتضي مثل هذا التمثيل. على كل حال، فسلطات فرنسا الحرّة ستضع كل خدماتها بتصرّف لبنان من أجل تأمين الدفاع عن حقوقه ومصالحه، فضلاً عن حماية الرعايا اللبنانيّين.

وللدولة اللبنانية أيضاً أن تبني قواتها العسكرية الوطنية، وستقدّم لها فرنسا الحرّة كل مساعدة بهذا الخصوص.

وبما أن بريطانيا العظمى قد أعربت مرّات عديدة عن التزامها بالاعتراف باستقلال لبنان، فإن فرنسا الحرّة ستتدخّل في أقرب وقت لدى الدول الحليفة أو الصديقة الأخرى لتطلب منها الاعتراف، بدورها، باستقلال الدولة اللبنانية.

وتعتبر فرنسا الحرّة أن دولة لبنان تشكّل، من حيث السياسة والأرض،

وحدة لا تتجزأ ينبغي الدفاع عن وحدتها ضد كل عوامل التجزئة. وبالتالي، فإنها ستعمل على توثيق العرى السياسية والثقافية والاقتصادية التي توحّد مختلف أنحاء لبنان.

أما الحكومة اللبنانية فعليها، من جهتها، وتحقيقاً لنفس الأهداف، أن تضمن المساواة في الحقوق المدنية والدينية والسياسية بين جميع رعاياها، دون تمييز بينهم. كما أن عليها أن تؤمّن توزيعاً عادلاً للمناصب العليا ولمجمل وظائف الدولة بين مختلف عناصر البلاد. وعليها أيضاً أن تؤمّن توزيع نفقات المنافع العامة على مختلف المناطق بنسبة عادلة، وعليها أن تعمل، في أقرب وقت، على توحيد النظام الضرائبي وعلى إجراء الاصلاحات الإدارية اللازمة.

وتتعهّد فرنسا الحرّة بالتوسّط بين سوريا ولبنان سعياً لإنشاء أسس للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتذليلاً للعقبات التي تحول الآن دون هذا التعاون.

إن هذا الوفاق الذي ينبغي أن يتمّ بالضرورة بين بلدين شقيقين وجارين، من شأنه أن يضمن الحقوق المشروعة لكل من الطرفين ويُرسي علاقاتهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومن أجل صيانة استقلال لبنان وسيادته، وخدمةً لنضالنا المشترك، فإن الحلفاء سيضطلعون خلال فترة الحرب بمهامّ الدفاع عن البلاد. فعلى الحكومة اللبنانية، إسهاماً منها في الدفاع عن أراضيها، أن تضع القوات الوطنية اللبنانية بتصرّف القيادة الحليفة. كماأن هذه القيادة ستتصرّف منذ الآن بالتجهيزات والمصالح العامة اللبنانية، لا سيما طرق المواصلات والمطارات والمنشآت الساحلية، بمقدار ما تقتضي الضرورات العسكرية ذلك. هذا والدفاع عن الأرض يقتضي كذلك وجود تعاون وثيق ودائم بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام من جهة، وبين مصالح الدرك والشرطة والأمن التابعة للدولة اللبنانية، من جهة أخرى، والواقع أنه ينبغي الدفاع عن لبنان في زمن الحرب، لا ضدّ أعدائه الخارجيّين وحسب، بل ضدّ أعدائه الداخليّين أيضاً.

ونظراً لوقوع لبنان ضمن منطقة الحرب وداخل سستام الحلفاء الاقتصادي

والمالي، فإن من الضروري أيضاً أن تقوم أوثق أنواع التعاون بين الحكومة اللبنانية والحلفاء بما يؤمّن، خلال فترة الحرب وخدمة للمصلحة المشتركة، احترام جميع التدابير التي تُمليها شروط الحرب الاقتصادية، والالتزام بهذه التدابير.

لذلك، فإن أقصى التسهيلات سوف تُمنح للبنان، خلال فترة الحرب، تأميناً لأكبر قسط ممكن من حرية التبادل بينه وبين بلدان كتلة الليرة السترلينية. فعلى لبنان وقد أصبح الآن من ضمن الكتلة السترلينية، أن يعتمد، في المجال الاقتصادي والمالي، وخاصة في مجال صرف القطع، التدابير الضرورية لبقائه على انسجام تام مع السياسة العامة التي تنتهجها الكتلة السترلينية.

إن الأحكام الآنفة الذكر توفّق بين احترام الاستقلال والسيادة اللبنانيّين وبين مهمّة فرنسا المزمنة وضرورات الحرب. وهي محكومة بفكرة واحدة هي فكرة كسب الحرب، وبالتالي تأمين مستقبلٍ للبنان يضمن له حرية شعبه. كما أن الأحكام المذكورة توفّر للمشكلات الفرنسية ـ اللبنانية حلاً نابعاً من رغبة فرنسا الحرّة بأن لا تتوانى، رغم الحرب، عن تحقيق التطلعات الوطنية اللبنانية ولا عن تنفيذ الالتزامات التي تعهّدت بها. لكن من الضروري أن يحلّ محلّ هذه الأحكام ترتيب نهائي يتّخذ شكل معاهدة فرنسية ـ لبنانية تكرّس استقلال البلاد بصورة دائمة ونهائية.

عاش لبنان المستقل!

عاشت فرنسا!

أما الرئيس نقّاش فقد أخذ على عاتقه في ردّه على الكلمة التي ألقاها المندوب العام بهذه المناسبة، أن يُعلمه بأن «تحرّر» لبنان ينبغي أن يكون مصحوباً بمعاهدة مع فرنسا، دون أن تنصّ هذه المعاهدة بالضرورة على إعطاء فرنسا مركزاً ممتازاً في لبنان:

«بانتظار أن تسمح الظروف بعقد اتفاقية تنظّم العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية بصورة نهائية، وتؤمّن انتقال مجمل صلاحيات السيادة ومواصفاتها للدولة الجديدة، حرصت سعادتكم على منح اللبنانيّين أولى البوادر الملموسة لهذه السيادة: أعني التمثيل الدبلوماسي وإنشاء القوة العكسرية الوطنية...».

الحقيقة أن ذلك لم يكن لا تحقيقاً للاستقلال ولا حتى إعادةً للعمل بالدستور على الأقل، رغم كل البوادر الدبلوماسية التي كان لبنان موضوعاً لها. هكذا وجه الملك جورج السادس، ملك انكلترا، رسالة لرئيس الجمهورية، بتاريخ ٢٧ كانون الأول، يهنئه بها بمناسبة إعلان استقلال لبنان. كما نقل إليه الجنرال سپيرز، بدوره، تهنئة حكومته. ثم قدّم له، بعد ذلك، أوراق اعتماده «بصفته مبعوثاً فائق العادة ووزيراً مطلق الصلاحية لدى رئيس الجمهورية اللبنانية». وبعد سنة، قام جورج واد سوورت، المعتمَد الدبلوماسي والقنصل العام للولايات المتحدة، بالبادرة نفسها. وفي الرسالة التي حملها المعتمد المذكور وصف روزفلت الرئيس نقاش بأنه «صديقه الكبير والعزيز». لكن كل هذه العَراضات لم تفلح في تمويه الواقع المرير الذي يتلخّص بسلطة تنفيذية معيّنة، وبرلمان محلول، ودستور معلّق، وبلاد تكاد تكون خاضعة لعمال فرنسا الحرّة وحدهم.

معارضات ومطالب

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا الأسلوب من الوعود والتصرفات إلى مفعول عكسي فيحدث انفعالات حادة. إذ لم تلبث المعارضة أن أخذت تتبلور ضد النظام الجديد. وانطلقت الشرارة الأولى من بكركي معقل اللبنانية الشمولية. ففي ٢٤ كانون الأول ١٩٤١، ألقى البطريرك عريضة في وفود تمثّل جميع الطوائف التي جاءت لتهنئته بعيد الميلاد، خطبة عنيفة نادراً ما عرف مثيلٌ لعنفها جمع فيها بين المطالب المتعلقة بالاستقلال وبين أسوأ الاتهامات الموجّهة ضد أصحاب السلطة:

«نريد استقلالاً ناجزاً يطابق رغائب الشعب اللبناني، مضموناً من الدول التي سعت بإعلانه. مبنياً على العدل لأن العدل أساس الملك، مبنياً على العدل في الأحكام ونفي الظلم، مبنياً على العدل في توزيع المناصب والمنافع.

نريد استقلالاً مخدوماً بحكومة تنتقي أشخاصاً صالحين لا زُناة، ولا سكيرين، ولا مقامرين، ولا طمّاعين، ولا منتقمين، نزهاء بعيدين عن الرشوة لا يُحابون. نريد استقلالاً مبنياً على الحرية في المعتقد، في القول، في العمل، ويُشترَط في كل ذلك عدم الضرر بالغير. نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها..»[1].

كانت تلك المرة الأولى التي يرتفع فيها الصوت عالياً في لبنان لصياغة مطلب الاستقلال الناجز بمثل هذا الوضوح. خاصة وأن الذي عبّر عن هذا المطلب هو البطريرك الماروني الناطق بلسان مسيحيي الشرق، أي بلسان أولئك الذين جمعوا في وقت واحد بين ولائهم لروما وبين تمسّكهم بفرنسا. لكن هذا الاستقلال الذي نادى به زعيم الموارنة الروحي والسياسي كان ينطوي منذ ذلك الحين على البذور التي سينبثق عنها «الميثاق الوطني» فيما بعد: الاستقلال الفعلي، وإيلاء الحكم لأشخاص معروفين بنظافة الكف ونقاء السريرة، ولكن ضمن أوشاج العلاقات المذهبية المتينة بأقصى أشكالها التقليدية.

وانعقد عند سماع الخطبة المذكورة وبصورة عفوية، نوع من الجمعية الوطنية، توصلت الوفود الممثّلة فيها، بعد النقاش الذي جرى تحت رعاية البطريرك إلى الإجماع على تبنّي برنامج من ست نقاط:

«١ ـ استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكّنه من تقرير مصيره بملء الاختيار.

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص ٢٩٣. وانظر الكلمة التي ألقاها هو الآخر بهذه المناسبة؛ ٢٩٥.

٢ ـ حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية.

٣ ـ سنّ قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرّق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه تؤمَّن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حرّاً تتمثّل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً.

٤ ـ تسليم الأحكام فعلاً لأبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

٥ ـ اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيّد البلاد إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الاقتصادية لاغياً غير معمول به، إذ لا يمكن تقييد البلاد إلا بواسطة حكومة تمثّل لبنان تمثيلاً حقيقياً حائزة على ثقة المجلس وتصديق مجلس نيابي منبثق عن انتخاب حرّ.

٦ ـ إعلان الثقة بغبطة البطريرك الماروني لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثّل الطوائف والمناطق اللبنانية»[1].

كانت الطائفية والمناطقية، إذن، ركنا الاستقلال والدستور اللذين يطمح إليهما لبنان.

أما على الصعيد العلماني فقد تردّدت أصداء هذه المطالب نفسها في نشاطات الحزب الدستوري الذي كان قد تصدّر الحركة الليبرالية، إن لم نقل العمل في سبيل الاستقلال. منذ ما قبل الحرب. وكان رئيسه الشيخ بشارة الخوري قد قام بمباحثات في القاهرة، في شباط ١٩٤٢، مع قادة الكتلة الوطنية السورية. تحت رعاية مصطفى نحاس باشا رئيس حزب الوفد المصري. واتفق الجميع على خطوط سياسة جديدة تتّجه نحو اعتراف سوريا والبلدان العربية الأخرى بالكيان اللبناني، شرط أن يتحقّق استقلال لبنان فعلياً وأن تنفتح سياسته

(١) المرجع إياه، ص ٢٩٧.

انتفاحاً صادقاً على العالم العربي[1]. فكان ذلك مبدأً آخر من المبادئ الأساسية التي قام عليها الميثاق الوطني العتيد.

ثم شنّ حزب الدستور، بدعم من القوى الناشطة في أوساط الرأي العام، حملة مركّزة طالبت بإجراء انتخابات حرّة، وبالعودة إلى الشرعية الدستورية، وتشكيل حكومة برلمانية مؤهلة بشكل خاص للتفاوض مع المندوبية العامة حول تحويل دوائر المصالح اللبنانية التي يشرف عليها الانتداب إلى الدولة، حتى يتمكّن لبنان من ممارسة كل الصلاحيات التي تفترضها سيادته. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تطرح فيها مثل هذه المطالب الجذرية الشاملة الرامية إلى تحقيق الاستقلال الفعلي والناجز، والتي لم تؤتِ ثمارها إلا في ختام نضالات عنيدة. وكانت أصداؤها قد أخذت تتردّد منذ حين في مصر والبلدان العربية الأخرى. والواقع أن الدعم العربي الحماسي كان من العوامل الحاسمة التي ساهمت في تحرير لبنان من روابط الانتداب.

حفل العام ١٩٤٢ بأخبار المفاوضات التي أجرتها الحكومة البريطانية في لندن مع الجنرال ديغول، والمباحثات التي أجراها الجنرال سپيرز مع الجنرال كاترو في بيروت، أو مع جان هيلّو، سفير فرنسا، الذي كان ينوب عنه أثناء غيابه في القيام بمهامّ المندوب العام، بغية تنظيم الاستشارات الانتخابية التي كان الرأي العام في لبنان وسوريا يطالب بها بإصرار شديد كانت شدّته تزداد يوماً بعد يوم مع ازدياد وعي العالم العربي لواقعه القومي. وفي تلك الفترة طرح الجنرال نوري السعيد، الرجل العراقي القوي في كانون الأول ١٩٤٢، مشروع «الهلال الخصيب» القاضي بتوحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ضمن فدراليّة دول في ظلّ ملك هاشمي[2]. وفي تلك الفترة أيضاً أخذ رئيس الوزراء

(١) أثار خبر المفاوضات التي جرت في القاهرة، في ذلك الحين، اضطراباً عميقاً في الأوساط المسيحية. وردّ بشارة الخوري على أنها من قِبَل خصومه السياسيّين بالتخلّي، إن لم يكن بالخيانة (حقائق لبنانية، الجزء الأول، ص ٢٤٣).

(٢) نشرت خلاصة مشروع نوري السعيد في كتاب هيروفيتز، **الدبلوماسية في الشرق الأدنى والشرق الأوسط**، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٢٣٦.

- J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East....

البريطاني، أنطوني إيدن، يتهيّأ ليطرح على مجلس العموم، في ٢٤ شباط ١٩٤٣، أن حكومته قد صمّمت على دعم جهود العرب من أجل تحقيق وحدتهم القومية[1].

لكن فرنسا الحرّة كانت لا تزال متحفّظة ومتردّدة في اجتياز الخطوة الأخيرة.

ففي ٢٨ آب ألقى الجنرال ديغول ـ أثناء مروره ببيروت، كلمة في نادي الاتحاد الفرنسي. قال فيها:

«لقد أصبح استقلال دولة سوريا ودولة لبنان أمراً مقرّراً. إن هذا الاستقلال هو الهدف الذي حُدِّد لفرنسا بفعل الانتداب الذي قبلت تكليفها به من جانب عصبة الأمم، ولا يمكن إعلانه إلا بناءً على هذا الانتداب. هذا يعني أن تأسيس الاستقلال أمر منوط بها، وبها وحدها».

كان الجنرال في غاية الوضوح. فإنجاز استقلال الدولتين الخاضعتين لانتداب فرنسا لا يسعه أن يتحقّق إلا بلعبة هذا الانتداب. ومن ثمّ، في فلك الوصاية الفرنسية. وهكذا اتّضح أن بين الدعوة إلى الاستقلال الفوري، في ٨ حزيران، وبين إعلان ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦، هناك تقهقر لا تخفى معالمه. لكن الكشف عن هذا التقهقر لم يكن كل ما في الأمر. بل كان ينبغي حسب قول الجنرال «تأسيس الاستقلال». وهكذا صار موضوع النقاش يدور حول عملية التأسيس المذكورة التي أضيفت بعد لأي. على كل حال، لم يكن من الممكن بلورة هذه النظرة إلى استقلال تتولى فرنسا قيادة حركته التدريجية، إلا عندما تسمح الظروف بذلك. عندئذٍ فقط يصار دعوة الشعبين اللبناني والسوري إلى صناديق الاقتراع:

(١) يوجد النص الكامل لهذه الكلمة في محاضر جلسات مجلس العموم، نقلاً عن هيروفيز، إياه، ص ٢٤٥.

«لقد تحدثت عن «تنظيم» الاستقلال، لأن شروط الحرب القاسية لا تسمح، في الواقع، لبلدان المشرق الناشئة أن تمارس الآن اللعبة الطبيعية لمؤسساتها الديموقراطية، شأنها في ذلك على كل حال، شأن سائر دول العالم، ففي الوقت الذي يخضع فيه كل هذا العدد من البلاد وكل هذه الأعداد من البشر لانضباط الجيوش... وفي الوقت الذي تتقلّص فيه تحت وطأة القوة القاهرة حقوق الكلام والكتابة والإجتماع والتنقّل، إن لم تُعلّق بالكلية، وفي الوقت الذي يسعى العدو فيه عبر وسائله الملتوية إلى زرع بذور الشقاق والتفرقة، وبكلمة، في الوقت الذي يصبح فيه خلاص الوطن هو الكلمة العليا، فليس من الإنصاف ولا حتى بالإمكان - إلا في ظروف نادرة جداً واستثنائية جداً - أن يصار إلى اعتماد الاستشارات الشعبية. غير أنه لا بدّ أن يأتي ذلك اليوم الذي تزول فيه هذه العقبات أو تخفّ وطأتها، فيصبح بمقدور الشعب السوري والشعب اللبناني أن يعبّرا عن رأيهما في ظلّ شروط الكرامة والطمأنينة العادية. وأنني أستطيع التأكيد على أن فرنسا متلهفة لرؤية إشراقة ذلك اليوم على شعوب عزيز مصيرها على صداقة فرنسا»[1].

كانت تلك أولى بشائر التغيُّر الذي طال انتظاره.

---

(١) يوجد النص الكامل لهذه الكلمة في كتاب شارل ديغول، **خُطَب ورسائل**، الجزء الثاني، باريس، بلون، ١٩٤٦، ص ٢١٥. كان الجنرال يقم في ذلك الحين بثاني زيارة له إلى المشرق. في عام ١٩٤١، لدى زيارته الأولى التي قام بها بعد وقت قصير من دخول الفرنسيين الأحرار إلى سوريا ولبنان. كان قد ألقى كلمة، في ٢٩ تموز، في الجامعة السورية في دمشق، وكلمة أخرى، في ١٥ آب، من راديو المشرق في بيروت، وأدلى بتصريح في ٥ آب في بيروت، وآخر في حلب بتاريخ ١٤ آب. توجد نصوص الكلمتين والتصريحين في الجزء نفسه، ص ٩٤ والتي تليها. ويُفهم من هذه النصوص، ومن خلال العموميّات التي تتخلّلها، أن هناك تصميم أعلى عدم السماح لسير الدولتين باتجاه الاستقلال إلا برعاية فرنسا.

II - تحقيق الاستقلال عام ١٩٤٣

الإجراءات الأوّلية

في العام ١٩٤٢ تغيّر وجه الحرب. كانت المقاومة الفرنسية في بير حكيم (٢٦ - ٣١ أيار)، وانتصار مونتغمري في معركة العلمين (٥ تشرين الثاني) قد كبحا زحف روميل كبحاً نهائياً. فتراجع جيش أفريقيا، وكانت الجيوش الألمانية تتخبّط في ورطتها أمام موسكو. وثبتت لينينغراد في وجه حصار كان قد أصبح أسطورياً. وفي ايطاليا برزت أولى إمارات التفكك. فتضافرت كل الأمور في جبهات القتال، على استبعاد المخاطر التي كانت تتعلّق بها فرنسا في معرض امتناعها عن إعادة العمل بالضوابط الدستورية وفكّ أسر الدولة في سوريا ولبنان.

في نهاية مدة الانتظار الطويلة هذه، قرّرت لجنة الجزائر الوطنية إعطاء الضوء الأخضر، ونشرت قرارها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣ على النحو الآتي:

«إن اللجنة الوطنية الفرنسية، تصميماً منها على تعزيز استقلال سوريا ولبنان، بعد أن أُعلن هذا الاستقلال باسمها على لسان الجنرال كاترو عام ١٩٤١، واعتباراً منها، بعد التشاور مع الحكومة البريطانية، أن تطور الوضع العسكري في البلاد يسمح بإعادة الحياة الدستورية، قد فوّضت المندوب العام المطلق الصلاحيات، القائد الأعلى في المشرق. أن يتّخذ في هذا السبيل جميع التدابير اللازمة، بعد التشاور مع حكومتَيْ الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية، فضلاً عن الشخصيات السياسية المحلية البارزة.

وبالتالي، فإن عودة الجنرال كاترو إلى المشرق عمّا قريب، ستشكّل مرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية في لبنان وفي سوريا».

كان على الجنرال كاترو أن يتّخذ منذ ذلك الحين وصاعداً المبادرات

اللازمة، وأن يتابع تنفيذها. فبدأ بأن طلب من الرؤساء والوزراء الذين عيّنهم عام ١٩٤١ أن يتخلّوا عن مناصبهم، واستعاض عنهم في الوقت نفسه بحكومتين مؤقّتتين كُلّفتا بالتحضير للانتخابات[1]. وبينما وقع اختياره في دمشق على عطا الأيوبي، وقع اختياره في بيروت على شخص بروتستنتي هو الدكتور أيوب ثابت الذي كان قد قام، في ظلّ نظام المفوضيّة العليا بدور سياسي محدود.

وكان أول ما قام به تحرير الدستور الذي ظلّ معلّقاً منذ الحرب. فأصدر القرار رقم ١٢٩/ف.ت.، تاريخ ١٨ آذار ١٩٤٣، الذي ألغى قرارات ٢١ أيلول ١٩٣٩ التي أصدرها ج. پويو، وعدّل في الوقت نفسه المواد ٢٤ و٣٠ و٤١ و٤٢ من الدستور بحيث تصبح متلائمة مع مبدأ الاقتراع العام الذي غدا منذ ذلك الحين المصدر الوحيد للتمثيل الوطني. وهذه حالة فريدة من حالات التعديل الدستوري جاءت في المنزلة الثالثة بعد القانونين الدستوريين اللذين صدرا عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩. وأُلغيت من جرّاء ذلك فئة النواب المعيّنين التي كانت تشكّل، حتى تعليق الدستور عام ١٩٣٩، ثلث أعضاء مجلس النواب.

لكن المادة ٢ من القرار نصّت على أن لا يُعاد العمل بالدستور إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية الجديد الذي تنصّ المادة ٤٩ من الدستور على انتخابه في غضون ثلاثة أشهر على الأكثر، من قبل المجلس الجديد المنبثق عن الاقتراع الشعبي. واستباقاً لبعض التغيرات البنيوية التي أزمع على إجرائها منذ ذلك الحين، نصّت المادة ٤ من القرار نفسه على أنه:

> «ابتداءً من اليوم الذي تصبح إعادة العمل بالدستور نافذة فيه، على ما تنصّ المادة ٢ من هذا القرار، يجوز إعادة النظر بالدستور وفقاً

---

(١) في بيروت، رفض الرئيس نقاش أن يستقيل. فاضطر الجنرال كاترو إلى صرف النظر عن مقاومته وإلى اتخاذ القرارات التي أتينا على ذكرها في هذا الفصل. وقد وضّح الجنرال كاترو هذا الجانب من علاقاته مع ألفرد نقاش في برقية بعث بها في آذار ١٩٤٣ إلى الجنرال ديغول (المرجع المذكور، ص ٣٣٥)، كما وضّحها في كتابه (المرجع إياه، ص ٣٣٧) وتحدّث عنها بكلام يفتقر إلى اللطف.

للشروط المحدّدة بموجب المادتين ٧٦ و٧٧ منه، ولا سيما لجهة استحداث نواب معيّنين ضمن الجمعية، أو استحداث جمعية ثانية مؤلفة من نواب معيّنين».

كانت هذه فذلكة تدع الباب مفتوحاً أمام العودة إلى فئة النواب المعيّنين التي كان القرار قد ألغى وجودها. أو أمام إحياء مجلس الشيوخ الذي كان قد ألغاه القانون الدستوري الأول الذي صدر عام ١٩٢٧، ودمجه بمجلس النواب الذي كانت قد أوجدت في صلبه هذه الفئة من البرلمانيّين المعيّنين بالذات. وهذا أسلوب كلاسيكي يُلجأ إليه عادةً على سبيل موازنة السلطة التي تنفرد بها جمعية وحيدة بجمعية أخرى.

في اليوم الذي صدر فيه هذا النصّ الأساسي، صدر قرار ثانٍ يحمل الرقم ١٣٠/ف.ت. أسّس تنظيماً مؤقتاً للدولة عن طريق تركيز السلطتين، التنفيذية والتشريعية، بيد رئيس الدولة (الذي نُزع عنه، بناءً عليه، لقب رئيس الجمهورية) فأصبح يتولّى في الوقت نفسه منصب رئيس الحكومة، بانتظار اجتماع المجلس وانتخاب رئيس للجمهورية، ومن ثَمّ، إعادة العمل بالدستور. وصدر بالتاريخ نفسه قرار آخر، هو القرار رقم ١٣١/ف.ت. يعهد بهذا المنصب المزدوج إلى الدكتور أيوب ثابت.

استعادة الحياة البرلمانية

بعد قرارات ١٨ آذار الثلاثة، توجّهت الأنظار نحو الانتخابات القريبة التي سيكون لنتائجها أن تتحكّم بحلّ عدد من المشكلات المتعلّقة بمركز فرنسا في لبنان، خاصة تجاه بريطانيا العظمى التي كان نفوذها طاغياً في ذلك الحين، بل أيضاً من زاوية سياسة الإشراف العام التي كانت الولايات المتحدة قد شرعت تمارسها في الشرق الأوسط. فقد كان وضع لبنان بالذات، بوصفه دولة ذات سيادة، متميّزة عن محور الاستقطاب الذي كانت سوريا المناضلة ما زالت تشكّله، متوقفاً على ذلك الرهان.

برزت بوادر التنبّه الأولى عندما حاول الدكتور أيوب ثابت أن يعيد تكوين

الهيئة الانتخابية العامة «مدخلاً في عدادها، من أجل توزيع المقاعد على مختلف الطوائف، المغتربين اللبنانيّين الذين ينتمون في أغلبيتهم الساحقة إلى الطوائف المسيحية، وعلى رأسها الطائفة المارونية. فقامت في وجه هذه المحاولة المكشوفة معارضة متعدّدة الجوانب أدت بها بالتالي إلى الفشل، واضطرت الجنرال كاترو إلى إصدار قرار رقمه ٣٠١/ ف.ت. بتاريخ ٢١ تموز، استبدل أيوب ثابت ببترو طراد، وهو محام محترف ومن طائفة الروم الأرثوذكس.

لكن الخلاف كان قد صار واقعاً ولم يكن من الممكن إيجاد حلّ له إلا بالتراضي. فكلّف عندئذٍ الجنرال سبيرز بأن يقوم بدور الحكَم في هذا الموضوع فنجح الرجل بحمل المسيحيين والمسلمين على القبول بتسوية، ما لبثت أن صارت عرفاً وعادةً واتّخذت قوة الاتفاق بالمعنى الدستوري الذي يضفيه الإنكليز على تقليدٍ محدّد بعد رسوخه في الأذهان[1]. وهكذا كانت صيغة **الستة مقابل الخمسة**، أي توزيع المقاعد بنسبة ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين، وهي الصيغة التي ما فتئ عدد المقاعد في البرلمان يتوزّع بموجبها بين مختلف الطوائف اللبنانية في كل قانون من قوانين الانتخاب. وكان يُفترض بالمجلس الجديد أن يضمّ، حسب قانون الانتخاب المعمول به حينذاك، خمسة وخمسين نائباً. فأُعطي للطوائف المسيحية ثلاثون مقعداً، وتوزعت المقاعد الخمسة والعشرين الباقية بين الطوائف المسلمة من سنّة وشيعة ودروز، وكُرّس هذا الاتفاق بالقرار رقم ٢٠٢/ ف.ت. الذي أصدره المندوب العام بتاريخ ٣١ تموز ١٩٤٣.

ثم جرت الانتخابات على هذا الأساس على دورتين متلاحقتين من الاقتراع في ٢٩ آب و٥ أيلول.

---

(١) يروي بشارة الخوري، دون أن يجزم، أن صاحب الحلّ هو مصطفى نحّاس رئيس الحكومة المصرية وأنه أقنع به الجنرال كاترو (المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ٢٥٢). غير أنه نُمي إلينا عن طريق رجل سياسي معاصر جدير بالثقة أن الجنرال سبيرز هو الذي كان عرّاب هذا الحلّ.

انتخاب الشيخ بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية

ضمّ مجلس النواب المنبثق عن الانتخابات أكثرية دستورية أو قريبة من الدستوريين مؤيدة للطرح الاستقلالي الذي يقتضي أن لا تكون هناك رقابة خارجية عمليه ولا حدّ منه عن طريق أية امتيازات تمنح لأية دولة كبرى. وعقد المجلس دورة استثنائية برئاسة صبري حمادة، من الطائفة الشيعية، بتاريخ ٢١ أيلول، انتخب خلالها الشيخ بشارة الخوري الماروني، رئيساً للجمهورية[1]. وفور انتخابه ألقى كلمة تحدث فيها عن مطلب الاستقلال.

أشار الشيخ بشارة الخوري إلى صراع لبنان في سبيل الاستقلال وإلى تصميمه على تحقيق استقلاله في ظل الوحدة واستتباب النظام والسلم والحفاظ على التوازن وتقارب أبنائه والتشارك بين كل اللبنانين دون تفرقة[2].

غير أن لبنان يعي أبعاد الصراع الضاري الذي يخوضه الحلفاء ضد عدوهم الشرس. فيفترض بالتالي بلبنان أن يحقّق أهدافه بالاتفاق التام معهم:

> أننا لا نجهل إطلاقاً صداقاتنا التقليدية، كما أننا على قناعة بأن هذه العلاقات ليست غير متوافقة مع حقنا بالاستقلال ولا مع إرادة شعب كالشعب اللبناني المتعلق بحريته والفخور بماضيه المجيد والذي أسهم بدوره بما عليه تجاه المدنية... ولا يجب أن تُقاس

---

(١) حصل التنافس على الرئاسة، حسب الأصول، بين الخصمين التقليديّين، إميل إده مدعوماً من الفرنسيّين وبشارة الخوري مدعوماً من البريطانيّين. وحصلت مناورة بارعة دفعت باتجاه اختيار رجل ثالث، هو كميل شمعون الذي اعتُبر في ذلك الحين من أنصار البريطانيين ـ وهذا، على ما يبدو، خطأ تبيّن من تتمّة الأحداث خلال رئاسته ـ مما حمل المندوب العام على إعطاء الضوء الأخضر لأصدقائه لانتخاب بشارة الخوري. انظر بهذا الصدد التفاصيل الساخرة التي يرويها بشارة الخوري في كتابه **حقائق لبنانية**، الجزء الأول، ص ٢٥٧ والتي تليها. انظر أيضاً الجنرال كاترو، المرجع المذكور، ص ٤٠١.

(٢) ترجمة هذه المقتطفات جميعاً لنا، وكذلك ترجمة البيان الوزاري الذي سيأتي الكلام عنه. وقد ارتأينا أن نقوم نحن بالترجمة لأن تلك التي قامت بها الصحافة الفرنسية ونشرتها في ذلك الحين بدت لنا غير أمينة كما ينبغي.

عظمة هذا الشعب بصغر الرقعة الضيقة التي يقوم عليه وطنه.

> إن لبنان المستقل سيكون منفتحاً على العالم. كما أنه سيكون في خدمة الحياة الدولية... مع حلفائنا سيكون التعاون قائماً ومتيناً كما هو الآن. وسيقودنا ذلك لإقامة علاقات مع كل الدولة السيدة ومع كل المنظمات الدولية.

ووجّه تحية خاصة لفرنسا التي لم تألُ جهداً على مرّ العصور في الاهتمام بلبنان:

> من بين كل القوى الحليفة، نشير بأنظارنا اليوم نحو فرنسا ونحو تاريخيتها العريق. فهي الأمة التي تجمعنا بها صداقة تقليدية معروفة جداً. وإليها نتوجه بعواطفنا العميقة. إننا نرفع صلواتنا إلى الله ليضع حداً لمآسيها وأن تجد مجدها السابق وأن تجد مكانها بين القوى المنتصرة في العالم وأن يظل إشعاعها منتشراً في كل العالم بفضل الجهود البطولية التي بذلها قادتها العظام مثل الجنرال ديغول ومساعديه الأساسيين.

هذا ولم ينسَ، بالطبع، لا الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ولا الرئيس روزفلت ونتسون تشرشل اللذين وقّعا ميثاق الأطلسي، حيث قُطعت الوعود والضمانات «لكل شعب يناضل في سبيل حريته واستقلاله..». فلم يكن هذا التصريح معبّراً عن آمال الرأي العام اللبناني وحسب، بل معبّراً أيضاً عن المبادئ الأساسية التي سيستوحيها النظام الجديد.

بيان ٧ تشرين الأول الوزاري

عمد رئيس الدولة الجديد إلى تكليف رياض الصلح بتشكيل الحكومة. كان رياض الصلح من أوائل الذين ناضلوا في سبيل القضية العربية. ولم يكن مضى وقت طويل على تبنّيه الفكرة اللبنانية التي كان يعزو ازدهارها إلى دينامية الانتداب ـ ولكن شرط أن تكون مخصوصة بلبنان عربي ذي سيادة. وقد أُنيطت

بحكومة العهد الجديد الأولى مهمّة افتتاح سياسة الاستقلال، لكنها تشكّلت هي الأخرى بناء على العرف المتّبع من حيث التوازن الذي يقوم على أساس مذهبي وحسب. فمثّل رئيسها رياض الصلح السنّيين، كما مثّل أعضاؤها كميل شمعون الموارنة وحبيب أبو شهلا الروم الأرثوذكس وسليم تقلا الروم الكاثوليك وعادل عسيران الشيعة والأمير مجيد أرسلان الدروز، أي بمعدّل ممثّل، أو بالأحرى مندوب، عن كل طائفة من الطوائف الست الكبرى. وهكذا بدا لبنان المستقلّ منذ بدايات أمره بمثابة الحريص على التقيُّد بقواعد اللعبة المذهبية القديمة المتعارف عليها، والتي لم يكن لها في ظل النظام الجديد، إلا أن تزداد تعمّقاً في الأعراف والمؤسسات.

مضى الشهر الأول من عمر الحكومة وهي منهمكة بإجراء استعدادات محمومة، وصلات متوالية مع الجنرال سپيرز ومعاونيه من البعثة البريطانية، وتفاهم واثق مع الكتلة الوطنية السورية وحزب الوفد المصري اللذين كانا، كلاهما، في السلطة. فتوزّعت نشاطاتها والحالة هذه على عدد من الدوائر المشتركة المركز مساو لعدد السياسات المختلفة التي ترعى كل منها مصالح خاصة لكنها تتضافر جميعاً على تعزيز توجهات لبنان نحو الاستقلال. ولم تثبت في وجه هذه المجموعة القوية المصمّمة إلا مندوبية عامة لم تستطع ولم تعرف، نظراً لتذبذب نواياها وتصلّب وعودها، إلا أن تنصاع في النهاية للأمر الواقع، فتفتح صمّامات الاقتراع العام التي تدفّقت منها أمواج الاستقلال، رغم المقاومات المتفرقة التي أبدتها بعض الأوساط المسيحية المتخوّفة.

في ٧ تشرين الأول، تلا رياض الصلح البيان الوزاري للحكومة الجديدة أمام المجلس الذي انعقد بكل أعضائه. إن هذه الوثيقة الطويلة التي مهّدت لها الكلمة الرئاسية في ٢١ أيلول تشكّل العنصر الأساسي لما سيُسمّى بعد ذلك بالميثاق الوطني، وهو عبارة عن اتفاق ضمني، لكنه أيضاً اتفاق حاسم، بين المسيحيين والمسلمين حول بعض المبادئ الأساسية التي يُفترض أن تحكم، أو ينبغي أن تحكم تعاونهم السياسي: سيادة واستقلال تجاه جميع الدول ولكن

عروبة وتعاون مع البلدان العربية، احترام وضع الطوائف ولكن مساواة جميع المواطنين من حيث توزيع الوظائف العمومية.

يبدأ البيان بتبرير ذي طابع شخصي: إذا كان رياض الصلح قد استجاب لدعوة رئيس الدولة للاضطلاع بأعباء الحكم، فلأن العوامل التي كانت تحكم النضال الوطني ـ **الجهاد** ـ في ما مضى، قد تبدّلت وفرضت عليه اليوم أن ينزل إلى المعترك الانتخابي من أجل العمل على إعلان شأن الفكرة الوطنية التي يتمسك بها كل التمسك، وذلك بالتعاون مع زملائه وأصدقائه داخل البرلمان، وعبر السبل والوسائل التي يوفّرها النشاط البرلماني، لما فيه مصلحة البلاد العليا.

ثم يلي هذه المقدمة مباشرة الاعلان عن أن لبنان قد دخل عهداً حاسماً من تاريخه طالما كان «الأحرار» ينتظرون وهو: «عهد استقلال وسيادة وعزّ وطنية»:

> «أننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرّف بمقدّراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي طلبتُ من أجلها هذه المهمّة واضطلعت بأعبائها الجسيمة».

إعلان واضح عن الاستقلال لكنه مشفوع بالإعراب عن الرغبة في **تحقيق** هذا الاستقلال. أما الوسائل التي ستُتّبع لجعل هذا الاستقلال استقلالاً فعليّاً، على حدّ قول البيان، فإن تعديل الدستور يأتي في طليعتها:

> «فلنبادر نحن وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضراتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيّين مشاورة في تسيير شؤونه، وستعمد الحكومة حالاً فتطلب

> إلى مجلسكم الكريم أن يُجري في الدستور التعديلات التي تجرّده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال».

كما أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية في جميع إدارات الدولة، ويتطلب تنظيم الاستقلال أن تتمتّع الدولة بجميع صلاحياتها واختصاصاتها «كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلّة، وهي، على ذلك، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة».

هذا ويطرح الاستقلال مشكلة أخرى هي طبيعة العلاقات التي يعتزم لبنان إقامتها مع الدول العربية. إذ أن قابلية هذا الاستقلال للحياة تتوقف على حلّ هذه المشكلة، نظراً للروابط السياسية والدينية والثقافية التي تربط الطوائف الإسلامية بكل ما هو عربي، من جهة، ونظراً للحذر المزمن الذي يُعرب عنه المسيحيون إجمالاً، باستثناء بعض العناصر التي تشرّبت العروبة، تجاه ما يمكن أن يطرأ عليهم من الداخل، وخاصة من سوريا العربية، من جهة أخرى. هكذا لم تكن الصيغة التي اعتمدها البيان الوزاري تخلو من حكمة. فلبنان لا يسعه إلا أن يكون متعاوناً مع العالم العربي. واستقرار استقلاله وحيوية اقتصاده إنما يتوقفان على هذا التعاون. لكن التعاون لا يعني التبعيّة، ناهيك بأنه لا يعني الوحدة ولا حتى الاتحاد الفدرالي. إنه التوفيق البارع والموفّق بين السيادة والعروبة الذي شكّل الناحية التجديدية الأصلية من الميثاق الوطني. ومن المرجّح أن الفضل في هذا التوفيق يعود للزعيمين بشارة الخوري ورياض الصلح اللذين كانا يمثّلان في ذلك الحين جناحَيْ الشعب اللبناني، بعد أن ظلّ هذان الجناحان متباعدين طيلة عهد الانتداب. ويتطرّق البيان الوزاري دون مواربة لهذا الموضوع، فيقول:

> «إن لبنان مدعوّ كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامّة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون، وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية

تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه.

وستُقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحافزة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأُباة الوطنيون، فنحن لا نريده للاستعمار مقرّاً ولا لإخواننا في البلاد العربية ممرّاً، بل نحن وهم إذن نريده وطناً سيّداً عزيزاً حراً مستقلاً».

«الوجه العربي» للبنان! في وقتٍ كانت الفكرة العربية تشقّ فيه طريقها بصعوبة في أوساط المسيحيين الذين كان قسم مهمّ وفاعل منهم، بين علمانيين ودينيّين، يرتعبون عندما يتصوّرون عزلتهم ضمن هذا البحر الهائل الذي تشكّله الجموع العربية والمسلمة، كانت هذه البادرة الخجولة التي تتحدث عن الانخراط بالحركة العربية تشكّل ثغرة لم تلبث فجواتها أن اتّسعت فيما بعد.

وعلى أساس هذا البيان ـ الذي احتوى أيضاً على عدد من الالتزامات المختلفة ـ صوّت المجلس بالإجماع، ما عدا صوت واحد، على الثقة بالحكومة[1]. ولم يكن ثمّة شك في أن هذه التظاهرة كانت تعكس الآمال التي كان يعلّقها الرأي العام بأغلبيته الساحقة آنذاك حول الثمار الشافية التي لا بدّ للبنان أن يقطفها من جرّاء السيادة إذ تضع حدّاً لما يسمى [capitis de minutio]

(1) كان الصوت التي تجرّأ على قول لا وسط هذه الموجة العارمة التي طغت على المجلس والبلاد هو صوت رئيس الجمهورية السابق ألفرد نقاش، نائب بيروت الماروني، وذلك لأسباب لم يكشف عنها. لقد أكّد لمؤلف هذا الكتاب أنه بصدد كتابة مذكراته. ولكن يبدو أن عائلته لم تجد هذه المذكرات منذ وفاته. أما الالتزامات الأخرى التي تعهّدت بها حكومة رياض الصلح في هذا البيان التاريخي فقد كان من بينها وعد بالعمل على إلغاء الطائفية تدريجياً، لكن التدابير التي اتُّخذت في عهد بشارة الخوري كانت مخالفة تماماً للوعود المذكور. انظر أدناه، ص ٥٥٦ والتي تليها.

الذي كان يعاني منه منذ عام ١٩٢٠ في ظلّ هذا الاستقلال الوهمي الذي يقبض الانتداب على زمامه.

الدستور والاستقلال في سوريا

في الوقت الذي كان الجنرال كاترو قد باشر فيه العملية التي سيكون لها أن تفضي بلبنان إلى الاستقلال، اتّخذ في سوريا إجراءات موازية، فأصدر في ٢٥ آذار ثلاثة قرارات تحمل الأرقام ١٤٤ و١٤٥ و١٤٦/ف.ت. وفي الانتخابات التي جرت في ١٠ و٢٦ تموز، فازت الكتلة الوطنية فوزاً مبيناً وسيطرت منذ ذلك الحين على المجلس. وفي ١٧ آب، انتُخب شكري القوتلي زعيم الكتلة، رئيساً للجمهورية بما يشبه الإجماع.

وطُرحت على السوريّين نفس المشكلة الدستورية التي طُرحت على لبنان. وأُضيفت إليها، بالنسبة لهم، مشكلة تطهير الدستور الذي كان المفوض السامي قد أعلنه عام ١٩٣٠ ـ وهو نسخة منقّحة ومصحّحة عن المشروع الذي تبنّته الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ ـ من كل أدران الانتداب، لكن المهمّة كانت أسهل على دمشق.

فالواقع أن هنري بونس كان قد يئس من قهر المقاومة السورية وحزم أمره، في ١٤ أيار ١٩٣٠، على إصدار النصوص الستّة التي تألف منها «النظام الأساسي لدول المشرق الواقعة تحت الانتداب»، وأضاف على مشروع الدستور الذي تبنّته الجمعية التأسيسية في دمشق عام ١٩٢٨، مادة هي المادة ١١٦، عرض فيها مبدأ الانتداب وعدّد صلاحياته تعداداً دقيقاً[1]. لذا كانت الطريقة الماهرة التي لجأ إليها الوطنيون السوريون تتلخّص بتجاهل وجود المادة المذكورة. فصوّت مجلس النواب بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٣، على توصية تنصّ على إعادة العمل بالدستور الصادر عام ١٩٣٠، إلا أنه قرّر حذف المادة ١١٦، وهي الأخيرة بلا جدل ولا نقاش وكأنها لم تكن.

(1) انظر الفصل السابق، ص ٤١١ واالتي تليها.

بناءً على هذه الشروط أدّى رئيس الجمهورية والوزراء والنواب القَسَم الدستوري على نصّ مؤلّف من ١١٥ مادة فقط لا وجود فيه لأيّ ذكر أو أنّه إشارة للانتداب. ومنذ ذلك الحين أخذ لبنان وسوريا يعملان سويّة على الطريق المؤدّية إلى الاستقلال، بضرب من الاتحاد المقدّس.

التعديلات الدستورية في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣

والواقع أن السعي الأساسي كان يرمي في لبنان كما في سوريا إلى تحقيق الاستقلال، الأمر الذي يتضمّن إلغاء الانتداب وما يترتّب عليه من قيود تبعيّة. ولما كانت الحكومة اللبنانية الجديدة قد تألّفت، شأنها شأن المجلس، تحت شعار الاستقلال، فلم يكن بوسعها إلا أن تكون واضحة وراسخة العزم حول هذه المسألة. فكانت مهمّات تعديل الدستور بالدرجة الأولى من أجل تنقيته من كل شوائب الوجود الانتدابي. ولبننة الدولة، واستعادة المصالح المشتركة وعلى رأسها القوات المسلّحة والجمارك التي كانت حتى ذلك الحين بيد الدولة المنتدَبة، تشكّل كُلاً متكاملاً باتجاه تحقيق الهدف الاستقلالي الأكبر على أتمّ وجه، وتمتّع لبنان بكل مستلزمات السيادة.

وكانت المواقف التي اتُخذت، سواء من الجانب اللبناني أو من الجانب السوري، أمراً لا مفرّ منه نظراً لماضي الأشخاص الذين وصلوا إلى الحكم في بيروت ودمشق، وللشعارات التي حكمت انتخابات المجلسين النيابيّين في كلا البلدين بحكم انخراطهما ضمن التيار الحماسي العام الذي كان يجتاح الشرق العربي، إن لم يكن أفريقيا الشمالية أيضاً، في ذلك الحين، حيث كانت الحرب قد انتهت بالقضاء على وجود دول المحور فيها.

كانت معالم الخطوة الأولى قد بدأت ترتسم بعد بيان ٧ تشرين الأول الوزاري، فقد تلقى جان هلّو رسالتين، واحدة من الحكومة السورية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول، وأخرى من الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٥، متماهيتين من حيث جوهرهما. وأن كانتا مكتوبتين بكلمات مختلفة. في هاتين الرسالتين اعتمدت كلٌّ من الحكومتين على مبدأ الاستقلال المكتسب وعلى إعادة العمل بالدستور

لتطلبا من فرنسا الحرّة تحويل مندوبيّتها العامة إلى ممثليّة دبلوماسية. فضلاً عن تخلّي المندوبية المذكورة عن جميع مكاتب المصالح المشتركة التي كانت لا تزال تتولّى أمورها بوصفها ممثّلة للدولة المنتدَبة، وتسمليها للدولتين اللبنانية والسورية باعتبار أنهما صارتا دولتين تتمتّعان بالسيادة.

فوجد ج. هلّو أن من واجبه الذهاب إلى الجزائر من أجل الردّ المناسب على هذا المسعى الهام. فاستمعت إليه هناك لجنة مصغّرة ضمّت الجنرال ديغول والجنرال كاترو ورينيه ماسيغلي سفير فرنسا، وحدّدت معالم الجواب الذي يجب أن يقدّمه للحكومتين، كما حدّدت له الخطوط العامة التي يجب عليه أن يتصرف بموجبها: استحالة التفكير بتسليم السلطات التي تمارسها فرنسا إلى الدولتين، ولا بتسليمها المكاتب والمصالح التي تتولى أمورها «طالما لم يحصل بين الدولتين وبين فرنسا تدبير تعاقدي يحدّد بصورة عامة ونهائية العلاقات الفرنسية ـ السورية والفرنسية ـ اللبنانية»[1].

وشفعت اللجنة قرارها هذا بتوصية لجان هلّو: «وعليك أن تُفهم الدولتين بأن القرار الذي اتخذته اللجنة قرار حازم» مضيفة إلى ذلك تهديداً مبطّناً:

> «إن حقّ اللجنة بأن تمارس تجاه الدولتين صلاحيات السيادة الفرنسية ينبغي أن يكون بمنآى عن أيّ نقاش. فعليك أن تقتصر، في ردّك، على الإشارة إلى أن طرح هذا الحقّ على بساط البحث يستتبع إعادة النظر بشرعية الإعلانين اللذين منحا الاستقلال للدولتين...»

تراجُع حول مبدأ الاستقلال بعد أن غدا مكتسباً، وتناقُض مع موقف كان قد غدا متقدماً جداً بحيث تتعذّر إعادة النظر فيه. لكن الملفت بشكل خاص هو التغافل عن التطور السريع الذي أخذ يغزو الأذهان، وتجاهل موقف التضامن

(١) الجنرال كاترو، المرجع المذكور، ص ٤٠٣. نعتمد على هذا المصدر الرئيسي لرواية قسم من الأحداث التي جرت بعد ذلك.

والتداخل مع الدول العربية الأخرى الذي كان آخذاً بالانتشار في لبنان، فضلاً عن عدم انسجام قرار اللجنة مع المقتضيات الستراتيجية التي تحكم مواقف حلفائها الذين يخوضون الحرب والذين التزموا هم أنفسهم بالخط السياسي الذي يمنح الاستقلال لسوريا ولبنان. لذا كان قرار اللجنة منقطعاً عن الواقع، ومن هذا الانقطاع كانت نقطة انطلاق الحوادث التي تلت القرار.

ويبدو أن ج. هلّو قد تحسّب لإمكانية وقوع مثل هذه الحوادث. إذ أنه طلب في الجزائر تزويده بإمدادات، لكن اللجنة لم تستطع إمداده بها نظراً لعدم توفّرها ولصعوبة طرق المواصلات. وتحسّباً لإعادة النظر في الدستور «من طرف واحد»، الأمر الذي «كان يفكّر به رياض بك الصلح»، فقد أبرقت اللجنة لإيف شاتينيو الذي حلّ بالوكالة محلّ ج. هلّو في بيروت، نصّ بلاغ ينشره بعد إطلاع رئيس الجمهورية عليه. وكان هذا البلاغ نقطة انطلاق الأزمة. وهو يحمل تاريخ ٥ تشرين الثاني. وقد نصح بشارة الخوري بعدم نشره، نظراً لأن هذا النشر سيؤدّي لا محالة، وعلى سبيل ردّ الفعل، إلى إدراج مشروع إعادة النظر في الدستور، وهو جاهز، على جدول أعمال مجلس النواب. «لكنهم لم يأخذوا بهذه الملاحظة، ولم يلبث ردّ الفعل الذي توقّعه الرئيس أن حصل»[1].

والواقع أننا لو أدرجنا مضمون هذا البلاغ ضمن خط التيار الدافق الذي كان يدفع الأشخاص والأشياء في ذلك الحين باتجاه الاستقلال، لوجدناه استفزازياً، إن لم يكن مثيراً للسخط والغضب:

«لقد نظرت لجنة التحرر الوطني الفرنسية في ما إذا كان من الممكن إدخال تعديل مشروع على الدستور اللبناني من طرف واحد على يد الحكومة والبرلمان اللبنانيّين.

«ونظراً لأن النصوص التي نشأت عن التزامات تعهّدت بها فرنسا

(١) الجنرال كاترو، إياه، ص ٤٠٤. انظر أيضاً حول سلسلة الأحداث غير المتوقّعة التي جرت، بشارة الخوري، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٢٣ وما يليها.

من جانب واحد وما زالت سارية المفعول لا يسعها أن تخضع للتعديل إلا بموافقة ممثل فرنسا، فإن لجنة التحرر الوطني الفرنسية قد وصلت إلى نتيجة مفادها أن السلطات الفرنسية لا تستطيع الاعتراف بمشروعية أيّ تعديل يحصل بدون موافقتها.

وقد رأت لجنة التحرر الوطني الفرنسية أن من واجبها أن تعلن الآن عن قرارها. وهي تحرص في الوقت نفسه على التشديد على أن هذا القرار ليس سوى تطبيق قاعدة عامة لا تقبل النقاش. فاحترام العقود أساس استقلال الدول وعماد حرّيتها. ولا يخامر لجنة التحرر الوطني الفرنسية أي شكّ في أن الأمة اللبنانية تُقرّ بصوابيّة هذا البلاغ وتدرك أنه لا يتعارض، من حيث الممارسة، مع تصميم فرنسا على منح لبنان استقلاله التام، عن طريق مفاوضات تجري بين الطرفين بذهنيّة مخلصة وتعاون ودّي يُفترض به أن يظل، كما كان في الماضي، أساساً للعلاقات الخاصة التي تربط لبنان وفرنسا».

تنظير قانوني بعد فوات الأوان. إذ أن استقلال لبنان، شأنه شأن استقلال سوريا، كان قد أُعلن إعلاناً فعلياً منذ ٨ حزيران ١٩٤١ بعبارات لا تقبل الالتباس:

«أيها السوريون واللبنانيون... إنني أُعلن عن إلغاء الانتداب واعتبر أنكم أحرار ومستقلّون... إن فرنسا التي تناضل من أجل حياتها وفي سبيل حرية العالم تعلن، بصوتي، أنكم مستقلّون».

كان هذا تصريحاً ذا مفعول مباشر، جاء إعلان ٢٦ تشرين الثاني ليؤيّده ويدعمه:

«إن فرنسا الحرّة.. قد جعلتكم أحراراً مستقلّين ولبّت أمانيكم وتطلعاتكم..».

لا شك في أنه يحتوي إشارة إلى معاهدة تحالف وصداقة: لكن هذه المعاهدة تقتصر على تنظيم العلاقات المقبلة بين الدولتين المتساويتين من حيث السيادة، ولا شأن لها بإيقاف مجرى الاستقلال. هذا وكانت معاهدة ١٩٣٦ موجودة منذ حين. لكن الجنرال كاترو كان قد ضيّع، عام ١٩٤١، فرصة الحصول من فرنسا الحرّة على توقيعها، وعلى وضعها موضع التنفيذ عن طريق القيام، دونما إبطاء، باستشارات انتخابية حرّة والقبول بإنشاء حكومات دستورية. أما في خريف ١٩٤٣، فإن الحركة كانت قد اتّخذت طابعاً شاملاً مُبرماً وتسارعت في اتجاه التحرّر الكامل.

وأبلغ ما في الأمر، بهذا الصدد، أن العملية المماثلة التي جرت في دمشق، في تلك الأثناء، لم تستثر ردود الفعل نفسها. نعم، كان الدستور السوري يتّسم، من هذه الناحية، بطواعية تتنافى مع ما كان يحفل به الدستور اللبناني من أحكام واضحة وقاطعة لصالح الانتداب. أضف إلى ذلك أن المجلس التمثيلي اللبناني كان قد حرص أثناء تصويته على دستور ١٩٢٦، وبالاتفاق مع هنري دو جفنيل، على تفصيل سلطات الدولة المنتدَبة ومسؤولياتها، وعلى تعداد هذه السلطات والمسؤوليات، الأمر الذي ينطوي على اعتراف قاطع، باسم لبنان، بمبدأ الانتداب وواقعه الملموس.

لذا كانت الصدمة قاسية في لبنان، نظراً لتعذّر القيام بالعملية إلا عبر إعادة نظر دستورية شاقّة فيها من الإلغاء أكثر مما فيها من التعديل. ومما ساهم في قسوتها تأجّج المشاعر في الأوساط المسيحية، واستياء بعض الدوائر الفرنسية، من دينية، ومالية، التي فوجئت بالأمر نظراً لاعتقادها بأن لبنان يرتبط ارتباطاً مصيرياً بما تقرّره فرنسا في الشرق، طالما أنها الدولة التي رعت ولادته وسهرت على تنميته.

وهكذا فإن الفعل، أو بالأحرى رد الفعل، الذي تحدث عنه الشيخ بشارة الخوري، وحذّر المندوب العام من مغبّته، قد حصل كما توقّع. ففي الخامس من تشرين الثاني، أي بعد ظهر اليوم الذي نشر فيه بلاغ لجنة الجزائر، اجتمع

مجلس الوزراء بدعوة من رئيس الجمهورية وقرّر على الفور إحالة مشروع إعادة النظر بالدستور على المجلس، وطلب في الوقت نفسه من هذا المجلس أن يجتمع في أقرب فرصة ممكنة. وعقد رياض الصلح بعد ذلك بدقائق مؤتمراً صحفياً أعلن فيه القرار الذي اتّخذه مجلس الوزراء بملء حريته. ثم صدر على أثر ذلك بلاغ كرّس هذا التطوّر المفاجئ وأسبغ عليه كل مظاهر الأمر الواقع:

> «اجتمع مجلس الوزراء الساعة الواحدة من يوم الجمعة الواقع في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ واطّلع على البلاغ الذي أصدرته المندوبية العامة ووزّعته على الصحف في ذات الوقت الذي كان فيه السيد داڤيد [المبعوث إلى لبنان] يطلع دولة رئيس الوزراء على نصّه ويقدّم له صورة عنه.
>
> «ولما كان مجلس الوزراء يعتبر أن تعديل الدستور حقّ من حقوق السلطات الدستورية للبنان، وفاقاً لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور، فقد قدّمت الحكومة الآن إلى المجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض موادّه التي تتعارض مع استقلال لبنان التام المعترف به، مما كان باشر مجلس الوزراء درسه عملاً بالبيان الوزاري وتأميناً لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية».

ودُعي المجلس النيابي للإجتماع في ٨ تشرين الثاني. ولم تؤدّ المساعي والمناورات المحمومة التي بُذلت من أجل تأجيل اجتماعه إلى أيّة نتيجة. فقد دخلت في مواجهة المساعي والمناورات المذكورة قوى أخرى أكثر فعالية: كنشاط الوطنيين العرب على اختلاف مواقعهم، في الداخل وفي الخارج، والموقف المشجّع الواضح الذي اتخذته أوساط بعثة سپيرس التي كانت تتّسع يوماً بعد يوم.

في هذه الأثناء كان جان هلّو الموجود في القاهرة قد توجّه إلى بيروت في اليوم نفسه، بعد أن علم بواسطة الهاتف أن مشروع إعادة النظر بالدستور سوف

يناقش بعد ظهر ذلك اليوم في المجلس النيابي. فأرسل بواسطة إيف شاتينيو مذكرة للحكومة اللبنانية تقول: :

«إن السيد هلّو سيكون هنا صباح بعد غد.. إنه يطلب إرجاء الجلسة إلى ما بعد قدومه لأنه يحمل معه أخباراً اتفق بشأنها مع لجنة الجزائر وهي تتناول اقتراحات مهمّة «وهو يطلب أن لا يوضع عند مجيئه أمام الأمر الواقع. وإلا فإنه سيضطر إلى الاحتفاظ بكامل حريته في تقدير الأمور والتصرّف. هذا لا يعني أن في الأمر تهديداً، وإنما تعبيراً عن رغبة ممثّل فرنسا في تحديد موقفه بصراحة».

كان الردّ على هذا الإنذار فورياً من قبل مجلس الوزراء الذي اجتمع في الواحدة والنصف:

تقدر الحكومة إنه في ظل الأوضاع الراهنة لا يمكنها طلب تأجيل عقد المجلس إنها تعبر عن أسفها تجاه المندوب العام لاستحالة تلبيتها لرغبته كما ترى وجوب إقفال النقاش حول هذا الموضوع. ولا يعني ذلك تعليق أو إعاقة الحوار مع ممثلي اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني.

«ردّ قاطع، لكنه مصحوب بتعهّد التفاوض مع ممثل عن فرنسا الحرّة لا مع المندوبية العامّة المشبعة بروح التسلّط.

عقد المجلس جلسته في اليوم والساعة المحدَّدين بورقة الدعوة التي وجهت إلى أعضائه. أي يوم الاثنين في ٨ تشرين الثاني عند الساعة الثالثة بعد الظهر، بوجود جميع النواب. وحضر الجلسة ممثلون عن جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية تقريباً. واحتشد خارجه، في ساحة النجمة، جمع غفير من المتظاهرين. ثم تُلِي المشروع. وحاول بعض النواب عبثاً أن يحيلوا النظر فيه ـ وينبغي الاعتراف أن طلبهم موافق لأحكام التنظيم الداخلي ـ على اللجنة، في محاولة واضحة لإرجاء تبنّيه. وغادر الرئيس إميل إدّه عضو البرلمان،

القاعة احتجاجاً، وتبنّى المجلس بالإجماع المشروع المطروح عليه، بالتصويت على كل مادة من موادّه، فدوّت الصالة بالتصفيق وتعالت الهتافات من على جوانبها من صفوف الجمهور الهائج. وهكذا صدر القانون الدستوري الذي وُقّع في اليوم التالي، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣. وهو يحتل المرتبة الرابعة في سلسلة القوانين الدستورية التي تعاقبت على تعديل الدستور. لكنه بالتأكيد أهم هذه القوانين، نظراً لأنه طبع الدستور بطابع الاستقلال بأن حذف منه كل ما يتّصل بالانتداب.

أما المواد التي عُدّلت فهي المواد ١ و٥ و١١ و٥٢ و١٠٢، وأما التي ألغيت فهي المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤. هذه حصيلة ذلك اليوم الذي وصف منذ ذلك الحين، بأنه يوم تاريخي.

مظاهر القوة يوم ١١ تشرين الثاني

وصل جان هلّو إلى بيروت في التاسع من الشهر. فأبلغ لجنة الجزائر بما جرى خاتماً تقريره بالقول: «إنني أدرس القرارات التي يمليها هذا التحدّي».

انفجرت هذه «القرارات» ليل ١١ تشرين الثاني. ففي فجر هذه الذكرى المجيدة التي أحياها الفرنسيون الأحرار وسط كآبة الوطن الذي يقاوم المحتل، عمد رجال من الأمن العام بقيادة رئيسهم السيد غوتييه تدعمهم قوات مؤلفة من جنود سود بإمرة ضباط فرنسيين، إلى اقتحام منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء ورئيس مجلس النواب. ولم يخلُ هذا الاقتحام من الخشونة، بل لم يُسمح للأشخاص المعتقلين أن يأخذوا معهم الحدّ الأدنى مما يُحتاج إليه، واقتيدوا قبل طلوع الشمس إلى راشيا، حيث اعتقلوا في قلعة تركية قديمة في حجرات منفصلة[١].

(١) اعتقل في تلك القلعة بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورياض الصلح، كلٌّ من سليم تقلا وزير الشؤون الخارجية وكميل شمعون وزير الداخلية، وعادل عسيران وزير الإعاشة [التموين] والاقتصاد الوطني وعبد الحميد كرامي زعيم طرابلس ونائبها. أما السياسيون الآخرون الذين

في اليوم نفسه نشر «المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسا في المشرق» القرار الذي كان اتّخذه في اليوم السابق ١٠ تشرين الثاني تحت الرقم ٤٦٤/ FC، ويتضمّن الأحكام الآتية:

«المادة الأولى: إن النصّ الذي قبله مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ والمشتمل على تعديل المواد الأولى و١١ و٥٢[(١)] و٩٥ و١٠٢ من الدستور وإلغاء المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ من الدستور هو خالٍ من كل صبغة شرعية فهو لاغٍ ولا مفعول له.

المادة الثانية: حل مجلس النواب اللبناني.

المادة الثالثة: أوقف تطبيق الدستور اللبناني ويُعاد على أثر انتخابات تجري فيما بعد.

المادة الرابعة: أُلغيت المادة ٣ من القرار رقم FC/١٢٩ تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ بتعديل بعض أحكام الدستور اللبناني.

المادة الخامسة: بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور يؤمن ممارسة السلطة التنفيذية في دولة الجمهورية اللبنانية رئيس دولة رئيس الحكومة يعيّنه المندوب العام المفوض لفرنسا في الشرق ويؤازر رئيس الدولة رئيس الحكومة وزراء دولة يعيّنهم هو ويكونون مسؤولين تجاهه.

المادة السادسة: أن رئيس الحكومة رئيس له الصفة اللازمة لأن يتّخذ في مجلس الوزراء مراسيم لها قوة القانون بشرط مراعاة التحفظات المذكورة في إعلان استقلال لبنان الذي صرّح به في بيروت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ قائد

= كانوا في الحكم فقد تمكنوا من مغادرة منازلهم قبل مداهمتها بوقت قصير. أفضل كتاب حول التسلسل الزمني لأحداث ١١ تشرين الثاني وذيولها هو الذي نشره فيزيقي الدين بعنوان **ولادة الاستقلال**، بيروت، ١٩٥٣.

(١) [سقطت من النصّ الفرنسي. نقلنا الترجمة عن الدساتير.. المرجع المذكور، ص ٤٩ وقد سقطت منه أيضاً المادة ٩٤ الملغاة (١٣)].

الجيش الجنرال كاترو والقائد الأعلى في الشرق المندوب العام المفوّض لفرنسا الحرّة في الشرق.

المادة السابعة: أمين السر العام مكلّف تنفيذ هذا القرار الذي يوضع موضع التنفيذ نظراً لضرورة الإسراع ووفقاً لأحكام المادة ٣ من القرار عدد S/٩٦ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٢٥ بتعليقه على باب المندوبية العامة».

وقد اعتمد هذا القرار الحاسم، في حيثيّاته، على النصوص الآتية:

١ - «مراسيم رئيس الفرنساويين الأحرار تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤١» التي تتضمّن تعيين الجنرال كاترو وتعداد صلاحياته.

٢ - «مرسوم لجنة التحرير الوطني الفرنساوية تاريخ ٧ حزيران ١٩٤٣» المتعلّق بتعيين جان هلّو.

٣ - «صكّ الانتداب تاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢».

٤ - «المادتان ٩٠ و١٠٢[(١)] من الدستور اللبناني» وهما المادتان اللتان كانتا، قبل إلغائهما بواسطة القانون الدستوري تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣، تعدّدان صلاحيات الدولة المنتدَبة واختصاصاتها.

٥ - «التصريح الذي ألقاه في بيروت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ الجنرال كاترو قائد الجيش القائد العام، المندوب العام المفوّض لفرنسا الحرّة في الشرق بالاعتراف باستقلال لبنان محدّداً التعاون الواجب إنشاؤه بين فرنسا ولبنان في روحه وشكله إلى أن تُعقد معاهدة تحالف وصداقة فرنسية لبنانية يُكرَّس بها نهائياً استقلال البلاد».

٦ - «القرار رقم FC/١٢٩ تاريخ ١٨ آذار ١٩٤٣ المحوّر بالقرار رقم FC/١٤٧ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٣ بالعودة في لبنان إلى تطبيق الدستور وتحوير بعض أحكام هذا الدستور.

(١) [في النص الفرنسي ١٠٣ (م)].

٧ - بلاغ ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ الذي سُلّم إلى رئيس الجمهورية اللبنانية من قبل لجنة التحرر الوطني الفرنسية».

وأُرفق بهذا القرار قرار ثان يحمل الرقم FC/٤٦٥ كما يحمل التاريخ نفسه أي ١٠ تشرين الثاني، هذا نصّه:

> بشكل مؤقت وحتى إعادة العمل بالدستور يعين إميل إده، رئيس الجمهورية السابق رئيساً للدولة، رئيساً لحكومة الجمهورية اللبنانية بموجب الصلاحيات المحددة في القرار رقم FC/٤٦٤. الصادر في ١٠ ت٢ ١٩٤٣ (المادة الأولى).

وأدلى جان هلّو ببيان طويل بثّته الإذاعة والصحافة على نطاق واسع، برّر هذه التدابير بالتصرّفات غير المضبوطة التي أقدم عليها المسؤولون اللبنانيون الذين لا يسعون إلا إبعاد فرنسا عن مواقعها التقليدية في المشرق لصالح دولة أخرى (والمقصود إنكلترا).

إلا أن الحدث كان قد طغى على هذه الحجّة. إذ لم تقتنع البلاد، بحكم واقع الأمور بالذات، بشرعيّة البواعث التي دفعت ممثل فرنسا الحرّة إلى اعتماد القوة والعنف في معالجته للأمور. وما لبثت النقمة أن أعقبت الذهول، فعصفت باللبنانيّين على مختلف مذاهبهم. وشعوروا أن هذه الإهانة قد خلّفت لديهم جرحاً بليغاً. لذا كان ليوم ١١ تشرين الثاني أن يحقّق إجماعاً وطنياً عجزت عن تحقيقه خمسة وعشرون عاماً من الاحتلال والانتداب. فإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية التاريخ الوقائعي، لكان لنا أن نقول إن الفضل في ذلك يعود بالتأكيد إلى جان هلّو.

قامت المظاهرات في كل مكان. وساهمت فيها نساء الشعب وسيدات البرجوازية فأسبغت عليها بُعداً عاطفياً. واضطربت الخواطر وهاجمت الجموع كل ما هو فرنسي في الأحياء الإسلامية بل حتى المجاورة لمقرّ المفوض

السامي. فنزل الجيش إلى الشوارع، وارتفعت أصوات تندّد وتستنكر. حتى أن الغضب استبدّ برجال الدين المسيحيين أنفسهم. فانخرط المنسنيور مبارك، مطران بيروت الماروني، في المعمعة، وأعلنت الصحف أنها في حالة أضراب أو في حالة تعليق، لكنها اتفقت فيما بينها على أصدار صفحة سرّية حفلت بأنواع الهجوم العنيف بعيداً عن وطأة الرقابة المسبقة.

وتحدّى بعض النواب المخاطر التي حفّت بالبرلمان إذ كان مطوّقاً بالقوات الفرنسية، فاجتمعوا فيه صبيحة اليوم نفسه برئاسة صبزي حمادة. وأعربوا باسم الشعب اللبناني عن استنكارهم الحادّ «للاعتداء» الذي ارتكب بحقّ الدولة والدستور. وأرسلوا برقيّات إلى لجنة الجزائر وإلى حلفاء فرنسا الحرّة. وتحرّكت الدول العربية، وعلى رأسها مصر وحزب الوفد الحاكم فيها، ثم صوّت المجلس بالإجماع على اقتراح طرح عليه في تلك الجلسة التاريخية: فاستُبدل العلم اللبناني الذي لم يكن يتميّز بألوانه عن العلم الفرنسي، طيلة مدّة الانتداب، إلا بصورة الأرزة التي تتوسط اللون الأبيض، بالعلم الحالي المؤلف من ثلاثة أقسام أفقيّة، أحمر فأبيض فأحمر، مع توسّط الأرزة قسمه الأبيض[1]. لكن هذا القرار لم يصبح ساري المفعول إلا بعد تعديل المادة ٥ من الدستور. وهو تعديل حصل بفعل القانون الدستوري تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٣. ولعلع الرصاص في الخارج، فسارع النواب، قبل مسارعتهم إلى البحث عن ملجأ، إلى الإعلان عن إبقاء العمل بالدستور وعن أداء النظام السياسي لدوره، وذلك بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ما لبث أن استأنفت النضال.

وبينما كان الرئيس المعيّن من قِبَل جان هلّو يستنفذ جهوده على لا طائل بحثاً عن وزراء لحكومته، تشكّلت حكومة مؤقتة في رويسات سوق الغرب، على بعد فراسخ من بيروت، في قرية بشامون المحاطة بمنطقة صخرية تحول دون وصول العربات المصفّحة إليها. وقد شكّلها وزراء الحكومة الذين استطاعوا الفرار قبل مداهمة القوات الفرنسية لمنازلهم، ووضعوا على رأسها حبيب أبي

شهلا، فلاقت ترحيباً شعبياً شديداً[1].

وتضافر النشاط الدبلوماسي بنفس الوتيرة الشديدة مع تحرّك الشارع المدني والجبل. وأغدق الجنرال سپيرس عبارات التشجيع على رجال السياسة في تلك الساعات العصيبة. كما قامت الليدي سپيرس بزيارات عديدة لعائلات الشخصيات المعتلقة[2]. وانهمرت مظاهر التعاطف والتأييد من العواصم العربية. ثم إن المملكة المتحدة التي كانت ضمانتها قد واكبت إعلان استقلال لبنان هي التي فتحت النار. فتبادلت المذكرات مع لجنة الجزائر، وقد أشار الجنرال كاترو في مذكراته إلى موقفها بقوله:

«لم يكن بوسع حكومة لندن أن تقبل تفاقم الوضع في المشرق ولا أن تتساهل تجاه حصول اضطرابات بمثل هذه الخطورة وإبّان الحرب...

«إلى ذلك، طلبت حكومة لندن استدعاء السيد هلّو فوراً والإفراج عن الطاقم اللبناني الحاكم. وقبلت بإبقاء المجلس معلّقاً بصورة مؤقتة شرط أن يوضع حدّ لهذا التعليق بسرعة. كما أنها شدّدت على خطورة الوضع ملمّحة إلى أن مستقبل العلاقات الفرنسية - البريطانية قد يتوقّف على إيجاد ترتيب له»[3].

ورغم أن الحكومة الأمريكية لم تكن معنيّة بشؤون سوريا ولبنان بقدر ما كانت بريطانيا معنيّة بها. فقد حذت حذو الحكومة البريطانية. ويروي الجنرال كاترو أن المسعى الذي قام به ممثلها قد تجلّى عبر تعليقات أدقّ وأضبط، لكنها لا تقلّ صراحة عن تعليقات الممثل البريطاني، بل إنها كانت أقرب منها إلى

(١) تألفت الحكومة المؤقتة من حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان، فضلاً عن الرئيس صبري حمادة ممثلاً للسلطة التشريعية.

(٢) روت الليدي سپيرس، تحت اسم ماري بوردن، وقائع تلك الأحداث في كتابها
- Mary Borden, Journey Down a Blind Alley, London, 1946.

(٣) المرجع المذكور؛ ٤١١.

موقف الوصاية:

«فلو اتّبعت فرنسا سياسة منح الاستقلال فوراً لدول المشرق، لكان بوسعها أن تضمن حقوقها ومصالحها في لبنان على نحو أفضل مما لو تمسكت بالانتداب. وهي إذ تتصرف على النحو الذي فعلته، إنما تعرّض نفسها لانفجار المشاعر العامة ضدّها.

«إن الحكومة الأمريكية تعتبر مثل هذا الوضع المضطرب في المشرق مضرّاً بجهود الحلفاء الحربية، إذ أن دعاية العدو قد تستغلّ هذا الوضع عندئذٍ وتعتبره منافياً لما ينادي به الحلفاء حول حرية الشعوب واستقلالها»[1].

ويلاحظ الجنرال كاترو، بحقّ، أن هذا الفرق في الكلام لا ينبغي أن ينطلي على اللبيب:

«فقد كانت واشنطن متّفقة مع لندن، على حدّ قول وزير الشؤون الخارجية في أحد المؤتمرات الصحفية. وحسْب المرء للاقتناع بذلك أن يقرأ التعليقات الصحفية اللاذعة التي كانت تنشر في الولايات المتحدة»[2].

كان من الواجب أن يستعمل الجنرال ديغول كل سلطته ليجعل اللجنة تقبل بالحلّ الوحيد الذي كان يفرض نفسه، وأن يعهد بمهمّة السيطرة على الوضع الذي كان يزداد تفاقماً يوماً بعد يوم، إلى الرجل الوحيد الذي بوسعه أن يقوم بالمهمّة المذكورة بشكل مشرّف.

في ١٤ تشرين الثاني، وصل الجنرال كاترو إلى القاهرة، وتباحث في اليوم التالي مع الوزير كيسي، عضو الوزارة البريطانية المفصول إلى الشرق الأوسط، فاستعجله الوزير المذكور معالجة الوضع المتأجّج الذي يزداد تفاقماً في بيروت،

(١) إياه، ص ٤١٢.

(٢) إياه، ص ٤١٢.

نظراً لأن الإساءة التي حصلت بحقّ استقلال لبنان تمسّ، على حدّ رأي الوزير البريطاني، شرف بريطانيا العظمى بالذات باعتبارها كفيلة لهذا الاستقلال.

في السادس عشر من الشهر، بدأ الجنرال كاترو اتصالاته الأولى في بيروت، لكنّه استهلّها بالاستماع إلى رأي الذين قاموا بفعلة ١١ تشرين الثاني. وسرعان ما فهم «أن نزعة العداء لبريطانيا كانت تستحوذ على أذهانهم، وأن هذا الهوس الذي أعمى بصائرهم قد حجب عنهم رؤية واقع الأمور ومقتضياتها»[1]. فلم يكن من الممكن حلّ الأزمة إلا بالتفاهم مع معتقلي راشيا. في الثامن عشر من الشهر، قام بأول لقاء له، في القلعة بالذات[2] مع رئيس الجمهورية الذي عرض له وقائع الأحداث «بكل هدوء ودنما تشكّ أو لوم». كما عقد لقاء آخر مع رياض الصلح، زميله في المعتقل الإفرادي، فأزال هذا اللقاء عن عينيه ما تبقّى من غشاوة. في التاسع عشر، نقل الجنرال سپيرس إلى الجنرال كاترو مذكرة من الوزير كيسي الذي جاء خصيصاً إلى بيروت، تهيب بموجبها الحكومة البريطانية به أن يفرج عن معتقلي راشيا وأن يعيد العمل بالدستور. فما كان من الجنرال كاترو إلا أن نقل فحوى هذه الوثيقة إلى الجزائر واقترح النزول عند رغبة اللبنانيين الوطنية على الأقل، إن لم يكن النزول عند رغبة «الانذار»

(١) إياه، ص ٤١٤. ـ وهي حالة ذهنية لا تعود مدعاة للدهشة على الإطلاق إذا علمنا أنها مستوحاة من الحالة السائدة في الجزائر تجاه البريطانيين المتّهمين ضمناً بأنهم يريدون أن ينتزعوا من فرنسا ممتلكاتها في المشرق. خاصة وأن هذا السرساب يعود إلى أوائل سنوات الانتداب. أي إلى **الثورة العربية** التي تولّى توجيهها الكولونيل لورانس. ورغم أن الجنرال ديغول لم يكن على علم بفعلة مندوبه، ناهيك بأنه لم يأذن له بها. فإنه عندما علم بها تصرّف «بصورة عجيبة. فقد رفض قاطعاً شجب أعمال السفير هلّو، وأرسل له برقية مدهشة قال له فيها: «إن التدابير الزجرية التي اعتقدتَ أن من واجبك أن تتّخذها ربما كانت ضرورية، على كل حال، فما دمت قد اتّخذتها، فإنني اعتبر أنها كانت ضرورية». (فرنسوا كرسودي، ديغول وتشرشل، باريس ١٩٨٢، ص ٢٥٥).

- Frnçois Kersaudy, de gaulle et Churchill, Paris, 1982.

(٢) [يقول بشارة الخوري في مذكراته أنه قابل كاترو في بيروت. وأن رياض الصلح قابله فيها أيضاً: حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص ٤٠ ـ ٤٧. (م)].

البريطاني، ذلك أن الرفض سيضطر فرنسا الحرّة إلى الانسحاب من لبنان وسوريا:

«فهذا الحلّ من شأنه أن يصون الكرامة الوطنية ويحفظ حقوقنا من الناحية النظرية. غير أنه يؤدي إلى خسارة المشرق خسارة نهائية. إذ أننا، في نظر الرأي العام اللبناني الذي وصفت لكم حساسيته تجاه الاعتزاز الوطني. سنخرج عندئذٍ لأننا لم نستدرك هذا الفعل العنيف الذي يُعتبر فعلاً غير مشروع، وينتمي إلى الطرائق التوتاليتاريّة. أما إذا تركنا بريطانيا العظمى تحرّر الطاقم الحاكم وتستعيد العمل بالمؤسسات الدستورية الحرية، فإننا نفقد عندئذٍ اعتبارنا وماء وجهنا.

«لذلك ورغم الطابع الذي تتسم به المتطلبات البريطانية، أرى أن علينا أن نقوم من تلقاء أنفسنا بهذه البادرة المتسامحة التي ينتظرها منّا لبنان، فننسى ما حصل ونعوّض عمّا فات. وأنا أتحدّث عن بادرة شاملة تشتمل على إعادة جميع المعتقلين إلى مناصبهم. وأعتقد، بعد أن وازنت بين الأمور جميعاً وقابلت رياض الصلح اليوم، أنها بادرة سليمة ومناسبة، وأظن أن بوسعي، لما اتمتّع به هنا من وضع شخصي، أن أقوم بها باسم اللجنة، دون أن يُلحق ذلك أي خسارة بخطوة فرنسا واعتبارها.

فلتقرّر اللجنة إذن، وأنا بانتظار تعليماتها بفارغ الصبر»[1].

اعتمدت اللجنة رأي الجنرال كاترو، وأعلنت في بيانها الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني عن استدعاء جان هلّو وعن العودة إلى الوضع السابق. في ٢٢، غادر رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته قلعة راشيا يرافقهم مقاومو

(١) **إياه**، ص ٤٢٢. لا يسع المرء أن يكوّن صورة متكاملة عن هذه المفاوضات الدقيقة إلا بقراءة كتاب الجنرال كاترو، وبمقارنته مع رواية بشارة الخوري لهذه المفاوضات في كتابه **حقائق لبنانية**، الجزء الثاني، ص ٣٩ وما يليها.

بشامون. وواكبتهم الجموع حتى بيروت، حيث حيّوا الجماهير من على شرفة السرايا الصغيرة في ساحة الشهداء. وكان نصراً مؤزراً. فاستعادت المؤسسات سيرها الطبيعي. وتوطّدت الحياة الدستورية منذ ذلك الحين ولم تتوقف مسيرتها من بعده. وحلّت ذكرى ٢٢ تشرين الثاني محل ذكرى العيد الوطني في أول أيلول. فعهد الاستقلال إنما بدأ منذ ذلك اليوم. وبدأت معه عملية تصفية آخر ذيول الانتداب.

III ـ إنجاز الاستقلال عام ٤٦

إن حصول الاستقلال اللبناني يتماهى مع عهد رئاسة بشارة الخوري. وتنقسم هذه الحقبة الأساسية من تاريخ لبنان والتي آلت إلى الاستقلال الفعلي والنهائي، إلى مرحلتين متميّزتين، تشتمل الأولى على بناء الدولة ذات السيادة. أما الثانية فحصيلتها الجلاء عن الأراضي اللبنانية.

أ ـ بناء الدولة ذات السيادة

لقد تكرّس بشارة الخوري في التاريخ صانعاً رئيسياً للاستقلال. وقد تمكّن من تحقيق سيادة الدولة اللبنانية، في الوقائع، بالتعاون الوثيق مع رئيس وزرائه رياض الصلح، الذي كان زعيماً شعبياً وشخصية وطنية عربية من حيث تكوينه، قبل أن يعتنق الفكرة اللبنانية شرط تشبّعها بالروح العربية وتحرّرها من كل تبعيّة للغرب. وعاون بشارة الخوري كذلك فريق من السياسيين الذين ربطوا مصيرهم بمصيره وتشبّعوا بأفكاره ـ من خلال الحزب الدستوري الذي كان مؤسسه وظل رئيسه. وقد عرف كيف يعبّر بأفعاله عن التطلعات الغامضة غير المتبلورة، على الأقلّ، لدى الطوائف الرئيسية، فضلاً عن مصالح طبقاتها القياديّة.

كانت أحداث ١٩٤٣ بمثابة المهماز الذي حثّ مسيرة دؤوبة لم تنقطع بعد ذلك أبداً. وقد انطلقت هذه المسيرة كما لو أن هناك آليّة مضبوطة كان يكفي تشغيلها لتؤدّي بصورة طبيعية إلى استتباب صلاحيات السيادة واختصاصاتها وتفضي بعد عامين إلى الجلاء عن الأراضي اللبنانية ورحيل القوات الفرنسية

والبريطانية. أما العلامتان البارزتان اللتان طبعتا هذه المسيرة فكانتا، استصدار قانون دستوري ذي قيمة رمزية يقضي بلبننة العلم الوطني، وتوقيع اتفاقات دبلوماسية كبيرة الأهمية كان لها أن تضع لبنان ضمن الإطار القانوني لممارسة سيادته كاملةً. فكانت هاتان العلامتان، إلى جانب إعلانات الاستقلال عام ١٩٤١ وتعديلات الدستور عام ١٩٤٣، في أساس التكوُّن الدولي للجمهورية اللبنانية وتحرّرها كدولة. فهي تشكّل، على هذا الصعيد، جزءاً لا يتجزأ من حقوقه العامة. سنقتصر هنا على ذكر أدواتها الرئيسية:

لبننة العلم الوطني: في مخطّط الدستور يحتلّ القانون الدستوري تاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٣، وهو الرابع في سلسلة التعديلات التي أدخلت على الدستور، موقعاً بارزاً. وهو يرمي إلى مجرّد العمل بالتوصية التي تبنّاها النواب السبعة الذين تمكّنوا صبيحة ١١ تشرين الثاني من الدخول إلى حرم البرلمان حيث عملت قوى «الأمن» على إخراجهم منه بالقوة تقريباً. إن هذا القانون يعدّل المادة ٥ من الدستور ويتبنّى الألوان الوطنية الجديدة كما جاء وصفها في المادة الحالية:

> «العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر، أقساماً أفقيّة، تتوسّط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر. أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الأرزة فهي في الوسط، يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي، ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض».

استعادة «المصالح المشتركة»: أما الحدث التحريري الآخر الذي كان له أهمية كبرى فهو توقيع البروتوكول الثلاثي الأطراف، في دمشق بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣. وقد تعهّدت فرنسا بموجب هذا الاتفاق أن تسلّم الحكومتين اللبنانية والسورية الإدارات المسمّاة بـ «المصالح المشتركة» والتي كانت تمارس تسييرها باسم الدولتين منذ أول عهد الانتداب. وتضمّ هذه المصالح بالدرجة

الأولى مديرية الجمارك، وهي مديرية واسعة ومعقّدة تُعتبر مصدراً للعائدات العينيّة التي كانت توزّع بصورة استنسابية وبإشراف المفوض السامي (المندوبية العامة، في ظل فرنسا الحرّة) على مختلف الدول والأراضي الواقعة تحت الانتداب، بعد حسم نفقات الإدارة والتسيير والاعتمادات المخصّصة بصيانة **القوات الخاصة**.

وكانت هناك فروع أخرى من النشاطات الإدارية والاقتصادية ترتبط بالمصالح المشتركة، مثل الملكية الصناعية، والتجارية، والأدبية، والفنية، والأشغال العامة، والبريد، والبرق، والهاتف، والبارود، والمتفجرات، والآثار والمتاحف، والدفاع السلبي، وخاصة مصلحة الأمن العام ومصلحة مراقبة الشركات ذات الامتياز، ومصادرة ممتلكات العدو ـ إلى جانب العديد من المصالح السياسية والدبلوماسية والتشريعية التي كانت مكاتبها في مقرّ المفوضيّة العليا والتي كانت تشكّل ضرباً من الوزارات المفدرلة، إن لم تكن الفدرالية، المشتركة بين سوريا ولبنان بإشراف فرنسا التي كانت تحتفظ بإدارتها بموجب صكّ الانتداب. وكان قد أنشئ مجلس للمصالح المشتركة في عهد هنري بونسو في نفس الوقت الذي أعلن فيه النظام الأساسي لدول المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، بموجب القرار رقم ٣١١٥، تاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠[١]. لكن دوره كان يقتصر على الشورى فقط.

إن السيادة كما كان سوريا ولبنان يعتزمان ممارستها بالفعل كانت تتضمّن بالضرورة تسليم هذه المصالح لأصحابها الشرعيّين ما أن يتحرّروا من وصاية الانتداب. وكانت الحكومتان السورية واللبنانية قد اعتبرتا، قبل أزمة ١١ تشرين الثاني بفترة، في اتفاق الأول من تشرين الأول ١٩٤٣ الذي عقد لهذا الغرض، أن جميع المصالح التي يتولّى الانتداب إدارتها هي مصالح مشتركة بين دولتيهما. وبعد أن اتفقتا على الخطوط الرئيسية للتنظيم المقبل الذي اقترحتا إنشاءه لكي يُعهد إليه بإدارة هذه المصالح، تعهدّتا معاً على أن تطلبا من

---

(١) انظر أعلاه، ص ٦٨٦ وما يليها.

المندوبيّة العامة الشروع فوراً بمباحثات حول هذا الموضوع. وكان ذلك موضوع المذكّرتين اللتين صيغتا بعبارات واحدة تقريباً وأُرسلتا إلى المندوب العام، الأولى من الحكومة السورية، في ٢٠ تشرين الأول، والثانية من الحكومة اللبنانية في ٢٥ من الشهر نفسه. ولولا الأجواء التي خلقتها أحداث ٢٢ تشرين الثاني اللبنانية، لما كان بوسع المساعي المبذولة بهذا الصدد أن تفضي إلى النتيجة المرجوّة بمثل السهولة التي أفضت بها إليها، فبعد أن حاول الجنرال كاترو، عبثاً، إقناع مفاوضيه بمبدأ عقد «معاهدة تحالف وصداقة» وفقاً لصيغة ١٩٣٦، بحيث تحتفظ فرنسا بـ «المركز الممتاز» الذي نوّهت به اتفاقات ديغول ـ ليتلتون، اضطر إلى التراجع وإلى القبول بالتخلّي من المصالح المشتركة، مما شكل موضوع اتفاقية ٢٢ كانون الأول.

واستكمالاً للاتفاق الذي جرى في أول تشرين الأول مع سوريا، أصدرت الحكومة اللبنانية، في ١٦ آذار ١٩٤٤، المرسوم الاشتراعي رقم ١١/K القاضي بإنشاء **مجلس أعلى للمصالح المشتركة** عوضاً عن المجلس السابق الذي أنشأه الانتداب، مع إعادة تحديد لصلاحياته. فكان لهذا المجلس أن يكرّس الاتحاد الاقتصادي الذي كانت فرنسا قد حافظت عليه بين الشعبين المرتبطين واحدهما بالآخر منذ قرون مديدة.

إنشاء الوزارات والمصالح الرئيسية

كانت الدولة إبان تحرّرها تتألف من عدد من الإدارات المركزية والإقليمية التي تشرف عليها وزارات موروثة عن المديريات العامة القديمة التي أسسها الانتداب غداة إنشاء لبنان الكبير. فكانت وزارات الداخلية، والعدل، والمالية، والاقتصاد والزراعة، والأشغال العامة، والتربية الوطنية، تتوزّع على مديريات وزارية يتوّج مجموعها رئيس الجمهورية وتخضع، على جميع أصعدتها، لرقابة هيئات الانتداب ـ المفوضيّة العليا، المندوبون، المندوبون المساعدون، المستشارون، ضباط المخابرات، إلخ . . ـ مما كان يشكل هيكلية الدولة في عهد الانتداب.

فلم تكن المهمّة تقتصر على لبننة الدولة وحسب، وبالتالي تحريرها، بل كانت تقتضي استكمال تنظيم الدولة بإنشاء وزارات ومصالح جديدة تتمتّع بالصلاحيات التي يقتضيها استكمال السيادة اللبنانية. هكذا صيّر إلى إرساء أولى أسس الوزارتين المتعلّقة بالشؤون الخارجية والدفاع الوطني[1] اللتين كان الانتداب يتولّى مهامّهما حتى ذلك الحين، كما أُلحقت بالوزارات القائمة، كوزارة المالية والاقتصاد، تلك المصالح التي تخلّى عنها الانتداب، كلما كان يتمّ تسليمها للحكومة اللبنانية. وكانت التعيينات فيها قد أعلنت منذ تشكيل حكومة الاستقلال الأولى، أي قبل أن تصبحا وزارتين فعليّتين. إذ كان المرسوم رقم ٢/K، تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٣ الذي عيّن أعضاء حكومة رياض الصلح. قد عهد بحقيبة الشؤون الخارجية إلى سليم تقلا وبحقيبة الدفاع الوطني للأمير مجيد أرسلان. بينما أُسّست في وزارة الداخلية التي أدخل عليها المرسوم رقم ١١٢/K تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ بعض الإصلاحات، مصلّحة سُمّيت مصلحة «الأمن الداخلي» لكي تستوعب مختلف فروع الأمن العام بعد أن كانت تتولاها وتسيطر عليها العناصر الفرنسية التي كان لها دائماً دور كبير في قرارات المفوضيّة العليا السياسية ومن بعدها المندوبيّة العامة، كدورها مثلاً في الإجراءات التي اتُخذت ليل ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣.

في العام ١٩٤٤، بلغت هيكلية الدولة أرفع درجات تشكيلها وبدأت تؤدي دورها باستقلال تام، سواء من حيث حياتها الداخلية أو من حيث علاقاتها الخارجية. فبعد أن حصلت بسهولة على الاعتراف الدُولي بسيادتها، استهلّت سلسلة من العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، فضلاً عن دول المعسكر الغربي التي كانت تخوض الحرب مع دول المحور، باستثناء فرنسا التي بقي وضعها، باعتبارها الدولة المنتدَبة السابقة، ينتظر تحديداً معيّناً[2].

(١) تجدر الإشارة إلى أن هاتين الوزارتين كانتا قد أنشئتا عام ١٩٤١. لكن وجودهما ظل منذ ذلك الحين وجوداً نظرياً ودورهما دوراً اسمياً.

(٢) من المعلوم كذلك أن لبنان أقام منذ العام ١٩٤١ علاقات دبلوماسية مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، فضلاً عن مصر والمملكة العربية السعودية. لكن الدوائر التي أنشأتها هذه

إلغاء المحاكم المختلطة

كان لبنان، جبلاً وساحلاً وداخلاً، يخضع عام ١٩١٤، شأنه شأن سائر أقطار السلطنة العثمانية، لنظام الامتيازات الذي ألغته تركيا من طرف واحد عند دخولها الحرب، وذلك **بإرادة** سلطانية في ٩ تشرين الثاني ١٩١٤. وكان صكّ الانتداب قد نصّ في مادته السادسة على الاستعاضة عن المحاكم القنصلية التي كانت تشكّل صلب النظام المذكور بـ «سستام قضائي يضمن للأهالي وللأجانب كامل حقوقهم». وبناءً على هذا الحكم كان المفوض السامي قد أسّس تنظيماً قضائياً مشتركاً بين سوريا ولبنان أُطلق عليه اسم المحاكم المختلَطة. وصدرت قرارات أساسيّة تحدّد بنيته وتنظّم طريقة اشتغاله. فأُنشئت في بيروت ودمشق محاكم صلح ومحاكم ابتدائية ومحاكم استئناف بل حتى محاكم تمييز. وكلها هيئات قضائية يرئسها قضاة فرنسيون يساعدهم في شؤون المحاكم الجماعية، قضاة محلّفون أو مستشارون فرنسيون ولبنانيون أو سوريون. وكان هذا التنظيم قد لعب دوراً كبيراً في تسوية المصالح المتنازعة وقدّم للهيئات القضائية اللبنانية والسورية نماذج عملية تقتدي بها.

لكنه بدا متخلّفاً عن مواكبة مقتضيات الاستقلال رغم الحسنات الواضحة التي كان يتمتّع بها. خاصة وأن بلداً كمصر كان قد توصّل بفضل قرارات مونترو، في ٨ أيار ١٩٣٤، إلى الحصول على إلغاء المحاكم المختلطة التي كانت معتمدة فيه منذ العام ١٨٧٥.

في سياق الحركة العامة التي أحدثها الاستقلال عمدت الحكومة اللبنانية، بدون أن تنتظر موافقة فرنسا والدول الكبرى الأخرى المعنيّة بنظام الامتيازات

= العلاقات لم تتوسّع تدريجياً إلا ابتداءً من العام ١٩٤٤. فالواقع أن إيجاد البعثات الدبلوماسية في الخارج لم يبدأ إلا من تاريخ ٢٦ آب ١٩٤٤ عندما أنشئت في لندن أول مفوضية لبنانية وعيّن على رأسها كميل شمعون وزيراً مطلق الصلاحية. أما المفوضية التي أنشئت في باريس، بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية بالطبع، فيعود تاريخ إنشائها إلى ٢١ تشرين الثاني التالي، وكان أحمد داعوق أول من رأسها. يذكر بشارة الخوري في **حقائق لبنانية** ٢/ ٣٢٢ التسلسل الزمني لهذه الوقائع.

والمستفيدة منه، إلى المبادرة بطرح مشروع قانون على البرلمان ينصّ على إلغاء المحاكم المختلطة، وأضفت على هذا المشروع طابع الاستعجال طبقاً للمادة ٥٨ من الدستور. فوافق البرلمان على المشروع وصدر القانون الذي نشر بالمرسوم تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ ـ الموافق ليوم الجلاء ـ مما وضع حدّاً نهائياً للنظام المذكور.

تأسيس جامعة الدول العربية

كانت جامعة الدول العربية أول عمل دُولي بعيد الدلالة يشترك فيه لبنان بوصفه دولة ذات سيادة على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى. ويشكّل في الوقت نفسه أول انفتاح دستوي يقوم به لبنان على العالم العربي.

إن جامعة الدول العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة القومية العربية التي هي فكرة حديثة جداً. غير أن المعنى الغامض لقومية مشتركة بين الشعوب العربية، حسب مدلولها، الاجتماعي [السوسيولوجي]، أمر يعود إلى ما قبل الإسلام. وتردّدت أصداؤه في القرآن. وقد ظهر على امتداد التاريخ عبر تجليّات عنصرية قبل وجود التسمية ذات جوهر قَبَليّ في صفوف العشائر المتحدّرة من شبه جزيرة العرب. لكن مفهوم العروبة لم يتبلور وينتشر على الصعيد السياسي إلا في القرن التاسع عشر في نتاج اللبنانيين المسيحيين بالدرجة الأولى. وقد نشأ هذا المفهوم منذ ولادته كنقيض لفكرة **الأمة** الإسلامية القديمة وسعى إلى الحلول محلّها. وسرعان ما اتّخذ في بداية القرن العشرين، وبالارتباط مع ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، طابع التطلع إلى لمّ الشمل العربي، بأشكاله المتنوعة لا مركزية كانت أو إقليمية، ضمن سلطنة عثمانية واحدة. ثم تطور باتجاه الثنائية، وما لبث أن انفجر إبّان ثورة ١٩١٦ العربية وتحوّل إلى مجرّد المطالبة بالوحدة والاستقلال.

ثم جاءت اتفاقات سايكس ـ بيكو وما نتج عنها من تجزئة للدول العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، لتفرض على الحركة العربية جموداً مؤقتاً. كما جاءت بعد الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين التي شهدت آخر اختلاجات

الحقبة الاستعمارية حقبة جديدة اضطرت فيها الدول الغربية الكبرى إلى اتّباع ستراتيجية دفاعية أملت عليها استحداث انعطاف حاسم في سياستها تجاه الدول العربية.

في ٢٤ شباط ١٩٤٣، أعلن أنطوني إيدن، وزير الشؤون الخارجية آنذاك، أمام مجلس العموم البريطاني، أن بريطانيا لن تألوا جهداً في العمل على تحقيق الوحدة العربية. غير أنه أضاف أن من الواجب «التأكيد بوضوح على أن المبادرة في هذا السبيل لا يمكن أن تأتي إلا من العرب أنفسهم»[١]. وجاء هذا التصريح في وقت كانت فرنسا الحرّة قد لانت فيه، تحت ضغوط حليفتها البريطانية، وأخذت تتهيّأ، في لبنان وسوريا، لإعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات حرّة.

لم يكن يسع المبادرة أن تأتي إلا من القاهرة حيث كان يحكم حزب الوفد المصري بالتجاوب العميق مع الجماهير الشعبية. وكان زعيمه مصطفى نحاس باشا، رئيس الوزراء، يبدو بمثابة زعيم العالم العربي. وقد أدّت المباحثات التي قام بها بين تموز ١٩٤٣ وشباط ١٩٤٤ مع حكومات العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن وسوريا ولبنان إلى عقد مؤتمر عام حول الوحدة العربية، في الاسكندرية، من ٢٥ أيلول إلى ٧ تشرين الأول ١٩٤٤. وأسفر هذا المؤتمر عن اتفاق عرف باسم «بروتوكول الاسكندرية» أعلن عن إنشاء «جامعة . . . تتألف من دول مستقلّة» بغية تنسيق «خططهاالسياسية تعزيزاً لتعاونها» من جهة، وحماية «لاستقلالها وسيادتها ضدّ أيّ معتدٍ» من جهة أخرى. لكن هذا المشروع أثار انتقادات عدة، لا سيما في لبنان حيث اتخذت الانتقادات طابعاً عنيفاً في الأوساط المارونية[٢]. فالخشية من أن تتحوّل هذه الجامعة، عن طريق مبدأ الأكثرية، إلى دولة فدرالية، كانت تقضّ مضاجع المسيحيّين اللبنانيّين الذين كانوا لا يزالون متشبّثين بانفصاليتهم.

(١) انظر أعلاه، ص ٤٧٢ ـ ٣. الهامش رقم ١٥.
(٢) ترأس هذه الحملة يوسف السودا، وعبّر عن معارضتها العنيفة لإنشاء الجامعة بمقالات نقدية لاذعة اتهم فيها الترحيب ببروتوكول الاسكندرية بأنه «خيانة عظمى».

في هذه الأثناء، بدأ يتّضح أن نهاية الحرب باتت وشيكة، وأنها ستتتوّج بنصر الدول الغربية الكبرى. وكانت مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية قد أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان، بين ٢٤ شباط وأول آذار ١٩٤٥، بناءً على طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. فاكتسبت، والحالة هذه، حقّ الاشتراك في تأسيس المنظمة التي خطّطت الولايات المتحدة لإنشائها[1].

وحرصاً من مصر وسوريا ولبنان والسعودية وشرق الأردن والعراق على الحصول على اعتراف دولي بمنظمتها الإقليمية تحت شعار العروبة، بادرت إلى التوقيع، في القاهرة، في ٢٢ آذار ١٩٤٥، عشيّة المؤتمر العام الذي كان سيُفتتح في سان فرنسيسكو، على **ميثاق جامعة الدول العربية**. وانضمّ اليمن إلى هذه الجامعة في ١١ أيار التالي. فكان لبنان في عداد الدول العربية السبع التي أسست الجامعة بصفته دولة ذات سيادة كسائر الأعضاء المؤسّسين، قبل أن يرتفع عدد أعضاء الجامعة، بانضمام البلدان العربية الأخرى التي حازت على الاستقلال إليها. فكان وجود لبنان داخل الجامعة مدعاةً لاعتراف الدول الأعضاء الأخرى اعترافاً قاطعاً بوحدة أراضيه وبوضعه كدولة مستقلّة. وخاصة من جانب سوريا التي لم تعد تطالب منذ ذلك الحين بالأراضي التي أضيفت إلى لبنان الكبير عام ١٩٢٠. والواقع أنه جاء في حيثيات الميثاق أن الدول التي تنضمّ إلى الجامعة:

> تؤكد على رغبتها بعلاقات وثيقة بين الدول العربية على قاعدة احترام سيادة هذه الدول والعمل على توجيه الجهود نحو المصالح المشتركة وتأمين مستقبلهم وتطلعاتهم.

(١) كان هذا هو الشرط الذي أملته الدول الكبرى الثلاث في اتفاقات يالطة بتاريخ ١١ شباط ١٩٤٥. انظر أرثور كونت، **يالطة أو اقتسام العالم**، باريس، ص ٣٥٣.
- Arthur Conte, Yalta ou le partage du monde, Paris, 1964. p 353.

بل أكثر من ذلك. فقد أكّد الميثاق بوضوح على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقّعة عليه. إذ نصّت المادة ٨، في الواقع، على:

> وجوب احترام أنظمة الحكم في الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

في ذلك الحين الذي بدأ فيه الخروج من تحت وصاية الانتداب، أخذت تتجدد من وقت لآخر مشاريع إعادة بناء سوريا التاريخية، تارة على شكل «سوريا كبرى» يُنصَّب عليها الأمير عبدالله الحاكم في شرق الأردن، وطوراً على شكل تحقيق الوحدة العربية استجابة للتطلعات القومية العربية، عن طريق تجميع بلدان **الهلال الخصيب** كخطوة أولى. لذا شكّلت تلك الضمانة التي التزمت بموجبها البلدان العربية بأن لا تمسّ حدود بعضها البعض وأن لا تعكّر استقرار مؤسساتها، عنصر أمان واطمئنان بالنسبة للبنان الذي بوسع الاتجاهات المتناقضة المعتملة ضمن طوائفه أن تزعزع استقراره من جديد. إن انتماء لبنان لجامعة الدول العربية قد جعل وجوده منوطاً منذ ذلك الحين بالحقوق العامة للدول العربية. إذ حدّد له الميثاق الإطار السياسي الذي كان لعلاقاته مع العالم العربي أن تنمو ضمنه. وهكذا، استقرّت فكرة لبنان الواحد السيّد في قرارة الوجدان العربي في الوقت الذي محضته فيه الأطراف السنّية من هذا العالم موافقتها النهائية بفضل **الميثاق الوطني**.

هيئة الأمم المتحدة

حصل لبنان على التكريس الدولي لاستقلاله وسيادته عبر مشاركته في مؤتمر سان فرنسيسكو.

في ٢٤ آذار حيّت **التايمس** ولادة الجامعة العربية وشدّدت على مصلحة الدول العربية في حضور مؤتمر الأمم المتحدة جبهة متراصّة. غير أن الدعوة لحضور هذا المؤتمر لم تكن قد وجّهت إلى هذه الدول حتى ٢٢ آذار. فاتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إرسال مذكّرة للدول الكبرى الداعية إلى

المؤتمر، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والصين، تعبّران فيها عن استغرابهما لعدم دعوتهما للمشاركة فيه، وذكّرتا بالخدمات التي أسداها البلَدان لقضية الحلفاء، وطالبتا أن تؤخذ دعوتهما بعين الاعتبار. وكانت العقبة الفعلية التي تحول دون ذلك هي موقف فرنسا التي كان من المحتمل أن لا تنظر بعين الرضا إلى اشتراك سوريا ولبنان في المؤتمر. لكن هذا الاحتمال سرعان ما سقط.

ففي ٢١ آذار، أعلن جورج بيدو، وزير الشؤون الخارجية، أمام الجمعية الاستشارية أن الحكومة الفرنسية ليس لديها أي اعتراض على هذه المشاركة. ونُقلت وجهة النظر الفرنسية إلى الدول الداعية للمؤتمر. في ٢٨، صدر بلاغ عن واشنطن يعلن أن سوريا ولبنان مدعوّتان لحضور المؤتمر بناءً على اقتراح من فرنسا. وفي اليوم التالي صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية ردّ إيجابي على المذكرة السورية اللبنانية التي أرسلت بتاريخ ٨ آذار. وفي ٣١ ـ أي في نفس اليوم الذي وقع البرلمان اللبناني فيه على ميثاق القاهرة ـ وصلت إلى بيروت ودمشق دعوة رسمية لحضور المؤتمر.

افتُتح مؤتمر سان فرنسيسكو في ٢٥ نيسان، واتخذ الوفد اللبناني مقاعده فيه إلى جانب الوفود العربية الأخرى. وعندما جرى التصويت على ميثاق الأمم المتحدة، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥، كان لبنان واحداً من الأعضاء المؤسّسين التسعة والأربعين الذين وقّعوا على الميثاق المذكور. وهكذا تقلّد استقلال لبنان منصباً دُولياً. فكان هذا الأساس القانوني الصلب هو الذي مكّنه من تسلُّم جيشه، كما مكّنه من إجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيه عبر النضال الذي خاضه في هذا السبيل.

ب ـ معركة الجلاء

إن مختلف هذه الأفعال التي أدّت إلى تحرير الدولة اللبنانية تحريراً ملموساً، تندرج ضمن سلسلة من الأحداث كانت حصيلتها رحيل القوات

الفرنسية، ومن ثمّ، تخلّي فرنسا عن سعيها لتأمين مركز ممتاز لها في المشرق عبر لبنان وسوريا، على نحو ما أمّنت بريطانيا العظمى لنفسها ـ في ذلك الحين ـ مركزاً ممتازاً في العراق والأردن ومصر والخليج الفارسي.

أما معاهدَتَيْ ١٩٣٦، فكانت فرنسا قد رفضت التصديق عليهما بضغط من الجيش ومن بعض الدوائر الدينية. وكان من الممكن لهاتين المعاهدتين أن توفّرا لفرنسا ذلك «المركز الممتاز»، إن لم يكن في سوريا حيث كان الأمل مفقوداً، فعلى الأقل في لبنان الذي كانت تشعر أنها مشدودة إليه بحكم ماضيها وأهمية مصالحها الاقتصادية والثقافية فيه.

وكان الجنرال ديغول قد استعاد طرح هذه الفكرة منذ العام ١٩٤١[1]. فاتفاقاته مع الكابتن أوليفر ليتلتون شاهدة على اهتمامه الدائم بها. ثم إن أزمة ١٩٤٣ لم تؤد إلى التخيف من هذا الاهتمام، بل العكس. إذ أن الخطوة الكبيرة والمفاجئة التي قطعها لبنان باتجاه الاستقلال لدى خروجه من هذه الأزمة، قد حثّت عمّال الانتداب على مضاعفة جهودهم لإرفاق الاستقلال المذكور باتفاقات تمنح فرنسا الأولوية على غيرها من الدول. أما تبرير ذلك، فقد كانوا يجدونه، على حد قولهم، في ما هو ملحوظ من موقف ممثلي انكلترا المحليّين، الذين كانوا دائمي الاستعداد، وعلى رأسهم الجنرال سپيرس، لتأييد المطالب اللبنانية والسورية. وهو موقف بعيد عن الحياد والتجرّد. لذا عيل صبر الانتداب وهو يجد نفسه بصدد تسليم السلطات إلى الدولة اللبنانية واحدة بعد أخرى. فكانت حادثة أخرى ساهمت بدورها في تعجيل انفراج الوضع.

فتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤

في صبيحة هذا اليوم، انطلق حشد من الناس في محاولة للهجوم على البرلمان. وقد اندسّ بينهم بشكل ملحوظ جلاوزة فرنسيون ولبنانيون تابعون

(١) على نحو ما يتبيّن من الكلمتين اللتين ألقاهما عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٢ في المشرق، انظر أعلاه، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

للأمن العام ـ الذي كانت مكاتبه لا تزال في ذلك التاريخ بيد رئيسه السيد غوتييه ومساعديه.

ويبدو أن عدداً من هؤلاء المتظاهرين قد استبدّ به هاجس الفراغ الذي قد ينشأ عن زوال الوجود الفرنسي. فرفعوا العلم الفرنسي، لكنهم رفعوا أيضاً إلى جانبه العلم اللبناني السابق المثلّث الألوان مع الأرزة في وسط بياضه ـ بدلاً من العلم الوطني الجديد الذي اعتُمد منذ أشهر. وكانت مناسبة هذه المظاهرة الاحتفال بوصول نائب زغرتا المنتخَب حديثاً، يوسف كرم، والذي انتشرت شائعات تقول إنه يعتزم الدخول إلى بيروت على حصان مطهّم أبيض. فانبرى مؤيدوه ينضمّون إلى موكبه الذي اخترق الأحياء الشرقية المأهولة بالمسيحيين، وأخذوا يطلقون عيارات نارية وهتافات معادية للنظام الجديد. ثم اصطدموا أمام البرلمان بحاجز من رجال الدرك تمكّن من صدّهم. وهكذا انتهت هذه الفتنة ولم تكلّف إلا عدداً من الجرحى. غير أنها عبّرت بشكل حافل بالعبر عن آخر محاولات الوقوف في وجه الاستقلال التي كانت لا تزال تبذلها آخر جحافل المسيحيين، إذ يعاودها ذلك الذعر المزمن كلما تصوّرت نفسها وحيدة تجاه الجموع المسلمة ـ مما يجعلنا نلمس إلى أي حدّ كانت فكرة الاستقلال الفعلي فكرة مستهجنة لدى بعض الأذهان وإلى أيّ مدى كان من العسير حمل هذه الأذهان على التآلف معها.

وصلت من الخارج أصداء الاصطدامات داخل البرلمان. وألقيت فيه تحت تأثير الانفعال خطب حماسية نارية. حتى أن بعض الخطباء ذهبوا إلى حدّ اتّهام العمال الفرنسيين بالاسم بأنهم دبّروا هذه الاضطرابات. واندفع رئيس الوزراء رياض الصلح فألقى بياناً شديد اللهجة هاجم فيه مثيري الفتنة. «الذين أرادوا أن يعتدوا على قدس الأقداس (كذا) ألا وهو المجلس النيابي، معتقدين أن حلم الحكومة ضعف. فالحكومة ستضرب بيد من حديد على هذه القبضة الصغرة من الخائنين، وأن كلاً من أعضاء الحكومة ورئيس المجلس وأعضائه سيقفون سدّاً منيعاً في وجه كل من تحدّثه نفسه بالاعتداء على سلامة هذا الوضع الذي نحميه بدمائنا.».

حتى أن النائب الجديد الذي كان علّة هذه الهزيمة كلها لم يسعه من مقعده في البرلمان إلا أن يدين صنيع أصدقائه:

«استغلّ بعض المشاغبين والخونة مناسبة حضوري إلى مجلس النواب فحاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس اصطياداً في الماء العكر. فجرت حوادث أسف لها الأسف. وأنا أستنكر هذا العمل كل الاستنكار وأؤيد بكل قواي وطني العزيز لبنان العربي المستقل. عاش لبنان، وعاش المجلس»[1].

ووجّه أحد النواب نقده وتوعّده للفرنسيين التابعين للمندوبيّة العامّة. وطالب بأن يتسلّم لبنان القوات الخاصة باتجاه تشكيل جيش وطني للدفاع عن الاستقلال. فأجاب رياض الصلح أن اللبنانيين أجمعين يعتبرون أنفسهم في حالة التعبئة العامة. وطرح الثقة بالحكومة على هذا الأساس فنالتها بالإجماع.

في اليوم التالي، قابل الجنرال بينيه[2]، بناء على طلبه، وبرفقة الكونت س. أوستروردغ، الأمين العام للمندوبية العامة. رئيس الجمهورية الذي استقبله بحضور رئيس الحكومة. فأبلغهما بينيه مذكرة احتجاج شفهيّة حرص على تلاوتها واقفاً. وكانت هذه المذكرة عبارة عن تنديد عنيف اللهجة بالكلام الذي قيل في مجلس النواب في اليوم الفائت. في اليوم التالي ردّت الحكومة اللبنانية بمذكرة رفضت فيها احتجاج المندوب العام.

في هذه الأثناء، نشطت الصلات والوساطات. وما لبث أن شاع جوّ من التفاهم على أثر التوتر الشديد الذي تسبّبت به أحداث ٢٧ نيسان. غير أن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدّة بعد للتخلّي عن آخر رهينة بين يديها. والواقع أن تسليم القوات الخاصة للحكومتين اللبنانية والسورية ظل يشكل حجر عثرة في

(١) لكن هذا الموقف لم يمنع المجلس بعد بضعة أيام من إلغاء انتخابه.

(٢) وكان قد عُيِّن قبل بضعة أشهر خلفاً لجان هلّو الذي استُدعي على أثر أحداث ١١ تشرين الثاني ليشغل منصب المندوب العام لفرنسا الحرّة. وكان آخر ممثّل للانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان.

طريق كل محاولات الاتفاق. غير أن الفرنسيين وافقوا في ١٥ حزيران على فصل فوج من هذه القوات، خلال احتفال حضره رئيس الدولة والوزراء فضلاً عن الجنرال بينيه ومساعديه. فوضع هذا الفوج بإمرة القيادة اللبنانية التي أُنشئت حديثاً. أما الحدث الرئيسي، فقد حصل في ٧ تموز عندما تسلّمت الحكومة اللبنانية جهاز الأمن العام. وهكذا زال آخر معقل من معاقل المقاومة الانتدابية نظراً لأهمية هذا الجهاز من الناحية السياسية وللدور الذي كان يقوم به.

مساعي فرنسية ـ بريطانية باتجاه المعاهدة

لكن باريس ظلت مصرّة على تصفية آخر آثار الانتداب عبر معاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً لمصالحها في المشرق. وكان الانكليز هم الذين نقلوا طلبها هذا إلى بيروت.

في بداية صيف ١٩٤٤، قام الجنرال سبيرس، بعد عودته من عطلته، بمسعى رسمي في هذا السبيل. فطلب مقابلة رسمية مع رئيس الجمهورية بوصفه وزيراً مطلق الصلاحية في بلاط سان جيمس، ونقل له، بحضور رياض الصلح ووزير الشؤون الخارجية سليم تقلا، رغبة حكومته بأن يتمكّن لبنان وفرنسا من الاتفاق على عقد معاهدة تضع حدّاً للانتداب، نظراً لحرص الحكومة البريطانية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجنرال ديغول ـ إشارة إلى اتفاقاته عام ١٩٤١ مع سير أوليفر ليتلتون ـ وتعهّدها له بتأمين مركز ممتاز لفرنسا في دولتَيْ المشرق. فكان الشيخ بشارة الخوري هو الذي ردّ باسم لبنان قائلاً:

> «لن نعمل بهذه النصيحة مطلقاً. ويجب أن ننتظر انتهار الحرب، ونطلب أن يكون لنا كلمة في معاهدة الصلح. فنحن نقول بأن الانتداب انتهى. وقد سبق لنا أن رفضنا تصفيته عن طريق معاهدة، وهكذا عدّلنا الدستور دون استشارة فرنسا. فيساسة حكومتنا هي أن تبقى إلى مؤتمر الصلح حرّة طليقة..».

انسحب الجنرال سبيرس الذي لم يكن، على ما يبدو، شديد الاقتناع

بصدق مسعاه «ولم يُبدِ ملاحظة على جوانبنا»، على حدّ قول بشارة الخوري الذي يروي وقائع المقابلة في مذكراته[1].

في اليوم التالي، قام المندوب العام بدوره، يرافقه الكونت أوستروروغ، بمقابلة رسمية لرئيس الجمهورية وحمل إليه الطلب نفسه باسم الحكومة الفرنسية. وقال الجنرال بينيه لرئيس الجمهورية، وبحضور رياض الصلح وسليم تقلا أيضاً، إن حكومته ترغب بعقد معاهدة مع لبنان «تقوم مقام الانتداب، وذلك لتصفية علائقنا الماضية وفقاً للوعود التي قُطعت لها من قِبَل حليفتها بريطانيا. وأن فرنسا تدعونا لفتح باب المفاوضات للوصول إلى هذه النتيجة».

كان ردّ الرئيس الخوري أشدّ حزماً من ردّه بالأمس:

> «إن لبنان دولة مستقلّة. وهو لا يرغب في عقد معاهدة مع أيّة دولة من الدول قبل انتهاء الحرب واجتماع مؤتمر الصلح، وبعدئذٍ يُفتح باب البحث في المعاهدات مع جميع الدول الراغبة في عقدها مع لبنان على أساس المساواة التامة وبدون أيّ مركز ممتاز»[2].

فدهش الجنرال بينيه «وعلا وجهه الاصفرار». ثم أعقب ذلك نقاش طويل أصرّت خلاله الحكومة اللبنانية على موقفها المتشدّد. والواقع أن هذا الموقف كان في غاية الوضوح والصراحة: فالانتداب لم يعد له وجود منذ أن أعلن الجنرال كاترو على الملأ، عام ١٩٤١، باسم فرنسا الحرّة وبموافقة الحلفاء، أن لبنان أصبح دولة مستقلة. لذا فإن لبنان لا يسعه أن يعترف لفرنسا بمكاسب خاصة. تلك هي النتيجة المنطقية والحتمية التي ترتّبت على الأحداث.

مشكلة القوات الخاصة

في ٢٦ آب ١٩٤٤، كانت باريس قد تحرّرت نهائياً. فعمّ السرور سائر أنحاء لبنان. لكن الحماس الصاخب الذي أعرب عنه مؤيدو الانتداب تقاطع مع

(١) حقائق لبنانية، المرجع المذكور، ٢/٩٦.
(٢) إياه، ص ٩٦.

ردود الفعل المباشرة التي صدرت عن أنصار الاستقلال. مما أدّى إلى تشويه صورة المشاعر اللبنانية. في هذه الأثناء كانت المساعي التي تقوم بها بيروت ودمشق حول موضوع القوات الخاصة لا تزال مستمرّة وبإلحاح، في ٦ تشرين الأول، حكم مجلس الوزراء الفرنسي في إحدى جلساته، وبناء على اقتراح من وزير الشؤون الخارجية جورج بيدو، حكماً إجماعياً بعدم قبول الطلب الرسمي الذي تقدّمت به الحكومتان اللبنانية والسورية بشأن تسليمهما القوات الخاصة. وتبيّن من البلاغ الذي صدر على أثر جلسة المجلس أن الحكومة الفرنسية تشترط، قبل تسليم القوات، عقد المعاهدة التي يُفترض بها أن تضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً في لبنان وسوريا اللذين كانت قد ساعدتهما على التكوّن في دولتين. لكن الحكومتين استندتا على الفور إلى حقّهما بأن لا تتفاوض مع أيّة جهة إلا على أساس المساواة وبعد أن تكون كلٌّ من الدولتين قد استكملت جميع شروط السيادة. فكان المأزق واضحاً.

رغم ذلك فقد أكد الجنرال ديغول في أول مؤتمر صحفي عقده في باريس، بتاريخ ١٩ تشرين الأول على:

> «إن غاية فرنسا هي أن تجعل من سوريا ولبنان قوتين مستقلّتين، وإنما مستقلتين فعلاً، أي من جميع الجوانب. إن هذه السياسة ستعود على هاتين الأمّتين بصداقة فرنسا الأكيدة..»[١].

هكذا كان لا يزال يستحوذ على الفرنسيين حرصهم على عدم مغادرة الأمكنة لصالح الآخرين، ولا سيما الإنكليز، خصومهم الدائمين، مما جعل سياسة الانسحاب التي كانت فرنسا عازمة بالفعل على تطبيقها سياسة بطيئة متثاقلة.

---

(١) الحولية السياسية، **مجلة تؤرّخ لأهم الوقائع السياسية والاقتصادية والمجتمعية في فرنسا، من تحرير باريس حتى ٣١ كانون الأول ١٩٤٥**، باريس، ١٩٤٦ ـ ٥١.
- L'Année politique, revue chronologique des principaux faits politiques, économiques et sociaux de la France, de la libèration de Paris en 31 decembre 1945, Paris, 1946.

غير أن حركة الاستقلال غير المشروط وغير المقيّد كانت حركة مبرمة لا مردّ لها. ففي أوائل شهر تشرين الثاني نشرت الصحافة الباريسية خبراً نسبته لبعض الدوائر الرسمية كان بمثابة الصدى لتصريح الجنرال ديغول. إذ أنه أشار إشارة واضحة إلى الوعود التي قطعتها لندن لفرنسا بأن يكون لها في المشرق مركز ممتاز. بل إنه تضمّن أيضاً أن تنفيذ هذا الالتزام يشكّل شرط تعاونها مع حلفائها. فأثار الخبر المذكور قلقاً في الأوساط اللبنانية. وأعرب بعض النواب في المجلس عن خشيتهم وتخوّفهم. فعمد عبد الحميد كرامي الذي كان قد خلف رياض الصلح على رئاسة الحكومة في شهر كانون الثاني، إلى تهدئة الخواطر بأن أكّد على أن الاستقلال أصبح أمراً واقعاً. ولمزيد من التأكيد، أضاف في تصريح له في البرلمان، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني:

> «.. ولديّ من التأكيدات من الدول جميعها، فرنسا وانكلترا وأميركا وروسيا وكلها دول صديقة، ما أتلقّاه كل يوم من احترام لهذا الاستقلال. أما المعاهدة قد صرّحنا بأنه ليس في نيّتنا عقد أية معاهدة مع أية دولة كانت، لأننا نريد أن نذهب إلى مؤتمر السلام أحراراً طليقين من كل قيد...»[١].

حملت سنة ١٩٤٥ مع بداياتها بشائر الحلّ المحتوم. ففي ٢٩ كانون الثاني صرّح جميل مردم بيك وزير الشؤون الخارجية السوري في البرلمان، في دمشق، أن سوريا عازمة على استعادة جيشها، وإلا فهي مصمّمة على إنشاء جيش آخر من أجل الدفاع عن الاستقلال. وأضاف أن القوات الخاصة تتألف من أشخاص سوريين رغم أنها تقع تحت الإشراف الفرنسي، وأن عديد هذه القوات يجهّز على نفقة سوريا. ردّاً على ذلك، صدر في باريس بلاغ شبه رسمي، على أثر اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد في ١٢ شباط، يعلن أن الحكومة الفرنسية ما زالت تعتبر نفسها مسؤولة عن الحفاظ على أمن سوريا

---

(١) بشارة الخوري، ٢/١١٤.

ولبنان وسلامتهما، وأنها أعطت تعليماتها للجنرال بينيه للدفاع عن امتيازاتها بواسطة القوات التي تحت إمرته[١].

في اليوم التالي بالذات، تحرّك البرلمان في بيروت. فطرح وزير الشؤون الخارجية بياناً حول سياسة لبنان تجاه الدول العربية والقوى الغربية قال فيه إن الحكومة أرسلت منذ وقت قصير مذكرتين إلى باريس. الأولى - وهي نفس المذكرة التي تحدّث عنها مجلس الوزراء الفرنسي - تتعلّق بمطالبة لبنان بتسلُّم العناصر الوطنية التي تشكّل جزءاً من القوات الخاصة، والثانية تطلب من الحكومة الفرنسية أن تستعيض عن المندوبية العامة التي هي من رواسب الانتداب، بتمثيل دبلوماسي محض يستوي مع سائر البعثات الدبلوماسية المعتَمدة. وانتهى نقاش البرلمان إلى التصويت على الثقة والموافقة بالإجماع.

لكن الإنكليز حاولوا مرة أخرى القيام بمسعى جديد لدعم المطالب الفرنسية. فعرض وزير بريطانيا العظمى لرئيس الجمهورية وجهة نظر حكومته الرسمية التي ترى أن الانتداب لا يسعه أن ينتهي، «فنيّاً» على حد قوله. إلا بتحويله إلى معاهدة مع فرنسا. وصدرت في لندن مذكرة بهذا المعنى. غير أن المذكرة المذكورة أشارت إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعارضان وجهة النظر هذه[٢]. رغم ذلك، ففي ٧ شباط، كان وزير الشؤون الخارجية أنطوني إيدن قد ردّ على سؤال طرحه عليه أحد النواب بأن العلاقات بين فرنسا ودول المشرق ينبغي أن تتنظّم بموجب معاهدة، وأن حكومة صاحبة الجلالة ترغب بأن تبدأ المفاوضات حول هذه المعاهدة في أقرب وقت مكن، وأنّ من حقّ بريطانيا، بانتظار ذلك، أن تأمل بأن لا يعمد أي طرف من الأطراف إلى القيام بعمل متعمَّد من شأنه الإخلال بأمن منطقة عسكرية خاضعة للرقابة

(١) الحولية السياسية، المرجع المذكور، ص ١٣٣.
(٢) بشارة الخوري، ٢/١٢٩. [«.. مع الإقرار بأن الحكومتين الأمريكية والروسية تعارضان في إعطاء فرنسا هذا المركز»].

البريطانية، أو إضعاف وضع القوات الخاصة التي تشكّل جزءاً من القوات العاملة في الشرق الأوسط.

كما أشار ونستون تشرشل إلى هذا الهدف نفسه في تصريح له أمام مجلس العموم، في السابع والعشرين من الشهر:

«خلال مقابلة طويلة مع رئيس الدولة السورية قمنا بكل ما يلزم لتشجيع المفاوضات باتجاه الوصول إلى تدبير ما مع الفرنسيّين بصدد سوريا ولبنان. وقد حرصت الحكومة البريطانية في أكثر من مناسبة على التأكيد على أنها لن تسعى بأي شكل من الإشكال إلى إحلال النفوذ البريطاني محلّ النفوذ الفرنسي في المشرق. فإنكلترا حريصة على احترام استقلال هاتين الدولتين. ونحن نأمل بأن تمكّنهما سلطة المنظمة الدولية الجديدة من اكتساب ركائز صلبة، وأن يصار إلى الاعتراف بامتيازات فرنسا»[١].

إن هذه المحاولات التي كانت ترمي جميعاً إلى اشتراط الاستقلال بعقد معاهدة، لم تكن تجد في بيروت إلا ردّاً واحداً بـ الرفض يتردّد بانتظام في أجواء البرلمان (جلسة ١٠ آذار) مدعوماً برأي عام متيقّظ كان يعبّر عن نفسه بلا هوادة في الصحافة ويتجلّى عبر مختلف التظاهرات في لبنان والبلاد العربية الأخرى، خاصة وأن تلك الفترة هي التي شهدت التوقيع على ميثاق القاهرة (٢٢ آذار). وتلتها دعوة لبنان وأعضاء الجامعة الآخرين إلى حضور مؤتمر سان فرنسيسكو.

الشروط الفرنسية

في هذه الأثناء وقع حادث غير متوقّع كاد يؤجّج التوتر الكامن. ففي شهر نيسان وصل إلى ميناء بيروت عدد من الجنود السود. ولم تكن السلطات اللبنانية قد أُخطرت بوصولهم من قبل، فاحتجّت الحكومة اللبنانية على هذا العمل

(١) الحولية السياسية، المرجع المذكور، ص ١٣٤.

واعتبرته خرقاً للحقوق الدولية، باعتبار أن لبنان يتمتّع بوضع الدولة ذات السيادة. وأن القوات الفرنسية ـ الإنكليزية لا تتمركز على أراضيه إلا بموجب التحالف القائم في زمن الحرب. لكن الكونت أوستروروغ الذي كان يصرِّف الأعمال بالنيابة عن الجنرال بينيه سارع إلى تبرير هذا التحرك العسكري بأنه استبدال بعض العسكريين بآخرين وأنه لا يقصد منه تعزيز القوة العسكرية الموجودة في البلاد. غير أنه لم يلتزم، بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، بعدم عودة الفرنسيين إلى مثل هذا العمل. وكان من الحتمي في مثل هذه الحال أن يُطرح الأمر في المجلس النيابي حيث انعقد الإجماع مرة أخرى على التصدّي للخطر الدائم الذي يمثّله وجود جيش الاحتلال الفرنسي.

إلا أن الجنود السود ظلوا يتوافدون إلى البلاد، مما أثار القلق في لبنان وسوريا. ففي شهر أيار، وصلت إلى مرفأ بيروت المدرّعة جان دارك وعليها ١٢٠٠ جندي سنغالي. في السابع من الشهر أخطر البرلمان بالأمر. واختار الجنرال بينيه تلك اللحظة ليقدّم إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، غداة عودته من فرنسا. مذكرة بتاريخ ١٨ تعرض وجهة نظر باريس الثابتة التي تهيب بالحكومتين أن تضعا حدّاً للانتداب الذي كان لا يزال ساري المفعول، عن طريق عقد معاهدة تضمن لفرنسا «مركزاً ثقافياً ممتازاً وقواعد برية وبحرية وجويّة في البلدين»[1]. فكانت هذه المرة الأولى التي تطرح فيها الطلبات الفرنسية على شاكلة الإنذار.

في ٨ أيار، عمّ النبأ التاريخي أرجاء العالم أجمع: استسلام المانيا بلا شروط. فكانت تلك مناسبة لاحتفال جنود الجيش الفرنسي الذين ظلوا طيلة ثلاثة أيام يطوفون في شوارع بيروت في شاحنات عسكرية ويطلقون النار ابتهاجاً، على سبيل التحدّي السافر. وحصلت في دمشق اشتباكات مع القوات الفرنسية التي كانت تؤدي استعراضات في الشوارع.

(١) بشارة الخوري، ٢/١٣٩.

فاتفق رئيسا الجمهوريتين على عقد اجتماع طارئ في شتورة في الأراضي اللبنانية. وتأخر وصول الرئيس شكري القوتلي ووزير خارجيته بسبب الأحداث التي تسارعت في العاصمة السورية. وأصدر الرئيسان في ختام اجتماعهما جواباً مشتركاً على المذكرة الفرنسية يكرّر رفضهما لعقد المعاهدة رفضاً لا يتزعزع.

وفي هذا الجوّ الذي بلغت فيه الحرارة درجة الغليان عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ ٢٢ أيار. فتُلي في الجلسة ما لا يحصى عدده من برقيات الاحتجاج التي انهمرت على المجلس. وأعاد هنري فرعون وزير الشؤون الخارجية تأكيده من جديد على رفض لبنان القاطع للنزول عند الطلبات الفرنسية:

> «وثقوا يا حضرة ممثلي الأمة أن موقفنا جليّ لا يعتريه أيّ إبهام أو غموض. إن لبنان بلد مستقلّ ذو سيادة، وإننا سنحافظ على استقلال لبنان وسيادته. ولا نقبل أبداً أن تُنتقص هذه السيادة ويُمسَّ هذا الاستقلال».

فقوبل موقف الحكومة وسط حماسة النواب بإجماعهم الذي غدا معتاداً.

قصف دمشق

بعد ذلك بأيام حصل حدث بارز قلب معطيات اللجنة رأساً على عقب. فقد عُلم أن المدافع الفرنسية أطلقت قذائفها صبيحة ٢٧ أيار على عاصمة الأمويّين. ودام القصف ثلاثة أيام. في ٣٠ أيار، أعلن انطوني إيدن في مجلس العموم أن حكومته تتشاور مع حكومة واشنطن بصدد الأحداث الخطيرة التي جرت في دمشق. وكان ج. كافري سفير الولايات المتّحدة قد سلّم ج. بيدو قبل ذلك بيومين مذكّرة حدّدت موقف حكومته. في ٣١ أيار، وبناءً على هذه المساعي، قام وزير بريطانيا العظمى في دمشق، يصحبه الجنرال باجيه القائد الأعلى لجيوش الحلفاء في الشرق الأوسط، بمقابلة الشيخ بشارة الخوري، بحضور رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي ووزير الشؤون الخارجية هنري

فرعون، وسلّمه مذكرة تتعلّق بأحداث سوريا وارتباطها باستقلال لبنان. وقد حضر هذه المقابلة وزير الشؤون الخارجية السوري سعدالله الجابري بعد أن تمكّن من مغادرة جحيم دمشق متنكّراً. وكانت هذه المذكرة عبارة عن القرار الذي اتخذته حكومة لبنان والقاضي بانسحاب الجيش الفرنسي من المدن السورية، وبتمركزه في أماكن محدّدة، على أن تتولّى القيادة البريطانية وحدها مسؤولية المحافظة على السلامة العامة، وتنفرد الإشراف على القوات العسكرية المرابطة في سوريا ولبنان. كما تضمّنت المذكّرة دعوة من حكومة صاحبة الجلالة إلى الدولتين لبدء مفاوضات رباعية مع انكلترا وفرنسا.

وللحال، توجّه الجنرال باجيه إلى دمشق برفقة سعدالله الجابري. وفي الساعة ١٥،٣٠ صدرت الأوامر للدبابات البريطانية باحتلال الشوارع. وفي اليوم التالي، أخذ الفرنسيون ينسحبون وسط جوّ مخيف من الشتائم والمسبّات، وتصرّف سكان دمشق كما يحلو لهم[١].

في لبنان، أصاب التدخل البريطاني المفاجئ الرأي العام بذهول ما لبث أن تحوّل إلى هياج وصخب بعد أن عرفت نتائج التدخّل. وفي ٣ حزيران، استقبلت الجموع المحتشدة في ساحة الشهداء بهتافات منقطعة النظير تذكّر بيوم ٢٢ تشرين الثاني العظيم قبل سنتين، كلاً من رئيس الجمهورية والوزراء، بحضور سعدالله الجابري الذي جاء من دمشق المحرّرة ليعبّر عن امتنان سوريا للبنان.

المعركة الدبلوماسية في أوروبا

ثم انتقل المشهد إلى باريس ولندن حيث بدأت المناظرة، وهي مناظرة كانت ترتبط بالمعركة التي كان يخوضها الجنرال ديغول في ذلك الحين من أجل إعادة فرنسا إلى حظيرة الدول الكبرى.

(١) الحولية السياسية، المرجع المذكور، ص ٢٢٥ وما يليها.

في ٢ حزيران، صدر بلاغ عن وكالة تاس في موسكو يعلن أن الحكومة السوفياتية التي أثارت قلقها أحداث المشرق الأخيرة، قد وجّهت لفرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والصين اقتراحات ترمي إلى وضع حدّ لها.

وهكذا أخذت المشكلة تتّسع لتُطرح على صعيد المسألة الشرقية بشكلها الجديد. وقد أشار الجنرال ديغول إلى ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم نفسه. إذ نوّه بأن المسألة لم تعد اليوم مقتصرة على القضية السورية اللبنانية بقدر ما أصبحت مشتملة على «المشكلة العربية» برمّتها، وهي مشكلة لا بدّ أن تكون القوى الكبرى معنيّة بها. لذلك أقترح أن تُبحث قضية المشرق في مؤتمر عالمي من شأنه أن يعالجها على أساس من التعاون بين الجميع. في الوقت نفسه أخذ الجنرال ديغول على انكلترا تدخّلها في هذه المسألة، بعد أن كانت قد اعترفت بموجب اتفاقات ليتلتون ـ ديغول، بأن تستمر فرنسا بممارسة صلاحياتها الانتدابية في سوريا ولبنان. مما يستتبع أن يكون الحفاظ على سلامة هذه الأراضي من اختصاص فرنسا. وقال إن فرنسا قد اعترفت، بالمقابل، بأن يشكّل الشرق الأوسط بمجمله مسرحاً واحداً للعمليات العسكرية التي يتولّى قيادتها البريطانيون. وختم كلامه بالقول: «هذا هو الأساس الفرنسي ـ البريطاني الذي بُنيت عليه العلاقات في سوريا ولبنان، حتى تاريخ ٣١ أيار، الساعة الخامسة عشرة والنصف». وقال جواباً على سؤال أحدهم: «النفط موجود في كل مكان، لكننا نشكو دائماً من أن ما لدينا منه لا يكفي.»[١].

استقبل الجنرال ديغول بعد ذلك بيومين كلاً من دوف كوبّر، وزير خارجية واشنطن، يرافقه السفير ج. كافري، ثم السيد بوغومولوف سفير الاتحاد السوفياتي. وكلّهم تحدثوا إليه عن مشكلة المشرق. في اليوم نفسه، أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تنظر بارتياح إلى افتتاح مؤتمر دولي لتسوية هذه القضية. وأشار الناطق بلسان البيت الأبيض إلى المشاريع الثلاثة المطروحة بهذا الصدد، وهي: مشروع تشرشل الداعي إلى عقد مؤتمر ثلاثي من فرنسا وبريطانيا العظمى

(١) شارل ديغول، خُطب ورسائل، ٥٥٨/١ وما يليها.

والولايات المتحدة، ومشروع موسكو الذي كشفت عنه وكالة تاس، ومشروع ديغول الداعي إلى عقد مؤتمر عام تُبحث فيه المشكلة العربية برمّتها ـ مما يستدعي نقاش مستقبل الوجود البريطاني في العراق وفلسطين والخليج الفارسي والبحر الأحمر وفي مصر والسودان ـ فقال إن وزارة الخارجية لا تفضّل مشروعاً بعينه من بين الثلاثة، لكنها تتمنّى فقط أن يتمّ عقد المؤتمر في أقرب وقت من أجل وضع حدّ لهذا الوضع الحسّاس.

في اليوم التالي الموافق ٥ حزيران، أكّد تشرشل، في كلمة له في مجلس العموم، كما أكّدت الحكومة الفرنسية، في بلاغ رسمي أذاعته وكالة الصحافة الفرنسية، موقفهما من طبيعة الأزمة ومن وسائل حلّها. وجواباً على تصريح واشنطن، اقترحت الحكومة الفرنسية بمذكّرة سلّمها سفير فرنسا هنري بونّيه إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧، أن يصار إلى عقد مؤتمر لنقاش مشكلات الشرق الأوسط. وتسلّم الرئيس ترومان هذه المذكرة في اليوم التالي. غير أن السيد غرو، وزير الدولة بالوكالة، صرّح للإذاعة «أن الوقت لم يحن بعد لعقد مثل هذا المؤتمر العام»[1].

في ١٤، بادرت الحكومة السورية لتطرح بنفسها على الحكومتين الأمريكية والبريطانية الدعوة المستعجلة لعقد مؤتمر دولي، بمشاركة فرنسا أو بدون مشاركتها، يضمّ أيضاً ممثلين عن سوريا ولبنان، من أجل تسوية جميع المشكلات المطروحة في الشرق الأوسط. مما يعني تبنّياً للأطروحة الفرنسية بشكل مختلف إن لم يكن مضاداً. لكن هذه الأطروحة كانت قد رُفضت، في ١٦، بمذكّرة أرسلتها لندن إلى الكي دورسيه. لذا صرّح ج. بيدو بعد ظهر اليوم نفسه، أمام الجمعية الاستشارية:

«إن لدينا من الثقة بقضيتنا ما يكفي لطرحها على أية هيئة مهما كان شأنها، ولكن بشرط أن لا يكون الخصم هو الحَكَم، وأن يكون

(١) الحولية السياسية، ص ٢٤٢.

البحث فيها نزيهاً بعيداً عن التحيّز. فإذا كنّا على خطأ، فنحن مستعدون للاعتراف بخطأنا. وإذا كنا على حقّ، فليعترف الآخرون بأننا على حقّ! لذا سنطرح القضية على جمعية الأمم المتحدة، ساعين إلى تحكيم دُولي. أننا لم نذهب إلى سان فرنسيسكو لكي ندبّج نصوصاً لا حياة لها. إن أيدينا نظيفة وقلوبنا صافية وجبيننا عال ومرفوع. جُلّ معركتنا هي العدالة، وكل رهاننا على الشرف والكرامة، وعواطفنا كلها مع الوطن»[1].

كان ذلك إثباتاً لأمر وإلتزاماً بأمر آخر: إثباتاً للفصل بين المشكلة العربية التي تتداخل فيها مصالح انكلترا فضلاً عن مصالح الولايات المتحدة ومشكلة الاستقلال الذي يريده سوريا ولبنان كاملاً دون تنازلات من أيّ نوع. لكنه في الوقت نفسه التزام من قِبَل فرنسا بالخضوع لأيّ حكم يتّخذه مجمع الأمم المتحدة الجديد.

لكن السيد ستتّينيوس، رئيس قسم الخارجية الأمريكية، الذي تسلّم من جوزيف پول بونكور، رئيس الوفد الفرنسي في سان فرنسيسكو، مذكرة حول الوضع في الشرق الأوسط لبحثها في جمعية الأمم المتحدة، أجاب بأن اللجنة التنفيذية للمؤتمر غير قادرة على الاهتمام بالقضية السورية ـ اللبنانية، نظراً لأن صلاحياتها تقتصر على المسائل المتعلّقة بتنظيم الجامعة العالمية العتيدة. وفي ٢٠ حزيران، صرح ناطق باسم الخارجية البريطانية من ناحيته:

«من المعلوم أن فرنسا لم توافق على المؤتمر الثلاثي الذي اقترحته بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. وأن هذين البلدين لم يرحّبا، من جهتهما، بالاقتراح الفرنسي المتعلّق بمؤتمر خماسي. فالأمور ما زالت في الوقت الحاضر عند هذا الحدّ»[2].

(١) إياه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٢) إياه، ص ٢٤٣.

تسلُّم القوات الخاصة

والواقع أن الوضع الفرنسي كان قد غرق في الشكلية. ففي سوريا لم يعد لفرنسا إلا وجود نظري. إذ أن جنودها كانوا «يقبعون، من ٣١ أيار، في ثكناتهم فريسة للمهانة والسخرية. وكانت فكرة المحافظة على سيطرتها أو نفوذها في سوريا قد غدت فكرة بالية. كما أن العمال الفرنسيّين لم يعودوا يشعرون، في لبنان، بالارتياح. إذ فقدت علاقتهم بالأهالي طابع الودّ الذي كان يجعل وجودهم في لبنان محبّباً. حتى أن المسيحيين أنفسهم مالوا إلى الحركة الاحتجاجية. فباستثناء بعض المراكز الأخيرة التي بقيت محافظة على ولائها لفرنسا ومتمسّكة بحنينها إليها، كان ولاء الشعب اللبناني بمختلف طوائفه قد اتّجه نحو النظام الذي حقّق الاستقلال. وقد أدرك الجنرال ديغول المغزى التاريخي المترتّب على هذه الذهنية الجديدة. ففهم أن نفوذ فرنسا في لبنان، إن لم يكن في سوريا، حيث لم تكن المواقع الفرنسية قد تجذرت يوماً في الوجدان الشعبي، لم يعد يتوقّف على الاحتلال العسكري. لذا استطاع بما عُرف عنه من حسّ واقعي صافٍ تجلّى فيما بعد من خلال علاقات فرنسا بأفريقيا السوداء والجزائر، أن يُدخل على سياسته في المشرق انعطافاً كان له أن ينتشلها من العلاقات القديمة البالية وأن يفضي بها في نهاية المطاف إلى اتفاق مباشر مع سوريا ولبنان، لا يتوخّى تحقيق مكاسب مفترضة، بل يساير ركب استقلالهما بالذات.

وقد جرى التحضير لهذا التوجّه الجديد في سان فرنسيسكو حيث جلس السوريون واللبنانيون جنباً إلى جنب مع سائر وفود الدول الأخرى. وكان الميثاق الذي أقرّ في ٢٦ حزيران قد نصّ على أن لا تُقبل في عضوية منظمة الأمم المتحدة إلا الدول ذات السيادة، وكانت سوريا ولبنان بالضبط من بين تلك الدول ذات السيادة التي أسست المنظمة المذكورة. فجرت اتصالات مع الوفد الفرنسي كان لها أن تؤدي إلى توضيح الأمور وتصفية الأذهان. وبناء عليه، قرّرت الحكومة الفرنسية بعد ذلك بفترة قصيرة أن تستأنف المفاوضات

المباشرة مع سوريا ولبنان دون أن تربطها بأهداف تنتقص من سيادتهما.

في ٤ تموز، استقبل هنري فرعون، وزير الشؤون الخارجية، كلاً من الجنرال بينيه والكونت أوستروروغ. ودار بينهم حديث طويل تناول جميع المسائل المعلّقة. كما استقبل جورج بيدو من جانبه، في السادس من الشهر، وزير لبنان في باريس أحمد الداعوق الذي عرض له وجهة النظر اللبنانية في جوّ من التفاهم الودّي. وأسفر هذان المسعيان عن اتفاق أذاعه الجنرال بينيه في بيروت، وأُعيدت إذاعته في باريس، عن طريق بلاغ صدر عن الشؤون الخارجية، بتاريخ ٩ تموز جاء فيه:

> «... بموجب تصريح أذاعه في بيروت الجنرال بينيه، المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسا في المشرق، تقرّر، بناءً على انتهاء الحرب في أوروبا، النزول عند رغبة سوريا ولبنان بإنشاء جيش وطني. وبالتالي، تسليم الحكومتين السورية واللبنانية الوحدات العسكرية التي تضمّ المجنّدين من أبناء البلدين والتي كانت تحت القيادة الفرنسية. أما شكليات هذا التسليم فسيتمّ تحديدها في غضون خمسة وأربعين يوماً»[١].

وذكّر البلاغ بعد ذلك بأن «القوات الخاصة» التي تتألف من مجنّدين متطوّعين من أبناء سوريا ولبنان فضلاً عن كادرات عسكرية فرنسية، تبلغ حوالى الخمسة وعشرين ألف رجل. لكنه أشار في الختام إلى أن هذا التسليم لا شأن له بتبديل القوات الفرنسية المحضة عند الحاجة وهي قوات لا يتجاوز عددها خمسة آلاف رجل.

بدت هذه الجملة الأخيرة بنظر بيروت ودمشق على شيء من الالتباس. فقد أحيت المخاوف التي لما تكد تهدأ والتي لم تكن الصحافة تضيّع فرصة للتعبير عنها. غير أن فرنسا كانت مصمّمة على المضيّ في سياسة الانسحاب

(١) إياه، ص ٢٦٧.

حتى النهاية، كما كانت الحكومتان اللبنانية والسورية تسيران في أعقابها. وهذا ما قامتا به في شتورة، في ٧ تموز، حيث أصدرتا، في ختام اجتماع عقد هناك، بياناً مشتركاً أعلن عن ترحيبهما بقرار التسليم وعن عزمهما على تشكيل لجنة فنّية في كل من البلدين تتولّى تسلُّم القوات الخاصة. وأعرب هنري فرعون في تصريح للصحافة بنفس التاريخ عن أمله بأن لا تعترض تسلُّم القوات الخاصة أية صعوبة، وأضاف أن رحيل القوات الأجنبية سيكون موضوع إجراء لاحق تتفق عليه الأطراف المعنيّة. هذه النقطة الأخيرة أثارت انتباه جميل مردم بيك رئيس الوزارة السورية، فعقد مؤتمراً صحفياً في دمشق، في ١٠ تموز، أشار فيه إلى أن البلاغ الفرنسي الذي صدر الليلة الماضية والذي يتضمّن الشرط المتعلّق بالخمسة آلاف رجل من الجيش الفرنسي هو تصريح صادر عن طرف واحد ولا يُلزِم الحكومة السورية التي تعتبر أنها ما زالت عند موقفها حتى الجلاء التام عن أراضيها. في هذه الأثناء كانت القوات الفرنسية في سوريا قد أصبحت في وضع لا يطاق.

في ٢٥ تموز، عُقد اتفاق بهذا الخصوص بين الجنرال بينيه والجنرال پاجه يقضي بأن تنسحب الوحدات السورية من الداخل وتنكفئ على الساحل السوري واللبناني. غير أنه سُمح لفرنسا بالإشراف على بعض المطارات، علماً بأن هذا الاتفاق لم يتّخذ إلا طابعاً مؤقّتاً ولا يؤثّر بشيء على أيّ قرار لاحق بشأن جلاء كل قوات الاحتلال عن الأراضي السورية واللبنانية.

وأخيراً تمّ الاتفاق على أن يجري تسليم القوات الخاصة على ثلاث دفعات: تسليم الثكنات وسائر المنشآت العسكرية في ٢٠ تموز، تسليم القوات العسكرية، أي ٢٠٠٠٠ رجل في سوريا و٥٠٠٠ في لبنان في ٢٥ تموز. وتسليم إدارة هذه القوات في أول آب[1].

في ١٤ آب، تكلم هنري فرعون في المجلس النيابي الذي انعقد في دورة

(١) إياه، ص ٢٦٨. ومنذ ذلك الحين تكرّس هذا التاريخ عيداً وطنياً لتأسيس الجيش اللبناني.

استثنائية. فرسم لوحة مشرقة للإنجازات التي تحقّقت خلال ثلاث سنوات من الاستقلال. وأشار إلى أن المادة ٧٨ من ميثاق الأمم المتحدة تحتوي بمجرّدها على الاعتراف بهذا الاستقلال فضلاً عن توفير الضمانة الدولية له. وبشر باستكمال عمليات تسلُّم القوات الخاصة، معرباً من جديد عن عزم الشعب وحكومته عزماً راسخاً على عدم التخلّي عن أي جزء من هذه القوات. وأنهى كلامه بالإعراب عن أمله بأن تنسحب قوات الاحتلال في القريب العاجل ومن الأراضي اللبنانية. فكانت هذه المشكلة هي المشكلة الأخيرة والكبرى التي ما زالت معلّقة.

الاتفاقات الفرنسية ـ البريطانية بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٤٥

طُرحت مشكلة الجلاء منذ بداية العملية التي أدّت إلى الاستقلال. ولم تنقطع سوريا ولبنان، منذ أن انتهت الحرب في أوروبا باستسلام المانيا في ٨ أيار ١٩٤٥، وخاصة منذ استسلام اليابان في ٢ أيلول الذي تلاه، عن المطالبة بجلاء الجيوش عن أراضيهما، لا فقط القوات الإنكليزية التي كانت قد دخلت إلى هذه الأراضي على أثر اتفاقية عكا في ١٤ تموز ١٩٤١، بل أيضاً الجيش الفرنسي الذي دخل إلى لبنان في ٧ تشرين الأول ١٩١٨، وإلى سوريا بعد موقعة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠. وكان تحقيق هذا المطلب الذي يُفترض به أن يكرّس سيادتهما التامّة قد بدأ يلوح منذ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣. لكنه لم يتحدّد على وجه الدقّة إلا في ٣١ أيار ١٩٤٥، تحت وطأة أحداث دمشق التي أدّت إلى تسريع اقتراب أجله، وخاصة عندما زفّ الجنرال پاجه القائد الأعلى لمنطقة الشرق الأوسط، في ذلك اليوم، للشيخ بشارة الخوري، نبأ الانعقاد الوشيك لمؤتمر في لندن يضمّ الحلفاء الأربعة، فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك من أجل إيجاد حلّ نهائي لمشكلة الاحتلال العسكري لسوريا ولبنان. وهكذا تحوّل وجود القوات الفرنسية في المشرق بناء على الانتداب إلى مجرّد مسألة من مسائل الاحتلال الذي يحصل في زمن الحرب.

ثم انقضت فترة من الزمن لم يتسنى خلالها لحكومتَي بيروت ودمشق أن تشارك بأي شكل من الأشكال في مجرى المباحثات التي كانت تدور بين الحلفاء حول هذا الموضوع - باستثناء ما كانتا تبديانه من معارضة شديدة لكل اقتراحات التفاوض التي تقدّمت بها فرنسا، أو لكل «النصائح» التي أسدتها لندن بهذا الخصوص عن طريق الجنرال سپيرس. وظل الأمر كذلك إلى أن أعلن هذا الأخير، في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥، بوصفه وزيراً لبريطانيا العظمى، كما أعلن الكونت أوستروروغ، بصورة رسمية، وباسم حكومتيهما ولكن كلٌّ على حدة، الأول لرئيس الجمهورية، والثاني لحميد فرنجية وزير الشؤون الخارجية، أن اتفاقين قد عقد بين باريس ولندن بصدد جلاء قوات الاحتلال عن لبنان. وقُدّم النصّ الإنكليزي لهذين الاتفاقين مع ترجمته العربية إلى الشيخ بشارة الخوري، بينما تلقى حميد فرنجية نصّهما الفرنسي.

والواقع أن رئيس الوزراء البريطاني، أنوري بيڤن، وسفير فرنسا، رينه ماسيچلي، كانا قد وقّعا في لندن على اتفاقين بتاريخ ١٣ كانون الأول. وقد كرّس هذان الاتفاقان حصيلة المفاوضات الفرنسية البريطانية التي كانت جارية منذ أسابيع. فنصّ الاتفاق الأول على أن تتجمّع القوات البريطانية والفرنسية المرابطة في المشرق، وفقاً لأصول معيّنة يُتّفق بشأنها خلال مباحثات عسكرية يُفترض أن تجري في بيروت ابتداءً من ٢١ كانون الأول. وكان من المقرّر أن يظل هذا الاتفاق ساري المفعول حتى وضع الأسس التي ستقوم عليها منظمة الأمم المتحدة. أما الاتفاق الثاني فنصّ على إجراء استشارات من شأنها أن تحول دون تكرار الإشكالات التي حصلت بين الحليفين بصدد الشرق الأوسط. لكن الاتفاق لم يأتِ على ذكر أيّ تحديد لسياسة مشتركة بينهما في هذه المنطقة من العالم.

في اليوم الذي سُلّم نص الاتفاقين فيه إلى الرئيس الخوري، أبلغه جورج بيدو إلى سفيرَيْ الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي، فضلاً عن وزيرَيْ لبنان

وسوريا في باريس. لكنه لم يُنشر لا في فرنسا ولا في بريطانيا العظمى إلا بتاريخ ٢٢ كانون الأول، بينما اكتفى رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح بإبلاغ المجلس النيابي وبحضور رئيس الجمهورية، بفحوى البلاغ الرسمي الذي نشر في باريس ولندن،حول الاتفاقين.

قوبلت تلاوة البلاغ وكلمة وزير الشؤون الخارجية التي تلت تلاوته بهتافات حماسية من قبل النواب ومن قبل الجمهور الذي غصّت به أروقة المجلس. ووقف الجميع، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية وأنشدوا النشيد الوطني. لكن بعض الأصوات أخذت تثير إشكالات حول معنى بعض العبارات الواردة في البلاغ والتي بدت لها غامضة وملتبسة. فلم يكن من حميد فرنجية إلا أن أجاب مطمئناً الحضور بقوله:

«إن الحكومة تتبع هذه القضية باهتمام بالغ منذ اليوم الذي وردت فيه أخبار قيام المحادثات. ولم نكن يوماً، ولن نكون، قابلين بأن نكون خارج المحادثات. حتى أنني أبلغت محدثيَّ من الطرفين أن لبنان لا يتقيّد إلا بالمواثيق التي يوافق عليها»[1].

وكانت الأطروحة المشتركة بين الذين تعاقبوا على الكلام (رياض الصلح، حبيب أبي شهلا، أديب فرزلي، مجيد أرسلان، كمال جنبلاط، صائب سلام) أن الاستقلال قد تحقّق لا بفعل تنازل من جانب فرنسا وحلفائها، بل بوصفه حقاً طبيعياً قام لبنان باسترداده. إلى ذلك أبدى الشيخ بشارة الخوري تفاؤله، رغم التحفظات التي عبّر عنها بعض الحضور. وقال للنواب الذين جاؤوا لتهنئته بعد ارفضاض الجلسة:

«إنني متفائل جداً من البلاغ المشترك، وأن اللغة الدبلوماسية

(١) محضر جلسة ١٣ كانون الأول ١٩٤٥، مجلس النواب. [بشارة الخوري، حقائق... ٢/ ١٩٩].

المستعملة فيه تفيد معاني كثيرة، وفيها الكثير من «اللباقة» لحفظ كرامة الفرنسيّين وجيشهم، وأن الدولتين تستعملان في الجلاء سياسة المراحل»[1].

رغم ذلك فإن بعض العبارات الواردة في البلاغ كانت مدعاة للنقاش، خاصة وأن النصّين الفرنسي والإنكليزي كانا ينمّان عن وجود بعض الفوارق بينهما.

اهتمّت سوريا ولبنان معاً ببيان الحليفين. وانعقد اجتماع في عاليه، في ١٥ كانون الأول، بناءً على طلب الرئيس اللبناني، مع الرئيس شكري القوتلي ووزرائه بحضور أعضاء الحكومة. وساهمت زيارة ـ مفاجئة، كما يبدو ـ قام بها السيد يونغ، من سفارة بريطانيا العظمى، بإضافة بعض التوضيحات. فقد حضر لإعلام المجتمعين ببرقية وصلت من حكومته تتضمّن تأكيداً بأن القوات البريطانية لن تغادر الأراضي اللبنانية والسورية قبل مغادرة القوات الفرنسية لها. واتفقت الحكومتان بسهولة على أن لا توجّها مذكرة مشتركة إلى الدولتين الكبيرين، بل أن تصدرا تصريحاً مشتركاً تعبّران فيه عن تحفّظهما تجاه الاتفاقين الفرنسيين البريطانيين. فصدر بلاغ بهذا المعنى في ٢١ كانون الأول.

لكن بعض الإشاعات المتضاربة أخذت تنتشر بعد ذلك. فالتطمينات التي أُعطيت لحميد فرنجية من قِبَل ممثلي الحليفين لم تكن واضحة بالقدر الذي يتطلبه الرأي العام. فأخذت التشكيلات السياسية تُعرب عن قلقها وتهدّد باللجوء إلى المظاهرات الشعبية. في سوريا، صوّتت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي على توصية تدعو الحكومة إلى رفع احتجاج شديد اللّهجة إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضدّ اتفاقَيْ لندن. وفي بيروت أدلى وزير الشؤون الخارجية أمام المجلس النيابي، في جلسة ٢٤ كانون الأول، بتصريح أكّد الانطباع السائد بأن الاتفاقين يحتويان بالفعل على النقاط الغامضة التي

(١) بشارة الخوري، ٢/٢٠١ ـ ٢٠٢.

تخوّف منها الرأي العام. وعاد حميد فرنجية ليؤكد مرة أخرى على عزم الحكومة على أن لا توافق على أي شرط يقيد الاستقلال الوطني:

«. . .فيما خص المسؤوليات التي يشير إليها الاتفاق، أعلن أنه لا أحد باستطاعته أن يزعم في بلدنا بوجود مسؤولية معيّنة إننا لن نقبل بأي حلّ: إلاّ أن يكون لبنان مستقلاً، سيداً وحراً».

ثمّ تعاقب على المنبر نواب عديدون عبّرو عن إرادة الاستقلال السائدة في البلاد، أو أدلوا بحجج قانونيّة كتلك التي ينصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة الذي كان لبنان من جملة الموقّعين عليه.

في هذا الوقت بالذات وصلت الباخرة «ساجيتار» إلى مرفأ بيروت وهي تقلّ قوة فرنسية مؤلفة من مائتين وعشرين جندياً. فبلغ اضطراب الخواطر أوجه. ومنع الأمن العام الذي أصبح لبنانياً نزولهم، إلى أن أكدت المندوبية العامة أن هذه الوحدات الجديدة غير مسلّحة (كذا) وأنها لا تنتمي إلى فرقة منظمة (كذا أيضاً) وأنه سيسافر على الباخرة عينها ألف جندي سنغالي، «وهكذا كان»، على حدّ قول الشيخ بشارة الخوري الذي يروي وقائع الحدث[1].

في هذه الأثناء كانت الخطوات الأولية للجلاء قد بدأت. وفي بيروت بالذات افتُتح المؤتمر العسكري الذي تقرّر بموجب اتفاقي لندن، في ٢١، وضمّ عن الجانب الفرنسي الجنرال لارمينا، وعن الجانب الإنكليزي الجنرال بيلو، قائد القوات البريطانية في المشرق، وذلك من أجل العمل على تجميع القوات الحليفة. لكن القرار الأخير بإعلان الجلاء التام كان لا يزال بعيداً.

في الأمم المتحدة

والواقع أن النضال ظل مستمرّاً. غير أنه انتقل هذه المرة إلى الصعيد الدُولي. وكان العام ١٩٤٦ عام الحل النهائي، رغم أن المعركة ظلت حامية حتى الساعة الأخيرة، في كلا الطرفين.

(١) إياه، ٢/٢٠٥.

لم تكن الحكومتان السورية واللبنانية تفوّتان فرصة دون استغلالها للأعراب عن تحفظهما الذي كان يتحول أحياناً إلى عداء سافر تجاه اتفاقَيْ لندن. وكان موقفهما واضحاً: فلبنان وسوريا دولتان مستقلّتان، ويجب على كل الجيوش الأجنبية المرابطة على أراضيهما أن تنسحبا دون قيد أو شرط. وبالتالي، فهما ليستا مُلزمتين بالاعتراف بأية تبعة تنشأ عن أي اتفاق حصل دون مشاركتهما، ولا بتقديم أي «مركز ممتاز» لأية دولة أجنبية.

وكانت منظمة الأمم المتحدة الناشئة تتهيّأ لعقد أولى جلساتها في كانون الثاني. فتوفّر والحالة هذه، لسوريا ولبنان، وهما عضوان في المنظمة كاملا الحقوق، مدخلاً لطرح مسألة الجلاء عن أراضيهما. وكانت هذه فرصة تمكّنهما من استمالة الدولتين الكبيرتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلى جانبهما، نظراً لأن الدولتين المذكورتين لم تكن قد أتيحت لهما فرصة التدخّل النشط في شؤون المشرق. وسرت إشاعات، سرعان ما صيّر إلى تكذيبها، تقول إن موسكو كانت قد وجّهت مذكرتين للدولتين العربيّتين تعدهما فيهما بدعم قضيتهما. رغم ذلك مضت الأوساط الرسمية في بيروت ودمشق في تأكيدها على أن الدبلوماسيّين السوفيات أعربوا شفهياً عن استياء حكومتهم لاستمرار الجيوش البريطانية والفرنسية باحتلال الأراضي السورية واللبنانية رغم انتهاء حالة الحرب، وأن الخارجية الأمريكية قد اتّخذت هي الأخرى موقفاً مماثلاً في مذكرة بعثت بها إلى باريس ولندن. والواقع أن واشنطن كانت قد أرسلت منذ وقت قصير وزيرها المفوّض في بيروت، جورج وادسوورت، إلى الوفد الأمريكي لدى منظمة الأمم المتحدة، وكان الوزير المذكور معروفاً بمواقفه المؤيدة للمطالب اللبنانية. أما من الناحية العربية، فقد ارتفعت اللهجة من جديد حتى وصلت إلى المقام الذي بلغته عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٥، في حين أن الدول الصغيرة ـ باستثناء بلجيكا وهولندا اللذين ظلّ موقفهما محكوماً بوطأة امبراطوريتهما الاستعمارية ـ لم تكن تخفي تعاطفها على الاطلاق تجاه حركات التحرر الوطني التي أخذت تعبّر عن نفسها في العالم.

ظلت انكلترا متمسكة بسياستها المتحفّظة. وكانت بموجب اتفاقَيْ ١٣ كانون الأول قد اعترفت لفرنسا اعترافاً واضحاً بأن لها حقاً بالمطالبة بمركز الدولة الممتازة في المشرق ـ وهو على كل حال نفس الحقّ الذي كانت تتمتّع به هي نفسها في البلدان العربية الأخرى. لكن عمّالها لم يكونوا يتورّعون، رغم ذلك، عن إبداء تشجيعهم لمقاومة المطامع الفرنسية. هكذا لم يتوانَ وزير بريطانيا العظمى والجنرال پاجه عن الإعراب للرئيس بشارة الخوري، في مقابلة تمّت بناءً على طلبهما بتاريخ ١٤ كانون الثاني، عن أن حكومتهما تعتزم تأييد طلب الحكومتين اللبنانية والسورية من منظمة الأمم المتحدة العمل على إخلاء أراضيهما دون شرط[1].

في ٢ كانون الثاني، كان الوفد اللبناني إلى منظمة الأمم المتحدة قد تألّف برئاسة حميد فرنجية، وزير الخارجية، وعضوية رياض الصلح ويوسف سالم. وانضم كميل شمعون إلى الوفد بصفته وزيراً للبنان لدى بلاط سان جيمس. وترأس الوفد السوري فارس الخوري. وأخذ الوفدان، منذ وصولهما إلى العاصمة البريطانية في ٦ كانون الثاني، ينسقان جهودهما التي تناولت، بموافقة الوفود العربية الأخرى، جميع المجالات، من تمثيل العرب في المناصب الشاغرة من مختلف هيئات منظمة الأمم المتحدة، إلى الاتفاق الودّي مع وفود أمريكا اللاتينية التي كانت مهيّأة للتفاهم نظراً لما كان للجاليتين اللبنانية والسورية في بلدانها من نفوذ، وكل ذلك باتجاه الجولة الأخيرة التي يُفترض بها أن تفضي بالضرورة إلى الجلاء عن سوريا ولبنان، وإنما يُفترض بها أيضاً أن تستتبع تحرير الشعوب العربية الأخرى، عاجلاً أم آجلاً.

أحسّت باريس بالخطر الذي قد ينشأ عن التقدّم بشكوى سورية ـ لبنانية: إذ أن ذلك يعني أن كل إدارة الانتداب ستخضع عندئذٍ لغربال النقاش المفتوح والعام. وكان جورج بيدو يرأس الوفد الفرنسي. فأُرسل هنري بونسو الذي كان يتمتّع برصيد لا بأس به لدى سوريا ولبنان، نظراً لاتّباعه سياسة متفهّمة تجاه

(١) إياه، ٢/٢١١.

التطلعات السورية أثناء ولايته، لمساعدة بيدو وشدّ أزره. وانصبّت جهود الرجلين على عقد معاهدة مباشرة مع اللبنانيين والسوريين. وكادت هذه الجهود تؤتي ثمارها لدى حميد فرنجية بدعم مستغرب من رياض الصلح ـ الذي عُرف دائماً بمواقفه العادية للفرنسيين ـ لولا الموقف المتشدّد الذي وقفه كميل شمعون[1] وأيّده فيه الوفد السوري القادم من دمشق حيث كانت ذكريات القصف المدفعي ما زالت تترك آثار الضغينة والحذر. وبعد التشاور، رفضت الحكومتان السورية واللبنانية الدخول في المفاوضات وأعطتا تعليمات واضحة لوفديهما في لندن للتقدّم بشكوى مشتركة[2].

في الرسالة التي بعث بها رئيسا الوفدين، بتاريخ ٤ شباط ١٩٤٦، لتريف لي، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، لفتا نظر مجلس الأمن، بناءً على المادة ٣٤ من الميثاق، إلى وجود القوات الفرنسية والبريطانية في سوريا ولبنان. وقالا إن حكومتيهما كانتا تأملان بأن تنسحب قوات الاحتلال عند انتهاء الحرب مع ألمانيا واليابان. لكن انسحاب هذه القوات أُخضع، بموجب الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني تاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٤٥، لشروط لا تتّفق مع روح الميثاق ونصّه.

نظر مجلس الأمن في الشكوى المذكورة خلال خمس جلسات متعاقبة عُقدت في ١٤ و١٥ و١٦ شباط. استُغرقت الجلسة الأولى بمسائل إجرائية دُعي فيَ نهايتها ممثلا الدولتين المشتكيتين، بموجب المادة ٣٢ من الميثاق، فعرضا عندئذٍ أن وجود القوات الأجنبية على أرض دولة ذات سيادة وخلافاً لإرادتها يشكّل موضع نزاع وبالتالي يهدّد السلم والأمن الدُّوليَّين، وأن الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني، تاريخ ١٣ كانون الأول، يمسّ سيادة دولتين عضوين في الأمم

(١) حول هذه الفترة التي جرت خلالها المفاوضات والمساعي في لندن وباريس، عرض الرئيس كميل شعون روايته الخاصة التي كثيراً ما تختلف عن رواية بشارة الخوري، في مذكراته بعنوان: **مذكراتي**، ص ٢٥٥ وما يليها الذي صدر الجزء الأول منه في بيروت عام ١٩٦٩.

(٢) اعتمدنا في تسلسل الأحداث وفي عرض الوثائق ابتداء من هذا التاريخ على **حولية الأمم المتحدة**، العام ١٩٤٨، ص ٣٤٥ وما يليها.

المتحدة، مما يشكّل خرقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق، وأن وجود القوات المذكورة لا يمكن تبريره بأية حجّة أو عذر من نوع قيادة العمليات العسكرية أو حماية خطوط المواصلات، أو عن طريق الزعم بأن سوريا ولبنان تشكلان منطقة مهدّدة بالخطر، وأن الأمن الدُّولي يشكل، بموجب الميثاق، موضوع معالجة مخصوصة وواضحة ولا يسعه بالتالي أن يُناط بأية دولة كبرى. وأضاف المندوبون السوريون واللبنانيون أن حكومتيهم كانتا قد دأبتا على إرسال المبعوثين إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية تطلبان منهما سحب قواتهما. لكن هذه المحاولات باءت جميعاً بالفشل، الأمر الذي جعل النزاع يصل إلى مرحلة أصبح لا بدّ معها من طرحه على مجلس الأمن.

ردّاً على هذه المطاعن، أجاب ممثل فرنسا بأن الحرب لم تنتهِ بعد، وأن قوات تنتمي إلى جنسيات عديدة لا تزال ترابط في أراضي جميع الدول المتنازعة، وأن استقلال سوريا ولبنان الذي أُعلن عام ١٩٤١ من قِبَل الجنرال ديغول قد أصبح أمراً واقعاً رغم الصعوبات الآنيّة التي يمرّ بها. لذلك لا يمكن القول ببساطة وبنيّة سليمة أن الوضع السائد في سوريا ولبنان من شأنه أن يهدّد السلم والأمن العالميّين، بالمعنى الذي تقعده المادة ٣٤ من الميثاق. فمن الممكن، والحالة هذه، معالجة هذا الوضع عن طريق المفاوضات أو عن طريق أية وسيلة من الوسائل التي تنصّ عليها المادة ٣٧ من الميثاق. وقد أعربت فرنسا بهذا الصدد عن حسن طويّتها، بأن بادرت إلى عقد اتفاق مع المملكة المتحدة يتعلّق بالجلاء عن سوريا ولبنان. وهي مستعدّة أن تخطو خطوة أخرى على طريق التسوية والمصالحة بأن تطرح هذه المسألة على المجلس من أجل الوصول معه إلى التدابير الدُّولية اللازمة للحفاظ على الأمن في هذه المنطقة من العالم. وختم قائلاً إنه في حال تعذُّر اتخاذ قرار في جلس الأمن، فإن الحكومة الفرنسية لا تنوي أبداً تفسير اتفاق ١٣ كانون الأول بمعنى بقاء قواتها في المشرق دون تحديد مدة هذا البقاء، وأنها مستعدّة للتفاوض مع الحكومتين السورية واللبنانية حول شكليّات جلاء القوات الفرنسية.

أما المندوب البريطاني فقد تناول الكلام بدوره ليقول إنه يتفهّم جيداً رغبة الحكومتين اللبنانية والسورية بجلاء القوات البريطانية عن أراضيهما. لكنه أشار إلى أن وجود هذه القوات في المشرق ليس إلا امتداداً لمقتضيات الحرب. وأن القوات البريطانية إنّما تدخّلت عام ١٩٤٥ بناءً على طلب مخصوص من السلطات السورية لمعالجة الأوضاع التي اضطربت آنذاك بفعل اختلاف الأهالي مع القوات الفرنسية. ثم إن الخوف من تجدّد هذه الاضطرابات كان قد دفع الحكومتين السورية واللبنانية إلى الحصول على ضمانات بأن لا تنسحب القوات البريطانية من المشرق ما دامت «القوات الأجنبية» الأخرى مرابطة على أراضيها، إلى ذلك، فإن وفده يتضامن «بأخلاص» مع تصريح الممثل الفرنسي الذي اعتبر أن اتفاق ١٣ كانون الأول لا يعني أن بريطانيا العظمى وفرنسا عازمتان على إبقاء قواتهما في المشرق دون تحديد لمدة بقائهما و«بدون بحث المسألة في مجلس الأمن».

في نهاية دورة النقاش طرحت أربعة اقتراحات على التصوت. اقتراح تقدّمت به هولندا يقتصر على الإعراب عن الثقة بأن تنسحب القوات الأجنبية من سوريا ولبنان «في المستقبل القريب، إما على أثر مفاوضات وإما بناءً على وسيلة أخرى من الوسائل»، وقد صيغ هذا الاقتراح بعبارات غامضة وما لبث صاحبه أن تخلّى عنه. واقتراح تقدّمت به المكسيك صيغ، خلافاً للأول، بلهجة حازمة ودعا المجلس إلى اعتبار الشكوى اللبنانية ـ السورية شكوى مبرّرة، وإلى تحديد تاريخ معيّن لانسحاب القوات البريطانية والفرنسية. لكن هذا الاقتراح لم ينل إلا أربعة أصوات، فرُفض.

بالمقابل تقدّم الوفد المصري بمشروع توصية كان على جانب كبير من الوضوح والمباشرة. فقد استند إلى أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في سوريا ولبنان «يتنافى مع المبدأ الذي نادى به الميثاق حول التساوي في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة»، فيُفترض بهذا المبدأ «الذي يعترف جميع الأطراف

الحاضرين بضرورة عدم المساس به أن يطبّق تطبيقاً كاملاً، وبالتالي أن يصار إلى جلاء جميع القوات البريطانية والفرنسية المتواجدة على الأراضي المذكورة جلاءً فورياً ومتزامناً». ثم خلص المشروع إلى الطلب من الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة، ومن الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة أخرى، أن يبدآ في أقرب وقت «مفاوضات تقتصر على الاتفاق على الشكليات الفنيّة للجلاء المذكور، بما في ذلك تحديد الموعد الذي ينتهي بموجبه، على أن يبلّغا المجلس نتيجة هذه المفاوضات». ومن الواضح أن هذه الصيغة سعت إلى استبعاد أية مسألة خارج نطاق «الشكليات الفنيّة للجلاء المذكور» عن المفاوضات المقترحة. غير أن هذا المشروع رُفض كذلك، رغم قبول المندوب المصري بحذف كلمة «تقتصر».

بقي اقتراح الولايات المتحدة وهو اقتراح يغلب عليه طابع التسوية:

«إن مجلس الأمن

«يعلن أنه قد تثبّت من أن القوات الأجنبية التي توجد في سوريا واللبناني ستنسحب من هذين البلدين ما أن يصبح ذلك ممكناً، وأن مفاوضات ستجري لهذه الغاية دونما إبطاء بين الأطراف المعنيّة.

«وهو يطلب من هذه الأطراف أن تُعلمه بنتيجة المفاوضات المذكورة».

وأعرب المندوبون السوريون واللبنانيون عن استعدادهم لقبول هذا النصّ إذا أُدخلت بعض التعديلات على الفقرتين ٢ و٣ منه، بحيث تصبحان كما يلي:

«يعلن أنه قد تثبّت من أن القوات الأجنبية التي توجد في سوريا ولبنان ستنسحب من هذين البلدين ما أن يصبح ذلك ممكناً وما أن تبدأ المفاوضات **التي تقتصر** على هذه الغاية دونما إبطاء بين الأطراف المعنية،

«وهو يطلب من هذه الأطراف أن تُعلمه بنتائج المفاوضات المذكورة **وبالموعد النهائي للجلاء**».

وكان واضحاً أنّ هذين التعديلين المطلوبين يندرجان ضمن الهمّ نفسه الذي يحكم ربط أية مفاوضات محتملة بمجرّد الشروط التي تتطلبها معالجة مسألة الجلاء الذي ينبغي بالضرورة تحديد مهلة زمنية لتنفيذه.

وهذا ما كان ممثلا فرنسا وانكلترا يسعيان بالضبط لتلافيه. لذا أعلن أ. بيڤن رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وفدها، بدون مواربة، أن حكومته لا يسعها القبول بالتعديل الأول «الذي يحول دون القيام بمفاوضات متعلّقة بمسائل أخرى». وما هي تلك المسائل الأخرى إن لم تكن مسائل القواعد العسكرية والبحرية على سواحل المتوسط وفي العراق، والتي أقيمت باتجاه آسيا؟ وانضمّ المندوب الفرنسي إلى المندوب الإنكليزي، ووافق على أن تضاف على الفقرة الثانية من النصّ الأمريكي كلمات «بمعزل عن أية مسائل أخرى» بعد كلمة «لهذه الغاية».

وأخيراً تكلم ممثل الاتحاد السوفياتي، واقترح أن يصار إلى تعديلات أدقّ على المشروع الأمريكي:

«١ ـ بدلاً من كلمات: «يعلن أنه قد تثبّت من أن القوات الأجنبية التي توجد في سوريا ولبنان ستنسحب من هذين البلدين»، يُقرأ: «يُهيب بحكومتَيْ بريطانيا العظمى وفرنسا أن تسحبا قواتهما من أراضي سوريا ولبنان».

«٢ ـ الاستعاضة عن كلمات: «ما أن يصبح ذلك ممكناً» بكلمة «فوراً».

«٣ ـ إدخال كلمة «فنيّة» على كلمة «مفاوضات».

كما طلب المندوب المصري أن يستعاض عن كل الجملة التي وردت في الفقرة الأولى بنصّ يتّصف بمزيد من القطعية:

«قد أخذ علماً بالتصريحات التي أدلت بها الحكومتان البريطانية والفرنسية بشأن عزمهما على سحب قواتهما من سوريا ولبنان».

لكن هذه التعديلات جميعاً رُفضت في النهاية. وبقي الاقتراح الأمريكي وحده في الميدان دون أي تعديل. فصوّت معه سبعة أعضاء في المجلس، في جلسة ١٦ شباط التي تغيّب عنها ممثّلا فرنسا والمملكة المتحدة طبقاً لتصريحاتهما السابقة. لكن الڤيتو السوفياتي أسقط الاقتراح. وأُجّلت دراسة المسألة إلى ٣١ آذار.

إن النقاشات التي توقّفت على هذا النحو إنما كانت تعبّر عن الاتجاهات الضمنية السائدة ضمن المجلس، باعتباره مرآة للجماعة الدُّولية، لصالح تحرّر سوريا ولبنان تحرراً نهائيّاً من كل قيد قد تمارسه بحقهما دولة كبرى أجنبية. فقد كان استقلالهما أمراً واقعاً. وكان من الواجب أن تُستخلص منه نتائجه المحقوقة. وقد أدرك ممثلا فرنسا وبريطانيا العظمى ما ينطوي عليه ذلك من مغزى عميق. فسارعا إلى التصريح بأن حكومتيهما تمحضان الاقتراح الأمريكي تأييدهما، رغم سقوطه من الناحية المبدئية، وذلك بداعي أنه حصل على موافقة أكثرية أعضاء المجلس، أما سوريا ولبنان فلم يحقّقا في النقاشات، في نهاية المطاف، إلا مكسباً معنوياً. إذ ظلّت مشكلة الجلاء معلّقة، وبالتالي، موضوعاً لنقاشات مباشرة بذل اللبنانيون والسوريون جهدهم، عبثاً، لاستبدالها بتوصية قطعية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة. والسؤال الذي يطرح هنا هو: ألم يكن الڤيتو السوفياتي، في معرض سعيه نحو الأفضل، يعرّض المسألة للوقوع في مأزق ينتهي الأمر بالمفاوضات المرتقبة أن تتورّط فيه؟

لقد برهنت فرنسا بنتيجة هذه المناقشات عن بصيرة وبُعد نظر. وكما لو أن الجنرال ديغول، رئيس الحكومة المؤقّتة، قد أحسّ بدنوّ أجل تصفية الاستعمار، هذه التصفية التي أصبح رائدها بعد عودته إلى السلطة عام ١٩٥٨، فقد بدا أنه حزم أمره باتجاه تكريس واقع الاستقلال عبر أفعال دبلوماسية حافلة بالوعود

المستقبلية بالنسبة للنفوذ الفرنسي، صارفاً للنظر عن سياسة احتجاز الرهائن التي تبيّن عقمها. فرغم استقالته، في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٦، فإن التوجّه بهذا الاتجاه الذي طبع به السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها، ظلّ توجّهاً راسخاً عبر جورج بيدو الذي يُعتبر من أوائل مؤيديه. بناء على ذلك، وجّهت الحكومة الفرنسية للوفدين السوري واللبناني دعوة رسمية لبدء المفاوضات في باريس بالذات حول مسألة الجلاء.

حيرة وقلق

كانت تلك بالنسبة للحكام اللبنانيين بداية تجربة من تجارب المجالدة والصبر تخلّلتها الشكوك والمخاوف. وقد عبر المجلس النيابي في الجلسة التي عقدهابتاريخ ١٣ شباط، أي في نفس اليوم الذي أسقط فيه الڤيتو السوفياتي الاقتراح الأمريكي، عن هذه الحالة الذهنية المذكورة. وكانت قد سرت في لبنان، كما في سوريا، أخبار متناقضة حول خيبة الأمل التي حصلت عند تصويت مجلس الأمن.

وانقسم الوفد اللبناني في لندن حيال الدعوة الفرنسية. إذ رحّب بها حميد فرنجية، وتردّد حيالها رياض الصلح، بينما أعرب كميل شمعون عن معارضته لها معارضة شديدة. يقول بشارة الخوري في مذكراته:

«وزاد في الارتباك أن وزيرنا المفوّض في لندن كان على خلاف خطير مع أعضاء الوفد على مسائل أساسية. وانحاز إليه صديقنا الجنرال سپيرس الذي كان يبدي اهتماماً مشكوراً بشؤون سوريا ولبنان أثناء المفاوضات. وبلغت نقمته حدّاً غير معقول فكتب إليّ كتاباً خاصّاً فيه من الانتقاد اللاذع على كل عضو من أعضاء وفد بيروت، ويااليته خصّني وحدي بوجهة نظره لتظلّ مكتومةً عن جميع الناس، إلا أنه كتب سامحه الله في الموضوع عينه إلى أحد نواب

بيروت فانتشر رأي الجنرال سپيرس في البلاد وأحدث شكوكاً لا مبرّر لها لدى الكثيرين فعكّرت الجوّ وكنا بغنى عنها...»[١].

ودار مع بيروت حوار صارم متوتر كان يتّصف أحياناً بالدراماتيكية، قام به حميد فرنجية وكميل شمعون كلٌّ على حدة.

«في ١٩ شباط أبرق حميد فرنجية من لندن إلى الرئيس بشارة الخوري يقول:

«رُدَّ الاقتراح الأمريكي بعد أن أعلن بيدو وبيڤن نيّتهما بالجلاء وبحصر الجلاء بالمفاوضات فقط. كان المندوب الروسي يرغب باقتراح أصرح، فاعتراضه موجّه ضد فرنسا وانكلترا وليس ضدّنا. على أثر الاقتراح الأمريكي أعلن بيڤن وبيدو أنهما يعتبران الاقتراع كأنه إيجابي، ويؤكدان تصاريحهما في مجلس الأمن بقبول الجلاء. البريطانيون يعتبرون أن المسألة مفروغ منها لأنهم والفرنسيّين متقيّدون بالاقتراع. رأيي أن نبدأ المفاوضات حالاً على الجلاء فقط. إذا دُعينا إليها نعلمكم حالاً، وإلا غادرنا لندن حالاً، أما أنا فسأعرّج على رومه.» ـ فرنجية.

وفي اليوم نفسه وصلت إلى بيروت برقيّة من كميل شمعون:

«لما كان اجتماع مجلس الأمن قد أرجئ لواحد وثلاثين آذار يجب أن تبدأ المفاوضات حالاً محصورة بالجلاء وطرقه العملية. يجب أن تكون المفاوضات في لندن أو بيروت دون سواهما. يظهر لي أن الحالة حسنة ما لم يُطرأ ما ليس بالحسبان» ـ شمعون.

في اليوم التالي، ٢٠ شباط، سلّم الجنرال بينيه لرئيس الجمهورية دعوة رسمية من جانب الحكومة الفرنسية لبدء المفاوضات الرسمية في باريس[٢].

---

(١) إياه، ٢/٢١٦.

(٢) النص في **حقائق لبنانية**، ٢/٢٢٠. نتتبّع في عرضنا للوقائع والوثائق اليوميات التي دوّنها بشارة الخوري ابتداء من ذلك التاريخ.

أُعلم الوفد اللبناني الموجود في لندن بهذه الدعوة. لكن بيروت لم يكن يسعها أن تبتّ في الأمر دون أن تتشاور بشأنه مع الحكومة السورية التي كانت قد أبدت رفضها القاطع للاقتراح الفرنسي بأن تكون المفاوضات في باريس، واقترحت بالمقابل أن يكون مكانها بيروت أو لندن. غير أنها أشارت إلى أنها لا ترى مانعاً من أن يقوم الوفدان في طريق عودتهما ببعض الاتصالات التوضيحية في باريس. وأبرق بالجواب السوري إلى لندن. لكن برقيّة وصلت في ذلك الحين من حميد فرنجية تقول:

«اجتمعنا نحن (أعضاء الوفد اللبناني) وزملاؤنا السوريون بالمستر بيڤن الذي صرّح لنا أنه أعطى الأوامر اللازمة على أمل مباشرة المخابرات الفنّية مع الفرنسيّين بقضية الجلاء. إن الخطط التي وضعها الخبراء في بيروت سوف تُعدّل للإسراع بالجلاء. بعد اتفاق الخبيرين ستعرض النتائج على لبنان وسوريا فإذا وافقا ابتدأت عمليات الجلاء حالاً. زاد المستر بيڤن أنه ينوي الخلاص العاجل. ويعتقد أن الفرنسيين يرغبون بإنهاء القضية بصورة حسنة. اقترحنا على المستر بيڤن عقد مؤتمر في بيروت فرفض الفكرة خشية تجدّد المشاكل بين الإنكليز والفرنسيّين. قابَلْنا استروروغ مقترحاً عقد المؤتمر في باريس فأشرنا بابتداء المباحثات في لوندرة بسبب وجود السوريين والإنكليز فيها ووعدته أن أستشيركم في الموضوع. بعد وصول برقيتكم (اقتراح بينيه) قابلنا أوستروروغ وما سيغلي وأبلغناهما تعليماتكم بحصر المفاوضة في الاتفاقات العسكرية فظهر لنا أنهما قابلان بهذا الأساس. يسافر أوستروروغ غداً إلى باريس ويخابرنا هاتفياً يوم الجمعة (٢٢ شباط) لتثبيت الأمر. يظهر أن الفرنسيين يعلّقون أهمية كبرى على زيارتنا لباريس. ننتظر تعليماتكم في الحالتين». ـ فرنجية.

لكن كميل شمعون أبرق في اليوم نفسه، ٢١ شباط، لرئيس الجمهورية، ما يلي:

«جواباً على برقيتكم ١٠ شباط: أن عرض الجنرال بينه شفاهي، وهو يناقض الاقتراح البريطاني بابتداء المخابرات الفنية بين الإنكليز والفرنسيين في باريس التي يتبعها عقد مؤتمر في مكان يحدّد فيما بعد. ورأيي أن يُبنى العمل على الشكل القانوني الوحيد بتقديم مذكرة مشتركة من سوريا ولبنان لحكومتَيْ لوندرة وباريس بطلب فتح مفاوضات بين الدول الأربع في بيروت على جلاء الجيوش وفقاً لاقتراح مجلس الأمن الذي قبلته الحكومتان. كل شكل خلاف هذا يترك الأمر معلّقاً لأجل لا يُعرف مداه.» ـ شمعون.

كان الإشكال الذي طُرح على الرئيس الخوري يتلخّص كما يلي: إما الذهاب إلى باريس استجابة لدعوة الحكومة الفرنسية كما اقترح حميد فرنجية، وإما الامتناع عن أية مفاوضات، حتى ولو اقتصرت على شكليّات الجلاء، خارج بيروت، أو لندن في أبعد تقدير.

ولسنا نرى وسيلة لتتبُّع تعرّجات هذا الإشكال أفضل من الاستشهاد بما رواه هو نفسه:

أسجّل حرفياً في هذه المذكرات المفكرة التي وضعتها في ساعة متأخرة من ليل ٢٢/٢٣ شباط، وهي:

«ورد على رئيس الجمهورية يوم الخميس الواقع في ٢١ وشباط سنة ١٩٤٦ نبأ هاتفي من لوندرة بواسطة مفوضية لبنان في مصر مآله:

«إن المفاوضات صعبة والحكومة الفرنسية تلحّ على إجرائها في باريس. وقد اتّصل حميد بك فرنجية بالمسيو أستروروغ في لوندرة وأعلمه أن الحكومتين لا تقبلان المفاوضات إلا على الجلاء فقط. وقد غادر المسيو أستروروغ لوندرة إلى باريس ليتّصل بحكومته ويردّ الجواب لحميد بك على هذه النقطة. ويرى حميد بك أنه إذا قبلت الحكومة الفرنسية المفاوضات للجلاء فقط فلا مانع من أن يمثّل الوفد اللبناني سوريا في هذه المفاوضات كما جرى في

بيروت بمسألة المصالح المشتركة، ولا يرى مانعاً عند ذلك من أن تجري المفاوضة في باريس، إنما يلزم لذلك موافقة الحكومة السورية. وهو ينتظر الجواب تلفونياً من القاهرة غداً الساعة العاشرة صباحاً. ـ سامي الخوري.

«وقد أبلغ الرئيس رئيس الوزاء والوزراء ومدير الخارجية هذا النبأ.

«وجرى اتصال هاتفي بالحكومة السورية فقالت إنها لا تقبل بمبدأ المفاوضة في باريس، وعليه لا يُبحث بتوكيل الوفد اللبناني. فأجاب الرئيس وفدنا بذلك بالطريقة الهاتفية عينها يوم الجمعة في ٢٢ من شباط صباحاً.

«وعند الساعة الواحدة (بعد منتصف الليل) ورد على رئيس الجمهورية النبأ الهاتفي التالي:

«وفدنا يرتئي الذهاب إلى باريس بالإجماع.

أولاً: لأن جواب أسترووروغ وما سيغلي كان بأن المباحثات تدور على الجلاء فقط، وتكون عسكرية بحتة.

ثانياً: الوفد السوري موافق على هذا الرأي. وقد أبرق إلى حكومته بهذا المعنى.

ثالثاً: موقف سوريا يختلف عن موقف لبنان. لأن الأجانب جلوا عن سوريا ولم يجلوا عن لبنان.

رابعاً: لأنه إذا لم نقبل الدعوة للمفاوضة يكون الموقف اللبناني فيما بعد ضعيفاً جداً لعدم قبول المفاوضة.

والوفد يرفع كل مسؤولية عن نفسه فيما لو لم تقبل الحكومة اللبنانية في المفاوضة».

وفي الوقت ذاته ورد نبأ هاتفي آخر من وزيرنا المفوّض في لوندرة مآله:

«يُستحسن أن يسافر الوفد حالاً، وبعد وصوله إلى بيروت تُرسل دعوة من الحكومة اللبنانية إلى فرنسا وبريطانيا وسوريا لإجراء المفاوضات بين الدول الأربع كما أوصى به مجلس الأمن، وإن ماسيغلي أكد لوزيرنا في لندن أن المفاوضات ستكون عسكرية وأنهم (أي الفرنسيون) ينتظرون وفدنا في باريس. ويرى وزيرنا المفوض في لندن أن لا مانع من ذهاب الوفد إلى باريس لياقةً، لا للمفاوضة الرسمية التي أوصى بها مجلس الأمن».

«وعلى أثر وصول هذين النبأين طلب رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للإجتماع حالاً في القصر الجمهوري وأطلعه عليهما. وبعد المذاكرة اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي:

«مجلس الوزراء يفوّض الوفد اللبناني بالذهاب إلى باريس للمفاوضة في نقطة الجلاء فقط.

«وقد أبلغ الرئيس هذا القرار إلى وفدنا في لوندرة الساعة الثالثة بعد الظهر بواسطة مفوضيّتنا في القاهرة.

«وفي الساعة السادسة أبلغ مدير غرفة رئاسة الجمهورية العام قرار المجلس المشار إليه إلى الجنرال بينيه بينه وبين مندوب فرنسا.

«كما أنه ورد على رئيس الجمهورية نبأ هاتفي من الحكومة السورية يخبره بموافقة الحكومة السورية على وجهة نظر الوفد اللبناني.

«وفي صباح يوم السبت الواقع في ٢٣ شباط أذاعت الحكومة اللبنانية بياناً بهذا المعنى منعاً لكل تأويل».

وهكذا اقتضى الأمر ستة أيام من النقاشات والمشاورات المتلاحقة للاستجابة إلى رغبة فرنسا بوضع حدّ نهائي لمشكلة وجودها في المشرق. مما يعطي فكرة عن طبيعة المحاذير والتخوّفات.

لكن أمراً مفاجئاً حصل ليلة اتخاذ مجلس الوزراء قراره بالذات، ففي ٢٣ شباط، سلّم الوزير البريطاني المفوّض في سوريا ولبنان معاً مذكّرة للحكومتين فيها كل إمارات التهديد والضغط. إذ تضمّنت بشكل خاص أن حكومة صاحبة الجلالة التي كانت قد التزمت، في ١٥ كانون الأول، بأن لا تعطي الأوامر بانسحاب قواتها إلا بعد رحيل القوات الفرنسية تعتبر أنها أصبحت في حلّ من هذا الإلتزام بعد الشكوى اللبنانية ـ السورية إلى مجلس الأمن، باعتبار أن هذه الشكوى كانت قد تضمّنت أن وجود القوات الفرنسية ـ البريطانية على أراضيهما يمسّ سيادة كل منهما. وبالطبع، فقد أُبلغ مضمون هذه المذكرة إلى الوفد اللبناني الذي كان لا يزال في لندن مع الإشارة إلى أنه سيتلقّى تعليمات لاحقة بشأنها بعد التشاور مع دمشق.

في أول آذار، وصل سعدالله الجابري وزير الخارجية السوري إلى بيروت وقابل الرئيس بشارة الخوري فوراً. واتُّخذ القرار خلال هذه المقابلة، بحضور رئيس الحكومة وأعضائها بإصدار مذكرة مشتركة جواباً على البلاغ البريطاني.

لكن الوفد اللبناني الذي كان قد وصل إلى باريس في هذه الأثناء وأُبرق إليه بهذا القرار إلى هناك. وقف منه موقفاً معارضاً في برقيّة أُرسلت في ٤ آذار تحمل توقيع فرنجية. وحجّة الوفد في ذلك أن احتمال عودة الحكومة البريطانية عن قرارها بالتخلّي عن التزامات ١٥ كانون الأول احتمال ضعيف، أضف إلى ذلك أن الردّ على مذكّرتها سيبدو متناقضاً مع الموقف الذي تبنّته الحكومتان اللبنانية والسورية في مجلس الأمن، ناهيك بأن مثل هذا الردّ قد يكون له أن يعكّر أجواء المفاوضات التي بدأت في باريس والتي هي أجواء أميل إلى الصفاء والهدوء. ورأت الحكومتان أن وجهة نظر حميد فرنجية محقّة. فكلفتا الرئيس بشارة الخوري أن يبلغ الوزير البريطاني بأنهما قرّرتا تأجيل ردّهما على المذكرة البريطانية الصادرة في ٢٣ شباط. وخلال هذه المقابلة التي جرت في ٦ آذار، لم يُخفِ الدبلوماسي البريطاني ومعاونه عن الرئيس الخوري تفاؤلهما التام بشأن المفاوضات في باريس.

مفاوضات باريس

استُهلّت هذه المفاوضات في البداية، في أول آذار، في مقرّ وزارة الشؤون الخارجية، شارع ليل، بين البعثتين العسكريين البريطانية والفرنسية، الأولى برئاسة الجنرال ستون، وبيلو، والثانية برئاسة الجنرال لارمينا[1]. وكانت مهمتهما ميسّرة نظراً لأن إجلاء القوات الفرنسية الموجودة في سوريا كان قد أعدّ منذ مدة طويلة باتجاه تجميعها في لبنان. لذا انتهت أعمال البعثتين سريعاً إلى اتفاق عبّر عنه بلاغ صدر عن الكي دورسيه في ٤ آذار:

«أقرّ الوفدان العسكريان الفرنسي والبريطاني، المجتمعان في باريس برنامج جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سوريا في وقت واحد على أن يبدأ في ١١ آذار، وينتهي في ٣٠ نيسان. ويتدارس الوفدان الآن برنامج الجلاء عن لبنان».

ظل الغموض إذن يحيط بمسألة الجلاء عن لبنان. وسرت إشاعات روّجت لها الصحافة الإنكليزية مفادها أن فرنسا أعربت خلال مباحثات باريس العسكرية عن سوء نية. إلى ذلك تردّد الكلام في الدوائر الرسمية عن أن الجلاء عن لبنان يطرح مشكلات عديدة ذات طابع فنّي أدقّ من تلك التي طرحت بالنسبة لسوريا، وأن حلّها يتطلّب بعض الوقت، لا سيما بالنسبة لما يتعلّق بالنقليات البحرية.

في هذه الأثناء كان الوفد اللبناني الذي وصل إلى باريس في ٢٨ شباط قد بدأ مباحثاته مع المسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية. ولم يكن يسعه بالطبع إلا أن يتابع عن كثب سير المباحثات العسكرية التي كان مصير مباحثاته هو بالذات يتوقّف عليها. في ٧ آذار، أبرق حميد فرنجية للرئيس بشارة الخوري يُعلمه أن المدة اللازمة للجلاء عن لبنان قد تُختصر إذا أعربت الحكومة اللبنانية عن استعدادها لوضع جميع الوسائل المتوفّرة لديها بتصرّف القوات الفرنسية

(١) نتتبّع الأحداث هنا وفقاً لورودها في **الحولية السياسية**، العام ١٩٤٦، باريس ١٩٤٧، ص ٣٥٤ وما يليها، وعند بشارة الخوري في **كتابه المذكور**، الجزء الثاني، ص ٢٢٤ وما يليها.

تحقيقاً لهذه الغاية. والواقع أن الجنرال بينيه كان قد اقترح على رئيس الجمهورية عشيّة وصول البرقيّة أن تكون مهلة جلاء البريطانيين عن سوريا ولبنان حتى ٣٠ حزيران ١٩٤٥ كحد أقصى، بينما تمتد مهلة جلاء القوات الفرنسية، سواء عن سوريا أو عن لبنان، إلى أول نيسان ١٩٤٧. والواقع أيضاً أن الخبراء قدّروا أن هاتين المهلتين ضروريتان، خاصة بالنسبة للقوات الفرنسية. من أجل تصفية المنشآت الدائمة التي تراكمت منذ أيام الانتداب الأولى. أما ردّ الحكومة اللبنانية الذي أُبرق إلى باريس فكان بالطبع فورياً وإيجابياً. فوضع برنامج الجلاء بناء عليه، في ١٠ آذار في باريس، من قِبَل العسكريين وحسب تعليمات الجنرال بينيه.

وخطا جورج بيدو الذي كان يشرف على المفاوضات في باريس خطوة أوسع على طريق اختصار مهلة الجلاء. لكن العسكريين أبدوا معارضة شديدة. ورغم أن الكونت أوستروروغ الذي كان صلة الوصل بين الفريقين قد أعرب عن تفهّمه للمطالب السورية ـ اللبنانية، فقد انضمّ هذا الآخر لوجهة نظر العسكريين، ثم حضر الجنرال لارمينا إلى بيروت لدراسة الوضع على الأرض، ورافقه الجنرال بينيه إلى باريس لينضمّ إلى الوفد العسكري.

كان ردّ فعل الوفد اللبناني عنيفاً. فهدّد بقطع المفاوضات وعاد إلى بيروت، وبانتظار ردّ حكومته وحكومة دمشق، كثّف صلاته بأوساط رجال الأعمال الذين كانت مصالحهم المالية مهيمنة في المشرق. هكذا توصل السيد بويسون، رئيس مجلس إدارة بنك سوريا ولبنان، إلى إقناع الإليزيه بصحة الموقف اللبناني. واتصل رياض الصلح بإميل خوري مراسل **الأهرام** في أوروبا الذي كانت تربطه علاقات ودّية بشوڤيل، الأمين العام في الكي دورسيه. فتباحث شوڤيل مع العسكريين وأدرك بنتيجة هذه المباحثات أن من مصلحة فرنسا المعنوية أن يوافق العسكريون على الإسراع بالجلاء[1].

(١) بشارة الخوري، ٢/٢٢٥.

في هذه الأثناء كانت الصحافة في لندن تتكلم كثيراً عن «تشبُّث» الجيش الفرنسي بالبقاء في المشرق. وفي ١١ آذار، صرّح الجنرال سپيرس في مقابلة صحفية «أن الفرنسيين ما زالوا يفكّرون باستعادة مواقعهم ما أن تغادر القوات الإنكليزية». وأضاف «وقد وجد السيد بيڤن أن من واجبه اطلاع مجلس العموم على أن القوات الفرنسية تملك ما يمكّنها من استكمال الجلاء قبل نهاية شهر حزيران، وأنه قد وضع بتصرّف الفرنسيين وسائل النقل اللازمة». والواقع أن رئيس الوزراء البريطاني كان في معرض ردّه على عدد من الأسئلة التي وُجّهت إليه في مجلس العموم قد انتقد قرار الخبراء العسكريين القاضي بتأخير الجلاء، معتبراً أن هذا القرار لا يتفق كما يجب مع القرار الذي اتخذته أكثرية مجلس الأمن. غير أنه أضاف أن ذلك لن يحول دون تنفيذ المملكة المتحدة للإلتزام الذي تعهّدت به حول إجراء قواتها بأسرع وقت ممكن. وقال «ليس من شأننا أن نحدّد للسلطات الفرنسية الوقت اللازم الذي ينبغي أن تستغرقه هذه العملية. غير أننا قدّمنا لها مساعدتنا فيما يخصّ وسائل النقل». وكان بيڤن يرمي من وراء هذا الجواب إلى الردّ على اقتراح تحدثت عنه الصحافة الإنكليزية، في ١٢ آذار، ونسبته لفارس الخوري رئيس الوفد السوري ـ الذي بقي في لندن ترقّباً لنتائج مفاوضات باريس ـ مفاده «أن سوريا ولبنان قد يطلبان من البريطانيين تأخير جلاء قواتهم لكي يتزامن مع جلاء القوات الفرنسية»[1]، وذلك تلافياً للمشكلات الجديدة التي قد تنشأ مع البريطانيين في لبنان.

لكن هذه الأزمة لم تحُل دون استمرار المفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية التي كان يرافقها تشاور يومي مع بيروت ودمشق. في ٩ آذار، وصلت برقيّة من حميد فرنجية تُعلم الرئيس بشارة الخوري بالدواعي التي يتعلّل بها الجنرال لارمينا لتأخير الجلاء حتى أول نيسان ١٩٤٣، فضلاً عن تصريحه الذي قال فيه إن من الممكن تقديم هذا الموعد إلى أول كانون الثاني إذا كان بوسع لبنان أن يقدّم التسهيلات اللازمة من أجل حراسة المنشآت العسكرية، دون أن يحدّد ما

(١) **الحولية السياسية لعام ١٩٤٦**، ص ٣٥٥ وما يليها.

يعنيه بالتسهيلات المذكورة. كذلك صرّح الجنرال لارمينا أن القوات المسمّاة بالمقاتلة ستكون مستعدّة لمغادرة الأراضي اللبنانية قبل أول أيلول ١٩٤٦، على أن تظل القوات الفرنسية الباقية، أي ما عدده حوالي الألفي رجل، مرابطة في طرابلس بشكل خاص، بينما يُفترض بأعضاء رئاسة الأركان أن ينتظروا انتهاء المهلة الأخيرة ليغادروا البلاد. وأضاف حميد فرنجية قوله:

«اقترح (الجنرال) لارمينا تقديم جهاز وحدة مصفّحة صغيرة مجاناً (للبنان). وسأل ما إذا كانت الحكومة ترغب بالاحتفاظ ببعض العسكريين بثوبهم أو بالثوب المدني لتدريب جنودنا. طلبت من (الجنرال) لارمينا مذكرة خطية...».

وكان رئيس الوفد اللبناني قد أورد في البرقيّة نفسها أنه طرح على ألكي دورسيه النقاط التالية:

«أولاً: كان من الواجب أن يبدأ العمل بين الحكومتين لتحديد المهلة (للجلاء)، ثم يصار بعدئذ إلى التقدّم من العسكريين لاتخاذ التدابير لتنفيذ الجلاء ضمن هذه المهلة.

«ثانياً: بالنظر لبعد الموعد لا يستطيع لبنان أن يعتقد بحسن النيّة، ويرى نفسه مضطراً لأن لا يفاوض ولا يتدخل في عمليات الجلاء. لذلك إذا كان الفرنسيون يرغبون بتسوية بعض المسائل فلا ينتظر الوصول إلى التفاهم.

وأنهى حميد فرنجية تقريره بهذه الخلاصة:

«وعدت (المفاوضين الفرنسيين) باطلاع الحكومة قائلاً إنني أشك في قبولها المضيّ بالمفاوضات إلى أبعد من ذلك.

شعورنا أن الموعد يمكن تقريبه. وهو شعور يستند إلى عوامل متعدّدة. وبناء على محادثة مع المسيو ڤانسان أوريول (رئيس الجمهورية الفرنسية) هذا الصباح أتوقّع مقابلة فليكس غوان (رئيس

الوزراء) في الأسبوع المقبل، مفضّلاً البحث معه على أن أبحث مع العسكريين أو الكي دورسي. أحذّركم من كل محاولة تقوم بها المندوبية الفرنسية في بيروت، أوصيكم بالحزم. ـ حميد فرنجية.

والواقع أن جواب الحكومتين بعد اجتماعهما في شتورة، في ١٠ آذار، لم يكن يفتقد «للحزم» أبداً:

«جواب برقيتكم ٩ الجاري المتضمّنة قرار الخبيرين الفرنسيين والبريطانيين: تفيدكم أن المهلة (المحدّدة من قِبَلهم) غير معقولة، وهي لا تلزمنا ولا نستطيع قبولها. واصلوا المفاوضات في سبيل الجلاء المشترك معاً لأن الجيوش والأعتدة البريطانية أكثر من الجيوش والأعتدة الفرنسية. الجيش اللبناني يقدّم المعونة والتسهيلات اللازمة لتجمُّع القوات ولحراستها أو لنقل العتاد. ليس من صعوبة فيما يختصّ بالجنود الوطنيين المتطوعين لخدمة في الخارج. فالحكومة السورية مستعدّة لأن تسهّل عودتهم إلى بيوتهم فيما إذا لم يختاروا الجلاء (مع القوات الفرنسية). في حالة عدم الاتفاق أنتم مأذونون بالسفر إلى أميركا بمهمّة متابعة المساعي لدى مجلس الأمن. ستعطي الحكومة السورية التعليمات نفسها لوفدها (الموجود في لندن). أما الأخبار التي أذاعها راديو الشرق عن اتفاق الخبيرين فصادرة عن الجانب الفرنسي وحده فلا تعروها اهتماماً». الخارجية

وصدر في اليوم نفسه بلاغ مشترك في ختام مؤتمر شتورة أكّد على الاتفاق التام بين الحكومتين على هذا النهج. وفي ١٣ آذار، أعلمت المفوضية البريطانية رئيس الجمهورية بالخطة النهائية التي وضعتها لندن بالنسبة لجلاء القوات البريطانية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران ١٩٤٦، وكأنها شاءت بذلك أن تضفي عليها مدلولاً سياسياً. وتضمّنت المذكرة أيضاً إشارة ذات دلالة واضحة إلى تباطؤ المفاوضات ي باريس:

«وأن الحكومة اللبنانية تستطيع بعد الإطّلاع على تلك الخطة أن تدعو إلى عقد مؤتمر رباعي، والحكومة البريطانية مستعدة لحضوره».

وفي ذلك تشجيع في غاية الوضوح سارع الرئيس الخوري إلى الاستفادة منه. فدعا مجلس الوزراء إلى الإجتماع في اليوم نفسه. وحضر هذا الإجتماع صائب سلام، رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، وحبيب أبي شهلا، مقرّر هذه اللجنة، وهنري فرعون، وزير الخارجية السابق الذي كان قد ساهم عام ١٩٤٣ مساهمة فعّالة في التمهيد للاستقلال. فقرئت المذكرة البريطانية واتخذ على الفور قرار بإبلاغ الوفد اللبناني التعليمات الحاسمة التالية:

«١ ـ متابعة المفاوضات في باريس وإنهاؤها سلباً أو إيجاباً في مهلة ثلاثة أيام.

٢ ـ في حالة قطع التفاوض، العودة حالاً إلى بيروت لعقد المؤتمر الرباعي الذي تشير إليه المذكرة البريطانية.

٣ ـ في حال فشل هذا المؤتمر (في بيروت) تجديد الشكوى إلى مجلس الأمن والسفر إلى أميركا لمتابعتها هناك.

ويبدو أن التشدّد المفاجئ قد أتى ثماره في باريس حيث كان تدخّل رئيس الجمهورية، ڤنسان أوريول، قد مهّد لتغيّر الموقف. فاستؤنفت المفاوضات في جوّ أقرب بكثير إلى الارتياح. وفي ٢٠ آذار بدا أن التفاهم صار كاملاً. ووصلت إلى بيروت في اليوم المذكور برقية عرضت شروط هذا التفاهم، طلب فيها حميد فرنجية من الحكومة اللبنانية أن توافق عليها، وختم عرضه بهذه الكلمات:

«يعتقد الوفد أن الفرنسيّين أظهروا روح تساهل في المفاوضات، وأن الاقتراحات المسجّلة أعلاه بلغت الحدّ النهائي. كان بإمكاننا أن نقبل بهذه الشروط وفقاً لتفويضكم السابق (تاريخ ١١ آذار)،

غير أننا فضّلنا أخذ رأيكم في تحسين الشروط عن السابق، ننصح بالقبول فوراً. وبالحقيقة ومع التسهيلات اللازمة يحصل جلاء القوى الفرنسية المحاربة قبل ٣٠ من حزيران ١٩٤٦، أي تاريخ الجلاء الإنكليزي، ويجعل جلاء القوات الأخرى في ١ من كانون الثاني ١٩٤٧. المرجو عدم نشر شيء مما تقدّم حتى يرد عليكم إشعار آخر منا فتتمّ إذاعة الاتفاق في وقت واحد بباريس وبيروت حسبما وعدنا وزارة الخارجية. ننتظر الجواب سريعاً. ـ فرنجية.

وعلى الفور اجتمع مجلس الوزراء وفوّض الوفد التوقيع على الاتفاق.

الاتفاق النهائي في ٢٣ آذار ١٩٤٦.

ووقّع هذا الاتفاق من الطرفين في ذلك التاريخ في «قاعة الساعة» في ألكي دورسيه، ونشر في وقت واحد في بيروت وباريس[1]. واتخذ شكل تبادل رسالتين بين جورج بيدو، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، وحميد فرنجية، رئيس الوفد اللبناني.

تألف الاتفاق من سلسلتين من الالتزامات اعتُبرت كل منهما مسوّغاً قانونياً بالنسبة للأخرى:

- من جهة، الالتزامات التي تعهّدت بموجبها الحكومة اللبنانية أن تقدّم للقيادة الفرنسية كل المساعدة اللازمة من ناحية المصالح العامة والدرك والشرطة والهيئات الإدارية، لا سيما أن تضع بتصرّفها العدد اللازم من العمال الذين تحتاج إليهم السلطات العسكرية من أجل توضيب العتاد وشحنه في السفن أو نقله من سفينة إلى أخرى، فضلاً عن الالتزامات التي تعهّد بموجبها الجيش اللبناني بتقديم الوسائل المادية واليد العاملة اللازمة والتجهيزات المختصّة، والاضطلاع عند الحاجة بكل مهمّات الحراسة التي قد تُعهد إليه مع ما يقتضيه

(١) نشر نصّه في **الحولية السياسية**، المرجع المذكور، ص ٥٩٢ وما يليها.

ذلك من فصل بعض الضباط اللبنانيّين ليشكّلوا هيئة أركان فرنسية ـ لبنانية مشتركة تضع خدماتها بتصرّف القيادتين وتُطلعهما على الخطوات التي قطعتها عمليات الجلاء.

- من جهة أخرى، «وعلى أساس موافقة الحكومة اللبنانية على البرنامج الآنف الذكر»، التزام الحكومة الفرنسية بتبنّي خطة لجلاء مجمل القوات الفرنسية، ينتهي أجلها في ٣١ آب ١٩٤٦، مع احتمال أن تبقى على الأراضي اللبنانية، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ في أبعد تقدير، مجموعة مؤلفة من ثلاثين ضابطاً وثلاثمئة خبيراً فنياً من أجل تأمين الإشراف على العتاد ونقله.

وكما لو أن الحكومة الفرنسية شاءت أن تسبغ على التحوّل الذي أدخلته على سياستها الشرقية طابع الجذرية، فقد «أكّدت» في ختام الرسالة «على رغبتها بأن تؤمّن انسحاب القسم الأكبر من المجموعات المقاتلة قبل ٣٠ حزيران ١٩٤٦...».

كان نجاح الوفد اللبناني في مهمّته نجاحاً تاماً. فقد تمكّنت الحكومة اللبنانية بقيادة الرئيس بشارة الخوري ومشورته، وبفضل الدبلوماسية الأريبة التي اتّبعها حميد فرنجية، من تحقيق هدفها الأكبر الذي هو الجلاء عن أرض الوطن باعتباره عربوناً حسّياً للاستقلال.

وقد أدّى الاتفاق الفرنسي ـ اللبناني في الوقت نفسه إلى رحيل آخر الوحدات التي كانت لا تزال في سوريا. فمنذ ٢٤ آذار كان قد غادر بيروت على متن حاملة الطائرات **ديمود** ألف ومايتا جندي سنغالي جاؤوا من الداخل. وأصبحت مطارات دمشق وحلب حرّة. وعمّت الفرحة سوريا ولبنان. وهتف البرلمانان بحياة رئيسَيْ الحكومتين اللذين زفّا إليهما النبأ. وفي ١٧ نيسان ـ الذي أصبحت ذكراه عيداً وطنياً ـ احتُفل بالجلاء عن سوريا احتفالاً مهيباً في دمشق، وفي باريس، حيث أقام وزير سوريا المفوّض استقبالاً بهذه المناسبة.

في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦، تمّ الجلاء عن لبنان واضعاً ذلك حدّاً نهائياً لربع قرن من الاحتلال الفرنسي. تخلّت فرنسا عن انتدابها على لبنان، لكنها

خلّفت فيه تراثاً ثقافيّاً هائلاً حيوياً لا يقوى على إزالته شيء. وحُفر هذا التاريخ بدوره على صخرة نهر الكلب الكبيرة حيث تراكمت الأنصاب على امتداد القرون مذكّرة بأن الغزوات لم تكفّ يوماً عن التدفّق على سوريا التاريخية التي انبثق عنها لبنان ودولته.

مراجع الفصل الثالث من القسم الثاني

١ ـ المصادر التي نراها أساسية بالنسبة لهذا الفصل والتي استقينا منها الكثير، هي:

- بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، مرجع مذكور، الجزء الثاني. الجنرال كاترو، **في معركة المتوسط. مصر ـ المشرق ـ أفريقيا الشمالية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤١. شهادات وتعليقات**، باريس، ١٩٤٩. من الملاحظ بهذا الصدد أن الجنرال كاترو كان قد أتيح له المجال، فضلاً عن كتابه، لإبداء رأيه حول أحداث ١١ تشرين الثاني في مجلة **ماغازين** الصادرة في بيروت، عدد ٦٢٣، تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٨. فالوقائع التي ذكرها لم تكن معروفة من قبل. وقد حملت المقابلة التي أُجريت معه عنواناً يقول: «يشرفني أن أكون موجوداً في لبنان في هذه اللحظات الحاسمة من مصيره». في العدد السابق من المجلة نفسها، العدد ٦٢٢ تاريخ ٢١ تشرين الثاني، مقابلة مع الجنرال سبيرس نقرأ فيها العبارة التالية: «أشعر بسعادة وفخر كبيرين لتمكني من المشاركة في تحرير لبنان».
- Général Catroux, Dans la bataille de Méditerranée. Egypte - levant- Afrique du nord, 1940-1941. Temoignages et Commentaires, Paris 1949.

للإطلاع أيضاً على:

- پيير زيادة، **التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق** (بالعربية والفرنسية)، مرجع مذكور، بيروت، ١٩٦٩. له أيضاً: **مجموعة وثائق دبلوماسية وسياسية (لبنان ١٩٤١ ـ ١٩٤٣)**، بيروت، ١٩٦٩، في هذين الكتابين عدد كبير من الوثائق بالعربية وبالفرنسية.
- Pierr ziadé, Histoire diplomatique de l'indépendance du Liban

avec un receuil de documents. Beyrouth, 1969. Du même, Recueil de documents diplomatiques et politiques (Liban 1941-1943), Beyrouth, 1969.

٢ ـ إلى جانب مذكرات بشارة الخوري لا بدّ من الاطلاع على مؤلفات كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨: **مراحل الاستقلال**، بيروت، ١٩٤٩. **مذكراتي**، صدر منها الجزء الأول. مرجع مذكور، بيروت، ١٩٦٩. **أزمة في الشرق الأوسط**، باريس، ١٩٦٣.

Camille Chamoun, Crise an Moyen-Orient, Paris, 1963.

٣ ـ كتاب يدرس حقبة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ في ظل نظام ڤيشي: اسحق ليپشيتس، **سياسة فرنسا في المشرق، ١٩٣٩ ـ ١٩٤١**، باريس، ١٩٦٣ (في ملحقه، بروتوكول المفاوضات الفرنسية الألمانية في أيار ١٩٤١، من حيث علاقتها بسوريا، كما نجد في الملحق المذكور نصّ قرار الإدانة الذي اتّخذته محكمة العدل االعليا بحقّ الجنرال دانز، فضلاً عن اتفاقية عكا وغيرها من الوثائق المهمّة).

Issac Lipschits, La politique de la France au Levant, 1939-1941.

٤ ـ حول حرب ١٩٤١ في سوريا ولبنان: ج. لوكور بيّيه، **حرب سوريا ـ حزيران ـ تموز ١٩٤١**، باريس، ١٩٦٧، ميشال ـ كريستيان داڤيد، **قضية سوريا المزدوجة، باريس**، ١٩٦٧. وحول دور الجنرال دانز: ج. **لندن، الأميرال استيڤا والجنرال دانز أمام محكمة العدل العليا**، ليون، ١٩٤٥. أ. لافارغ، **الجنرال دانز، باريس ١٩٤٠، سوريا ١٩٤١**، باريس، ١٩٥٤. فرنسا المكافحة، **الألمان في سوريا في ظل حكومة ڤيشي**، لندن، ١٩٤٢.

- J. Le Corbeiller, La Guerre de syrie, juin-juillet 1941, Paris, 1967.
- Michel-Christian Davet, le double affaire de syrie, Paris, 1967.
- G. London, L'amiral Esteva et le général Dentz devant la Haute-cour de Justice. Lyon, 1945. A. Laffargue, le général Dentz, Paris, 1940, Syrie 1941, Paris, 1954. La France Combattante, les Allemands en Syrie sous le gouvernement de Vichy. Londres, 1942.

٥ ـ حول أحداث ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ وذيولها: منير تقي الدين، **ولادة**

الاستقلال، مرجع مذكور، بيروت، ١٩٥٣. له أيضاً، **الجلاء**، بيروت، ١٩٥٦ (يحتوي هذان الكتابان على عدة وثائق لم تكن منشورة من قبل). جبران جريج، **حقائق عن الاستقلال، أيام راشيا**، بيروت، د.ت. ماي بوردن (الليدي سفيرس)، **يوميات في طريق مسدود**، مرجع مذكور، لندن، ١٩٤٦، **الكتاب الأصفر لمراسلات الشرق حول الأزمة السورية واللبنانية**، باريس، ١٩٤٥. م. خضوري، **خلاف تشرين الثاني ١٩٣٤ الفرنسي اللبناني**، ضمن **المجلة الأمريكية للقانون الدولي**، كانون الثاني ١٩٤٤. سير. أ. ل. سپيرس، **السياسة البريطانية في الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٥٤، وأيضاً، **إنجاز مهمّة**، لندن، ١٩٧٧. فرنسوا كرسودي، **ديغول وتشرشل، لندن**، ١٩٨٢، **مرجع مذكور** (صدرت من هذا الكتاب طبعة انكليزية بعنوان: **تشرشل وديغول**، لندن، ١٩٨١). جان لاكوتور، **ديغول**، الجزء الأول، **المتمرّد**، باريس، ١٩٨٥، ويفترض أن يصدر الجزء الثاني في أواخر ١٩٨٥.

- Mary Borden (Lady Spears). Journey Down a Blind Alley, London, 1946.
- Livre Jaune de la correspondance d'orient sur la crise syrienne et libanaise. Paris, 1945. M. Khadduri, the Franco-Lebanese dispute of November 1943, in American Journal of International Law, october 1944. Sir E.L. Spears, British Policy in the Middle East, in Royal Central Asian Society Journal, London, 1945. Du même, Assignement to catastrophe, 2 vol. London, 1954. Du même, fulfilment of a mission, London, 1977. François Kersaudy, de Gaulle et Churchill, Paris, 1982 (Churchill and de Gaulle, London, 1981). Jean La couture, de Gaulle, t.I. le Rebelle, Paris, 1985.

ولا يجوز، بالنسبة لهذه الحقبة، عدم الإطلاع على أهم الصحف الصادرة في بيروت، فضلاً عن الصحيفتين اليوميتين الصادرتين بالفرنسية، **لوريان ولوجور**.

٦ ـ حول العمليات العسكرية بشكل عام وعواقبها السياسية تَخُصُّ بالذكر تقارير

القائد العام للقوات الحليفة في الشرق الأوسط في ذلك الحين: سير سي. جنرال أوشنليك، **العمليات العسكرية في الشرق الأوسط بين تموز ١٩٤١ وتشرين الأول ١٩٤١** (ملحق بالجريدة اللندنية، ٢١ آب ١٩٤٦). له أيضاً: **العمليات العسكرية في الشرق الأوسط بين تشرين الثاني ١٩٤١ وآب ١٩٤٢** (ملحق بالجريدة اللندنية، أول كانون الثاني ١٩٤٨). يضاف إليه: كريستوفر باكلي، **خمس عمليات: العراق، سوريا، ايران، وشركاهم**، لندن، ١٩٥٤.

- Sir C. General Auchinleck, Despatches on operations in the Middle East from Jyly 1941 to October 1941 (Supplement to London Gazette, 21 August 1946). Du même, despathes on operations in the Middle East, Novembre 1941 to August 1942) supplement to London Gazette, 1 Jannuary 1948). Christofer Buckley. Five ventures: Iraq, Suria, Persia and C., London, 1954.

٧ ـ سلسلتان من المذكرات لا بدّ لكل دراسة منهما: الجنرال ديغول، **مذكرات حربية**، ٣ أجزاء، باريس، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٩، الجزء الأول، **النداء**، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢ يتعلّق بشؤون المشرق. سير دبليو إس تشرشل، **الحرب العالمية الثانية**، ٦ أجزاء، لندن، ١٩٤٨، ١٩٥٤.

٨ ـ دراسات وشهادات (حسب التسلسل الأبجدي): أ.أ. أبو شديد، **ثلاثون عاماً من تاريخ لبنان وسوريا**، بيروت، ١٩٤٨. ف. شارل ـ رو، **خمسة أشهر مضنية في الشؤون الخارجية**، باريس، ١٩٤٩. أ. فابر ـ لوس، **حداد في المشرق**، مرجع مذكور، باريس، ١٩٥٠. ج. كيرك، **الشرق الأوسط في الحرب**، لندن، ١٩٥٢، له أيضاً: **الشرق الأوسط**، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠، لندن، ١٩٥٤. أ. هـ. حوراني، **سوريا ولبنان، مقالة سياسية**، لندن، ١٩٤٦. أدغار دو لارمينا، **إحداث وقحة**، باريس، ١٩٦٢. ستيفن مسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، مرجع مذكور، لندن، ١٩٥٨. جاك سوستيل، **رغم كل شيء، جزآن**، باريس، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠. الجنرال ويغان، **مذكرات**، الجزء الثالث، **مدعو للخدمة**، باريس، ١٩٥٠.

- E.E. Abuchdid, Thirty years of the Lebanon and Syria, Beirut, 1948.

- F. Charles-Roux, Cinq mois tragiques aux affaires étrangères, Paris, 1948.
- A. Fabre-Luse, Deuil eau Levant, Paris, 1950, G. Kirk, the Middle East in the war, London, 1952. Du même, The Middle East 1945-1950. London, 1954. A.H. Hourani. Syria and Lebanon, A political Essay, London, 1946. Edgard de Larminat. Chroniques irrévérencieuses, Paris, 1962. Stephen Memsley Longrigg, Syria and Lebanon under French Mondate, op. cit., London, 1958. Jacques Soustelle, Envers et contre tout, 2 vol, Paris, 1947-1950. Général Weygand. Mémoires, t.III. Rappelé au service, Paris, 1950.

٩ ـ حول الدور الذي قام به العرب في استراتيجية المانيا النازية، هناك كتاب في غاية الأهمية: لوكاش هيرزوڤيتز، **الرايخ الثالث والشرق العربي**، لندن، ١٩٦٦.

- Lukasz Hirszowicz. The Third Reich and the Arab East. London, 1966.

١٠ ـ وأخيراً حول إنجازات فرنسا المكافحة في سوريا ولبنان: جان غودار، **إنجازات فرنسا المكافحة السياسية والاقتصادية والمجتمعية في سوريا ولبنان** (رونيوثيب). أطروحة دكتورا. كلية الحقوق، بيروت، ١٩٤٣. وحول مشكلة التموين خلال الحرب: أ.م.أ. ليلويد، **الغذاء والتضخم في الشرق الأوسط**، ستنفورد، ١٩٥٦. أ.ر. برست، اقتصاديات الحرب في إنتاج البلدان الرئيسية، كمبريدج، ١٩٤٨.

- Jean Godard, L'Œuvre politique, économique et sociale de la France Combattante en syrie et au Liban (ronéotypée), thèse droit, Faculté de droit, Beyrouth, 1943. E.M.E. Lyloyd, Food and Inflation in the Middle East. Stanford, 1956, A.R. Prest, War Economics of Primary producing countries, Combridge, 1948.

تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الكتب تحتوي على لوائح مرجعية مفصّلة إلى هذا الحد أو ذاك.

تعقيب

«ميثاق وطني» ما

«المتنافيسان لا يشكلان أمة».

جورج نقاش، عام ١٩٤٩

«لقد قدّم لبنان للبشرية اختراعين عبقريّين:

الأبجدية ـ وصيغة أصيلة للتعايش بين الأديان والطوائف»[(١)].

بيير الجميل، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤

«إننا نناضل اليوم في سبيل ميثاق وطني جديد

مبني على الديموقراطية العلمانية. . . هكذا تنتهي

مهزلة الطائفية التي تتّخذ ذريعة للاستغلال البغيض. . .

«إن المواطن الذي لا يعترف للعروبة بالدور الذي

قامت به في تكوين الكيان اللبناني، وينكر مساهمتها

في تشكيل لبنان ومعنى تاريخه، لا يسعه

أن يعتبر نفسه لبنانياً»[(٢)].

كمال جنبلاط، عام ١٩٧٦

---

(١) [لم يذكر المؤلف مصدر هذين القولين. فاضطررنا إلى ترجمتها لتعذّر الرجوع إلى الأصل. (٣)].

(٢) modus vivendi، باللاتينية في الأصل.

كان من الطبيعي أن يُطرح السؤال، غداة انتهاء الانتداب، حول ما إذا كان اللبنانيون أهلاً لصيانة الدولة التي أنشأها الجنرال غورو، عام ١٩٢٠، بفعل قراراته، وأن يطرح السؤال، من ثمّ، حول ما إذا كانت هذه الدولة المؤلفة من تركيبة سكانية متعدّدة الطوائف بالدرجة الأولى، قادرة على الاستمرار في الحياة وقابلة لأن تُحكم في غياب الوصاية الأجنبية الحازمة التي كانت قد وفّرت لها التماسك وضمنت لها الاستمرار حتى ذلك الحين. رهان تاريخي كان مصير لبنان متوقفاً عليه.

التركة المعزّزة

كان الانتداب قد غدا، في الواقع، عبارة عن ذكريات مضت وانقضت. لكن إنجازاته بقيت أمراً واقعاً. فلبنان إنما دان بوجوده كدولة لفرنسا التي اصطنعت هذا الوجود اصطناعاً. ولولاها لكان لبنان قد ذاب ضمن الوحدة السورية التي لم ينفكّ المسلمون يسعون إليها حتى العام ١٩٤٣. ولم تقتصر فرنسا على إنشاء الدولة اللبنانية وعلى الحرص على بقائها طيلة زهاء ربع القرن وحسب. بل إنها كانت قد زوّدتها بجهاز إداري وبمجموعة من القوانين وبعتاد اقتصادي كانت بمثابة الأسس التي قامت عليها بنيتها التحتيّة الراهنة. فكان لها حقوقها العامة، وحقوقها الخاصة التي طاولت الأحوال الشخصية بالذات، وتشريعها العقاري المتلائم مع مؤسسة السجل العقاري. وإعادة تنظيمها القضائي، وغلبة الاجتهادات القانونية الفرنسية على البتّ في الدعاوي. وإدارتها المركزية والإقليمية، وشبكة طرقاتها، ومنشآتها المرفئية، وإصلاحاتها الضريبية، وعملتها، ومصرف إصدارها، ومصلحة جماركها، باختصار كل ما يتكوّن منه نظام الدولة الحديثة الذي أعدّت فرنسا خططه ونفّذتها.

هذه الدولة التي ورثها اللبنانيون ـ وكذلك السوريون من جهتهم ـ هي التي سيقبضون وحدهم على أعنّتها. وللمرة الأولى في تاريخهم، دون أن يخضعوا في ذلك لضغوط أو دوافع خارجية. فكان من الطبيعي أن تصبح هذه الدولة، منذ ذلك الحين، مطبوعة بطابعهم الخاص، ومصبوغة بصبغة عقليتهم الخاصة،

تحدوها أعرافهم وتقاليدهم السياسية التي تكوّنت هي الأخرى عبر تاريخ مضطرب ملؤه المفاهيم المختلفة المشارب التي حملها هذا التاريخ معه عبر عصور عديدة.

لقد جرى تطور سوريا ولبنان، تحت سلطة العثمانيين، على شكل اتحاد دائم كان تداخلهما يتمّ خلاله بصورة طبيعية بفعل طبيعة الأمور بالذات. وخلال حقبة الانتداب كانت هناك سلطة واحدة تتحكّم في توجيه مصيرهما المشترك. فكان للنضال السياسي الذي خاضته سوريا ضد فرنسا تأثيره على ولادة لبنان الكبير. ثم كان لهذا النضال، بعد أن استتبّ أمر الدولة التي أنشأها الجنرال غورو، أن يدفع هنري دو جوڤنيل إلى تزويد لبنان بدستور كان يُفترَض بقابليته للحياة أن تكون مشروطة برعاية الدولة المنتدَبة وبالحماية التي أمّنتها لهذا الشعب الذي التمس وصايتها وأقرّ بها. لكن الاستقلال أدّى إلى قطع هذا الميثاق التواصلي مع فرنسا. فكان يُخشى، بناءً عليه وعلى هذه العزلة تجاه لبنان حيث كانت لا تزال تعتمل الروحية الوحدوية، أن ينتهي الأمر بالكيان اللبناني إلى الاندماج بجمهورية سورية كبرى قد يكون من المقدّر لها أن تقوم من عملية الوحدة العربية بدور المركز المحرّك، بحيث لا يبقى للبنان، والحالة هذه، إلا دور الواجهة التي تفتقد لعناصر التماسك. لكن العكس هو الذي حصل. فقد ترافق الطرفان لمدة قصيرة، ما لبث انفصالهما بعدها أن حصل عند أول منعطف. هكذا وضعت الدولتان، فجأة، عام ١٩٥٠، حدّاً لوحدتهما الاقتصادية التي دامت أكثر من عشرة قرون والتي قام الانتداب على رعايتها وتنظيمها. فتأثر بذلك تداخلهما السياسي والمجتمعي الذي كان قد جعل جسديهما غير منفصلين رغم تميزهما. وأدّى ذلك إلى وضع مستعصٍ على المعالجة. وهكذا خرج لبنان من المحنة شديد البأس، خلافاً للمخاوف التي كان قد أثارها الاستقلال في أوساط المسيحيّين، وسرعان ما تلاشت النزعة الانضمامية لدى أطرافه المسلّمة دون أن تخلّف أثراً. وحصل تحوّل كبير في فكرة الدولة بالذات. فقد كان الرأي السائد في ظل الانتداب، أن لبنان لا يعدو كونه تركيبة مصطنعة صيّر إلى

ابتداعها تلبية لمصالح الموازنة الخاصة، وغيرهم من مسيحيّي الشرق، بما يتّفق مع مقتضيات السياسة الفرنسية.

لكن الصدمة التي حصلت عام ١٩٤٣ ولّدت حركات فكرية وأعادت تصنيف القيم والمعايير بحيث أدّى المفعول المنشّط الذي نجم عن هذه العملية إلى ظهور وعي لبناني مخصوص، إن لم نقل إلى ظهور وعي قومي national بالمعنى الاجتماعي الذي يُفهم عادة من هذه الكلمة. وانبثق عن ذلك مفهوم للبنانٍ سيّد لوجوده العيني، بعيد عن كل استلاب تجاه سوريا التي بدت بدورها بعيدة عن أي شعور بالإحباط تجاه الأمر اللبناني في الواقع. وهكذا أخذ لبنان يستمدّ قوّته من قدرته على الاستمرار، لا من الدعم الذي كان يوفّره له الانتداب. نعم تم ذلك بناءً على تطبّعه بالعروبة ضمن إطار جامعة الدول العربية. لكنه تمّ في الحقيقة بفعل مساهمته الفعّالة، بل بحكم تفاعله الحميم مع حياة العالم العربي الإجمالية، دون أن يصل به ذلك إلى حدّ الاندماج الكلّي بالأمة العربية ـ الأمر الذي كان النظام الطائفي يقيم في وجهه عقبات كأداء. والواقع أن الشعب كان يعتبر نفسه متوحّداً على الأقلّ ضمن وطن لبناني انفتحت إمكاناته منذ ذلك الحين على جميع الطوائف دون تمييز، شرط أن يصار إلى تصنيفها وتنظيمها في جوّ من الحرية والاحترام المتبادل لحقوقها وتقاليدها. فالمسلمون يعربون اليوم عن تمسكهم الثابت بالمواطنية اللبنانية نفسها التي يتمسّك بها المسيحيّون. كما يعرب الطرفان عن ولاء واحد للوطن، بل يتباهيان بهذا الولاء في كثير من الأحيان، بعيداً عن تلك التحفظات الذهنية التي كانت تعتوره، أيام الانتداب، فتجعله ولاءً عرَضِياً ومؤقّتاً. كان لهذه العوامل جميعاً أن تُرسي شرعية الكيان اللبناني على أساس التراضي العام بين أبنائه[1]، بحيث

(١) «يكون النظام شرعياً، بالمعنى الاجتماعي [السوسيولوجي]. عندما تكون الايديولوجيا التي يقوم عليها متّفقة مع المعتقد المشترك بين الأهالي الذين ينطبق عليهم هذا النظام. إن مفهوم «المعتقد المشترك» أمر يصعب تحديده: فهو لا يتعلق فقط بما تعتقده الأكثرية. . .» «فالمعتقد المشترك» يتفق تقريباً مع ما يسميه علماء السياسة الأمريكيون **بالتراضي** consensus: إنه عبارة عن معتقد يكاد يكون عاماً ومقبولاً لدى الأغلبية ولا تنهض في وجهه إلا مذاهب أقليّة

برهن لبنان عن حيوية لا تنصب، كما برهن اللبنانيون عن مقدرتهم عل حكم أنفسهم بأنفسهم. واتّضحت، مرة أخرى، في تطور لبنان المعاصر. تلك الظاهرة التي يتبيّن منها أن العفو المعيّن هو الذي يخلق وظيفته.

وينبغي الاعتراف بأن هذا الوعي الجماعي اللبناني المخصوص كان من ثمار الاستقلال. بحيث يسعنا أن نصفه بالمعجزة اللبنانية دون أن يكون في وصفنا أية مبالغة، خاصة إذا تذكرنا تلك الاحتمالات الخطيرة التي برزت في عهد الانتداب. وقد درجت العادة على عزو سبب هذه المعجزة إلى ما اتُّفق على تسميته **بالميثاق الوطن**. إن هذا الميثاق لم يكتب أبداً، ناهيك بأنه لم يعرف صياغة واضحة. فقد كان في الحقيقة نوعاً من **صيغة تعايش** كان لنشأتها الأصلية ولتطبيقاتها المتلاحقة ـ ولكن أيضاً لذيولها السياسية ـ أن تشكّل العوامل المهيمنة على الحياة اللبنانية.

استطاع اللبنانيون بفضل هذا الاتفاق الذي بقي بدون صياغة أن يكتسبوا، منذ العام ١٩٤٣، شعور الإنتماء إلى بلد واحد. وهو شعور ساهم مساهمة فعّالة في احتفاظ الكيان اللبناني بوضع متوازن، ومستقرّ نسبيّاً، عبر الاتجاهات ذات المنشأ المذهبي الواضح التي تعرّض لها بوتيرة متصاعدة ـ دون أن يؤدّي ذلك، وهذه ظاهرة فريدة، إلى طرح شرعية وجوده كدولة على بساط البحث، بل أُحيط هذا الوجود بنوع من الإجماعية التي لا تشكو إلا من المبالغة في الحديث عنها. لكنّ ما كانت تنطوي عليه طبيعة الأمور هو أن هذه الأزمات كانت ثمرة إفرازات خاصة ببنيته المتعدّدة الطوائف. وهي بنية سعى الميثاق بالضبط لتحاشي مغبّاتها المؤلمة. مما يعني أن سرّ صمود الميثاق هذا الصمود الدائم كان يكمن في إرادة واعية، دائمة التنبّه والتيقّظ لدى الحكام أكثر مما هي عليه لدى

= بسيطة جداً بحيث تبدو والحالة هذه «غير طبيعية». (موريس دوڤرجيه، **اجتماعيات النظم السياسية**، ضمن مصنف **في الاجتماعيات** لجورج غورڤيتش، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، باريس، ١٩٦٣، ص ١٢ ـ ١٣).

- Maurice Duverger, Sociologie des régimes politiques, dans le traité de sociologie de Georges Gurvittch, 2ed., t.II, Paris, 1963.

المحكومين، لا تحرص فقط على تجديد حيوية المبدأ الذي يقوم عليه، بل تسعى إلى تحويله إلى أداة انصهار وتجانس جماعيّين.

غير أن ذلك لم يحُل دون تعرُّض هذا **الجنتلمان أغريمنت**[1] الذي أعرب صراحةً عن طابعه الإسلامي ـ المسيحي، لتأثير عدد من العوامل السلبية التي كان لا بدّ من تفاقمها في غياب إخضاعها للقيود التي من شأنها أن تكبح جماحها. والأدهى من ذلك أن رؤساء الدولة ووزراءها لم يتصرّفوا أثناء انزلاقهم على المنحدر الذي تقودهم مصالحهم السياسية إلى قعره، إلا بما يستجيب لضغوطات الأوساط الطائفية التي انبثقوا عنها. فلم تؤدِّ تصرفاتهم، في نهاية الأمر، إلا إلى تعزيز إوالة البنية المتعددة الطوائف التي يستمدّون مبرّر وجودهم منها. والحال أن هذه البنية كانت حافلة ومشبعة بالتناقضات القابلة للانفجار، الأمر الذي حصل بالفعل عام ١٩٧٥.

فالمراحل التي مرّ بها الميثاق الوطني، من نشأته إلى تطبيقه إلى تفككه، هي المراحل الثلاث التي يُفترض بنا أن نتتبّع سماتها البارزة.

I ـ النشأة

الخلفية النفسانية

يبدو في نهاية التحليل أن الحصيلة الأخيرة **للميثاق الوطني** هي لبننة المسلمين وتعريب المسيحيين. فقد دخل لبنان، منذ وضع الميثاق، في وجدان البلدان العربية الأخرى، في نفس الوقت الذي تقبّل فيه المسيحيون فكرة العروبة. ولم تتوانَ سوريا نفسها، بلسان كتلتها الوطنية صانعة استقلالها، عن ضرب صفح عن مشاريعها المتعلقة **بلبنان الشقيق**، وعن إغداق التطمينات على القادة اللبنانيين حول دعمها الكامل لهم.

---

(١) [Gentlemen agreement: اتفاقية سياسية لا ضامن عادةً لتنفيذها سوى تعهّد المشاركين فيها بالتزامها شرقياً].

أما تسمية الميثاق الوطني بهذا الاسم فأمر يحيط به الغموض. فهو لم يكن اتفاقاً مبرماً، ولا كان تبادلاً لإرادات أو نوايا مفصّلة إلى هذا الحدّ أو ذاك، بل كان بالأحرى نتيجة لتقاربٍ عفوي حصل بين قطبين كانا حتى تاريخه متضادّين، قطب العروبة المتلائم مع لازمته الطبيعية المتعلقة بالوحدة مع سوريا، من جهة، وقطب التلبنن حامل اللواء الفرنسي والمسيحي، من جهة أخرى.

من هذه الزاوية التبسيطية ـ مسيحيون مقابل مسلمون ـ التي سرعان ما اتضحت سذاجتها، كانت مشكلة التعايش، ومن ثم التعاون، قد طرحت غداة الاستقلال. من هنا كانت قد نشأت تسمية الميثاق الوطني، بمعنى أنه ميثاق [شرف] يرمي إلى تيسير الحياة المشتركة بين هذين الجناحين الواضحين اللذين يتألف منهما أهالي البلاد. لكن ما لم يخطر على بال أحد هو أن صيغة الحياة الجماعية هذه ـ «العبقرية» على حدّ التعبير الشاعري الذي استعمله بيير الجميل ذات يوم ـ كانت تحمل في ثناياها جراثيم التحلّل والتعفّن التي لا بدّ أن تدبّ بكل بنية متعدّدة الطوائف. ما لم تعالج هذه البنية من خارجها.

يبقى أن هذا التناحر المتأصّل بين طرفي الفكر السياسي هذين، كان قد ظلّ، حتى العام ١٩٤٣، يفعل فعله على الصعيد الدستوري. وأدّى بصورة غير مباشرة إلى الجمود السياسي ضمن الإطار المتكلّس الذي كرّسه الانتداب. فلم يكن من الممكن إيجاد أرضيّة للتفاهم إلا حيث يلتقي الاتجاهان في نقطة من نقاط التوازن من شأنها أن تهدّئ من روع الأفئدة. فلم تكن المسألة، والحالة هذه، إلا مسألة سياسة عائمة وغائمة تسعى لإيجاد حلول براغماتية. أما متى تشكّلت تلك الكلمة وتصوّرت، فمن الثابت أن الشيخ بشارة الخوري كان من أوائل ـ إن لم يكن أوّل ـ من استعملها في خطبه التي ترقى إلى فترات الاستقلال الأولى. لكنّ استعمالها لم يصبح شائعاً في المقالات الصحفية وفي تصريحات السياسيّين إلا بعد رحيل القوات الفرنسية في آخر العام ١٩٤٦. ويبدو أن تبنّيها بصورة نهائية رافق الحركات المطلبية التي كانت تؤجّج الأفئدة من حين لآخر كلما طُرح موضوع الوظائف العامة وتوزيعها بين الطوائف

الرئيسية، أو عندما كانت تبرز بعض المشكلات بصدد اتّخاذ الموقف من السياسة المعادية للاستعمار التي انتهجتها بعض الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وخاصة بعد الإعتداء الثلاثي على قناة السويس عام ١٩٥٦. والواقع أن الانقسام كان قد برز منذ ذلك الحين، ليستتبّ أمره ويتحوّل إلى خط أساسي فاصل بين الدول المحافظة والدول التي أطلقت عليها صفة التقدميّة أو الاشتراكية. وكان هذا المعسكر الأخير أخذاً بالتوسُّع مع انهيار الملكيّات تحت وقع الانقلابات العسكرية التي استُهلّت سلسلتها المتتالية مع انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩. لقد كان وقع هذه الثورات ـ إذ أن الانقلابات العسكرية كانت تستتبع دائماً تحولات في البنية، لا على الصعيد السياسي وحسب، بل بالدرجة الأولى على صعيد النظام الاقتصادي والمجتمعي ـ هو الذي دفع اللبنانيين إلى اكتشاف فضائل الميثاق الوطني، وجعل تسميته ومضمونه يروجان في حلبة الأقوال والأفكار.

ويستطيع المرء أن يكتشف الأصل البعيد للميثاق الوطني في الحالة الذهنية التي ارتسمت معالمها غداة المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦. فقد كان لمضاعفات المعاهدة المذكورة أن تولّد لدى المسيحيين فكرة إمكانية الاستقلال، بينما كانت بالنسبة للمسلمين نذيراً بتلاشي أوهامهم، وتعزيزاً دائماً، بالتالي، ـ طالما بقي الوجود الفرنسي مستمراً ـ للنزعة اللبنانية الانفصالية عن سوريا الأم. وإنما انبثقت الخلفية المزدوجة التي شكلت دعامة الميثاق الوطني، عن الدمج بين هذين المفهومين بالذات: لبنان مستقل، وإنما عربي الوجه، وهذا السبيل بالذات هو الذي التقى عليه صانعا الاستقلال الرئيسيان، بشارة الخوري، عن الجانب المسيحي، ورياض الصلح، باسم المسلمين: بشارة الخوري، صاحب حزب **الدستور** الذي لم تتجاوز دائرة نشاطه نطاق الواقعية اللبنانية الوطيد، ورياض الصلح، المستنكر الصلب لوجود الانتداب الفرنسي، والذي لا يقلّ صلابة من حيث مطالبته بالوحدة السورية وإيمانه بالعروبة.

ومما يوضح لنا المراحل الرئيسية التي مرّ بها الميثاق الوطني وثيقة نشرت بعد ذلك بسنوات طويلة، أي بعد أن كان رياض الصلح قد سقط في عمان عام ١٩٥١ برصاص قاتليه، وبعد أن كان سقوط بشارة الخوري من الحكم، في العام التالي، قد أصبح مفروغاً منه. هذه الوثيقة هي مقابلة أجراها المؤرخ اللبناني يوسف إبراهيم يزبك مع بشارة الخوري عام ١٩٦٠[1]. ولا نرى هنا أفضل من إيراد مقاطعها الرئيسية.

تمهيدات عاليه عام ١٩٤٣

كانت المرحلة الأولى عبارة عن اجتماع حصل في عاليه بين الرجلين خلال صيف ١٩٤٣، دون أن يعطي المؤرخ ـ المحقّق أية تفاصيل أخرى. كانت الحرب لا تزال في أوجها، ويبدو أن الاجتماع دار، مرة أخرى، كما كان يدور في مناسبات عديدة «في عهد الانتداب»، «حول وجوب التفاهم المسيحي ـ المحمدي (كذا) في لبنان». استمر الاجتماع وقتاً طويلاً «بتعقُّل وصراحة بلا خبث ولا كذب». ثم افترقا «وهما على اتفاق نبيل سجّل التاريخ أنه أعظم صفحة في حياة لبنان إطلاقاً وبالتالي في حياة العرب. ألا وهو التعهُّد المسلم والمسيحي على بناء لبنان مستقلّ، حرّ، وطناً لجميع ساكنيه». فهو بالتالي اتفاق ذو طبيعة طائفية بحتة. يروي يوسف إ. يزبك الوقائع الحرفية للعرض الذي تقدّم به بشارة الخوري بهذا الخصوص، فيقول عن لسانه:

> «أنت يا رياض بك مجاهد عربي منذ ثلاثين سنة، تسعى لإنشاء امبراطورية عربية كبيرة. ولكني أعرف أيضاً أنك لم تتنكّر مرة لوطنك الصغير لبنان، بل كنت تؤمن بوجوده، وكنت دائم الاعتزاز به وبرسالته العربية التي حملها، وحده، في عهد الطغيان التركي. وعرفناك مدافعاً دائماً مع أبنائه المؤمنين به عن كرامته وحقوقه وأمانيه. وقد قلت لي، وقلت لسواي مراراً، وصرّحت في

(١) نشرت في مجلة الأسبوع العربي البيروتية، العدد ٦٦ تاريخ ١٢ أيلول ١٩٦٠.

الصحف، بأن لبنان يصلح لأن يكون وطناً عربياً، مستقلاً، ذا طابع خاص، يطمئن فيه المسيحيّون الإطمئنان الكامل، ويعيشون فيه أحراراً كراماً. . . أعرف هذا عنك، وأعرف أن باستطاعتك مع أخوانك (السياسيّين السلبيّين في لبنان) أن تساعدونا في جهادنا، فنكتب صفحة جديدة في حياتنا الوطنية تمحو تلك التي يريدها الأجانب لنا. فما قولك في خطوط رئيسية صريحة نتّفق عليها، وتُرضي الجميع، فتكون صالحة للبنان كله، على تعدّد طوائفه ومذاهبه، وصالحة للنهضة العربية التي نتمنّى لها كل خير؟».

لم يسع رياض الصلح إلا الموافقة على هذا المشروع، لكنه صاغه بشكل أدقّ لا يُخفي تباين ألوانه وتضاعيفه مع التطلعات الوحدوية التي ترعاها الأوساط المسلمة. قال رياض الصلح:

«إن ماضيَّ طوال ثلاثين سنة يُثبت أن ما عملته للقضية العربية كنت أعمله للبنان أيضاً. وأنت تعرف يا شيخ بشارة أن بعض رفاقي انتقدوا تصرّفي ذلك، وقالوا: إن سياسة رياض لبنانية إقليمية! فأجبتهم: «إن من يعمل لحرية لبنان يعمل لحرية العرب جميعاً في شتّى ديارهم. ومن يعمل لحرية العرب يعمل لحرية لبنان أيضاً». وأنت يا شيخ بشارة أول من صفّق لخطابي الذي قلت فيه: إني أفضّل أن أكون مستقلاً استقلالاً تاماً وصحيحاً في مزرعة كفرذبيان، من قرى كسروان، على أن أكون في أمبراطورية عربية تحت الانتداب، ومقيّدة بمعاهدات خانقة. . . وهذا الرأي لم يتبدّل عندي. وأني لسعيد بأن أسمع زعيماً مسيحياً مسؤولاً ومحترماً مثل الشيخ بشارة الخوري يوافقني على أنّ لبنان يستطيع أن يكون وطناً عربيّاً. له طابعه الخاص، ووضعه الخاص. فهذه يدي أمدّها إليك. هات ما عندك لنتّفق عليه».

فطرح عليه بشارة الخوري عندئذٍ هذ السؤال:

«هل تظنّ يا رياض أن اتفاقنا يجمع أخواننا المسلمين في لبنان حوله، فيرفضون بأن يصير لبنان وطنهم الأخير، لا مرحلة انتقال؟ أي أنهم لا يعودون ينظرون إلى دمشق نظرتهم إلى الأمل المنشود، و. . .

فقاطعه رياض الصلح قائلاً:

«إذا كان اتفاقنا صريحاً شريفاً، لا غُبن فيه على أحد، ويحفظ كرامة المسلمين والمسيحيين معاً، مراعياً شعور الفريقين، ويوزّع الحقوق على الجميع بالتساوي، وبتعبير آخر: إذا عمل العهد المنشود الذي نريده ونسعى إليه عملاً ليّناً (كذا) ومنصفاً مع المسلمين، فأنا لا أكتفي برضى أخواني في لبنان وحسب، بل أتعهّد بامتناع زعماء العرب في شتّى أمصارهم، وفي مقدّمتهم السوريّين، بوجوب الاعتراف باستقلال لبنان، والتعهُّد بالمحافظة على حدوده الحالية، اعترافاً وتعهُّداً أبديّين.

وعندئذٍ نقلب صفحة الماضي المؤلم، فنقضي على معزوفة الأم الحنون[1] ومعزوفة الالتحاق بدمشق ونبدأ الصفحة الوطنية الجديدة، التي أشرتم إليها في بدء الحديث، وهي التي نتوق أليها. .».

ويضيف يوسف إ. يزبك الذي ينقل هذه الوقائع فيقول:

«هذا هو الحديث. . . وهو لم يبقَ سرّاً في صدر رياض الصلح، بل اطّلع عليه جميع «إخوان» رياض، وهم قسم كبير من العاملين في السياسة العربية، وفي مقدّمتهم شكري القوتلي ولطفي الحفّار وجميل مردم وسعدالله الجابري وعمر بيهم وعبد الحميد كرامي،

(١) فرنسا، **الأم الحنون**. كما يسمّيها مسيحيو الشرق الذين تعاودهم ذكريات ١٨٦٠ كلما تعرّضوا لأزمة طارئة.

وعرفه أخوان رياض الصلح من «الجيل الرديف» أي من الشباب، وأنا واحد منهم...»

في ظلّ الأجواء التي خلقها تبادل وجهات النظر هذه جرت الانتخابات التي أوصلت إلى المجلس النيابي، في شهر تموز ١٩٤٣، أكثرية ساحقة من الدستوريين والمقرّبين منهم. وقام بشارة الخوري ورياض الصلح ضمن هذه الأكثرية بدور ريادي، الأول في أوساط المسيحيين والثاين في أوساط المسلمين.

الاتفاق الذي تلا الانتخابات

بعد اجتماع عاليه تمّ لقاء آخر يروي يوسف إ. يزبك تفاصيله. فيقول:

«وفي اجتماع ثانٍ في منزل الشيخ بشارة الخوري في عاليه، وكانت الانتخابات النيابية قد تمّت، وفاز فيها الصديقان الكبيران، اتفق الإثنان على وضع المبادئ الجوهرية الآتية، ميثاقاً وطنياً لتوطيد استقلال لبنان:

أ ـ لبنان جمهورية مستقلّة استقلالاً كاملاً، لا تربطها أية معاهدة أو أي اتفاق بأية دولة. هو بلد سيد نفسه.

ب ـ لبنان ذو وجه عربي، ولسان عربي، وهو جزء من العالم العربي، له طابعه الخاص، ولكنه مع عروبته هذه لا يقطع علائقه الثقافية والحضارية التي أقامها مع الغرب (باعتبار أن هذه العلائق قد ساعدته على الوصول إلى الرقيّ الذي هو فيه).

ج ـ لبنان مدعو إلى التعاون مع الدول العربية، وإلى دخول الأسرة العربية، بعد أن تعترف هذه الدول باستقلاله وكيانه، ضمن حدوده الحاضرة، فعليه أن يحفظ التوازن مع الجميع وأن لا يميل مع فريق..

د ـ توزّع جميع المناصب في الدولة على جميع الطوائف بالأنصاف. وإذا كانت الوظيفة تكنيكية روعيت بها الكفاية».

لاقى هذا الاتفاق «الواضح الصريح» قبولاً لدى جميع الذي كانوا يعملون مع بشارة الخوري ورياض الصلح، على حدّ قول يوسف إ. يزبك. فوافقوا جميعاً على شروطه، وكانت طرابلس على رأس الموافقين من خلال نائبها والناطق بلسانها عبد الحميد كرامي، وهي المدينة المسلمة الأولى التي تحوّلت عن معارضتها للكيان اللبناني إلى ولائها له. ثم تلتها بيروت وصور وصيدا، فاتّبعت السبيل نفسه دون تردّد ولا شروط.

ويخلص المؤرخ إلى القول:

«وصار مفهوم الجميع أنه لن يحقّ للمسيحيين بعد إعلان الاستقلال أن يتراموا في أحضان الغرب (ولا سيّما فرنسا «أم الدنيا»)[١] كلما دقّ الكوز بالجرّة، ولا أن يطلبوا حمياته، كما لا يجوز للمسلمين أن يتراموا في أحضان دولة عربية ويطلبوا الالتحاق بها».

مصادقة بشارة الخوري

حرص يوسف إ. يزبك، عام ١٩٦٠، على إطلاع بشارة الخوري أثناء خلوته في الكسليك[٢] على النصوص التي كان يعتزم نشرها حول ولادة الميثاق الوطني وتكوّنه. وقد روى وقائع مقابلته لرئيس الدولة السابق حول هذا الموضوع:

«ـ لم يبقَ سواكم يا سيدي الرئيس من يستطيع أن يقول الكلمة الفصل في الموضوع. فهل تتلطفون وتعلنون لقرّاء «الأسبوع العربي». ماذا عنيتم بالميثاق الوطني؟

---

(١) شعار آخر كان شائعاً في أوساط المسيحيين المتحمسين للدولة الفرنسية.

(٢) قرب جونيه، شمال بيروت. إلى كلمة كسليك متأتية عن اختصار سمية «كاثوليك» التي تطلق على الروم الكاثوليك. ولهؤلاء دير في تلك المنطقة.

وتلطّف الشيخ الرئيس وأجاب:

ـ إن ما ذكرتموه عن حديثي مع المغفور له رياض الصلح حول الميثاق صحيح كله، ولكني أودّ أن أزيد عليه أن أحاديثنا الوطنية حول استقلال لبنان لم نتبادلها في سنة ١٩٤٣ وحدها.. بل سبق لنا أن جلنا في هذا الموضوع مرات عديدة، وفي سنوات متعاقبة، ولا سيما بعد المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، والمعاهدة السورية ـ الفرنسية، وشاركنا فيها رفيقنا المرحوم ميشال زكور. وكان صديقنا الكبير رياض الصلح شديد التفهّم للحقيقة اللبنانية، كما كنا شديدي التفهّم لوجوب طيب العلائق الأخوية بين لبنان والأقطار العربية. وما من مرّة تبادلنا الرأي في وجوب الخروج من حالة التفرقة والاستعباد وتبلبل الحياة الدستورية الاستقلالية التي يحتّمها كل حكم أجنبي، إلا وكنت ورياضاً على أقوى ما يكون التفاهم الوطني النزيه. ولعلكم تذكرون أن الذين كانوا يرون رأينا من المشتغلين في السياسة اللبنانية والسورية والعربية كانوا قلائل جداً، بل إن كثيرين من المسيحيين حملوا عليّ بحجّة أني عبثت بعقيدتي، ولم يسلم رياض من انتقاد مرّ من بعض الأوساط المحمدية... وأحمد الله على أن الظروف قد أثبتت أن الرجلين اللذين وضعا الميثاق الوطني للّبنانيين قد أحسنا عملاً كريماً. وأن هذا العمل هو الذي وطّد كيان لبنان، حراً سيّداً مستقلاًز

... أما الأهداف التي رمينا إليها من وضع الميثاق الوطني فهي هذه:

«ـ استقلال تام ناجز تجاه دول الغرب، جميع دول الغرب.

ـ استقلال تام ناجز تجاه دول الشرق، جميع دول الشرق.

ـ لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لأية دولة كانت.

ـ لا وحدة ولا اتحاد مع أي دولة كانت.

ـ التعاون لأقصى حدّ مع الدول العربية الشقيقة.

ـ الصداقة مع جميع الدول الأجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه.

... لقد سبق لي أن أعلنت أن الميثاق الوطني لم يكن تسوية بين طائفتين وحسب، بل كان، ولم يزل، انصهار عقيدتين متباينتين، متضاربتين، ترمي الأولى إلى إذابة لبنان في غيره، وتريد الثّانية بقاءه محفوفاً بحماية أو وصاية أجنبية. فجاء الميثاق وأقصى، بالتفاهم والرضى، تينك العقيدتين المتنافرتين، وأقام بدلاً منهما عقيدة واحدة وطنية لبنانية: تعايش سليم بين جميع طوائف البلاد، وبالتالي إقامة دولة وإنشاء وطن...».

المبادئ الأساسية

وردت مبادئ الميثاق في عدد من الوثائق، خاصة في الخطاب الذي ألقاه بشارة الخوري في المجلس النيابي، بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٤٣، على أثر انتخابه لرئاسة الجمهورية، وفي بيان حكومة رياض الصلح الوزاري، بتاريخ ٧ تشرين الأول التالي. كما جاء ذكرها في خطب بشارة الخوري الأخرى عام ١٩٤٥. في طرابلس بتاريخ ٥ تشرين الأول، وفي الصرح البطريركي في الديمان بتاريخ ٧ تشرين الأول، وفي بشري في التاريخ نفسه، ثم في الرسالة التي وجّهها إلى المغتربين اللبنانيين بتاريخ ٢٠ تشرين الأول، وأخيراً في كلمة ألقاها بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٤٥ في حفل استقبال أقامه على شرفه في أبلح النائب يوسف الهراوي. واستؤنفت الدورة في ٩ شباط من العام التالي. فاستمرت في ٢٤ من الشهر نفسه، ثم في ٢٧ من شهر أيار. وتجدّد الكلام عن هذه المبادئ في الكلمة التي ألقاها بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٤٩ لدى أدائه القسَم الدستوري عند تجديد انتخابه للرئاسة بعد انتهاء مدة ولايته الأولى. وكذلك في رسالته التي

وجّهها إلى الشعب اللبناني في اليوم نفسه، وبعد ذلك، عام ١٩٥٠، في الجامع الكبير في بيروت في ذكرى المولد النبوي. ومجدّداً في كلمته التي ألقاها بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ بمناسبة العيد الوطني، وأخيراً في ١٨ تموز ١٩٥١، أي قبل سنة بالضبط من سقوطه، في الكلمة التأبينية التي ودّع بها رفيق دربه البارز رياض الصلح الذي كان قد سقط في عمان قبل ذلك بأيام برصاص الحقد[1].

نستخلص من قراءة هذه النصوص المختلفة[2] أطروحات واحدة تتكرر باستمرار وتسبغ على الميثاق الوطني مادته المخصوصة. وتتلخّص هذه الأطروحات بثلاث أفكار عملية إذا جاز القول، هي نفس الأفكار التي ذكرها بشارة الخوري أثناء المقابلة التي أجراها معه يوسف يزبك:

١ ـ لبنان دولة مستقلّة تتمتّع بملء سيادتها على أساس المساواة التامة مع سائر دول العالم الأخرى، سواء منها الأجنبية أو العربية.

٢ ـ لبنان هو الوطن المشترك بين جميع اللبنانيّين، دون تمييز بين طوائفهم أو معتقداتهم أو أديانهم. وهو بحكم ذلك موئل الحريات العامة وحقوق الإنسان التي يتمتّع بها جميع اللبنانيّين تمتّعاً كاملاً في ظل الدستور. وبضمانة القانون، مما يعني أن لهم الحقّ بالاضطلاع بالوظائف العامة وبمصالح الدولة على أساس المساواة فيما بينهم، ولكن مع مراعاة حجم الطوائف التي ينتمون إليها.

٣ ـ لبنان دولة عربية وعضو عامل في الأسرة العربية الكبيرة. فهو يتعاون بحكم ذلك مع جميع الدول العربية دون استتباع أو انحياز لأي منها. ويشارك في حياة هذه الدول من حيث كل ما يتّصل بحقوقها وحرياتها ومصالحها.

(١) اغتيل رياض الصلح في عمان (الأردن) بتاريخ ٦١ تموز ١٩٥١، وتوفي بشارة الخوري في الكسليك بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٦٤.

(٢) جُمعت كل خُطب بشارة الخوري في مجلد واحد بعنوان **مجموعة خُطب، أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١**، بيروت، ١٩٥١، ونشرت مقتطفات منها في الجزء الثالث من مذكراته **حقائق لبنانية** تحت عنوان **الميثاق الوطني في خطب الرئيس**.

شكّل الميثاق الوطني في تصوّره الأول كما في مراميه السياسية، حلاً تسوويّاً للأزمة الإسلامية ـ المسيحية التي كانت قد اعتورت تأسيس لبنان الكبير منذ ١٩٢٠، وهو، في نهاية التحليل، عبارة عن ميثاق معقود بين الطوائف جرياً على السنّة **التسووية** التي طبعت في الماضي تاريخ جبل لبنان. بل إنه، على نحو أدقّ، ميثاق بين الطائفتين المارونية (بشارة الخوري) والسنيّة (رياض الصلح) اللتين تتصدّران مواقع التوتر الإسلامي ـ المسيحي. ذلك أنه يصعب إقامة البرهان على أن الطوائف الأخرى، أو الجموع المارونية والسنيّة، قد استُشيرت بصدده، أو دُعيت لإبداء رأيها فيه. بناء على ذلك، لا يصحّ وصفه بالوطني إلا على سبيل المجاز، نظراً لأن هذه الصفة تظل تحمل في الحدّ الأدنى دلالة مخصوصة تستمدّها من المعايير المسلّم بها عادة في اجتماعيات الأمم الغربية. فهذه الصفة لا تعني أكثر من التمسك المشترك بأرض المنشأ الواحد، ومن الشعور الوطني بالمعنى الاشتقاقي للكلمة. وذلك بحكم شعور الطوائف اللبنانية بأنها معنيّة بمصير واحد يستوجب منها أن ترضى بصيغة حياة جماعية محكومة بتنازلات متبادلة، سواء على صعيد توجهاتها السياسية أو على صعيد التساوي في تقاسم مكاسب الدولة تساوياً مدروس النِّسَب. فكان ذلك مقتضىً من المقتضيات القطعية ما فتئت وطأته تزداد حدّة ووقعه يزداد تأثيراً على مدى التطبيق الدائم الذي خضع له الميثاق تباعاً خلال الحياة السياسية منذ الاستقلال.

II ـ التطبيق

العهود الرئاسية

امتازت الحياة السياسية في لبنان منذ الاستقلال بأنها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، من حيث أوجهها الحاسمة، بشخصية رئيس الجمهورية، فقد كان للتأثير الذي مارسه، بشكل يكاد يكون يومياً، على نشاطات الدولة وعلى سير المصالح العامة أن يؤدي مع الزمن إلى تحوير النظام السياسي الذي نصّ عليه الدستور.

لقد جرت العادة على وصف هذا النظام بأنه برلماني. غير أن الدستور لا يحتوي على أي حكم من شأنه أن يضفي عليه هذه الصفة بشكل واضح. رغم ذلك، فإن طبيعة هذا النظام تُستَخلص من القواعد التي نصّ عليها في مجال تنظيم السلطات وأدائها لدورها ضمن لعبة التعاون المتبادل في ما بينها.

فمبدأ مسؤولية الوزارة تجاه البرلمان، وهو المبدأ الذي يشكل محور النظام البرلماني، أمر تؤكّد عليه المادة ٦٦ من الدستور تأكيداً في غاية الوضوح:

«يتحمّل الوزراء إجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، ويتحمّلون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية. ويُعَدّ بيان خطة الحكومة ويُعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه»[١].

إلى ذلك، تنصّ المادة ٣٧ على قاعدة أخرى من قواعد النظام البرلماني تشكّل النتيجة اللازمة عن مسؤولية الوزارة:

«حقّ طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية، ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يُقترَع عليه إلا بعد خمسة أيام على الأقلّ على تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير أو الوزراء المقصودين بذلك».

«وإذا لم يطرح أحد الوزراء مسألة الثقة فلا يمكن وضعها على بساط البحث من قِبَل المجلس إلا في عقد عادي»[٢].

(١) نعتمد في إيراد أحكام الدستور على النصّ الفرنسي - وهو في رأينا النصّ الأصلي على ما أوضحنا في الفصل الثاني من القسم الثاني - كما نُشر في الجريدة الرسمية اللبنانية لعام ١٩٢٦. وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات ١٩٢٧ و١٩٢٩. فضلاً عن التعديلات التي أدخلت عليه في آذار ١٩٤٣ بقرارات الجنرال كاترو - باستثناء التعديلات اللاحقة، ابتداءً من ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣، والتي لا توجد لها ترجمة رسمية بالفرنسية. [اعتمدنا في نصوص الدستور العربية على مجموعة «الدساتير في العالم العربي»، المرجع المذكور، (م)].

(٢) [لا توجد هذه الفقرة من المادة ٣٧ في الدستور الذي ظل سارياً حتى ١٩٩٠ (م)].

مما يعني، بالتالي، بناءً على قواعد النظام البرلمان، أن [سلطة] الوزارة لا يسعها أن تكون صادرة إلا عن المجلس النيابي وأن السلطة التنفيذية لا يسعها أن تكون إلا جهازاً خاضعاً لرقابته وإشرافه بصورة دائمة. غير أن الدستور اعترف لرئيس الدولة بصلاحيات لا تتّفق مع روحيّة هذا النظام إلا بصعوبة. فقد ألزمته المادة ٥٠ بأن يؤدّي حين انتخابه قسماً تتضمّن صيغته وجود «حقل محجوز» باسمه شخصياً:

«عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمّة الحكم عليه أن يحلف أمام المجلس يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنصّ التالي:

«أحلف بالله العظيم، أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

إن تأدية القسَم تعني الالتزام بما جاء فيه. مما يسمح بالاستنتاج أن رئيس الجمهورية يتمتّع بهذا الصدد، إذا كان من شأن المسألة المطروحة أن تستتبع خرقاً للدستور أو للقوانين المعمول بها، أو أن تعرّض استقلال لبنان وسلامة أراضيه للخطر، بصلاحية خاصة، مستقلّة عن أية سلطة أخرى أو جهاز آخر. وقد نصّ الدستور على كل حال على أن الوزراء الذين تتشكّل منهم الحكومة خاضعون لسلطة رئيس الدولة. إذ أن المادة ١٧ قد صيغت في الواقع على النحو الآتي:

«تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاّها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور».

فالقيّم على السلطة التنفيذية إذن هو، في نظر الدستور، رئيس الدولة. أما الوزراء، وعلى رأسهم «رئيس الوزراء» كما تسمّيه المادتان ٥٣ و٦٦ - في نصّهما الفرنسي الأصلي - فليسوا إلا معاونيه. والنتيجة التي تترتّب على ذلك هي إن الوزارة مضطرّة من الناحية السياسية وحتى يتسنّى لها البقاء في الحكم، أن تتمتّع بثقة البرلمان من جهة، وبثقة رئيس الدولة من جهة أخرى، في وقت واحد.

لكن هناك قاعدة أخرى من قواعد النظام البرلماني لا تقلّ أهمية عن غيرها، تفرض اشتراك الوزير في التوقيع إلى جانب رئيس الجمهورية على القرارات التي يتّخذها، وهذا ما تنصّ عليه المادة ٥٤ بصراحة:

«مقرّرات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصّون، ما خلا تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً».

وهذا استثناء بعيد المدلول، تحدّده المادة ٥٣ كما يلي:

«رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ويسمّي منهم رئيساً ويُقيلهم...».

هكذا يحقّ له كلّ الحقّ أن يعمد من تلقاء نفسه إلى إقالة الوزراء الذين لم يعد يعجبه أداؤهم، رغم الثقة التي يتمتّعون بها لدى البرلمان. وهذا وضع هجين، كثيراً ما تنشأ عنه أزمات بين السلطتين لا يكون حلّها ممكناً إلا بتغليب موقع التمثيل الوطني. نظراً للمأزق الذي لا بدّ أن يقع فيه رئيس السلطة التنفيذية في حال امتناع المجلس النيابي عن التعاون معه. لكن العكس هو الذي حصل. فأرجحية السلطة التي يتمتّع بها رئيس الجمهورية والتي نُصّبت اليوم مبدأً عقائدياً لا يُمَسّ، قد تبلورت عبر مجريات الأحداث وتحت وطأة العقلية السائدة التي هي بدورها تعبيرٌ عن النظام الطائفي وانعكاس له[1].

(1) تفصّل المؤلف مطوّلاً في شرح هذه الظاهرة التي تغير ظاهرة لبنانية بحتة، في كتابه ، بالعربية، بيروت، ١٩٣٠، ص ٦٦٣ وما يليها، وفي كتابه الآخر **الدستور اللبناني...**، المرجع المذكور، في المقاطع المذكورة أعلاه.
[كانت الطبعة الجديدة من هذا الكتاب قد صدرت عام ١٩٨٦. لذلك لم يشنّ للمؤلف بالطبع أن يأخذ بالاعتبار التعديلات التي أدخلت على الدستور في ٢١ أيلول ١٩١٩٠، بموجب وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باسم اتفاق الطائف. والواقع أن التعديلات المذكورة طاولت، في ما طاولت، المادتين ٥٣ و٥٤ اللتين يتحدث عنهما المؤلف. فأصبحت المادة ٥٣، مثلاً، (إذ أن تتبّع التعديلات جميعاً أمر يخرج عن نطاق هذه الترجمة) كما يلي:
١ ـ يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.
٢ ـ يسمّي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

فلم تتكوّن السلطات، بموجب هذه البنية، إلا بالنسبة للطوائف وبالتناسب مع قوتها العدديّة. والأشخاص الذين يحتلّون مسالك هذه السلطات وسبُلها، من أعلى درجات السلّم إلى أدناها، لا يوجدون فيها إلا بدعم من الطوائف التي ينتمون إليها وبوصفهم منافحين عنها. وأكثر ما يتجلّى هذا الانعكاس الطائفي في أذهانهم وسلوكهم في الأنصبة العليا من الدولة حيث يدور الوزراء والنواب والسياسيّون في أفلاك طوائفهم ويعتبرون أنفسهم منتدبين عنها، ويتصرفون بناءً على ذلك ساعين جهدهم للحصول على تأييد أبناء طوائفهم، فتخصيص المقاعد النيابية للطوائف، وتوزيع الوظائف العامة بنسب معيّنة على أبنائها، كانا كافيين لتطبيق جهاز الدولة برمّته. ومن البديهي في مثل هذه الشروط أن لا تكون الديموقراطية اللبنانية إلا تعبيراً عن نشاط الطوائف التي تشكّل جماعها. أما الأحزاب السياسية التي تتشكل على حواشي الطوائف وتقيم من جراء ذلك علاقات تنافسية أو تعاونية مع قواها الضاغطة، فليست هي الأخرى في الحقيقة إلا امتدادات لتلك الطوائف التي تستمد الأحزاب المذكورة معينها منها. إن هذه

= ٣ ـ يُصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.
٤ ـ يُصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم استقالة الوزراء أو إقالتهم.
٥ ـ يُصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
٦ ـ يُحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.
٧ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.
٨ ـ يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.
٩ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يُمنح إلا بقانون.
١٠ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.
١١ ـ يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
١٢ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً، كلما رأى ذلك ضرورياً، بالاتفاق مع رئيس الحكومة».
(المادة الأولى من القانون الدستوري رقم ١٨ الصادر في ٢١ أيلول ١٩٩٠: الجريدة الرسمية، السنة ١٣٠، ملحق خاص للعدد ٣٩، تاريخ ٢٧ أيلول ١٩٩٠، ص ٤). انظر: الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصّه الحالي ١٩٢٦ ـ ١٩٩١، إعداد شفيق جحا، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١. (م)].

العلاقة الأبوية تبرز بشكل فاقع من خلال التشكيلات السياسية الكبرى الثلاث التي تستقطب اليوم المسيحيين، وخاصة الموارنة، والتي هي حزب الكتائب وحزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار، والتي كان يقابلها من الجهة الأخرى، فيما مضى، تجمعان رئيسيان هما النجادة والهيئة الوطنية، عدا الحزب الدستوري الذي لا يزال يحتفظ، من أطره التي تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم، بصداقاته التقليدية. لا شك في أن هناك حركات يسارية تضمّ العديد من الذين هجروا طوائفهم بحثاً عن التحرر والتجديد. لكن هذه الحركات ما زالت، سواء من حيث تنظيمها أو من حيث إنجازاتها شديدة التبعثر بحيث أنها لا تشكل كتلاً ذات جاذبية كافية لاستقطاب الجموع أو الجماهير التي تؤطرها طوائفها وأحزابها وتكبّلها من جميع النواحي. حتى أن الحزب الشيوعي نفسه لم يتوصّل، رغم انضباطيته، إلى أن يصبح تشكيلاً شعبياً بالفعل.

في مثل هذا الوضع، لا يعود بوسع مراتب السلطة إلا أن تتحوّر استجابة لمقتضيات الشرط الطائفي. بحيث لا يعود ثمة بدّ أمام من يقبض على مقاليد الحكم في رأس الدولة من أن يتزيّا بزيّها وأن يجسّد، بالتالي، في شخصه، تمركز السلطات. وبما أن الطائفة الأكثر عدداً كانت عام ١٩٤٣، الطائفة المارونية. لم يكن من الممكن أن تناط الرئاسة الأولى إلا بشخص ماروني[1]. فهو سيد الدولة الفعلي بحكم تلك الطاقة الطائفية التي يملكها. فإذا أضفنا إلى ذلك المعطى الموروث عن العقلية الشرقية بشكل عام، والذي يجعل المواطن اللبناني مفطوراً على النفور من الثنائية التي ينطوي عليها السستام البرلماني بحكم انبنائه على الشقّين اللذين تتكوّن منهما السلطة الإجرائية ـ رئيس دولة، عاهلاً كان أم رئيساً، يملك ولا يحكم. ورئيس حكومة، وحده المسؤول أمام ممثلي

---

(١) وهي تسمية لا تتفق مع المسمّى ـ كانت قد استوردت كما هي من الجمهورية الفرنسية الثالثة ـ نظراً لأن الهيئة القيادية للجمهورية اللبنانية هي مجلس الوزراء الذي يرأسه دائماً ـ ويهيمن عليه ـ رئيس الدولة. ـ لمزيد من التفاصيل حول صلاحيات رئيس الجمهورية انظر للمؤلف كتابه الدستور اللبناني. . . المرجع المذكور، المادة ١٦، ص ١٤١ وما يليها، والمواد ٤٩ إلى ٧٢، ص ٢٩٣ وما يليها.

الشعب ـ فإننا ندرك بسهولة عندئذ كيف أن رئيس الجمهورية في لبنان قد آل به الأمر إلى أن يصبح مجسّداً بشخصه إذا جاز القول، كل حياة الدولة. ولأن انتخاب الرئيس لا يتعلّق إلا بإرادة البرلمان الذي يمثّل هو الآخر سائر الطوائف تمثيلاً عضوياً، فإن الرئيس يرى من واجبه أن يقوم من هذه الطوائف مقام الحكَم ـ أي أن يلعب، بالتالي، لعبة الميثاق الوطني.

لقد بلغ تماهي رئيس الجمهورية بالدولة مبلغاً جعله يطبع بطابعه مجمل الحياة السياسية طيلة السنوات الستّ التي تستغرقها ولاية الرئيس. والتعبير المخصوص الذي يُستعمل في الكلام الشائع للدلالة على مدة هذه الولاية، وهو **العهد**، إنما يعبّر أفضل تعبير عن تجسّد السستام بأسره في شخص الرئيس الذي تحرّك دوافعه عجلات الدولة. فكان لكلّ عهد من العهود التي تعاقبت منذ العام ١٩٤٣ أسلوبه الخاص، ورجاله الخلّص الذين تولّوا مقاليد السلطة الرئيسية، بل كان له برلمانه الذي يتدبّر العهد أمر تركيبه وتأليفه ويوحي له بتوجهاته ويُملي عليه تصويتاته. هكذا تعاقبت عهود بشارة الخوري وكميل شمعون والجنرال فؤاد شهاب وشارل حلو ـ إلى أن هبّت أولى بوادر العاصفة في عهد سليمان فرنجية، فعصفت بلبنان، وبالبلدان العربية الأخرى عام ١٩٧٥، أنواء من العنف لم يعرف لها مثيل، من حيث فظاعتها وقسوتها وطول مدّتها، في تاريخ المنطقة، على ما شهده هذا التاريخ من أحداث جسيمة.

إن كل الأمور تحمل على الاعتقاد اليوم بأن ميثاق ١٩٤٣ قد سقط في نظر اللبنانيين. غير أن ذلك لا يحول دون أن تظل للعهود التي تعاقبت قبل ذلك التاريخ المميت أهمية كبيرة، وذلك بالضبط نظراً للبوادر والنذائر التي كانت قد رعتها وسمحت بتخمّرها. فالواقع أن كلاً من العهود المذكورة قد أحال تفاعل الأحداث التي مرّت به على غيره. ولم تنقطع الإشارة إلى الميثاق في أي عهد منها. بل ظل يُستشف العمل به من خلال شبكة التصرفات السياسية التي اضطرت لتبنّيها تحت ضغط الوضع الدولي، أو بناء على الظروف العربية، التي لم تكن تأثيراتها بمنآى عن التردّد في أعماق الطوائف اللبنانية بحيث تعيد طرح

توازنها الدقيق على بساط البحث من جديد، لقد عرفت العهود المذكورة علامات بارزة بهذا الصدد تجدر الإشارة إليها بصورة موجزة.

بشارة الخوري (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)

دام عهد بشارة الخوري ست سنوات كاملة استُكمل خلالها بناء الدولة السيّدة ثم تلتها فترة فاشلة أدّت إلى سقوطه. لذا تقع إنجازاته على صعيدين مختلفين أثارت نتائجهما الواضحة التفاوت أحكاماً متناقضة حول فعالية نظامه وأخلاقيته.

كان جلاء قوات الاحتلال من أرض الوطن قد استهلّ حقبة الدولة السيّدة التي انخرط لبنان فيها منذ ذلك الحين. لكن استقلاله كان لا يزال يعاني من ثغرات كبيرة في المجال الاقتصادي والمالي. وقد استطاع تذليل العقبات التي اعترضته في هذا المجال، على مرحلتين كبيرتَيْ الأهمية.

كانت العملة اللبنانية مرتبطة منذ العام ١٩٤٠ بتقلّبات الفرنك الفرنسي، كما كان الجنرال غورو قد أصدر قراراً رقمه ١٢٩، تاريخ ٣١ آذار ١٩٢٠، أوجد بموجبه «العملة السورية» وأعطى امتياز إصدارها لمجموعة فرنسية كانت تملك المصرف العثماني السابق. فأسست هذه المجموعة، لهذه الغاية، مصرف سوريا الذي أصبح فيما بعد مصرف سوريا ولبنان وقام في عهد الانتداب بدور مصرف الدولة. هكذا استطاع لبنان، باتفاق وُقّع بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨، أن يفصل عملته عن الإشراف الفرنسي وأن يضع سياسته المالية الخاصة. ثم إن إنشاء مصرف لبنان عام ١٩٦٣ في عهد الجنرال فؤال شهاب، وهو مصرف مركزي لإصدار العملة الوطنية والإشراف عليها، قد أتاح للبنان تأمين استقلاله المالي، وقد أدت إدارة هذا المصرف إدارة سليمة إلى تطوره وازدهاره، انطلاقاً من الأسس التي وضعت له من قبل بشارة الخوري وحكمه.

لكن استقلال العملة اللبنانية كان يتضمن بالضرورة أيضاً استقلالها عن العملة السورية بعد أن ظلت العملتان طوال ربع القرن عملة واحدة. فأدّى هذا

الانفصال إلى طلاق اقتصادي ناجز بين سوريا ولبنان. وتمّت فصول هذا الطلاق، في ١٤ آذا ١٩٥٠، بإلغاء الوحدة الجمركية بين الدولتين، وحلّ مجلس المصالح المشتركة الذي أنشئ عام ١٩٤٤، وشروع كل منهما بتطبيق سياسة اقتصادية مضادة تماماً لسياسة الأخرى. فقد مضت سوريا منذ ذلك الحين بتطبيق سياسة تقشفية أدت بها إلى اضطرابات مجتمعية كانت حصيلتها اشتراكية الدولة. أما لبنان فقد سارع منذ بداية استقلاله إلى استغلال تقاليده المركنتيلية ووزن تجهيزاته التجارية ليتحوّل إلى وكيل تجاري للشرق الأوسط، وذلك بفضل اعتماده «للاقتصاد الحر» الذي اعتاد رجال أعماله المهرة والمتعدّدو النشاطات أن يمتدحوا فضائله. والواقع أن الاستقلال الاقتصادي عن سوريا لم يؤدّ إلى تعزيز سيادة لبنان السياسية. وكاد الاستقلال المذكور يثير شيئاً من السخط في في الأوساط الإسلامية. لكن تماثل المصالح المسيطرة في الطبقات التجارية على اختلاف مذاهبها، لانصرافها جميعاً إلى تعاطي الاستيراد المكثّف للمنتوجات الغربية، توصّل إلى إزالة ردود الفعل بفضل التمسك بالميثاق الوطني الذي كان يجعلها متكافلة ومتضامنة.

أما الأمر الآخر الذي كان مفعماً بالنتائج على صعيد مختلف، فكان دخول لبنان الحرب إلى جانب الدول العربية الأخرى، في ١٤ أيار ١٩٤٨ من أجل تحرير فلسطين. وقد اتخذ لبنان هذا القرار بناءً على بند أساسي من بنود الميثاق الوطني ينصّ على التعاون الوثيق وغير المحدود مع الدول العربية الأخرى. ثم كانت اتفاقية الهدنة التي وُقّعت في رودس، بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩، بين لبنان ودولة إسرائيل الجديدة، فافتتحت هذه المرحلة ـ التي ما لبثت أن تلاها كوارث أخرى كثيرة لا تقلّ عنها إيلاماً وإذلالاً... وأسفرت المرحلة المذكورة عن إقامة حوالي المئتي ألف لاجيء فلسطيني على الأراضي اللبنانية، في مخيمات، ما لبثت أن أصبحت مع الزمن شبه مستقلّة، وازداد عدد هؤلاء الفلسطينيين بعد ذلك ازدياداً كبيراً، خاصة على أثر حرب الأيام الستة، ولم ينفك وجودهم منذ ذلك الحين عن التسبب للدولة بمشكلات مستعصية قوامها التضامن معهم وضبطهم في آن معاً، في وجه إسرائيل المتمادية في عدوانيتها.

إذا كان من الممكن اعتبار بشارة الخوري، مع رياض الصلح، شريكه في الميثاق الوطني، بمثابة مؤسس الاستقلال، فإن من الواجب الاعتراف أيضاً بأن التركيبة المسيطرة[1] التي لا تزال تحتلّ حتى الآن مسالك السلطة والمجتمع وسبلهما، قد تكوّنت في تلك الحقبة الأولى من الاستقلال. فالطبقات القيادية إنما ظهرت برعاية بشارة الخوري ووفقاً لاختياراته، كما أن الأشخاص والأسر الذين انتقتهم هذه الطبقات وما زالت تنتقيهم، إنما فرضوا أنفسهم في مختلف قطاعات الحياة العامة والاقتصادية، فضلاً عن البرلمان، بإشراف وتدبير منه. وكان الهاجس الذي يحكم اختيار الأشخاص، من بين الطوائف، ليتبوّأوا المراكز السياسية أو ليعيّنوا كمرشحين للمناصب الإدارية العليا، يتركّز على ضرورة ولائهم التام لرئيس الدولة. وهذا هو حكم **التحزب**[2] على حدّ قول مايكل هدسون الذي يستعمل هذه اللفظة المعبّرة[3]. والغاية العملية لهذا الحكم لا تقتصر على المحافظة على توازن الطوائف في ما بينها وحسب، بل ما يلبّي بالتالي تطلعات شرائحها الفاعلة، بل يتعدّى ذلك باتجاه استعمال الأشخاص السياسيّين وفقاً للظروف بما يخدم السلطة القائمة. ومثل هذا التحزّب لا يسعه بالطبع إلا أن يفضي إلى المحاباة والمحسوبية وما شابههما من العاهات الأخرى. فاستشرت سياسة التدخّل في كل قطاعات الدولة بما في ذلك القضاء. وعمّت الرشوة والفساد. وإذا كانت الإدارة على جميع أصعدتها وفي كل

(١) الأمر الذي لم يَحُل دون احتجاج المسلمين من حين لآخر على شرعية إناطة الرئاسة الأولى بالموارنة، بحجة أن المسلمين، بعناصرهم الثلاثة، السنّي والشيعي والدرزي، قد أصبحوا الأكثرية. إلا أن هذه الاحتجاجات لم تسفر عن شيء نظراً لغياب الإحصاءات العامة لأعداد الطوائف، وهي إحصاءات لم تكن أية طائفة ترغب فعلاً بحصولها خشية أن يؤدي ذلك إلى فقدانها لبعض امتيازاتها.

(٢) [establishment، بالانكليزية في النص (م)].

(٣) مايكل هدسون، **الجمهورية المتضعضعة، التحديث السياسي في لبنان**، نيويورك، ١٩٦٨، ص ٢٣٢ وما يليها.

- Michael C. Hudson, the precarious republic political Modernization in lebanon.

كادراتها ما زالت تعاني حتى اليوم من هذا الجرح البليغ فإن معاناتها هذه إنما تعود في شأنها إلى ذلك الوقت غير أن ما كان للنظام في ذلك الوقت هو الحماس الذي طغى على خطوات الاستقلال الأولى، ناهيك بالاندفاع الذي رافق بدايات الازدهار العام والتوسع السكاني كنتيجة لشيوعة الحريات على اختلافها. الأمر الذي تمتّع به اللبنانيون منذ ذلك الحين على اختلاف طوائفهم. وظلوا يتمتعون به إلى أن أخذت تتولّد في صفوفهم، في النهاية، تفاوتات مجتمعية خطيرة.

لكن المأخذ الأكبر الذي لا يسع المؤرخ الحياديّ إلا أن يأخذه على بشارة الخوري هو تقاعسه عن تنفيذ العهد الذي قطعه على نفسه بالنسبة لإلغاء المذهبية بصورة تدريجية. والحق أن هذا الالتزام كان قد تصدّر البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح، رئيس أول وزارة في عهد الاستقلال، أمام المجلس النيابي في جلسة ٧ تشرين الأول التاريخية. والحال أن ذلك العهد بالذات كان يشكل جزءاً لا يتجزأ من الميثاق الذي كان البيان حصيلة له. لكن سياسة بشارة الخوري ظلت منذ ذلك الحين تتدرج، خلافاً للالتزام المذكور، ضمن السياق الماضي الذي ما تفتأ عبئه يزداد وطأة منذ ذلك الحين بعد أن تخلّص من التحسينات والتصويبات التي درجت الدولة المنتدَبة على إضفائها عليه، بمجرد دافع الحسّ السليم. وأبلغ دليل على ذلك هو قانون ٢ نيسان ١٩٥١ المتعلّق بوضع الطوائف المسيحية، ومن ثم بوضع اليهود اللبنانيين الذين لم يخطر لهم يوماً أن يطالبوا بتلك الامتيازات الصارخة[1].

أما خلفاؤه فقد حذوا حذوه واتّبعوا طريقته، وعجّل في خطوهم سهولة المنحدر الذي ساروا عليه. فكانت سياسة التكيّف مع هذا الداء المزمن عرضة لتشنّجات عديدة لم تسفر إلا عن مواقف وأعمال مزاجية تركت آثارها وبصماتها على الميثاق.

(١) انظر بهذا الصدد الفصل الأول أعلاه من القسم الأول، ص ١١١ وما يليها.

في العام ١٩٤٧، أشرفت مدة ولاية بشارة الخوري على الإنتهاء. وكانت النشوة الجماعية التي يبدو أنها أحاقت بجميع الذين نهلوا من معين نعائمه قد بلغت مبلغاً أدّى إلى طرح فكرة التجديد له، رغم أن المادة ٤٩ من الدستور كانت واضحة من حيث نصّها على منع التجديد المذكور. لكنّ هذا النصّ كان من الممكن تعديله، خاصة إذا كان التعديل يرمي إلى تجديد ولاية شخص من وزن بشارة الخوري الذي يدين له لبنان باستقلاله. فكان يُفترض، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تتأمن أكثرية نيابية مخلصة ومتكاتفة. هكذا رمت انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ الشهيرة إلى تحقيق هذه الغاية. إذ جرت الانتخابات المذكورة في أجواء من الضغط والتزوير بحيث أن مجرّد الإتيان على ذكرها في معرض التوجه إلى نظام أو إلى شخص يعتبر إهانة له. رغم ذلك فقد ظلت نتائجها بمنآى عن النقد. وصوّت المجلس الذي أسفر عنها بكامل أعضائه تقريباً على تعديل المادة ٤٩ من الدستور، في شهر أيار من العام التالي، بحيث يصار «بصورة استثنائية» إلى «إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة ثانية». وهكذا صدر القانون الدستوري، تاريخ ٢٢ أيار ١٩٤٨، وهو سابع القوانين التي عدّلت الدستور. وبناء على هذا الخرق الظرفي البحت الذي جاء تلبية لاعتبارات شخصية، صوّت المجلس النيابي، بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٤٩، على تجديد ولاية الرئيس الخوري ست سنوات أخرى. لكنّ هذا النجاح كان يحمل في ثناياه بذور الفشل الذي أدّى إلى سقوط بشارة الخوري. وقد ساعد على هذا السقوط ثلاثة أحداث رئيسية: الحركة التي قام بها الحزب القومي السوري وإعدام رئيسه عام ١٩٤٩، والبيان الثلاثي عام ١٩٥٠، واغتيال رياض الصلح عام ١٩٥١.

في الرابع من تموز ١٩٤٩، أقدم أعضاء من الحزب القومي السوري على مهاجمة مراكز الدرك في حارة حريك، على مقربة من بيروت، وفي المتن، وسقط بنتيجة ذلك قتيل وجريحان من قوى الأمن. وفي الأيام التالية وُزّعت مناشير تحمل توقيع «القائد الأعلى» انطون سعادة تدعو أعضاء الحزب إلى حمل السلاح انتصاراً «للثورة القومية الاجتماعية» في لبنان. وكان ردّ الحكومة فورياً.

فلجأ انطون سعادة إلى دمشق، واحتمى بالجنرال حسني الزعيم الذي كان قد قام بانقلابه العسكري على شكري القوتلي ونظام الكتلة الوطنية بتاريخ ١٤ آذار ١٩٤٩. ثم جرت مفاوضات لم تزل حيثياتها غامضة حتى الآن أسفرت عن تسليم رئيس الحزب القومي السوري، على يد حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي. فأُحيل ليلة القبض عليه على المحكمة العسكرية وحوكم وحكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص ونُفّذ هذا الحكم عند الفجر. أما محاكمته التي جرت بهذه السرعة وأحيطت بالسرية فقد اتّخذت منذ ذلك الحين مظاهر القتل الشرعي. ثم مثل اثنتا عشر شخصاً من رفاقه أمام المحكمة ذاتها، فحكمت عليهم أيضاً بالأعدام. وجرى اختيار ستة من بينهم ينتمون إلى الطوائف الست فأعدموا رمياً بالرصاص. والواقع أنه إذا كانت الأعمال التي أُخذت على أعضاء الحزب تشكّل بالفعل تمرّداً وعصياناً، فإن ذلك لا يلغي أن الطرائق التي استعملت بحقّهم، مع ما رافقها من تجاوزات، قد آلت في النهاية إلى توليد جوّ من الريبة والكره تجاه المسؤولين ظل يتفاعل بعد ذلك.

بعد عامين، في ١٦ تموز ١٩٥١، سقط رياض الصلح برصاص انتقام الحزب القومي السوري، وذلك أثناء زيارة كان يقوم بها في عمان للملك عبدالله ملك الأردن. فأدت هذه النهاية المأساوية إلى رحيل أحد الشريكين اللذين وضعا الميثاق الوطني، وتزعزع حكم بشارة الخوري بصورة لا علاج لها نتيجة لذلك، نظراً لأن رياض الصلح هو الرجل الوحيد الذي كان يقوى على معالجة الأحداث التي أخذت تذرّ قرنها. وعلى مواجهة المعارضة التي أخذت صفوفها تتّسع لتضمّ أشخاصاً كانوا قبل ذلك من أصدقاء رئيس الدولة.

في ذلك الحين، أخذت أمارات الحرب الباردة تشيع في الشرق الأوسط. وكانت حرب فلسطين قد استهلت مرحلة من التوتر الحادّ. وغدت إسرائيل موضع اهتمام الدول الغربية الكبرى الرئيسي. وتداركاً لأزمة عالمية ثالثة كانت بوادرها قد أخذت تنضج تجاه الاتحاد السوڤياتي، أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا بياناً ثلاثياً، في ٢٥ أيار ١٩٥٠، تذكّر فيه بدورها

كحامية طبيعية لدول الشرق الأوسط، منتحلة بذلك حقّ حماية وحدة أراضي هذه الدول واستقلالها السياسي من أي اعتداء خارجي لم يكن يسعه أن يأتيها إلا من الدولة السوفياتية[1]. هكذا كان البيان يتضمن بالضرورة الحفاظ على الوضع القائم، أي على تكريس دولة إسرائيل إلى الأبد، بعد أن كانت منذ ولادتها عام ١٩٤٨ معرّضة للمخاطر التي يتهدّدها بها العرب.

وللشروع في تأمين الضمانة المذكورة التي أعلن معسكر الديموقراطيات الحرة أنها تنطبق على جميع دول الشرق الأوسط، وضع مشروع **الدفاع المشترك** عام ١٩٥١، ودعيت هذه الدولة للمشاركة فيه. فكان هذا المشروع الذي أثار مخاوف البلدان العربية وخاصة مخاوف لبنان، هو الذي اصطدم به نظام بشارة الخوري. فقد أدّى رفض المشاركة فيه، على غرار الدول العربية الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية وبالاتفاق معها، إلى التقاء المطامع التوسعية لدى الدول الغربية الكبرى مع قوى المعارضة الداخلية. فجعلها فاعلة ومؤثّرة. وكان من أيسر الأمور عى العمال البريطانيين الكثُر الذين كانوا يملأون لبنان والذين كانت البلاد ترحب ترحيباً خاصاً بنشاطاتهم منذ العام ١٩٤٣، أن يحرّضوا الرأي العام ويوجّهوا تياره ضدّ النظام، رغم أنهم كانوا من الذين شجعوا نشأته في البداية.

ثم تلاحقت الأحداث بسرعة عام ١٩٥٢، وكان تلاحقها على صلة أكيدة بتلك التي عصفت بالشرق الأوسط في ذلك الحين، وخاصة في مصر حيث كانت ثورة ٢٣ يوليو قد اندلعت ـ فأدت إلى سقوطه. وكانت حملة الانتقادات على العهد وعلى بشارة الخوري، وعدد من أبناء عائلته بشكل خاص، مركّزة وعنيفة. فغُلّق عدد من الصحف وأُحيل المسؤولون عنها إلى القضاء. وحصلت اضطرابات في أماكن متفرقة. وضجّت المنتديات بالأصوات المندّدة بالشخص الحاكم، وشكلت جوقة استنكار مطالبة برحيله. وأخذ الرئيس يفقد تدريجياً تحكّمه بالوضع. حتى أنه لم يعد يثق تمام الثقة بأصدقائه ومؤيّديه، رغم أنه كان

(١) نصّ البيان الثلاثي في مجموعة هيروڤيتس، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٣٠٨.

قد غمرهم بنعمه وعطاياه. وكان سامي الصلح هو رئيس الحكومة في تلك المرحلة الأخيرة من العهد. فسعى جهده بالاتفاق مع الرئيس إلى القيام ببعض الاصلاحات تخفيفاً لسورة المعارضة. لكن جهوده ذهبت عبثاً. إذ أن النقمة والحذر والريبة كانت قد عمّت جميع شرائح المجتمع. فكان من سخريات القدر أن يقع صاحب الميثاق الوطني، بعد عزلته على أثر اغتيال رفيقه في السلاح، ضحية ذلك الإجماع الذي كان الميثاق نفسه قد حقّقه على أفضل نحو.

في ٩ أيلول، اجتمع المجلس النيابي للتصويت على الثقة بالحكومة الجديدة، فألقى أمامه سامي الصلح بياناً وزارياً لم يكن من المتوقّع أن يكون مضمونه على ذلك النحو، أذ أنه جعل بشارة الخوري بالذات مسؤولاً عن مساوئ النظام التي سبّبت الأزمة القائمة، وأنهى مرافعته بأن أعرب عن عزمه على تقديم استقالته لرئيس الجمهورية الذي كان في مقرّه الصيفي في عاليه. فسارع بشارة الخوري بحجّة تأخُّر سامي الصلح بتقديم هذه الاستقالة إلى توقيع مرسوم بقبول استقالة الوزراء الذي تقدّموا باستقالتهم إليه، وباعتبار رئيس الحكومة مستقيلاً، قبل أن يتسنّى لهذا الأخير أن يستكمل تمتّعه بالانقلاب الذي قام به عبر استقالة مشهودة. كان ذلك «تعبير ملطّف للإقالة» كما يقول بشارة الخوري في مذكراته، بناءً على المادتين ٤٣ و٥٤ من الدستور[1]. ثم استند إلى هاتين المادتين فشكل حكومة مؤقتة من ثلاثة أعضاء من خارج المجلس وكلّف برئاستها ناظم عكّاري مدير مجلس الوزراء، وطلب في الوقت نفسه من صائب سلام تشكيل حكومة برلمانية. في هذه الأثناء، أعرب تحالف الجبهة الشعبية المؤلفة من الهيئة الوطنية والكتلة الوطنية (ريمون إده) والاتحاد الوطني (الكتائب) والتي انضّم إليها جميع أحزاب المعارضة، لرئيس الجمهورية عن عزمه على الدعوة إلى أضراب عام وإلى التوقف عن كل نشاط في البلاد، في ١٥ أيلول، فطلب بشارة الخوري من ناظم عكّاري أن يستقيل تفادياً لذلك، وكلّف صائب سلام بالحلول محلّه عسى أن يستطيع استيعاب الوضع المتفاقم. لكن المعارضة

(١) **حقائق لبنانية**، الجزء الثالث، ص ٤٦٧. هامش رقم ١.

كانت قد غدت عامة. فحصل الأضراب في الموعد المقرّر، وكان أضراباً شاملاً لم تعتوره أية ثغرة أو خلل، مما يعني أن البلاد كانت تطلب من بشارة الخوري، عبر المعارضة، أن يستقيل. أما صائب سلام فقد اضطر رغم سعيه المحموم لتهدئة الخواطر، إلى الخضوع لضغط الرأي العام فقدّم استقالته مساء ١٧ أيلول. لكن الرئيس كان قد وقّع في الليلة السابقة على مرسوم عيّن بموجبه الجنرال فؤاد شهاب، الماروني، قائد الجيش، رئيساً للحكومة مع ناظم عكاري (السنّي) وباسيل طراد (الروم الأرثوذكس) وزيرين. ثمّ عمد بعد ذلك فوراً، وضمن أجواء الترقّب القلق إلى الإعراب عن عزمه على التخلّي عن سلطاته، أمام حشد كبير من النواب المخلصين الذين تجمّعوا في قصر الرئاسة ليؤكّدوا له ولاءهم.

ثم أنه أملى على ناظم عكاري رسالة استقالته التي توجّه بها إلى رئيس المجلس النيابي. وهي تحمل تاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٢. وسلّم الجنرال شهاب نصّ الدستور وقال له: «احتفظ به وحافظ عليه..»، كما أعطاه نسخة من الكتاب الذي يحوي خطبه مشيراً عليه بالعودة إلى ما جاء فيه. والواقع أن تلك الخطب كانت تحتوي على المبادئ الأساسية للميثاق الوطني. وهكذا انتهت المسيرة السياسية لذلك الرجل الذي كان، مع رياض الصلح، مؤسس الاستقلال اللبناني. وقد ختم مذكراته التي روى فيها وقائع حياته السياسية بالقول: «وكانت وصيّتي أن يحافظ اللبنانيون على قدسيّة ميثاقهم الوطني الذي لا حياة لهم بدونه»[١].

كميل شمعون (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)

شغر باستقالة بشارة الخوري منصب رئاسة الجمهورية. في مثل هذه الحال تنص المادة ٦٢ من الدستور على أن «تُناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء». لذا دعت السلطة التنفيذية في المجلس النيابي للاجتماع بتاريخ ٢٢

(١) إياه، ص ٤٧٩.

أيلول، فانتخب المجلس بإجماع أعضائه تقريباً كميل شمعون، نائب الشوف، رئيساً للجمهورية.

بدأ بفضل الميثاق الوطني عهد جديد حشد لصالح الرئيس الجديد المنتخَب مجمل الأصوات المسلمة والمسيحية، سواء في البرلمان أو في أوساط الشعب، وانتهى هذا العهد بثورة طائفية لا جدال حول طائفيتها، تجابه خلالها المسلمون والمسيحيون والسلاح في أيديهم. وكان حكم الرئيس شمعون أيضاً نموذجاً للوضع الكارثي الذي كاد يغرق لبنان فيه نظراً لتراخي مفعول ميثاقه الوطني وسط المعمعة.

شهدت مدة ولاية الرئيس الجديد سفحين تفصل بينهما قمة أزمة السويس. فكانت فترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ عبارة عن سفح الصعود الذي شهد مجهوداً لإعادة تنظيم الدولة عبر استئصال المساوئ التي زرعها النظام السابق فيها. بينما أدّى الاعتداء الثلاثي على مصر إلى هيمنة جمال عبد الناصر وإلى الوحدة السورية المصرية ومن ثمّ إلى أول شرخ في الميثاق الوطني.

شكل كميل شمعون منذ وصوله إلى السلطة حكومة من خارج البرلمان مؤلّفة من أربعة أعضاء تولّت أعباء الحكم تحت إشرافه. وخوّله المجلس النيابي حقّ استصدار المراسيم التشريعية. فأسفر ذلك عن سلسلة من النصوص أدخلت على الوزارات والإدارات الكبرى تحسينات ملموسة. فكان للرئاسة الأولى هيبتها بعد أن عانت وطأة الضغوطات والتدخلات التي غدت أمراً معتاداً ومألوفاً. وامتلأت الخزينة حتى عامت، مما أتاح لها أن تلبي احتياجات الدولة. واستعادت الصحافة حريّتها التي قيّدتها السنوات الأخيرة من العهد السابق. واستُعيض عن قانون انتخابات عام ١٩٥١ بقانون جديد عام ١٩٥٣. وخُفض عدد النواب من سبعة وسبعين إلى أربعة وأربعين بحجّة تحسين نوعية التمثيل الشعبي على حساب الأهمية العددية. لكن هذا التحسين جاء على حساب الأماكن المتوفّرة للمرشحين الذين كانوا يتحايلون على الاقتراعات. وأعطي حق الانتخاب للمرأة اللبنانية. فحملت انتخابات تموز ١٩٥٣ إلى المجلس النيابي

أكثرية مرموقة من النواب الذين يدينون للرئيس بالولاء والجميل. غير أن قفا اللوحة تجسّد في أقصاء العديد من السياسيّين الذين ما لبثوا أن شكلوا نواة لمعارضة كانت في ذلك الحين ما تزال مستكينة وخامدة.

في عام ١٩٥٤، أخذت ترتسم في الأفق إمارات انقسام العالم العربي. فوقّعت مصر في ١٩ تشرين الأول معاهدتها مع بريطانيا العظمى فتعهّدت هذه بإخلاء القواعد العسكرية التي كانت لا تزال تحتلّها على قناة السويس بناءً على بنود استثنائية من معاهدة ١٩٣٦. غير أنها احتفظت لنفسها بحق احتلال هذه القواعد من جديد في حال حصول هجوم على تركيا أو على أحد أعضاء جامعة الدول العربية. واعتبرت القيادة البريطانية العليا منذ ذلك الحين أن جلاء قواتها سوف يستتبع فراغاً ستراتيجياً في الشرق الأوسط لا بدّ من ملئه. خاصة في تلك الفترة التي شهدت بدايات الحرب الباردة. وكان هذا الهاجس وراء ولادة فكرة **حلف بغداد** ـ الذي أصبح حلف **السنتو**[1] بعد ذلك ـ وقد وضعت مبادئ هذا الحلف في معاهدة ٢٤ شباط ١٩٥٥، التي تمّت بإشراف الحكومة البريطانية بين تركيا عدنان مندريس وعراق نوري السعيد. وكان ردّ القاهرة على هذه المعاهدة فورياً. إذ ما أن تحرّرت مصر من وجود القوات الإنكليزية في جوارها حتى انفتح باب آخر تستطيع الامبريالية الغربية أن تدلف منه. هكذا عمد جمال عبد الناصر، بحكم الثورة التي قام بها في ذلك الوقت، إلى تولّي قيادة الحركة المضادة. وهكذا أخذت وحدة المشرق العربي المعنوية القائمة في ذلك الحين تتدهور. وربما كان يقبع وراء تدهورها ذلك التنافس القديم بين وادي النيل وبلاد الرافدين. وهكذا أيضاً تبدّت شقوق وثغرات جديدة أخذ يملأها الدخول السوفياتي إلى المنطقة. في ١٨ نيسان، افتُتح مؤتمر العالم الثالث الآسيوي الأفريقي في باندونغ، فاستهلّ صيغة جديدة من صيغ السلوك بين العالمين، الغربي والشيوعي، سُمّيت بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وكان لها أن تضمّ في سياقها الدول العربية التي أعربت عن تقدّميّتها، تاركة الدول المتّهمة بالرجعية

(١) يوجد نصّ الحلف عند هوريفيتس، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٣٩٠.

تدور في فلك المعسكر الغربي. بذلك دقّت ساعة الاختيار. فكان للرئيس شمعون أن يختار الغرب.

أثار هذا الموقف حفيظة القاهرة. فتردّدت هذه الحفيظة على نحو مفعول البومرنغ في مشاعر المسلمين اللبنانيين، وخاصة السنّيين منهم ممّن كانوا قد افتتنوا منذ ذلك الحين بالجاذبية التي حظي بها عبدالناصر لدى شعوب العالم الثالث. فبعد أن كانوا قد درجوا زماناً طويلاً على التأثّر بجاذبية دمشق، عادوا فتوجهوا نحو مصر، منذ ثورة ٢٣ يوليو، بعقدة إحباطهم وحاجتهم إلى التضامن وذلك بضرب من التحوّل العاطفي الذي أدّى إلى ولائهم ولاءً غير مشروط للناصرية التي أصبحت المصدر المهيمن للعروبة المناضلة. لذا كانت تتردّد أصداء كل بادرة يتخذها عبد الناصر في أعماق الإسلام اللبناني، وتحدث بالتالي ردود فعل متوتّرة لدى المسيحيين الذين يرون فيها خطراً يتهدّد لبنانهم فيقفون منها بصورة غريزية موقف الحذر والاستنفار. وكل ذلك كان يؤثّر على الميثاق الوطني ويزعزع أسسه.

ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦، أعلن جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس الدُولية التي كانت قد حصلت على امتياز استثمار القناة منذ العام ١٨٥٤. وكان لهذا القرار وقع الصاعقة في العالم أجمع. فقد أدى رفض الحكومة الأمريكية تمويل مشروع سدّ أسوان إلى دفع رئيس الجمهورية المصرية إلى التوجه باتجاه الاتحاد السوفياتي. وفي ظل هذا التوجّه، ونظراً لأنه لم يعد لديه ما يخشاه ولا ما يتأمّل به من علاقته بالغرب، عمد إلى تنفيذ الفكرة التي كانت تراوده منذ وقت بعيد فأمّم القناة. هكذا لم ترَ فرنسا وانكلترا في هذا الفعل إلا تحدّياً واستثارة لهما، باعتبارهما المستفيدين الرئيسيّين من بقاء القناة تحت وصايتهما، ووُضع لبنان والدول العربية الأخرى أمام الأمر الواقع، فلم يكن يسعها، تحت وطأة شعوبها إلا أن تؤيّد الخطوة التي قام بها عبدالناصر. وهكذا غابت الدول العربية، وعلى رأسها مصر، وفي أعقابها لبنان، عن مؤتمر لندن الذي ضمّ، بين ١٦ و٢٢ آب، البلدان «المستخدمة للقناة».

لكن الاعتداء الذي قامت به إسرائيل في ٢٩ تشرين الأول، والتدخل الفوري إلى جانبها من قبل القوات البريطانية والفرنسية في بورسعيد، استهلاّ أزمة من أخطر الأزمات التي عرفها التاريخ المعاصر. ولم تُطوَّق هذه الأزمة إلا بفعل الحزم المشترك الذي أبدته الدولتان العظميان، ثم تكفلت الأمم المتحدة بالباقي.

منذ اليوم التالي خطا الرئيس شمعون خطوة جديدة على مسرح الأحداث. إذ قام بمبادرة خطيرة الشأن قوامها دعوة رؤساء الدول العربية وملوكها وعقد «مؤتمر قمة» في بيروت. وكان أن طُرح في هذا المؤتمر موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولتين «المعتديتين». أما مصر فكانت في حالة حرب قائمة معهما. وأما العراق والأردن فقد قطعتا علاقاتهما مع فرنسا ولم تقطعاها مع انكلترا، بينما قطعت سوريا والسعودية علاقاتهما مع الدولتين.

وأما بالنسبة للبنان الذي كان يتمحور من حيث اقتصاده وعلاقاته الثقافية تمحوراً عفوياً على الغرب، والذي كانت تنشط فيه منذ قرون بعيدة تيارات دينية ترعاها طوائفه ـ المتحدة مع فرنسا الكاثوليكية. فلم يكن يُحسد على الموقف الذي وجد نفسه فيه. لقد انعقدت القمة العربية في ١٢ تشرين الثاني، أي بعد توقف الاشتباكات العسكرية في سينا وبورسعيد حيث دارت المعارك. وكان على جدول الأعمال عدة مواضيع من بينها انسحاب القوات العدوة من الأراضي المصرية انسحاباً فورياً بلا قيد ولا شرط. وذلك على سبيل الالتفاف الضمني على المطلب المصري الرئيسي وهو قطع العلاقات مع كلا الدولتين الغربيتين قطعاً كاملاً. ولم يكن بوسع الرئيس شمعون، بالطبع، أن يبتّ هذا الأمر بمفرده. كما أن التوتر انفجر داخل الحكومة. فهدّد اثنان من أعضائها، هما رئيسها عبدالله اليافي ووزير الدولة صائب سلام، بالاستقالة. وكانا هذا العضوان يمثلان بالضبط، داخل الحكومة، العنصر السنّي الذي تربطه أواصر نفسانية بمصر الناصرية. هكذا أنهت القمة أعمالها في ١٥ تشرين الثاني، بالتصويت بالإجماع على توصية تهيب بالدولتين المعنيّتين أن تلتزما بتنفيذ مقررات الجمعية

العمومية للأمم المتّحدة بشأن الجلاء عن الأراضي المصرية، وبضرورة فصل مسألة القناة عن ظروف العدوان الثلاثي، بل تضمّنت التوصية أيضاً دعم العرب للشعب الجزائري المكافح في سبيل استقلاله. لكنها لم تأت على أي ذكر للمشكلة الرئيسية التي هي قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وانكلترا. وما أن انتهى الرئيس شمعون من توديع ضيوفه حتى بادر في اليوم التالي، في ١٦ تشرين الثاني، إلى قبول استقالة ع. اليافي وص. سلام اللذين عمدا فوراً إلى السفر إلى القاهرة، برفقة الحاج حسين العويني، وهو سنّي ورئيس وزراء سابق، حيث خفّ عبدالناصر لاستقبالهم، وسرعان ما تحوّل التوتّر إلى صراع مكشوف بين رئيسَيْ الدولة، أي في نهاية التحليل، بين المسلمين اللبنانيّين تدعمهم مصر، وبين الرئيس شمعون الذي كان لا يزال بمنآى في ذلك الحين، عن استقطاب المسيحيين حول شخصه على نحو ما كان عليه خصمه القوي في القاهرة[1]. وخلف سامي الصلح، السنّي البيروتي، عبدالله اليافي على رأس الحكومة، فكان في منتهى الأخلاص والتفاني، ووقف بعزم في وجه التيار الجارف الذي كان يشدّ أبناء دينه باتجاه عبدالناصر ويجعلهم يقفون في وجه كميل شمعون، وبقي في الحكم إلى حين انتهاء المدة الرئاسية[2].

اتخذت بدايات استعمال السلاح شكل إلقاء المتفجرات التي ظلت تنفجر ليلة بعد أخرى أمام المباني العامة. «لكن كل ذلك لم يكن إلا بداية»، على ما يقول كميل شمعون في مذكراته[3]. ثم هلّ العام ١٩٥٧ تحت هذا الطالع. فقد عصفت بسوريا والأردن أحداث على علاقة مع انتشار الأفكار الناصرية.

وفي هذا الوقت بالذات ظهر «مبدأ إيزنهاور» الذي كان مظهراً بارزاً من

(٢) قدّم كميل شمعون وصفاً حيّاً لهذه الأحداث ـ من وجهة نظر الشخصية بالطبع ـ في كتابه **أزمة في الشرق الأوسط**، المرجع المذكور، ص ٢٩٢ وما يليها.

- Camille Chamoun, crise en Moyen-Orient.

(٣) وقد روى بدوره، في **مذكراته** المذكورة في لائحة المراجع، وقائع رئاسته الدراماتيكية التي دافع عنها عام ١٩٥٨.

(١) **أزمة في الشرق الأوسط**، المرجع المذكور، ص ٣١٧.

مظاهر الحرب الباردة، إذ كان يرمي بالدرجة الأولى إلى التنسيق بين قوى الغرب، بالاتفاق مع الدول العربية، من أجل الدفاع عن الشرق الأوسط ضدّ الخطر الأحمر. بناءً عليه، كلّف رئيس الولايات المتحدة السفير جيمس رتشارد بالتفاوض مع الدول التي يعنيها الانضمام إلى هذا المبدأ. في ٢٧ كانون الثاني، سارع سامي الصلح إلى الإعراب عن موافقته المبدئية على «المبدأ» الجديد وعن اعتقاده بأن تطبيقه لا يمسّ سيادة لبنان بوجه من الأوجه. والأرجح أن سامي الصلح كان يعبّر بذلك عن رأي الرئيس شمعون. كان ردّ فعل الصحافة المصرية عنيفاً، وتردّدت أصداء هذا الردّ في أوساط المسلمين اللبنانيين، بينما أعرب المسيحيون عن استيائهم تجاهها. وكانت صيغة «الحياد الايجابي» قد غدت في القاهرة القاعدة الأساسية التي تستند إليها سياستها الدُولية. في هذه الأجواء وصل مبعوث الجنرال إيزنهاور إلى بيروت، في أعقاب الاتصالات والمراسيل التي كانت الحكومة الأمريكية قد تبادلتها مع الرئيس شمعون. واختُتمت المباحثات، في ١٦ آذار ١٩٥٧، بعد يومين من بدئها، بصدور بلاغ مشترك أعلن بصورة لا لبس فيها عن تبنّي لبنان للخطة الأمريكية. وهكذا لم يعد الرئيس شمعون، بمؤازرة وزير خارجيته شارل مالك، يخفي سياسة تعاونه مع الغرب. فكانت تلك نقطة اللاعودة التي باعدت منذ ذلك الحين بينه وبين مصر والدول العربية الأخرى التي كان عبدالناصر يوجّه سلوكها السياسي. أما المعارضة اللبنانية ذات الميول الناصرية الواضحة، فقد كانت عنيفة وحادة. فتكاثرت الحوادث والإشكالات، وجرى التصويت على قانون انتخابات جديد رفع عدد النواب من أربعة وأربعين إلى ستة وستين. وجرت الانتخابات في حزيران، فحملت إلى المجلس، بعد التلاعب بها، مجموعة من النواب الموالين للرئيس شمعون. غير أن هذا المجلس بالذات هو الذي برهن عن قصوره وعجزه حيال الاضطرابات التي شهدها العام التالي.

كان السبب المباشر لانتفاضه ١٩٥٨ ردود الفعل على الحملة الصاخبة التي شنّها أنصار الرئيس شمعون، وكلهم مسيحيون بالطبع، من أجل تجديد ولايته

التي تشارف على الإنتهاء في أيلول ١٩٥٨، وذلك على غرار التجديد لبشارة الخوري عام ١٩٤٨ عن طريق تعديل دستوري أقرّه مجلس نيابي مطواع. وعبثاً حاول عدد كبير من الشخصيات التي اجتمت، على اختلاف طوائفها، في ٢٧ آذار، بدعوة من هنري فرعون، ثني رئيس الدولة عن عزمه على التجديد، وحضّه على انقاذ ثبات الدستور. فقد كان جوهر الصراع في الحقيقة يكمن في رغبة مصر القومية بوضع حدّ لسياسة كميل شمعون المؤيدة للغرب. ولم يكن بوسع المسلمين اللبنانيين، بحكم عروبتهم الضمنية، إلا أن يتجاوبوا مع الرغبة المذكورة. في ٢٢ شباط، تحققت الوحدة بين مصر وسوريا، وأطلق على الدولة الجديدة اسم **الجمهورية العربية المتحدة**. فكان ذلك حدثاً هاماً انعش الآمال بالوحدة العربية.

في ٨ أيار، كان لاغتيال نسيب المتني، وهو صحافي مسيحي ذو شعبية واسعة في الأوساط اليسارية، فعل الصاعق المفجّر لما اصطلح على تسميته بأزمة ١٩٥٨ والتي كانت في الواقع انتفاضة مسلّحة. فقد اتخذت هذه الأزمة منذ اليوم التالي طابعاً مسلماً وطائفياً عنيفاً. فاشتعل الشوف بقيادة كمال جنبلاط، وتولّى رشيد كرامي قيادة العمليات في طرابلس وعكار. أما بيروت فقد انقسمت بالطبع إلى قطاعين، مسيحي ومسلم. غير أن بعض الشخصيات المسيحية المعزولة في الواقع، انضمت إلى المعارضة، إن لم يكن إلى الانتفاضة، ساعية بذلك لتخفيف طابعها الطائفي. ولم يتوان البطريرك الماروني المونسنيور بطرس المعوشي عن الأعراب عن عدائه الشديد للرئيس. رغم ما أثاره هذا العداء من استهجان واستياء في أوساط الرعية ورجال الدين. وكانت خطبه تُستقبل بالترحيب والتصفيق الشديدين من قبل الوفود المسلمة. وتحوّلت الأحياء الغربية من العاصمة التي تضمّ أكثرية إسلامية واسعة إلى ساحة مسلّحة واحدة الاتجاه. كان المسلّحون فيها بقيادة صائب سلام، يظلون في حالة استنفار دائمة تتخلّلها بين الحين والآخر تسلّلات إلى صفوف الأعداء. أما صفوف الأعداء هذه فكانت تتألف من مسيحيين نصّبوا أنفسهم منافحين ومدافعين عن النظام القائم، وذلك ضمن الأطر التنظيمية التي وفّرتها لهم

الكتائب والحزب القومي السوري من خلال تحالفهما الظرفي آنذاك. هكذا خرجت مناطق بكاملها عن سلطة الدولة. أما الجيش فقد آثر الامتناع عن أي تدخّل، رغم الأوامر التي تلقاها من الرئيس. فقد كان قائده الأعلى الجنرال فؤاد شهاب يتخوّف من انشقاقه المحتمل. ومن أن تؤدي الارتجاجات العميقة عند تحطمها على جوانبه إلى تصدّع يطاول بنيته وتركيبه، نظراً لأن هذا التركيب لم يكن هو الآخر إلا صورة عن المجتمع المحيط به ومثالاً عنه. وبلغت المعارك أوجها بإحراق منزل سامي الصلح الذي كاد يلاقي حتفه أثناء ذلك، وبالهجوم العنيف الذي شُنّ على القصر الجمهوري، في حزيران، حيث عمد كميل شمعون شخصياً وببرود أعصاب مدهش إلى تنظيم الدفاع عن القصر وسلاحه بيده، ممّا أدّى إلى صدّ هجوم المهاجمين[1].

في خضمّ هذه الأحداث، أعربت هيئة الأمم المتحدة عن اهتمامها بالاضطرابات في لبنان، إذ رأت فيها مشكلة دوليّة تهدّد السلام. وكانت الحكومة اللبنانية قد رفعت لمجلس الأمن، في ٢٢ أيار، شكوى على الجمهورية العربية المتحدة تتّهمها فيها بالتدخل في الشؤون اللبنانية وبتشجيع العصابات المسلّحة التي تتسلّل إلى الأراضي اللبنانية بعد تدريبها في سوريا، فضلاً عن تزويدها بالأسلحة الحربية. فاتّخذ مجلس الأمن، في ١٠ حزيران، بموافقة مندوب الجمهورية العربية المتحدة، يقضي بإرسال فريق من المراقبين إلى لبنان للتأكُّد من صحّة الوقائع الواردة في الشكوى. وكان التقرير الذي وضعه الفريق المذكور، ونشر في ٥ تموز، سلبياً. قبل ذلك بيومين، كان داغ همرشولد، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، قد صرّح قائلاً إنه لا يملك دليلاً على تسلّل جماعي لعناصر سورية إلى لبنان. ويبدو أن الرئيس شمعون قد طلب في تلك الآونة بالذات تدخّل القوات الأمريكية بصورة مباشرة. فلم يُلَبَّ طلبه على الفور.

---

(١) كرّس كميل شمعون القسم الأكبر من كتابه الآنف الذكر لسرد وقائع أزمة ١٩٥٨، وذلك بالطبع وفقاً لرؤيته الخاصة.

لكن فجر ١٤ تموز شهد انقلاباً عسكرياً في بغداد، تمكّن خلال بضع ساعات من الإطاحة بالحكم الملكي الهاشمي وقضى بشراسة على نظام نوري السعيد الذي كان قد لبث أكثر من ثلاثين عاماً. أحدث الانقلاب المذكور صدمة عميقة لدى الدول الغربية الكبرى، كان من جرّائها أن نزل جنود البحرية (المارينز) التابعون للأسطول السادس الأمريكي، في جنوب بيروت، بتاريخ ١٥ تموز. وما لبث الجنرال إيزنهاور أن صرّح أنه لم يقم بذلك إلا بناءً على المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة واستجابة لطلب رئيس الجمهورية اللبنانية الموافق عليه من قبل حكومته الشرعية. وانتشر الاحتلال الأمريكي على ما يقارب كل الساحل اللبناني، ولم ينتهِ إلا في النصف الثاني من شهر تشرين الأول بناءً على طلب الحكومة اللبنانية التي تألّفت في عهد الجنرال فؤاد شهاب.

إذا كان التدخل الأمريكي لم يتوصّل إلى حماية نفط العراق على النحو المرتجى، فقد توصل إلى الأقل إلى تجميد مواقع الفريقين المتصارعين في لبنان. هكذا اتّقى العهد شرّ إقالة رئيسه بالقوة. وكان الرئيس شمعون قد فقد منذ بداية الصراع كل أمل بتجديد ولايته ـ هذا إذا كان قد خطط بالفعل لهذا التجديد. لكنه أصرّ على تكملة مدة ولايته حتى آخرها واعتبر أن كرامته مرتبطة بذلك. وقد تحقّقت له هذه الغاية، في ٣١ تموز، عندما انتُخب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في الدورة الثانية من الاقتراع. غير أن الرئيس شمعون ظلّ يمارس صلاحياته حتى ٢٣ أيلول، فسلّم هذه الصلاحيات لخلفه في ذلك التاريخ. ومنذ ذلك الحين، ظل المسيحيون يعتبرونه بمثابة المنقذ للبنان من المطامع الناصرية، كما ظل المسلمون يعتبرونه، هو ومساعده شارل مالك، بمثابة الرجل الذي سعى إلى استتباع لبنان بالامبريالية الأمريكية. على كل حال، فقد آلت سياسته إلى كسر الميثاق الوطني، فكان على الجنرال شهاب أن يتولّى تلك المهمّة الشاقة التي هي إعادة اللحمة إلى أجزائه المبعثرة.

فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)

يُقسم عهد فؤاد شهاب إلى مرحلتين متميّزتين: الأولى كُرّست، حتى العام

١٩٦١، للمصالحة ولإعادة البناء، والثانية تميّزت بالنفوذ الكبير الذي مارسه الجيش، ولا سيما المكتب الثاني، على الحياة العامة.

لم يضع تسلُّم رئيس الدولة الجديد مهامّه حدّاً للاضطرابات السائدة. ففي ١٩ أيلول خُطف الصحافي الكتائبي فؤاد حدّاد على يد عناصر جاءت من الجانب المسلم، ثم اختفى دون أن يترك أثراً. ولما تأكد أمر اغتياله ثارت ثائرة حزبه الذي شنّ بدوره انتفاضة مضادة. كما سُمّيت في ذلك الحين، استطاع أن يعبئ من خلالها شرائح واسعة من المسيحيين الذين أقاموا المتاريس وحفروا الخنادق في أحيائهم على غرار ما كانت عليه الأحياء المسلمة.

في اليوم الذي تلى تسلُّم الجنرال شهاب لمنصبه. كلّف رشيد كرامي زعيم الثوار في طرابلس بتأليف الحكومة. فكان سبعة من أعضائها الثمانية ينتمون إلى المعارضة المتحالفة مع الثورة، مما أحدث مضاعفات فورية في المعسكر المسيحي. إذ صرّح بيير الجميّل رئيس الكتائب، في ٢٥ أن تأليف الحكومة على هذا النحو يُعتبر «انتصاراً للمتمردين لا مبرّر له» وأن حزبه لا يسعه والحالة هذه إلا أن يقف من الحكومة الجديدة موقف المعارض. ثم تلا ذلك فترة من التوتر الشديد دامت حتى ١٤ تشرين الأول كثّف خلالها الكتائب وأنصار الرئيس شمعون مقاومتهم للعهد. فاشتمل الأضراب الذي دعت إليه الكتائب في ٢٠ أيلول على كل المناطق المسيحية. وجرت مظاهرات في بيروت وزحلة وأماكن أخرى كادت تتحول إلى اصطدامات في المناطق والأحياء ذات الكثافة المسلمة. ثم شاعت بعد ذلك أعمال الخطف والقتل. فأبدى المسيحيون لإثبات وجودهم صلابة عدائية لم يعرفوا لها مثيلاً في تاريخهم منذ الفتح العربي، بحيث صارت الحرب الأهلية الدينية بمعناها الفعلي على قاب قوسين أو أدنى من النشوب. ولم يكن ثمّة حلّ للأزمة إلا بتشكيل حكومة اتحاد وطني تجسّد التوازن من جديد بين الكتلتين المسيحية والمسلمة. وكان صائب سلام زعيم الثوار في بيروت قد أذاع نداء في الثامن من تشرين الأول يدعو من خلاله إلى المصالحة بين المسلمن والمسيحيين «أبناء الوطن الواحد». فوجد رشيد كرامي نفسه في

هذه الأجواء مضطراً لتقديم استقالته التي قُبلت على الفور في التاسع من الشهر. لكنه عاد في ١٤، وبعد تفاهمه مع بيير الجميل، فأعلن عن تشكيل حكومة جديدة من أربعة زعماء، اثنان من المسلمين السنيّين، هو وحسين العويني، واثنان من المسيحيين الموارنة، بيير الجميل وريمون إدّه، عميد الكتلة الوطنية، وانتهى الأضراب في اليوم نفسه بناءً على أمر من الكتائب. عندئذٍ أطلق الشعار الذي صار يرفع منذ ذلك الحين بمثابة الدالول على التئام الشمل الوطني، وهو شعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي نادى به كلا الفريقين. وهكذا هدأت الانتفاضة والانتفاضة المضادة على الفور أمام دهشة المراقبين الأجانب وحيرتهم بعد أن ظلوا طيلة أشهر يرصدون ذيول الأحداث ومضاعفات تطورها، ويحسبون حساباتها. أما اللبنانيون، فقد رسخ في أذهانهم بعد خروجهم من تلك المعارك التي أشاعت الدمار وغذّت الانقسامات، أن حياتهم لا يمكن أن تجد سبيلها إلى الاطمئنان والسلم إلا بتعايشهم المشترك وبتفاهمهم، مسلمين ومسيحيين، أي في نهاية التحليل، بإعادة إحياء الميثاق الوطني. فكان هذا الإنجاز الكبير هو ما عمل على تحقيقه عهد فؤاد شهاب.

كانت الاضطرابات التي وضعت أوزارها قد أدت إلى طرح مشكلات عديدة. أما الوضع الاقتصادي فقد استعاد انتعاشه من تلقاء ذاته بفعل ذلك السحر الذي تملك السوق اللبنانية سره المخصوص. إذ تحدوها عقلية المغامرة وتدعمها المبادرة الحرّة. والواقع أن الأسواق سرعان ما استعادت نشاطها المعتاد. لكن الدولة هي التي خرجت من الأزمة مزعزعة الأسس. إذ تبيّن أن الحس المدني الذي كان قد أمّن لها وجودها ضمن إطار الميثاق الوطني أصبح عاجزاً عن الاضطلاع بدوره بدون القيام بإصلاح جذري للمؤسسات. لذا حصلت الحكومة من المجلس النيابي دون عناء يذكر على تصويت يمنحها صلاحيات مطلقة ويخوّلها التشريع عن طريق المراسيم الاشتراعية. وتلا ذلك هزيمة كبيرة من أجل تحقيق الغاية المذكورة. فأنشئت لجان متعدّدة الأشكال والأنواع في كل وزارة من الوزارات. وأخذت تعمل بلا انقطاع على إعداد

التشريعات الجديدة المطلوبة. وهكذا صدر، في آن واحد، مئة واثنين وستون مرسوماً اشتراعياً، في ١٢ حزيران ١٩٥٩، كان لها أن تُدخل على الإدارات القائمة تعديلات، بل تغييرات عميقة، أقامت تنظيمات جديدة بدلاً من القوانين السابقة، وأوجدت هيئات ومؤسسات لم تكن موجودة من قبل، مهمّتها مراقبة مختلف الإدارات العامة والقيام على حسن سيرها وأدائها الطبيعي لوظيفتها.

كان العهد مقتنعاً بضرورة تلبية مطالب الطوائف المسلمة، وعلى رأسها العنصر السنّي، بعد رفعها للواء الثورة. وقد شاعت في تلك الفترة صيغة نموذجية من حيث لبنانيتها تندرج أيّما اندراج ضمن النزعة المذهبية السائدة. وأطلق على هذه الصيغة اسم فيفتي - فيفتي. بحيث صارت صيغة الفيفتي - فيفتي شعاراً دارجاً، علماً أنه لم يكن يعني شيئاً آخر سوء اقتسام الوظائف العامة مناصفةً بين المسيحيين والمسلمين. والواقع أن المسلمين كانوا لا يزالون من هذه الناحية في موقع الدونية تجاه المسيحيين، وذلك بفعل الإرث الموروث عن عهد الانتداب الذي لم يكن بوسعه أن يختار موظفيه ومساعديه إلا من بين الأوساط المتعلمة والمخلصة التي كانت منفتحة منذ حين على الثقافة الفرنسية. وقد ذهبت السياسة المذكورة، والتي كانت نتاجاً لرغبة الجنرال شهاب الشخصية، إلى حدّ اتّخاذ الطابع الشرعي، وذلك مع ظهور حكم مقتضب في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ المتعلق بتنظيم أوضاع الموظفين - علماً أن دستورية هذا الحكم مشكوك بها. فقد فرضت المادة ٩٦ من المرسوم المذكور على السلطة التنفيذية أن تراعي «في تعيين الموظفين أحكام المادة ٩٥ من الدستور». والحال أن المادة الدستورية المذكورة لم يكن من المفترض بها أن تطبّق، في عُرف واضعيها، إلا بصورة مؤقتة ومراعاةً للمصلحة العامة. أما المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ فقد تدخلت، بالعكس، لإضفاء الطابع المبرم على وجود المادة الآنفة الذكر. فحوّلت ما كان مجرّد توصية باعتماد الحذر السياسي إلى قاعدة في الحق الإداري ما لبثت أن أصبحت قاعدة مبرمة. كانت تلك طريقة الجنرال شهاب لتعزيز الميثاق الوطني وفرض احترامه.

أما الإنجازات الملفتة التي قام بها العهد فكانت في المجال الاجتماعي. وكان لهذه الإنجازات في مختلف مجالات العمل والضمان الاجتماعي والسكن وحقوق الإرث لدى الطوائف «غير المحمّدية» إلخ. أن تفتح نوافذ مشرعة على آفاق أوسع فأوسع، كما كان لنتائجها على الصعيد السياسي أن تشدّ الجماهير الشعبية إلى العهد وتجعلها تتمسك بشخص الجنرال شهاب بالذات - في الوقت الذي كان فيه معبود الجماهير في القاهرة ودمشق رجلاً عسكرياً آخر. إلى ذلك فقد استفادت هذه السياسة الاجتماعية من أجواء التعاطف مع **الناصرية** الحيادية التي كانت شائعة حينذاك في المشرق العربي. إن مجمل هذه التدابير والمواقف التي كانت تتضارب تضارباً واضحاً مع الانطواء القطري والاستتباع للغرب اللذين طبعا العهد السابق، هي التي أطلق عليها جورج نقاش اسم **الشهابية**، فصارت هذه التسمية منذ ذلك الحين علامتها المميّزة.

لكنّ أولى بوادر الانعطاف الذي طرأ على العهد بفعل نشاط العسكريين، ظهرت في قانون الانتخابات، تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠. فقد كان لكل عهد نوابه البرلمانيون الخُلّص الذين كان يصار بشكل مسبق إلى وضع قانون انتخابات مدروس بعناية لكي يساعد على فوزهم. ولم يشذّ عهد الجنرال شهاب عن هذه القاعدة الثابتة. فقد رفع القانون الجديد عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩. وحُدّدت الدوائر الانتخابية بصورة مدروسة بحيث تعزّز أوضاع أصدقا العهد الذين ازداد عددهم وتطور ولاؤهم بمقدار ما كان يتعاظم النفوذ الذي أخذ الجيش يمارسه على الدولة. وكانت المراكز الحساسة، من أمن عام وشرطة ودرك، قد عُهد بها إلى ضباط كبار لا يرق الشك إلى ولائهم للعهد. في ظل هذه التدابير صدر مرسوم بحلّ المجلس النيابي، بتاريخ ٤ أيار ١٩٦٠، أي قبل سنة من انتهاء مدته. على كل حال فقد كان من المنطقي، على أثر التغيرات التي عصفت بالأذهان عام ١٩٥٨، أن يصار إلى التعبير، عن طريق الاستفتاء الشعبي، عن التفاوتات الجديدة التي شهدها الرأي العام، وأن تتجسد هذه التفاوتات في تشكيل البرلمان. لذا عمدت الوزارة الرباعية التي تألفت في تشرين الأول ١٩٥٨

إلى تقديم استقالتها في ١٤ أيار ١٩٦٠، وحلّت محلّها حكومة حيادية لم يشترك فيها إلا أشخاص من خارج البرلمان كانت مهمّتها الاشراف على حسن سير الانتخابات. غير أنه كان من الحتمي، نظراً للأعراف السياسية قبل كل شيء، أن تؤدي الانتخابات التي جرت في حزيران وتموز إلى فوز أكثرية مرموقة موالية للعهد، بينما كان المجلس السابق تعبيراً أميناً عن السياسة الشمعونية، رغم الشلل التام الذي أحاق به طيلة فترة الاضطرابات. والحق أن انتخابات ١٩٦٠ لم تقم إلا بتصفية آخر ذيول التضعضع الذي أحدثته أزمة ١٩٥٨.

هكذا فهمها الجنرال، وهكذا أرادها أن تكون، في ٢٠ تموز، وفي أوج الطمأنينة المستعادة التي صار يتمتّع بها العهد، أعلن الجنرال شهاب عن رغبته بالتخلّي عن منصبه، فهو لم يقبل تولّي الحكم إلا مرغماً واستجابة لرغبة البلاد التي أجمعت عليه بعد أن مزّقها انقساماتها الداخلية. أما وقد هدأت الخواطر واستكانت الأفئدة فإنه لا يطمح الآن إلا إلى العودة إلى الجيش الذي كان قد كرّس له كل جهوده منذ وقت طويل. أثار هذا القرار مشاعر الأهالي على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم. فتدفق البرلمانيون ورجال السياسة، ومعهم الوفود التي جاءت من كل حدب وصوب، على قصر الرئاسة، وأكرهوا رئيس الجمهورية إكراهاً على العودة عن قراره. وهكذا عاد عليه هذا الرائز الاختباري بالمزيد من الحظوة والاعتبار والسلطة التي أحسن العسكريون المحيطون به التقاط موجاتها الخيّرة. وإلى ذلك التاريخ أيضاً ترقى بداية المسيرة الطويلة التي سارها نظام استمدّ منذ ذلك الحين قوته الأساسية من الجيش الذي تحوّل إلى سند سياسي. وبعد فترة فاصلة وجيزة ترأس الحكومة خلالها صائب سلام زعيم الثوار في بيروت عام ١٩٥٨، عاد العهد فارتبط ارتباطاً كاد يكون نهائياً مع الزعيم السنّي الآخر. رشيد كرامي، الذي تولّى قيادة المعارك في الفترة نفسها في طرابلس، حتى بات من الممكن القول إن العهد قد تجسّد فيه، مقابل المعارضة المسيحية التي غدا عميد الكتلة الوطنية وجهها الأسطوري البارز، أو يكاد.

مع ذلك، فإن هذا النظام الذي بدا محصّناً وراء مواقعه المسلّحة كاد يُطاح به في أواخر عام ١٩٦١ على يد حفنة من العسكريين ممن ينتمون إلى الحزب القومي السوري الذي كان قد قاتل عام ١٩٥٨ إلى جانب كميل شمعون. فقد جرت محاولة الانقلاب ليل ٣١ كانون الأول بينما كانت بيروت منهمكة بالاحتفال بعيد رأس السنة، وفشلت فشلاً يُرثى له. واستغلّ الجيش هذه الفرصة ليردّ بعنف فمُنع الحزب القومي السوري واعتُقل أعضاؤه بالمئات ونُكّل بهم بشكل لم تعرف تفاصيل قسوته إلا بعد ذلك بمدة طويلة. ولكن، خلافاً للمحاكمة المستعجلة التي أدت عام ١٩٤٩ إلى إعدام رئيسه الأعلى على الفور، أُحيط مثول الأعضاء المذكورين أمام المحكمة العسكرية بكل الضمانات القانونية اللازمة. وبعد العديد من الجلسات صدرت بحقّهم أحكام بالإعدام وبالأشغال الشاقة المؤبدة. وتحلّى الجنرال شهاب بالحكمة فلم يوقّع على أي حكم بالإعدام. غير أن ما جرى في هذه الحالة هو أن بعض العسكريين قاموا فعلاً بعصيان مسلّح أودى بحياة عدد من الجنود وضباط الصف المساكين. بحيث أن عدم إعدام العصاة شكل قاعدة إنسانية ظلّ الجنرال شهاب ملتزماً بها طيلة ولايته حتى بالنسبة لمجرمي الحق العام. وذلك رغم مشاعر الثأر والاقتصاص الذي ظل المزاج اللبناني مشبعاً بها.

كان لا بدّ من أن تستتبع هذه الخطّة عواقب معينة على صعيد أمن النظام، فضلاً عن صفوف الأهالي الطائفية التي لم تستعد وئامها إلا منذ فترة وجيزة. فأعرب المسلمون عن تخوّفهم من أن تكون يد كميل شمعون وراء الانقلابيين. ولم يكن بوسع المسيحيين، كلٌّ حسب توجّهات طائفته الخاصة، إلا أن يتذكّروا أن هؤلاء الذين شاركوا في الدفاع عن لبنان عام ١٩٥٨ هم الأشخاص أنفسهم الذين وضعوا على رأس برنامجهم تحقيق سوريا الكبرى التي لا يحتلّ لبنان بالنسبة لها إلا الموقع الذي تحتله مجرد ولاية بسيطة. وهكذا وجد الشعب اللبناني نفسه يعبّر بعفوية وطنية عن الذعر الذي أصابه من جرّاء المحاولة الانقلابية. فلم ترتفع إلا أصوات نادرة تدعو إلى تفهم الوضع أو إلى التحلّي

باللين والتسامح تجاه الانقلابيين، علماً بأنه لو نجح انقلابهم لكانوا أعادوا طرح وجود لبنان أو عروبته التي لم تكن قد استعيدت إلا منذ فترة وجيزة، على بساط البحث من جديد.

لكن المحصلة الأكيدة التي أسفرت عنها كل هذه العملية هي النصر المؤزّر الذي حققه العسكريون. فلم يعد العهد يخفي ارتباطاته التي تجعله متمحوراً على الجيش وتابعاً له. هكذا بدأت من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤ المرحلة الثانية من عمر العهد، وهي مرحلة شعرت البلاد خلالها أنها محميّة بواسطة الجيش، لكنها خاضعة لمقتضياته وشروطه بل كثيراً ما تخضع لتحقيقاته وتفتيشاته. وينبغي القول أن الحريات السياسية في هذه الفترة قد تقلّصت إلى حدّها اللازم وحسب. بل إنها كادت تتحول إلى مجرّد تعبير دستوري لولا اضطرار الجنرال شهاب بين الحين والآخر إلى كبح جماح ذلك الاندفاع المتفاني الذي أعرب عنه أتباعه.

ويمكن للمرء أن يتوقّع في مثل هذه الشروط أن يُعرب أنصار الجنرال شهاب بدورهم، على غرار ما حصل في العهدين السابقين، عن رغبتهم في تجديد ولايته وذلك عبر تعديل دستوي بسيط يكفي لإقراره جمع الثلثين المطلوبين من أصوات النواب. لكن الحسّ السليم الذي كان يتمتّع به الجنرال شهاب ـ وربما المعارضة الشديدة التي أبداها البطريرك الماروني تجاه تجديده ـ حال دون نجاح المحاولة. فالتوصية التي صوّت عليها المجلس بهذا الصدد في ٢٦ أيار لم تحظ بموافقة الحكومة. وفي ١٨ آب، انتخب المجلس شارل حلو رئيساً للجمهورية بما يشبه الإجماع، وهو كان وزيراً في الحكومة ومن خارج المجلس وأول سفير للبنان لدى الڤاتيكان.

وهكذا انتهت ولاية الجنرال شهاب، إن لم نقل عهده الذي لا بدّ أن يعترف له التاريخ يوماً بفضله الكبير في تهدئة الخواطر ومن ثمّ في إعادة استواء الميثاق الوطني على أسسه التقليدية. وذلك رغم الانتقادات التي طالما وُجّهت إليه من جانب بعض الأوساط المارونية.

شارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)

لم تكن هذه الرئاسة الجديدة في الواقع إلا امتداداً ضمنياً للعهد السابق. فقد ظل التدخل العسكري مستمراً في توجيه مسار العهد، كما ظلّ الجنرال يخيّم على سيّده. والوحي الذي أهاب بالمجلس النيابي أن ينتخب شارل حلو الذي كان يومئذٍ وزيراً في حكومة رشيد كرامي، ظل يرهق كاهل العهد الجديد بالارتهان الشهابي. والواقع أن الجنرال كان قد حسم اختياره للمرشح السعيد، قبل أيام قليلة فقط من التاريخ المحدّد للانتخاب وحتى لا يصوّت المجلس النيابي لصالح الأمير عبد العزيز شهاب الذي كانت طباعُه لا تتلاءم كثيراً مع الصيغ الدستورية. لذا تلقى الياس سركيس، كبير مستشاري الجنرال، مهمّة إبلاغ الأكثرية البرلمانية بما وقع عليه اختياره الأخير. وهكذا انصاع المجلس، في ١٨ آب، للاختيار المذكور دون أي اعتراض. ألم يكن هذا المجلس يدين بتركيبه للجنرال إذ حرص قبل أشهر قلائل على تدبُّر أمر اقتراعات الناخبين بحيث تخدم بالضبط فوز أعضائه؟

وكما لو أن القدر شاء أن يختبر هذا الموقع الهش الذي كان عليه الرئيس شارل حلو، فقد ابتلاه بمحن رهيبة استطاع أن ينقذ لبنان من ويلاتها بمهارة. إن لم نقل أنه تمكّن من تجييرها لصالحه. والواقع أنه لم تمرّ سنة من سنيّ ولايته الست، إلا وكانت حافلة بأحداث كان بوسع تسلسلها أن يهدّد الميثاق الوطني بخطر التصدع والانهيار، لو لم يتداركها الرئيس بعمليات تضبطها وتحدّ من جماحها.

حرص الرئيس حلو شأنه شأن سابقيه على استهلال عهده بحملة إصلاحية على الإدارة والقضاء اللذين كانت الشبهات تدور حول كونهما بؤرتين للفساد بشتّى أشكاله المتراوحة بين الرشوة الرخيصة والتواطؤ المدروس. ولتحقيق الإصلاح المذكور، بالاتفاق مع حكومته وعلى رأسها رشيد كرامي الذي لا يحول ولا يزول ـ وهذا دالول آخر على أن العسكريين هم الذين كانوا يدعمون العهد في الخفاء ـ حمل البرلمان على التصويت على قانونين أُطلق عليهما اسم

قوانين التطهير. وأقلّ ما يقال فيهما أنهما أديا، سواء من حيث المضمون أو من حيث التطبيق، إلى خرق أبسط حقوق الكائن البشري. إنهما القانون رقم ٤٩/ ٦٥ تاريخ ٦ أيلول، والقانون رقم ٥٤/ ٦٥ تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٦٥. وقد تناول الأول «إصلاح» الجسم القضائي، بينما تناول الثاني «المصالح العامة». وقد أنشأ هذان القانونان هيئة أو هيئتين للتفتيش أُعطينا صلاحية البتّ بمصير القاضي أو الموظف المتّهم، بأكثرية الأصوات. وبناءً على مجرّد دراسة ملفّه، بغير علم منه، ودون إطلاعه بشكل أو بآخر على المآخذ المنسوبة إليه، ولا سماع رأيه فيها أو دفاعه عن نفسه فيما عناها. على كل حال، فقد ظلّ الملف المذكور يغصّ حتى اللحظة الأخيرة بالتقارير السرية التي لم تكن صياغتها عادةً تحاط بأي إجراء يضمن موضوعيتها أو استقلاليتها. وكان القرار المتّخذ من قبل اللجنة يُبلّغ للشخص المعنيّ دون أن يكون بوسعه استئنافه. فالواقع أن القانونين حرصا كل الحرص على منع ضحايا الاصلاح والتطهير من اللجوء إلى أي طعن أو نقض، بحيث كان الحكم الذي يصدر بحقهم كناية عن حكم بالموت المدني. أما الناحية الإنسانية الوحيدة التي حرص القانونان على عدم التفريط بها فكانت الاعتراف لهم بحقهم بتعويضات الصرف، على أن تحسب لهم وفقاً لسلم معاشات التقاعد. وقد طاولت هذه الحملة التي شُنّت باسم السلامة العامة عدداً من القضاة والموظفين والدبلوماسيين دون تميز بين طوائفهم، وكان من بينهم عدد من الذين اتّهموا علانية بارتكابهم اختلاسات مالية. لكن المضاعفات التي أحدثتها الحملة المذكورة لدى طوائف الذين طاولتهم كانت من العنف بحيث أرهبت النظام. فتوقفت فجأة ولم تسفر عن شيء. بل إن الأمور تفاقمت باتجاه مخالف عكسي للتهديدات التي كيلت بحقّ الذين كانت مواقعهم قلقة وهشّة. ثم كانت النتيجة عبارة عن فشل تام تجلّى في النهاية عبر تشويه لا مثيل له أحاق بحقّ الدفاع في بلد يفتخر بأنه ما زال، كما كان في العهود القديمة، معقلاً للحقوقيين. والأبلغ من كل ذلك أن القرارات المذكورة اتُّخذت وجمّدت بناءً على رغبة رئيس دولة يساعده وزراء كلّهم من كبار رجال القانون ومقتنعون بأولوية «القيم الروحية» التي يريدون للبنان أن يكون رائدها الأغرّ. أما المبرّر

الوحيد لتقاعسهم فلا يتفسّر إلا بخشيتهم من أن تؤدي الدعوى الحضورية المقامة بحقّ الأشخاص المتّهمين من قِبل الجمهور، إلى الاصطدام بالقوى القاهرة التي تتمتّع بها الجماعات الضاغطة، والتي تُعتبر الطوائف نموذجها الناجز. والواقع أن ما يجب الاعتراف به هو أن هذه القوى بالذات هي التي عرقلت المضيّ بذلك التدبير الذي يعتبر من أهم تدابير الحق العام في الديموقراطيات الغربية.

أما العام التالي فقد شهد انهيار بنك أنترا. في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦، سرت شائعات مفادها أن هذه المؤسسة التي تُعتبر أكبر منشأة مصرفية في الشرق الأوسط تواجه صعوبات في حساباتها الجارية. فدبّ على الفور ذعر شديد اجتاح الأوساط المالية كالإعصار الهائج مما أثر تأثيراً عميقاً في اعتمادات جميع المصارف الأخرى. وخيّمت على العاصمة اللبنانية أجواء ملبّدة بدا معها أن الكارثة وشيكة الوقوع وأنها ستحلّ بسستام اقتصادي ومالي تقوم حركته الرئيسية على مجرّد مشاعر الثقة والسرية والحرية التي يبعثها في نفوس المودعين، وخاصة منهم أمراء النفط الذين كانت رؤوس أموالهم الهائلة تغذي كل الحياة اللبنانية تقريباً. وقد عُلم فيما بعد أن تعويم أنترا كان أمراً ميسوراً لولا الضغائن التي كان يكنّها بعض رجالات العهد لصاحب المؤسسة يوسف بيدس ـ الذي سيقول التاريخ ذات يوم كلمته فيه حول ما إذا كان شخصاً مغامراً أو رجلاً عبقرياً. وقد صدرت على عجل قوانين استثنائية ساعدت على تثبيت الوضع. ولولا الحيوية الخارقة التي برهن عنها اللبناني في ذلك الحين لكانت البلاد ذهبت فريسة الركود والقنوط.

وأما عام ١٩٦٧، فقد كان عام النكبة التي حلّت بالعرب للمرة الثالثة وكانت رهيبة وشديدة الوقع. فقد اجتيح ما بقي من فلسطين وشاع اليأس في العالم العربي. واستقال عبد الناصر تحت وطأة الهزيمة، في ٩ حزيران، بعد أن ألقى خطاباً مؤثراً. وشعرت الجموع بالفراغ الذي سينجم عن استقالته، فاستنكرتها وأرغمته على البقاء في الحكم. وتحركت الجموع المسلمة في لبنان بدافع من المشاعر إياها. والواقع أن التاريخ نادراً ما شهد مثل ذلك الحماس الذي أبدته الجماهير تجاه بطل مهزوم.

أعادت «حرب الأيام الستة» لبنان دفعة واحدة إلى أجواء الحرب التي كانت هدنة ١٩٤٩ قد أبعدته عنها ما يزيد عن عقد من الزمن. وصوّت المجلس، في ٥ حزيران، بروح وطنية عالية على أعطاء الحكومة ملء الصلاحيات التي تمكّنها من مواجهة الوضع الجديد في كل المجالات. لكن ذيول الهزيمة انعكست يقظة فجائية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا حتى ذلك الحين في حالة ركود شامل أو يكاد. وكان لبنان يضمّ أكثر من ثلاثمئة ألف لاجيء فلسطيني. فانبثقت من مخيماتهم حركة **الفدائيين** الذين لم يكن لديهم ما يخسرونه أو يأسفون عليه. وتنظّمت تشكيلاتهم العسكرية، وعلى رأسها **فتح**، على وجه السرعة تحت شعار العروبة الشاملة المطعّمة بمختلف منوّعات الماركسية المعاصرة. وأدّى ظهورهم الذي كثيراً ما كانت ترافقه تظاهرات مزعجة إلى طرح مشكلة تعايشهم الخطيرة في لبنان. كما استتبع تطور نشاطاتهم السريع أعمالاً انتقامية إسرائيلية في جنوب لبنان ما زالت سلسلتها الطويلة تشكّل إذلالاً متعاقباً لكرامة اللبنانيين الوطنية. وانعكس ذلك كله على علاقات المسيحيين بالمسلمين، فانقسموا مجدّداً إلى معسكرين بين متفهّم ومتذمّر، حسب منوعاتهم الدينية. فكانت تلك مشكلة خطيرة ما لبث تأزّمها أن انفجر بعد ذلك بفترة وجيزة. ولم يعد بوسع البلاد أن تحيا منذ ذلك الحين إلا تحت هاجس الخطر الإسرائيلي الذي كان يؤجّجه الوجود الطبيعي للفدائيين على الحدود.

في ٢٨ أيلول ١٩٦٨، كان للغارة الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي فعل الصاعقة. لم يكن يدور بخلد أحد أن يعتمد الانتقام الإسرائيلي مثل هذه الطريقة التي لا سابقة لها. فقد هبط رجال كومندوس إسرائيليون بطوافاتهم في أرض المطار ودمّروا بنيران أسلحتهم الطائرات اللبنانية الجاثمة على مدرّجاته. وكان الذهول والاستنكار هما الردّ الوحيد على هذا الاعتداء الذي ارتكب بحقّ بلد لا يملك للأسف وسائل الدفاع عن نفسه ولا العزم على هذا الدفاع[1]. وكان ردّ

(١) ما لبثت الغارة على المطار أن اتخذت بعد ذلك حجم الحادث البسيط قياساً على لعبة المذابح الجهنميّة التي مارستها إسرائيل سنوات طويلة قبل اجتياح عام ١٩٨٢ واحتلال قواتها لكل الجنوب اللبناني فضلاً عن قضاءي راشيا والبقاع الغربي.

الفعل في العالم متعاطفاً على وجه الإجمال مع لبنان. لكنه لم يكن يشكّل إزاء نقمة الأجيال الطالعة إلا سلواناً بسيطاً. فقد غصّت شوارع المدن والضيع بالمظاهرات وضجّت بالهتافات. وعبّرت الصحافة عن مشاعر الأسى والحقد التي جاشت بها الخواطر. وطالب الطلاب في خضم تحركاتهم بالتجنيد الإجباري. كما طالب الشعب بحمل السلاح. وراح القادة يغدقون وعوداً لا قبل لهم بالوفاء بها ويطلقون خطابات تندّد بإسرائيل. وبدا أن لبنان يعيش من جديد أيام الوحدة الوطنية التي عاشها في تشرين الثاني عام ١٩٤٣. لكن كل هذه الجعجعة لم تسفر عن طحين. وما لبث الوضع أن عاد ثانية إلى سابق عهده من الخمول واللامبالاة.

غير أن مشكلة الفدائيين كانت قد زرعت في هذه الأثناء بذور التفرقة والانقسام. فقد كان وجود أشخاص مسلحين على الأرض اللبنانية، لا يخضعون لرقابة السلطات القائمة ولا يأتمرون إلا بأوامر رؤسائهم، فضلاً عن تدخّلهم في الشؤون المحلية، يبدو في نظر المسيحيّين أمراً شاذاً ومخالفاً لمبدأ السيادة الوطنية. ناهيك بانطوائه على المخاطر التي تتهدّد أمن البلاد واستقلالها، خاصة وأن بعض المنظمات الفلسطينية المتواجدة فوق الأراضي اللبنانية كانت تتلقّى المساعدات والتعليمات من بلدان عربية لم تكن جذوة مطامعها بلبنان قد خمدت بعد. أما المسلمون فلم يكونوا يرون في هؤلاء إلا أخوة في العرق والدين مستعدين لبذل الغالي والنفيس في سبيل استعادة فلسطين العربية. وأما المسلمون الذين كانوا يفكرون كالمسيحيّين، دون أن يجرأوا على المجاهرة بأفكارهم علناً، فقد كانوا قلّة نادرة. شأنهم شأن تلك القلّة النادرة من المسيحيين التي تجرّأت على المجاهرة بتعاطفها مع قضية الفدائيين.

وما كان من تلك المشاعر التي اعتملت في قرارة النفوس إلا أن انفجرت فجأة في ٢٣ نيسان ١٩٦٩. ففي صبيحة ذلك اليوم عمّت مظاهرات بقيادة فلسطينيين ولبنانيين أحياء صيدا وسرعان ما تحوّلت إلى حركة شعبية هوجاء. وفي بيروت تصدّرت فرقة كبيرة من الفدائيين الشبان مسيرة المتظاهرين،

وحاولت في أمكنة عدة خرق الحواجز التي أقامتها قوى الأمن الداخلي من شرطة ورجال درك مجتمعين. فأُطلقت عيارات نارية من كلا الجانبين أدت إلى مذبحة مريعة. إذ سقط على أرض تلك المواجهة حوالي العشرين قتيلاً وأكثر من مئة جريح. وكان لذلك وقعه الشديد في النفوس. وشعرت البلاد من جديد بتزعزع ثقتها بنفسها. وتعرّضت الوحدة الوطنية مرة أخرى للخطر. إذ عبّرت الأوساط المسلمة عن استنكارها لما حدث بالأضرابات والمظاهرات. كما عبّر المسيحيون بدورهم عن استنكار مضادّ. في اليوم التالي عقد المجلس النيابي جلسة استهلّها بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الضحايا. لكن الرئيس شمعون ظلّ جالساً في مكانه لا يتزحزح، مؤكداً مرة أخرى أنه الرمز الذي يكاد يكون أسطورياً للنزعة اللبنانية الشمولية. وتلا وزير الداخلية عادل عسيران بياناً طويلاً عرض فيه شريط الأحداث لحظة فلحظة. فتصدّى له النواب من كل صوب. ولم يصدر تبريراً وتفهُّم لردّة الفعل العنيفة التي أبدتها قوى الأمن إلا عن قلّة ضئيلة منهم. واستمرت النقاشات الحامية طيلة ساعات وتصاعدت وتائرها، إلى أن تناول رشيد كرامي الكلام، لا من أجل تغطية موقف وزير الداخلية، بل ليقدّم استقالته، قائلاً إن ساعة الحقيقة قد حانت، وأن البلاد منقسمة، إن لم يكن حول القضية الفلسطينية فحول وضع الفدائيين على الأقلّ. وأن مثل هذا الوضع يجعل الحكم عاجزاً عن ممارسة دوره. كانت تلك هي الكلمة الأخيرة، ورفعت الجلسة وسط وجوم عام.

ثم كان بعد ذلك أمر فريد من نوعه في تاريخ الحقوق البرلمانية. إذ بقيت الحكومة المستقيلة تسير الأعمال العاديّة، فلا استقالتها قُبلت ولا حاول رئيس الدولة استبدالها بحكومة أخرى. لقد أدرك الرئيس حلو ببداهته المعروفة أن لبنان قد أصبح من جديد على حافة الهاوية، وأن كل محاولة في تلك الظروف لممارسة اللعبة السياسية لا يسعها إلا أن تؤدي إلى القضاء على الميثاق مع ما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة. غير أن هذا الترقُّب الذي دام أشهراً بكاملها وأدّى في العديد من المجالات إلى الحيلولة دون اتخاذ أيّ قرار في المسائل

التي تعتبر خارجة عن نطاق «الأمور العاديّة»، ما لبث أن أسفر بعد لأي عن موقف حازم، وهو الرسالة التي وجّهها رئيس الجمهورية إلى الشعب اللبناني بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٦٩، وفيها يؤكد على حقّ رئيس الدولة وواجبه المقدّسين في أن يضطلع دون سواه بالمسؤوليات التي تنكّبها لدى أدائه القسم الدستوري في ما يعني تعرّض أمن لبنان أو وحدة أراضيه للخطر، وأن ذلك يستوجب بالتالي أن يخضع الفدائيون دون قيد أو شرط لسيادة الدولة. كان ذلك ردّاً غير مباشر على كلمة رشيد كرامي التي ألقاها في ٢٣ نيسان. لكنه كان يعني أيضاً تكريساً لواقع الأمور التي كان رئيس الحكومة المستقيلة قد ندّد بها بوضوح مرة أخرى. وهكذا وصل انقسام المعسكرين إلى طريق مسدود. فعبّرت المسيحية اللبنانية من جديد بلسان رئيس الجمهورية الماروني عن المطلق، بينما كان على الإسلام اللبناني، في حال حرصه على الميثاق، أن يوجد حلقة الوصل المفقودة. وأخذ الوضع يتفاقم يوماً بعد يوم. فكانت البلاد في حالة استنفار فعلية، في ظل الترقّب القلق للشرارة الحاسمة.

أما المخرج من هذا المأزق الدراماتيكي الذي ظلّ يراوح في مكانه منذ ٢٣ نيسان، فقد جاء من الخارج العربي، أي من عبدالناصر الذي تبيّن أن دوره التوفيقي بين مسيحيي لبنان وجبهة التحرير الفلسطينية الممثلة لمختلف المنظمات الناشطة كان في تلك الظروف على جانب كبير من الفعالية. على كل حال، فقد كانت الضغوط تمارس من جميع الجهات، سواءً من مسلمي الداخل أو من الدول العربية المجاورة. فاضطُرّ الرئيس حلو إلى التنازل عن موقفه الذي تضمّنته رسالة ٣٠ أيار، وأرسل إلى القاهرة رجلاً لا هو رئيس الوزارة، ولا هو وزير الشؤون الخارجية، بل الجنرال إميل البستاني القائد الأعلى للجيش (وهو منصب منوط، حسب العرف، بالطائفة المارونية) بحجّة أن الوزارة مستقيلة وأن حرية التحرك التي يطالب بها الفدائيون أمر يتّصل اتصالاً مباشراً بالدفاع الوطني. لكنّ ما لم يخفى على أحد هو أن تلك البادرة كانت أمارة أخرى من أمارات النفوذ الذي كان العسكريون لا يزالون يمارسونه في الخفاء. وهكذا حظي الاتفاق الذي

أسفرت عنه مباحثات القاهرة بين الجنرال اللبناني وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. في ٣ تشرين الثاني، بموافقة ضمنية من الجيش على الأقل، أي من الجنرال شهاب.

لم ينشر نصّ الاتفاق في ذلك الحين. لكن النزر اليسير الذي رشح منه كان كافياً لاستثارة القلق المتأصّل في صفوف المسيحيين. واضطلع ريمون إدّه، بصلابته المعهودة، بحمل لواء المعارضة. ثم حذت الكتائب حذوه. أما الرئيس شمعون «فقد التزم جانب الصمت الحذر». ثم عُلم أخيراً بما يشبه اليقين المؤيَّد بالوقائع أن الفدائيين قد حصلوا على حرية التحرك والقيام بالعمليات في بعض الجهات المحدّدة من المنطقة الحدودية.

هكذا عادت الطمأنينة إلى النفوس عن هذه الطريق. وصدرت المراسيم في ٢٥ تشرين الثاني. فقبل أحدها استقالة رشيد كرامي، وكلّفه آخر بإعادة تشكيل الحكومة، بينما صدر ثالث في اليوم نفسه بأسماء أعضاء الحكومة الجديدة. وفي الجلسة التي عقدت في ٤ كانون الأول، وكرّست لتلاوة البيان الوزاري ونقاشه، توقف المجلس النيابي ـ المنبثق عن انتخابات العام السابق ـ عند اتفاقية القاهرة. ودارت نقاشات لا نهاية لها حول طبيعته ومضمونه وعواقبه، دون أن تكشف الحكومة الجديدة عن فحواه ـ وربما كانت هي نفسها غير مطلعة على هذا الفحوى. فالواقع أن الاتفاقية ظلت سرّاً يحرص رئيس الدولة وقائد الجيش على كتمانه حرصاً شديداً. فلم يطّلع عليه على الأرجح إلا أشخاص قلائل من بينهم الجنرال شهاب بشكل خاص. رغم ذلك فقد منح المجلس ثقته للحكومة، بعد أن استنفد النقاش حول كل نقاط البيان الوزاري وامتدّ ليتناول الدستور والنظام السياسي والطائفية وصولاً إلى محطة الميثاق الوطني، بأكثرية ثمانية وخمسين صوتاً ضدّ ثلاثين وامتناع ثلاثة أصوات[1].

---

(١) حول الطريقة الفاضحة بالفعل التي اتبعها مجلس الوزراء (وكان پيير الجميل من بين أعضائه) والمجلس النيابي من أجل التصديق على الاتفاقية، رغم عدم معرفة أحد بمضمونها ـ ما عدا رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فضلاً عن موقّعها الجنرال بستاني ـ انظر للمؤلف **الدستور اللبناني**... المرجع المذكور، ص ٣١٧ وما يليها.

إن هذه الأكثرية التي ظلّت ثابتة تقريباً حتى آخر ولاية شارل حلو في العام التالي، هي التي تشكّلت بناءً عليها وبقيادة رشيد كرامي، تلك السياسة التي سمّيت **بالنهج**. وقد تميّزت هذه السياسة في بداية أمرها بولائها ـ الذي كثيراً ما كان متشدّداً ـ للشهابية. وكان يُفترض بها في تصوّر قادتها، وخاصة بالنسبة للمسؤولين عن المكتب الثاني الذين كانوا قد يسّروا أمر وصول أعضائها إلى البرلمان، أن تشكل كتلة ضاغطة إبّان الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولم تكن تخفي أن مرشحها لا يمكن أن يكون سوى الجنرال فؤاد شهاب. ومنذ ذلك الحين، ظلت البلاد تعيش على انتظار عودة الشخص الذي اعتبرت الكثيرون عام ١٩٥٨ بمثابة المخلّص، ليتولى رئاسة الدولة من جديد. وكان ترشيح الجنرال شهاب أمراً مفروغاً منه بالنسبة للجموع المسلمة التي كانت تؤيّده بتأثير من المحيط الناصري، باستثناء دائرة ضيقة كان صائب سلام يشكل مركزها وقطبها. أما المسيحيون، فقد أخذت تحفظاتهم على الترشيح المذكور تشتدّ يوماً بعد يوم، وما لبثت في العام التالي أن تحوّلت إلى معارضة مستميتة ترأسها البطريرك الماروني والرئيس شمعون وريمون إدّه. وهكذا ازداد التخوّف من أن يؤدي هذا الصراع المرير إلى بروز الأسباب التي تزعزع من جديد أسس الميثاق الوطني.

استُهلّ العام ١٩٧٠ في هذه الأجواء، وكان يبدو أن فوز النهج أمر مؤكد. فقد كان من السهل عليه أن يكسب إلى الأكثرية النيابية المعروفة التي يعتمد عليها بعض أصوات الوسط المتردّدة، ليحصل على ثلثي أصوات المجلس. وهي النسبة المطلوبة بموجب الدستور لفوز مرشحه في الدورة الأولى من الاقتراع. علماً بأن الأكثرية البسيطة كانت تكفي لتحقيق الغاية المرجوّة في حال عدم توفر أسباب الفوز في الدورة الأولى. وبإنقضاء الأشهر واحداً تلو الآخر صار يتضخّم دنوّ الحدث الحاسم. وأخذ الرأي العام يقتنع يوماً بعد يوم بأن فوز مرشح العسكريين أمر لا مفرّ منه. كما أخذ المترددون يتهيّأون للانضمام إلى معسكر الفائزين المفترضين. وفجأة، أعلن الشخص الرئيسي المعنيّ، بعد أن ظلّ ممتنعاً حتى ذلك الحين عن التعليق على ترشيحه لا سلباً ولا إيجاباً، عن

عدم رغبته في ترشيح نفسه، وذلك في بيان أصدره في ٤ آب. فقد كان من طبع الرجل الذي بنى رصيده عام ١٩٥٨ على إجماع اللبنانيين عليه، أن يتردّد في أن يكون موضع معركة يتّخذ فيها المسيحيون، وعلى رأسهم الموارنة، موقف المعارض. هكذا دبّ الذعر في أوساط أصحاب النهج وكاد يؤدي إلى تبلبل صفوفهم لولا أنهم تمالكوا أنفسهم بدعم من الجيش الذي أحس بدنو الخطر المهدّد لهيمنته. وتبنّى الجنرال بالذات ترشيح شخص مقرّب من الشهابيين، لكنه في الحقيقة لم يكن منهم، هو الياس سركيس الذي شغل في ذلك الحين منصب حاكم مصرف لبنان بعد أن كان مديراً لمكتب الرئيس شهاب. لكن هذا التبنّي لم يفلح في ضبط الأصوات المتردّدة. وخاصة أصوات الكتائب، الذين كانوا يتساءلون عبثاً عن الأسباب التي تجعل أحد كبار الموظفين يتقدّم على رئيس حزبهم. وقد طُرح التساؤل نفسه في أوساط الجبهة الوطنية التي يترأسها كمال جنبلاط، وكان طرحه ملحاحاً وأساسياً بحيث تناول الوسائل التي يستطيع مثل هذا المرشح أن يتّبعها لكبح جماع العسكريين والحؤول دون توسيع نفوذهم، في حين أن الجنرال شهاب كان يبدو في نظرهم الشخص الوحيد المؤهّل لإعادة التوازن المنشود. وهكذا تركّزت معارضة المرشح الشهابي على تأييد سليمان فرنجية نائب زغرتا. وكان رجحان كفة أحد هذين المرشحين رهناً بانتقال مفاجئ يقوم به بعض النواب من معسكر إلى آخر.

في السابع عشر من آب، يوم الاقتراع، لم يحصل الياس سركيس، بالطبع، على أكثرية الثلثين المطلوبة، في الدورة الأولى. أما في الدورة الثانية فقد فاز سليمان فرنجية بفارق صوت واحد، إذ نال خمسين صوتاً مقابل تسعة وأربعين. وأثار انتخاب الرئيس الجديد موجة عارمة من الفرح، من ذلك الفرح الذي يتناسب مع شدّة القوى التي حرّرها بعد أن ظلّت مضغوطة منذ اثنتي عشر عاماً. فاشتعلت نيران الابتهاج في الجبل لیالي بكاملها احتفاء بالرئيس الجديد. وقرعت أجراس الكنائس على أعنف ما يكون القرع. وسار اللبنانيون في تظاهرات مشهدية لا تحصى. ولم تكن أصوات الصفوف التي كان العهد الراحل قد عمل طويلاً على تغذيتها أقلّ ضجيجاً من غيرها.

في ٢٣ أيلول، تولّى رئيس الدولة الجديد مقاليد منصبه من المجلس النيابي. وأدّى القسم الدستوري أمام النواب وهتافاتهم. وفي ٢٨ هوى عبدالناصر «كما تهوي السنديانة عند قطعها». كانت تلك نهاية حقبة بعينها. فصار ذلك الضرب من التناضح الداخلي الذي استمر منذ العام ١٩٥٨ بين الشهابية والناصرية ينتمي إلى الماضي.

III ــ التفكّك

اندلعت الحرب عام ١٩٧٥، وبالضبط يوم الأحد في ١٣ نيسان، حسب التاريخ المتفق عليه عموماً، على أثر المجزرة الرهيبة التي ذهب ضحيتها حوالي ثلاثين فلسطينياً من الجنسين ومن مختلف الأعمار، لدى مرور الحافلة التي كانت تقلّهم في أحد أحياء عين الرمانة. كان ذلك اليوم هو اليوم الحاسم الذي تبدّد فيه من الأفئدة أيّ معنى للميثاق الوطني، ولم يعد له وجود إلا في التصريحات المداجية التي يدلي بها بعض السياسيين.

واستمرت الحرب منذ ذلك التاريخ تشتدّ تارة وتخمد أخرى. ناشرةً الموت والدمار، وما زالت تهدّد حتى الآن وفي كل لحظة. وكأنها أفعوان ليرن[١]، بإشعال النار من جديد في كل بقعة من بقاع لبنان الذي أصبح بالفعل أشلاءً تتقاسمها جيوش الاحتلال والميليشيات المذهبية. أما أسباب هذه الحرب الجنونية الحافلة بالفظاعات التي لا يقبلها عقل، والتي يسعّر أوارها اندفاع شيطاني في سبيل القتل والدمار، فيستحيل على بشريّ أن يحيط بها وبعواملها **البرانية** التي وقعت على أرض قابلة معطاء ففلحتها وجعلتها خصبة، كما يستحيل عليه وفق الأوجه المتبدلة التي ارتدتها، وإن بحدّ أدنى من النزاهة. فلا شيء يمكن القيام به بهذا الاتجاه قبل أن تصبح المحفوظات السرية في لبنان والبلدان

(١) لهذا السبب امتنعنا عن رسم معالم السياسة التي اتّبعها رؤساء الدولة منذ ١٩٧٥ ما عدا السنوات الأولى من رئاسة فرنجية، خلافاً لما اعتمدناه بالنسبة للرئاسات الأربعة التي سبقتها. فالواقع أن إبراز المواقف المتعاقبة التي اتخذوها في جوّ هذه الحرب التي فرضت عليهم مهمّة حساسة فضلاً عن أنها عسيرة. وتنطبق هذه الملاحظة بنسبة أكبر على الرئيس الحالي.

العربية. ولكن بشكل خاص في إسرائيل والبلدان الغربية، بمتناول الباحثين[1]. عندئذٍ فقط يصبح بوسع التاريخ الموضوعي أن يضع يده عليها ويكتبها ـ وذلك بمقدار ما هي الموضوعية ممكنة في معالجة النشاطات البشرية، وخاصة في سبر أغوار ماضيهم المنصرم[2].

غير أن ذلك لا يحول دون الاعتراف بالحقيقة المرّة وهي أن هذه الحرب قد اتخذت منذ بدايتها طابعاً طائفياً بغيضاً، وأنها كانت، ولا تزال، **حرباً أهلية** بالمعنى القانوني للكلمة الذي يحدّد الحرب الأهلية بأنها «صراع مسلح ينشب داخل دولة ويتّخذ بعداً وشأناً يميّزانه عن مجرّد العصيان المسلّح أو الانتفاضة»[3]. كما أنها تمتاز بهذه الميزة المخصوصة وهي أنها منذ اندلاعها، قد وضعت المسيحيين، وعلى رأسهم الموارنة، بتأطير من حزب **الكتائب** المتحالف مع **أحرار** كميل شمعون، في وجه المسلمين الذين انضمّ إليهم التقدميون على مختلف أنواعهم فوقفوا جميعاً صفاً واحداً بناءً على مشاعر ارتكاسية هوجاء، إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية التي لا يكنّ لها المسيحيون إلا الكره الشديد.

لقد ظلّ الكتائب والأحرار يؤكدون طيلة سنوات على أن حربهم لم تكن موجّهة إلا ضد القوات الفلسطينية فقط، وأنها لم تكن تسعى إلا إلى تحرير الوطن من وجودها. لكنهم اضطروا في النهاية إلى الرضوخ لحكم الأمر الواقع إلى الاعتراف بأن الجبهة المقابلة تضمّ ميليشيات متراصة الصفوف من اللبنانيين الذين يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع منظمة التحرير. ويبدو أنهم غيّروا عندئذ نظرتهم الأولى، وأخذوا يلمسون في سيرورة الحرب تدخّلات خارجية، عربية وأجنبية،

(١) هذا لا يمنع من الاطلاع بفائدة ـ وتبصُّر ـ على مختلف الشهادات والتقارير التي لا تنفك تصدر حول حرب لبنان، رغم النفحة الذاتية التي تتخلّلها. فهي تشكل في نظر المؤرخين وثائق ثبوتيّة. سنذكر أسماء هذه الكتب في لائحة المراجع.

(٢) أنطوان خرافي له تسعة رؤوس (م).

(٣) **قاموس مصطلحات الحقوق الدّولية**، الاتحاد الأكاديمي الدّولي، باريس، ١٩٦٠، ص ٣٠٢.
- Dictionnaire de la terminologie du Droit international, Paris, 1960.

في الوقت نفسه كان الفريق الإسلامي ـ التقدمي يؤكد على أن مساعدة إسرائيل وتوجيهاتها قد شقت طريقها مباشرة إلى صفوف المسيحيين.

وقد اتضح، للأسف، أن كلا هاتين الأطروحتين متفقتان مع الواقع المرير، وذلك لسبب بسيط هو أن الحرب الأهلية تنطوي في ذاتها على اتجاه فطري يجعلها تتحول إلى شبكة من الصراعات التي تفتح أمام التدخلات الخارجية باباً واسعاً، وقد كانت حرب إسبانيا عام ١٩٣٦ مثالاً صارخاً على ذلك. كما أن ألكسيس دو توكڤيل كان قد أبرز هذه القاعدة التاريخية في معرض كلامه عن الثورة الفرنسية بالمقارنة مع الحروب الدينية التي عرفها القرن السادس عشر. فقال: «لقد اعتمدت جميع الحروب الخارجية بعضاً من القواعد الأهلية: إذ ظهر الأجانب في جميع الحروب الأهلية، وتغافلت كل أمة عن مصالحها القديمة لتتبنّى مصالح جديدة: هكذا حلّت محل المسائل المتعلقة بأرض الوطن مسائل بدائية. فاختلطت جميع قواعد العمل الدبلوماسي وتبلبلت... وهذا ما حصل في أوروبا عام ١٧٨٩»[1].

وفي المدّة الأخيرة أدرك الكرسي البابوي الذي يتمسك تمسكاً شديداً بلبنان، حقيقة هذه الظاهرة المعروفة. إذ نقلت وكالة الصحافة الفرنسية خبراً عن **الأوسرڤاتوري رومانو**، الناطقة الرسمية بلسان الڤاتيكان، يقول بكلمات موزونة تتفق مع أسلوبه المعهود الذي يجمع بين اللهجة الهادئة والتأكيد الحازم، بما يتنافى مع كثير من التصريحات الصادرة عن بعض السياسيين اللبنانيين، إن «عدداً كبيراً من المسؤولين اللبنانيين، من مسيحيين ومسلمين، قد درجوا منذ مدة على القول بأن لبنان قادر على استعادة السلام وعلى استرداد هويته في غضون أربعة وعشرين ساعة إذا كفّت التدخلات الخارجية فيه. ـ ولا شك في أن هذه الأقوال تصدر عن طوية سليمة. لكن التفاؤل حول صيغة المصالحة المرجوّة وموعدها أمر خاضع للنقاش... فالمأساة اللبنانية تكمن أيضاً في التنافس التقليدي على

(١) **الثورة والعهد السابق**، باريس، غاليمار، ١٩٥٢، ص ٨٧ ـ ٨٨.
- L'Ancien Régime et la Révolution, Paris, Gallimard, 1952.

الحكم. صحيح أن الفرضية القائلة بأن «يد الأجنبي» هي وراء المجازر التي حصلت مؤخراً في بيروت فرضية صادقة. لكن على المسؤولين اللبنانيين أيضاً أن يبحثوا عن مصداقية جديدة وأن يوجدوا هذه المصداقية»[1].

إن حرب لبنان هي حرب بين الطوائف، تعود في أصولها إلى تعدد الأجسام التي يتكوّن منها المجتمع تعدّداً مبنياً في جوهره بالذات على التنافس بين هذه الأجسام المغرقة كلّ في خصوصيته المميّزة. ومن طبيعة هذه البنية أن تُخضع أبناءها، حسب الوضع السائد، لحركة دائمة قوامها التوتّر وإعادة التّوازن حيناً بعد آخر.

لا شك في أن هناك قوى مستترة تعهّدت بالرعاية ولا تزال ألياف هذه البنية وأعصابها الجوانية. وأنها تتزوّد بالمال من بعض الدول العربية التي لم تعد تخفي تدخلاتها ولا مآربها. ولم يكن بوسع تناقضات هذه القوى، وهي تناقضات ناجمة عن ميولها، محافظة كانت أو جذرية إلا أن تنتعش وتزدهر بفعل اتصالها بالعداء المستحكم بين الدولتين العظميين. وكانت بذور هذه التناقضات كامنة منذ بداية عهد سليمان فرنجية (١٩٣٠ ـ ١٩٧٦). غير أن هذه البذور أينعت فجأة دون سابق إنذار ودون أن يشتبه أحد من العاملين على مسرح الحياة السياسية العامة بما كانت تقوم به سرّاً، خلال السنة ما قبل الأخيرة من عهده، فانتشرت حممها المحرقة على مجمل الأراضي اللبنانية تقريباً وقضت على البشر والممتلكات دون تمييز بين إنتماء طائفي وآخر. ومن بعده ورث الياس سركيس

(١) **لوريان ـ لوجور** ٢٤ آب ١٩٨٥ ـ إلا أن ذلك لم يحل أبداً دون أن يرى خبير ثاقب الذهن كغسان تويني أن هذه الحرب هي **حرب الآخرين** على حدّ عنوان كتابه المذكور في لائحة المراجع. ويتضح لنا الارتباك نفسه من هذين التصريحين اللذين أدل بهما رئيس الجمهورية أمين الجميل: «أن الحرب اللبنانية لم تكن حرباً أهلية، خلافاً لما تقول وسائل الإعلام الغربية، إذ أن الخلافات الداخلية لا تبرّر مقتل ١١٠٠٠٠ شخصاً» (لوريان ـ لوجور، ٢٠ آب ١٩٨٤) [الترجمة لنا (م ١)].
«ومهما قيل في تحميل الخارج المسؤولية، فلو لم تكن الأرض الداخلية خصبة لما كان أحد يستطيع النيل من هذا البلد» (النهار، ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٤).

(١٩٧٦ ـ ١٩٨٢) حرباً وجد نفسه حيالها في النهاية مقتصراً على القيام بدور الشاهد الذي لا حول له ولا طول.

ثم تدفق الاجتياح الإسرائيلي في السادس من حزيران ١٩٨٢. فعسكر الجنرال آرائيل شارون ودباباته على تخوم قصر بعبدا بالذات بعد ذلك بأيام قليلة. وأنهى الياس سركيس عهده وسط القلق العام، وانتخب بشير الجميل القائد الأعلى **للقوات اللبنانية** خلفاً له في ٢٣ آب. وقبل أن يؤدي القَسَم سقط في ١٤ أيلول ضحية اغتيال جماعي أودى به وبحوالي عشرين من رفاقه في السلاح فتحوّل ذلك الحدث في ضمير الشعب المسيحي إلى محرقة استشهادية، وصوّت المجلس النيابي بالإجماع على انتخاب أخيه أمين رئيساً للجمهورية في ٢٣ من الشهر نفسه.

أعراض الداء

مع ذلك، فإن هذه الحرب تبدو، عند التحليل، حصيلة مدة طويلة من الاختمار كانت نذرها قد ظهرت بشكل خاص في التأجج المبكّر للتناقضات التي تعتمل داخل المجتمع اللبناني.

صحيح أن ولادة هذه النُذر تعود إلى العهود السابقة، فقد حصلت بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧٣ أحداث في العالم العربي كان لها ردود فعل حادّة في لبنان[1]. فكان **لأيلول الأسود** الذي حصل في الأردن عام ١٩٧٠ أن حمل إلى لبنان آلاف الفلسطينيين الذين نجوا من قصف المخيمات هناك. وهكذا زاد عدد الفلسطينيين في لبنان فتخطى نصف المليون، واستغلت المقاومة الفلسطينية «اتفاقية القاهرة» التي عقدت قبل ذلك بأقل من عام لتضاعف عملياتها. وخرقت

(١) تجدر الإشارة إلى أن السوفياتيين، على ما يقول انطوان جبر سفير لبنان في موسكو، كانوا قد توقعوا حصول الحرب الأهلية في لبنان منذ شهر حزيران ١٩٧٣. وقد «ألقوا مسؤولية هذه الحرب على كاهل الفلسطينيين (والمتعاونين معهم) بعد أن وجّهوا إليهم إنذاراً واضحاً بأن تحرّشاتهم التي تثير استنكار الجميع ستحرمهم من تأييد التقدميين في جميع البلدان» (**الحرب اللبنانية**، المرجع المذكور في لائحة المراجع، ص ٤٢).

أحكام الاتفاقية المذكورة بأن نشطت في شنّ هجماتها على إسرائيل من كل جبهات الجنوب. وعبثاً حاول الجيش اللبناني أن يحدّ من تلك العمليات المشهدية التي تستهين السيادة اللبنانية بعد أن لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية تحترم هذه السيادة إلا من باب رفع العتب. وأحدث موت عبدالناصر بعد ذلك بمدّة قصيرة موجة من الأسى في أوساط الجماهير المسلمة، وخاصة في بيروت، حيث تدفقعت الجموع إلى الشوارع وأعملت في معالمها تكسيراً وتخريباً. وكان ثمن هذا النشاط الزائد الذي استهدف إسرائيل حملات انتقامية شرسة قامت بها أسراب جوية أو وحدات من الكومندوس لم يكن لها أن توقع الضحايا إلا بين الأهالي المسالمين وسكان المدن والأرياف.

ومضت على ذلك سنتان من الهجمات والهجمات المضادة التي كانت إسرائيل هدفاً لها وقائماً بها في آنٍ واحد، إلى أن كانت ليلة ١٠ نيسان ١٩٧٣ عندما ظهر عدد من الإسرائيليين في قلب بيروت، حوالي الواحدة بعد منتصف الليل، بعضهم خرج من الفنادق التي كانوا أقاموا فيها، وبعضهم الآخر أُنزل على شاطيء الأوزاعي بغفلة من المدينة النائمة. والجدير بالذكر أنه لم تصدر أية إشارة تنبّه إلى وجودهم، ولا أي أنذار من الثكنات العسكرية القريبة من الأمكنة التي نفذوا عملياتهم فيها. علماً أنهم كانوا قد التقوا وانقسموا إلى فريقين استقلّ كل منهما ثلاث سيارات تحمل لوحات لبنانية كانوا قد استأجروها من أحد المكاتب في الليلة الفائتة. فتوجّه الفريق الأول إلى شارع ڤردان، والثاني باتجاه مقرّ الجبهة الديموقراطية الشعبية لتحرير فلسطين. وكذا أغار الكومندوس الأول على منازل ثلاثة من قواعد المقاومة، هم أبو يوسف وكمال ناصر وكمال عدوان، فقتلوهم من مسافة قريبة قبل أن يتمكن أيٌ منهم من إبداء أية مقاومة. بينما أغار الكومندوس الثاني على مقرّ الجبهة الديموقراطية المذكورة فلم يتمكّن إلا من قتل بعض الحراس نظراً لعدم وجود رئيسها نايف حواتمة في ذلك المكان. وأسفر هذا العدوان عن سبعة عشر قتيلاً، منهم تسعة فلسطينيين وأربعة لبنانيين وثلاثة سوريين وامرأة إيطالية. في الوقت نفسه كان كومندوس إسرائيلي

آخر يهاجم مخيّماً فلسطينياً يقع في الطرف الآخر، شرقي العاصمة، ويجتاح في طريقه معملاً متواضعاً يقع قرب المخيّم، بحجّة أنه كان يوفّر للاجئين قطع الغيار اللازمة لأسلحتهم.

من بين سلسلة الغارات الإسرائيلية الطويلة كان لظهور الكومندوس الإسرائيلي في بيروت بهذا الشكل الصارخ وتنفيذه لخطته الدقيقة بحذافيرها ثم تواريه عن الأنظار دون أن يلحق به أي ضرر، بل دون أن تشعر بوجوده أجهزة الأمن الداخلي، ودون أن تصدر عن الجيش أية بادرة تدلّ على الدفاع عن المدينة ولو من باب التظاهر بذلك، رغم أن قواته كانت على مقربة من أمكنة تنفيذ العملية، كل هذه الإمارات المقلقة التي تدلّ على وجود إسرائيل أينما كان، لم يكن لها إلا أن تشيع الذهول وتثير النقمة والاستنكار، لقد دامت العملية الإسرائيلية زهاء الساعتين. لكن القيادة العسكرية زعمت، تبريراً لتقاعسها، أنها لم تتجاوز الثلاثين أو الأربعين دقيقة.

في صباح اليوم نفسه، اجتمع مجلس الوزراء على عجل، ولما رفض الرئيس فرنجية إقالة اسكندر غانم قائد الجيش، ردّ صائب سلام رئيس الحكومة بتقديم استقالته. فكان ذلك بداية لأزمة وزارية تضخّمت لتشمل الصعيد الوطني كله، وتجعله ينقسم إلى مسيحيين ومسلمين. في اليوم التالي، شُيّع القادة الثلاثة الذين سقطوا في العملية الإسرائيلية بمظاهرة حاشدة. وفي ١٨ نيسان، كلّف رئيس الجمهورية نائب طرابلس أمين الحافظ بتشكيل الحكومة تحت رعاية رشيد كرامي الذي ينتمي الحافظ إلى لائحته الانتخابية. فتشكلت حكومة تراعي واقع الحال.

في ذلك الحين، كان الجيش يمرّ بمحنة من جرّاء فضيحة صواريخ كروتال التي أثارت نقاشات عاصفة في المجلس النيابي. وقد تشكّلت بناء على هذه النقاشات لجنة تحقيق كشف تقريرها النهائي عن عدد من التجاوزات المرتكبة ومن عمليات التهريب المكشوفة التي اتّهم بها بشكل خاص الجنرال إميل البستاني قائد الجيش السابق. كما كشف التحقيق الجزائي الذي تم بصورة

موازية لعمل اللجنة عن أن الاتهام في محلّه. وتهرّباً من الاستجواب فرّ الجنرال المذكور والتجأ إلى دمشق بحجة وقوعه ضحية لمؤامرة تستهدف النيل منه شخصياً. في الوقت نفسه، التجأ إلى دمشق أيضاً المسؤولون السابقون عن المكتب الثاني وذلك بعد أن وُجه إليهم اتهام بأنهم كانوا قد قاموا في عهد الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو بأعمال تتجاوز صلاحياتهم. وفي هذا الجوّ المشحون، أصيب الجنرال شهاب بنوبة قلبية، في ٢٥ نيسان، تسبّبت بوفاته، فعمّ الحزن في البلاد واتخذ بعداً وطنياً شاملاً شارك فيه بعض السياسيين الذين كانوا من ألدّ أعدائه.

بعد ذلك بفترة قصيرة حصل في مطار بيروت الدولي حادث كان من الممكن أن يُعتبر، في ظروف أخرى، حادثاً بسيطاً، فقد قُبض على اثنين من الفدائيين إبّان صعودهما إلى الطائرة وفي حوزتهما أسلحة حربية. فجرى اعتقالهما على النحو الذي ينصّ عليه القانون. ولما لم يفلح رفاقهم في الحصول على أمر بالإفراج عنهم عمدوا إلى خطف عنصرين من أفراد الجيش، فانفجر الوضع بصورة عنيفة ومفاجئة، واشتعلت بيروت، في ٢ أيار، بكاملها تقريباً، إذ حصلت مواجهة معمّمة بين القوات العسكرية والفلسطينيين، وانقضّت الطائرات اللبنانية على مخيمات اللاجئين مصدر إطلاق النار فقصفتها بوابل من القنابل. ولم تسلم الأحياء المسلمة من النيران التي انهمرت من وراء المتاريس. وأدّت هذه الصدمة إلى بلبلة في الدول العربية. فهرع السفراء والوزراء من القاهرة ودمشق وبغداد، بل من الجزائر ومراكش. وراح كبار رجال الدين ورجال السياسة يزرعون الطرقات ذهاباً وإياباً بين مقرّ رئاسة الجهورية في بعبدا ومراكز قيادة المقاومة. وصدرت البيانات والتصريحات من كل جانب، وانقسمت البلاد إلى مسلم ومسيحي، وفُرضت حالة الطوارئ، ومُنع التجوّل إلا ساعات قليلة قبل الظهر. وفي ٨ أيار، أغلقت سوريا حدودها مع لبنان، وهي طريقة الضغط التي كثيراً ما كانت تلجأ إليها في الماضي لتحمل لبنان على التكفير عن زلّة أو هفوة. لكن المعارك ظلت على حدّتها، بل ازدادت حدّة،

فسقطت الضحايا من الجانبين بالعشرات، وكاد الصراع يتحوّل إلى حرب أهلية، إذ مالت الجموع المسلمة نحو الفلسطينيين باعتبارهم أبناء العروبة الأدنون، بينما وجد المسيحيون أنفسهم يرصّون الصفوف بصورة غريزية حول رئيس الجمهورية الذي وقف وحده في تلك الأيام العصيبة مدافعاً عن حقوق الدولة وهيبتها، ومحافظاً بالتالي على تقليد التوازن الطائفي.

لكن الغيوم كانت قد أخذت تتلبّد في أجواء الجبهة الداخلية. فأخذت تتزعزع بعض مقوّماتها مفضية في خضم الأهواء إلى تفاوتات مذهبية. والواقع أن تلك الفترة هي التي شهدت التغيرات البنيوية التي طرأت على صفوف الطوائف الإسلامية. إذ ارتفعت في أوساطها، ومن جانب السنّة على وجه التحديد، مطالب ثابتة ومتكرّرة ترمي إلى تحقيق التعامل مع الموارنة على أساس المساواة الفعلية. من ذلك، مثلاً، مطالبتهم الملحّة بأن يكون يوم الجمعة يوم عطلة رسمية كما هو يوم الأحد عند المسيحيين[١]. هكذا عادت هذه المطالب الموسمية لتزدهر تحت وقع القنابل ولتنضوي تحت شعار عام هو **المشاركة**. أي مشاركة المسلمن بمسؤوليات الدولة كافةً وبوجودهم الفعّال في مراكز القرار. وعُزي السبب الرئيسي للمأساة الحاصلة ـ والتي لم تكن بعد إلا في بدايتها ـ إلى سستام التفرد بالسلطة الذي يمارسه رئيس الدولة، وإلى تمركز الوظائف الحساسّة في الجيش والإدارة والقضاء، بأيدي الموارنة.

وكادت هذه الحملة المغرضة تؤدي إلى القضاء على صمّام الأمان الذي كان يشكّله الميثاق الوطني حتى ذلك الحين. وانضاف للحملة المذكورة برنامج الحركات اليسارية التي تزعمها كمال جنبلاط. لكن موقفه السليم هو الذي أدّى

---

(١) توصّل الجانبان في النهاية إلى حلّ وسط يقضي بالسماح للموظفين المسلمين بمغادرة مكاتبهم حوالي الساعة الحادية عشرة حتى يتسنّى لهم أداء صلاة الجمعة ظهراً في المساجد. غير أن النتيجة كانت مذهلة بالمعنى الفعلي للكلمة. فقد استغل زملاؤهم المسيحيون هذه الفرصة ليتغيّبوا بدورهم عن العمل. وأدّى التساهل تجاههم إلى تقليص أسبوع العمل بحيث صار ينتهي عملياً يوم الخميس، نظراً لأن يوم العمل ينتهي رسمياً في الساعة الثانية بعد الظهر لكنه بالفعل ينتهي قبل ذلك بكثير.

بالضبط إلى نزع الطابع الطائفي عن الأزمة، في تلك المرحلة، وجرّدها من فوعتها العدائية على الأقلّ. والمضحك في الأمر أن التذابح الداخلي كان يجري في الوقت الذي كانت إسرائيل تحتفل فيه، وراء الحدود القريبة السريعة العطب، بعيد مولدها الخامس والعشرين!

في تلك الأثناء، نشطت الاتصالات والوساطات بين الجيش وقادة المقاومة عبر لجنة مشتركة كانت واسطة اللقاء. وارتفعت أسهم التطلع إلى تهدئة الوضع في صفوف الجميع. فقد أدركوا في النهاية أن السبيل الوحيد لوضع حدّ لإراقة الدماء لا بدّ أن يمرّ أولاً عبر وقف إطلاق النار. وهكذا صيّر إلى الإعلان عن هذا الوقف ببيان مقتضب صدر مساء ١٧ أيار اقتصر من حيث معطياته على الإشارة إلى أن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق في ما بينهما. فانقطعت أصوات الرصاص وانسحب المقاتلون إلى مواقعهم. فكان ذلك عبارة عن طريقة حياتية أو بالأحرى إجرائية.

ردّ الفلسطينيون إلى داخل مخيماتهم التي ظلت تحتفظ بحصانتها في قلب الأراضي اللبنانية. وهكذا لم تسفر معارك أيار إلا عن تثبيت الوضع الذي كان قائماً قبلها.

لكن الصراع المذهبي ما لبث أن كشف مرة أخرى عن وجهه المزمن، وذلك داخل الحلبة السياسية بالذات. فقد وقف سنّيو العاصمة وغيرها من الأماكن وقفة رجل واحد في وجه أمين الحافظ. والحق أن تلك الوقفة كانت ظاهرة تعجز عن سبر أغوارها وأسرارها معايير المنطق العقلي. حتى أن رشيد كرامي الذي كان عرّاب وصول الحافظ إلى رئاسة الوزارة أهاب به أن يستقيل. وقد طعن المسلمون بمدى تمثيله لهم، وأخذوا عليه تخاذله أثناء الأحداث. واستجابت لموقف زعيم طرابلس جوقة من المجموعات والزمر المختلفة الأحجام. وكان موقف صائب سلام من الاستقالة متفقاً مع موقف رشيد كرامي. وعبثاً حاول الحافظ أن يواجه العاصفة الهوجاء التي هبّت في وجهه. فقد أجمع

النواب السنّة بالاتفاق مع بعض النواب الشيعة على مقاطعة الجلسة النيابية منعاً لحصول حكومة الحافظ على الثقة، بحيث أن الانقسام لم يكن يوماً أوضح مما كان عليه في ذلك الحين، ولا كانت عواقبه أوخم من عواقبه على صعيد التوازن بين الطوائف. وشعر كميل شمعون بالقطيعة الفظّة التي تتهدّد الوضع، فسارع إلى إنقاذه بأن أعلن عن عزمه هو الآخر على مقاطعة الجلسة، فحذا نواب حزبه حذوه، وأجّل رئيس المجلس كامل الأسعد انعقاد الجلسة إلى أجل غير مسمّى. فلم يكن بوسع أمين الحافظ إلا أن يقدّم استقالة وزارته في ١٤ حزيران.

عندئذٍ كلّف رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة شخصاً من خارج البرلمان هو تقي الدين الصلح، ابن عم رياض الصلح ومن المؤيدين المخلصين لفكره السياسي. وكان أن أدّى هذا التكليف، إما بداعي الكلل وإما بداعي الارتياح والرضى، إلى تراجع موجة الاحتجاجات والاعتراضات التي استهدفت الحكومة السابقة تراجعاً عجيباً. غير أن المكلَّف الجديد لم يتوصل إلى تشكيل الحكومة إلا بشقّ النفس، فأعلن في ٨ تموز عن تشكيلها من فريق لم يكن يقوى على الاستمرار إلا بصورة مؤقتة نظراً لشدّة التناقضات التي كانت تعتمل فيه. وجاءت الحكومة مطابقة للشعار الذي رفعه رئيسها، فكانت «حكومة كل لبنان» ـ أي لبنان المتعدّد الطوائف ـ وضمّت اثنين وعشرين وزيراً من أصل تسعة وتسعين نائباً في المجلس، فضربت الرقم القياسي في تاريخ الجمهورية من حيث عدد وزرائها. ومثّلت هذه الوزارة جميع الاتجاهات الناشطة في البلاد سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً. أما البيان الوزاري الذي تلاه الرئيس تقي الدين الصلح في المجلس، بتاريخ ٢٥ تموز، فقد نال الثقة بأكثرية كبيرة. وقد طرح البيان المذكور خطة حافلة، كالعادة بالوعود والطموحات والكلام المطمئن. بل إنه تكلم بشكل خاص عن حنين يذكّر بذهنية ١٩٤٣، وذلك إلى حدّ جعله يجدّد الالتزام بالتصدي لمشكلة الطائفية، رغم أعرابه بصورة واضحة عن تحفّظ هو، في الحقيقة، أساس المشكلة إذا أعلن عن احتفاظه بإيمانه وبموروثه الثقافي، معلناً أن إلغاء الطائفية يظل الأمنية الأعز واللازم تحقيقها.

والواقع أن ذلك لم يكن إلا عبارة عن امتيازات طيبة لم تسفر عن أثر يذكر ولا بُذل في سبيل تحقيقها أي جهد يضفي عليها طابع الجدية ولو ظاهرياً.

والحقيقة أن فضائل الميثاق التليد كانت قد كفّت عن أن تقنع أحداً. فقد حانت ساعة تبدّد الأوهام. وحفلت صحافة ذلك الحين بانتقادات يومية لاذعة انهالت من كل حدب وصوب. وأجمع المسيحيون والمسلمون، لأسباب متضادّة، على اعتبار الميثاق أمراً عفا عنه الزمن. فلم ترتفع إلا بعض الأصوات النادرة لتنادي بالحفاظ عليه، شرط تكييفه مع تطور العقليات والأذهان وجعله قادراً على تلبية التطلعات الجديدة[1]. والواقع أن الميثاق كان قد أصيب منذ حين بالشيخوخة، وما لبثت أن دقّت ساعته في العام التالي.

في خريف ذلك العام، ١٩٧٣، حصل حادث كبير جعل الصراعات المذهبية تنكفئ إلى الموقع الخلفي. في ٦ تشرين الأول، اندلعت الحرب التي سماها العرب حرب رمضان، وسماها اليهود حرب الغفران، فكانت صاعقة ورديّة في سماء الشرق الأوسط الصافية. عبر الجيش المصري قناة السويس، واخترق جدار بارليف الشهير، وشنّ السوريون من جهتهم هجوماً عنيفاً لم تجر العادة على شنّ مثله، فأدّى ذلك إلى إصابة إسرائيل بالذهول والرعب. وكاد العرب يصبحون للمرة الأولى في تاريخ صراعهم مع أعدائهم على قاب قوسين من النصر بعد أن كان الاعتقاد بأن أعداءهم لا يقهرون قد بلغ مصافّ الأسطورة. والواقع أن النصر كان من الممكن أن يكون ساحقاً لولا الأمر بالتوقف عن الزحف الذي وجد الرئيس أنور السادات أن من واجبه أعطاءه لجيشه، استجابة للطلب الأمريكي حول وقف اطلاق النار فوراً.

وكان لانقلاب موازين القوى على هذا النحو الصاعق وغير المتوقّع ردود فعل في العالم بأسره. فتوقّفت السعودية مدةً عن ضخ النفط، وحذت حذوها إمارات الخليج. فارتفعت أسعار النفط في العالم ارتفاعاً كبيراً كانت له عواقب

(١) في كتاب باسم الجسر، **الميثاق الوطني**، المرجع المذكور، ص ٣٩٥ وما يليها، عدد من المشاريع حول التكييف المذكور.

وخيمة على اقتصادات أوروبا الغربية بحيث لم تتمكن من استعادة مسيرتها الطبيعية إلا بعد سنوات. وعاد ارتفاع أسعار النفط على العرب بثروات هائلة تساقط قسم من رذاذها وفتاتها على لبنان. وإنما يعود ازدهار المصارف التي تكاثرت في بيروت تكاثراً عجيباً إلى تلك الفترة بالذات. وازدادت الطبقة الرأسمالية، وهي مسيحية في معظمها، ثراء على ثراء، بينما استمرّ الأهالي، والشيعة منهم بشكل خاص، يتكدّسون في أحيائهم البائسة.

جاء عام ١٩٧٤ والأوضاع على هذه الحال، فكان عاماً هادئاً. في تشرين الثاني خلف رشيد الصلح نسيبه تقي الدين، فتشكلت وزارته عبر وقار غير مألوف. وذلك لسبب بسيط هو أن الرئيس فرنجية حرص، هذه المرة، كسابق عهده عند بداية ولايته، على الاستعانة بتكنوقراطيين شبّان لا عهد لهم بألاعيب السياسة التقليدية وأحابيلها. وانقضت أشهر من الهدوء النسبي لم تكن تنمّ أبداً عن إمارات المأساة التي سيكون العام التالي مسرحها الاستهلالي.

تزعزُع البنى

غير أن تحوّلات عميقة كانت قد طرأت خلال هذه الفترة على بنية الطوائف الإسلامية ونفسيّتها، وإن بصورة متفاوتة. وكانت الظاهرة الكبرى بين هذه التحولات يقظة العنصر الشيعي. فهؤلاء الشيعة الاثنا عشريون الذين كانوا يُعتبرون في عهد السلطنة العثمانية السنيّة مارقين وهراطقة، لم يحصلوا على الاعتراف بوضعهم القانوني إلا من قِبَل الانتداب الفرنسي. وكان عددهم قد تزايد، بصمت، منذ ذلك الحين تزايداً كبيراً. وترافق هذا التزايد مع تطور ثقافي بارز تجلّى من خلال حصول شبانهم، من كلا الجنسين، على الشهادات الجامعية، كما تجلّى عبر ترقّيهم في درجات المجتمع. الأمر الذي يعود إلى النجاح الباهر الذي حقّقه رجال الأعمال منهم، سواء في الداخل أو في أوساط الجاليات المغتربة المنتشرة في بلاد الهجرة، وخاصة في أفريقيا السوداء، مما جعلهم يفرضون وجودهم، إن من حيث العدد أو من حيث الطاقات والمال.

لكن هذا التدرّج السريع الذي تحقق على جميع الأصعدة، لا ينبغي له أن يصرف النظر عن أن هذه الطبقة الجديدة من الرأسماليين والمثقفين تستند إلى قاعدة مؤلّفة من بروليتاريا بائسة الحال كانت أعدادها تتضخّم مع تدفق أهل القرى والمدن الجنوبية، سواء غادروها مرغمين أو بملء اختيارهم. وقد اتخذت هذه الحركة، ابتداء من العام ١٩٧٥، وخاصة بعد الاحتلال الإسرائيلي، أبعاداً خطيرة. ولم تكن حركة **أمل**[١] التي أنشأها الإمام موسى الصدر في ذلك الحين إلا استجابة لهذا التحدّي الذي طرحته مشكلة «المحرومين». وعملت الحركة المذكورة التي هي عبارة عن آلة قتالية شديدة البأس يرأسها اليوم نبيه بري، على نشر الفكرة التي أصبحت شائعة في أوساط الشيعة والتي تقول بأن من حقّهم المشروع أن يستولوا على السلطة السياسية ما داموا يشكلون أكثرية السكان عددياً.

أما الدروز فلم يحقّقوا من جهتهم، مثل هذا النمو الصارخ. بل إن المراقب يستطيع أن يستخلص من سلوكهم أن ما يهمّهم هو مجرّد الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة، ضمن إطار فرعيهم الموروثَين: **اليزبكية والجنبلاطية**، خاصة وأن أبواب الانتماء إلى طائفتهم الباطنية كانت قد أُغلقت منذ قرون بعيدة، مما يجعل الانتقال من مذهب إلى مذهب أمراً مكروهاً ومنبوذاً لديهم. لكن جنبلاط كان قد تمكّن من طبع الفئة الثانية منهم بطابع التجديد. فقد أدرك هو الآخر، كما أدركت الكتائب من قبله، عام ١٩٣٦، أن إنشاء الحزب هو الأداة الفضلى التي من شأنها أن تنظّم الاتجاهات والتطلعات في طبقة ما أو مذهب ما وأن تعبّر عنها. هكذا نشأت لديه، عام ١٩٤٩، فكرة تأسيس **الحزب التقدمي الاشتراكي** الذي كان إطاراً لعمله السياسي بوصفه زعيماً درزياً بالدرجة الأولى. وهكذا لم يقتصر على استقطاب أبناء قومه الدروز، وهذا أمر طبيعي،

(١) إن أمل لا تعني الرجاء كما يعتقد البعض، بل هي مكونة من الأحرف الأولى لاسم الحركة الكامل الذي هو: **أفواج المقاومة اللبنانية**. وقد اختفى موسى الصدر مع اثنين من رفاقه في ٣١ آب ١٩٧٨ خلال سفرهم إلى ليبيا.

بل جمع تحت قيادته عدداً كبيراً من أبناء المذهب الذين ينتمون من حيث المبدأ إلى بيت أرسلان ـ بالإضافة إلى نخبة مسيحية كانت قد أُعجبت في وقت من الأوقات بسحر شخصيته وأُخذت بإغراءات برنامجه. والواقع أن الدروز إنما زاد ثقلهم في ميزان السلطات التي تتقاسم الطوائف الكبرى الست مقاليدها، تحت غطاء الاصلاحات الجذرية التي نادى بها جنبلاط منذ ذلك الحين.

وأما السنّة، فإن المرء قد يجد باعثاً على الاعتقاد بأنهم كانوا، خلال هذه السنوات الثلاثين التي مضت على تجربة الميثاق، الطرف الخاسر بالفعل في صفقة التراضي التي تمت عام ١٩٤٣. فقد تخلّوا في ذلك الوقت عن مطلبهم الوحدوي الأساسي الذي يتّفق تمام الاتفاق مع مزاجهم الديني. وكان يُفترض بهم مبدئياً، مقابل هذا التخلّي، أن يساهموا في توجيه دفة الحكم بالتساوي مع المسيحيين. بيد أن ما تبيّن طوال هذه المدة هو أن وجودهم في الدولة، المجسّد بشخص رئيس الوزارة، يقتصر على دور تابع لا يلبث أن يتلاشى آلياً تحت وطأة الهيمنة التي يمارسها رئيس الجمهورية بصورة لا تُناقَش ولا تقبل النقاش. ضربٌ من الخور المتوارث الذي انكشف علانية خلال الحرب عندما عجز **المرابطون** الذين قاتلوا جنباً إلى جنب مع الفلسطينيين عن مجرّد كسب الدعم المالي من جانب البرجوازية السنيّة الكبيرة، ناهيك بعجزهم عن كسب تأييدها المعنوي الفاعل[١].

وماذا عن المسيحيين؟ إنهم يمثلون في مجموعة القوى السياسية، أقصى اليمين المتحجّر طوعاً واختياراً ضمن ضرب من العقلية الجامدة، رغم تغنّيهم بلبنان المنفتح على كل التيارات التجارية والثقافية. على كل حال، فإن خصومهم لا يدعون فرصة إلا ويشدّدون فيها على أن هذه النزعة المحافظة، وهي مارونية من حيث جوهرها والتعبير عنها، لا تستمدّ أسبابها وزخمها إلا من

(١) بعد ذلك بسنوات، عندما قُضِيَ على المرابطون في بيروت على يد حزبيْ وليد جنبلاط ونبيه بري، صرح المفتي حسن خالد أن هذه الحركة لم تكن يوماً ممثلة للسنّة (مجلة **ماغازين** البيروتية، ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٤).

حرصهم على إبقاء «امتيازاتهم المكتسبة» بمعزل عن المسّ بها. وتتجسّد هذه النزعة المحافظة المتأصلة التي تغتذي من ذكريات الماضي، الشعار الذي جعله بيير الجميّل مصدر وحي وإلهام، وهو: **الله والوطن والعائلة** ـ علماً بأن هذا الثالوث لا يخضع للتأويل والتفسير بالطبع إلا بناءً على التعاليم والمبادئ الكتائبية، وحرصاً على تطوير روحية الشعار المذكور وتفجير طاقاته وتفعيل مضمونه، أعربت **الكتائب** عن عزيمة ماضية تكرّرت مظاهرها عبر المعارك الشرسة التي خاضتها خلال الحرب. من هنا نشأت فكرتها الأساسية التي تقول: «إن الوحدة تكمن في التنوع»، وإن لبنان الحقيقي لا يمكن أن يبقى ويستمر ما لم يحافظ على «تعدّديته الثقافية» في أعماق الفسيفساء المذهبية التي تشكل مادته المجتمعية ـ التاريخية.

يبقى أن نعلم على أيّ مستوى من مستويات الذهن يقع الوعي الطبقي لدى عمّال كلّ من هذه الطوائف، وما إذا كان هذا الوعي قادراً، بالتالي، على ممارسة فعل مؤثّر يزعزع استقرار المشاعر الجمعيّة التي تحكم وجود الطوائف المذكورة. إن الوعي الطبقي يكمن في قرارة نفس كل كائن بشري عامل. وهو يستمدّ مجاله المجتمعي من الوسط المهني الذي يمارس نشاطه فيه. لذا يكابد اللبنانيون، شأنهم شأن الكائنات البشرية الأخرى التي تتعب وتشقى، شحنات هذا الوعي التي تقلقل أوضاعهم إلى هذا الحدّ أو ذاك.

غير أن الأمر الفريد من نوعه هو أن الوعي الطبقي في لبنان مفعهم إلى حد بعيد بالمذهبية. فهو لا يكاد يتجلّى على الإطلاق في وجه الطبقة الرأسمالية التي تتحكم فيه، بمعزل عن أبعادها المتنوّعة، ضمن الطائفة الواحدة. وهكذا نجد في محصّلة الأمر أنه عندما يطفح الكيل بالوعي المذكور سرعان ما يختلط لا محالة بالحركات الطائفية التي تغذّيه وتبعث الحياة في أوصاله. وهذا ما يجعل الحركات الطائفية تراكم في صلبها مزيداً من القوى المتفجرة. كما يجعل الوعي الطبقي عاجزاً كل العجز عن القيام من المذهبية بدور النقيض. ومن هنا أيضاً هذا التحالف الطبيعي الذي يجمع بصورة تقليدية بين رجال الدين والأغنياء،

وهو حلف مشترك يتجلّى عبر الدفاع عن النظام الطائفي دفاعاً صريحاً إلى هذا الحد أو ذاك.

إن هذه النظرة السريعة جداً التي ألقيناها على مختلف التناقضات التي كانت تتداخل وتتدافع عشية الحرب، نادراً ما كانت تستلفت انتباه الفاعلين على الساحة السياسية، بحيث يسعون إلى تتبّع نشأة هذه التناقضات وإلى التحذير من مغبّة تفاقمها. فمن ذا الذي اطّلع منهم إطلاعاً معمقاً على تقارير بعثة **أرفد**؟ إن المراقب لأوضاع المجتمع لم يكن يسمع من رجال الأعمال الذين انتشوا وطار صوابهم على أثر موجة الازدهار التي لم تشهد لها سنوات الستين والسبعين مثيلاً من قبل، إلا التعليقات الساخرة والمتهكمة عندما كان يُثار على مسامعهم موضوع التخطيط السياسي الرامي بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوات والهوّات التي كانت التفاوتات المجتمعية تعمل على تعميقها يوماً بعد يوم.

رغم ذلك، فقد سبق للجنرال فؤاد شهاب أن تحسّس ضرورة التخطيط المذكور، فقبل وفاته بأيام قليلة سأله موريس دوڤرجيه ما إذا كان ينبغي أن يظل مستقبل لبنان قائماً على توازن الطوائف. ورغم تشديد شهاب على أهمية الطوائف في الحياة العامة، وعلى ضرورة المحافظة على هذا التوازن أجاب بوضوح: «إن المشكلة الأساسية في لبنان اليوم والغد هي مشكلة مجتمعية. ينبغي أن نعمل في لبنان على إيجاد توازن مجتمعي لا وجود له اليوم. وقد كان هذا هدفي يوم كنت في الحكم. ولا أعتقد أنني كنت مخطئاً في هذه النقطة. بل أعتقد أن المأساة ما زالت راهنة اليوم أكثر من ذي قبل، إذ أنني لم أستطع إلا إرساء بعض الأسس اللازمة للانطلاق بمشروع لا بدّ أن يكون طويل النفَس»[1].

مواسم الجحيم

تابعت الحرب جموحها الذي تعذر كبحه. وكانت حصيلتها مذهلة: بين

(١) مقابلة طويلة نشرتها **لوريان ـ لوجور** بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٧٣.

مئة وعشرين ومئة وثلاثين ألف قتيل، وعشرات الآلاف من المعاقين، وأكثر من نصف مليون بين مهجّر ولاجئ وبدون مأوى[1]، فضلاً عن الأعداد الكبيرة من اللبنانيين الذين هاجروا. وطاولت الاغتيالات وأعمال الخطف أفراداً من جميع الأنواع. فكان بينهم دبلوماسيون أجانب، وموظفون كبار، ومثقفون، وكهنة، ورهبان، هذا بالإضافة إلى الذين سقطوا في المجازر المغفلة، وإلى انتهاك الكنائس بل والمقابر، ونهب الأديرة والمدارس، والتصفيات الجسدية التي كان يسبقها التعذيب الجسدي المنظّم، واكتشاف الجثث المهترئة في الأماكن المقفرة. والمقابر الجماعية في تخوم الأحياء البائسة وفي الأرياف المعزولة، إلى جانب تفخيخ السيارات وإلقاء المتفجرات في الشوارع ونسف البيوت والبنايات، بحيث لم تكن مشاهد هذه الحرب الدائرة إلى مالا نهاية تفتقد إلى أي عنصر من عناصر التفظيع والتنكيل.

وتجاورت اللوحة المذكورة مع بؤس المناطق الشعبية في ظل اقتصاد مهدّد بالاختناق بل بالتلاشي تحت وقع الكساد المستشري ـ وكل ذلك بإزاء البلاجات ومراكز التسلية الأنيسة المنتشرة على امتداد شواطىء ومرتفعات منطقة كسروان المسيحية، حيث ينصرف المترفون والمدلّلون إلى اللهو والدعة غير آبهين بجموع الرجال والنساء والأطفال الذين كانوا يتكدّسون على مقربة منهم في الأديرة وأماكن استقبال المعوزين، بعد أن طردوا من منازلهم وحكم عليهم بالتعطل عن العمل وبالعيش، عبثاً، على رجاء الخلاص القريب.

وفي مقابل الخزينة التي فرغت صناديقها، وبإزاء العجز الهائل الذي كاد يتفاقم يوماً بعد يوم بعد أن امتنع الجميع عن دفع الضرائب. فرّخت ثروات فاحشة بين ليلة وضحاها نتيجةً لأعمال النهب والسلب والمضاربة والتهريب، وخاصة تهريب السلاح الذي كان ينهمر بانتظام على المقاتلين في جميع

(١) يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى التقارير والاحصاءات التي وضعتها منظمة **الصليب الأحمر** اللبناني ومنظمة **كاريتاس لبنان** فضلاً عن **المجمع الشرقي للكنائس**، **لجنة العدالة والسلم**. انظر أيضاً الدراسات القيمة التي كتبها جامعيون ونشرتها **النهار** بين ٩ و١٧ تموز ١٩٨٥.

الجبهات، ويزوّدهم بلا حساب بأدوات الموت على اختلاف مصادرها واختلاف أنواعها واختلاف عياراتها[1].

لم يبق من الوسط التجاري في بيروت ـ بعد أن كان ملتقى العمليات التجارية المثلثة بين القارات ـ إلا الأنقاض السوداء. ودفنت الأسواق التي كانت تشكل حلة ذلك الوسط البهيّة تحت ركامها ذكريات تختلج انفعالاً وتعتلج ألماً. وخلت أحياء بكاملها من كل ساكنيها بعد أن مزقتها القذائف. «وينوح الشاعر قائلاً: لا أحد يدري كيف أقبلوا على العمل. ـ المدينة مبقورة كبطن، والسياجات فاحمة. ـ أسنان الأسلاك الشائكة السوداء طويلة الأمد»[2]. وتركت اللعنة المعمّمة بصماتها على جميع المدن الأخرى، وصولاً إلى أصغر القرى والدساكر.

كنتونات

ارتدّت مضاعفات الحرب المأساوية ارتداداً يكاد يكون مباشراً على ظاهرة الكثافة السكانية المريعة التي حشرت المسيحيين والمسلمين ضمن قطاعين منفصلين. وهكذا خضعت البلاد لتقسيم كنتوني فعلي. إذ توزعت الأرض إلى دوائر مساوية في عددها لعدد الطوائف المتماسكة والمهيمنة. وتمتّعت كل دائرة باستقلال معيّن. وانقسمت العاصمة إلى منطقتين متناحرتين، شرقية وغربية، تفصل بينهما طريق الشام، فكانتا تخضعان منذ هبوط الظلام وحتى بزوغ الفجر، دون خوف أو لوم، لسقوط القذائف والصواريخ والقنابل التي تزرع الموت والدمار. ونادراً ما كانت المعابر الموصلة من إحداهما إلى الآخرة، والتي كانت تظل مسدودة في معظم الأحيان، تغيب عن أعين القناصة ورصاصهم.

(١) نشرت جريدة النهار ذات يوم في زاوية صفحتها الثانية المخصصة «لأسرار الآلهة» خبراً يقول: «قال مصدر مسؤول أن ٢٠٪ من النواب يتعاطون تجارة الأسلحة» [زاوية «من المسؤول»] (النهار، ٧ حزيران ١٩٨٢). ولم يصدر أي رد فعل على هذا الخبر أو تكذيب له. ولكن من أين كان يأتي المال؟ ومن كان يزوّد بالأسلحة؟

(٢) كلير جبيلي، في كتابها Le mise à jour، باريس، ١٩٨٢.

وظهرت أعراض الكثافة السكانة والكنتنة دفعة واحدة في المنطقة الشرقية. في أعالي الأشرفية وجنباتها التي سرعان ما غصّت بآلاف البشر، وحرصت على تطهير نفسها من كل عنصر غير مسيحي. هكذات نشأ **غيتو** الأشرفية حسب التعبير اللاذع الذي اعتمده ريمون إدّه. وتتّصل الأشرفية اتصالاً وثيقاً بكسروان وبلاد جبيل، حيث الأكثرية الساحقة من السكان موارنة، وحيث شكلت بلدة جونية بعد تضخمهاالمفاجئ منفذاً لهذا «الجيب المسيحي»[1]. (وهذه تسمية أطلقتها جريدة لوموند) على البحر. وكثيراً ما نشرت الصحافة الأجنبية خرائط تحدّد نطاق هذا الجيب، بحيث شكلت هذه البقعة الجغرافية المحصورة **بلاد الموارنة** (مارونيستان) على حد قول أحد الصحافيين الأمريكيين[2]. وسادت سلطة الكتائب على هذا الكنتون مدة طويلة، إلى أن تهافتت على أثر وفاة زعيم الكتائب التاريخي پيير الجميل في ٢٩ آب ١٩٨٤.

فقد سرت منذ ذلك التاريخ شائعات عن خلافات بين المكتب السياسي للحزب و**القوات اللبنانية** التي كانت تُعتبر حتى ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من الكتائب. لكن رحيل بشير الجميل، عام ١٩٨٢، كان قد أدى إلى ضعضعة صفوفها. وفي ١٢ آذار ١٩٨٥، قام فريق من الشبان بقيادة سمير جعجع بانتفاضة داخل القوات اللبنانية[3]. فكانت تلك بداية الانفصال عن الجذع الأصلي. ثم مرّ هذا الانفصال بمراحل متعدّدة انتهت بأن انتزعت القوات اللبنانية من الحزب كل أسباب سيطرته على المناطق التي درجت تسميتها «بالمناطق المحرّرة». في هذه الأثناء حلّ إيلي حبيقة محل سمير جعجع، دون أن يدري

---

(١) جوناثان راندال، **في مهبّ الرياح**، انظر لائحة المراجع.
- Jonathan C. Randall, Going all the way.

(٢) Le réduit Chrétien.

(٣) حصلت في حزب الأحرار، بتاريخ ٢٤ آب ١٩٨٥، هزّة مماثلة، لكن أسبابها المعلنة كانت من ذات طبيعة قانونية. فقد تخلّى كميل شمعون عن قيادة الحزب وعمل على انتخاب ابنه داني محلّه ـ وهذا مثل آخر عن الوراثة السياسية التي فُطرت عليها العقلية اللبنانية ـ مما أثار ردود فعل لدى ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي البارزين الذين رأوا في ذلك خرقاً فاضحاً لأحكام التنظيم الداخلي للحزب، وأدى إلى الانقسام.

أحد كيف تمّ ذلك. واتّخذ مجرّد لقب «رئيس اللجنة التنفيذية للقوات اللبنانية». في ٣١ تموز قام حبيقة بزيارة مفاجئة لإهدن حيث استقبله سليمان فرنجية في منزله استقبالاً حافلاً أثار دهشة المراقبين. وكان لهذه المصالحة التي اعتبرت آية في التسامح أن تُولّد في صفوف الموارنة موجة عارمة من الارتياح «لتوحُد البندقية المارونية». وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانقلابات المصغّرة قد تمّت تباعاً دون إراقة الدماء، خلافاً لما كانت يجري في الماضي ولا يزال يجري حتى الآن في صفوف الجهة المناوئة.

تنتهي المنطقة المسيحية الفعلية شمالاً عند جسر المدفون، حيث ترابط القوات السورية، فلا تتجاوزه باتجاه البترون وشكا رغم أن سكان تلك المنقة من الموارنة.

وتبدأ من جسر المدفون باتجاه الشمال الشرقي منطقة نفوذ سليمان فرنجية ومحورها زغرتا، وكانت هذه المنطقة التي تعتبر المنطقة الشمالية من الجبل ومعقل الموارنة الأوائل، قد ظلت، حتى زيارة ٣١ تموز المذكورة، على عداء صريح مع الكتائب منذ المجزرة الرهيبة التي حصلت في ١٣ حزيران ١٩٧٨ وقُتل فيها طوني فرنجية، النجل الأكبر لرئيس الجمهورية السابق، فضلاً عن زوجته وطفلتهما البالغة من العمر سنتين، بالإضافة إلى اثنين وثلاثين عنصراً من حرسهم الخاص، سقطوا جميعاً برصاص حزبيين كتائبيين يفوقونهم عدداً، وعلى رأسهم أحد قياديي الحزب.

أما منطقة الكورة الأرثوذكسية، حيث نشأت القومية السورية بتنظير وتنظيم من انطون سعادة تحت اسم **الحزب السوري القومي الاجتماعي**، فضلاً عن طرابلس التي تقع على ساحلها الشمالي الغربي، وعكار المحاذية للحدود السورية، واللتين تقطنهما أكثرية سنيّة يخالطها مسيحيون وعلويون، فلم تتوصل إلى ضبط أحوالها إلا بفضل وجود القوات السورية. لكن ذلك لم يحل دون قيام العناصر الإسلامية الأصولية المحلية، بقيادة الشيخ سعيد شعبان وضمن **حركة التوحيد الإسلامي**، بشنّ هجمات دورية منظمة على **الحزب القومي**

الديموقراطي الموالي **للبعث** السوري، والذي يحشد قواه من بين العلويين، فكانت طرابلس تدفع بنتيجة هذه المعارك نصيبها من الحيوات البشرية والأضرار المادية، كما صارت وساطة دمشق، وبناءً عليه، أمراً شائعاً يتمّ بصورة آليّة.

رغم ذلك، ففي أواسط أيلول ١٩٨٥، تحوّلت معارك المدن التي كانت تحصل حتى ذلك الحين بصورة متقطعة، إلى حرب شوارع معمّمة استُعملت فيها جميع أنواع الأسلحة على اختلاف عياراتها. فاشتعلت المنطقة برمّتها، وتواجه في هذه الحرب ميليشيات الأحزاب القومية ـ العلمانية الثلاثة، البعث والقومي السوري والشيوعي، ضدّ حركة التوحيد بقيادة سعيد شعبان. وحصلت معارك رهيبة في جميع القطاعات، وهرب الأهالي أو اختبأوا في الملاجئ. وسقطت الضحايا بالمئات تحت الأنقاض. ولم تتوقف هذه المجازر إلا بتدخل نشط من جانب الدبلوماسية السورية، ساعدها فيه هذه المرة، وباسم الإسلام، وفد جاء خصيصاً من إيران لهذه الغاية، فأسفرت الوساطات الشاقّة التي تواصلت في دمشق بلا انقطاع عن اتفاقية، في ٢ تشرين الأول، فرضت على الأطراف المتقاتلة وقف اطلاق النار فوراً، وأنشأت قوة لحفظ الأمن الداخلي، لكنها تعمل تحت سيطرة وحدات سورية وبتنظيم منها.

خرجت طرابلس من هذا القتال مقطّعة الأوصال بالمعنى الحرفي للكلمة. فكانت كأنّها مدينة ضربها أعصار شديد. وعمدت قوة حفظ الأمن إلى احتلال الساحات العامة ومفارق الطرق والنقاط الستراتيجية والمرتفعات المحيطة بالمدينة. وجرى جمع السلاح، ثقيله وخفيفه، دون شروط أو استثناءات، وعاد السلام، سلام كئيب والحق يقال، ضمن أجواء الحداد ومواكبة الموتى. وعلى غرار زحلة التي لم تستطع قبل ذلك بأسابيع، انقاذ نفسها من النيران التي كانت تنهمر عليها من التلال المجاورة إلا عن طريق الاستعانة بالغطاء السوري، كذلك لم تنجُ طرابلس من الدمار إلا بقبولها، هي الأخرى، بالغطاء نفسه.

أما عاليه وبحمدون اللتان كانتا في الزمن السعيد، قبل الحرب، مصيفين مشهورين من مصايف منطقة الشوف، حيث انبثقت في عهود الأمراء صورة لبنان

السياسي الأصلية، فقد اندفعت إليهما القوات اللبنانية، في أيلول ١٩٨٢، بحجّة ملء الفراغ الذي نجم عن انسحاب المحتلّين الإسرائيليين بصورة مفاجئة فيها الكثير من التدبير الماكيافيلي. لكن القوات مُنيت بهزيمة نكراء بعد المعارك الشرسة التي نشبت بينها وبين دروز المحلّة بقيادة وليد جنبلاط ـ الذي ساءه تدخُّلها في منطقة لا تعنيها. وكانت النتيجة فتكاً ذريعاً بأهالي القرى المسيحية المسالمين وتهجيراً إجبارياً لحوالي مئة وعشرين ألفاً منهم، ممن اقتلعوا من أراضيهم الزراعية الضيقة التي كانوا قد انتزعوها بشق النفس من وعر تلك المنطقة الصخرية.

وكادت صوفر، إحدى أجمل بلدات الجبل، أن تلاقي المصير نفسه لولا وجود السوريين الذين كانوا يسيطرون بشكل خاص على ضهر البيدر، وكان البقاع يقع بكامله تقريباً تحت حماية جيشهم منذ أن دخل إليه في بداية العام ١٩٧٦، ثم تقدّم بعد ذلك ليتفرّع عبر ممر حمص وعكار، فيصل إلى طرابلس ويطوّق **بارونيّة** آل فرنجية في زغرتا وإهدن وجوارهما.

وتقدّم فرع آخر من هذا الجيش شرقي طريق دمشق، إلى أن بلغ أعالي المتن الأعلى، فتسلّق جبل صنين ونصب على قممه مدافعه وسلّطها على المناطق الساحلية. وقد كبح هذا الفرع تقدّم قوات كمال جنبلاط التي كانت تتهيّأ لاجتياح كسروان، ثم انحدر في النهاية إلى جونيه حيث استقبله الموارنة رجالاً ونساءً استقبال الفاتح المنقذ. غير أنه انسحب من مواقعه في الأشرفية، عام ١٩٧٨، بعد أن نشبت معارك عنيفة بينه وبين ميليشيات بشير الجميّل. وفي نيسان ١٩٨١ أخذت هذه القوات نفسها، بعد أن كانت قد احتلت زحلة، تشن هجمات دائمة على السوريين، فحوصرت «عروس البقاع» (وهو الاسم الذي يطلقه الزحالنة على مدينتهم) حصاراً مريراً طيلة أكثر من شهر، اضطرت القوات اللبنانية في نهايته إلى إخلاء المدينة. فبسط الجيش السوري سيطرته منذ ذلك الحين، فضلاً عن البقاع، على طريق دمشق الدولية ابتداءً من رويسات صوفر.

أما غربي بيروت، فتمتد منطقة النفوذ الإسلامي، وكانت هذه المنطقة تقع،

في البداية، تحت سيطرة **المرابطون** السنّة، بقيادة إبراهيم قليلات. غير أن المعارك العنيفة التي دارت في شوارع المدينة عام ١٩٨٤، نزعت سيطرتهم عنها، وصار شيعة حركة أمل ودروز الحزب التقدمي الاشتراكي يتصرّفون فيها كما يشاؤون. وظلّ التوازن بين هذين التنظيمين شبه العسكريين خاضعاً للانهيار، رغم التحالف السياسي بينما، وكثيراً ما أدى إلى اصطدامات عنيفة. إلى ذلك تقع في أطراف القسم الغربي من بيروت مخيمات الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، وهي مواقع مزوّدة بالسلاح الثقيل تحسباً لما قد تتعرض له من اعتداءات، على نحو ما حصل في المجزرة الرهيبة التي تعرض لها مخيما صبرا وشاتيلا في الأسبوعين الأخيرين من أيلول ١٩٨٢[١].

تصدّت حركة أمل للخطر الضمني الذي كانت تشكله المخيمات. فهاجمتها في ربيع ١٩٨٥، وبلغت أعمال القتل والتدمير مبلغاً استوجب تدخل دمشق. فأرسلت فرقاً للإغاثة وعدداً من الضباط قاموا بدور الوساطة على أرض المعارك التي خيّم عليها كذلك شبح الموت. واغتنمت جماعة ياسر عرفات هذه الفرصة السانحة لتطلق صرخة استغاثة وتحذير باتجاه البلدان العربية.

غير أن هذا كله لا يحول دون أن نسجّل لصالح بيروت الغربية نقطة إيجابية بنّاءة: فقد ظلّ أكثر من مئتي ألف مسيحي، من مختلف الأوضاع والطوائف، يعيشون فيها حياة طبيعية. كما ظلت مصارفهم ومكاتبهم التجارية ومحلاتهم ومدارسهم، ناهيك بكنائسهم، تتابع نشاطاتها اليومية. وإذا كان فقدان الأمن لم يعتّم أن أشاع الفوضى في هذه المنطقة المتنوعة المشارب، نظراً لاحتوائها على مختلف أنواع وأصناف الميليشيات التي استولت على مقاليد الأمور فيها، فإن سكان المنطقة أجمعين قد عانوا من هذه المساوئ على حد سواء وما زالوا يعانون. وقد شهدت المدينة مثل هذه الحال على أثر الاجتياح الإسرائيلي الذي

---

(١) بالنسبة لهذا «الأيلول الأسود» الآخر. انظر تقرير **لجنة كاهان** الذي وضعته الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط الرأي العام في إسرائيل. نشر هذا التقرير في منشورات لوسيكومور، باريس، ١٩٨٣.

طاولت موجاته جميع قطاعاتها. حسبنا أن نذكّر بالأيام الرهيبة التي شهدتها خلال شهري تموز وآب ١٩٨٢، حيث قصف طيران العدو أقساماً بكاملها من الأحياء ومن شبكات الأحياء ـ كالفاكهاني مثلاً ـ مشيعاً في صفوف الأهالي المنكوبين موجات أخرى من الخوف والرعب.

لكن هذا الاتفاق الضمني ما لبث أن سقط فجأة عام ١٩٨٥. فكثر خطف المسيحيين وترافق هذا الخطف مع خطف مضادّ قام به الجانب الآخر. وكانت أعمال الخطف هذه تؤول بصورة استثنائية إلى تبادل المخطوفين ـ وتبادل قتلهم. ويصعب على المرء أن يقرّر من الذي بدأ بها. غير أن هذه الظاهرة ما لبثت أن استثارت، لدى كلا الطرفين، استنكار رجال الدين الأفاضل ومناشداتهم التي ذهبت أدراج الرياح. مما يجعل انتقال اللبناني اليوم إلى منطقة طائفة أخرى عبر خط القتال أمراً محفوفاً بالمخاطر الجسيمة. وهذه إحدى نتائج الحرب الأهلية التي لا تكف الميليشيات على اختلاف أنواعها عن التباهي بها بصورة مخزية.

أما الظاهرة الخطيرة الأخرى التي أفرزتها العقلية المذكورة فقد تجلّت في خطف الدبلوماسيين الأجانب، من أميركيين وبريطانيين، بل وفرنسيين. وما لبث الرعب أن أعقب الذهول عندما جرفت هذه الموجة الغريبة في طريقها أربعة أعضاء من السفارة السوڤياتية. واكتشفت جثة أحدهم بعد أيام، وتبيّن أن قتله كان بمثابة وسيلة ضغط من أجل تحقيق مطالب خيالية من نوع وقف المجازر في طرابلس وتحرير أفغانستان. وكل ذلك باسم منظمات مجهولة غير محدّدة الهوية تنتحل تسميات إسلامية. وكانت المفاجأة في ٣٠ تشرين الأول عندما أطلق سراح المخطوفين السوڤيات ـ دون أن يعرف من الذي أطلقهم ولا كيف أطلقوا ـ بينما بقي الغربيون قيد الاختطاف.

في الجنوب اللبناني، كانت قوات الجيش الإسرائيلي قد تمركزت في راشيا والبقاع الغربي، على أثر الاجتياح الإسرائيلي في ٦ حزيران ١٩٨٢، بعد أن شنت هجومها متذرّعة بالحجة الواهية التي هي تأمين سلامة الجليل الأعلى ضدّ «الارهاب» الفلسطيني. وناء العدو باحتلاله على صيدا وصور والنبطية في جبل

عامل، حيث الأكثرية السكانية من الشيعة تتخلّلها تجمعات سنيّة ومسيحية. ولم تُقِم الدول العبرية أيّ اعتبار لحقوق الناس يردعها عن استعمال وإساءة استعمال وسائل البطش التي تحصل عليها من الترسانة الأمريكية. فلم يمض وقت طويل على هذا الوضع حتى نشأت حركة **المقاومة الوطنية** بصورة عفوية في أوساط الجماهير الريفية وأخذت تقوم بعملياتها.

وتحولت هذه العمليات إلى نضال يومي في سبيل تحليل أرض الوطن. فقضّت مضاجع الاحتلال وأرهقته. حتى أنها ترافقت مع هجمات انتحارية كانت «قنابلها الحيّة» (على حدّ قول أسحق رابين، وزير الدفاع الإسرائيلي) عبارة عن شبان وشابات أبطال ينتمون إلى الأحزاب الوطنية التي تعرب عن علمانيتها[1].

أما الاتفاقية التي توصلت الحكومة اللبنانية إلى عقدها مع إسرائيل في ١٧ أيار ١٩٨٣، فقد شجبها الرئيس أمين الجميل شجباً قاطعاً في ٥ آذار ١٩٨٤. والواقع أن التصديق عليها كان من شأنه أن يعرّض سيادة لبنان ووحدة أراضيه للخطر، خلافاً للقسم الدستوري الذي أداه الرئيس عند انتخابه في ظل الوصاية الإسرائيلية. حسب المرء أن يلقي نظرة عل بنود هذه الاتفاقية المخيفة حتى يتبيّن له أنها تعطي إسرائيل حق الاشراف والرقابة وبالتالي حق التدخل السياسي والتدخّل العسكري ـ هذا عدا أنها كان من الممكن أن تعرّض لبنان، على رخص وعوده، لمجافاة العالم العربي وعدائه. الأمر الذي لم تسلّم مصر، على رحابتها، من عواقبه حتى الآن.

على سبيل إيجاد مخرج لهذه الاتفاقية وبحجّة أن من المستحسن التوصّل إلى اتفاق على صيغة جلاء المحتل عن الأراضي ـ لكنّ الحقيقة هي التوصل إلى إيجاد مخرج للجيش الإسرائيلي من «المأزق اللبناني» الذي وقع فيه ـ بدأت في تشرين الثاني ١٩٨٤ مفاوضات بناءً على طلب من السيد جاڤيه پيريز دي كويلار

(١) الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ الذي كان يسمى «الحزب الشعبي السوري» (أنطون سعادة) ـ وحزب البعث والحزب الشيوعي. وكان بين الانتحاريين شاب حلبي وآخر مصري. كما كان بينهم مسيحيون، منهم إحدى الفتيات.

الأمين العام للأمم المتحدة. ودارت هذه المفاوضات في الناقورة، على الأرض اللبنانية، في نقطة اتصال الحدود بين البلدين وفي مقرّ القوة الدُولية التابعة للأمم المتحدة (فينول). وسرعان ما تبيّن عقم المباحثات. ولما أدركت مجموعة الضباط اللبنانيين الكبار التي عُهد إليها بهذه المهمّة حقيقة الأحابيل التي ينطوي عليها موقف الوفد الإسرائيلي المعسول، واجهتها بموقف سلبي متشدّد. ثم لما تبيّن للطرفين عقم الاستمرار بالمفاوضات صيّر إلى قطعها ضمنياً في كانون الثاني ١٩٨٥، ومنذ ذلك الحين لم تكف الهجمات الخاطفة التي تشنّها المقاومة عن توجيه الضربات القاتلة للإسرائيليين. كما أن ردّ هؤلاء لم ينقطع هو الآخر عبر الغارات الشرسة التي يشنّها سلاح الجو بصورة منتظمة وعبر عمليات التمشيط الواسطة التي تخرج القرى على أثرها مدمّرة ومهجورة أو تكاد.

في ذلك الحين، اضطرت الحكومة الإسرائيلية أن تذعن لتوصيات مجلس الأمن (لا سيما القرار رقم ٤٢٥، تاريخ آذار ١٩٧٨) القاضية بانسحابها من الأراضي اللبنانية. فبدأت تسحب قواتها تباعاً ابتداءً من شهر شباط. هكذا تحرّرت صيدا وجوارها، ثم صور والنبطية. لكن هناك من حاول أن يستعيد مغامرة الشوف السابقة عندما انسحبت إسرائيل من عاليه وبحمدون. فقد سارعت القوات اللبنانية إلى ملء الفراغ الذي نجم عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من شرق صيدا وإقليم الخروب. فاصطدمت بالميليشيات الإسلامية ـ التقدمية ودارت بين الطرفين معارك طاحنة. في شهر نيسان، تدخلت ميليشيات وليد جنبلاط الدرزية المتحالفة مع أفواج أمل فقضت على وجود القوات اللبنانية في تلك المنطقة. وكانت الحصيلة دمار فظيع ومجازر دموية أسفرت، كما حصل قبل ثلاث سنوات في المرتفعات المجاورة، عن فرار أكثر من مئة ألف مسيحي تفرقوا في الجنوب في المنطقة المسماة بالشريط الحدودي. وتمكن قسم بسيط نسبياً من هؤلاء البائسين من إيجاد ملاذ لهم في بلدة جزين المارونية التي تحوّلت منذ ذلك الحين إلى موقع جديد للقتال ما زالت نتائجه معلّقة. وكما لو أن هناك من رأى ضرورة التشديد على الطابع النهائي والمبرم لرحيل المسيحيين

المذكورين. فقد أُبيدت قراهم بالمعنى الحرفي للكلمة، أي أن بيوتها نسفت وجُرفت، كما أن كنائسها نهبت ودمرت ثم أنيطت مهمّة جرفها بأصحاب الجرافات المحترفين. وطُرد رجال الدين المسالمون، وعددهم زهاء المئة، من دير المخلص، وهو دير للروم الكاثوليك يعود إلى العام ١٧١١ ويعتبر من روائع لبنان البيزنطي الحديث، واشتهر باتساع نشاطاته الإنسانية. أما أيقوناته الثمينة ومكتبته الغنية فقد نقلت إلى جهة مجهولة[١].

مع ذلك لم تنتهِ فصول المأساة التي شهدها الجنوب. فقد رأت إسرائيل أن الحكمة العسكرية، تأميناً لسلامة الجليل، تقضي بأن تقصر وجودها الفعلي في الجنوب على **منطقة أمنية** متاخمة لحدودها، تعتمد فيها سياسة اتّخاذ العملاء والمتعاونين الكلاسيكية. فهي تمارس هذه الرقابة حالياً عن طريق فريق من المرتزقة يقبضون رواتبهم من ميزانيتها ويتزوّدون منها بالسلاح والمستشارين، ويعرفون **باسم جيش لبنان الجنوبي** بقيادة الجنرال انطوان لحد، أحد الضباط اللبنانيين المتقاعدين[٢]، الأمر الذي أدّى إلى اشتداد عزم المقاومة الوطنية وصلابتها.

هكذا تتلخّص صورة لبنان الفوضوية في الوقت الراهن بالوجود السوري على قسم كبير من أراضيه، وبالاحتلال الإسرائيلي لأطرافه الجنوبية مما يستثير لدى أهاليه رغبة عارمة في القتال والدفاع، وميليشيات مذهبية تحتل مواقعها على

(١) توجد الأيقونات حالياً بحوزة وليد جنبلاط الذي خصّها بمكان الصدارة من المعرض الذي أُقيم في قصر بيت الدين في أواخر آب ١٩٨٥. وفي الكلمة التي ألقاها في افتتاح المعرض قارن بين حرصه على إنقاذ هذه الإيقونات وبين اختفاء الإيقونات والمخطوطات والثروات التي كانت توجد في دير البلمند، قرب طرابلس، وهو دير للروم الأرثوذكس (جريدة **النهار** أول أيلول ١٩٨٥).

(٢) عندما قام الرئيس أمين الجميّل بزيارته الأخيرة إلى ألمانيا الاتحادية أخطر، في بون إلى التذكير «بأن لبنان لا يزال في حالة حرب مع إسرائيل» (**لوريان ـ لوجور** ٨ أيلول ١٩٨٥). ينجم عن ذلك بالتالي أن أعمال أنطوان لحد تشكّل جريمة الخيانة التي تنصّ عليها المادة ٢٧٣ وما يليها من قانون العقوبات. ولكن من عاد يهتمّ اليوم بالقانون الوضعي في بلد تستبدّ به الفوضى؟

مسرح الطوائف المتفجّرة وساحتها المضطربة. أما الأحزاب والأطراف السياسية فلا تشكل، من حيث واقعها المحسوس، إلا زوائد عليلة للطوائف التي أمدّتها بالحياة ولا تزال تتعهّد غرائزها الأنوية.

لقد أشار نبيه برّي، رئيس حركة أمل وأحد الوزراء العاملين حالياً، في مقابلة أُجريت معه في ٢٩ حزيران ١٩٨٥، إلى أن الحرب كانت تجري، منذ بدايتها، وفي مختلف مراحلها، وكأنها تؤكد على أنها ستظل مستمرة برفع رمز النظام الطائفي الذي ولّدها. ومما قاله في تلك المقابلة: «بدأت القصة في لبنان مقاومة فلسطينية وحزب الكتائب، وبعدئذ مسلم ـ مسيحي، ثم مسيحي ـ مسيحي[١]، ثم درزي وسنّي، ثم شيعي وسنّي...»[٢].

الدولة الشبح

إن مجمل هذه المناطق المجزّأة لا يزال يشكل، من حيث المبدأ، الأراضي الوطنية التي تشتمل عليها، من حيث المبدأ أيضاً، سيادة الدولة. والواقع أن هذه الدولة لم تضمحل أبداً بفعل الحرب. فهي تعبّر عن الأشكال البسيطة من وجودها بصورة متقطعة وفقاً للظروف وبقدر ما تسمح به إمكانياتها الرادعة التي تقلّصت إلى مجرّد التعبير اللفظي.

غير أن العجيب في أمرها هو هذا التنديد المشين الذي تتعرّض له من بعض أعضاء حكومتها بالذات. لذا رقّت الدولة وتصاغرت بحيث لم تعد ممثّلة إلا برئيسها، رغم أن وزراء هذا الرئيس يُفترض بهم، بموجب المادة ١٦ من الدستور، أن يكونوا متعاونين بالضرورة معه وإلا كان بوسعه إقالتهم طبقاً للمادتين ٥٣ و٥٤ من القانون الأساسي نفسه، وذلك بمرسوم لا يحتاج إلا إلى

(١) إشارة إلى مجزرة إهدن في ١٣ حزيران ١٩٧٨، وإلى الانتفاضة المضادة للكتائب في ١٢ آذار ١٩٨٥.

(٢) **النهار**، ٣٠ حزيران ١٩٨٥.

مجرّد توقيعه. وضعٌ من السخف بمكان بحيث لا نجد له في تاريخ الحقوق الدستورية مثيلاً، ولا نجد له تفسيراً إلا بحالة الحرب التي جعلت الطوائف وميليشياتها المقاتلة تقف بالمرصاد بعضها لبعض.

رغم ذلك فقد بقي من هذه الدولة رئيسها العاجز وحكومتها المشتّتة ووزراؤها الحانقون وخاصة مجلس نوابها، المسمّى بالوطني، والذي يعود انتخابه إلى العام ١٩٧٢. وقد حرص نواب هذا المجلس على الاستفادة من هذا الوضع السانح الذي لا مثيل له هو الآخر في تاريخ البرلمانات، فتمتّعوا به وبالتعويضات السمينة التي عاد بها عليهم، دون أن يتنازلوا يوماً عن ادعائهم بأنهم مازالوا يجسّدون الإرادة العامة وسيظلون. أما عملهم فقد هزل هزالاً موميائياً نظراً لعدم انعقاد الجلسات بصورة مضطردة في لجان ودورات منتظمة.

غير أن وجود هذه المؤسات الهزيلة هو بالضبط ما حال دون موت الدولة، رغم أن الموت يرفرف بجناحيه حولها. عندما سقط الحكم الملكي في فرنسا عام ١٨٤٨، وبيما كان الفراغ يحيق بباريس، كتب ألكسي دو توكڤيل يقول وإنما تتّخذ أبسط الهيئات الحقوقية كل أهميتها إبّان الثورة بشكل خاص، حتى أن الأشياء الخارجية التي تذكّر الشعب بفكرة القانون، هي التي تتّخذ المزيد من الأهمية. إذ أن المرء يشعر وسط هذه الفوضى وهذا الانهيار المعمّم بحاجة ماسّة إلى التمسك بكل ما يمتّ بصلة إلى التقاليد والسلطة من أجل انقاذ ما تبقّى من كيان تَدمَّر نصفه، أو من أجل الإجهاز على ما تبقّى منه...»[1]. لكن هذه المقارنة تظل بعيدة كل البعد عن الحالة المريعة التي وصل إليها لبنان اليوم، حيث تشتغل أجهزة الدولة الرئيسية بلا إيمان ولا اقتناع، كما تشتغل الآلات التلقائية الحركة.

من بين هذه الأجهزة يبرز الجيش، الذي كان بناه الجنرال فؤاد شهاب

(١) **ذكريات**، المرجع المذكور، ص ٥٨.

وأحاطه بعناياته، كمثال فاضح. فهذا الجهاز لم يصمد هو الآخر في وجه التشققات المذهبية. ورغم الأموال الطائلة التي ظنّ البعض أن من المفيد صرفها عليه، فقد تصدّع في النهاية تحت وطأة حملة التعريض والتشكيك التي ما انفكت الطوائف المحتجّة تشنّها عليه طوال سنوات الحرب. والواقع أن هذا الجيش لم يعد موجوداً إلا بمثابة الجهاز القيادي الذي يرأسه إسمياً دون أن يتوصل إلى إعادة تشكيل ألويته التي دبّ فيها التطيّف حتى العظم، ناهيك بضمّ هذه الألويته في كل متماسك واحد.

ثم إن سلك القضاء نفسه الذي يتألف من قضاة ومعاونين قضائيين واعين لمدى أهمية دورهم، ما لبث هو الآخر أن ضعفت معنوياته وشاع التشاؤم في أوساطه. وقد أثر عليه اضطراب حبل الأمن - إذ كانت مباني المحاكم هدفاً مأثوراً لنيران المسلحين على اختلاف أنواعهم - منذ بداية المعارك، فأصيب بجمود خفيّ أفضى به اليوم إلى شلل يكاد يكون كاملاً. أما الإدارات العامة فيتذرّع العاملون فيها، صدقاً أو كذباً، بالمخاطر المحدقة بهم لكي يبرّروا تغيّبهم المزمن، فضلاً عن تردّي نشاطاتها من سيء إلى أسوأ بعد أن تحوّلت أجواء الرشوة المحيطة بها إلى قاعدة متّبعة. وصارت أعمال الاختلاس وسوء الائتمان فيها موضوعات تقتصر الصحافة على ذكر نواتجها الصارخة.

فإذا كان مسرح الظلال هذا لم يتهافت بعد، فذلك يعود إلى الاحتياطي الوفير الذي يملكه مصرف لبنان. لكن هذه الضمانة التي كان البعض يتغنّون بحجمها ومتانتها، لاتني تتحول إلى سيولة، نظراً لأنها تشكّل اليوم المصدر الوحيد القادر على دفع نفقات الدولة التي تخصص خمسة وثمانين بالمئة من ميزانيتها الوفيرة لتأمين المعاشات والرواتب لجمع غفير من المنتفعين منها على اختلاف أسمائهم وألقابهم. وقد آل الأمر بالخطر الذي كان يحوم هذا الاستغلال السيّء للأموال العام إلى الاستفحال. فبتنا نلاحظ، منذ أواخر العام ١٩٨٤، أن كتلة إمكانيات المصرف من العملات الصعبة قد تناقصت فجأة وبصورة خطيرة.

وسرعان ما تجلّى مردود ذلك من خلال التدنّي المفاجيء في قيمة العملة الوطنية التي فقدت ثلاثة أرباع قيمتها في سوق الأوراق المالية[1]. ومن هنا كان المفعول المضادّ الذي ارتدّ على الاقتصاد الوطني وأدّى إلى ارتفاع جميع الأسعار ارتفاعاً خارقاً.

حيال هذا الخراب المادي، وهذا القصب الذي يوقع الضحايا البريئة - إذ من المؤكد أن الذين يسقطون بفعل القصب ليسوا المقاتلين الأشاوس - ووسط هذا الرعب الذي يحيق بالأفئدة وهذا الألم العميق الذي يستبدّ بسكان المدن والأرياف، يلوح بصيص أمل لم تنطفيء جذوته بعد، أنه يكمن في إرادة اللبنانيين بالانتماء إلى هذه الدولة بالذات، هذه الدولة التي كانت فرنسا قد دعتهم إلى العيش فيها كمواطنين مخلصين، فاستجاب المسيحيون لدعوتها استجابة الملهوف ولبّى المسلمون هذه الدعوة مخاطرين بأنفسهم! لم يعد ثمّة بدّ بعد اليوم من التسليم بما هو واضح للعيان وجليّ للبصائر، لا بدّ من الإذعان للأمور كما هي في واقعها، مجرّدة من كل الغشاوات الغشاشة والمبهرجة، لا مفرّ من الاعتراف أخيراً بأن التضادات والتناقضات قد اختمرت ضمن هذه التركيبة المتعدّدة الطوائف التي يبني لبنان الكبير على أساسها، والتي سعت الفئات الحاكمة إلى تزكيتها وتأجيجها. لقد أفرزت التركيبة المذكورة، عضوياً، تلك التضادات والتناقضات، فنضجت، ثم تسمّمت تحت وطأة الأزمات الداخلية والمداخلات الخارجية إلى أن حان اليوم المشؤوم الذي اندلعت فيه الشرارة الأولى.

(١) تمكّن المصرف المركزي بفضل حاكمه الجديد البروفسور أدمون نعيم - وهو من رجال القانون - وفريق نواب الحاكم الذين اختيروا بالطبع بناءً على تمثيلهم لطوائفهم وعُيّنوا في مناصبهم هذه في بداية العام ١٩٨٥، من التوصل إلى استقرار نسبي للعملة الوطنية ومن إعادة تكوين جزئية للعملات الصعبة. غير أن العملة المذكورة ما زالت في أدنى مستوياتها. والأرجح أن خطر التدنّي من جديد لن يزول طالما بقيت الدولة عاجزة عن جمع الضرائب، في بلد تسوده الحرب وفقد فيه المكلّفون عادة دفع الضرائب المتوجّبة عليهم.

شكوى متأخرة

خلال الحرب صدر عن جامعة الروح القدس في الكسليك كرّاس بعنوان «لبنان الكبير، مأساة نصف قرن»[1]. يستعرض مؤلف الكرّاس تطور جبل لبنان في عهد المتصرفية الذي نعم المسيحيون في ظلّه بالعيش الهاديء رغم الفساد الذي كان مستشرياً، على حد قول المؤلف، في مختلف دوائر الإدارة والقضاء، ثم ينتهي إلى أن إنشاء دولة لبنان الكبير كان خطأً كبيراً، فيقول: «

إن ما يهمنا من هذه المرافعة الحافلة بالمبالغات حول العلاقات الإسلامية - المسيحية، هو الإعراب، بكثير من الحسرة، عن أن الحرب الحالية ما هي إلا نتيجة مباشرة للتناقضات التي تولّدت عن تحوّل جبل لبنان السابق إلى لبنان الكبير وتضخّمه على ذلك النحو المفاجيء. غير أن التحول المذكور أمر من صنيع الموارنة. فهم الذين طالبوا بإلحاح في مؤتمر السلام بأن تُعاد إلى الجبل «حدوده الطبيعية»، وأصرّوا على ذلك بحيث انتهى الأمر إلى استجابة فرنسا لطلبهم، رغماً عنها على ما يبدو، وكانت رسالة جورج كليمنصو، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩، شاهداً على التزامها بذلك[2].

(١) الكراس رقم ١، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، (بالعربية) دون الإشارة إلى المؤلف ولا إلى الناشر، لكن صدوره عن جامعة الروح القدس أمر لا شك فيه. إن المؤلف [رباط] يستميح لنفسه أن يذكّر هنا بأنه كان قد أثار هذه المشكلة نفسها - من زاوية مختلفة - منذ زمن بعيد، وذلك في كتابه **الوحدة السورية والمصير العربي**، ١٩٣٧ (الفصل الثاني المتعلق **بالاستقلال اللبناني**، ص ١٠٩ وما يليها، وخاصة ص ١٥٣ وما يليها).

- E. Rabbat, Unité syrienne et devenir arabe, Paris, Rivière, 1937.

(٢) حول تحفظات الحكومة الفرنسية بعد انتهاء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ وتردّدها في الاستجابة للمطالب التوسيعية كما طُرحت من جانب الوفود اللبنانية، وخاصة الوفد برئاسة البطريرك الماروني المونسنيور الياس الحويك الذي حصل على رسالة ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩، انظر أعلاه ص ٣٠٠ وما يليها. ويبدو أن البطريرك الحويك عبر في أواخر حياته عن انتقاده الشديد لتقاعس الإدارة الانتدابية إلى حدّ جعله يطلق ذات يوم عبارته الشهيرة: «فرنسا كالشمس تنير بعيد وتحرق من قريب؟». (مسعود ضاهر، من أساتذة الجامعة اللبنانية، في جريدة **النهار**، ١١ تموز ١٩٨٥).

لم يكن يخطر ببال أحد من الموارنة في ذلك الزمن البعيد أنّ مثل هذا التوسّع لا بدّ أن يؤدي إلى حصول طفرة ديموغرافية عميقة. فقد انضمّت إلى جبل لبنان فجأة طوائف كبيرة العدد، فأصبح السُّنة، رغماً عنهم، مواطنين كاملي الحقوق، من الناحية النظرية على الأقل. أما الشيعة الذين لم تكن تجمعاتهم الهزيلة المتواليّة على حدّ التسمية الازدرائية غائبة عن جبل لبنان، فقد أتاح لهم المجال الواسع الذي نجم عن تركيبة الدولة الجديدة أن يتكاثروا. الدروز وحدهم هم الذين شعروا من جرّاء التركيبة الجديدة بتضييق الخناق عليهم، نظراً للجموع التي سيكون لها أن تتكاثر من حولهم، وذلك بحكم باطنيتهم وصعوبة الانتماء إلى طائفتهم. فإذا كانت غريزة التوالد قد انطلقت من عقالها على هذا النحو، فقد كان من الحتمي أن تزداد أعداد الطوائف الإسلامية في غضون بضعة عقود ازدياداً كبيراً، في الوقت الذي كان الاتجاه المـلْتوسي يتصاعد بين المسيحيين حتى في صفوف طبقاتهم الشعبية.

غير أن الطوائف المحمدية لم تحتكر الاستفادة من حقل الاتساع المذكور. فقد رأى مسيحيو الشرق على اختلاف مذاهبهم في الدولة الجديدة التي أسّستها فرنسا ووضعتها تحت انتدابها أرضاً مثالية يلتجئون إليها ويقيمون فيها. لا شك في أن هويتهم الأصلية لم تكن مجهولة في جبل لبنان. غير أن رعاياهم كانوا فيه على جانب من العزلة والقلّة بحيث لم يكن لهم أي تأثير على توازنه الطائفي. ومع انسحاب القوات الفرنسية من كيليكية والاضطهاد الوحشي الذي كانت بلاد الرافدين مسرحاً له غداة الحرب العالمية الأولى، تدفقت جموع الأرمن والسريان والكلدان[1] والكلدان ـ الأشوريين على لبنان الكبير الحديث المولد. ثم ما لبث التخلّي عن لواء الاسكندرون وأنطاكية لتركيا، عام ١٩٣٨،

(١) وبأعقابهم الأكراد. وهم يشكلون اليوم، في بيروت، طائفة من طوائف الأمر الواقع. تنتمي من حيث المذهب إلى السنّة، لها حيّها الخاص وتقاليدها ولغتها ونشاطها السياسي، بل إن لها حزبها الذي يصرّح علناً بأنه حزب كردي وهو حزب **الرازكاري** أو الديموقراطي. انظر أعلاه الفصل الأول من القسم الأول، ص ٩١، هامش رقم ٢١.

أن أدّى إلى خروج المسيحيين مرة ثانية. أما الخروج الثالث فقد حصل في عهد جمال عبد الناصر في مصر، هذا بالإضافة إلى العديد من العائلات الميسورة التي جاءت من سوريا أو غيرها، واختارت بيروت مقرّاً لإقامتها الدائمة.

وكان لا بد لظاهرة الاجتذاب والاتساع هذه أن تؤدي على صعيد العدد، إلى تنوّع العنصر المسيحي وإضعافه، من جهة، وإلى إعادة النظر في الهيمنة المارونية التقليدية لصالح العنصر الإسلامي، من جهة أخرى، وذلك تحت وطأة المطالب غير المتوقَّعة، إن لم نقل غير ممكنة التوقع، التي لم تلبث أن فرضت نفسها عن طريق البيانات والمظاهرات في البداية، ثمّ عن طريق السلاح في النهاية.

أوهام ايديولوجية

فليس من المستغرب إذن، في أجواء الحرب الأهلية التي بلغت بالأفئدة حدّ الانحراف وبالأهواء الطائفية حدّ الانفجار، أن ترتفع أصوات ناشزة تعكس حالة البلاد المقطعة الأحوال التي لم تعد تجد ما يحول دون تعزيز أبنائها لمواقعهم المتباعدة. والحال أن الآراء التي صدرت من كلا الجانبين لم تكن تستوحي في هذا الصدد تاريخاً فعلياً ومعيوشاً بقدر ما كانت تعبّر عن أوهام خيالية محمومة. في خضمّ هذه التصريحات والبيانات والأهاجي والدراسات المزعومة التي لم ينقطع سيلها والتي بلغت من الترداد حدّاً مثيراً للنفور والاشمئزاز، يستطيع المرء أن يرصد، على سبيل المثال، نصّين نموذجين من حيث تعبيرهما عن هذه العقلية المريضة، ومن حيث جمعهما بين الكلام التقليدي البالي والهذيان التخريفي. لقد كُتب هذان النصّان عام ١٩٧٦ في أوج حب الشوارع. وهما يعكسان التصورات العدائية التي تحفل بها إلى هذا الحدّ من الضراوة أو ذاك عقليّة كل من الطوائف المتقاتلة.

كتب حسين القوتلي، المدير العام لدار الإفتاء، مقالاً نشرته جريدة السفير بتاريخ ١٨ آب، يعرض فيه مطوّلاً وبدون أن يرف له جفن كيف أن المسلمين لا يسعهم أن يكونوا من الناحية القانونية البحت، مواطنين صالحين إلا في دولة

يرأسها رجل مسلم. ثم يمضي في طرحه البريء وطويته السليمة إلى حدّ القول بأن من واجب المسلمين أن يناضلوا بجميع الوسائل المتوفّرة لديهم، بما فيها العنف، سواء في السر أو العلن، من أجل القضاء على كل سلطة غير مسلمة (مما يعني أنها كافرة).

وبعد أن أتى على ذكر عهد الانتداب الذي اضطر المسلمون تحت نيره إلى العيش ضمن دولة مصطنعة من ألفها إلى يائها تحت اسم لبنان الكبير، عاد فسلّم بأن المسلمين وافقوا في النهاية، عملاً بالميثاق الوطني، على المحافظة على الكيان المذكور، واضطروا ضمنياً (كذا) بالتالي إلى التخلّي عن تطلعهم الأساسي الرامي إلى إنشاء دولة إسلامية. غير أنه كان من المفترض بالمقابل بهذا التخلّي، في غياب انحراط الأرض ضمن القومية العربية ـ التي يوافق الكاتب بالطبع على أن المسلمين والمسيحيين سيتمتعون فيها بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات ـ أن يؤدّي على الأقلّ إلى المساواة التامة في هذا اللبنان الذي خلّفه الانتداب. بيد أن ما حصل هو العكس، نظراً لاستئثار الموارنة بكل مقاليد السلطة.

إن العودة بمثل هذا الحنين إلى نظرية الدولة الإسلامية ينمّ بوضوح عن مشاعر العجز عن تطبيقها في لبنان ـ وفي البلدان العربية الأخرى على كل حال، حيث تطرح ضرورات واحتياجات عصرية شديدة الوطأة تجعلها من مخلفات الزمن. لكن الحنين المذكور يدل بما فيه الكفاية عن نفسية معينة ما فتيء اعتلاجها يتفاقم منذ ذلك الحين. إذ تحفل الصحافة في هذه الأيام وعلى امتداد الأيام والأسابيع بالجهر بأفكار دينية عفا عنها الزمن تتلوّن منوّعاتها بألوان الاتجاهات والمطامع التي تعتمل في أنفس بعض المشايخ من السنّة والشيعة إذ يتبارون بترويجهم لتطبيق أحكام الإسلام الأول الخالصة في الدولة المتعدّدة الطوائف[1].

---

(١) لا ريب في أن الشخصية اللجبة التي تمثل هذا الاتجاه في طرابلس هي شخصية الشيخ سعيد شعبان رئيس الحركة المسمّاة حركة **التوحيد الإسلامي**. فهو لا يتوانى يذكّر في خطبه التي

في وجه هذه الأوهام التي تصلنا من عصر آخر، فتترك عواقبها الوخيمة بصماتها في أذهان الدهماء ممن يتمسكون تمسكاً عميقاً بتقاليدهم، تنتصب نظرية الموارنة الذين يؤكدون على أولوية مكتسباتهم التاريخية. في ٢٦ أيلول من العام ١٩٧٦ نفسه، وبينما كانت المعارك في أوج ضراوتها، صدرت **دراسة** عن جامعة الروح القدس ـ ونسميها دراسة لأن مؤلفيها، وهم «لجنة من المثقفين» في الجامعة المذكورة، هم الذين سموها كذلك[1]. والواقع أنها وثيقة مليئة بالمغازي والعبر، تبدأ على النحو الآتي:

> «إذا كانت **الأمة** أو «**الناسيون**» هي مجموعة من البشر تريد العيش مع بعضها البعض تبعاً لقناعات حضارية وتصرفيّة يوميّة معيّنة على رقعة معيّنة من الأرض. فالأمة اللبنانية هي **في جوهرها أمة مارونية**، كما أن الأمة الأميركية في جوهرها أمة أنكلوسكسونية.
> إن الموارنة في لبنان لعبوا عبر التاريخ دور النواة المؤسسة للأمة اللبنانية في هذا الجزء الجبلي من الشاطيء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تماماً كما لعبت المجموعة الأنكلوسكسونية دور النواة المؤسسة للأمة الأميركية في العالم الجديد».

= يلقيها أيام الجمعة في المسجد بأن المسلم لا يجوز أن يقبل بحكم غير المسلم. بل إن تعلّقه بالزمان الغابر يصل به إلى حدّ دعوة المسيحيين بإلحاح إلى اعتناق الدين الاسلامي. ولو أن خطبه جُمعت وطبعت لأنتجت كتاباً مُضحكاً. هاكم عيّنة منها: «لا يحقّ للمسلمين تسليم زمام أمورهم إلى كافر أو ضالّ (...) ولا يجوز أن يحكم المسلمين رجل لايؤمن بالله ولا يطبّق شريعته. ولا يحقّ للمسلمين الرضوخ لحكم الكافر ولو كان الكافر مسلماً بالاسم (...) أن الإسلام لا يُطبّق في بلادنا العربية والإسلامية لذا علينا السعي إلى إعادة الحقّ إلى نصابه ورفض هيمنة الكفر على حياتنا... [«إن طلاب الأزهر (في مصر) ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية في بلدهم ونحن معهم. فهل تقتدي جامعة الأزهر في بيروت بهم وتثور على فرعون مصر...؟»] (**لوريان ـ لوجور** أول كانون الأول ١٩٨٤) [نقلنا القسم الأول من النصّ عن النهار، ١/١٢/١٩٨٤، وترجمنا القسم الثاني منه لعدم وجوده فيها. (م)].

(١) نُشر نصها الأصلي الكامل، بالعربية، في كتاب انطوان خويري **حوادث لبنانية**، جونية، المجلد ٣، العام ١٩٧٦، ص ٤٨٧ وما يليها. وهو عبارة عن حوليات قيّمة، ورد ذكره في لائحة المراجع النهائية.

ثم يمضي المؤلفون قدماً في مقارنتهم فيقولون:

«أكثر من ذلك أن وجه الشبه بين نشوء الأمة اللبنانية ونشوء الأمة الأميركية كبير إلى حدّ يتجاوز وجود نواة مؤسسة في الحالين، إلى وجود مجموعات إثنيّة وحضارية متقدة، مجتمعة إلى النواة المؤسسة حول قناعات معيّنة. هي في الأصل لحمة إرادة العيش المشترك وسداها. فالنواة المؤسسة في لبنان هم الموارنة، وفي الولايات المتحدة الأميركية هي المجموعة الأنكلوسكسونية».

هكذا يرى هذا المركز الفكري المسيحي المتمثّل بجامعة الروح القدس أن الخميرة المارونية لم تكن في أصل **الأمة** اللبنانية وحسب، بل إنها ما زالت تشكل المصدر الدائم الذي يمدّها بالنضج. وتستخرج هيئة المحررين النتيجة المترتّبة على ذلك، لتؤكد أن من الطبيعي، بناءً عليه، أن تكون الطوائف الأخرى، المتحلّقة حول **الأمة** المارونية، مسيحية كانت أم مسلمة، عبارة عن أقمار تدور في فلكها.

وتتابع الهيئة تعليلها فتعدّد هذه الطوائف قائلة:

«والمجموعة الإثنيّة المجتمعة إلى النواة المؤسسة في لبنان هي «الطوائف التاريخية» الست عشرة المعترف بها دستورياً وفي القرار رقم ٦٠ ـ ١٩٣٦ وفي قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١[1]. أما في الولايات المتحدة الأميركية فهي كل مجموعات المهاجرين الجدد من ايرلنديّين وفرنسيّين وألمان وإيطاليّين ويونانيّين وأوروبيّين شرقيّين وآسيويّين وأفريقيين على اختلاف جنسياتهم. وإرادة العيش المشترك في لبنان كما في الولايات المتحدة الأميركية مبنيّة في الأصل على نزعة

---

(١) غلط: فهي إحدى عشرة طائفة مسيحية وطائفة واحدة يهودية، مسمّاة إسرائيلية. وذلك حسب القرارين رقم ٦٠ ل.ر.، عام ١٩٣٦، ورقم ١٤٦، عام ١٩٣٨. فضلاً عن قانون ١٩٥١. في حين أن الطوائف الإسلامية، السنّة والدروز والشيعة، تخضع لتشريعات خاصة (انظر الفصل الأول من القسم الأول، ص ٩٠ وما يليها) ـ مما يجعل عدد الطوائف المعترف بها **رسمياً** خمس عشرة طائفة.

الموارنة، والمتزمّتين» الأنكلوسكسون إلى حرية الإنسان المطلقة وكرامته. فأبطال الحرية هنا، مثل أبطالها هناك، هم صانعو الأمّتين في الحالتين وقد استحقوا من أوطانهم في كل حال».

من هنا تصل الهيئة إلى الخلاصة التي تشكل أطروحتها المدافعة عنها، وهي أن «الامتيازات» المزعومة التي يتمتّع بها الموارنة ليست في الحقيقة إلا حقوقاً طبيعية، مما يجعل «الحرب على الموارنة حرب على لبنان».

إن هذه الوثيقة تحتوي على عصارة المارونية [السياسية] التي يرى مروّجوها أنها لا تنفصل عن اللبنانية الحقّة. والواقع أن المرء لا يسعه أن يتمالك نفسه عن الشعور بالاستهجان ـ والضيق، عند قراءة مثل هذه الادعاءات، حيث تغلّف الأقوال المنافية للحقيقة بغلاف تاريخي مزيّف ثم يُبذل جهد نابع عن إرادة مسبقة لخلقها مع ضرب ن التفكير الذي يفتقد للواقعية افتقاداً عجيباً[1].

فالمرء لا يكاد يشعر بحاجة إلى التذكير بأنه إذا كان الموارنة ـ الذي كانوا يقيمون بالأصل في سوريا الشمالية ـ قد طالبوا بإنشاء دولة لبنان الكبير وجعلوا على تحقيق هذا المطلب، فإن الكيان اللبناني لم يظهر على الساحة الدُولية إلا

---

(١) في المؤتمر الماروني العالمي الذي عقد في مونريال في أواسط تموز ١٩٨٥، استعاد الأباتي بولس نعمان رئيس اتحاد الرهبانيات اللبنانية هذه الأطروحة نفسها حيث قال: «إن نمو الدولة اللبنانية وتطورها هما حصيلة نموّ المصير الماروني الذي يشكّل الخميرة التي لا بديل منها لأية صيغة تآلف أو تسوية تاريخية أو عقد اجتماعي...» (لوريان ـ لوجور، ٢٠ تموز ١٩٨٥) [نقلنا النصّ عن النهار، ١٩/٧/٨٥، ص ٦، (م)].
وفي المؤتمر الماروني العالمي الذي انعقد قبله في مكسيكو، في أواخر شهر شباط ١٩٧٩، صرّح منظمو المؤتمر في وثيقة قدّموا بها له: «إننا نعلق أهمية كبيرة على هذا المؤتمر لأن الموارنة هم قلب لبنان، بحيث أن وجود لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة، إنما يرتبط بوجود الشعب الماروني وبقائه. فالوجودان يتكاملان ويعزّز واحدهما الآخر». (لوريان ـ لوجور، ٢٣ شباط ١٩٧٩) [الترجمة لنا (م)].
وفي يوم افتتاح المؤتمر في ٢٢ شباط تليت صلاة من الأباتي شربل قسيس (الذي كان رئيس الرهبانيات قبل بولس نعمان) ترجو السيد المسيح أن يضاعف بركاته **للأمة** اللبنانية وللبنان (**النهار** ٢٣ شباط ١٩٧٩).

في زمن الأمراء الدروز، من آل معن وآل شهاب، ولاة السلطنة العثمانية. وإن وجود الدروز وجوداً مهيمناً في جبل لبنان هو السبب الذي جعل الرحالة الأوروبيين يطلقون عليه في ذلك الحين اسم **جبل الدروز**.

وإذا كان رواد **مايفلاور** هم الذين أعمروا الساحل الشرقي من الأطلسي في أميركا، فقد انضمّ إليهم الخوارج والمنشقّون على مختلف مذاهبهم وقومياتهم الأوروبية هرباً من الطغيان المستشري في القارة القديمة. فهذه الجماعات هي التي أقامت الأمة الأمركية من أساسها. لكن هذه النواة الأولى ما لبثت أن قامت بعملية الانصهار الشهيرة التي تمّ من خلالها اختلاط جموع المهاجرين على اختلاف أعراقهم ومشاربهم، لتتفتح تلك العملية بعد ذلك عبر ديموقراطية أميركا الحرة التي هي، بالأساس، ديموقراطية **مساواتية**، فاستقرّ القدماء والجدد فيها، دون تمييز بينهم، ضمن إطار التماثل التام في الحقوق والواجبات[1].

فهل ينطبق ذلك على لبنان حيث ينتمي المواطنون بالضرورة لطوائفهم غير المتساوية في الحقوق، وحيث تُوزَّع الوظائف العامة و«الامتيازات» على هذه الطوائف بناء على حجمها، وتُكرَّس مناصب الدولة العليا للذين ينتمون للطوائف الست الكبرى وحدهم؟ هذا ومن المعلوم أن كل طائفة من الطوائف الكاثوليكية

(١) بعد انتهاء حرب الاستقلال المظفّرة، كان الكره الذي يكنّه **المتمرّدون** تجاه انكلترا القديمة قد بلغ من الحدّة مبلغاً جعل فريقاً منهم، بزعامة نوح وبستر، يضع خطة مفصّلة لإيجاد لغة قومية خاصة به منبثقة طبعاً عن الانكليزية لكنها تستجيب لحالة عاطفية مخصوصة (انظر هامش كوهن، **فكرة القومية. دراسة في أصولها وأبعادها**، نيويورك، ١٩٤٦، ص ٣٠٥ وما يليها): هذه اللغة هي، إجمالاً، اللغة الأمريكية، على حدّ التعبير الذي يُطلق في فرنسا على لغة الجهة الأخرى من الأطلسي. ـ وربما كان من المفيد أن نضيف إلى هذه الملاحظات شهادة أحد العارفين بالمجتمع الأمريكي. فقد كتب أندريه فونتين يقول: «إن الولايات المتحدة هي حتى الآن البلد الوحيد الذي بُني بفعل انتماء ملايين البشر الذين جاءوا من سائر أقطار العالم، ابتداءً من أوروبا. انتماءً حراً لمجتمع كان طموحه المعلن أن يصهر قومياتهم الأصلية في قومية واحدة. ولم يتسنّ لهذا الطموح أن يتحقق لولا قبول المنتمين الجدد إلى هذا المتّحد الشاسع لا بايديولوجيته وحسب، بل بالسستام المهيمن الذي يرتكز إليه ثقافياً واقتصادياً...» (من تعليق على كتاب ريجيس دوبريه، **الامبراطوريات ضدّ أوروبا**، في جريدة **لوموند**، ٢٥ حزيران ١٩٨٥). إن لبنان المتعدّد الطوائف بعيد كل البعد عن صورة **الانصهار القومي** هذه.

أصبحت، منذ انعقاد مجمع الفاتيكان الثاني، مجتمعاً مغلقاً على نفسه يُمنَع أبناء الطوائف الأخرى الخاضعة لروما من الإنتماء إليه منعاً باتّاً[1]. إن البلد الذي ينبغي على مواطنه المزعوم أن ينتمي حكماً، في شؤون ولادته وزواجه وممارسته لحقوقه المدنية ومماته، لطائفة محدّدة، لا يسعه أن يدّعي أنه بلد ديموقراطي فعلي بالمعنى الصحيح للكلمة.

لكن من العبث أن يعكف المرء على فعل الإيمان السياسي هذا، الصادر عن أعلى مراكز الفكر الماروني المعاصر، ليناقش ما فيه من معطيات وضعية ضحلة، طالما أن جذوره تضرب في أعماق لاوعي ألفي يتكشف في شعاب القمم العالية، ولا يخلو من سمة عرقية تدقّ على الرؤية لكنها لا تستطيع منع نفسها من أن تلوح على سطحه. أما ما ينبغي استخلاصه من فعل الإيمان المذكور فهو، بالمقابل، ذلك التضارب الفكروي الصارخ الذي يفصل المسيحيين، وطليعتهم المارونية، عن السُّنة الذين يبذلون كل جهد ممكن للبقاء في صدارة الكتلة الإسلامية.

لا شك في أن دور الموارنة في إرساء العقيدة الكاثوليكية كان دوراً رئيسياً. فقد ساهموا مساهمة نشطة في أعمال المبشرين الأوروبيين الرامية إلى كسب مسيحيّي الشرق الآخرين إلى كنسية روما. وإنما تكوّنت الطوائف المسمّاة بالطوائف المتّحدة عن تلك الفروع ال التي انفصلت عن الكنيسة المذكورة. كما أمّن الموارنة للبطاركة ورجال الدين، بل حتى لأتباع هؤلاء وأوليائهم، ممن أدّى انفصالهم عن الكنيسة إلى تعّضهم للمضايقات من قبل الحكام الأتراك وخاصة من قبل أبناء دينهم السابقين، ملجأ وموئلاً أقاموا فيه أديرتهم حيث تابعوا أداء صلواتهم وتعاليمهم. بل أكثر من ذلك، إذ لولا أجيال المتبحّرين، كتّاباً وشعراء، التي كان الموارنة قد ساهموا منذ القرن الثامن عشر وحتى عشية الحرب العالمية الأولى في ازدهارها المدهش. لكانت حركة النهضة التي عرفتها

(١) حول هذا الموضوع، انظر للمؤلف كتابه **الدستور اللبناني**... المرجع المذكور، ص ١١١ وما يليها والهامش رقم ١١.

الآداب العربية قد تباطأت بالتأكيد، بل ربما كانت براعم **القومية العربية** قد تأخرت عن التفتّح[1].

أما أن يُستنتج من هذه الخدمات الجليلة أن الموارنة يتمتّعون بامتيازات متأصلة فيم منذ ولادتهم أو بحكم انتمائهم إلى أثنيّة معيّنة، مما يحول دون المساس بهمتهم السياسية، فأمرٌ يصعب على اللبنانيين الآخرين أن يسلّموا به لا من حيث العقل ولا من حيث الحقوق، ولا على صعيد المشاعر والعواطف.

هذا إذا سلّمنا بأن المسيحيين الآخرين يشاطرون أولياء مار مارون اعتقادهم بالأولوية التاريخية التي ينادون بها. فالواقع أن هؤلاء المسيحيين قد نسجوا على منوال المسلمين الذين تتقاطع في صلبهم تيارات متضادة. وما زالت كل طائفة من الطوائف المسيحية العشر الأخرى مأخوذة بخصوصياتها الموروثة عن تاريخ مضطرب تعود خيوطه الدقيقة إلى عصر ما قبل الإسلام الذي شهد النقاشات والخلافات البيزنطية حول طبيعة السيد المسيح المزدوجة. فإذا كانت قد تجذّرت في نفوس المسيحيين رغبة صادقة في أن يكونوا لبنانيين، وإذا كان الشعور الوطني المصنوع من غريزة حب البقاء قد دفع عدداً من شبّانهم إلى الانخراط في صفوف القوات اللبنانية وإلى الموت في ساحة القتال، فإن ذلك لا يحول دون أن يظل هؤلاء المسيحيين أنفسهم، على مختلف أعمارهم، مصمّمين تصميماً حازماً على الاحتفاظ بهويّتهم الطائفية وعلى التميّز، بالتالي، عن الطوائف الأخرى.

حسب المرء أن يلاحظ، في هذا الصدد، تصرّف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان، أرثوذكساً وكاثوليك، والكلدان والكدان الأشوريين، بل إلى حدّ ما تصرّف اللاتيني، لكي يتبيّن له من هذه التصرفات الواضحة التميّز،

---

(١) ربما كان من المفيد أن تشير، بهذا الصدد، إلى المقدمة القيّمة التي كتبها الأب ميشال حايك للطبعة الجديدة من كتاب المونسنيور يوسف الدبس (١٨٣٣ ـ ١٩٠٧) مؤسس مدرسة الحكمة (المارونية) في بيروت، حول تاريخ الموارنة: **الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل**، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٢.

بل الواضحة التمييز، إنهم مصمّمون جميعاً على تأكيد هوياتهم بما هي هويات طائفية[1]. والحال أن النفسانيات الطائفية هي على أشدّها شعوراً وتفكيراً في أوساط الأرمن، وفي صفوف الغريغوريين منهم بشكل خاص. ووجود الأمة الأرمنية أشدّ وأبقى من **الأمة المارونية**، بحكم ما تعرّض له الأرمن في تاريخهم المأساوي من آلام تفوق الوصف جعلت أمتهم مطبوعة بطابع الأمة الشهيدة. ورغم ولائهم الصادق للأرض التي استقبلتهم وكانت لهم بديلاً عن وطنهم الفقيد. فقد ظلّ هؤلاء الأرمن مشدودين إلى المركّب الغنيّ الذي يحفل به تراثهم الثقافي والذي يرعى انتماءهم إلى أمة بالمعنى التام للكلمة يقيم جزء من بنيها على الأرض اللبنانية.

فكيف يمكن للمرء أن يعتقد، والحالة هذه، بأن أمة لبنانية مخصوصة، بالمعنى الاجتماعي [السوسيولوجي] الذي يعنيه مثل هذا المفهوم، يمكن أن توجد بالفعل؟ إلا إذا شئنا أن تقتصر هذه اللفظة من حيث دلالتها على شبكة الطوائف التي تقوم مقام الشعب اللبناني. ولعلّ من المفيد أن نذكّر بأن النسيج المتعدّد الطوائف الذي هو من الدولة بمثابة ركيزتها البشرية أمر ربما كان فريداً من نوعه في الجغرافيا السياسية في هذا العصر. ذلك أن مختلف دول الكرة الأرضية، بصرف النظر عن تطورها وتقدمها، إنما تتألف من كتل بشرية متجانسة إلى حد كاف يجعلها تشكّل هيكل الدول وركيزتها. لكنها تضمّ جميعاً، وربما بدون استثناء، أقليات دخيلة، متميزة من حيث عرقها أو لغتها أو دينها. رغم

---

(١) والأبلغ من ذلك، بهذا الخصوص، هو الانذار الذي وجهه ذات يوم البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم من أن «طائفة الروم الأرثوذكس لا تقبل أبداً لنفسها أن تكون مهمّشة في هذه الظروف الصعبة..» (**لوريان ـ لوجور**، ١٣ كانون الأول ١٩٨٤). وكان سلفه المرحوم البطريرك الياس الرابع قد ألقى كلمة، في ١٥ آب ١٩٧٥، بمناسبة عيد الصعود، في كنيسة دير الشوير، شدّد فيها على أن «لبنان كما تشير الصحيفة التي أوردت هذه الأقوال إلى أن البطريرك طالب في خطبته تلك بـ» (جريدة العمل، ١٠ آب ١٩٧٥). وكان البطريرك قد طالب في العظة نفسها بأن يكون من حقّ الروم الأرثوذكس الوصول إلى رئاسة الجمهورية (جريدة النهار، ١٦ آب ١٩٧٥).

ذلك، نجد أن استقرار الدولة لا يتزعزع من جرّاء وجودها، وذلك بالضبط بفعل الثقل الذي تمارسه الكتلة المهيمنة.

أما في لبنان فلا وجود لأكثرية بالمعنى العددي للكلمة. بل هنالك طوائف تزعم أنها كثيرة العدد، لكنها تظل رغم ذلك أقليات بالقياس على المجموع. ومهما بلغت الفروقات التي يستفيد منها أبناء طائفة محدّدة فإن هذه الطائفة لا يسعها في النهاية إلا أن تلتزم دورها كقطعة ذات طاقة معينة في لعبة الشطرنج المجتمعية والسياسية. لذا فإن استمرار الدولة بالحياة لا يمكن أن تتأمّن إلا بناءً على التوازن الذي يفرض على الطوائف لا أن تكون في وضع ركامي، بل في وضع تجمّعي، بحكم أن تجمّعها هو اليوم ـ ومنذ التحول النوعي الذي أحدثه ميثاق ١٩٤٣ ـ حصيلةً لتراضٍ عام بينها.

لقد أطلق البعض، منذ فترة قريبة، على هذا التوافق بين الطوائف تسمية المتّحد cons ociation ـ وهي صيغة من صيغ التدبير الإرادي الذي تعتمده جماعات متباينة المشارب تنتمي إلى دولة واحدة. وارتقت هذه الصيغة في ألمانيا الاتحادية إلى مصاف النظرية الدستورية. وقد اضطلع الأستاذ انطوان نصري مسرّة بدور المفسّر لها والمنافح عنها في عدد من الكتابات القيّمة، ووجد كتّاب آخرون ممن ساروا على خطاه في هذه البلسم الكفيل بالقضاء على الآلام التي يعانيها لبنان من جرّاء النظام الطائفي.

غير أن إخضاع عناصر هذه الصيغة من صيغ التنظيم الجماعي للتحليل البسيط يكفي ليبيّن لنا أنها لا تختلف عن الميثاق الوطني العتيد إلا من حيث هذه اللفظة الجديدة التي نحتت مؤخراً لتكون تسمية لها. على كل حال، لم يكن هذا السستام غريباً عن ماضي بلادنا. إذ أنه طُبّق، دون أن يحمل اسماً محدّداً، في سوريا وفي لبنان إبّان الاحتلال المصري (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠)، ثم ما لبث أن صار في ظل التنظيمات العثمانية قاعدة معتمَدة في تشكيل الهيئات الإدارية والقضائية على اختلافها. والميثاق الوطني إنما ينتمي إلى هذه السلالة المديدة. إجمالاً، يعمل البعض على إدراج حلّ الإشكالية اللبنانية من جديد

ضمن هذا الضرب من المصالحة. وذلك، بالطبع، عن طريق اعتماد إوالة انتخابية ودستورية يُفترض بها أن تحكم **مرة واحدة وإلى الأبد** تلك العلاقات السياسية التي يطلب من الطوائف أن تقيمها في ما بينها، وترويجاً لهذه الطريقة الستاتيكية البحتة يعمد البعض المذكور إلى إبراز طابعها النموذجي الذي أتاح للعديد من بلدان أوروبا وغيرها أن تتوصل إلى تحقيق الاستقرار ضمن نطاق الأنصاف. غير أن أصحاب هذا الطرح يغفلون في خضم طرحهم عن أن الجماعات المستفيدة من هذه الصيغة في مختلف البلدان التي يؤتى على ذكرها على سبيل الاستشهاد بها، إنما تنتمي لماهيّة اجتماعية [سوسيولوجية] مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي تتشكل منها الطوائف اللبنانية ـ وقبلها بزمان طويل الطوائف المسيحية واليهودية قبل الإسلام. فلا جدوى من التذكير مرة أخرى بأن هذه التجمعات تشكّل **كيانات تاريخية** حقيقية كان كلٌّ منها قد عاش في ما مضى ضمن حيّز مغلق. ثم أن انغلاقها على نفسها لم يتراخى، ولا هو يتراخى اليوم ـ وهذه ظاهرة واضحة للعيان حتى ضمن كتلة الطوائف التي تنتمي إلى دين واحد ـ إلا على لا طائل، أو بصعوبة كبيرة، أمام محاولات التحطيم أو الاختراق التي تمارَس عليه من قبل الآخرين.

لهذا السبب المخصوص الذي تمتاز به الطوائف اللبنانية بحكم تجذُّر تأثيره منذ أقدم العصور في أعماق نفسيتها، نجد أن المقارنة مع النماذج التي يُؤتى بها لدعم الأطروحة المتّحديّة (تشيكوسلوفاكيا، بلجيكا، عدد من أقطار آسيا وأفريقيا أو المحيط الهادي ـ بل حتى الهيئة العليا للولايات المتحدة، كذا) لا تبدو مقنعة، وذلك بالضبط لأن الفروقات التي تبرر تلك الصيغة، بالنسبة للنماذج المذكورة، تتأتى عن أصول إثنيّة أو لغوية أو قبلية أو دينية. أما في لبنان، فالطوائف تمتاز بوجودها الاجتماعي [السوسيولوجي] الذي ينخرط الفرد فيه منذ ولادته ـ باستثناء أفراد نادرين جداً تلعب إرادتهم دوراً كبيراً في عدم الانخراط المذكور ـ إلى حدّ يجعل من المتعذّر عليه تحقيق ذاته والتمتّع بحقوقه الطبيعية خارج نطاق طائفته المفروض عليه ـ بحيث يُصاب اللبناني خارج هذا النطاق بقصور مدني وسياسي حقيقي. فإذا كان الهدف المنشود، إجمالاً، هو تحريره

من هذا الطوق الوراثي الذي يكبّله، فإن ذلك يكشف الهشاشة التي ينطوي عليها كل المحاولات الرامية إلى إنشاء ديموقراطية شكلية. أي متّحديّة، لا بدّ لها أن تظل قائمة على النظام الطائفي. فمثل هذا الإنشاء سيظل بالضرورة متزعزع البنيان ومحكوماً بالتالي بأن يظل عرضة للهزات الدائمة الناجمة من الغيريّة التي يمتاز بها سلوك أجزائه ما دامت منفصلة عضوياً بعضها عن بعض.

مشكلة كينونة

هل يعني ذلك أن لبنان ميؤوس منه؟ هل يعني الاقتناع بأن لبنان لا مناص له من القاعدة الفولاذية التي تحكم تاريخه والتي جعلته يخضع دائماً في الماضي لمقتضيات محيطه الامبريالي؟

يبدو أنه لا يزال يملك فرصة للبقاء على قيد الحياة. لعلها الفرصة الوحيدة، لكنها ذات وزن أكيد. إنها تكمن في إرادة اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وآرائهم في أن ينقذوا وحدة بلدهم السياسية وأن يدافعوا عن وحدة أراضيهم ويصدّوا كل محاولات المسّ بسيادته. وهذه إرادة جماعية صادقة تستفيد من دعم العرب. إن القوتين العظميين وأوروبا الغربية تتحاشى أن يصار في الشرق الأوسط إلى إجراء أيّ تعديل في حدود بلدانه كما رُسمت بموجب الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى. وإسرائيل تظل مستنفرة للتنديد بأية محاولة ترمي إلى إدخال تعديل إقليمي باعتباره cissuobelli على كل حال فهذه القاعدة هي التي تحول، في آسيا وأفريقيا، دون نجاح أية محاولة لتغيير الوضع القائم الموروث عن العصر الاستعماري. حتى أن مفهوم **الأمة العربية** نفسه انتهى به الأمر إلى التحوّل إلى رؤية إجمالية، ذات طبيعة عاطفية، بعيدة عن توحيد الدول التي تتشكّل فيها هذه الأمة في وحدة سياسية من شأنها أن تخفّف أو أن تُضعف شروط والاستقلال التام في كلّ دولة منها[1].

(١) رغم ذلك، ما زال العرب يتعهّدون أسطورة الوحدة العربية كلاماً على الأقل، هذه حالة ذهنية مشابهة جداً للحالة التي عرفها الألمان في ما مضى. تعليقاً على الطابع الطوباوي لهذا

إن تضافر هذه التيارات المحافظة التي لا شك في أنها مستوحاة من دواعي وبواعث متباينة، بل كثيراً ما تكون متضادّة، أمر يشكّل بالنسبة للبنان عاملاً من عوامل دعمه وتعزيز لحمته. لكن من المفروض أيضاً، إذا شئنا استئصال أسباب الحرب من جذورها، أن يتمكّن الإجماع المذكور من التعبير عن نفسه عبر إعادة سبك المؤسسات، كتمهيد لتغيير هيئة العقلية الجماعية.

والمشاريع التي تسعى إلى القيام بإصلاحات بنيوية ذكية إلى هذا الحد أو ذاك كثيرة. غير أن المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ عقمها الأساسي، نظراً لعدم تصدّي أيّ منها، بصورة منهجية عقلانية، وخاصة واقعية. لجذور المشكلة المذهبية، وبالتالي، لاقتراح علاج لها. ولسنا هنا بالطبع في معرض تعداد هذه المشاريع أو تحليل خطوطها العريضة. فهي إذا نظرنا إليها عن كثب تتلخّص عموماً، لدى الطرف المسلم، بإلغاء المذهبية **السياسية**، بينما يكمن الخلاص المنشود، لدى الطرف المسيحي، في اعتماد شكل من أشكال اللامركزية **السياسية** الغامضة المعالم.

إن المذهبية السياسية ليست سوى وجه خاص من أوجه النظام الطائفي كما ينعكس على الدولة وعلى مختلف دوائر اشتغالها. والانتقادات التي توجّه

= الانسجام العاطفي، كتب غوته، عام ١٧٩٧، مخاطباً أبناء قومه: «أيها الألمان! عبثاً تأملون بإنشاء أمّة. وإنّما خيرٌ لكم أن تصنعوا من أنفسكم رجالاً» (ذكرها أندريه فوجييه في **الثورة الفرنسية والأمبراطورية النابوليونية**، الجزء الرابع من **تاريخ العلاقات الدُولية**، بإشراف پيير رينوڤن، باريس، ١٩٥٤، ص ٣٣). كان يجب أن تشتغل قوة بروسيا العسكرية، بالإضافة إلى عبقرية بسمارك، لكي تؤكد مرة أخرى، ما قامت به في سادووا وسيدان، تلك القاعدة التاريخية البسيطة وهي ما من وحدة سياسية قد تكوّنت إلا بالقوة. ولما كانت ألمانيا قد قسمت عام ١٩٤٥ لنفس السبب، إلى قطاعين، فإنها لن تستطيع استرجاع وحدتها إلا بموافقة الاتحاد السوفياتي. وهذا ما قاله أريك هونيكر، رئيس جمهورية ألمانيا الديموقراطية بصراحة: «إن الألمان يعيشون منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً في دولتين سيدتين مستقلّتين إحداهما عن الأخرى، تعتمدان سستامين مجتمعيّين مختلفين، وتنتميان إلى تحالفات مختلفة. إن وجود هاتين الدولتين عنصر أساسي أكيد من عناصر النسق الأوروبي ما بعد الحرب وشرط من شروط استقراره» (**لوموند**، ١٣ حزيران ١٩٨٥).

للمذهبية المذكورة تنجم عن قاعدة النسبية التي تحكم توزيع الوظائف على أنواعها ودرجاتها بين الطوائف لصالح أبنائها. وهذه الممارسة لا هي من صنيع الانتداب ولا هي من ثمار الميثاق الوطني، رغم أن انشغال المسؤولين اللبنانيين منذ العام ١٩٤٣، بمصالحهم السياسية قد سهّل وقوعهم في غواية العمل على زيادة حدّتها وتوسيع حقل تطبيقها. فمن المعلوم أن هذا السستام، على نحو ما وُضع ونُفّذ، إنّما يعود إلى عهد **المتصرفية**. وبالأخص إلى **التنظيمات الأساسية** التي صدرت عامي ١٨٦١ و١٨٦٤ وكان لها أن تنشئه على سبيل تهدأة الأوضاع حينذاك. أما بوادره الأولية فنجدها، لا في عهد الأمراء، بل إبّان الاحتلال المصري عندما أنشأ إبراهيم باشا الدواوين المحلية. كما نجدها في نظام القائمقاميّتين عام ١٨٤٥[1]. مما يعني، بالتالي، أن زائدة النظام الطائفي هذه مغروزة منذ زمن بعيد في طباع اللبنانيين وفي طرق تفكيرهم.

إن ما يتطلّع إليه المسلمون هو إلغاء ظاهرة عرضيّة اصطُلح على تسميتها بالمذهبية السياسية. غير أنهم يعارضون أدنى مسّ بالبنية التحتية المتعدّدة الطوائف التي جعلت هذه الظاهرة تنعكس على الحياة العامة. لكن الضغط المستتر الذي لن تنفك البنية المذكورة عن ممارسته سيبلغ من الاتساع والأذى مبلغاً كبيراً بحيث تتخذ مضاعفاته أشكالاً لا قبل للجهات الرسمية بالاعتراف بها.

ذلك أن النظام الطائفي كلٌّ لا يتجزأ، تمثّل الطوائف عناصره المكوّنة له. وهو يستمدّ قوة تغلغله في النفوس والعقول من المخزون النفساني الخاص بكل طائفة، على نحو ما تكوّن عبر تاريخها. فلا بدّ للمؤسسات أن تتأثر لا محالة بانعكاساته عليها. لذا فإن إعطاء الطوائف ملء السيادة التشريعية والقضائية في مجال الأحوال الشخصية بمعناها loto sensu. وإجبار المواطن اللبناني على البقاء ضمن دائرة طائفته الضيقة بحكم مولده فيها le magistere rondin ـ أو

(١) انظر بهذا الصدد ما عرضناه في الفصل الثاني من القسم الأول بعنوان **الكيان اللبناني**، ص ٢٤٩ وما يليها.

بحكم تبنّيه لها، وذلك بمقدار ما يسمح الوسط المجتمعي أو الاجتهاد الحنيف باستعمال هذا الحق الطبيعي ـ وإلا كان مصيره النبذ والحطّ به إلى مستوى minus habous، يعني في نهاية المطاف تجريد إلغاء المذهبية السياسية وحدها من كل مفعول عملي.

فهل يُبدي المسلمون حدّاً أدنى من الليبرالية فيسمحون لأبنائهم بالإفلات من قبضة طوائفهم؟ إننا نعلم حق العلم أنهم يعربون عن معارضة شديدة، لا حيال كل ما يمسّ مؤسساتهم وحسب ـ وهذا أمر قد يكون على كل حال مفهوماً إلى حدّ ما، إن لم يكن مبرّراً، على ضوء الأزمة التي يمرّ بها الإسلام المعاصر ـ بل يمانعون أن يكون بوسع المسلم، **إذا شاء**، أن يختار الخضوع لتشريع مدني ينظّم حياته العائلية. وعلّة ذلك في رأيهم أن مثل هذا الاختيار ينطوي، حسب القرآن، على نيّة الارتداد عن الإسلام.

من هذه الناحية، يضع المسيحيون أنفسهم نفس على المسافة والبُعد من كل ما يمسّ قوانينهم وشرائعهم الطائفية. فإذا كان المسلمون قد ورثوا مؤسساتهم عن العقيدة الإسلامية الحيّة التي اعتنقها آباؤهم الأولون، فإن بوسع المسيحيين، بدورهم، أن يتباهوا بأنهم حافظوا بكل تقوى وورع على ذلك الإرث الماضي الذي كان عرب الفتوحات قد ضمنوا لهم حقّ التمتّع به وممارسته. فما يُعتبر في نظر الغربيين كناية عن تسامح وتساهل. ما هو، من حيث طبيعته القانونية، إلا وضع شرعي كان الأمويون والعباسيون والفاطميون والملوك والأمراء المسلمون وصولاً إلى آخر المراحل التي هي السلطنة العثمانية، قد حرصوا على احترامه كل الاحترام. ومن ثمّ، فلا عجب في أن يُعرب المسيحيون، وخاصة رجال الدين منهم، عن تمسكهم بهذا الإرث المزمن وعن حرصهم على عدم المسّ به. والواقع أن البطاركة والأساقفة لم يكتفوا «بالامتيازات» التي منحتهم إياها الفرمانات العثمانية، بل عملوا على توسيع نطاقها إلى أكبر حدّ ممكن من خلال قانون ٢ نيسان ١٩٥١[1].

(١) انظر حول هذا الموضوع الفصل الأول من القسم الأول.

إلا أن الفرق بين الطرفين، من هذه الناحية، يظل رغم ذلك فرقاً واضحاً. فالمسلمون يرون أن وجوب عدم المسّ بالشريعة القرآنية فيما عنى العائلة والإرث، جزء من العقيدة الإسلامية، رغم أن القرآن والسنّة قد بتّا أيضاً بمواضيع عديدة تتعلق بالحقوق المدنية والحقوق الجزائية ـ التي ثبتّ فيها اليوم، في معظم الدول العربية، مجموعات قانونية حديثة مستوحاة من الغرب. بالمقابل نجد أن المسيحيين، سواء منهم رجال الدين أو العلمانيون، لم يذهبوا يوماً إلى أن خضوع المسيحي لتشريع شخصي خارج في أصوله عن نطاق الدين يمكن أن يشكّل خرقاً لتعاليم الله أو لتعاليم الكنيسة[1].

اللامركزية السياسية

بناء على هذا الصّدع ذهب كثيرون من المسيحيين إلى أن الاشتغال المحتمل على تشريع مدني يستوعب أبناء الديانتين معاً، أمرٌ لا بدّ أن يصطدم بعقبات مستعصية على التذليل. من هنا كثرة مشاريع اللامركزية التي أخذت تطبع، منذ الحرب، الفكر السياسي لدوائر مثقفيهم. إن هذه اللفظة تشتمل على جميع أشكال اللامركزية السياسية. على نحو ما تعرضها مصنّفات الحقوق العامة والدستورية[2]. لذا فإن التبسّط في مضمونها هنا يُعتبر من قبيل استعراض العضلات المعرفية. حسبنا إذن، تلبيةً لمقتضيات النقاش، أن نذكّر فقط ببعض مبادئها الأولية.

تقسم اللامركزية السياسية ـ بصرف النظر عن اللامركزية الإدارية التي لا يماري أحد اليوم بقيمتها البراغماتية ـ إلى نوعين، الكونفدرالية والفدرالية. أما

(١) مع ذلك، انظر العنوان الثامن، **أخطاء حول الزواج المسيحي**، من **جدول أخاليل** البابا بيّوس التاسع الذي جاء بمثابة الملحق لرسالته الصادرة بتاريخ ٨ كانون الأول ١٨٦٤ بمناسبة الذكرى العاشرة لإعلان عقيدة الحبل بلا دنس.

(٢) غير أننا نودّ أن نشير إلى كتاب موريس هوريو الكلاسيكي، **مبادىء في الحقوق العامة**، ط ٢، باريس، ١٩١٦، ص ٣٠٣ وما يليها حيث يجد القاريء عرضاً دقيقاً لنظرية اللامركزية السياسية.

- Maurice Hauriou Principes de Droit Public, 2e éd., Paris, 1916.

كلمة **كنتون** التي أصبحت في لبنان تهمة تتبادلها الأحزاب، فكلمة لا معنى لها إلا في سياق الدستور السويسري الذي يطلقها على الدول الأعضاء في الفدرالية السويسرية، بينما هي تدلّ في فرنسا، حيث تُستعمل أيضاً، على الدائرة الانتخابية وحسب.

والكونفدرالية ليست دولة وإنما رابطة دول، وهي تختلف عن التحالف الدُولي بسبب طابعها الدائم. إذ أن التحالف إنما يُعقد لغايات عسكرية ولمدة محدّدة في حين تُطرح الكونفدرالية على نفسها أن تكون دائمة. لكن الكونفدرالية والتحالف ينجمان عادة عن معاهدة بين دول. لذا من الخطأ أن نعتبر الكونفدرالية شكلاً من أشكال اللامركزية السياسية لأن هذه تفترض ـ بالأصل، وجود دولة مركزية، أو تفترض في أذهان صانعيها إنشاء دولة مركزية تُستخرج عناصرها الدول الأعضاء فيها.

ظهر النمط الأوّلي من الكونفدرالية مع **الامبراطورية الرومانية والجرمانية المقدسة** التي بدأ بناؤها في القرن العاشر ـ وكانت عبارة عن **الرايخ** الأول. وقد أمر نابليون بحلّها على أثر معركة إيينا عام ١٨٠٦، بعد أن كانت تضمّ أكثر من ألف وثمانمئة وحدة سياسية مختلفة الأنواع من ممالك وإمارات ودوقيّات وكونتيات بل وجمهوريات (كمدن منطقة الهانس البحرية) إلخ. أما القاسم المشترك بينها فكان الدييت، أي **الرايخستاغ** بالألمانية. وهو عبارة عن مجلس [كونغرس] دبلوماسي يضمّ سفراء منتدبين من قبل رؤسائهم لمدد متفاوتة الطول. وكان الامبراطور الذي يرأس هذا التجمّع المتنوع يُنتخب انتخاباً. كما أن صلاحياته الفخرية المحضة لم تكن تخوّله إلا سلطة معنوية يمارسها بفعالية تقلّ أو تكثر حسب قوة شخصيته، الأمر الذي لم يَحُل دون نشوب الحروب الدينية ولا دون انتصار الاصلاح اللوثري.

أما الحالة الثانية التي تقل شهراً عن الأولى فهي الكونفدرالية السويسرية، التي ولدت في القرن السادس عشر من تجمّع ثلاثة كنتونات نائية في جبال الألب. ثم توسعت تدريجياً بعد أن استوعبت كنتونات سويسرية أخرى. إن هذه

الكنتونات تعتبر نفسها بمثابة دول حقيقية، رغم التسمية المخصوصة التي تطلق عليها. وكان على سويسرا أن تخوض حروباً مديدة، كان آخرها حرب السوندربروند، عام ١٨٤٧، بين الكنتونات البروتستانتية والكنتونات الكاثوليكية، لإجبار الكونفدرالية السابقة على التحوّل إلى دولة فدرالية مستوحاة من النموذج الأمريكي. فكان ذلك تحوّلاً جذرياً ثمّ بناء على دستور ١٨٤٨ الذي حلّ محلّه دستور ١٨٧٤.

ذلك أن الولايات المتحدة أيضاً كانت قد مرّت في الحقبة الأولى من تاريخها بمرحلة فدرالية. فبعد الخروج من الحرب مع انكلترا وجد **المتمردون** أنفسهم مبعثرين عبر المساحات الشاسعة حيث أنشئت المستوطنات القديمة الثلاث عشرة التي تحوّلت إلى دول ذات سيادة منتشرة على سواحل الأطلسي وتفصل بين كل منها والأخرى مسافات هائلة. ثم توافقت فيما بينها على الاستعاضة عن تحالفها ضد بريطانيا العظمى بإطار أطلق عليه اسم الكونفدرالية، دون أن تتخلى عن استقلالها. وقد تأمن وجود هذا الإطار واشتغاله بجهود عدد من المنتدبين المزودين بصلاحيات محدودة دقيقة كانوا يجتمعون دورياً في **كونغرس**، إلى أن تكرّست هذه التركيبة التي تنتمي إلى الحقوق الدُولية باتفاق متعدّد الأطراف، عام ١٧٨١، حمل عنواناً واضح الدلالة هو **بنود الكونفدرالية**. وكانت السمة المميزة له أنه اعترف لكل دولة من الدول الموقّعة عليه بحرية إلغاء اشتراكها في هذا الاتحاد.

أما الفدرالية فهي استنباط أمريكي أصيل. وقد شدّد ألكسي دو توكفيل، عام ١٨٣٥، في مقطع كثيراً ما يستشهد به، على هذا التجديد الدستوري، مشيراً إلى أنه كان من صنيع تلك المجموعة من المفكرين الذين عرفوا باسم **الفدراليين**[1]. ويقوم التجديد المذكور على ضمّ ولايات أميركا الشمالية، بعد أن

---

(١) استُخلص الشكل الفدرالي من دستور ١٧٨٧. يقول الكسي دو توكڤيل: «والواقع أن هذا الدستور... يستند إلى نظرية جديدة تماماً ينبغي اعتبارها فتحاً عظيماً من فتوحات علم السياسة في أيامنا» (**حول الديموقراطية في أمريكا**، ط ١٧، باريس، ١٨٨٨، م١ فصل ٨، ص ٢٧١).

أصبحت دولاً ذات سيادة، في مجموعة واحدة سُمّيت فدرالية، ونُظّمت بطريقة ما لبثت أن أسفرت عن دولة وصفت بأنها دولة فدرالية توّجت سائر الدول الأعضاء فيها. وكان لهذا الشكل الاتحادي **المركّز** ترجمته القانونية في الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧ الذي توسّع كثيراً منذ ذلك الحين بفعل **التعديلات** المتلاحقة التي أُدخلت عليه[1]. في هذه الإوالة، يكمن اللولب الأساسي في أن الدستور ينيط بالدولة الفدرالية صلاحيات مختصّة بها تتعلّق بالمصالح العامة. بحيث لا يعود ثمّة وجود للفدرالية بدونها. وتشتمل الصلاحيات المذكورة على الدفاع الوطني مع ما يستوجبه من صلاحيات إعلان الحرب وإبرام السلام والشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية، والجمارك، وإصدار النقد إلخ،. بينما تحتفظ الدول **الفدرالية** بالصلاحيات المتعلقة بمصالحها المحلّية.

وقد تبنّت سويسرا هذا الشكل من أشكال التجمّع السياسي في دستورها لعام ١٨٤٨، ثم مالبثت أن عزّزت مركزيته في دستور ١٨٧٤. لكنها حرصت، من باب احترام التقاليد، على عدم تغيير اسمه الرسمي الذي هو **الكونفدرالية السويسرية**.

وعبر حركة مقلوبة، وجد في الشكل الفدرالي، غداة ثورة أكتوبر ١١٧، حلاً مناسباً للمشكلة الحادّة التي طرحها عليه وجود الأقليات المختلفة الأصول

---

(١) عام ١٨٨٧، كان معول إحدى الفلاحات المصريات، في قرية تل العمارنة من صعيد مصر، سبباً في اكتشاف مستودع مهمّ من الألواح المسمارية. وكانت هذه الألواح عبارة عن محفوظات الدولة في عهد فرعونين من فراعنة القرن الخامس عشر (ق.م.) الذين كانوا أسياد سوريا في الوقت نفسه. وقد تكوّنت هذه الألواح من رسائل كتبها أمراء الساحل، هذا نموذج منها: «سيدي الملك، الاله ـ شمس السماء. هذا ساتانا، أمير عكو (عكا؟)، خادمك، خادم الملك، المعفّر بالتراب تحت القدمين التي يمشي بهما الملك على الأرض. إنني أركع تحت قدمي سيدي الملك، الإله شمس السماء. خاشعاً خاضعاً. فليتكرّم ملكي وسيّدي بالاستماع إلى شكوى خادمه...». ثم يلي ذلك تعداد النشاطات التخريبية التي يزاولها أمير مجاور. وتنضح كمية من الألواح الأخرى بمثل هذا الذل. (جيمس ب. بريتتارد، ناشر **الشرق الأدنى القديم. مختارات من النصوص والصور**، برنستون ١٩٥٨، ص ٢٦٢)١٩

- James B. Pritchard, edit., The Ancient Near East. An Anthology of texts and pictures.

واللغات. والتي كانت مطروحة بشكل خطير على روسيا الغربية. وهكذا تحوّلت الامبراطورية السابقة الواحدة إلى فدرالية هائلة الحجم ومتعدّدة الطوابق سمّيت **اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية**.

وأما في الوقت الحاضر، منذ تكيّفت هذه الطريقة مع المجاميع السياسية الكبرى التي تتوزع، من حيث تشكيلها أو من حيث ماضيها، على مناطق متميزة، خُصّبت دولاً محلية، وكانت من الدولة الفدرالية بمثابة الأرض التي تقوم عليها، كما هي الحال في الهند وكندا وأوستراليا والبرازيل. أما البشر الذين يعيشون في هذه المجاميع فغالباً ما تطغى على وجودهم خصائص عرقيّة أو لغوية أو دينية.

قد يبدو هذا الاستطراد الطويل في غير محلّه. غير أن من شأنه أن يساهم في توضيح الأسباب التي تجعل تطبيق الصيغة الفدرالية على التعدّدية اللبنانية أمراً متعذّراً. لا شك في أن الحرب قد أدّت إلى نوع من التركيز السكاني الطائفي الطابع. فالأراضي التي زمّت وتميّزت بألوانها الدينية صارت مهيّأة والحالة هذه، في نظر أصحاب الحل للتحوّل إلى كيانات مؤهلة للانخراط في إطار تجمّع فدرالي، بصرف النظر عن التسمية التي قد تطلق على هذه الكيانات. وهذا أمر يعادل، في الواقع، تكريس التقسيم الطائفي الآخذ بالتجذّر على الأرض.

لكن الخطر يكمن بالضبط في هذه التشكيلات الكثيفة التي تطغى على كل منها طائفة محدّدة. والواقع أن السؤال المطروح بإلحاح أشد هو ما إذا كان مثل هذا التحوّل من شأنه أن يشكّل حلاً للوضع المأزوم الناجم عن التنوّع الطائفي. وما إذا كان له بالتالي أن يلغي تناقضاته الأساسية. ومن المفروغ منه أنه يستوجب مراجعة عميقة للدستور الكريم الحالي، إلا إذا كان هناك من يريد استبداله بدستور جديد، مما يفسح المجال لا محالة أمام موضوعات أخرى للنقاش والخلاف تتركّز حولها التناقضات المستفحلة.

ولكن على افتراض أنّ تحوُّل هذه البقاع المختلفة إلى وحدات سياسية متمايزة قد تمّ وحصل، فإنه يظل من اللازم ابتداع جهاز مشترك ينسّق بينها

ويشكّل تجسيداً للدولة الفدرالية. كما يظل من اللازم أيضاً الاتفاق على الصلاحيات المنوطة بهذا الجهاز. وهذه مسألة أشدّ حساسية من الأولى. فهل يستطيع المرء أن يتصوّر في لحظة من لحظات الصحو والعقل أن مثل هذا الاتفاق ممكن بالفعل؟

ثم إذا افترضنا مرة ثانية أن المستبعد حصوله قد تم وحصل، وأن الصلاحيات الفدرالية قد لاقت بالتالي قبولاً عاماً وكانت موضع اتفاق بين الجميع، فإن هذه الصلاحيات لا بدّ أن تتناول بالطبع المصالح الحيوية المشتركة بين جميع أعضاء الفدرالية في وقت واحد. فلا يسعها والحالة هذه أن تكون مختلفة ولا أدنى من الصلاحيات العادية التي تمارسها دولة فدرالية في أي بقعة من بقاع الكرة الأرضية. ولا بدّ أن تمارس هذه الصلاحيات، بالطبع، من قبل حكومة عليا، توصف عادة بأنها حكومة فدرالية، تضمّ ممثلين يتمّ تعيينهم، بطريقة أو بأخرى، من قبل الوحدات المحلية، أي من قبل الطوائف التي تشكل المادة الحيوية لهذه الوحدات. بناء عليه، ما هي الإرادة التي ستطغى عندئذٍ دخل الحكومة الفدرالية؟ ومن الذي يرجّح الكفّة عند العزم على اتخاذ قرار نهائي؟ المسيحيون أم المسلمون؟ وما الذي يحول دون أن تسعى كل طائفة من الطوائف داخل الحكومة المذكورة إلى تحقيق غلبتها - وهيمنتها؟

هكذا لا بدّ أن يؤدي كل ذلك إلى صدمة ارتدادية، فتنفجر المشاعر، ويؤول انفجارها إلى التبعثر، ومن ثمّ إلى التقسيم. وينجم عن ذلك في أفضل الاحتمالات - أي في حال عدم تدخل سوريا المجاورة - طائفة من الدويلات المذهبية تذكّرنا بذلك الزمن القديم الذي شهد، على هذا الساحل بالذات، انتشار الملوك الصغار الذين سجّلت كتابات تلّ العمارنة وقائع خصوماتهم ومنافساتهم وسعيهم الذليل إلى كسب رضى الفراعنة وودّهم المتغطرس[1].

---

(١) **ما العمل؟** عنوان كراس شهير للينين، نشر عام ١٩٠٢، وكان تمهيداً لإنشاء الحزب البلشفي. استُعير هذا العنوان من الكاتب الروسي نيكولاي ج. تشرنيفسك الذي كان قد نشر، عام ١٨٦٣، رواية ثورية بالعنوان المذكور.

ما العمل؟[1]

إنه السؤال الذي يطرحه كل لبناني يعي خطورة الوضع الراهن. إنه سؤال **نكون أو لا نكون** بوصفنا دولة ما زالت على خارطة الشرق الأوسط. دولة لم تعد إلا وهماً. حالها كحال المصاب بالروبصة، يهيم عبر فسحات تضيق آفاقها التي أصبحت نظرية، يوماً بعد يوم. وإذا استثنينا بعض الفرجات النادرة، فإن الانقسام حاصل ومقيم داخل حكومة شكلية، شأنها على كل حال شأن أهاليها وشعبها الذي يمارس منذ سنوات عملية إبادة ذاتية لا رادع لها ولا حدود.
ويقوم اليوم بين اللبنانيين جدار تخفّ به الدفاعات المسلحة من كل صوب. فيقسمهم إلى كتلتين متناحرتين، مسيحية ومسلمة، تضمر الواحدة للأخرى أشد العداء. والكتلة الإسلامية نفسها ليست بمنآى عن خطر التفكك والتشرذم نظراً للتراتب المزمن الذي طالما طبع أجزاءها المكوّنة لها. أما أرض الوطن فمقسّمة عملياً إلى شرائح تكاد تكون مستقلة بعضها عن بعض. تغطيها شبكة الإدارات العامة المسالمة. وفي مركز قوس الدائرة الذي تشكّله المنطقة المحتلة من قبل الجيش السوري المسيطر على البقاع وقمم صنين وفرجة طرابلس، وبعيداً إلى هذا الحد أو ذاك عن الشريط الحدودي الذي انكفأ إليه الاجتياح الإسرائيلي في معظمه، تقع المساحات الخالية من وجود الجيش المذكور فريسة الميليشيات السائدة. وعلى غرار «الجيب المسيحي» الذين تكوّن منذ بداية الاقتتال، استكملت عاليه والشوف شروط تكوين الكنتون الدرزي.

كل الأمور تبعث على الخشية من أن لا يعود بوسع لبنان، وقد بلغ نقطة اللاعودة، أن يعيد تجميع أبنائه المبعثرين، إلا بإرادة قوة خارجية. خاصة إذا كانت هذه القوة شبيهة بتلك التي قامت، عام ١٩٢٠ على أساس انتداب دُولي،

(١) انظر ما ذكرناه بهذا الصدد في الفصل الثاني من القسم الأول حول «التدخل الفرنسي باسم أوروبا»، فضلاً عن رأي بيير رينوفن حول الدواعي السريّة التي حملت نابليون الثالث على تأليف البعثة من جنود فرنسيين وحسب، وذلك في كتابه المدرج في لائحة المراجع، ص ٢٤٦ رقم ١٠.

وبفعل قرارات فوقية، بتعزيز عملية تحويله إلى دولة. فينبغي للمرء عندئذ أن يسلّم بمزيد الأسف، أن على لبنان أن ينصاع، مرة أخرى، لحكم ذلك القاون الجيوبوليتيكي الذي تحكّم بتاريخه منذ قرون.

لقد راود المسيحيين طوال سنوات الحرب حنين إلى تدخُل خارجي يأتي من الغرب. لكنهم نسوا أو تجاهلوا أن بعثة ١٨٦٠ الفرنسية لم تقم لها قائمة لولا الاتفاق الذي حصل بين **الجوقة الأوروبية** وتحت إشراف انكلترا ونظرها الحذر[1]. أما اليوم فإن الظروف السياسية التي كان لا بدّ من توفرها في ما مضى قد تعاظمت بتعاظم أبعاد الدولتين العظميين. وبالتالي فإن كل محاولة تُبذل من طرف واحد، حتى ولو كانت مدعومة، كما كان يحصل في زمن «القصف المدفعي»[2]، بأسطول لا يُقهر، لا بد لها أن تفضي إلى كارثة لا مثيل لها. والدليل البليغ على ذلك هو مقتل مئات المارينز الأمريكيين والمظليين الفرنسيين في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣. من هنا هذه الخلاصة التي لا شك في أنها مؤلمة، وهي أنه من المشكوك به إلى حدّ بعيد أن يحصل تدخُل ما من الخارج إلا باتفاق العظميين. حتى أن سوريا نفسها، رغم الصلات المتعدّدة والمتنوّعة التي تشدّها إلى لبنان، لن توافق، تماماً كما في عام ١٩٧٦، على التورط في المَوْحلة اللبنانية إلا إذا أعطاها من يعود له الأمر الذي لا بدّ منه. على كل حال يكفي لإدراك ذلك أن يصيخ المرء بسمعه إلى ما تُجمع الأصوات على ترديده في كورس واحد، حتى في دمشق نفسها، باتجاه حضّ اللبنانيين على تجاوز انقساماتهم ضمن إطار حقل وفاقي يُفترض تعيين حدوده، أي بناء على **ميثاق وطني** جديد.

ومع ذلك، فإن معاندة البشر والوقائع قد قدّمت البرهان المؤلم على أن مثل هذا **الاتفاق** سيظلّ معرّضاً لا محالة لصدمات حرارية بحيث أن التوازن الناجم عن مجرّد النوايا الحسنة لا يسعه أن يؤدي إليه.

(١) Le concert européen.

(٢) L'époque «Le la canounière».

ينجم من التحليلات الآنفة أن إشكالية التماسك الاجتماعي في لبنان، ومن ثم إشكالية وجوده، ترتبط ارتباطاً عضوياً بالبنية التحتية الطائفية **لشعبه**. بالمعنى القانوني للشعب، أي بوصفه عنصراً أولياً من عناصر الدولة. مما يعني التسليم أن حلّ هذه الإشكالية لا يمكن أن يتمّ إلا عبر تدبُّر عقلاني لهذه الواقعة المتجذرة الراسخة الت هي نظامه الطائفي ـ أو عبر إلغائها.

إن إلغاء المذهبية، كما درجت العادة على تسمة النظام المذكور، لا من حيث مظاهرها السياسية فقط كما يطالب البعض في بيروت الغربية ـ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بالمقابل إلى تأجيج نارها الكامنة تحت الرماد ـ بل إلغائها ـ كلّياً عن طريق استئصال آثارها في المؤسسات والقوانين، أمر من الطوباوية بمكان. وطوباويته لا تعود إلى حالة العقليات والأهواء الراهنة وحسب بقدر ما تعود إلى تجذرها الذي مضت عليه قرون عديدة والذي هو نتيجة من نتائج التركيب المتنوّع لهذا الشعب.

والأمر العجب هو أن دعاة هذه الفكرة الحالمة إنما يتواجدون بين المسيحيين ممن يدعون بعزم وتصميم إلى تبنّي **العلمانية** باعتبارها خشبة الخلاص الأخيرة[1]. أما في صفوف المسلمين فلم يتجرّأ صوت واحد على الارتفاع بهذا الخصوص. إلى ذلك نادراً ما نجد أناساً يتبيّنون أن العلمانية مقولة غريبة بالنسبة للحالة اللبنانية.

من المعلوم أن التيارات الأولى التي غذت هذا المفهوم تعود إلى القرون الوسطى الأوروبية، إلى زمن الصراع بين الأكليروس والأمبراطورية، وأنه اتخذ شكله الحديث بعد تطور طويل محموم انتهى في فرنسا إلى فصل الكنيسة، بل

---

(١) عبّر پيير الجميّل، الرئيس الأعلى للكتائب، عن إيمانه بالعلمانية لحافظ الأسد رئيس الجمهورية السورية الذي أشار إلى هذه المسألة في خطابه الشهير في دمشق بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦، وقد نقلته الصحافة في اليوم التالي ـ أما كميل شمعون فقد نادى «بالعلمانية حلاً للأزمة القائمة بين اللبنانيين» (**لوريان ـ لوجر**، ٣ أيار ١٩٨٠) وذلك أثناء اللقاء الذي تمّ مع الوفد البرلماني الفرنسي، برئاسة برنار ستاسي، عندما جاء إلى بيروت بدعوة من **الجبهة اللبنانية** والروابط المسيحية. وكان كميل شمعون حينذاك رئيساً للجبهة المذكورة.

الكنائس، عن الدولة، كما انتهى في الولايات المتحدة وغيرها إلى التزام الحياد، رسمياً، تجاه الأديان والمذاهب والملل دون تمييز بينها. هكذا يتبيّن لنا تاريخياً أن العلمانية نتاج مخصوص من نواتج الحضارة الغربية مشرَّب بالمسيحية التي أضفت عليه طابعه وهويّته. من هذه الزاوية يستطيع المرء أن يتجرّأ على القول بأن الدولة اللبنانية علمانية، نظراً لأنه ما من ديانة أو طائفة تنخرط في سياقها أو تتوحّد به، كما أنها لا تعترف بأية ديانة أو طائفة باعتبارها ديانتها الرسمية أو طائفتها. فدستورها لا يأتي على ذكر الله إلا منخلال صيغة القَسَم الذي ينبغي أن يؤدّيه رئيس الجمهورية قبل تسلّم مهامّه ـ وهذا إيمان بالله لا يتنافى اطلاقاً مع العلمانية.

ولكن إذا كانت العلمانية أمر لا معنى له بالنسبة للبنان فذلك يعود بالضبط إلى وجود النظام الطائفي الذي تُعتبر المذهبية كناية عن تبرعمه النفسي. وهذا يعيدنا إلى المذهبية التي يحتلّ التعدّد الطائفي منها موقع البنية التحتية الاجتماعية. وبالتالي فهذه البنية بالذات هي التي تحتاج إلى المعالجة.

مذهبية أو نزع الطابع المذهبي ـ أو على الأصح نزع الطابع الطائفي[1]، هذا هو الإشكال. وينبغي الاعتراف بكل بساطة أن محاولة الحدّ، حالياً، من الصلاحيات الصارخة التي تمارسها الطوائف مشروع محفوف بالمخاطر. يكفي أن نراقب ما يجري وما يُقال وما يُعلن. لكي يتبيّن لنا أن الحرب لم تسفر إلا عن تعزيز النظام الطائفي وعن تأجيج المذهبية. وبالتالي، ليس من الممكن في الوضع الراهن، وهو وضع مرشح لأن يدوم طويلاً، أن يصار إلى تخفيف حدّتهما ولا إلى تشذيب نشوآتهما الفاضحة على الصعيد القانوني. كل ما يمكن القيام به هو تصريف علاقات الطوائف فيما بينها ضمن إطار نصوص واضحة بما فيه الكفاية لا تبغي أكثر من تلافي ما يمكن أن يترتّب على العلاقات المذكورة من عواقب وخيمة. ومن البديه أن تمرّ الصيغة الكلاسيكية لذلك عبر الطريق الدستورية.

---

(١) Décommunautarisation.

لقد جرت محاولة في هذا الاتجاه عندما وضعت الخطوط العريضة **للوثيقة الدستورية** في ١٤ شباط ١٩٧٦. وكان الرئيس سليمان فرنجية قد تلا تلك الوثيقة بعد عودته من دمشق، حيث كانت قد وُضعت، وذلك في كلمة مؤثّرة ألقاها في حينه، والحق أنها لم تكن إلا عبارة عن خليط مركب من أفكار أوّلية ومن مغالطات دستورية ووعود نافلة بإجراء إصلاحات مجتمعية. غير أنها رغم ذلك احتوت على سبع نقاط تجديدية ارتسمت من خلالها ٩ بوادر اتّجاه نحو إنشاء مؤسسات محدّدة على علاقة بالمشكلة المذهبية. فكان يُفترض بالنقطة الأولى أن تكرّس بشكل مكتوب العرف المتّبع الذي يُعطي الرئاسات الثلاث، حسب تسلسلها، نزولاً للموارنة والشيعة والسنّة. كما كان يفترض بالنقطة الثانية أن تنصّ على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، بصرف النظر عما يعود منها إلى كل طائفة من طوائفهم. أما الثالثة فكانت نقطة خطيرة إذا نظرنا إليها من زاوية المعايير الكلاسيكية المتّبعة في النظام البرلماني. إذ أنها جعلت تعيين رئيس الحكومة منوطاً بانتخابه في البرلمان، بالأكثرية النسبية، مما يعني تنصيبه سلفاً. وفي ذلك تلبية لأحد المطالب الأثيرة لدى السنّة الذين كانوا يتشكّون من الاعتباطية التي يمارسها رئيس الجمهورية إذ يقع اختياره على واحد منهم خلافاً لميولهم ورغباتهم. واحتوت الوثيقة اقتراحين آخرين يرميان إلى تهدئة خواطر المسيحيين الذين يظلون عرضة لهواجس مزمنة. أحدهما يفرض على المجلس أن يبتّ بأكثرية ثلثي الأصوات «في إقرار القضايا المصيرية»، بينما فرض الآخر أن تتوفّر أكثرية خمسة وخمسين بالمئة من الأصوات لانتخاب رئيس الجمهورية في دورة الاقتراع الثانية لدى حصولها بعد الدورة الأولى التي بقيت، حسب المادة ٤٩ من الدستور، محدّدة بثلثي الأصوات. وأعلنت الوثيقة كذلك عن إنشاء مجلس دستوري كان من بين صلاحياته البتّ بدستورية القوانين، وهذا تقدمّ كبير كانت ضرورته ملحّة، فضلاً عن إنشاء محكمة دستورية عليا، رغم أن إنشاء هذه المحكمة كان ملحوظاً، منذ العام ١٩٢٦، في المادة ٨٠ من الدستور. غير أن وثيقة ١٤ شباط ١٩٧٦ لم يكن لها أيّ مفعول أور أثر بعد أن جرفتها أمواج الحرب العاتية.

ثم بُذل جهد أطول بكثير فأتى ببعض الثمار. إذ توصل رؤساء الأحزاب المسيحية والمسلمة، بمساعدة دمشق، إلى الاجتماع، بحضور الشيخ أمين الجميّل رئيس الجمهورية، وعبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري. فعقدوا مؤتمرين متلاحقين. الأول في تشرين الثاني ١٩٨٣ في جنيف، والثاني في آذار ١٩٨٤ في لوزان.

وفُضّلت جنيف على بيروت وعلى أي مكان آخر من لبنان، لأسباب أمنيّة. وكان أن اصطحب كل رئيس من رؤساء الأحزاب المذكورة أعضاء عائلته ومستشاريه. فبلغت فاتورة الفندق بضعة ملايين من الفرنكات السويسرية. وفي نهاية النقاشات التي كانت عاصفةً في بعض الأحيان توصل المجتمعون إلى الاتفاق على حدّ أدنى من الاصلاحات الدستورية. وأعلن هذا الاتفاق بوضوح في البيان الوزاري لحكومة الاتحاد الوطني التي شكلها رشيد كرامي وشارك فيها كميل شمعون وبيير الجميّل عن الموارنة، وسليم الحص فضلاً عن رئيس الحكومة عن السنّة، ونبيه برّي رئيس حركة أمل، وعادل عسيران عن الشيعة، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن الدروز. وڤكتور قصير باسم الروم الأرثوذكس، وجوزف سكاف باسم الروم الكاثوليك - وتمنّع ممثل آخر عن الرم الأرثوذكس، هو الدكتور عبدالله الراسي، عن المشاركة في الحكومة، بإيعاز من حميه سليمان فرنجية الذي كان مستاءً من هذه التشكيلة كل الاستياء[1].

تُلي بيان الاتفاق المذكور أمام المجلس في ٣١ أيار ١٩٨٤. وتوقّف طويلاً عند أربعة أهداف أساسية ترمي إلى تحرير أرض الوطن من الاحتلال الإسرائيلي. ووضع حدّ نهائي للحرب، تثبيت الأمن العام، وإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية والاقتصادية وعلى رأسها مهمّة إعادة بناء البلد. ثم تطرق أخيراً إلى إعادة النظر في المؤسسات السياسية على ضوء دستور جديد. هذا وقد

(١) بعد وفاة بيير الجميّل، في ٢٩ آب ١٩٨٤، خلفه في هذه الوزارة السيد جوزف الهاشم ممثلاً للكتائب.

أكد البيان في مقدمته تأكيداً واضحاً على أن لبنان «عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها، على أن تجسّد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء». لم يسبق للبنان أن أعرب بمثل هذه الحدة عن فعل إيمانه العربي، فإذا أضفنا أن مثل هذا الأعراب قد صدر عن وزارة كان يشترك فيها الرئيس الأعلى لحزب الكتائب ورئيس حزب الأحرار، فإن ذلك يعني بالفعل تكريساً رسمياً لانضمام المارونية السياسية إلى العروبة المناضلة.

ثم تلا ذلك كلام عن تنفيذ مقررات جنيف ولوزان التي كان فحواها الباهت يبدو على تضارب صارخ مع الاعلان الآنف الذكر عن انضواء لبنان تحت راية الأمة العربية: الدستور الجديد الذي يُفترض أن تنصرف إلى صياغته لجنة خاصة. إنشاء المؤسسات الجديدة التي تستجيب للأماني العامة، وعلى رأسها مجلس الشيوخ. انتخاب رئيس ونائب رئيس ومكتب لمجلس النواب، لمدة سنتين. رفع عدد النواب إلى مئة وعشرين كحد أدنى، على أن توزَّع مقاعد المجلس مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وذلك «إلى أن يتمّ إلغاء طائفية التمثيل». وضع قانون جديد للانتخاب يؤمّن أوسع تمثيل وأفضله، «مؤقتاً وحتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات يتم تعيين النواب لملء المراكز الخالية والمستحدثة من قبل حكومة الوحدة الوطنية». «على مستوى القمة» تجري الأمور بحيث تكون «السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء والوزراء» علماً أنه «في مجلس الوزراء تتقرّر السياسية العامة للدولة في كل المجالات خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية والإعلامية وفي غير ذلك من المجالات». ومجلس الوزراء هو الذي يضع مشاريع القوانين والمراسيم فضلاً عن أنه "يتّخذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة». ويشرف مجلس الوزراء أيضاً على «تنفيذ القوانين والأنظمة ويراقب عمل أجهزة الدولة ومؤسساته. وينفرد المجلس أيضاً بإعلان حالة الطوارىء وحال الحرب والتعبئة العامة «وهو الذي يقرّر الاتفاقات

والمعاهدات الدولية آخذاً بالاعتبار، طبعاً، صلاحيات المجلس النيابي» في هذا الصدد. وهو الذي يضع مشروع الموازنة العامة ويعيّن لوظائف الفئة الأولى المسؤولين عنها. أما رئيس الحكومة الذي يُسمّى «رئيس الوزراء» فيستمر، حسب البيان، بممارسة صلاحياته «التي أنشأها العُرف»، بانتظار أن يحدّد الدستور الجديد طريقة تكليفه تشكيل الحكومة. وواضح أن ما أراده البيان هو إنشاء حكم جماعي يمارس بالتساوي بين الجناحين المسيحي والمسلم.

وكما نصّت وثيقة ١٤ شباط ١٩٧٦ على إنشاء مجلس دستوري ومحكمة عليا للعدل، نصّ الاتفاق المذكور على إنشاء هاتين المؤسستين فضلاً عن غيرهما من المؤسسات والاصلاحات. بقي الانتقال إلى العمل على تنفيذ هذا البرنامج.

بعد عدد من المناورات والمراوغات المختلفة الأنواع التي تخلّلتها المعارك في العاصمة وتبادل القصف المدفعي بين الدروز في الشوف والكتائب في الأشرفية ـ وهي أمور كانت قد غدت نافلة ـ تشكلت ثلاث لجان من أجل تحقيق البرنامج المذكور. الأولى، والأهم، للنظر في الاصلاحات الدستورية. والثانية لصياغة قانون جديد للجنسية، وهي نقطة الخلاف الكلاسيكية بين المسيحيين والمسلمين. والثالثة لإعادة النظر في ١٦١ مرسوماً اشتراعياً كانت قد صدرت على وجه السرعة عام ١٩٨٣. وتألّفت هذه اللجان جميعاً من أعضاء يمثلون الطوائف الست الكبرى، ما عدا اللجنة الأولى التي أضيف إليها عضو أرمني[1].

(١) كانت لجنة المراسيم الاشتراعية اللجنة الوحيدة التي أنجزت مهمّتها ضمن المهلة المحدّدة، وسلّمت تقريرها في آخر شهر شباط ١٩٨٥، فكان مخيّباً للآمال. وقد عكس هذا التقرير انقسام أصوات أعضائها تبعاً للشقاق المذهبي إياه. غير أن ذلك لم يمنع مجلس الوزراء من إلغاء عدد كبير من المراسيم الاشتراعية التي اعتبرت اللجنة أنها تخطّت الحدود التي يسمح بها قانون الصلاحيات المطلقة.

وهكذا وُضعت البلاد على طريق تقنين المذهبية السياسية نظراً لتعذّر المساس بالنظام الطائفي علماً بأنه النبع الذي لا ينضب والذي سيظل يمدّها بالوجود. فخضع توزيع المناصب العليا في الدولة، والوظائف الكبرى والمقاعد البرلمانية وصلاحيات السلطة التنفيذية، تحت وطأة الخصوصية المذهبية، لشروط محكمة جاءت حصيلة لاتفاق عام تكرّس بنصوص ذات طبيعة دستورية حكماً. هذا بالنسبة للحالات التي تكلّل المشروع فيها بالنجاح. لكن المرء لا يسعه إلا أن يقشعرّ بدنه عندما يتصوّر مدى المسؤولية التي يتطلب تفسير هذه النصوص وتطبيقها. بل ربّما وجدنا أنفسنا ذات يوم مضطرين لاستخدام النواظم الآلية من أجل حسم النقاشات والخلافات التي ستترتب على تفسيرها لا محالة.

ولعلّ اعتماد معادلة بسيطة، بمعزل عن الحسابات الدقيقة التي يقتضيها التوزيع الصارم للمراكز والمكاسب. كان بوسعه أن يلبّي على نحو أفضل تلك الشروط الناجمة عن الانقسام المسلم ـ المسيحي باعتباره إفرازاً عضوياً للتركيبة المجتمعية تُعزّز إلى حدّ خطير بفعل الحرب. فتتحوّل الدولة من التعددية الطائفية إلى الإثنينيّة، وتتوزّع المناصب والوظائف، والحالة هذه، مناصفة بين الفريقين لصالح ممثليهما التقليديين، وتتمّ داخل كل فريق ترتيبات وتدابير معيّنة وفقاً لما ترتأيه الطوائف التي تنتمي إليه، بحيث يقتصر سلم المعايير المعتمد بين الفريقين المذكورين على معيار واحد، مسلم أو مسيحي.

لكن على المرء أن يسلّم بأن مثل هذه النظرة ليست سوى وهم من الأوهام. بل إن هناك من سيرفضها باسم لاواقعيّتها. والواقع أن بوسع المرء أن يتوقّع انتقال الشقاق والخلاف إلى داخل الفريق الواحد واستشراءهما بين الطوائف التي يتمكّون منها.

هل ينبغي أن نستخلص من كل ذلك أن المشكلة مستعصية على الحل؟

لكننا بعيدون كل البعد في أيامنا هذه عن إمكانية إيجاد شكل جديد يتلاءم مع الوضع الذي أسفرت عنه الحرب أكثر مما يتلاءم معه **ميثاق وطني** ما ـ إذ من

المستصعب أن نطلق على هذا الشكل العتيد صفة أخرى. لقد عصفت بالمعطيات الأساسية عام ١٩٨٥ تغيّرات عميقة. فتحت وقع الأحداث المختلفة الأنواع، من المعارك والمجازر، إلى القصف المتبادل بين منطقتي العاصمة، إلى ذيول الاغتيالات الفردية وخطف الرهائن، إلى التطرف في الواقع الذي أعرب عنه الزعيمان الشيعي والدرزي، وتبعهما فيه السنّة على كل حال، من حيث الحرم القاطع الذي فرضاه على كل صيغ المذهبية السياسية ـ كل هذه الانقلابات التي علفت بالقيم والمواقف جعلت من المتعذّر احتمال التوصل بصورة هادئة وإنسانية إلى اتفاق مباشر بين الطوائف المتنازعة.

لذا نرى دمشق هي التي تنصّب نفسها، بفعل قوة الأشياء، وسيطاً، إن لم يكن حَكَماً معلناً. فبعد أن دبّ اليأس في النفوس، أخذ الجميع، المسلمون أولاً والمسيحيون من بعدهم، يحنون لدى سيد الجمهورية الشقيقة عن حلّ للمشكلة. ولم تكن الكتائب والقوات اللبنانية والأحرار الشمعونيون أقلّ من غيرهم استعداداً للإصاخة للوحي الذي قد ينبثق من مياه بردى السلسبيل، بعد أن كانوا في غاية الحساسية تجاهها.

في أجواء الانتظار العامة هذه، تنهمر اقتراحات الحلول من كل حدب وصوب، إذ يرى كل حزب، وكل مجموعة أو شرذمة، وكل من يتعاطى السياسة، أن من واجبه الإدلاء بدلوه في هذا الصدد. فتراهم يتهافتون على مكتب عبدالحليم خدام الذي لا يخرج عن صمته إلا في أحايين باتت نادرة أكثر فأكثر. وفي الوقت الراهن ينصرف ممثلو التشكيلات المقاتلة الرئيسية الثلاث، القوات اللبنانية وأمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وهي القوى المسيطرة الفعلية على مختلف ساحات القتال إلى مباحثات طويلة تتمّ بإشرافه في جو من السرية غير المعتادة. وتصرّ دمشق على الإيهام بأن المخرج يكمن في إعادة النظر بالمؤسسات الدستورية وفي توزيع السلطات توزيعاً منصفاً بين الطوائف. بحيث تؤدي الفعالية الناجمة عن ذلك إلى إعادة السلام والوئام.

وكما ترتفع في الخارج أصوات حكام وشخصيات من مختلف الأنواع تحضّ اللبنانيين على الاتفاق، بعد أن ضاقوا ذرعاً على الأرجح بتقاتلهم، كذلك ترتفع في الداخل أصوات تشدّد أن الخروج من المأزق يقتضي رصّ الصفوف حول الشرعيّة المتمثّلة بالأشخاص الذين هم في سدّة الحكم. لكن ذلك يقتضي أيضاً أن يتمكّن الحكم من استقطاب الجميع حوله، وأن يتوصل اللبنانيون، في سبيل ذلك، إلى تحديد المعطيات الأساسية التي يعتزمون إضفائها على توافقهم الوطني. فالعمل على إحياء ميثاق ١٩٤٣ بنفس ذهنية التسوية المذهبية أمرٌ من شأنه أن يفضي إلى إبقاء التناقضات الطوائفية التي سببت النزاع على حيويتها ونشاطها، رغم المعالم الجديدة التي قد تُسبغ عليه، فلا بدّ والحالة هذه من أن يكون الحلّ حلاً اجتماعياً.

فإذا نحن تناولنا الأمور في عمقها، تبيّن لنا بسهولة أن المشكلة الأساسية المطروحة على اللبنانيين، منذ إنشاء لبنان الكبير، تكمن بالفعل في تحديد هويتهم الوطنية. والبحث عن هويتهم هذه أمرٌ مفروض عليهم بحكم توزّعهم الاضطراري على بواتق الطوائف الخمسة عشر التي يتشكّل منها ما يعرف بالشعب اللبناني. لقد كان الهدف الرئيسي من وضع الميثاق الأولي تحرير الدولة من روابط الانتداب واطلاق مسيرتها على درب الاستقلال، وذلك بالتوفيق بين وجهتَيْ النظر المتضاربتين اللتين كان يدين بهما دعاة الوحدة السورية من جهة، ودعاة لبنان المنفصل شرعاً عن سوريا المجاورة وعن الدول العربية الأخرى. من جهة ثانية، لكن الميثاق المذكور لم يسفر إلا عن ترسيخ النظام الطائفي الذي كان بحد ذاته المولّد التاريخي للكيان اللبناني. لذا، لا عجب في أن تكون الدولة والحكومة والقضاء والإدارة قد ثابرت وحرصت، منذ الاستقلال، على أن تستدل في ذواتها تلك البنية الطائفية المستديمة وأن تعكس ذهنيتها المستعفية في كل ما يندر عنها من مظاهر، وذلك بحدّة ونشاط كان الانتداب يتمكّن في الماضي من وضع حدّ لهما.

عروبة لبنان أم لبنانيّته؟ هذا هو الخيار الذي لا يزال مطروحاً. المسيحيون لا يرون ضمانة لاستمرار لبنان إلا في لبنان الملبنَن. حتى أن بعضهم يذهب في هواجسه إلى حدّ إنكار طابعه العربي أصلاً. والمسلمون يرون، بالمقابل، أن الولاء اللبناني لا يسعه إلا أن يتضمّخ بالعروبة التامة التي لا انفكاك لها عن الإسلام والتي كوّنت له في ما مضى هيكليّته الموحّدة. لقد اقتضى الأمر ارتحالاً طويلاً حتى توصّل الميثاق السابق إلى تجميد هذا التناقض المزدوج، دون أن يحلّه. وبعد أن كرّس بيان ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ الوزاري الاعتراف بـ «وجه عربي» للبنان، استكملت الحكومة الرباعية التي انبثقت عن انتفاضة ١٩٥٨ وانتفاضتها المضادة ذلك التطور وأعلنت في برنامجها الوزاري في ١٧ تشرين الأول أن لبنان عربي، شأنه في ذلك شأن الدول العربية الأخرى. ومنذ ذلك الحين لم تعد المسألة مطروحة لا للنقاش ولا للاعتراض ـ رغم أن كثيراً من المسيحيين من الموارنة بشكل خاص، يصرّون في دواخلهم على رفض مفهومها. غير أن ذلك لم يحل في السنوات الأخيرة دون رفع فعل الإيمان بالعروبة إلى مصافّ الموضوعة الكبرى في التصريحات السياسية وفي اتخاذ المواقف الرسمية، على ما يشهد البيان الوزاري الأخير تاريخ ٣١ أيار ١٩٨٤[1].

إذا كان «المهم هو الانطلاق من مشكلة»، على ما يقول جان ـ پول سارتر في أحمق العائلة ـ غوستاف فلوبير، فكل المسألة تكمن عندئذٍ في معرفة ما إذا كان شكل الدولة الديموقراطية التي يُفترض بلبنان أن يطبقها ـ والتي يستصعب عليه التنكّر لها إذا كان يريد فعلاً أن ينخرط في دائرة الحضارة الغربية ـ من الممكن أن يتصالح مع وجود النظام الطائفي الذي أعاق تطوره باتجاه الدولة

(١) في ٣٠ أيار ١٩٨٥ صرّح الرئيس أمين الجميّل على أثر «القمّة» السابقة التي عقدها مع الرئيس حافظ الأسد: «منذ البداية كان الرهان العربي هو رهان الحكم. والكل اقتنع اليوم بأن لا خيار إلا ذلك» (صحف بيروت في اليوم التالي). وهذا كلام مهمّ جداً إذ يصدر عن رئيس، ماروني، للدولة اللبنانية، هو في الوقت نفسه ابن پيير الجميّل وعضو بارز في حزب الكتائب.

الحديثة بمعناها القانوني، وأن ينسجم مع العروبة التي لم ينفكّ عبر تاريخه، ولن ينفكّ، عن الخضوع لمؤثراتها الشديدة والمحدِّدة. فالمطلوب، على وجه الإجمال، استبدال الميثاق المرحوم وصبغته الطائفية الواضحة. بأداة تسمح بتحقيق الاندماج الوطني. أي أن إلغاء مذهبية الدولة واعتماد تعريب الذهنية العامة هما الاتجاهان المتلازمان والمتوازيان اللذان يُفترض بمثل هذا التحوّل أن يُقنع اللبنانيين بالانخراط فيهما ـ علماً بأن إلغاء المذهبية لابدّ أن يطاول في حدود متساوية جميع الطوائف في آن واحد، بينما يحاول التعريب أن يعزّز في صفوف المسيحيين نفسية أشد تحسّساً للمفهوم العربي ولمضمونه الوجداني الخاص. وأن ينزع من العروبة، في صفوف المسلمين، ركيزتها الدينية التقليدية.

والواقع أن الدولة اللبنانية ليست دولة ديموقراطية لأنها لم تستطع أن توفّر لجميع مواطنيها تساويهم أمام القانون في جميع المجالات وبصرف النظر عن مذاهبهم. فالوصول إلى الوظائف العامة أمرٌ مقنّن تقنيناً دقيقاً، وفقاً للأهمية العددية للطوائف القائمة، أو لما يُفترض بعددها أن يكون. فضلاً عن أن هناك وظائف يستحيل على بعض اللبنانيين تبوؤها نظراً لديانتهم أو بناءً على الحصة الضئيلة المخصصة لطوائفهم. أما التمثيل الوطني، أو الذي تُطلق عليه هذه الصفة، فهو بحدّ ذاته موزّع على مقاعد مخصّصة لكل من الطوائف المذكورة، بحيث أن المواطن لا يسعه أن يترشح لمقعد معيّن إلا إذا كان ينتمي إلى الطائفة صاحبة الحق الرسمي به[١].

إلى ذلك، فإن هذا التمييز لا يعدو كونه تعبيراً عن التراتبات الخاصة بالطوائف. إذ أن كلاً منها تحتوي على مراتب طبقية، طبقية داخل الطوائف،

(١) إنها **الديموقراطية الفريدة من نوعها** التي أطلقنا عليها هذه الصفة من باب اللياقة بعد أن قمنا في مكان آخر بوصف معالمها (**الدستور اللبناني**... المرجع المذكور، ص ١٣٥ وما يليها) ـ أثناء اجتماع لعدد من اللجان النيابية بحضور سليم الحص رئيس الوزارة. وصف كامل الأسعد رئيس المجلس النيابي الديموقراطية اللبنانية بقوله: «إنها ديموقراطية من ورق» (**النهار**، ٢ نيسان ١٩٨٠).

تتوّجها طبقة قيادية، ويتألف أبناء هذه الطبقة القيادية مما اصطلح على تسميته بالاقطاعيات التقليدية واقطاعيات المال التي تهيمن عليها عائلات كبيرة ذات مواقع راسخة في ملكية الأراضي الزراعية أو في عالم الأعمال. ويقوم تحالف طبيعي جداً بين هؤلاء ورجال الدين والكهنوت الذين تعتبر مباركتهم، في أوساط الطوائف المسيحية بشكل خاص، أمراً مفيداً لتبوّؤ مركز الصدارة داخل الطوائف وبالتالي ضمن الدولة والمجتمع المدني.

لكن أسوأ ما ينجم عن النظام الطائفي من ذيول هو عدم تبلور الوعي الوطني إلى الحدّ اللازم. وهذا أمر لا يقوى هذا النظام بحكم طبيعته بالذات على توليده. فنظراً للعائق الوطيد الذي يقيمه نظام الأحوال الشخصية الخاص بكل طائفة ـ وهو نظام يفرض مواقع مبدئية على حق التواصل الطبيعي بين المسيحيين والمسلمين ـ على طريق الاندماج الوطني، تفتقد الذهنية العامة افتقاداً فظيعاً للاتفاق الأساسي، الحميم والعفوي، على معنى وجودها الجماعي. وهو معنى لا تقوم للأمة في غيابه قائمة. «فما هي الأمة؟»، على حدّ تساؤل الأب سيابيس عند اندلاع الشرارات الأولى للثورة الفرنسية. إنها، على حدّ جوابه أيضاً، «جسم من المتضامنين، يعيش في ظل قانون **مشترك يتمثل في تشريع واحد**»[١]. هذا ما يعانيه لبنان بالضبط. إنه يعاني من غياب التجانس غياباً يكاد يكون تاماً، سواء على الصعيد الروحي أو على الصعيد القانوني.

إن معظم المشكلات التي تحدّق به تنشأ بصورة مباشرة عن النظام الطائفي نظراً لبقائها مجمّدة تحت وطأة المذهبية الرازحة: فمن تحديد وإعطاء الجنسية اللبنانية التي أصبحت دمّلاً تعتمل فيه الصراعات الداخلية، إلى غياب احصاء السكان بصورة منتظمة خوفاً من نتائجها على التوازن الإسلامي المسيحي، إلى الصيغة السخيفة المعتمَدة في توظيف الملاك السياسي والمتمحورة على مجرّد

(١) عمانوئيل سيابيس، **ما هو الشعب؟** منشورات مأثورات الفكر السياسي، جنيف، ١٩٧٠، ص ١٢٦.

- Emmanuel Siéyès, Qu'est-ce que le Tiers-Etat? Ed. les classiques de la pensée politique, Genève, 1970.

التمثيل الطائفي، إلى التلاعب بالأشكال الشرعية المختصّة بالتعيين في الوظائف العامة الموزعة حصصاً على الطوائف المطالبة بها، إلى الأحزاب السياسية التي تعاني إما من الهشاشة والعرضيّة وإما من الاستغراق في الماضي الغابر فضلاً عن تمنطقها بميليشياتها شبه العسكرية وتعبيرها عن التوجهات المذهبية التي انبثقت عنها، إلى الهزال المتمكّن من النقابات المهنية التي تظل مستنفرة بانتظار الهزّات الطائفية، وصولاً إلى السجال حول ثنائية اللغة الذي يستمدّ منغّصاته من المذهبية[١]. هذا وتعداد المساوئ المترتبة على النظام الطائفي الذي يفتك بالبلاد عملية لا تنتهي. فهو يخنق الفرد ويزهق أنفاسه، فلا يجد له فكاكاً منه إلا بالهجرة. عندئذٍ يسمو به الحال إلى قمة حريته المطلوبة فتتفتّح إمكانياته الاستثنائية وتنمو. والازدهار الفريد الذي تتّصف به الجاليات اللبنانية المنتشرة في سائر بقاع الأرض ـ مما جعل البعض يتحدثون بشيء من التبجُّح عن «امبراطورية لبنانية» ـ لا يتفسّر إلا على هذا النحو[٢].

(١) وهو الاتجاه الذي يعبّر عنه كتاب الأب سليم عبو **ثنائية العربية والفرنسية في ا**، باريس، ١٩٦٢. ـ والثنائية اليوم، تتجه في الأوساط المسلمة بشكل خاص نحو المزيد من اعتماد العربية والانكليزية، بانتظار الانفتاح على الألمانية والروسية. أما العدد الكبير من الطلاب اللبنانيين المسجّلين في جامعات أوروبا الشرقية فيشكّل عاملاً آخر من عوامل الفوضى الفكرية، مما يؤدي إلى تعدّد في اللغات يتخذ أحياناً، لدى المسيحيين، طابعاً طريفاً من جرّاء تقعّرهم. إذ يصرّون على اعتماد نوع من الفرنسية هو عبارة عن خليط يستحق اسم الفرنسية اللبنانية **Franlibanais** الذي أطلق عليه. انظر بهذا الصدد، عبدالله نعمان، **الفرنسية في لبنان مقالة اجتماعية ألسنية**، بيروت، ١٩٧٩. ويتجلّى الاتجاه المضاد، عند المسلمين عموماً. يميل متطرف نحو التعريب اللغوي على حساب المعرفة باللغات الغربية وممارستها، مما يؤدي إلى ضرب من الجمود الفكري الذي يعتقد للحسّ النقدي. ونكمن العلّة، في نهاية التحليل، في خلط صار فطرياً لدى أصحابه، بين التعدّدية الثقافية بما هي انعكاس للمذهبية ومصدر للتناقضات والمعميّات وعقبة في طريق الوعي الوطني، وبين الجامعيّة الثقافيّة المطعّمة بالعروبة، باعتبارها رافعة قوية من روافع تفتّح الشخصيّة عند الإنسان اللبناني المنفتح بمجاله الحيوي انفتاحاً واسعاً على العالم العربي.

(٢) إن هذه الحيوية الخارقة التي تتمثّل في اتساع هجرة اللبنانيين عبر العالم تستحقّ لفت انتباه الباحثين. انظر على سبيل البداية كتاب الأب سليم عبو **لبنان المقتلَع الجذور، المهاجرون في أمريكا الأخرى**، باريس، بلون، ١٩٧٨. ونذكّر بأطروحة دكتورا في الحقوق لإيلي حنا

في «الزمن السعيد»، أيام كان اقتضاء لبنان التجاري يضخّ رؤوس أموال هائلة في حسابات المصارف، ويحقق قفزات باهرة في مجال التعاظم الاقتصادي، اعتقدت بعض الأذهان المتنوّرة أن علّة وجود لبنان وضمانة بقائه وحيويته إنما تكمنان في تعدّد هذه «العائلات الروحيّة»، على حدّ التعبير الخجول الذي يطلق عادةً على طوائفه المتنوّعة. فكان يُفترض بهذا التعدّد، بناء على هذين الاعتبارين، أن يحافظ على طابعه العضوي وأن يظل بمنآى عن كل تغيير. وهذه الأطروحة هي التي دافع عنها ميشال شيحا في مقال شهير[١]. كما أن غيره مضى بهذه المبالغة أشواطاً أخرى فاعتبر أن النظام الطائفي يشكّل ضمانة ضد الشيوعية التي من شأنها أن تخرّب السستام المجتمعي.

في هاتين الرؤيتين، تتجاور الحقيقة مع الوهم، فإذا كان الملجأ الذي وفّره الجبل في ما مضى لبعض الجماعات المنشقّة والباحثة عن الحرية، هو الأصل التاريخي للكيان اللبناني، وإذ كانت فرنسا قد استكملت ولادة هذا الكيان، بأن أنشأت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ خلافاً لرغبة العناصر المسلمة، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن معجزة بقائه إنما حصلت بفضل ميثاق ١٩٤٣ غداة انتهاء الانتداب. لذا، فإن السؤال الذي يطرح الآن بمزيد من الحدّة، بعد سقوط الميثاق في معمعة الاقتتال، هو بماذا يفترض بنا أن نستبدله. هل نستبدله بمذهبية متعقّلة، مضبوطة بنصوص واضحة ومحدّدة، أم بإلغاء المذهبية بصورة تدريجية عقلانية، إذ كان الخروج من المأزق لا يحتمل إلا واحداً من هذين الخيارين.

= بعنوان، **الهجرة اللبنانية**، بيروت، ١٩٦٠ (تاريخ ووصف).

- S.J. Sélim Abou, Liban déraciné. Immigrés dans l'autre Amérique, Paris, Plon, 1978.
- Elie Safa, L'émigration libanaise, Beyrouth, 1960.

(١) بعنوان **فلسفة المذهبية في لبنان**. وهو جزء من مقالات هذا المفكر المتميّز التي نشرت في جريدة **لوجور** البيروتية ـ قبل اندماجها مع **لوريان** ـ ثم جمعت في كتاب بعنوان **سياسة داخلية**، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣٠٣ وما يليها.

- Michel Chiha Philosophie du confessionnalisme au Liban, in Politique intérieure, Beyrouth, 1964.

أما الشيوعية، فصحيح أن المذهبية تقيم في وجهها سدّاً تبيّن حتى الآن أنه محكم. وذلك بحكم أن صراع الطبقات يفترض بالضرورة زوال الروح الجماعية الطائفية، وبالتالي تكوُّن انقسامات مجتمعية تستتبع تكتّل الأفراد بناءً على نمط حياتهم وأدوات عملهم(١). لكننا إذا تكلّفنا مشقة النظر في أن الدين إنما يشكل في نهاية الأمر المعيار الجوهري الذي يميّز الطوائف، وأنه لم يستطع يوماً، باعتباره معطى من المعطيات الاجتماعية، أن يحول دون انتشار المبادئ الثورية، بل ولا دون الانقلابات المجتمعية التي لا يخلو منها بلد من البلدان، فإننا نتوصل بلا صعوبة إلى القول بأن هذا التجمّع الذي نخرته الشيخوخة، والذي أصبح يستمدّ قواه أكثر فأكثر من الرعاية التي تتعهّده بها المصادر المالية والمساعدات السياسية التي تقدمها له المجموعات الضاغطة، لا يسعه أن يظل إلى مالا نهاية تلك القلعة الصامدة التي تعلّق عليها الآمال في وجه الانفجار الناجم عن تمخّض الأفئدة. فعلى النظام الطائفي، تحت طائلة الانهيار تحت عبء التاريخ، أن يتكيّف مع مقتضيات الأزمنة الجديدة، باتجاه التطور نحو شكل من أشكال المجتمع غير المذهبي الذي لا ولادة بدونه للوعي الوطني، إن العمل بهذا الاتجاه هو الكفيل بتلافي الانهيار الفظيع لهذه البنية

(١) وهذه ظاهرة سبق أن أشار إليها القانوني الكبير ليون دوغوي الذي كتب: «من الملاحظ تاريخياً أن الصراعات الطبقية تكون أقلّ حدّة في المجتمعات التي تتصف طبقاتها بأنها أكثر تبايناً، وأشدّ خصوصية من الناحية القانونية. ففي هذه الحال تنشأ بين الطبقات تبعيّة متبادلة، مما يخفّف الصراعات المجتمعية إلى حدّها الأدنى ويحمي الفرد المنخرط ضمن جماعته حماية شديدة، سواء من مطالب الطبقات الأخرى أو من تعسّف السلطة المركزية. فإذا شئنا أن لا نتحدث عن الطبقات المغلقة في الهند أو في مصر القديمة فإننا نجد ما يؤكد هذه المقولة في تاريخ الحقبة الاقطاعية...» (**النقابيّة، في المجلة السياسية والبرلمانية**، حزيران ١٩٠٨، ص ٤٧٩، نصّ مذكور عند أ. إسمين، **عناصر من الحقوق الدستورية**... ط ٧، باريس ١٩٢١، المجلد الأول، ص ٥٩.

- Léon Duguit, Le syndicalisme, dans la Revue politique et parlementaire, juin, 1908, p. 479, cité par A. Esmein, Eléments de Droit Constitutionnel... 7e ed., Paris, 192, t.1, p. 59.

«المتحجّرة»(١) تحت وقع الضربات التي لن تتوانى المذاهب اليسارية عن كيلها له.

ولا ضير في التذكير بأن شعوب الغرب كانت قد اضطرت، هي الأخرى، إلى اجتياز ويلات من طراز آخر قبل أن تتوصل إلى تحقيق حياتها الوطنية. والمسار الذي سلكته تلك الشعوب وتوصلت من خلاله إلى الحياة الوطنية كان مسار العلمانية، بما هي نشاط نضالي، قبل أن تتحول إلى علمانية شرعية. صحيح أن هذا التطور يبدو - من حيث الشكل الذي اتّخذه في فرنسا خاصة حيث جرى بدويّ أكبر - بمثابة الخاصة النوعية التي تميّز تاريخها. وأن فكرته الاستهلالية كانت تعني، منذ البداية، فصل الكنيسة عن الدولة. لكن المعارك الطويلة التي خيضت في هذا السبيل لم تتوصل إلى القضاء على آخر البقايا الدينية إلا عند اتساع المسار المذكور، وعندما عمدت في ختام استكماله إلى إعادة النظر في تكوينها السياسي وتنظيمها الإداري. فلم تبقِ عندئذٍ للمعتقدات إلا على حرية تمركزها في المجال الذي لا يجوز خرق حرمته، أي مجال الضمير الفردي. فهل تقوى الشعوب الإسلامية على خوض هذا المسار الطويل؟ وماذا، بشكل خاص، عن لبنان المتعدّد الطوائف؟

في العالم الإسلامي، ربما كان من الواجب أن نفرد مكاناً على حدة لتركيا الكمالية حيث أدّت الثورة، بفعل إرادة القائد العبقري وتجاوب الشعب المتحمّس لوطنيته الإثنيّة، إلى إلغاء الخلافة، وتجريد الدولة من كل مظاهرها الدينية، وعلمنة المؤسسات، وتحديث التشريع، وإخضاع العائلة لأحكام القانون المدني، والحق أن المسألة تغريب الدولة [أو غربنتها] وتحجيم الإسلام إلى

(١) يستعمل أرنولد توينبي نعت الرفات المتحجّر لوصف التجمّعات [البشرية] المتبقّية من المسيحية الشرقية (دراسة التاريخ، طبعة مختصرة بعناية سومرڤيل، لندن، ١٩٦٠، ص ٨). توجد ترجمة فرنسية لهذا الكتاب من جزأين، منشورات غاليمار.

- Arnold Toynbee, Astudy of History, Abridgement by D.C. Sommervill, London, 1960.

مجرد مستوى الدين البحث، بعد أن كان ديناً مهيمناً إلى حدّ جعله يختلط في الحياة العامة مع الجنسية التركية التي ما زال الإسلام يشكل عاملها المحدِّد.

ويمكن القول أن ما حصل في تركيا بحكم اتّباع سياسة حازمة تجلّت مظاهرها في القانون المدني، يحصل تدريجياً في عدد من الدول الإسلامية الأخرى، على رأسها سوريا والعراق ومصر ـ وهي بلدان عربية بلا منازع ـ وإنما بصورة خفيّة. ومما يسهّل أمر هذا التطوّر أن الإسلام لم يكن يوماً كنيسة، وبالتالي فإن المشكلة المبدئية التي طرحها فصل الكنيسة عن الدولة في الغرب، مشكلة لا وجود لها بالنسبة له. لكن الدولة في الإسلام كانت دائماً، منذ إنشاء دولة الرسول في المدينة، التجسيد الأولاني للإسلام. وعبر مراحل التاريخ تماهت الدولة بالإسلام فكانت منه بمثابة التعبير المحسوس. ونظراً لهذا التلازم الجوهري بين الإسلام والدولة التي أنتجها، لم تكن مسألة الفصل بينهما واردة ولا معقولة. ثم بقيت كذلك طالما ظلت الدولة الإسلامية تعيش منغلقة على العالم الإسلامي، تمكّنها قوّتها واكتفاؤها بذاتها من عيش حياتها الخاصة دونما حاجة منها إلى الغرب أو ارتباط به.

ثم جاء اليوم الذي اقتحمت به الحضارة الغربية بلاد الإسلام، فاجتاحت بضائعها ومفاهيمها أسواق المدن، واستمالت إليها أذهان الشعوب المسلمة. فكانت تلك بداية التطور البطيء الطويل الذي تخلّلته الثورات، كما كانت السلطنة العثمانية، في ظل التنظيمات، مسرحه المركزي. ولم يكن بوسع الدول العربية التي انفصلت عن السلطنة عام ١٩١٨ إلا أن تتابع مسيرتها باتجاه التغرّب. وهكذا تأثرت دساتيرها وأفكارها السياسية، وتشريعاتها ومؤسساتها، ومشاريعها الاقتصادية والتصنيعية، بل نظامها المجتمعي نفسه وسائر المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، وتخرّقت من جميع أوجهها بفعل المؤثرات الغربية. فأخذت الدولة تفقد شيئاً فشيئاً ما ظل إسلامياً من سيمائها العامة. وتشرّبت عقليتها بالذات بالمبادئ والأفكار الأوروبية. وكان هذا التشرب في كثير من الأحيان نزِقاً ومتسرّعاً. هكذا وجدت الدولة نفسها، على غير وعي منها، مُعَلْمَنة

بفعل تغرّبها بالذات، دون أن تطرح على نفسها ما إذا كان ينبغي لها، هي الأخرى، أن تقوم، على طريقة كمال أتاتورك، بتلك العملية الموجعة التي أتاحت لتركيا أن تتحول إلى دولة حديثة. لا شك في أن الإسلام ما زال يُعتبر دين الدولة في عدد من الدساتير القريبة العهد. لكن هذا التذكير بالضبط هو الذي ينطوي على الدليل على أن الإسلام لم يعد إلا مجرّد دين، دين يتدبّر أمر الضمائر والذمم دون أن يكون له دور في شكل المؤسسات أو وظيفتها المجتمعية. فإذا نظرنا عن كثب إلى التحولات غير المنظورة التي تخضع لها الدول العربية في هذه الأيام لكان بوسعنا القول، دون أن نقع في مفارقة، أن الدولة المسلمة تتوجه توجّهاً علمانياً، وأن علمانية هذا التوجه طبيعية وناجمة عن انكفاء الإسلام وعند انسحابه المتتالي من مختلف القطاعات التي شغلها في الماضي ـ ما عدا، بالطبع، تلك الدائرة الضيقة نسبياً، دائرة العائلة التي يمثّل نظامها الشرعي المستمدّ من **الشريعة** أعتى قلعة من قلاع كلاّنيّته المنصرمة.

غير أننا نشهد في أيامنا الراهنة موجة تنبئ بعودة الإسلام عودة قوية تحت راية الأصولية التي تطمح لأن تكون مهيمنة ومتفرّدة، ومشتملة على كل حياة الدولة والمجتمع. وقد انطلقت هذه الموجة من ايران حيث تمّت ثورة الخمينيّة. وأدرك وقعها في لبنان شرائح واسعة من الشيعة. وكانت هذه الصحوة نفسها قد تجلّت قبل ذلك بكثير في صفوف الإسلام السنّي الذي كان الأخوان المسلمون رواده الأوائل. وكان أحد شيوخ طرابلس ناطقاً باسمها، فهو لا ينادي، في لبنان المتعدّد المذاهب، بما هو أقل من إحياء الإسلام الشمولي، على غرار دولة الخلفاء الراشدين. لكن هذه الحالة الذهنية التي تنمّ عن حالة عليلة مجتمعية لا تجرؤ على القول صراحة بإعادة المسيحيين إلى سابق عهدهم **كأهل ذمة**، وإن يكن ذلك من أبسط أعراضها.

فإذا نحن حلّلنا بالعمق الدوافع التي تغذّي هذه الظاهرة الغريبة التي لم تكن بعض البلدان والأوساط المسلمة بمنآى عن تأثيراتها، فإننا نرى فيها ردّاً على استلابٍ أخذ المسلمون اليوم يشعرون بمضاعفاته المبرمة. فقد لبثوا عدة عقود

حتى تبيّن لهم أن الحضارة الغربية المسيحية الأصول هي في صدد تلقّفهم وتخطّفهم بعد أن غزت أبعادها أنحاء الكرة الأرضية. وخاروا يعون أنهم وقعوا في أسرها وباتوا تابعين لها. وأن اقتصاداتهم لم تعد تملك عنها فكاكاً، وأن حياتهم المعاصرة وتكاوينهم السياسية وقوانينهم الوضعية وتعليمهم وثقافتهم وأنماط لباسهم وتأثيث بيوتهم بل حتى أنواع مآكلهم، إنما تتفق مع النماذج المستوحاة التي تغدقها عليهم أوروبا وأميركا. فمن المفهوم والحالة هذه أن ينتهي الأمر بعدد من علمائهم وبعض مثقفيهم، وقد تملكهم أسى ماضويّ، إلى الحلم **بجمهورية إسلامية**. فإذا قسنا هذه الصدمة بمقياس التاريخ، وجدنا أنها لا تمثل أكثر من فصل من فصول الصراع الذي يخوضه المسلمون، وخاصة منهم مسلمو الشرق الأوسط، ضد الاجتياح الذي يتعرضون له من قبل عملاقَيْ الامبريالية الراهنة. أو أنه فصل عابر سيظل أصحابه عاجزين عن إرجاع عجلة الزمن إلى الوراء. فالمسلمون لا يسعهم أن يتنكّروا لوطأة التطور القاسية، تحت طائلة ذواتهم وتحجُرهم.

أما المشهد الذي يبلغ فيه الشطط أقصى درجات الاستيهام فهو الذي يقدّمه لنا أولئك المنافحون النادرون عن الشمولية الإسلامية إذ يسعون إلى إدخالها إلى لبنان. فالمرء لا يكاد يجد حاجة للفت النظر إلى أن تحويل الدولة المتعدّدة الطوائف إلى دولة مسلمة أمر دونه خرق القتاد ولا يعدو كونه فرضية متطرّفة بالمعنى الحرفي للكلمة. وكما أن تنوّع الخصائص المذهبية يرفع في وجه الشيوعية سدّاً منيعاً، فإنه يشكّل عقبة كأداء تحول دون تغلّب طائفة على الطوائف الأخرى. لذا من المستصعب جداً أن يتمكن تطرّف إسلامي ما من فرض شريعته على المسيحيين في يوم من الأيام. إذ يؤدي ذلك، عندما تسوء الحال إلى التقسيم وإلى ما ينجم عنه من انفصال.

لذا فإن إمكانية التوصل إلى العلمانية، بمعنى إلغاء الطابع المذهبي، إنما تطرح على لبنان من زاوية أخرى مختلفة تماماً. فنظراً للنظام الطائفي الذي يتحكّم بالدولة وبالمجتمع. ليس المطروح فصل الطوائف عن الدولة، ناهيك

بإزالة التظاهرات الاجتماعية للدينيين المهيمنين، والملاحظ بهذا الصدد أن مفاعيلهما المرئية لا تمارس إلا ضمن حدود الحقل الخاص بكل طائفة دون أن تطغى على حقول الطوائف الأخرى. فالمطروح وحسب هو المشكلة الطائفية. إن ولادة الدولة من جديد متوقفة على إلغاء النظام الذي ولّدها. إلغاء منهجي تدرس سبُله ووسائطه بكل عناية، فهو يشكّل العتبة والشرط الذي بدونه لا قبل لها بالدخول في مرحلة الدولة **الوطنية**. هل يبدو مثل هذا الحلّ غير قابل للتطبيق؟ إن عدم الاقتناع بتعذّر تطبيقه أمر من شأنه أن يزوّد اللبنانيين بأمل كبير إذا هم توصّلوا على الأقل إلى الاتفاق على تحديد هويتهم الوطنية وصلتها بالعروبة.

إن مفهوم الأمة صنيع من صنائع الفكر الغربي، استكمل إنجازه على الثورة الفرنسية. وهو لم يوقظ يوماً في القرن التاسع عشر في أوروبا الوسطى واليونان وبلاد البلقان، قوميات من سباتها كما درجت العادة على القول، بل أوجد شعوراً في وجدان شعوبها التي كانت تستجمع في ذواتها منذ حين مكونات الأمة وشروطها. فإذا كانت الأمة تتجلّى، على حد قول رينان، عبر «الرضاء الراهن والرغبة بالعيش المشترك»[1] فإن الإرادة المشتركة إنما تنبثق في الحقيقة عن معطيات إجتماعية تدلّ على أن هناك أمة قد تكونت أو هي قيد التكوين. لقد كان من المتعذّر حتى اليوم صياغة تحديد علمي للأمة. غير أننا إذا تفحصنا الشروط الموضوعية التي عززت ظهورها في أوروبا الغربية، تبيّن لنا أنها انطرحت قبل كل شيء بوصفها ظاهرة طبقية رافقت بشكل خاص بروز

(١) ولا ضير في أن نثبت هنا هذا النص المعروف: «الأمة روح أو مبدأ روحي. والحق أن هناك أمرين للحقيقة أمر واحد يشكلان هذه الروح أو هذا المبدأ الروحي. أحدهما يأتي من الماضي، والآخر ينبع من الحاضر. أحدهما هو الحيازة المشتركة لإرث غنيّ بالذكريات. والآخر هو الرضاء الراهن والرغبة بالعيش المشترك وإرادة الاستمرار في إظهار مآثر هذا الميراث الموروث واحدة غير منقسمة...» (**ما هي الأمة؟** محاضرة ألقيت في السوربون، في ١١ آذار ١٨٨٢، موجودة في المؤلفات الكاملة لأرنست رينان، باريس، ١٩٤٧).

- Ernest Renan, Qu'est-ce qu'une nation? in Œuvres complètes, Paris, Calmann-lévy, 1947, t.1, p. 887 et s.

البرجوازية التجارية ومن ثمّ الصناعية. وأن الثورة الفرنسية كانت نتاجها الأبرز الذي أمدّ فكرة الأمة بحرية الانطلاق والاندفاع. وهكذا كان للدولة الحديثة القائمة على الاعتراف بالمساواة المدنية وبالحريات الفردية ومزاولتها أن تفضي إلى العلمانية، وأن تتجلّى النتيجة المباشرة لإفضائها هذا عبر الشمولية الأميّة التي ذابت فيها الخصائص الدينية والإقليمية. شمولية أميّة كانت ترتوي بلا انقطاع من تيار المشاعر الأمية الجارف. هذا ما كانت عليه منذ ذلك الحين حالة الميزتين اللتين تتصف بهما الأمة التي اتجهت بعد ذلك بقوة لا تقهر إلى التدفق ضمن إطار الدولة ـ الأمة، وهو النظام المشترك اليوم بين دول الغرب. هذا، وأسلوب الحياة الجماعية المذكور هو بالضبط ما يعمل النظام الطائفي على شحذ دفاعاته الغريزية ضد حصوله.

الأمة العربية

غير أن مثل هذه التحصينات لا تبدو منيعة لأن المسيحيين والمسلمين يظلون منقسمين حول معنى لبنانيّتهم: لبنانية صرف خالية من أية شائبة. مقابل لبنانية عربية. في الماضي كانت مشكلة العروبة تطرح بالنسبة للوحدة السورية وللمصير العربي. أما اليوم، وقد صار التمسك بلبنان عند المسلمين لا يقلّ ديمومةً عمّا هو عليه في أذهان المسيحيين ـ رغم أن كلاً من الفريقين قد بلور، دفاعاً عن قضيته، فهماً معيناً لهذه المسألة مختلفاً عن فهم الآخر لها ـ فإن الاختلاف بينهما لم يعد وارداً إلا بالنسبة للعروبة ولمداها الوطني. وهذه على وجه الإجمال هي قضية **القومية العربية** التي تنبعث هنا بشكل آخر.

مع ذلك، فمنذ أن صار لبنان جزءاً من المجموعة التي أسّست جامعة الدول العربية، وأخذ يعتبر نفسه، منذ ١٩٥٨، وفي كل مناسبة دولة عربية، فإن مقولة لبنان اللبناني الذي ليس عربياً صارت مقولة بالية. فلبنان يعيش اليوم، عبر كل مسام جسده وعبر ألوف القنوات التي تغذّي ثقافته وتجارته وصناعته، وفقاً لوتيرة العالم العربي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

لكن هذا العالم العربي الذي يمتدّ «من الخليج إلى المحيط» حسب الشعار الشائع، يعمل على تغذية الاعتقاد المتجذر في أعماق شعوبه، بأنه يتميّز عن الأمم الأخرى **بقوميته العربية**. إن هذا التجمّع الواسع يشكل **أمة**، أقرب إلى الطائفة منها إلى الأمة. هي **الأمة العربية** باعتبارها بديلاً حديثاً **للأمة** الإسلامية التي يشكل غير العرب، ممن هم أعضاء مكوّنون لها، سبعة أو ثمانية أضعاف العرب الناطقين بالعربية. **الأمة** العربية ليست جنسية nationalité بالمعنى الغربي. بل ربما كانت تتجه، هي الأخرى، على غرار الجنسيات الأوروبية les nationalités d'Europe في الماضي، باتجاه توحدها الـ nationale. لكن هذا التوحّد لا يعدو كونه احتمالاً لا يبدو أن تحققه المشكوك فيه، بل الذي يكاد يكون بعيداً عن الواقع في الظروف العامة الراهنة، أمراً مرتبطاً بالضرورة **بالقومية العربية** من حيث وقعها النفسي العادي. ذلك أن القومية المذكورة التي ولدت في أواسط القرن الماضي، قد اتخذت شكل الحالة الوجدانية، باعتبارها ثمرة أو باكورة، لا فرق، من ثمار أو بواكير **النهضة العربية** التي لم تنقطع تياراتها عن التدفق.

ويبدو أن المعنيّين بهذه الأمور لم يتنبّهوا إلى أن هناك ثورة ثقافية حقيقة قد حصلت في عقلية العرب عندما انتقلوا من **الأمة** الإسلامية إلى **الأمة** العربية. فقد مضت قرون بكاملها كان المسلمون، وخاصة العرب منهم، يعيشون خلالها تحت وطأة الفكرة القائلة بأنهم يشكلون **أمة** واحدة لا تمييز فيها بين عرق ولون ولغة. هي **الأمة الإسلامية** التي لا يجمع بين أبنائها إلا رابطة الإيمان بالله وبرسوله. وفي الدولة الإسلامية الناجمة عن هذا الفهم، لم يكن يسع أهل الكتاب، في ظل النظام الطائفي المتصل اتصالاً وثيقاً **بالذمّة**، ضامنة حقوقهم وحريتهم الدينية في ممارسة عباداتهم. إلا أن يكونوا في مرتبة التابعين والموالي ـ أي رعايا من الدرجة الثانية بالطبع ـ وهي مرتبة كانت تجعلهم دون الصعيد الذي يحتله المؤمنون باعتبارهم أعضاء كاملي العضوية في **الأمة** الإسلامية. وكان أن استعيض عن هذه **الأمة** الإسلامية في أذهان المؤمنين **بالأمة** العربية ـ رغم أن

مستعاضات الفهم السابق لاتني تنبثق اليوم في الفهم الراهن، في سياق أزماتها الانفعالية.

والحال أن نسق التبعيّة قد انقلب رأساً على عقب. فالجنسية nationalité لا تتفق، من حيث جوهرها، مع أي تمييز إثني أو ديني. فكان هذا الطريق هو الذي جعل المسيحيين يكتسبون في الدول العربية صفتهم كمواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية على قدم المساواة مع مواطنيهم المسلمين، بحيث أن الدساتير العربية الحديثة سجلت هذا المبدأ في فواتحها ومداخلها. ورغم الفرز الذي ما زال قائماً في الواقع بأشكال خفيّة إلى هذا الحدّ أو ذاك - بمعزل عن حقوق الزواج والإرث حيث يُطبَّق الفرز حكماً - فإن الانقلابات التي أحدثتها الثورة المذكورة في المؤسسات والعقليات تشكّل سمة مميزة لمرحلة هامة من مراحل تاريخ البلدان العربية. وهكذا يتبيّن لنا أن المسيحيين هم أول المستفيدين من القومية العربية التي كان لبنان مهد ولادتها.

إن هذه الجنسية العربية nationalité arabe تتصف بطبيعة فريدة من نوعها تجعلها لا مثيل لها. فقد نمت بضرب من الصوفية التي غزت الأفئدة تحت اسم العروبة arabité. وكانت اللغة العربية نبراساً سحرياً لجمع شملها[1]. وهي ترعى لدى الشعوب العربية التي تُعتبر العربية لغتها المحلية نفسيّة تدفعها إلى الالتصاق ببعضها ببعض دون أن تجد إلى الاتحاد سبيلاً. وهذا هو المثال الذي استمدّت منه جامعة الدول العربية مبرّر وجودها. غير أنها لا تعدو كونها رابطة تتحلّل على الصعيد القانوني إلى كونفدرالية دول ذات سيادة. والحق أنه يجب أن تحصل معجزة حتى يتسنّى لها أن تتحول إلى منظمة فدرالية. وهذه على كل حال ثابتة من ثوابت التاريخ مفادها أن الوحدة القومية nationale لا تتحقق إلا

(١) ينسب للنبي محمد هذا الحديث المعبّر الذي يبرز التماهي الأساسي بين العروبة والنطق بالعربية.
«أيها الناس!
(ابن عساكر، تاريخ، طبعة أحمد عبيد، دمشق، ١٣٤٩ هـ. الجزء السادس، ص ٤٥٠).

بالقوة[1]. والحال أن الاختلافات التي لا تني تتعمق يوماً بعد يوم. والتضادّ في المصالح الاقتصادية. وتباين الأنظمة السياسية والسساتيم المجتمعية. تقيم في وجه الوحدة المذكورة عقبات كأداء. فمشارح الوحدة ذات الصيغ المتفاوتة التحديد التي تترى دون أن تُسفر عن شيء إنما تشهد على طابعها العرضيّ العابر حتى في حال حصولها بين الدول المسماة تقدمية. وما دلالة ذلك، إن لم تكن دلالته من العروبة مفهوم واضح في الأذهان لكنه لا يؤدي في الواقع إلى الوحدة؟

فوق ذلك، يستطيع المرء أن يلاحظ أن من خصائص العروبة عدم تعارضها على الاطلاق مع النظام الطائفي، وذلك بمقدار ما تظل متمسّكة بالقيم الإسلامية التي ولّدتها والتي وضعت، من ثمّ، ونظّمت أوضاع أهل الذمّة من الناحية الشرعية. وهذا هو على وجه التحديد المجال الذي كان بوسع لبنان أن يقوم فيه بدور الريادة. فلو أنه برهن عن بصيرة وبعد نظر وحزم أمره من خلال ممارسته لسيادته التامة - التي لم يحصل عليها بثمن باهظ على كل حال - ودون أن يتنازل عن شيء منها للدول العربية الأخرى ضمن سياق حقوق عربية شاملة تنظم علاقات هذه الدول فيما بينها. فقد كان بوسعه أن يعمد إلى تنفيذ تعهّده الذي استهلّ به استقلاله إذ وعد بإلغاء المذهبية[2]، وأن يبلور في نهاية المطاف تلك الدولة العتيدة، العربية والزمنية في آن واحد، والجديرة بأن تكون نموذجاً لتطور العالم العربي. وهكذا كان بوسعه، بحكم هذا التحوّل بالذات، أن يحقّق وحدته الوطنية Unité nationale، بالمعنى العضوي للكلمة، ضمن إطار ديموقراطية فعلية وبناءً على ممارسة ديموقراطية فعلية تكفّ الحريات بموجبها عن أن تكون حريات طائفية ومتمايزة، لتصبح حريات فردية على أساس المساواة الصارمة والحازمة.

(١) أشرنا إلى الاحتمالات ذات الطابع التاريخي والبعد الدولي، أعلاه، ص ٦١٥، والهامش رقم ٥٩.

(٢) ونعني تعهّد حكومة رياض الصلح في بيانها الوزاري في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ (انظر بهذ الصدد الفصل الأول من القسم الأول).

إن مثل هذه التطلعات والمفاهيم كانت توصف في ذلك الزمن، بأنها طوباوية، وكانت تستثير عادةً، ابتسامات متشائمة. أما الكُتاب الذين طرحوها ودافعوا عنها، فكان نصيبهم من أسياد السياسة والمال تسامحاً مهذّباً. وما كادوا ينالون. الأمر الذي شكّل واحدة من إمارات الطلاق العديدة التي باعدت بينهم وبين الذين كانوا يعملون تفكيرهم في مشكلات الساعة. لقد كان لبنان، ولا يزال، واحداً من البلدان النادرة التي لا تؤثّر فيها الأفكار الجديدة إلا بصعوبة على المؤسسات والأعراف السياسية. وقد كان بإمكان الفئة القيادية فيه، وهي مسيحية بشكل رئيسي، أن تستوحي قول برغسون حين قال في **التطور الخلاّق** «إن من جوهر التفكير أن يحبسنا ضمن دائرة المعطيات، لكن الفعل يكسر الدائرة».

كان ذلك بالأمس

يبدو أن وقت التفكير باحتمال حلّ جذري للمشكلة الطائفية قد ولّى ومضى. فالحرب قد عرّت القوى المتنازعة وكشفت عن مخزونها الفعلي. فتبيّن أن الأحزاب والعصابات والميليشيات والروابط والأخويات، والتي هي، على التفاوت في ما بينها، أجرام تدور في أفلاك غيرها، كلها مذهبية حتى العظم[١]. حسب المرء أن يطالع الصحف اليومية ليتبين له مدى اتساع النشاطات السياسية التي يمارسها رجال الدين حالياً. وهذه ظاهرة عارضة انبثقت عن النظام الطائفي. فتحولت إلى ناتئة بارزة في صفوف الفريق المسلم.

إن هذا الدليل باتجاه المذهبية الصريحة والذي يزداد حدّة يوماً بعد يوم. أمر تبدو أعراضه من خلال المواقف المتلاحقة التي تتخذها الكتائب. عند تأسيسها. عام ١٩٣٦، أعلن رئيسها الأعلى پيير الجميّل ورفاقه الأوائل عن عزمهم وتصميمهم على تجسيد اللبنانية التامة الغريبة بل المناوئة لكل أشكال

(١) باستثناء ثلاث حركات لا شك في طبيعتها العلمانية وهي: الحزب السوري القومي الاجتماعي، والبعث العربي، والحزب الشيوعي. لكن فعلها لا يتوصل أبداً إلى حدّ الطوفان المذهبي.

التمييز الطائفي. وكانوا يفاخرون بأنهم يضمّون في صفوف حزبهم شباناً مسلمين. كما كانت غايتهم المثلى إيجاد **أمة لبنانية** nation libanaise تستند إلى أسطورة الـ «ستة آلاف سنة من التاريخ»، أي بمعزل عن أي تجذّر عربي.

ولكن ما أن حصلت الهزة الأولى عام ١٩٥٨، حتى ارتفعت أصوات عديدة داخل الكتائب وسط هواجس المعركة التي خيضت ضد الأفكار الناصرية، إذ كانت تهدّد، من دمشق، بجرف لبنان ضمن الحركة الوحدوية. فأعربت تلك الأصوات بلسان فصيح عن أن منظمتها السياسية، فضلاً عن أداتها القوية شبه العسكرية، تمثّل قلعة المقاومة المسيحية وحصنها الحصين. وفي عام ١٩٧٥، تحوّل هذا الاتجاه إلى صيحة حرب. وأخذ الشبان من أعضاء الميليشيا الكتائبية يعلّقون على صدورهم صلباناً خشبية ثقيلة الوزن.

ولما صيّر منذ ذلك الحين إلى تنظيم هؤلاء الشبان ضمن إطار القوات اللبنانية، بإشراف بشير الجميل، اعتبروا أنهم يزاولون نشاطاتهم الفيّاضة حالياً ـ على ما يُفهم من التصريحات المتكررة التي يدلى بها مختلف الناطقين باسمهم ـ باسم المسيحيين وحدهم. بل باسم **مسيحيي الشرق** الذين يجدون في لبنان ملاذهم الأخير. غير أنهم لم يقولوا لنا بأيّ حقّ اكتسبت الكتائب والقوات اللبنانية هذا الطابع التمثيلي العام.

وحصل هذا المسار الذهني نفسه وبوضوح أكبر في الأوساط المسلمة، مع هذا الفرق الذي لا تخلو دلالته من التباس، وهو أنهم يزعمون، في نشاطاتهم السياسية، أنهم يمثلون مشاعر ويسعون إلى تحقيق مطالب «وطنية وإسلامية» بالدرجة الأولى. وتندرج هاتان اللفظتان، في رأيهم، ضمن معادلة واحدة، بناءً على تلك النزوة المستعصية غريزياً على كل علاج والتي تعمل على تعبئة الإسلام ضد أيّ شكل من أشكال الهيمنة غير المسلمة أو التدخل غير المسلم.

يكفي في هذا الصدد أن يستمع المرء إلى الأخبار والأقوال المتنافرة التي تنهال بلا كلل على أذهان قارئي الصحف والمستمعين إلى وسائل الإعلام ـ ولكلٍّ من الميليشيات المتناحرة أدواتها الخاصة في هذا المجال ـ حتى يتبيّن له،

من وراء هذا الركام اللفظي، أن الطوائف هي القائمة بالأدوار الفعلية في هذه الدراما. إذ تزعم كل طائفة كبيرة، باستثناء **الأقليات** ربما، أنها تسعى إلى انتصار تعريف معيّن للبنان يتناسب مع المثال الذي تستمدّه من خصائصها وميزاتها الخاصة ـ مما يعني أن هناك من اللبنانات بمقدار ما هناك من الطوائف! فعلى المرء أن يبتّ أمره في النهاية ويُقرّ بأن هناك أجساماً مضادّة، بالمعنى البيولوجي للكلمة، تقبع في قرارة هذه الطوائف بالذات. فتندفع تحت وطأة الحادثات لتنفث حمم بغضها وقلّة إدراكها. وتتحوّل أحياناً بفعل الظروف العامة إلى أحقاد دفينة ترعاها قرون من الانعزال.

إن المصائب التي حلّت بمسيحيّي عاليه وبحمدون والشوف والإقليم وصيدا، بناءً على ضرب من الارتداد إلى الطباع الموروثة الغابرة من قبلهم، وبناءً على ردّ الفعل الارتكاسي من قبل مهاجميهم والمعتدين عليهم، يشكل شهادة صارخة على الأحقاد المذكورة، لذا من الوهم أن يعلّق المرء آمالاً على تلاشي هذه الأحقاد تلاشياً نهائياً بمجرّد اتفاق مبنيّ على سلامة النوايا والطوايا يتمّ بفضل وساطة دمشق أو غيرها من المراجع السياسية، ناهيك بالمراجع الدينية العليا، باتجاه إعادة توحيد المصطرعين على هذه الحلبة الشرسة.

الميثاق مات

كذلك من العبث أن يعمل المرء على إحياء ميثاق ١٩٤٣ وبثّ الروح فيه بتعويذة أو رقية تتوسّل تغيير مواصفاته. فهو سيظلّ، تحت اسمه المستعار، مجرّد اتفاق ضمني، أي شكلاً آخر من أشكال عقد الإذعان. يصاغ ويذاع باسم الجموع المغفلة. فتكون طبيعته مماثلة لطبيعة الميثاق السابق، مما يجعله معلّقاً على صعيد التوازن بين الطوائف، ومرآة تعكس عن الواقع العينيّ الراهن صورة سيئة أكثر مما هي جيدة. ومهما كانت الدمغة التي سيدفع بها مثل هذا الاتفاق، فإنه لن يكون قابلاً للحياة ولا للاستقرار، بل سيكون مصيره، هو الآخر، أن ينهار تحت عبء الخضّات والهزّات نفسها التي أدت إلى الكارثة الحالية. إذ أن التوترات النابذة التي كانت في أساس معمعة ١٩٧٥، وهي توترات عدائية

بطبعها، ستظل تتابع عملها التخريبي بغدر ونذالة. أما مفعولها المضادّ فسيتجلّى هذه المرّة الأخيرة ـ هذا إذا قُيّض للبنان فرصة خارقة تجعله ينجو من النيران التي تحدق به من جميع الجهات ـ كما سبق أن تجلّى مع الميثاق الذي ظنّت أنها واجدة فيه سبيل الخلاص، بانهيار كلّي وشامل.

وخلافاً للحالة الذهنية التي لا تزال تعبث في عدد من الدوائر المسيحية رغم أنواع الفشل والإخفاق التي منيت بها، فإن وجود إسرائيل الحائل الطائل أبعد عن أن يشكّل رادعاً أو ضمانة، بل إنه لن يؤدي إلا إلى تفاقم الخطر المميت الذي ينوء به الوجود المذكور على تماسك الشعب اللبناني. فمشروع إسرائيل معروف، بل هو فوق ذلك مشروع منطقي من قبل صهيونية لا قوام لها إلا بنقاوة العرق، وهو يتلخص بتحويل لبنان إلى كشكول من الدويلات المذهبية. ونظراً لتعذّر اقتحام الطوائف المحمدية عضوياً، فإن كلاً منها تنكفئ عندئذٍ إلى أعماق انطوائها الحريز على ذاتها. بالمقابل، ونظراً لانفتاح المسيحيين بكل كينونتهم على رياح الغرب ـ ألا تكثّف إسرائيل على سطحها وفي تحركاتها خلاصة التكنولوجيا المعاصرة وزبدتها؟ ـ فإنهم يقتصرونْ عندئذٍ على القيام بدور الخدم والحشَم في شرقٍ أوسطٍ تسعى **الامبريالية الإسرائيلية**[١] إلى بسط نفوذها الطائل على بقاعه الواسعة. والواقع أنه لن يقوى شيء على ردع الشعب اليهودي الذي لا يني يستشهد بالتوراة على شرعية وجوده nationale وعلى تبرير مطامعه التوسعية في **أرض إسرائيل**، عن تحقيق حلمه المزمن ببناء إمبراطورية «من النيل إلى الفرات»[٢].

---

(١) عنوان كتاب بقلم روجيه لامبلين، أحد كبار ضباط الجيش الفرنسي، نُشر عام ١٩٢٤ في أعقاب كتاب أدوار درومون الشهير **فرنسا اليهودية**، باريس، ١٨٥٥. وكان هذا الكتاب الأخير يحتوي على إمارات تنذر بالعاصفة التي ما لبثت أن أثارتها قضية دريفوس.

- Roger Lambelin, Inpérialisme d'Israël, Paris, Grasset, 1924.
- Edward Drumont, La France juive, Paris, 1885.

(٢) يقال أن هذا الشعار محفور على مدخل الكنيست. ويتضمّن **الوعد الإلهي** تعداداً لأسماء الأمم التي حُكم عليها بالخضوع لسيطرة إسرائيل. هاكم النصّ: «وفي ذلك اليم بثّ الرب ميثاقاً

«**لبنان! لن تموت**. . . ستشعر أن
قلب العالم أجمع يخفق من أجلك. .»

الكردينال روجيه اتشيغاري،

مبعوث البابا، في ختام زيارته، بتاريخ ١١ تموز ١٩٨٥

(جريدة لوريڤي، ١٢ تموز ١٩٨٥).

من داخل الحلقة الجهنمية حيث يحاصرنا جنون العصابات التي لم يُشبع نهمها كل ما قامت به من أعمال القتل، في وجه هذه الأدغال المحدقة بنا من كل صوب، والتي لا تعرف شرعاً ولا قانوناً، يصرخ إنساننا، إنسان الجموع التي فُرض عليها الصمت، بصرف النظر عن الديانة أو الطائفية التي ينتمي لها، شرط أن لا يكون داء القتل قد تمكّن منه هو الآخر، يطلق من أعماق قلبه هذه الصرخة العظيمة التي أطلقها رينان ذات يوم، رغم أن يومه ذاك كان أقلّ بربرية بكثير من أيامنا هذه:

«فليحلّ السلام إذن، ناشدتكم الله! ولتعش مختلف أديان البشر جنباً إلى جنب. . . متحمّلاً بعضها بعضاً. لا ينبغي أن يسود شيء على هذه البسيطة في غياب نقيضه: لا ينبغي لأية قوة كانت أن تقضي على القوى الأخرى. فانسجام البشرية إنما ينجم عن بثّها الحرّ لأشدّ الأنغام نشازاً. . . لوكريس والقديسة تيريزا،

= مع أبرام قائلاً: لِنَسلُكَ أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات. القينانيّين والقنزانيّين والقدومانيّين والحيثيّين والفريزيّين والرنائيم والأموريّين والكنعانيّين والجرحسيّين واليابوسيّينك (التكوين ١٥، ١٨ ـ ١٩، ترجمة أوستي) [النص العربي ترجمة أحمد فارس الشدياق، لندن، ١٨٧٥]. لكن المرء يستطيع أن يقول، إذا لزم الأمر، أن العرب يستفيدون أيضاً من هذا **الوعد** باعتبارهم أبناء إبراهيم عن طريق إسماعيل، إذا كانت مثل هذه الحجة تقلب موازين القول لصالح الفلسطينيين. ولنذكر في معرض الكلام، أن لا عجب في أن يكون الأمريكيون، وهم الذين نشأوا على قراءة الكتاب المقدّس قد افتُتنوا كل هذا الإفتتان بإسرائيل بتأثير أكيد من الصهيونية العالمية التي تضخّ دعايتها المحنكة والقوية في أذهانهم في كل ساعة من ساعات النهار والليل.

إرسطوفانوس وسقراط، ڤولتير والقدسي فرانسوا داشيز، راڤاييل وڤنسان دو پول، يتساوون جميعاً في حقّهم بالوجود. والبشرية تنتقص قيمتها إذا فقدت عنصراً واحداً من عناصر تركيبها. .»[1].

سيقول أدعياء التعدّد الثقافي أن لبنان كاد يقترب في ما مضى من هذا المثال الجميل. ذلك أن أسطورة **المعجزة اللبنانية** كانت قد ترسّخت في أذهان الطبقات البرجوازية بفضل القفزة المشهودة التي حقّقها اقتصاده البسيط في غضون عقدين أو ثلاثة بعد السنوات الأولى من استقلاله. لكن ذلك لم يكن إلا سراباً، سرعان ما تبدّدت مظاهره الضبابيّة تحت وطأة الهزات المتعاقبة التي عصفت منذ ١٩٥٨ بالأساس الطائفي الذي قامت عليه دولته ومجتمعه. إلى أن كان يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥ المشؤوم، فأقامت الحرب الأهلية في ربوعه واستقرّت.

وعندما قام السيد حسين الحسيني، رئيس المجلس النيابي، برفقة وفد برلماني، بزيارة الفاتيكان وألقى كلمة هناك أجابه البابا يوحنا بولس الثاني بكلمة في ٢٩ آذار ١٩٨٥ قال فيها: «إن احترام حقوق كل طائفة من الطوائف وتقاليدها وخصوصياتها ينبغي أن يكون الطابع الفريد للهوية اللبنانية». فرئيس الكنيسة الكاثوليكية إنما ينصح اللبنانيين إذن باستعادة الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب!

مع ذلك، فقد آن أوان التسليم ببديهيات الأمور والاعتراف بأن **الصيغة اللبنانية** ـ هذه التورية الشائعة التي تستعمل للدلالة على السستام الغريب المتمثّل بالنظام الطائفي ـ قد انهارت تماماً. لقد انتهى الأمر بهذا الشكل المنافي للحياة العامة إلى سقوطه تحت ضغط التناقضات التي لم يكن يسعه إلا أن يولّدها.

ينبغي الاعتقاد، للأسف، بأن تركيبة الدولة التي وضعت على عجل عام

---

(١) أرنست رينان، **الرسل**، مقدمة، الأعمال الكاملة، مرجع مذكور، الجزء الرابع، ص ٤٧٠.
- Ernest Renan, les Apôtres, introdcution, Œuvres complètes, t.IV, p. 470.

١٩٢٠ كانت قد استُودعت جرثومة فتاكة دون علم من واضعيها. فكان من المتوقع جداً والحالة هذه أن تؤدي عملية التخمّر البطيء إلى فقء دمّلها. ولم يكن يسع مثل هذه الدولة، على نحو ما رُكّبت وعلى نحو ما أدّت دورها، إلا أن تعالج بموجب الصيغة التي حكمت تكوينها. فهذه ثابتة مضمرة من ثوابت تاريخها.

إلا أنه ينبغي أيضاً أن تمتنع إسرائيل عن عرقلة مسارها الطبيعي الجديد!

مراجع التعقيب

١ ـ المصادر الرئيسية، ذات الطابع الشخصي وبالتالي العاطفي، حول حياة لبنان السياسية منذ ١٩٤٣، هي **حقائق لبنانية** لبشارة الخوري، فضلاً عن كتب كميل شمعون الثلاثة، اثنان منهما بالعربية، والثالث بالفرنسية بعنوان **أزمة في الشرق الأوسط**، وكلها مذكورة في مراجع الفصل الأخير. يضاف إليها مذكرات سامي الصلح بعنوان **مذكراتي، ١٨٩٠ ـ ١٩٦٠**، بيروت، ١٩٦٠، **وأحتكم إلى التاريخ**، بيروت، ١٩٧٠، يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، بيروت، ١٩٧٥. شارل حلو، **مذكرات** (بالفرنسية) جزءان، جونيه، ١٩٨٣. انظر أيضاً الوصف اللاذع للتصرفات الخاصة برؤساء الجمهورية: وليد عوض، **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، بيروت، الأهلية والنشر، ١٩٧٧. لنظرة إجمالية حافلة بالوثائق تنتهي بانتهاء ولاية بشارة الخوري: حسان حلاّق، **التيارات السياسية في لبنان**، (أطروحة دكتورا، الاسكندرية، ١٩٨١) بيروت، بدون تاريخ.

لا بدّ من استكمال هذه المصادر بقراءة محاضر جلسات المجلس النيابي المنشورة في **الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية**. انظر أيضاً مجموعة جان ملحمة. **مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية**، بيروت، د.ت. (آخرها بيان حكومة حسين العويني، في تشرين الثاني ١٩٦٤). راجع أيضاً الصحف اليومية البيروتية: بالعربية، **النهار**، **الأنوار**، **الحياة** إلخ. وبالفرنسية، **لوريان ـ لوجور** (منذ أن اندمجت هاتان الصحيفتان، بعد أن كانت مجموعاتهما منفصلتين) **الصفا**، **لوسوار**. وبالانكليزية، **ذا ديلي ستار**. تجدر الإشارة إلى أن مختارات من مقالات المعلّق البارع جورج نقاش، مدير جريدة لوريان، قد نُشرت بعناية ابنته أمل وصدرت عن بطاقات العالم العربي (لوسيان جورج): بعنوان **حلم لبناني**،

١٩٤٣ ـ ١٩٧٢ (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٨٤. بالنسبة للدوريات، انظر Cahiers le l'Orient contemporain (دفاتر الشرق المعاصر) باريس، Orient **(الشرق)** باريس، The Middle Eastern studies **(دراسات شرق أوسطية)** لندن، The Middle East Journal **(جريدة الشرق الأوسط)** واشنطن، Middle East Forum **(منبر الشرق الأوسط)** بيروت، Travaux et Jours **(أعمال وأيام)** بيروت، Proche-Orient Chretien **(الشرق الأوسط المسيحي)** (القدس)، عدا كبريات الدوريات الصادرة في فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة والتي تعالج بعض المسائل الدُّولية، ومن بينها أحياناً دراسات حول المشكلات اللبنانية. من المفيد أيضاً التنقيب في المجلات المتخصصة بشؤون الشرق والإسلام التي تصدر بالألمانية والإيطالية. هذا عدا المجلات التي تصدر بالروسية والتي أخذت تهتمّ أكثر فأكثر بلبنان لكن الوصول إليها يظل صعباً.

يضاف إلى ذلك المؤلفات الآتية: جورج لنزوفسكي، **الشرق الأوسط في عالم الأعمال،** (بالانكليزية)، الطبعة الثالثة، نيويورك، ١٩٦٢. سدني فيشر **تاريخ الشرق الأوسط** (بالانكليزية)، نيويورك، ١٩٠٩. وليم يال، **الشرق الأدنى** (بالانكليزية)، الطبعة الثانية، آن آربور، ١٩٦٩، وخاصة الدليل السنوي الذي يصدر في لندن بعنوان: **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظرة عامة وتوجيهات.**

- Georges Lenczowski, the Middle East in World Affairs, New-Kork, 1959.
- William Yale, the Near East, Ann Arbor, 1969.
- Sydney N. Fisher, the Middle East: A History, New-York, 1959.
- Amuaire: The Middle East and North Africa. A survey and Directory.

٢ ـ كتب في التحليل السياسي: ليلى م.ت. ميو، **لبنان أمة بعيدة الاحتمال** (بالانكليزية)، بلومنغتون (أنديانا)، ١٩٦٥. ليونار بندر، ناشر، **السياسة في**

لبنان (بالانكليزية)، نيويورك، ١٩٦٦، وخاصة مايكل هدسون، **الجمهورية الهشّة، التحديث السياسي في لبنان** (بالانكليزية)، مرجع مذكور، نيويورك، ١٩٦٨ (وفيه مراجع وفيرة بينها عدد من الأعمال غير المنشورة). انظر أيضاً جورج كيرك، **السياسة العربية المعاصرة** (بالانكليزية)، لندن، ١٩٦١. دراسة خاصة حول عهد شارل حلو: برنار لوغو، **الجمهورية اللبنانية في عهد الرئيس شارل حلو** (بالفرنسية)، دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية (مطبوعة على الآلة الكاتبة) بواتييه، ١٩٦٨.

- Leila M.T. Meo. Lebanon: Infrobable Nation, bloomington (Indiana), 1965.

  Leonard Ninder, editor, politics in Lebanon, New-York, 1966.
- Michael C. Hudon, the Precarious republic, political modernization in Lebanon, New-York, 1968.
- George E. Kirk, contemporary Arab politics, London, 1961.
- Bernard Legoux, la République libanaise sous la présidence de Charles Helou, Poitiers, 1968.

٣ ـ حول محاولة التجديد لولاية كميل شمعون، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الدراسة السياسية والقانونية التي وضعها يوسف السودا حول اللاشرعية الدستورية لتعديل الدستور: **الخيانة العظمى في الدستور،** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٥٧ (نشرت منه ترجمة إلى العربية).

- Youssof Saouda, la haute trahison dans la constitution, Beyrouth, 1957.

٤ ـ لدراسة الأحزاب، انظر الكتاب التأليفي الجيّد التوثيق الذي سبق أن أشرنا إليه: مايكل سليمان. **الأحزاب السياسية في لبنان. تحدّي الثقافة السياسية المبعثرة،** (بالانكليزية)، ايتاكا ـ نيويورك، ١٩٦٧.

انظر أيضاً بهيج ب. طبارة، **القوى السياسية الراهنة في لبنان** (بالفرنسية)، أطروحة دكتورا (مطبوع على الآلة الكاتبة)، غرينوبل، ١٩٥٤. حول حزب

الكتائب بشكل خاص: كريم بقرادوني، **بنية الكتائب**، (بالفرنسية)، دبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية (مطبوع على الآلة الكاتبة)، بيروت، ١٩٦٧.

- Michael W. Suleimann, politic parties in Lebanon. The chellenge of fragmented political culture, Ithaca-New York, 1967.
- Bahige B. Tabbara. Les forces politiques actuelles en Liban, Grenoble, 1954.
- Karim Pakradouni, Structure des Kataeb, Beyrouth, 1967.

٥ ـ حول أزمة ١٩٥٨، انظر، بالإضافة إلى كتاب الرئيس كميل شمعون الصادر بالفرنسية: فهيم قُبَين، **أزمة في لبنان** (بالانكليزية)، واشنطن، ١٩٦١. م.س. أغواني، **الأزمة اللبنانية، ١٩٥٨، دراسة موثقة** (بالانكليزية)، لندن، ١٩٦٥. د. سموند ستوارت، **اضطرابات في بيروت. مشاهدات شخصية** (بالانكليزية)، لندن، ١٩٥٨. انظر أيضاً وجهة النظر الشخصية التي عرضها الموفد الخاص للرئيس ايزنهاور حين بعثه إلى بيروت لحلّ الأزمة: روبرت مورفي، **دبلوماسي بين مقاتلين** (بالانكليزية)، غارون سيتي، ن.ي. ١٩٦٤. من المهمّ أيضاً الاطّلاع على كتاب، بالعربية، لكمال جنبلاط الذي كان زعيم الانتفاضة في الشوف، **حقيقة الثورة اللبنانية**، بيروت، ١٩٥٩. انظر أيضاً لأدمون نعيم مقالته في جريدة **لوريان** بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٥٨، **دروس انتفاضة مزدوجة** (بالفرنسية)، ضمن وجهات نظر Points de vue (مجموعة دراسات ومقالات)، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٢٩ وما يليها. أيضاً، أطروحة دكتورا، غير منشورة، لنواف سلام، **انتفاضة ١٩٥٨ في لبنان** (بالعربية)، مطبوعة على الآلة الكاتبة ومستودعة في محفوظات جريدة النهار.

- Fahim J. Qubain, crisis in Lebanon, Washigton, 1961.
- M.S. Agwani, the lebanese crisis, 1958, A documentary study, London, 1965.
- Desmond stewart, Turmeil in Beirut, A personal Account, London, 1958.
- Robert Murphy, Diplomat among Warriors, Garden city, N.Y.,1965.

- Edmond Naim, «Les leçons d'une double insurrection» dans points de vue, Beyrouth, 1959.

٦ ـ حول أفكار ميشال شيحا السياسيّة، وهو الذي قام بدور كبير في توجيه الأذهان خلال عهد بشارة الخوري (وكان صهره)، انظر مقالاته المجموعة في عدة مجلدات (كلها بالفرنسية): **لبنان اليوم (١٩٤٢)**، بيروت، ١٩٤٩. **وجه لبنان وحضوره**، بيروت، ١٩٦٤. **سياسة داخلية**، بيروت ١٩٦٤. **آراء في الاقتصاد اللبناني**، بيروت، ١٩٦٥. **فلسطين**، بيروت، ١٩٦٦. دراسة حول فكرة: جان سالم، **مدخل إلى فكر ميشال شيحا السياسي** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٧٠.

- Michel Chiha. - Liban d'aujourd'hui (1942), Beyrouth, 1949.
- Visage et présence du Liban, Beyrouth, 1964.
- Politique intérieure, Beyrouth, 1964.
- Propos d'économie libanaise, Beyrouth, 1965.
- Palestine, Beyrouth, 1966.
- Jeau Salem, Introduction à la pensée politique de Michel Chiha, Beyrouth, 1970.

٧ ـ حول دينامية العروبة المعاصرة ـ بالإضافة إلى العناوين التي سبق ذكرها في الفصل الأول من القسم الثاني والمتعلقة بالعروبة في مستهل القرن ـ يمكن مراجعة الكتابات الآتية: مادة **عروبة** (بالفرنسية)، أنسيكلوبيديا أونيفرساليس، الجزء الثاني، بقلم مكسيم رودنسون. جورج انطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة القومية العربية**، (بالانكليزية)، لندن، ١٩٣٨ (وهو كتاب أساسي). جان لوغول، **الفكرة العربية الشاملة ماضيها وحاضرها ومستقبلها** (بالفرنسية)، القاهرة، ١٩٤٦. حازم زكي نسيبة. **أفكار القومية العربية** (بالانكليزية)، ايتاكا، ١٩٥٦. والتر لاكور، **الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط** (بالانكليزية)، نيويورك، ١٩٥٥.

- Maxime Rodinson, Arabisme, encyclopedia universalis, t. II.

- George Antonius, the Arab awakening. The story of the Arab National Movement, London, 1938.
- Jean Lugol, Le panarabisme, passé présent avenir, Le Caire, 1946.
- Hazem Zaki Nusseiba, The Ideas of Arab Nationalism, Ithaceo, 1956.
- Walter Z. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, New York, 1955.

انظر أيضاً مقدمة بيير روندو للكتاب: **الإسلام والمسلمون اليوم** (بالفرنسية)، الجزء الأول، **الطائفة الإسلامية. أسسها، حالتها الراهنة، تطورها**، باريس، ١٩٥٨، الجزء الثاني، من **دكار إلى جاكارتا، الإسلام على طريق التغيُّر**، باريس، ١٩٦٠. ڤنسان مونتيّ، **العالم الإسلامي** (بالفرنسية) (مجموعة آفاق فرنسا)، باريس، ١٩٦٣ (كتاب جميل مزين بالصور). جمع مكسيم رودنسون مقالاته ومحاضراته التي تتناول الماركسية والإسلام في كتاب كبير الفائدة يتعلق بالعرب بشكل خاص: **الماركسية والعالم الإسلامي** (بالفرنسية)، [ترجم إلى العربية]. بالإضافة إلى كتابيه الآخرين اللذين يبحثان في الاتجاه نفسه. **الإسلام والرأسمالية**، (بالفرنسية)، باريس، ١٩٦٦ [ترجم إلى العربية] **وإسرائيل والرفض العربي** (بالفرنسية)، باريس، ١٩٦٩.

- Pierre Rondat, L'Islam et les Musulmans d'aujourd'hui, tI. la Communauté musulmane. Ses bases, son état présent, son évolution, Paris, 1958. t.II, de Dakar à Djakarta. L'Islam en devenir, Paris, 1960.
- Vincent Monteil, Le monde musulman (coll. Horizons de France). Paris, 1963.
- Maxime Rodinson, Marixsme et Monde musulman, Paris, 1972.

  Islam et capitalisme, Paris, 1966.

  Israel et le refus arabe, Paris, 1969.

كتاب أساسي لجاك برك: **العرب بين الأمس والغد**، (بالفرنسية)، ط.٢،

باريس، ١٩٦٩، [ترجم إلى العربية] بالإضافة إلى مقالة المهمج حول **عالم العرب السياسي** في المجلد الحادي عشر من **الأنسيكلوبيديا الفرنسية، الحياة الدُّولية**.

- Jacques Berque, Les Arabes d'hier à demain, Paris, 1969.

  L'univers politique des Arabes, dans le t. XI. la vie internationale, de l'Encyclopédie française, nouvelle édition.

وحول سياسة مختلف الحكومات اللبنانية تجاه البلدان العربية: محمد مجذوب، **لبنان والشرق العربي**، (بالفرنسية)، أطروحة في العلوم السياسية (مطبوعة على الآلة الكاتبة)، أكس - أن - پروڤانس، ١٩٥٦. حسن منلا، **لبنان والجامعة العربية** (بالفرنسية)، أطروحة في الحقوق (مطبوعة على الآلة الكاتبة)، باريس، ١٩٦٨.

- Mohamed Majzoub, Le Liban et l'Orient arabe, Aix-en-Provence, 1956.
- Hassan Monnle, Le Liban et la ligue Arabe, Paris, 1968.

حول المشكلة العربية، يمكننا التذكير بما قاله عنها أندره مالرو أثناء مروره في القاهرة: «إن الحدث الأكبر في هذا العصر، منظوراً إليه من هنا، هو انبعاث العالم العربي. لكن كل بلد من البلدان العربية ينبعث على طريقته، لأنه ينبعث بصحبة موتاه» (عبارة وردت في مجلة باري ماتش، ٩ نيسان ١٩٦٦، ص ١٠٤).

٨ - حول إلغاء الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا في ١٤ آذار ١٩٥٠، انظر **الكتاب الأبيض** الذي نشر بالعربية في تلك المناسبة وصدر عن وزارة الشؤون الخارجية اللبنانية، ثم تلاه **الكتاب الأخضر** من جهة وزارة الشؤون الخارجية السورية.

٩ - مصدر مهم لمعرفة الحياة اللبنانية من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية بل والدينية والطائفية، هو محاضرات الندوة اللبنانية التي أسسها وأشرف على نشاطها المغفور له ميشال أسمر. نشرت هذه المحاضرات

في مجلة صدرت أعدادها بين ١٩٤٧ و١٩٦٨. يضاف إلى ذلك المحاضرات التي تنشر سنوياً بكتب متتالية وتصدر عن **مؤسسة سلوى نصّار للدراسات اللبنانية**، وقد صدر منها حتى الآن: **الموارد الثقافية في لبنان** (بالانكليزية)، كلية بيروت للبنات، ١٩٦٩، **وبيروت ملتقى الثقافات**، (بالانكليزية)، إياه، ١٩٧٠.

- The Salwa C. Nassar Foundation for lebanese studies: Culture ressources in lebanon, Beirut, College for Women, 1969. Beyrouth crossroads of cultures. ibid, 1970.

١٠ ـ تجدر الإشارة إلى أن الميثاق الوطني كثيراً ما كان يؤتى على ذكره في البيانات الوزارية وفي نقاشات المجلس النيابي. مثال ذلك البيان الوزاري لسامي الصلح في ٤ نيسان ١٩٥٧، في أوج الأزمة التي أثارها مشروع ايزنهاور. فضلاً عن كلمة غسان التويني، نائب بيروت، التي ألقاها في المجلس بنفس التاريخ خلال النقاشات العاصفة التي تلت البيان المذكور.

وقبل أن تنشب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ بثلاث سنوات، كان الرئيس صائب سلام، رئيس الحكومة يومذاك، قد صرّح أن الميثاق الوطني «قد تخطّاه الزمن» وأن من المستحسن بالتالي تعديل الدستور أي، بتعبير آخر، إلغاء المذهبية (جريدة **النهار**، ١١ كانون الثاني ١٩٧٢). انظر أيضاً حول الموضوع نفسه، الردود المفصّلة التي أدلى بها لأدوار صعب (ملحق السبت، **لوريان لوجور**، ١٦ ـ ٢٢ حزيران ١٩٧٣).

توجد دراسة بالعربية حول الميثاق الوطني بقلم كمال الحاج، **فلسفة الميثاق القومي** بيروت، ١٩٦١. وهي أقرب إلى الدراسة اللاهوتية الفلسفية. جرت في **الندوة الثانية**، عام ١٩٦٥، سلسلة من محاضرات ألقتها شخصيات من كلا الديانتين وكرّست للعلاقات الإسلامية ـ المسيحية في لبنان (نشرت في مجلة الندوة بعنوان **المسيحية والإسلام في لبنان** (بالفرنسية). انظر أيضاً، إميل بدران، **الميثاق الوطني**، في جريدة **النهار**، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٦. انظر أيضاً العرض الممتاز الذي كتبه (بالفرنسية) انطوان مسرّة في ملحق **لوريان ـ لوجر**،

٢٠ ـ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧١ بعنوان **الميثاق الوطني: إرادة عيش مشترك أم نظام طائفي؟** حيث يعتبر الكاتب أن من مراجع الميثاق، بالإضافة إلى خُطب بشارة الخوري، المواقف السياسية التي اتّخذها كلٌ من عبد الحميد كرامي، في تصريح له بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٩، وصائب سلام الذي لم يذكر تاريخ كلمته ولعلّها المحاضرة التي ألقاها في **الندوة اللبنانية** بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٤.

وقد اعتبر عبد الحميد كرامي أن الميثاق ينطوي على معنى يتخطى الطوائف. وهذا معنى تصريحه[1] كما نشرته جريدة البيرق بتاريخ أول آذار ١٩٤٩:

إن هذا الإيمان الجديد بالأمة اللبنانية، إذ يصدر عن زعيم طرابلس بعد أن ناضل طوال حياته في سبيل الوحدة السورية وتحقيق الأمة العربية، يُعتبر ثورة ايديولوجية حقيقية. ويعود هذا التغيّر إلى عام ١٩٤٣. يذكر كاتب هذه السطور أن عبد الحميد كرامي أسرّ إليه في كانون الثاني ١٩٤٥، وكان قد خلف رياض الصلح على رئاسة الحكومة، إن من الواجب التخلّي عن فكرة الوحدة مع سوريا، إذ أن الأمريكيين والانكليز قد أفهموه، على حدّ قوله، إن لبنان المستقلّ أصبح أمراً واقعاً نهائياً.

على كل حال، لدينا اليوم دراسة عامة حول الميثاق الوطني موثّقة جيداً: باسم الجسر **الميثاق الوطني** (بالعربية). منشورات النهار، ١٩٧٨.

Supplément de l'Orient-Le Jour du 20-26 nov. 1971.

١١ ـ تشكّل الطائفية، بالطبع، جوهر الميثاق الوطني. وهذه مشكلة كثيراً ما أُثيرت في الصحافة وفي أوساط الرأي العام. عام ١٩٦٩، نظّم حزب الكتائب **أسبوع الفكر الملتزم** الذي دارت نقاشاته حول **الطائفية السياسية في لبنان** ونشرت نصوصه (بالعربية) في جريدة **العمل**، لسان حال الحزب، في ملحقها بتاريخ ٢٨ آب ١٩٦٩. ثم نظّم أسبوعاً آخر كان موضوعه **دور المدرسة في تخطّي الطائفية** نشرت نصوصه المطبوعة على الآلة الكاتبة بين ٢٦ و٣٠ آب. انظر أيضاً

(١) ينقل المؤلف نص كرامي كما ترجمه مسرّة إلى الفرنسية. إنتباه هنا نقلاً عن النص العربي.

أنيس الصايغ، **لبنان الطائفي** (بالعربية)، بيروت، ١٩٥٥ (كتاب سجالي)، والنقد الموضوعي الذي قام به ناصيف نصّار، من منظور آخر، في **نحو مجتمع جديد** (بالعربية)، بيروت، ١٩٧٠، بالإضافة إلى دراسة في العلوم السياسية حول دور الطائفية في تكوين الطبقة القيادية لإليا حريق بعنوان **من يحكم لبنان** (بالعربية)، بيروت، ١٩٧٢. وهناك دراسة قيّمة حول ضرورة تحويل الميثاق إلى وحدة وطنية عربية بقلم جوزف مغيزل، رئيس الحزب الديموقراطي بعنوان **لبنان والقضية العربية** (بالعربية)، بيروت، ١٩٥٩.

كرّست جريدة **النهار** عددها الخاص بيوم رأس السنة الذي صدر في ٢٢ كانون الأول ١٩٧٢ لمشكلة الطائفية. تبيّن من نتائج الاستفتاء التي نشرت في هذا العدد أن ٧٧,٧٠ من اللبنانيين (من مختلف الطوائف بالطبع) مع إلغاء الطائفية إلغاءً تاماً، وأن ٦٣,٣٠ منهم يطالبون بالزواج المدني. ويفترض أن تكون هذه النسبة قد ازدادت بفعل الحرب الأهلية.

١٢ ـ من المسائل التي نادراً ما طرحت، مسألة توزُّع الطوائف جغرافياً على الأرض اللبنانية، وبالتالي مسألة الصلات التي تقوم بين الجغرافيا الطائفية وتوازن الدولة، ولا شك في أن هذا وجه من أوجه الميثاق الوطني. تطرّق إيتان دو ڤوما لدراسة هذه المسألة في مقاله له (ذكرناها في مراجع الفصل الأول من القسم الأول) بعنوان **التوزُّع الطائفي في لبنان وتوازن الدولة اللبنانية** (بالفرنسية)، في **مجلة الجغرافيا الألبية** (غرنوبل) العام ١٩٥٥، عدد رقم ٣، ص ٥١١ وما يليها. لكن من المعلوم أن أحد المفاعيل الدراماتيكية المضادّة التي أحدثتها الحرب، منذ ١٩٧٥، كان تفاقم التجمّع السكاني على الأساس الطائفي البحت.

- Etieene de Vaumas, le répartition confessionnelle au Liban et l'équilibre de l'Etat libanais, Revue de Géographie alpine (Grenoble) 1955, 123.

١٣ ـ تجدر الإشارة إلى أن السجال ما زال قائماً، في سياق النقاش حول الطائفية، بين دعاة لبنان العربي والمنافحين عن الفكرة اللبنانية التي لا تشوبها شائبة

خارجية. رواد الفريق الأول هم الكتّاب والمؤرخون المسلمون. الناطق بلسانهم هو زكي النقاش الذي كان قد وضع كتابه الصدامي الصغير **أضواء توضيحية على تاريخ المارونية** (بالعربية)، بيروت، ١٩٧٠، ردّاً على كمال صليبي مؤلف **تاريخ لبنان الحديث** (الذي ذكرناه في مراجع الفصل الثاني من القسم الأول). أمّا كتاب جميل بيهم، **عروبة لبنان. تطوره في القديم والحديث** (بالعربية)، بيروت، ١٩٦٩، فهو على جانب أكبر من الموضوعية.

في وجه **العروبيين** ينهض **اللبنانيون،** وكلهم مسيحيون، وموارنة على الأخص، كيوسف السودا والأب بطرس ضوّ وجواد بولس. وقد ذكرنا مؤلفاتهم في مراجع فصلَي القسم الأول، ناهيك بسعيد عقل شاعر الملحمة الفينيقية الملهم. والواقع أن التوتّر التاريخي بين الإسلام والمسيحية في الشرق هو الذي ما زال يغذّي هذا السجال. وكان التوتّر المذكور كثيراً ما اتخذ، عشية ١٩٧٥، طابعاً حاداً ينمّ عن الروحية العدائية التي تنطوي عليها الأذهان، ومثاله كتيّب حاد اللهجة أثار في حينه ضجة كبيرة وهو بعنوان **مسلمو لبنان اليوم** (بالانكليزية)، صدر في بيروت، ١٩٥٣، بدون اسم لمؤلفه، لكنه كتب في الحقيقة بقلم د. مصطفى الخالدي.

جرت محاولة للمصالحة بين الفريقين من جانب ي. مبارك (الماروني)، أستاذ في المعهد الكاثوليكي في باريس وفي جامعة لوفان، وذلك في كتابه **خماسية إسلامية ـ مسيحية**، خمسة أجزاء، صدر عن **الندوة اللبنانية**، بيروت، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

- Moustafa al-Khalidi, Moslem Lebanon today, Beyrouth, 1953.
- Y. Moubarak, pentalogie islamo-chretienne, Beyrouth, 1972-1973.

١٤ ـ لا يمكن لأية دراسة حول لبنان أن تتجاهل التحقيق المهمّ الذي قام به الأب لوبريه (أرفد) في لبنان بناءً على تكليف من الجنرال شهاب. نشرت نتائج هذا التحقيق في الكتب الآتية: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، **حاجات التنمية**

في لبنان وإمكانياتها، جزءان، بعثة إرفد، لبنان، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. **لبنان حيال تنميته، ولبنان على المفترق** (بالفرنسية).

- Besoins et possibilités de developpement au Liban, 2v. Mission Irfed, Liban, 1960-1961.
- Le Liban face à son developpement.
- Le Liban au tournant.

يجدر التذكير بهذا الصدد بأعمال موريس الجميل الكثيرة حول التخطيط في لبنان. وخاصة كتابه السديد الرأي **التخطيط الشامل للمياه اللبنانية** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٥١. بالإضافة إلى كتاب غبرييل منسّى، **خطة إعادة بناء الاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة**، (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٤٨، حيث اشتهر شعار **الاستيراد والموت** كصورة للمجتمع التجاري في زمن كانت القطيعة الاقتصادية فيه مع سوريا قد أصبحت وشيكة وحصلت عام ١٩٥٠. انظر أيضاً حول عالم العمل في لبنان من حيث صلاته بالحياة السياسية: جاك كولان، **الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ ـ ١٩٤٦** (بالفرنسية)، (مع مقدمة لجاك برك) باريس، ١٩٧٠، فضلاً عن كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات المجتمعية في لبنان** (بالفرنسية)، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس، ١٩٧٦.

- Maurice Gemayel, la planification intégrale des eaux libanaises, Beyrouth, 1951.
- Gabriel Menassa, Plan de reconstruction de l'économie libanaise et de reforme de l'Etat, Beyrouth, 1948.
- Jacques Couland, le mouvement syndical au Liban, 1919-1946, Paris, 1970.
- Claude Dubard et Selim Nasr, les classes sociales au Liban, Paris, 1976.

أما حول توسع أوروبا الاقتصادي في الشرق الأوسط، وبالتالي في لبنان وسوريا، فالأداة المرجعية ما زالت كتاب جان دوكروييه، **رؤوس الأموال الأوروبية في الشرق الأدنى** (بالفرنسية)، **مجموعة دراسات اقتصادية دولية**، منشورات المطابع الجامعية الفرنسية، ١٩٦٤ (الأب دوكروييه هو حالياً رئيس

جامعة القديس يوسف في بيروت) ـ انظر أيضاً عبدالله صعب، **التنمية ومسائل الشرق** (بالفرنسية)، (أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية) باريس، ١٩٧٢.

- Jean Ducruet, les capitaux européens au Proche-Orient, PUF, 1964.
- Abdallah de Saab, developpement et questions, Paris, 1972.

بالعربية، أصبح متوفراً الآن عدد من الكتابات الصادرة عن **ندوة الدراسات الإنمائية** التي يديرها د. حسن صعب، تشتمل هذه الكتابات على دراسات متقدّمة تتناول مجمل جوانب الحياة السياسية من حيث مقتضيات التنمية.

١٥ ـ أما النظام السياسي بالمعنى الحصري فقد كان موضع دراسات عدة. نذكر منها أولاً دراسات بيير روندو: **مؤسسات لبنان السياسية من الطوائف التقليدية إلى الدولة الحديثة**، مرجع مذكور، باريس، ١٩٢٧. له أيضاً: **البنى المجتمعية السياسية للأمة اللبنانية**، في **المجلة الفرنسية للعلوم السياسية**، عدد رقم ١، كانون الثاني ـ آذار ١٩٥٤. له أيضاً، **المشكلات الجديدة للدولة اللبنانية**، في المجلة إياها، عدد رقم ٢، نيسان ـ حزيران ١٩٥٤. وأيضاً، **بعض الملاحظات على بُنى لبنان**، في مجلة **أوريان** (الشرق) العام ١٩٥٨، عدد رقم ٦، ص ٢٣ وما يليها. وأيضاً، **ملاحظات وجيزة حول تطور البنى اللبنانية**، في المجلة إياها، العام ١٩٦٠، عدد رقم ١٤، ص ٢٧ وما يليها. **شارل رزق، النظام السياسي اللبناني**، باريس، ١٩٦٦. انطوان عازار، **المؤسسات السياسية اللبنانية**، في **المجلة القانونية والسياسية**، **استقلال وتعاون**، عدد رقم ٢، نيسان ـ حزيران ١٩٦٩. نادي تيان، **السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني**، أطروحة حقوق (مطبوعة على الآلة الكاتبة)، ليون، ١٩٧٠. بهيج طبارة وانطوان فتّال، **الحياة السياسية والدولة** (في لبنان) في **الحقوق اللبنانية**، المرجع المذكور، المجلد الثاني، ص ٢٧٣ وما يليها (وفيه لائحة مراجع هامة). [جميع هذه الكتب بالفرنسية].

- Pierre Rondot,- les institutions politiques au Liban. Des communautés traditionnelles à l'Etat moderne, Paris, 1947.

- Les stuctures socio-politiques de la Nation libanaise, dans la Revue française de science politique n^{0}1, janv - mars, 1954.
- Les nouveaux problèmes de l'Etat libanais, dans la même Revue, n^{0}2, Avril-Juin 1954.
- Quelques reflexions sur les structures du Liban, dans la Revue Orient, année 1958, n^{0}6, p.23 et s.
- Brèves reflexions sur l'évolution des structures libanaises, dans la même Revue, année 1960, n^{0}14, p.27 et s.
- Charles Rizk, Le régime politique libanais, Paris, 1966.
- Antoine Azar, les institutions politiques libanaises, dans la Revue Juridique et politique. Indépendance et Coopération, n^{0}2, Avril-Juin 1969.
- Nady Tyan, le pouvoir exécutif dans le régime politique libanais, thèse droit (ronéotypé), Lyon, 1970.
- Bahije Tabbara et Antoine Fattal, La vie politique et internationale (du Liban), dans Le Droit Libanais, t.II, p.273 et s.

١٦ ـ الحقوق الدستورية اللبنانية تُدرَّس اليوم في كليات الحقوق الأربع الموجودة في بيروت، وذلك بشكل منفصل عن الحقوق الدستورية والمؤسسات السياسية بشكل عام. مما حدا بالأساتذة، بل حتى بالذين لا يهتمون بهذه الأمور إلا على سبيل الفضول العلمي، إلى التوسع بدراستها في محاضراتهم وكتاباتهم. نكتفي هنا بذكر أعمالهم المطبوعة فقط، بالعربية، حسب تاريخ صدورها:

صبحي المحمصاني، ١٩٥٢، زهدي يكن، ١٩٥٥، حسن الحسن، ١٩٥٩، عبدو عويدات، ١٩٦١، أنطوان عارج، ١٩٦٣، محسن الخليل، ١٩٦٥، محمد كامل ليلى، ١٩٦٩، مصطفى أبو زيد فهمي، ١٩٦٩، أنور الخطيب، ١٩٧١، وليُسمح لنا أن نذكر هنا مرة أخرى كتابنا الصادر في بيروت، ١٩٧٠، فضلاً عن كتابنا الآخر الدستور اللبناني. أصولاً ونصوصاً وشروحات، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢ (وفيه مراجع وفيرة تعفينا من ذكرها هنا).

- Edmond Rabbat, la constitution libanaise, Origines textes et commentaires. Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1982.

١٧ ـ كتب أخرى تتّصل بالنظام السياسي من حيث بعض أوجهه القانونية: حسن ـ ثابت رفعت، **الحرياة العامة في القوانين الوضعية اللبنانية** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٦٥. انطوان بارود، **الوضع القانوني للصحفيين في لبنان** (بالفرنسية)، باريس، ١٩٦٥. أدمون نعيم، **وجهات نظر (مجموعة دراسات ومقالات)** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٥٩، مرجع مذكور، وهي تتناول موضوعات مختلفة من الحياة السياسية في لبنان.

- Hassan - Tabet Rifaat, les libertés publiques en droit positif libanais, Beyrouth, 1965.
- Antoine Baroud, la situation juridique des journalistes au Liban, Paris, 1965.
- Edmond Naïme, Points de vue, Beyrouth, 1959.

١٨ ـ وأخيراً، حول الاصلاح الواسع الذي قام به الجنرال شهاب عام ١٩٥٩: ك. صليبي، وج. غراسموش، **الاصلاح الإداري في لبنان** (بالإنكليزية)، بيروت، ١٩٦٤.

انظر أيضاً دلڤولڤي، **الإدارة اللبنانية** (بالفرنسية) **(دائرة المعارف الإدارية)، باريس، ١٩٧١. وبالعربية، جان باز، الوسيط في القانون الإداري اللبناني**، بيروت، ١٩٧١ (يبحث الجزء الأول، ص ٢٥ وما يليها، بالتنظيم الإداري في لبنان).

- K. Salibi and G. Grassmuch, Reformed administration in Lebanon, Beirut, 1964.
- Delvolvé, L'administration Libanaise (Encyclopédie administrative), Paris, 1971.

١٩ ـ من الطبيعي أن تكون الحرب الأهلية التي ما زالت مستمرة قد أنتجت سيلاً استثنائياً من الكتابات والتحقيقات التي لا تحصى في الصحافة العالمية، وكتباً

قيّمة جداً، بالفرنسية والانكليزية بشكل خاص. أما موضوعيتها فلا يمكن بالطبع إلا أن تخضع لمزاج المؤلف واتجاهاته السياسية، ناهيك بقناعاته الدينية.

لذا ستثبت هنا المؤلفات التي أتيح لنا الاطلاع عليها، وذلك حسب تاريخ صدورها (إلا عندما تكون للمؤلف الواحد عدة مؤلفات فنذكرها بالتتابع):

ألبير حوراني، **مقالات حول الأزمة في لبنان** (بالإنكليزية)، لندن، ايتاكا پرسّ، ١٩٧٦ (دراسات معمّقة لأستاذ أكسفورد البارز). تييري ديجاردان، **استشهاد لبنان** (بالفرنسية)، باريس، بلون، ١٩٧٦ (تحقيق أمين). پيير ڤالان، **لبنان في فوهة البندية** (بالفرنسية)، باريس، هاشيت ١٩٧٦ (تحقيق متسرّع). ك. صليبي، **مفترق طرقات الحرب الأهلية ـ لبنان ١٩٥٨ ـ ١٩٧٦**، (بالانكليزية)، نيويور، كارافان بوكس، ١٩٧٦ (أبحاث حول الأسباب والعوامل التي أدّت إلى الانفجار الأخير). كمال جنبلاط، **من أجل لبنان. أحاديث جمعها فيليب لاپوستيرل** (بالفرنسية)، باريس، ستوك، ١٩٧٨ (تحقيق يلقي أضواء ساطعة على أفكار هذا الزعيم الوطني الكبير، الدرزي المذهب، مؤسس ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان له ولا يزال دور حاسم في الحرب. اغتيل في ١٦ آذار ١٩٧٧ فخلفه نجله وليد على رئاسة الحزب). كميل شمعون، **أزمة في لبنان** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٧٧ (كتاب لا يقلّ أهمية عن سابقه. وما زال مؤلفه، رئيس الجمهورية السابق، يتابع حتى الآن مسيرته كمناضل سياسي يقظ، رغم تقدّمه في السن). جون بولوك، مراسل الديلي تلغراف في بيروت، **احتضار بلد. الحرب الأهلية في لبنان** (بالإنكليزية)، لندن، ويدنفيلد أند نيكلسون، ١٩٧٧. لينا طبارة، **العيش في بيروت** (بالفرنسية)، باريس، أوليڤيه أوربان، ١٩٧٧. بناسار (الاسم المستعار بشارة منسّى، المستشار القانوني في البرلمان اللبناني) **حرب واحتلال على المشرحة، أحداث لبنان من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨ (بالفرنسية)، باريس، غاليليه، ١٩٧٨. له أيضاً، ديميتروف وورود جزيرة العرب** (بالفرنسية)، باريس، غاليليه، ١٩٧٩. له أيضاً، **سلام إسرائيل في لبنان (في زمن اشتداد الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)**

(بالفرنسية)، بيروت، منشورات لوريان ـ لوجور، ١٩٨٣ (ثلاثة كتب لا يضاهي رشاقة أسلوبها إلا حدّة ملاحظتها). رينيه شاموسي، **يوميات حرب ـ لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧** (بالفرنسية)، باريس، ديكليه، ١٩٧٨، (شهادة موضوعية لا تخلو من مناشدة حسّاسة تصدر عن أحد أعضاء الرهبانية اليسوعية الذي يعيش في بيروت). ألبير برجي وپيير ويس، **المؤامرات اللبنانية. حرب أم سلم في الشرق الأدنى** (بالفرنسية)، باريس، برجيه ـ لوڤرو ١٩٧٨ (كتاب يدل عنوانه على مضمونه). وليد خالدي، **نزاع وعنف في لبنان: مواجهة في الشرق الأوسط** (بالإنكليزية)، مركز الشؤون الدُّولية، جامعة هارڤارد، كمبريدج، ١٩٧٩ (دراسة ثاقبة النظر تعيد وضع الحرب اللبنانية في سياقها الشرق أوسطي، كتبها أستاذ جامعي فلسطيني الأصل). الأب أدوارد هالي، لويس سنيدر، ناشران، **لبنان في أزمة. المشاركون والمخرج** (بالفرنسية)، نيويورك، سيراكيوز يو نيڤرستي پرسّ، ١٩٧٩ (وجهات نظر مختلفة). ڤيرجيل جيورجي، **المسيح في لبنان. من موسى إلى الفلسطينيين** (بالفرنسية)، باريس، پلو، ١٩٧٩ (لمؤلف الساعة الخامسة والعشرون). ريمون إده، **قبعات خضر في لبنان** (بالفرنسية)، باريس، فرانس ـ نوڤو ليبان، ١٩٧٩ (الصوت المستقل والمسموع بانتباه والصادر عن زعيم سياسي ماروني المذهب. عميد الكتلة الوطنية أمبير، ١٩٧٩ (عنوان ينمّ عن تعاطف المؤلفة التي تجد في الحرب الراهنة خيوطاً تربطها بأحداث ١٨٦٠). انطوان جبر، **حرب لبنان. موسكو وأزمة الشرق الأدنى** (بالفرنسية)، باريس، بلفون، ١٩٨٠ (وجهات نظر حصيفة لسفير لبنان في موسكو خلال سنوات الحرب الأولى). ليبانيوس (المرحوم نجيب الدحداح) **حروب لبنان**، جزآن (بالفرنسية)، بيروت، منشورات الأرز، ١٩٨٢ (مجموعة مقالات كثيراً ما تتخذ رشاقتها طابعاً عنيفاً. كتبت في **لوريڤي** حيث كان المؤلف يكتب الافتتاحية قبل أن تواتيه المنية قبل الأوان). كريم بقرادوي، **السلم المفقود (عهد الياس سركيس) ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢** (بالفرنسية)، بيروت، بطاقات العالم العربي، ١٩٨٣ (وصف للعجز التعيس الذي عاناه رجل شريف عظيم توفي في ٢٨ حزيران ١٩٨٥. ومما يزيد من قيمة

الكتاب وصفه للشخصيات السياسية المعنية بالحقبة المذكورة، من لبنانيين وسوريين، وعلى رأسهم الرئيس حافظ الأسد). [الترجمة العربية، جوناثان راندال، **في مهب الرياح** (بالإنكليزية)، نيويورك، ڤيكنغ پرسّ، ١٩٨٣، وترجمته الفرنسية: **حرب المئة عام**، باريس، ١٩٨٤ [الترجمة العربية (موقف متشدّد من الموارنة)] الذي يبدو أن المؤلف قد استنبط له تسمية مارونستان (بلاد الموارنة). جان - ڤيير بيرونسيل - هوغوز. **صليب على لبنان** (بالفرنسية)، باريس، لويكومّان، ١٩٨٤ (يبدو أن المؤلف يعرض في كتابه هذا ما لم يستطع أن يقوله لصالح المسيحيين في جريدة لوموند حيث يعمل باعتباره واحداً من أهم محرّريها المختصين بشؤون الشرق الأوسط). پول - مارك هنري، **بساتنة الجحيم** (بالفرنسية)، باريس، أوليڤييه أوربان، ١٩٨٤ (لسفير فرنسا في بيروت خلال أسوأ سنوات الحرب. وقد خلف لوي دولامار الذي اغتيل بدناءة على بعد عدة أمتار من مركز السفارة في قصر الصنوبر. يشكل هذا الكتاب شهادة ذات قيمة كبيرة). شمعون شيفر، **عملية كرة الثلج. أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان** (بالفرنسية)، نُقل عن الأمريكية، ج. لاتيس، باريس، ١٩٨٤ (والواقع أنها أسرار مدهشة). سليم الحص، **احتضار وسلام** (بالإنكليزية) مركز المعلومات والتنمية الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤ (ينتمي المؤلف، وهو رئيس حكومة سابق، إلى الجناح النشط من السنيّة اللبنانية). جان لارتيغي، **لبنان، الموت في ثمانية أيام** (بالفرنسية)، باريس، ١٩٨٤، برسّ دولاسيته، باري - ماتش (تحقيق من قلب المعارك، شأنه شأن كتبه الأخرى، لا سيما كتابه **الله والذهب والدم**، ١٩٨٠). جول روي، البرلمان: يحيا الموت (بالفرنسية)، باريس، ١٩٨٤ (شرحه) سامي عنحوري، **جحيم مألوف** (بالفرنسية)، بيروت، ١٩٨٥ (رئيس تحرير جريدة **لوريڤي**، من هنا أهمية هذه المقالات من حيث متابعتها للحدث اليومي). غسان تويني، **حرب من أجل الآخرين** (بالفرنسية)، باريس، ج - ك. لايتسي، ١٩٨٥ (يتمتّع المؤلف بموقع خاص باعتباره سفيراً سابقاً للبنان في منظمة الأمم المتحدة وصاحبا جريدة النهار، مما ساعده على وصف الأحداث واقتراح الحلول). له أيضاً **قوة لحفظ السلام في**

لبنان (بالإنكليزية)، نيويورك، وليام بليشر - ميزونّوف، ١٩٨٤ (خطاباته ومداخلاته في منظمة الأمم المتحدة موجودة في هاذين الكتابين). نقولا سودري، **منزل الأنبياء** (بالفرنسية)، باريس، لوسوي، ١٩٨٥ (متعاطف جداً مع مسيحيي الشرق). جورج باغيه، **قهوات مرّة في لبنان** (بالفرنسية)، باريس، لوسير، ١٩٨٥ (يتهمّ بالأقليات الاثنية والدينية). كلير بريير، **لبنان، حروب مفتوحة: ١٩٢٠ - ١٩٨٥** (بالفرنسية)، باريس، رامسي، ١٩٨٥.

هذا، ويبدو أن هذه اللائحة ستظل مفتوحة إلى أمد بعيد!

Albert Hourani, *Essays on the crisis in Lebanon,* London, Ithaca Press, 1976 (études approfondies de l'éminent professeur d'Oxford); Thierry Desjardins, *Le martyre du Liban,* Paris, Plon, 1976 (reportage fidèle); Pierre Valland, *Le Liban au bout du fusil,* Paris, Hachette, 1976 (reportage hâtif); K.Salibi, *Cross Roads to Civil War - Lebanon 1958-1976,* New York, Caravan Books, 1976 (recherches sur les causes et facteurs ayant contribué à l'explosion finale); Kamal Joumblatt, *Pour le Liban. Propos recueillis par Philippe Lapousterle,* Paris, 1978; Camille Chamoun, *Crise au Liban,* Beyrouth, 1977; John Bullock, Daily Telegraph Correspondant in Lebanon, *Death of a Country. The civil War in Lebanon,* London, Weidenfeld and Nicolson, 1977; Lina Tabbara, *Survivre à Beyrouth,* Paris, Olivier Orban, 1977; Bénassar (pseudonyme de Béchara Ménassa, conseiller juridique au Parlement Libanais),*Anatomie d'une guerre et d'une occupation. Événements du Liban de 1975 à 1978,* Paris, Galilée, 1978; du même, *Dimitrov et les roses a'Arabie,* Paris, Galilée, 1979; du même, *Paix d'Israël au Liban (à L'heure de l'épreuve de force, URSS-USA),* Beyrouth, Éd. *L'Orient-Le Jour,* 1983; René Chamussy, *Chronique d'une guerre - Liban 1975-1977,* Paris, Desclée, 1978 (témoignage objectif, non dénué d'une délicate sollicitude, de la part d'un membre de la Compagnie de Jésus, vivant au Liban); Albert Bourgi et Pierre Weiss, *Les complots Libanais. Guerre ou paix au Proche-Orient,* Paris, Berger-Levrault, 1978 (titre suffisamment indicatif); Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East,* Center for International Affairs, Harvard University,

Cambridge, 1979; P. Edward Haley and Lewis Snider, édit., *Lebanon in crisis. Participants and Issues,* New York, Syracuse University Press, 1979 (points de vue divers); Virgil Gheorghui, *Christ au Liban, de Moïse aux Palestiniens,* Paris, 1979 (du pathos par l'auteur de *La vingt-cinquième heure);* Raymond Eddé, *Casques bleus au Liban,* Paris, France-nouveau Liban, 1979; Dominique Baudis, *La Passion des chrétiens Libanais,* Paris, France-Empire, 1979; Antoine Jabre, *La guerre du Liban. Moscou et la crise du Proche-Orient,* Paris, Belfond, 1980; Libanius (feu Néjib Dahdah), *Les guerres du Liban,* 2 vol., Beyrouth, éd. des Cèdres, 1982; Karim Pakradouni, *La Paix manquée (Le mandat d'Elias Sarkis), 1976-1982,* Beyrouth, FMA, 1983; Jonathan C. Randall, *Going all the way, New York,* Wiking Press, 1983; traduction Française; *La guerre de mille ans,* Paris, 1984; Jean-Pierre Péroncel-Hugoz, *Une croix sur le Liban,* Paris, Leiu commun, 1984; Paul-Marc Henry, *Les Jardiniers de l'Enfer,* Paris, Olivier Orban, 1984; Shimon Shiffer, *Opération Boule de neige. Les secrets de l'intervention israéliemme au Liban,* trad. de l'américan, Paris, J.C. Lattès, 1984; Salim Hass, *Agony and Peace,* Islamic Center for Information and Development, Beirut, 1984; Jean Lartéguy, *Liban - 8 jours pour mourir,* Paris, 1984, Presses de la Cité, Paris-Match; Jules Roy, *Beyrouth: Viva la muerte,* Paris, 1984 *(idem);* Sami Anhoury, *Un enfer familier,* Beyrouth, 1985 (rédacteur en chef du journal *Le Réveil,* d'où leur intérêt d'actualité); Ghassan Tuéni, *Une guerre pour les autres,* Paris, J.-C. Lattès, 1985; du même, *Peace-keeping Lebanon,* New York, William Belcher-Maisonneuve, 1984 (des discours et interventions à l'O.N.U., dans ces deux derniers livres); Nicolas Saudrey, *La Maison des prophètes,* Paris, , Le Seuil, 1985 (fort sympathique aux chrétiens d'Orient); Georges Baguet, *Cafés amers au Liban,* Paris, Le Cerf, 1985; Claire Brière, *Le Liban, guerres ouvertes: 1920-1985,* Paris, Ramsay, 1985...

واستكمالاً للمراجع، انظر الثبت القيّم الذي وضعه عبدالله نعمان **الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) لوائح مرجعية** (بالفرنسية والانكليزية)، بيروت، نعمان، ١٩٨٥.

- Abdallah Naaman, le guerre libanaise. The Lebanese war (1975-1985). Essai bibliographique. Bibliographical survey, Beyrouth, Namman, 1985.

٢٠ ـ «المسألة اللبنانية» عنوان كتاب لـ م. جوبلان (بولس نجيم) (بالفرنسية)، صدر في باريس عام ١٩٠٨، وذكرناه في مراجع الفصل الثاني من القسم الأول ـ كانت قد طُرحت منذ بداية القرن التاسع عشر، واتّخذت دفعة واحدة شكل الفرع المتّصل بالشبكة المعقّدة التي تكوّنت منها **المسألة الشرقية**، باعتبارها مشكلة نجمت عن التداعي الذي أصاب السلطنة العثمانية. ولم تتغيّر المعطيات الأساسية لهذه المسألة في هذه الحقبة الحاسمة من القرن العشرين. فهي ما زالت تقوم على التعايش الطائفي الذي توسّع إطاره ليصبح تعدّدية طائفية بعد أن كان مقتصراً في ما مضى على الطائفتن الدرزية والمارونية. لذا كان لا بد للحرب الحالية التي هي حصيلة تلك المسألة أن تلفت الأنظار إلى تعقيد المشكلة وإلى ضرورة اقتراح حلول مناسبة لها. وما الكتاب الذي بين يدي القارىء الآن إلا «جهد تأليفي» ينتمي إلى هذا المناخ الفكري. وقد انكبّ مؤلفون لكتب مهمّة على فهم لبنان، كلٌ على طريقته، ووفقاً لوجهة نظره، نثبت هذه الكتب هنا حسب تسلسل تاريخ صدورها:

أنطوان عازار، **لبنان في مواجهة الغد** (بالفرنسية)، بيروت، المكتبة الشرقية، ١٩٧٨. له أيضاً، **لبنان على المحك** (بالفرنسية)، بيروت، نوفل وشركاه، ١٩٨٢. جورج شرف، **الطوائف والسلطة في لبنان** (بالفرنسية)، بيروت، المركز اللبناني للتوثيق والأبحاث، ١٩٨٢. أنطوان نصري مسرّة، **النموذج السياسي اللبناني وبقاؤه. محاولة في تصنيف وتدبُّر السستام المتّحدي** (بالفرنسية)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٣. له أيضاً، **الدستور اللبناني والميثاق الوطني في الحقوق الدستورية المقارنة. إطار قانوني لتحليل المتّحد الطوائفي** (بالفرنسية)، مداخلة (مطبوعة على الآلة الكاتبة) في المؤتمر التاسع عشر: جمعية القانون المقارن المنعقد في بون بين ٢١ و٢٤ أيلول ١٩٨٣. جورج قرم. **انفجار الشرق الأدنى، من السويس إلى اجتياح لبنان**

١٩٥٦ ـ ١٩٨٢ (بالفرنسية)، باريس، ماسبيرو، ١٩٨٣ (وخاصة الفصل السادس، **التصدّع اللبناني**: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦). د. مسعود ضاهر. **لبنان الاستقلال والصيغة والميثاق** (بالعربية)، ط. ٢، بيروت، دار المطبوعات، ١٩٨٤ (دراسات معمّقة حول الجوانب المشار إليها في العنوان، وفيه مراجع تكمل لائحة مراجعنا). له أيضاً، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١** (بالعربية)، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤. أحمد بيضون، **الهوية الطائفية والزمن المجتمعي عند المؤرخين اللبنانيين المعاصرين** (بالفرنسية)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٤ (موشور يعكس عبر هؤلاء المؤرخين تباين تصوراتهم المعروضة حسب انتماءاتهم الطائفية والتي كثيراً ما يظهر العرض تضارب بعضها مع بعض) [الترجمة العربية: صدرت عن الجامعة اللبنانية].

- Antoine Azar, le Liban face à demain, Beyrouth, librairie orientale, 1978.
- Antoine Azar, Le Liban à l'épreuve, Neyrouth, Bawfal group, 1982.
- Georges Charaf, Communautés et pouvoir au Liban, Beyrouth, C.E.D.R.E. 1982.
- Antoine Nasri Messarra, le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur le classification et l'aménagement d'un système consociatif, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1983.
- Antoine Nasri, Constitution libanaise et pacte national, en Droit constitutionnel comparé. Cadre juridique par l'analyse d'une consociation intercommuneutaire, 1983.
- Georges Corm. Le Proche-Orient éclaté. De suez à l'invasion du Liban, 1956-1982, Paris, Mespero, 1983.
- Ahmad Beydoun, Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains, Publicatins de l'Université libanaise, Beyrouth, 1984.

٢١ ـ حول دور المسيحيين وموقفهم، بشكل خاص، صدرت سلسلة دراسات أساسية، في إطارالنشاطات التي تقوم بها جامعة الروح القدس في الكسليك بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية، عن مجموعة من الباحثين تناولوا موضوعاً راهناً: **المجتمع اللبناني الجديد في تصوّر الفعاليات في الطوائف المسيحية**. نشر منها ثلاثة أجزاء بقلم ميشال عواد وسمير خوري وأنطوان حُكَيّم وجوزيف مونّس: **تحليل النتائج، جداول النتائج ودراسات التقاير**، الكسليك، ١٩٨٤، (بالفرنسية).

- Michel Aound, Samir Khoury, Antoine Hokayem et Joseph Mowannès, la nouvelle société libanaise dans la perception des fa'aliyat (decision-makers) des communautés chrétiennes. Les analyses des résultats. Les tableaux des résultats, et les Etudes des rapports Kaslik, 1984.

ألف الأب سليم عبو، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف، كتاباً قيّماً عن بشير الجميل، رغم اعتماده منهجاً يفتقد للذهن النقدي حياله: **بشير الجميل أو روح شعب** (بالفرنسية)، باريس، أنتروبوس، ١٩٨٤. وهو في محاضرة له ألقاها في بيروت بتاريخ ٨ آذار ١٩٨٥، بعنوان **التعدّدية اللبنانية: آفاق مستقبلية** (بالفرنسية) (مطبوعة على الآلة الكاتبة)، يحلّل بتمكُّن نادر المقدمات التي تتّصف بها هوية كل طائفة من الطوائف المكوّنة **للأمة اللبنانية** (كذا) والتي هي مقومات **إثنية** بصورة أساسية. وبالتالي، **ثقافية**. ويحمّل مؤسسي الاستقلال ومن تابع مسيرتهم مسؤولية فشل هذه التعدّدية ـ التي أسفرت في نهاية الأمر عن الحرب الأهلية التي لا تزال قائمة.

- P. Sélim Abou, s.j., Béchir Gemayel ou l'Esprit d'un peuple, Paris, Anthrops, 1984.
- P. Sélim Abou, s.j., Le pluralisme libanais: perspectives d'avenir (ronéotypé), Beyrouth, 1985.

راجع أيضاً كتابين قديمين، لكنهما لا يزالان يحتفظان بقيمتهما، حول مسيحيي الشرق: ألبرت حوراني، **الأقليات في العالم العربي**(بالإنكليزية)، لندن،

١٩٤٦. جيمس كلارك **الرهان المسيحي في الشرق الأدنى** (بالفرنسية)، باريس، لوسانتوريون، ١٩٦٥.

- Albert Hourani, Minorities in the Arab World, London, 1946.
- James G. Clarke, L'enjeu chrétien au Proche-Orient, Paris, Le Centurion, 1965.

بالعربية: د. هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان**، بيروت، ١٩٨٠. **التعايش الإسلامي ـ المسيحي**: **دراسات لبنانية**، صادرة عن المركز الوطني للدراسات، بيروت، ١٩٨١. **الحركات الإسلامية في لبنان**، منشورات مجلة الشراع، بيروت، ١٩٨٤.

٢٢ ـ بعض الوثائق:

نشرت اتفاقية ١٧ آذار ١٩٨٣ بين لبنان وإسرائيل بصورة رسمية (قبل التفكير بتعديلها) من قبل وزارة الإعلام اللبنانية، وتتضمّن نصوص الاتفاقية كاملة، بالعربية والانكليزية، بيروت، ١٩٨٣.

أما المفاوضات التي سبقتها والاتفاقية التي نتجت عنها، فانظر بصددها **المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية** (باللغتين العربية والإنكليزية)، المركز اللبناني للتوثيق والأبحاث، بيروت، ١٩٨٥.

بالنسبة لمؤتمرَي جنيف ولوزان، بالعربية: **المحاضر السرية الكاملة لمؤتمر جنيف ولوزان**، تقديم طلال سلمان، منشورات المركز العربي للمعلومات، دار الحكمة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٢٣ ـ معالم من حصاد وسائل الإعلام على اختلافها:

كبريات الصحف الصادرة في بيروت باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. الصحف اليومية: **النهار**، **الأنوار**، **السفير**، **العمل**، إلخ. **لوريان ـ لوجور**. **لوريفي**، **دايلي ستار**، إلخ. المجلات الأسبوعية: **الأسبوع العربي**، **النهار العربي والدولي**، **لا ريفو دو ليبان**، **ماغازين**، **موندي مورننغ**، إلخ.

دليل سنوي يروي وقائع الحرب يوماً بعد يوم، مع إعادة نشر حرفية للوثائق: أنطوان خويري، **حوادث لبنان** (بالعربية)، مجلدات ضخمة تصدر تباعاً: ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨.

بانوراما الأحداث اليومية، **بانوراما الأحداث**، **حالتيات**، تصدر بثلاث لغات وتعرض الأحداث حسب تسلسلها الزمني منذ ١٩٧٧. مع دراسات ووثائق.

- Panorama de l'actualité, Panorama of Events, Hali'yat.

حوليات الاجتماعيات والإناسة، سلسلة **التسلسل الزمني**، ابتداءً من صدورها الأول عام ١٩٨٣، منشورات **مركز دراسات العالم العربي الحديث**.

- Annales de sociologie et d'Anthropologie, Série Chronologies, centre d'Etudes pour le monde arabe moderne (C.E.M.A.M.).

نشير أخيراً إلى دوريّتين تصدران باللغة العربية، وهما معروفتان بالدراسات المعمّقة التي تنشرانها: **الأبحاث**، تصدر عن الجامعة الأمريكية في بيروت (وقد توقفت عن الصدور منذ الحرب)، و**الطريق**، ذات المنحى الماركسي.

تجدر شارة في نهاية المطاف إلى عدد خاص من مجلة **اسبري** (بالفرنسية): **الشرق الأدنى في الحرب**، العدد رقم ٥ ـ ٦، أيار ـ حزيران ١٩٨٣. فضلاً عن عدد من مجلة **هيرودوتس** (بالفرنسية) مخصّص **للجغرافيا السياسية في الشرق الأدنى**، العدد رقم ٢٩ ـ ٣٠، الفصلان الثاني والثالث ١٩٨٣، حيث نجد دراستين فقط مخصّصتين للحرب في لبنان (واحدة لميشال دافي، **كيف تدور الحرب في بيروت؟** وأخرى لبرسي كمب، **ستراتيجية بشير الجميل**، أما سائر المقالات الأخرى فتتعلق بالفلسطينيين). بالإضافة إلى عدد من مجلة **لا دوكومانتا سيون فرانسيز** (التوثيق الفرنسي) مخصّص لـ **أزمات لبنان من ١٩٥٨ إلى ١٩٨٢**، العدد رقم ٤٦٩٤ ـ ٤٦٩٥ (تسلسل الأحداث زمنياً من تحقيق المعهد الفرنسي لعلم السجال).

- Esprit, le Proche-Orient dans la guerre, n^{0}5-6, mai-juin 1983.
- Hérodote, Géopolitiques au Proche-Orient, n^{0}29-30, 2^{e} et 3^{e}

trimestre 1983 (Michel F. Davie, Comment fait-on la guerre à Beyrouth? et Percy Kemp, la stratégie de Bachir Gemeyel).

- La Documentation française, les crises du Liban 1958-1982, n^{0}4695-4695.

وتحتوي المجلتان، **دراسات فلسطينية** (بالإنكليزية) **ومجلة الدراسات الفلسطينية** (بالفرنسية)، اللتان تصدران في واشنطن وباريس، عن مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، دراسات وتحقيقات عديدة عن حرب لبنان.

- Palestine studies.
- Revue d'Etudes palestiennes.

بيروت، ٣١ تشرين الأول ١٩٨٥.